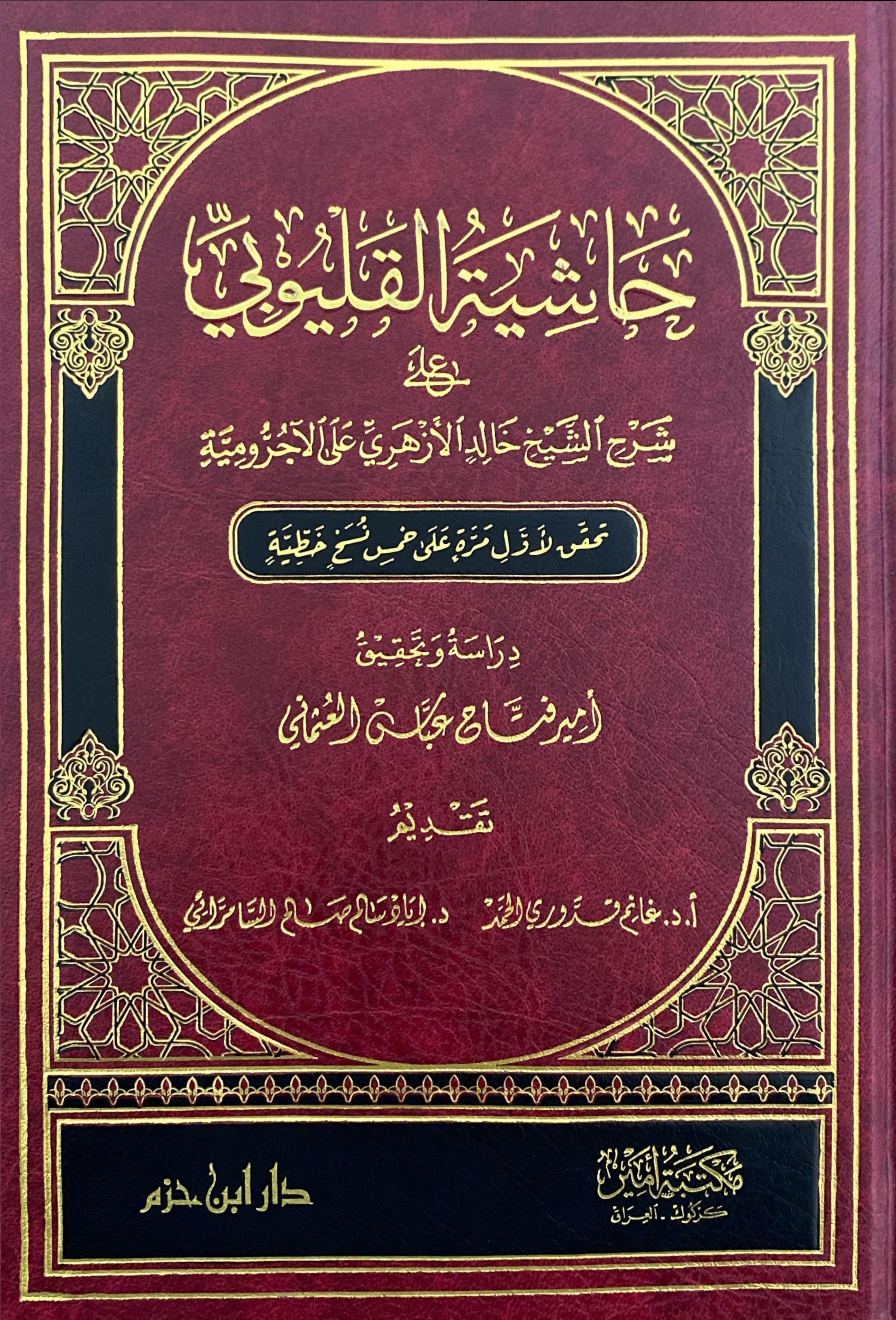


حاشية القليوبي
على
شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية
تحقق لأول مرة على خمس نسخ خطية
دراسة وتحقيق
أمير فتاح عبلة العثماني
تقديم
أ.د. غانم قدوري الحمد
د. إياد سالم صالح السامرائي
مكتبة أمير
كركوك - العراق
دار ابن حزم

بسم الله الرحمن الرحيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية قدمت للجامعة الإسلامية في لبنان كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

بإشراف: أ.د. محمد عبدالله.

وحاز بها الباحث والمحقق درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

حَاشِيَةُ القَلْيُوبِي

عَلَى

شَرْحِ الشَّيْخِ خَالِدٍ الأَزْهَرِيِّ عَلَى الآجُرُّومِيَّةِ

تحقق لأول مرة على خمس نسخ خطية

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

أمير فتاح عباس العثماني

تقديم

أ.د. غانم قدوري الحمد   د. إياد سالم صالح السامرائي

مكتبة أمير
كركوك - العراق

دار ابن حزم

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



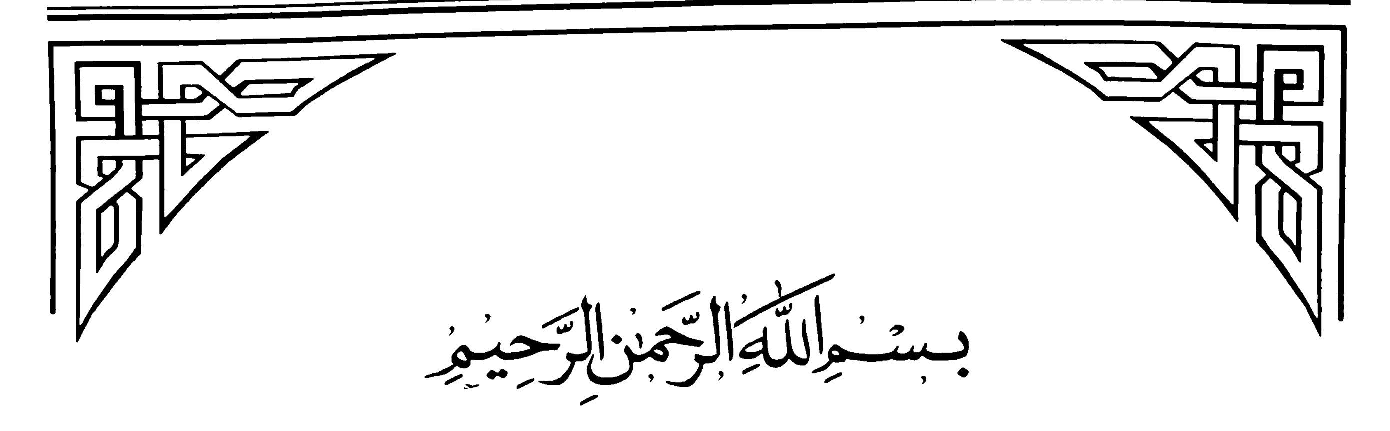
ISBN :978-9959-857-73-6

مَكْتَبَةُ أَمِير

كركوك - العراق - جوال 009647702304025
amirmaktaba@yahoo.com

دار ابن حزم

بيروت ـ لبنان ـ ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com



﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧].

قال أبو إبراهيم إسماعيلُ بن يحيى المزني «تلميذُ الإمام الشافعي»:

«لَو عُورِضَ كتابٌ سَبعينَ مرةً لَوُجِدَ فيه خطأٌ، أبى اللهُ أن يكونَ كتابٌ صحيحاً غير كِتابِهِ»(١).

❋ ❋ ❋

يقول ابن الحاج: «صَارَ غَالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة الآجرومية فيحصل به النفع في أقرب مدة»(٢).

❋ ❋ ❋

(١) أبو بكر الخطيب البغدادي ١٤٠٧هـ موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة ١/٨. بيروت - لبنان.

(٢) الأسمري، إيضاح المقدمة الآجرومية ص٩. دار الصميعي، الرياض. المملكة العربية السعودية.



الإهداء

● **إلى أُمّي**

التي حضنتني، وأنا في المهد صبيًّا، وحيدين لا ثالث لنا إلَّا ربُّ العزَّة... عانت وكابدت ثُمَّ أَثمرت كشجرة النخل فكان هذا الإنتاج مِن جرَاء رعايتها.

● **إلى أَبي في برزخه**

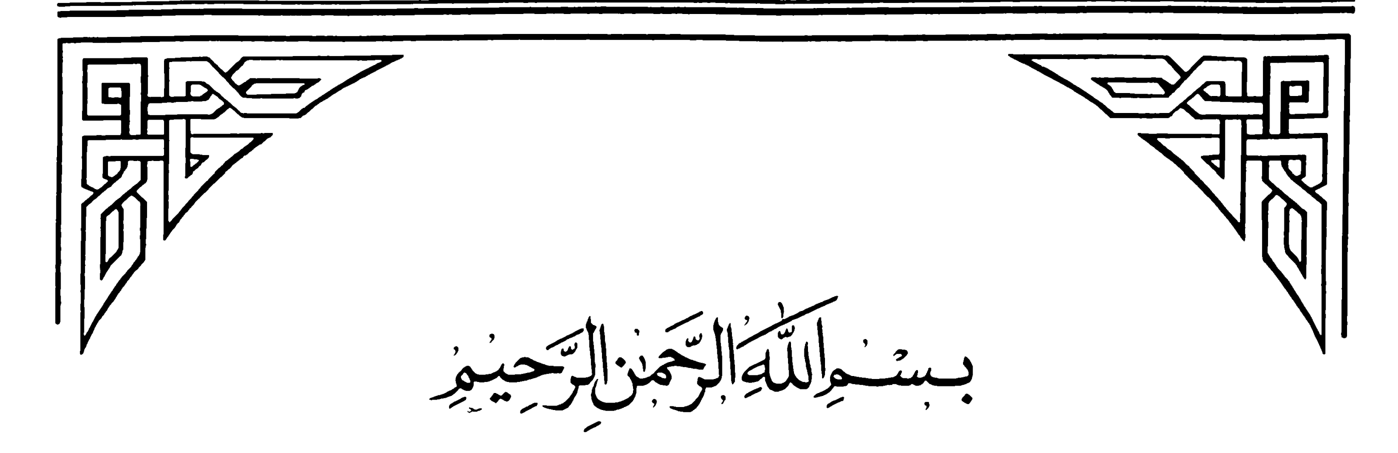
أتخيّله ـ وهو الذي رحلَ إلى الرّفيق الأعلى ولم يحضنني ـ يحتضن هذه الرّسالة فرحاً جذلان...

● **إلى أخي ورفيق دربي الشيخ الدكتور سمير حفظهُ اللهُ.**

● **إلى أساتذتي الأفاضل جزاهم الله عنَّا كل خير.**

● إليهم أُهدي هذه الرِّسالة.





بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، **أما بعد:**

فقد أطلعني أخي وصديقي الأستاذ أمير العثماني التركماني على رسالته للماجستير (**حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية**) في علم النحو، ورغب في كتابة تقديم لها، وقد سرني ما رأيت من عنايته بهذه الحاشية، التي تضم ثلاثة كتب:

١ ـ متن الآجرومية.

٢ ـ وشرح الشيخ خالد الأزهري.

٣ ـ وحاشية القليوبي على الشرح الأزهري.

وكل واحد من هذه الثلاثة يشكل عملاً علمياً متميزاً، وجمعها في عمل واحد لا يقوى عليه إلا أصحاب الهمة العالية من الطلبة، وهو ما نعهده بالأستاذ أمير، الذي أحب الكتب والمكتبات، وسعى في نشرها بين طلبة العلم، منذ سنوات عدة.

أما الآجرومية فهي مقدمة مختصرة في النحو من تأليف أبي عبدالله محمد بن آجُرُّوم الصنهاجي الفاسي، الذي وُلِدَ بمدينة فاس بالمغرب سنة ٦٧٢هـ، وتتلمذ على يد أبي حيان النحوي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، ومن أشهر مؤلفاته (المقدمة الآجرومية في مبادئ العربية)، وتوفي سنة ٧٢٣هـ، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد شرح المقدمة الآجرومية كثيرون، منهم الشيخ خالد الأزهري.

والشيخ خالد الأزهري: هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر، الملقب بالوَقَّاد، وبالأزهري، ولد سنة ٨٣٨هـ ببلدة جرجا بصعيد مصر، ودرس على شيوخ عصره في الجامع الأزهر بالقاهرة، وتوفي بالقاهرة سنة ٩٠٥هـ، وله عدد من المؤلفات من أشهرها (التصريح على التوضيح في النحو)، وشرح المقدمة الآجرومية، الذي سماه (شرح المقدمة الآجرومية في أصول علم العربية)، وهو من أشهر شروحها، وعليه حواشٍ بلغت عشرين حاشية، ومن أشهرها حاشية القليوبي.

والقليوبي هو الشيخ أحمد بن أحمد بن سلامة، أبو العباس شهاب الدين القليوبيُّ الشافعيُّ، درس على شيوخ عصره من علماء الأزهر، وجمع بين العلوم الشرعية، واللغوية، والعقلية، وأَلَّفَ مؤلفات كثيرة، في الفقه، والحديث، والنحو، والطب، والمنطق، تجاوزت العشرين مؤلفاً، منها حاشيته على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، وكانت وفاته سنة ١٠٦٩هـ، رحمه الله تعالى.

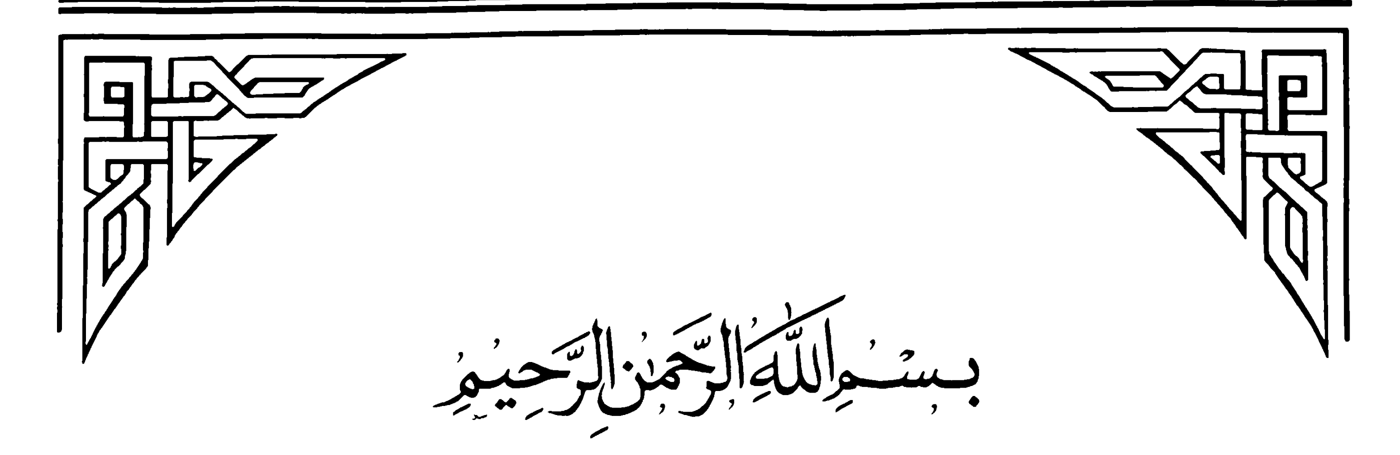
والمقدمة الآجرومية، وشروحها، وما كُتِبَ على الشروح من حواشٍ تُشَكِّلُ سلسلة من الكتب التعليمية للنحو العربي، التي لا يزال ينهل منها طلاب العربية إلى عصرنا هذا، وقد أحسن

الأستاذ أمير العثماني التركماني حين اختار تحقيق حاشية القليوبي لتكون موضوعاً لرسالته للماجستير، وقد بذل جهوداً طيبة في دراسة الحاشية والتعريف بأصولها، وتحليل مضامينها، وبيان أسلوب القليوبي فيها، واعتمد على خمس نسخ خطية في إخراج النص وهذا نادرٌ من خلال ما تكون الدراسات العليا، وقد ضَبَطَهُ بالحركات، ووَثَّقَ مادته من كتب النحو وغيرها، وألحق به فهارس علمية متنوعة تكشف عن مضامينه.

وأرجو للأستاذ أمير العثماني التوفيق في إخراج هذا الكتاب ونشره ليستفيد منه دارسو النحو العربي، وأن يستمر عطاؤه في خدمة اللغة العربية وعلومها.

والله تعالى ولي التوفيق.

كتبه
د. غانم قدوري الحمد
في أربيل
١٧/ربيع الآخر ١٤٤٠هـ
الموافق ٢٤/ كانون الأول ٢٠١٨م



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمدُ لله الذي علم القرآن، وزين الإنسان بنطق اللسان، فأفصح بعجيب البلاغة وسحر البيان، وأوضح بالعربية منار البرهان، فاختارها لكتابه بأفصح لسان من ولد عدنان ﷺ الذي بلغه إلينا على أحسن قوام، **أمَّا بعد:**

فتحقيق التراث والعناية بإخراجه عمل جليل، ومقصدٌ محمود، وإنَّ من الواجب على الجيل المثقف الواعي في مجتمعاتنا العربية والإسلامية في عصرنا الحديث أن يتلقف هذا التراث بكل عناية وتقدير، لاستخراج كنوزه ونفائسه وإزالة ما علاه من غبار الزمان، حتى لا يظل في عالم النسيان.

وليست العودة إلى التراث اليوم بالأمر المستحيل، فقد أصبحت من السهولة بمكان في عصر التقنية الذي نعيشه والتي تعددت وسائله وطرائقه، وهو لا يحتاج إلا همة عالية، ونية صادقة في خدمة التراث وإحيائه.

وقد لمست هاتين الصفتين عند الأخ الكُتبيِّ الأستاذ أمير العثماني، صاحب مكتبة «أمير»، فقد كان حريصًا على نشر كتب التراث والعناية بها، وها هو اليوم ينبري لتحقيق حاشية الإمام القليوبي (ت١٠٦٩هـ)، على شرح الشيخ خالد الأزهري (ت٨٣٨هـ)، على متن المقدمة الآجروية لابن آجُرُّم (ت٧٤٥هـ)، في رسالته للماجستير، وهو بهذا العمل يذكرني بابن النديم، فإلى جانب عنايته بالوراقة فقد أعتنى بالتأليف فأخرج لنا كتاب الفهرست وهو الذي عرف به، فالأخ أمير لم يكتفِ بطباعة الكتب أو استيرادها ونشرها وإنما أراد أن تكون له بصمة فعلية في صنعة التحقيق، وقد أطلعني على عمله في هذه الرسالة، فسررتُ به، وشكرتُ له حسن هذا الاختيار، لما تمثله هذه الحاشية من فائدة علمية لطلاب العربية، فقد حلاها المؤلف بكثير من الفرائد والفوائد والتنبيهات التي يحتاجها طالب علم العربية والدارس لمتن الآجرومية، فغدت بحقٍّ درةً من الدرر، ولا يضر تأخر عصر مؤلفها، فغير مستبعد أن يدخر الله لبعض المتأخرين ما لم يدخر لكثير من المتقدمين، وفي هذا المعنى يقول معاصره حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في مقدمة (كشف الظنون): «اعلم أن نتائج الأفكار لا تقف عند حد، وتصرفات الأنظار لا تنتهي إلى غاية، بل لكل عالم ومتعلم منها حظ يحرزه في وقته المقدر له، وليس لأحد أن يزاحمه فيه، لأنَّ العالم المعنوي واسع كالبحر الزاخر، والفيض الإلهي ليس له انقطاع ولا آخر، والعلوم منح إلهية، ومواهب صمدانية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما لم يدخر لكثير من المتقدمين، فلا تغتر بقول القائل: «ما ترك الأول للآخر»، بل القول الصحيح الظاهر: «كم ترك الأول للآخر!»، فإنما يستجاد الشيء ويسترذل لجودته ورداءته، لا لقِدَمِه وحدوثه».

وقد اعتنى الأخ أمير العثماني عناية فائقة في إخراج هذا الكتاب وخدمته، وبذل فيه جهدًا طيبًا مباركًا، وهو بهذا العمل يمثل إضافة مميزة للمكتبة اللغوية بعامة والمكتبة النحوية بخاصة،

وقد أحسن الأخ الكريم أمير العثماني الظنَّ بي إذ عرض عليَّ أن أقدم له هذه المقدمة وهو يدفع بعمله إلى الطباعة، ليكون أحد مصادر المكتبة النحوية، فأجبته على ضعفٍ مني وتقصير، لعلَّ ذلك يكون من باب التعاون على نشر الخير، فجزاه الله خيرًا على ما بذل من جهد، وأسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل وينفع به، وأن يرضى عن كل من أسهم في إخراجه ونشره والحمد لله ربِّ العالمين.

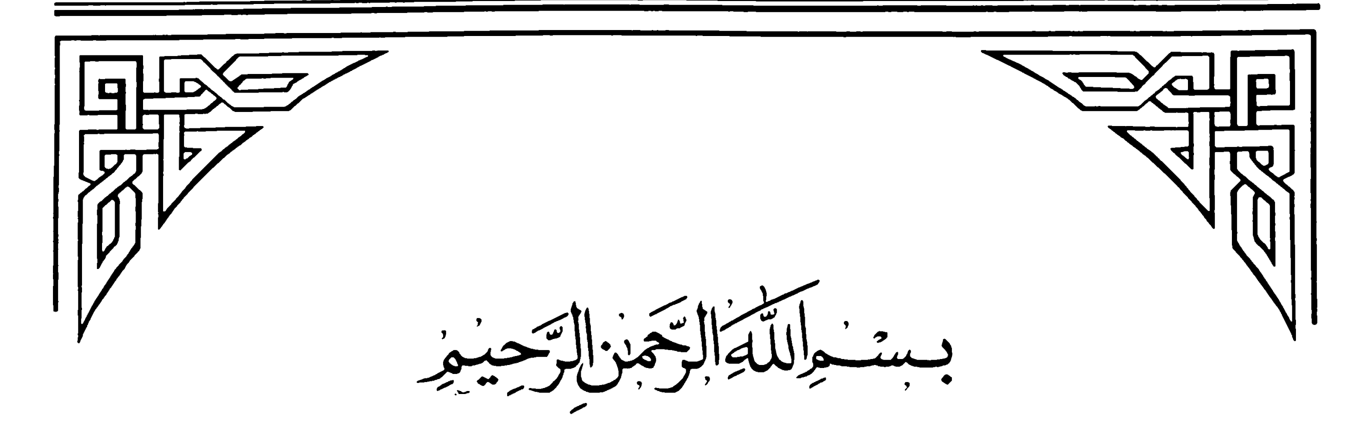
وكتبه:

الدكتور إياد سالم صالح السامرائي

في سامراء

١٧/ربيع الآخر/١٤٤٠هـ

الموافق ٢٤/ كانون الأوَّل/٢٠١٨م



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ما أَجمل التُّراث الإسلامي، وما أعظمه، هو دُرَّة مكنونة أحبَّها الأَعداءُ قبل الأَصدقاء والأَصحاب، وتناوب على درسه وإظهاره للنَّاس في البسيطة جمعاء علماء في مشارق الأَرض ومغاربها، نهلوا منه، فكان إضافةً عظيمة، وشاهداً ناطقاً على بناء صرح الحضارة بكاملها.

هذا هو تراثنا الإسلاميّ الخالد، وهذهِ هي عظمته. ولكن ممَّا يؤسف له أنَّ أغلب التُّراث وأَكثره ما زال مخطوطًا، يقبع في الغُرفِ المظلمة بالمكتبات العامّة في أنحاء العالم ينتظر مَن يرفع عنه الغُبار، ويُبينُ الكمّ الهائل من المعلومات التي يحويها سواء كانت لغوية أم كانتْ غير ذلك.

ولا توجد أُمّة عملت في خدمة لغتها كما فعل علماء العربيّة، فإنهم ولله الحمد والمنة لم يتركوا بابًا إلّا وطرقوه، فكتبوا في الجغرافيا، والبلدان، والهندسة، والطبّ، والجبر والحساب،

والحشرات، والأنواء، وأسماء النّخل، والحيوانات، وفي كلّ نكتة صغيرة، وكلّ جهةٍ ثمّة تأليف يدلُّ عليها ويتحدَّث عنها. هذا هو التُراث الإسلاميّ.

وإيمانًا منّي به وشغفي الكبير في بثّه بين النّاس جميعًا، آثرتُ أن يكونَ أوّل دخولي إلى الدّراسات العُليا موضوعًا في تحقيق كتابٍ في تخصُصي مِن كُتب تراثنا النَحويّ الشَامخ.

ثُمَّ هبطت عليّ رسالة من صديق عزيز بجمهورية مصر العربيَة - حرسها الله تعالى - يطلب فيها صاحبها تحقيق حاشية على شرح الشيخ خالد الأَزهري على الآجرومية، وبعد قراءة المخطوطة تبين أنها الحاشية التي وضعها الإمام القليوبي (ت١٠٦٩هـ)، وهي حاشية مشهورة تعليمية مهمة حسب معلوماتي الأولية عنها. ففكّرتُ في المخطوطة هذه وما الفائدة المرجوة من تحقيقها وبثها؟ فكان الجواب على هذا السؤال بعد أَن فتح اللهُ الأَمر لي، واطلعتُ على الحاشية بشكلٍ وافٍ، وترسّخ لديَّ أنَّ لهذهِ الحاشية فوائد جمةً، أهمها:

١. إنّ الآجروميّة وشرحها للشّيخ خالد تعليميتان، وما أحوجنا هذه الأيام لكتاب تعليميّ يُفيد المتعلم بعد أن فقدنا القدرة على هضم الدَرس النّحوي القديم بأُسلوبه ومعانيه ونظمه.

٢. المخطوطة التي ننوي تحقيقها لمؤلِّفٍ متأخِّرٍ، وهذا الأمر يُقرّبُ منهما لطلاب العربيّة هذه الأيام.

٣. في هذه الحاشية أمثلة مهمة، مأخوذة مِن كتب النّحو ومشروحة بأُسلوبٍ واضح ورصين.

لهذه الفوائد، حصلَ عندي امتاع وحبٌّ لتحقيق الحاشية هذهِ. ومِمّا زاد في يقيني ولهفي لتحقيق حاشية الإمام القليوبي تشجيع أُستاذي الفاضل الدُّكتور (محمد عبدالله) تشجيعًا كبيرًا وشدةِ تُحُمسِهِ على إتمام الأمر برَمّتِهِ في رسالة جامعيّة علمية واحدة، على الرَّغم مِن كِبرِ الموضوع.

وبعد التُّكلان على الله تعالى، بدأتُ بجمع ما أَستطيعُ جمعه مِن مخطوطات الحاشيّة، فحصلت على خمس منها وكلّها مِن دار الكتب المصرية. قرأتُها جميعا، ودرستها دراسة مستفيضة، ثم قدمتُ لاستحصال الموافقةِ مِن مجلس الكليّة، فجاءت الموافقة والحمدُ لله. وبعدها بدأت بنسخ المخطوطة والتي اتخذتها الأُم والمرموز لها بالحرف (أ)، ثم بدأت بعملية المقابلة بين النُّسخِ الأُم والنَّسخ الأخُرى، ثم بدأت بتحقيقها ووضع هوامشها، ونسبة الأقوال والأشعار والآراء إلى أصحابها، حتى استوت الرّسالة على مقدمة وقسمين وفهارس فنيّة.

أَما **القسم الأوّل** مِن الرّسالة فكانت الدراسة حول المخطوطة وصاحبها، وجعلته في فصلين:

الفصل الأوّل كان بعنوان: شهاب الدّين القليوبيّ، درستُ فيه اسمه ونسبه ولقبه وكنيته وأَخلاقه وتلاميذه وشيوخه وآثاره ووفاته. وكل ما يتعلق بالرَّجل رحمه الله.

والفصل الثاني جاء بعنوان: حاشية القليوبي على شرح الشّيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، فدرستُ أوّلًا الإمام الآجروميّ (ت٧٢٣هـ) حياته وشيوخه وتلاميذه ووفاته.

ثُمَّ عرجنا على ترجمة للشيخ خالد الأَزهري ومؤلفاته وبعد ذلك درسنا الآجرومية ووقفنا عند أهم الشروح التي بلغت المئات فسجّلنا أهمهما وكانت (٢٥) شرحًا، وثمّة من أعرب الآجروميّة وبلغت (٧) كتب. ووجدنا أنَّ من المحدثين مَن تصدّى لشرحها وأثبتنا ذلك أيضًا.

وبعد أن تعرَّفنا على الآجروميّة وأَهم شروحها، تناولنا شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة ودرسناه دراسة موجزة وعرَّفنا به، ووقفنا أخيرًا عند أهم الحواشي التي وُضعتْ على هذا الشرح فبلغت أكثر مِن (٢٠) حاشيةً، وهذا يدلُّ على أهمية هذا الشرح وانتشاره بين يد العلماء والطلاب معًا.

وقد وصلنا إلى لُبّ لباب الموضوع فتصدينا لحاشية القليوبي فآثرنا أن نعرِّف بمنهاجه على الشرح فدرسنا: موضوعات الحاشية وطريقته في الحشي واستهلالاته وإعراباته وشرحه للأَلفاظ وتعريفاته للحدود النّحوية بخاصة والعلوم العربيّة الأُخرى بعامّة، وبيّنا طريقة ضبطه للأَلفاظ، ومنهاجه في توضيح القاعدة النحويّة.

وكان لِزامًا علينا ونحن ندرس منهاج الشّيخ القليوبيّ أن نقف عند شواهده: فدرسنا منهاجه في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبويّ الشريف والشعر والنثر مع التَمثيل لتوضيح الفكرة لدى القارىء.

بعد هذا أتينا على الآراء النَحويَة والمسائل الخلافية في

الحاشية، ووضحنا كيف أنَّ الحاشية تزخر بكثير مِن الآراء النَحوية لمذاهب نحويّة أو لآراء فردية لنحويين مِن مختلف الأصقاع والأَزمان. وبما أَنّنا بصدد الآراء النّحويّة كان علينا أن نقف عند مصطلحاته النّحويّة، وإلى أي مذهبٍ نحويّ تنتمي.

وبما أن الرَّجل يهتمُّ بعلم المنطق فقد أخذنا بالحسبان أن نقف عند فكره النّحوي فخصصنا له مطلبًا خاصًا لنبيّن فكره النّحوي مِن خلال تناوله المسائل النَحويّة، فدرسنا ثلاث قضايا في ضمن هذا المطلب هي:

- **المنطق.**
- **العلل النّحوية.**
- **نقد المسائل النّحوية.**

وفي آخر قسم الدراسة مِن هذهِ الرّسالة قمنا بتوثيق اسم الحاشية والتأكد مِن اسمها الصحيح فاتضح لدينا أن اسمها الصحيح هو: «**حاشية القليوبيّ على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة**». وبعدها قمنا بتوثيق نسبة هذا المؤلَّف إلى المؤلِّف وبأدلّةٍ لا تقبل الشكَّ.

وقد ذيلنا هذا القسم بتبيين عملنا في التَّحقيق والطرائق التي اتخذناها لإيصال النَص على ما وضعه مؤلفه، وصور من النُسخ المعتمدة مع وصفها للتوثيق.

هذا كان القسم الأوّل من الدراسة.

أمّا **القسم الثاني** فكان تحقيق الحاشية، فقمنا بتحقيق النَصّ تحقيقًا علميًّا فنسبنا الآراء إلى قائليها، وصحّحنا إنْ نُسبت إلى غير

أصحابها، وخرَّجنا الآيات القرآنية الكريمة، وخرجّنا أَيضًا الأحاديث النبويّة الشَريفة مِن مظانّها وأُصولها، أمَا الشّواهد الشّعريَة فخرّجناها مِن الدّيوان إن كان للشّاعر ديوان وأسعفناه بمصادر نحويّة وغير نحويّة أخرى، ولم نترك النّص بعد هذا من دون تشكيلٍ، وإذا اقتضى الأمر عرَّفنا بدلالة الألفاظ مِن المعجمات وغيرها، ونزعم أنّنا أردنا مِن وراء هذا أن نقدّم الحاشية بالطريقة التي وضعها مؤلّفها كما قلنا ذلك هنا مِراراً.

ثُم ذيلنا الرّسالة بفهارس فنيّة تخدم النّص والقارِىء معًا، فوضعنا فهارس للآيات القرآنية والأحاديث الشّريفة والأشّعار والأعلام والقبائل والمصادر وغيرها.

ولا نغالي إذا قلنا إننا واجهنا صعوبات جمّة، ولكنّ الإصرار على إتمام العمل، وحبّ الحاشية الذي ازداد كلّما تقدّمنا في التحقيق والبحث فيه حتى كادت أن تكون شيئاً منّي. أمَّا الصعوبات فبُعدُ مكان الدّراسة على بلدي العزيز. فهذا البعدُ عن وطني العراق العزيز - حرسه الله ـ كان أكبر عائق من النّاحية النفسيّة والماديّة والاجتماعيّة.

والمشكلة الثّانية هي صعوبة قراءة المخطوطة والمعاناة مِن الخرم في كثيرٍ مِن المواضع، والتلفيق بين النُسخ الخطيّة سبّب مشاكل ذلّلنا أغلبها بفضل الله تعالى وقد استخدمت كثيرًا مِن المصادر قديمها وحديثها وما كان في النَّحو أو في غيره، مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرّد، والأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس وغيرها كثير أودعتها في قائمة المصادر في نهاية هذهِ الرسالة في ضمن الفهارس الفنيّة.

وأَقول أنه لا يسعني إلّا أَن أشكر أُستاذي الفاضل الكريم الدُّكتور محمد عبدالله الذي لم يبخل عليَّ بمعلومةٍ أَو قراءة جادة للدراسة والنَص المحقق وكانت له أيادٍ فاضلة على الباحث والبحث، فله مني كل الشكر والتقدير وكان الله له.

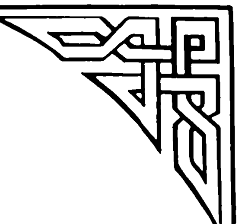
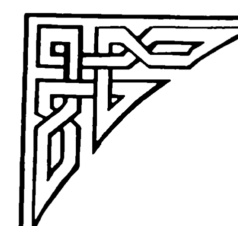
كما أتقدم بالشكر والعرفان للدكاتره صلاح ساير العبيدي ويوحنَا مرزا خامس وعدنان الإمام لما بذلوه مِن جهودٍ كبيرة ولولاهم لما كانت الرسالة على ما هي عليه الآن.

وإذا كان مِن غلطٍ في الرِّسالة فهو مِن قلمي وتقصير في الفهم مني، والكمال لله سبحانه وحده، وصلى الله على محمدٍ وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً.

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الرعد: ١٧].

أمير فتاح عباس

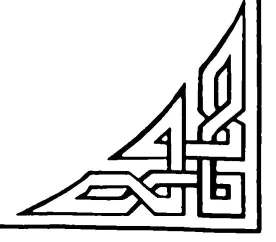
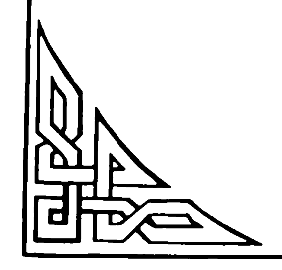
□□□□□□

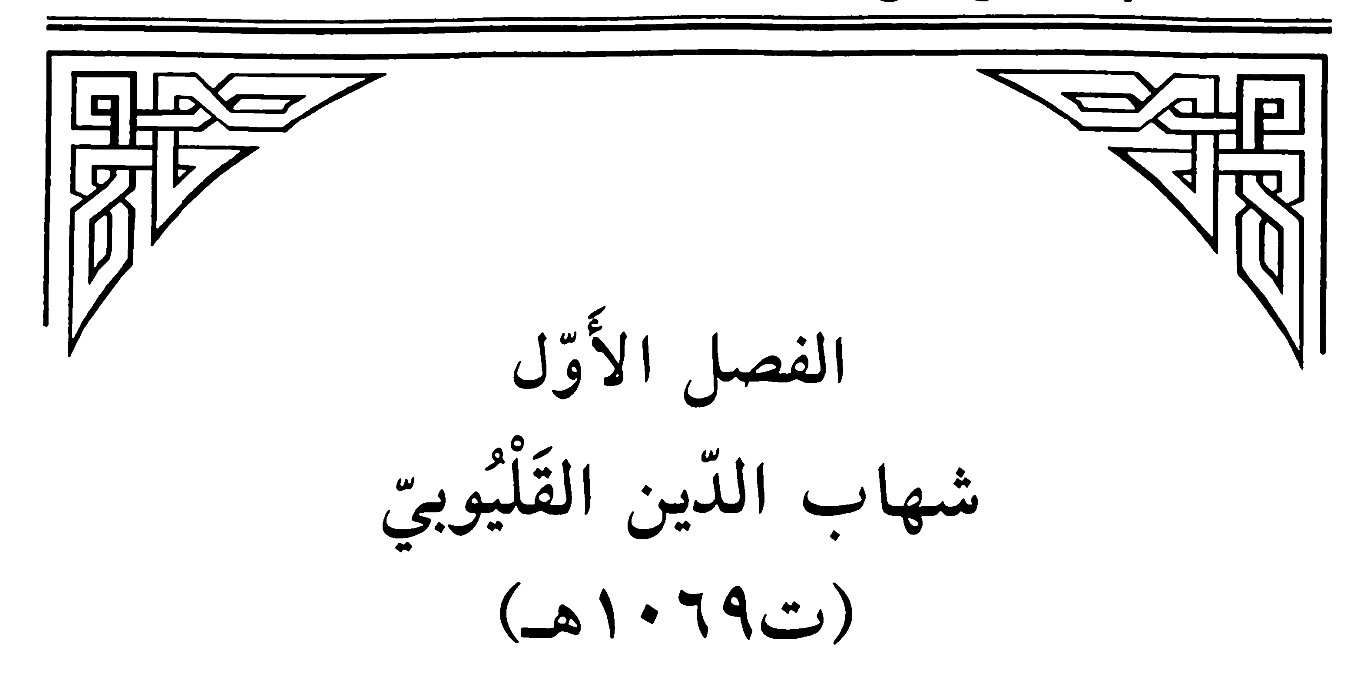



القسم الأَوّل
الدّراسة

الفصل الأول: شهابُ الدين القليوبي.

الفصل الثاني: حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهري.



الفصل الأوّل
شهاب الدّين القَلْيُوبيّ
(ت١٠٦٩هـ)

١ ـ اسمُهُ ونسبُهُ: هو أَحمدُ بنُ أَحمدُ بنُ سلامةُ، أَبو العباس، شهابُ الدِّينِ، الشّافعيُّ، القَلْيُوبيُّ، المصريُّ[1].

وقد اتّفقتِ المصادر على اسمه هذا، إلَّا إِسماعيل باشا البغدادي فقد ذكر اسمه: «أَحمد بن أحمد سلامة القليوبيّ الشَّافعي»[2]، ويبدو

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر في أَعيان القرن الحادي عشر، للإمام محمد أمين الحنفي (ت١١١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ، ٢٠٤/١ ـ ٢٠٥، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاجيّ خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٧٩٧/٢، وهدية العارفين، أسماء المؤلفين والمصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت ـ لبنان، ١٦١٨/١، وإيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التُراث العربي، بيروت ـ لبنان، ٢٤٨/١، والأعلام، لخير الدين الزّركليّ، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م، ٩٢/١، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التُراث العربي، بيروت ١٤٨/١، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ليوسف إليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م، ص١٥٢٥.

(٢) إيضاح المكنون ٢٤٨/١.

أَنَّ اسمَ والدِهِ سقط مِن باب الاختصار، أَو أَنّه توهّم؛ لتشابه اسم الابن والأَب معاً.

أَمّا نسبته فهي كما ورد في متنِ اسمِهِ آنفاً، الشّافعيّ/ القليوبيُّ/ المصريُّ. وهذا تفصيل بتلك الأَلقاب:

أ ـ **الشّافعيّ**: وهو لقب منسوب إِلى الإِمام أَبي عبدالله محمد بن إِدريس ابن العباس بن عثمان بن شافع، العالم الفقيه (ت٢٠٤هـ)، صاحب المذهب الفقهيّ المشهور[١]، مِن هنا نعلم أَنّه كان شافعيَّ المذهب في الفقه، ومن هنا أيضاً يتبيَّنُ لنا عناية الإِمام القليوبي بالمنطق، وأُصول الفقه، إِذ يُعدُّ الإِمامُ الشّافعيُّ مِن الأَوائلِ الّذين أَلّفوا في أصولِ الفقهِ ولا سيّما كتابَهُ (الرّسالة)[٢].

ب ـ **القَلْيُوبِيُّ**: وهو أَشهر أَلقابِهِ، وبه عُرِفَ في كُتُبِ التّراجِم والتّاريخ، وذكرَ السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ) في وصف مدينة (قَلْيُوب)، فقال: «والذي في حِصّة القاهرة مِن الكورست وثلاثون كورة، تشتملُ على أَلفٍ وأَربعمائة وتسعٍ وثلاثين قريةً، يجمع ذلك مِن الصّفق صفقة القليبوبيّة، تنسب لمدينةٍ عامرة كثيرة البساتين تُضاهي دمشق في التفاف

---

(١) يُنظر ترجمتُهُ: طبقات الشافعية الكُبرى، لتاج الدّين السُّبكيُّ (ت٧٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربيّة ـ القاهرة، ١٩٢/١ وما بعدها، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أَبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا ـ بيروت، ٢٣٤/١.

(٢) صدر الكتاب غيرَ مرّة، منشوراً ومحققًا لعلَّ أَشهرها بتحقيق الأُستاذ أَحمد محمد شاكر. يُنظر: ذخائر التّراث العربيّ الإِسلاميّ، تأليف: عبدالجبار عبدالرحمٰن، مطبعة جامعة البصرة ـ العراق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ٦٠٩/١.

شجرها واختلاف ثمارها، وليس لها ولايات»[١]، إذن كانت (القليوبيّة) مدينة عامرة كثيرة البساتين والأشجار، إلّا أنَّ الإمام المحبيّ (ت١١١١هـ) وصفها بأنّها (بُلَيْدةٌ)، فقال: «والقَلْيُوبيّ - بفتح القافِ وسكونِ اللَّامِ وضمِّ الياءِ المثناةِ مِن تحتها، وسكونِ الواوِ وبعدَها باءٌ موحدةٌ، نسبةً إلى بُلَيْدَةٍ صغيرةٍ بينها وبين القاهرة مقدارُ فرسخينِ أَو ثلاثةَ فراسخَ، ذات بساتين كثيرة»[٢]،

ج - **المصريّ**: كما هو معروف هذهِ نسبةٌ إلى بلاد (مصرَ)، ومصر: «هي إقليم العجائب، ومعدنُ الغرائب، وكانت مدناً متقاربة على الشّطين؛ كأنّها مدينةٌ واحدةٌ، والبساتين خلف المدن متّصلة كأنها بستانٌ واحدٌ»[٣]، هكذا يصف جلال الدّين السُّيوطيُّ مصرَ[٤]، والحقُّ أَنَّ استعمالَ نَسَبِ (مصريّ) لا يُقصد به جمهوريّة مصر العربيّة الآن، وإنَّما نزعم أَنَّ المقصودَ هو (القاهرة)، فكثيرٌ مِن المصريين إلى اليوم يُطلقون كلمة (مصر) ويريدون بها (القاهرة)[٥]، كما يقولون (الشّام) ويقصدون (دمشق)، ودليلنا على ذلك أَنَّ مدينة (قَلْيُوب) أَو (القَلْيُوبيّة) قريبةٌ جداً مِن القاهرة، فهي تبعد عنها مقدار فرسخين أَو ثلاثة فراسخ[٦] لا أَكثر، وهذا يعني أَنّه كان نزيل القاهرة مع كونه مِن مدينة القليوبيّة؛ لقرب البلدتين مِن بعضهما.

---

(١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ١/٢٨.
(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ١/٢٠٥.
(٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ١/٢٥.
(٤) ويُنظر أيضاً: أَحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لأَبي عبدالله المقدسيّ (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: محمد الصّناوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٣م/ ١٤٢٤هـ، ص١٦٧.
(٥) يُنظر في وصف مدينة القاهرة: معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، ط٢، دار صادر، بيروت - لبنان ١٩٩٥م، ٤/٣٠١.
(٦) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ١/٢٠٥.

٢ ـ **لقبُهُ**: مِن الغريبِ أنَّ المصدر الوحيد الّذي ترجم للإمام القَلْيُوبيّ، هو (خلاصة الأَثر في أَعيان القرن الحادي عشر) للإمام المحبّيّ (ت١١١١هـ)، لم يذكر لقب القَلْيُوبيّ (شهاب الدين)، بل اكتفى بذكر: «القَلْيوبيّ: الشّيخ أَحمدُ بنُ أَحمد بن سلامة المصريّ القليوبيّ الشَّافعيّ»[(١)].

وإِنَّ أَوّل مَن ذكرَ لقبه هذا (شهاب الدين) هو إِسماعيل باشا البغداديّ (ت١٢٤٨هـ)، على ما بين أَيدينا مِن المصادر، قال إِسماعيل باشا البغداديّ: «القليوبيّ: أَحمد بن أَحمد بن سلامة القليوبيّ شهاب الدّين الشّافعيّ...»[(٢)]. وسكتَ أَيضاً حاجّي خليفة (ت١٠٦٧هـ) عن ذكر لقبه هذا في (كشف الظنون)[(٣)]، على أَنَّ إِسماعيل باشا البغدادي عاد وسكت عن ذكر لقبه هذا في كتابه (إِيضاح المكنون) تارةً، وذكره تارةً أُخرى[(٤)]، أَمّا المصادر الحديثة فإِنها ذكرت هذا اللّقب جميعاً[(٥)].

وهذا كُلُّهُ لا ينفي عنه لقب (شهاب الدّين)، لأَنَّ الذين ذكروا اللقب علماء ثبتٌ، وفي الأَعمّ الأَغلب أَنَّ النُّسّاخ أوردوا لقبه هذا في الورقة الأُولى من كُتُب القليوبيّ، ودليلنا على ذلك أَنَّ كتاب (إِيضاح

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٢) هديّة العارفين ١٦١/١.
(٣) كشف الظنون ١٧٩٧/٢.
(٤) يُنظر: إِيضاح المكنون: ٢٤٨/١، ٢٠٩/٢، ٤٤٧، ٤٩٠، ٥٥٨، ٥٨٧، ٦١٨، ٧٢٣.
(٥) يُنظر: الأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص١٥٢٥.

المكنون) خاصٌّ بأسماء الكتب، وعلى هذا يبدو أَنْ مؤلّف هذا الكتاب نقل ما هو على الورقة الأُولى مِن كُتُبِ القليوبيّ، فإذا ذَكَرَ النّاسخ لقبه، أورده إِسماعيل باشا البغداديّ في كتابه (إِيضاح المكنون)، وإِذا لم يذكرِ النَّاسخُ اللّقبَ أهمله البغداديّ وسكتَ عنه أَيضاً، ونزعم أَنَّ هذا هو السّبب في ذِكْرِ اللّقب مرّة وعدم ذكره أُخرى.

٣ ـ **كُنْيَتُهُ**: أَيضاً سَكَتَ المحبيّ عن ذِكْرِ كُنيتِهِ (أَبو العباس) في كتابه (خلاصة الأَثر)[١]، والغريب في الأَمر أَنَّ إِسماعيل باشا البغداديّ في كتابيه (هدية العارفين)، و(إِيضاح المكنون)، لم يورد هذهِ الكنية أَيضاً، وما وجدتها إِلّا عند الدّارسين المحدثين؛ عند خير الدّين الزّركليّ، ويوسف إِليان سركيس، وعمر رضا كحّالة[٢]. وسببُ سكوت المصادر القديمة لكنيته هو عين السّبب في عدم ذِكْرِ اللّقب.

٤ ـ **مولده**: لم تذكر المصادر جميعاً سنة ولادتِهِ رحمه الله، ولكنّني وجدتُ في مصدرين ما يأتي:

١ ـ ورد في هامش كتاب (خلاصة الأَثر) للإِمام المحبيّ عند ترجمة الإِمام القليوبيّ النَصّ الآتي:

«وُجِدَ بها الأَصلُ: «قوله: «ولازمَهُ ثلاث سنين»: يعني مِن ابتداءِ القرن، لأَنَّ الرَّملي مات في الرابعة منه، فلا أَقلَّ مِن أَنْ يكون القليوبيّ ابن ثلاث عشرة سنة، فيكون عمره أَنافَ على ثمانين، قاله

---

(١) خلاصة الأثر، ١/٢٠٤.

(٢) يُنظر: الأعلام ١/٩٢، ومعجم المطبوعات العربية والمعرّبة، ص١٥٢٥، ومعجم المؤلفين ١/١٤٨.

نَصرٌ»[١]. والمقصود في هذا النّصّ «ولازمه ثلاث سنين»، أَي لازمَ القليوبيُّ أُستاذَهُ الرَّمليَّ[٢]، ثلاث سنين.

٢ ـ قال يوسف إِليان سركيس: «وقال المحبيّ أَنَّه لازم الشّمس الرَّمليّ ثلاث سنين وهو منقطع ببيته (مع أَنَّ الشّمسَ ماتَ في الرّابعة منه فلا أَقل أَنْ يكونَ القليوبيَّ ابنُ اثنتي عشرة سنة، فيكون عمره أَنافَ على الثمانين)...»[٣].

والفرق بين النَّصين أَنَّ الأَوّل ذَكَرَ أَنَّ الإِمام القليوبيّ اختلفَ إِلى شيخه الرَّمليّ وعمره (ثلاث عشرة سنة)، والآخر ذَكَرَ أَنه اختلف إِلى شيخه وعمرهُ (اثنتي عشرة سنة)، ولا ضَرَرَ مِن هذا الاختلاف، ولكنَّ المهمَّ أَنَّ النّصّ هذا حدّد ولادة الإمام القليوبيّ، فإِذا دَرَسَ على شيخه الرَّملي وعمره اثنتا عشرة سنة أَو ثلاث عشرة سنة، ووفاة شيخه الرَّملي حينئذٍ كانت في سنة (١٠٠٤هـ)، فهذا يعني أَنَّ ولادة الإِمام القليوبي هي (٩٨٨هـ) وبذا يكون عمرُهُ (٨١) عاماً، أَو (٩٨٩هـ) ويكون عمره (٨٠) سنة، وعلى هذا فإِنَّ ولادته تكون سنة (٩٨٨هـ) وهو الأَصحُّ؛ لأَنّه بها أَناف على الثمانين سنة، أَمّا لو حدَّدنا ولادته (٩٨٩هـ)، فإِن عمرَهُ عند الوفاة يكون (٨٠) سنة، وعليه لم يزد على الثمانين، ومِنَ هنا كان الترجيح في ولادته سنة (٩٨٨هـ).

٥ ـ أَخلاقُهُ، وطلبُهُ للعلم، والآراءُ فيه:

نقل مَن ترجم للقليوبي عدداً مِن خصالِهِ، ووصْفِ أَخلاقِهِ التي

---

(١) خلاصة الأثر ١/٢٠٤. الهامش رقم (١).

(٢) وستأتي ترجمته في الصفحات القابلة عند ذِكرِ شيوخ القليوبيِّ.

(٣) معجم المطبوعات العربيّة والمعرَّبة، ص١٥٢٥.

تؤكّد على دماثتِهِ وحسن سيرتِهِ وعلميته فمِّما ذكره الإمام المحبّي في أخلاق الرَّجل:

١ ـ «وكان مُهاباً لا يستطيعُ أحدٌ أن يتكلّم بين يديهِ إلَّا وهو مطرقٌ رأسه وجِلاً منه وخوفاً»[1].

٢ ـ «لا يتردَّدُ إلى أحدٍ مِن الكُبرَاء»[2].

٣ ـ «. . . ويحبُّ الفقراء»[3].

٤ ـ «ولا يقبلُ مِن أَحدٍ صدقةً مُطلقاً، بل كان في غالبِ أَوقاتِهِ يُرَى مُتصدّقاً»[4].

٥ ـ «ليس له وظائف ولا معاليم ومعَ ذلك كان في أرغد عيش وأَطيب نعيم»[5].

٦ ـ «وكان متقشفاً مُلازماً للطاعات»[6].

رجلٌ هذهِ أَخلاقُهُ، فمّما لا يختلفُ عليه اثنان؛ يُعدُّ عالماً ثبتاً، رصيناً، ومحبًّا للعلم بما لا يقبل الشّكَّ.

أَمَّا طلبُهُ للعلم، وحبُّه له، فيقول الإمامُ المحبيُّ عن ذلك:

١ ـ «ولا يترك الدَّرسَ»[7]. فهذهِ صفةٌ مهمّة، وخصيصةٌ باهرة في المؤدّبين عندما يلتزمون بالدَّرس ولا يتركونه.

---

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٢) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٣) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٤) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٥) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٦) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٧) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.

٢ ـ «جامعاً للعلوم الشَّرعيّة مُتضلّعاً مِن العلوم العقليّة»[١].

فهذا يعني أنّه جَمَعَ بين العلوم الشّرعية (الفقه، وأُصوله وغيرهما، وبين العلوم العقلية (المنطق، وعلوم الكلام)، وهذا الجمعُ جلب فائدة مهمّة للدّرس اللُغويّ بعامّة، والنّحويّ بخاصة، وكما سنتصدّى إلى ذلك مفصلاً في الفصل الثّاني مِن هذهِ الدّراسة إنْ شاء الله.

وبعد أَنْ ذكرنا حبَّه للعلم وطلبه له، لا بُدَّ أَنْ نذكرَ العلوم التي تبحّر فيها، وأَجادَ، ما عدا العلوم اللُغويّة، وهي:

١ ـ «معرفته بالحسابِ والميقات والرَّمل»[٢].

٢ ـ «إمامتُهُ في العلوم الحِرَفيّة»[٣].

٣ ـ «تصرُّفه في الأَوقاف والزَّايرجا[٤]»[٥].

٤ ـ «وكان في الطبِّ ماهراً خبيراً»[٦].

ومِمَّا ذكرَهُ المحبيُّ في الثّناء على الإِمام القليوبيّ، ووصف علمه، فقال في حقّه:

---

(١) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٢) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٣) خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٤) وهو علم يهتمُّ بقوانين رياضية يشبه الجبر. يُنظر: أبجد العلوم ـ للقونجي البُخاري (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ١/٢٦٠.

(٥) خلاصة الأثر ١/٢٠٥.

(٦) خلاصة الأثر ١/٢٠٥.

١ ـ «الإمام العالم العامل الفقيه المحدِّث أحد رؤساء العلماء المُجْمَع على نباهتِهِ وعُلُوّ شأنِهِ»[١].

٢ ـ «وكان كثير الفائدة، نبيه القَدْرِ»[٢].

٣ ـ «وكان حسن التّقرير ويُبالغُ في تفهيم الطلبة، ويكرّر لهم تصوير المسائل، والناسُ في درسِهِ كأنَّ على رؤوسهم الطير»[٣].

ومِن هذا نعرف مدى علميّة الرَّجل، وحبّه للعلم، وجدّتِهِ فيه، وما مدى رضى العلماء ولا سيّما المترجمين له، على الرَّغم مِن قلّة المصادر التي تحدَّثت عن سيرتِهِ وشخصه.

٦ ـ **شيوخُهُ**: درسَ الإمام القليوبيُّ على يدِ أَهم علماء القرن الحادي عشر في مِصْرَ، وهذا العدد الكبير مِن العلماء الذين سنذكر أَسماؤهم، يُوضِّحُ لنا بعد التّنقير في سيرتهم سببَ تنوّع معارف القليوبيّ واهتماماتِهِ في علوم شتّى مثل: اللُغة، والفقه، والحساب، والطبُّ، وغيرها، وشيوخُهُ هم:

١ ـ شمس الدّين محمد بن أَحمد بن حمزة الرَّمليّ المصريّ، الشّهير بالشّافعيّ الصّغير، صاحب «نهاية المحتاج في شرح المنهاج»[٤].

٢ ـ شحادة بن إِبراهيم الحلبيّ الشَّافعيّ، علَّامة المعقول

---

(١) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٢) خلاصة الأثر ٢٠٤/١.
(٣) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.
(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣٢٨/٣، والأعلام ٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٥٥/٨.

والمنقول، وشيخ أَهل الفروع والأُصول، والشّيخ الجامع، توفي سنة (١٠١٠هـ)[١].

٣ ـ سالم بن حسن الشّبشيريّ المصريّ الشّافعيّ، الإِمام الحجّة، شيخ وقته، وأعلمُ أَهل عصره، توفي سنة (١٠١٩هـ)[٢].

٤ ـ نور الدّين علي بن يحيى الزِّيَّاديّ الشّافعيّ، رئيس العلماء بمصر، توفي سنة (١٠٢٤هـ)[٣].

٥ ـ أَحمد بن خليل بن إِبراهيم، شهاب الدِّين السُّبكيّ، الفقيه الشّافعيّ، توفي سنة (١٠٣٢هـ)[٤].

٦ ـ شاهين بن منصور بن عامر الأَرمناويّ الحنفيّ، وكان أَفقه أَهل عصره بمذهب الحنفيّة، توفي بمصر سنة (١٠٣٢هـ)[٥].

٧ ـ نور الدّين علي بن إبراهيم بن أَحمد بن برهان الدّين الحلبيّ القاهريّ الشّافعيّ، صاحب السّيرة النبويّة، المعروفة بالسّيرة الحلبيّة، توفي سنة (١٠٤٤هـ)[٦].

هؤلاء هم العلماءُ الشّيوخ الذين أَخذ عنهم الإِمام القليوبيّ، ومما يؤسَفُ له، أَنَّ المصادر لم تذكر العلوم التي أَخذها عن هؤلاء العلماء.

---

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢١٣.
(٢) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/١٩٦، ومعجم المؤلفين ٤/٢٠٢.
(٣) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣/١٨٧، والأعلام ٥/٣٢، ومعجم المؤلفين ٧/٢٦٠.
(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢١٥، والأعلام ١/١٢٢.
(٥) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢١٣.
(٦) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٣/١١٨، والأعلام ٤/٢٥١، ومعجم المؤلفين ٧/٣.

٧ ـ **تلاميذُهُ**: تتلمذ على يد القليوبيّ علماء، نهلوا منه، ونقلوا عنه في شتّى العلوم التي برع فيها، وهم:

١ ـ منصور بن عبدالرزّاق بن صالح الطُّوخيّ، الفقيه الأَزهريّ المصريّ الشّافعيّ، إِمام جامع الأزهر في وقته، والمدّرس فيه، توفي سنى (١٠٩٠هـ)[١].

٢ ـ إِبراهيم بن محمد بن شهاب الدّين البرماويّ الأَنصاري الأَحمدي الأَزهريّ، الفقيه الشّافعيّ، وشيخ جامع الأَزهر في حينه، توفي سنة (١١٠٦هـ)[٢].

٣ ـ شعبان الفيُّوميّ الأَزهريّ الشّافعيّ، الإِمام العالم العامل الفقيه المتضلّع في العلوم الشرعيّة، شيخ الأَزهر في حينه، توفي سنة (١٠٧٥هـ)[٣].

٤ ـ أَحمد بن علي السَّندوبيّ الشَّافعيّ المصريّ، شيخ مِن شيوخ الأَزهر، ومِن أَكابر الأَفاضل. توفي سنة (١٠٧٧هـ)[٤].

٥ ـ عبدالحيّ بن أَحمد بن محمّد العكريّ الصالحيّ الحنبليّ، المعروف بابن العماد الحنبليّ، صاحب كتاب (شذرات الذَّهب)[٥].

---

(١) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٤/٤١١، والأعلام ٧/٣٠٠.

(٢) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢٠٤.

(٣) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ٢/٢٢٣.

(٤) يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر ١/٢٨٩.

(٥) خلاصة الأثر ٢/٣٣١، والأعلام ٣/٢٩٠، ومعجم المؤلفين ٥/١٠٧.

٦ ـ حامد بن سالم العجلونيّ الشّافعيّ، عالم فقيه، مفتي، توفي سنة (١١٠٦هـ)[١].

٨ ـ آثاره:

ألف الإمام القليوبي مؤلفات كثيرة، وفي علوم متعدّدة حتّى قال عنه المحبيّ (ت١١١١هـ): «وألّف مؤلفات كثيرة عمَّ نفعها»[٢]، فقد عمَّ النّفع لتعددها في علوم أدبيّة وعلميّة، فله مؤلَّف في الطبِّ، والفقه، والنّحو وغيرها. وأكثرُ مؤلفاتِهِ كما قال خير الدّين الزّركلي «حواشٍ وشروح ورسائل»[٣].

وهذا تفصيل بمؤلفاتِهِ، منسوقة على حروف المعجم:

١ ـ أوراق لطيفة، (مخطوط)، قال خير الدّين الزّركلي عنه: «علّق بها على الجامع الصغير للسُّيوطيّ، فبيّن الحسن والضّعيف والصّحيح مِمَّا جاء فيه»[٤].

٢ ـ البدور المنوّرة في معرفة الأحاديث المشتهرة[٥].

٣ ـ تُحفة الرّاغب في سيرة جماعة مِن أَهل البيت الأَطاليب، نُشِرَ في مطبعة محمد مصطفى ١٣٠٧هـ، (٥٦ص)[٦].

---

(١) سِلْك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل المرادي (ت١٢٠٦هـ)، ضبطه وصحّحه: محمد عبدالقادر شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ١٣/٢.

(٢) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.

(٣) الأعلام ٩٢/١.

(٤) الأعلام ٩٢/١.

(٥) معجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٦) إيضاح المكنون ٢٤٨/١. وجاء فيه: «هو كتاب تراجم»، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص١٥٢٥، والأعلام ٢٩٢/١.

٤ ـ التّذكرة في الطبِّ (أو) تذكرة أَحمد القليوبي، طُبِعَ غير مرّة، منها: في مطبعة الوهبية سنة ١٣٠٠هـ، وفي مطبعة شرف سنة ١٣٠٣هـ ـ ١٣٠٤هـ[١]. وسمّاهُ المحبيّ: «كتاب في الطبِّ جامع»[٢].

٥ ـ تعبير المنامات[٣].

٦ ـ حاشية على شرح الجلال المحلّي، على المنهاج، المسمّى بـ (كنز الرّاغبين)، فقه شافعي، في جزأين، طُبع في مطبعة بولاق، والمطبعة الميمنية، وفي مكّة سنة ١٣٠٥هـ، وفي دار الفكر اللبنانية ـ بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م[٤].

٧ ـ حاشية على شرح أَبي شُجاع، لابن قاسم الغَزِّيّ، (مخطوط)[٥].

٨ ـ حاشية على شرح شمس الدّين الشّيرسيّ، للمختار في فرع الحنفية[٦].

٩ ـ حاشية على شرح التّحرير لشيخ الإِسلام[٧]، (مخطوط).

١٠ ـ حاشية على شرح الأَزهريّة[٨]، (مخطوط).

---

(١) خلاصة الأثر ٩٢/١، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص١٥٢٥، والأَعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.
(٢) خلاصةالأَثر ٩٢/١.
(٣) معجم المؤلفين ١٤٨/١.
(٤) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وإِيضاح المكنون ٥٨٧/٢، ومعجم المطبوعات العربيّة والمعربة ١٥٢٥ ـ ١٥٢٦.
(٥) خلاصة الأَثر ٢٠٥/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.
(٦) إِيضاح المكنون ٤٤٧/٢.
(٧) خلاصة الأَثر ٢٠٥/١.
(٨) خلاصة الأَثر ٢٠٥/١.

١١ ـ حاشية على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة[١]، وهو كتابنا هذا الذي نحققه بإِذن الله تعالى، وسنفرد الفصل القابل للحديث عنه مفصّلاً.

١٢ ـ حاشية على شرح إِيساغوجي في المنطق للشّيخ زكريا الأَنصاري (ت٩٢٥هـ)[٢]، نشرته دار الكتب العلميّة بتحقيق: الشّيخ أحمد فريد سنة ٢٠١٧م.

١٣ ـ صلوات (الشّيخ أَحمد القليوبي)[٣]، طُبع في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ[٤].

١٤ ـ فضلُ الصَّلاة على النبي ﷺ، طُبع مع كتاب (صلوات الشّيخ أَحمد القليوبي)، في مطبعة بولاق سنة ١٣٠٠هـ[٥].

١٥ ـ فضائل مكّة والمدينة وبيت المقدِس وشيءٌ مِن تاريخها، مخطوط في سبعين ورقة في دار الكتب المصريَّة[٦].

١٦ ـ فوائد لطيفة وفرائد نفيسة مقبولة في العلوم المرغوبة والفنون الجميلة الجليلة[٧].

١٧ ـ المصابيح السّنيّة في طبّ خير البريّة[٨].

---

(١) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.
(٢) خلاصة الأثر ٢٠٥/١.
(٣) لعلّه كتاب: «رسالة في معرفة القبلة...».
(٤) معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص١٥٢٦.
(٥) معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة، ص١٥٢٦.
(٦) الأعلام ٩٢/١.
(٧) إِيضاح المكنون ٢٠٩/٢.
(٨) إِيضاح المكنون ٤٩٠/٢.

١٨ ـ مناسك الحَجِّ[١]، (مخطوط).

١٩ ـ النّوادر، كتاب حكايات وغرائب وعجائب ولطائف ونوادر وفرائد ونفائس، مطبوع في كلكتا ١٨٥٦م (٢٣٦ص)، باعتناء: وليام لِيس، والمولويّ كبير الدّين، وطُبع بعد ذلك مراراً[٢].

٢٠ ـ النبذة اللطيفة في بيان مقاصد الحجاز ومعالمه الشريفة، لعلّه كتاب (فضائل مكّة) المارّ ذكره، (مخطوط)[٣].

٢١ ـ الهداية مِن الضَّلالة في معرفة الوقت والقبلة مِن غير آلة، (مخطوط)، وتُسمّى: رسالة في معرفة القِبلة بغير آلة[٤].

٩ ـ وفاته:

تكاد المصادر تُجمع على وفاتِهِ في أواخر شوال سنة ١٠٦٩هـ[٥]، إلَّا إسماعيل باشا البغدادي فإنّه ذكر في موضع مِن كتابه (هدية العارفين) أنَّ وفاته كانت سنة ١٠٧٠هـ[٦]، ثُمَّ عاد في مواطن عديدة مِن كتابه (إيضاح المكنون)[٧]، فذكر أنَّ وفاته هي في سنة ١٠٦٩هـ، وبما أنَّ الإجماعَ قائمٌ وثابت على وفاتِهِ في ١٠٦٩؛ لذا يثبت لدينا ذلك أيضاً، والله موجّه للصّواب سبحانه.

---

(١) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وذكره إسماعيل باشا البغدادي في إيضاح المكنون ٥٥٨/٢ بعنوان: (مناسك القليوبي).

(٢) معجم المطبوعات العربيّة والمعرَّبة، ص١٥٢٦.

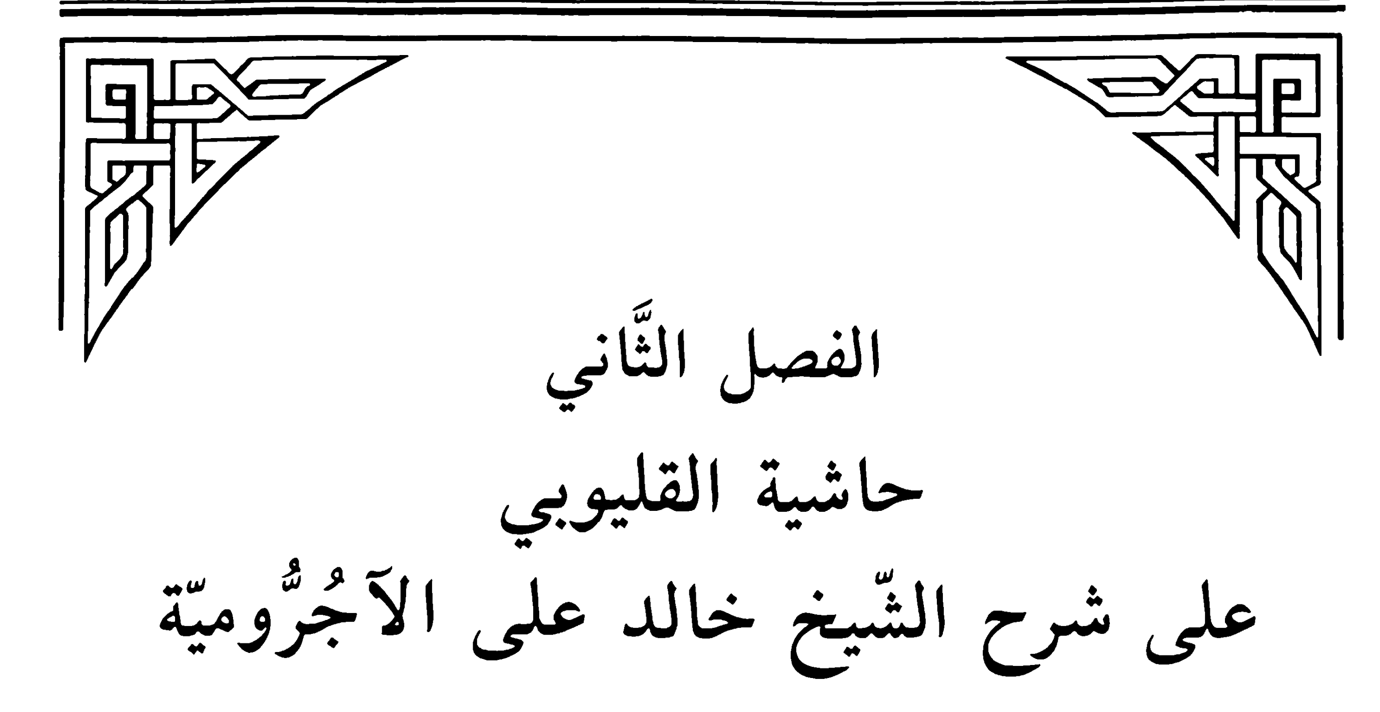
(٣) إيضاح المكنون ٦١٨/٢، والأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٤) خلاصة الأثر ٢٠٥/١، والأعلام ٩٢/١.

(٥) يُنظر: خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وكشف الظنون ١٧٩٧/٢، وإيضاح المكنون ٢٤٨/١، والأعلام ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٤٨/١.

(٦) يُنظر: هدية العارفين ١٦١/١.

(٧) يُنظر: إيضاح المكنون ٢٤٨/١، ٢٠٩/٢.



الفصل الثَّاني
حاشية القليوبي
على شرح الشّيخ خالد على الآجُرُّوميّة

قبل أَن ندخل في دراسة حاشية الإِمام القليوبي التي نحن بصدد تحقيقها لا بُدَّ لنا أَوَّلاً أَنْ نُعرّف بالآجروميّة وصاحبها، وشارحها الشّيخ خالد الأَزهري كي نعرف المصدر الأَساس الذي اعتمد عليه الإِمام القليوبي في حاشيته هذهِ. ولكي تتّضح لنا صورة الحاشية أَيضاً بهذا التعريف.

الإِمام ابن آجرُّوم[1] هو محمد بن محمد، أَبو عبدالله الصَّنهاجيّ الفاسيّ النّحويّ الفقيه المقرِئ المالكيّ، و(آجُرُّوم) كلمة بربريّة معناها: الفقير الصُّوفيّ.

(١) يُنظر ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة، لجلال الدّين السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أَبي الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٤هـ/ ١٩٤٦م، وشذرات الذهب في أَخبار مِن الذَهب، لابن عماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، وكشف الظنون ١٧٩٦/٢، وهدية العارفين ١٤٥/٢، ومعجم المطبوعات العربيّة والعربيّة والمعرَّبة ٢٥/١، والأَعلام ٣٣/٧، ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١.

وُلِدَ بمدينة (فاس) عام (٦٧٢هـ)، مِن شيوخه:

١ ـ الإِمام محمد بن يوسف أَبو حيّان النّحوي الغرناطيّ (ت٧٤٥هـ) صاحب البحر المحيط، وارتشاف الضَرب، والتذييل والتكميل وغيرها.

٢ ـ الشّيخ محمد بن عبدالرَّحيم بن عبدالرحمٰن بن الطّيب، أَبو القاسم القيسيّ الضّرير.

* ومن تلاميذه:

١ ـ ابنه: عبدالله بن محمد، أَبو محمّد.

٢ ـ الأُستاذ عبدالله بن عمر أَبو محمد، الفقيه النّحوي الضّرير.

٣ ـ محمد بن علي بن عمر بن يحيى بن العربيّ الغسانيّ النّحويّ.

* ومِن مؤلفاته:

١ ـ المقدّمة الآجروميّة في مبادئ العربيّة[1]، والتي كانت سبب شهرتِهِ. وقد شرحها كثيرون منهم الشّيخ خالد الأَزهريّ، والتي وضع (القليوبيّ) حاشيته التي نحن نحقّقها الآن.

٢ ـ فرائد المعاني في شرح حرز المعاني.

توفي سنة (٧٢٣هـ)، رحمه الله.

---

(١) اعتمدتُ في رسالتي هذهِ على طبعة دار الصميعي للنّشر والتّوزيع، ط١، المملكة العربيّة السُّعودية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

الشّيخ خالد الأزهريّ[١]:

هو الشّيخ خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن أَحمد، وكنيته: أَبو الفضل، ولُقِّبَ بأَكثر مِن لقب، وهي (زين الدّين) و(الوقّاد)، وعُرِف أَيضاً بـ(الجرجاويّ)، لكن أَشهر أَلقابه التي عُرِف بها هو (الأَزهريّ).

وُلِدَ الشّيخ خالد الأَزهري رَحِمَهُ اللهُ بجرجا بصعيد مصر سنة (٨٣٨هـ).

وكان الرَّجل محبًّا للعلم، وفيًّا للعلماء.

* ومِن شيوخه:

١ ـ علي نور الدّين السّفطيّ (ت٨٦٤هـ).

٢ ـ أَحمد بن محمد الشّمْنِيّ (ت٨٧٢هـ).

٣ ـ محيي الدّين الكافيجيّ (ت٨٧٩هـ).

* ومن تلاميذه:

١ ـ شهاب الدّين القسطلانيّ (ت٩٢٣هـ).

٢ ـ أَحمد بن يونس الشّلبيّ (ت٩٤٧هـ).

---

(١) يُنظر ترجمته: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدّين السّخاويّ (ت٩٠٢هـ) ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان، ١٧١/٣، وشذرات الذهب ٢٦/٨، والكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ـ لنجم الدّين الغزيّ (ت١٠٦١هـ)، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ١٩٠/١، وكشف الظنون ١٢٤/١، ١٥٤، ٤٨٣ وغيرها، وإيضاح المكنون ١١٨/١، ٢٩٣، ٢٢٩/٢، ٥٤٣، والأعلام ٢٩٧/٢، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤ ـ ٩٧.

* ومِن مؤلفاتِهِ:

١ ـ شرح الآجروميّة، طُبِعت مراراً[١].

٢ ـ شرح التّصريح على التّوضيح.

٣ ـ شرح المقدّمة الأزهريّة.

٤ ـ مُوصِل الطُلّاب إلى قواعد الإِعراب.

توفي سنة (٩٠٥هـ) رحمه الله.

* كتاب الآجروميّة:

يُعَدُّ مَتْنُ الآجروميّة الذي طُبعَ مِراراً[٢] مِن مختصرات النّحو العربي، فقد أَلّف علماء العربيّة مقدّمات نحويّة ومختصرات مكثّفة، الغاية منها هو تسهيل تقديم المادة النّحويّة للمبتدئين، ولا نُغالي إذا قُلنا إنّه يُعَدُّ مِن أَشهر متون النّحو العربيّ؛ لوضوح عباراتِهِ، وسهولة تقسيماتِهِ، واحتوائِهِ على المادة النّحويّة بعامّة.

(١) اعتمدتُ في رسالتي هذهِ طبعة دار الكتب العلميّة، بتحقيق: محمود نصّار، ط١، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

(٢) منها: ١ ـ في روما سنة ١٥٩٢م. ٢ ـ في كامبرج ١٨٣٢م ثُم ١٨٥٢م. ٣ ـ الجزائر سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م. ٤ ـ في بولاق ١٢٣٩هـ/ ١٨٢٣م، ١٢٩٣م، ١٨٧٦م. ٤ ـ نشرها: علي علاء الدّين الآلوسيّ في إستنابول ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م. ٥ ـ في مصر، المطبعة الميمنية ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م. ٦ ـ في القاهرة، مصطفى البابي الحلبي سنة ١٩٥٠م. ٧ ـ نشرها: أَحمد حبيب قصير العاملي، النجف ١٩٦٢م. يُنظر: ذخائر التُراث العربي الإِسلامي، تأليف: عبدالجبار عبدالرَّحمن، ط١، وزارة الثقافة، الجمهوريّة العراقية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٢٦، وقد اعتمدنا على طبعة دار الصميعي الصادرة في المملكة العربية السُعودية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م. كما قلنا سابقًا.

يبدأُ هذا المتن بباب (أَنواع الكلام) وينتهي بباب (المخفوضات مِن الأَسماء)، وهو كتابٌ بلا مقدّمة ولا خاتمة، لم يشرح فيه سبب تأليفه لهذا المتن، ولا النتائج التي يتوخّى التوصُّل إِليها.

أَمَّا منهاجه في سرد المادة النّحويّة في الآجروميّة، فيبدأ فيه بذكر الحدِّ إن كان لازماً ثُمَّ يذكر تقسيمات الباب وكلّها بشكل مختصرٍ وواضح مثال ذلك: «باب الإِعراب: الإِعراب هو: تغيير أَواخر الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أَو تقديراً، وأَقسامه أَربعة: رفع، ونصب، وخفضٌ، وجزم...»[1]، ويستشهدُ بأمثلة واضحة إِذا اقتضى الأَمر لذلك، ولكن بشكلٍ مختصرٍ، ويسيرٍ، مثال ذلك، ما ذكره في (باب العطف) فقال: «وحروف العطف عشرة، وهي: الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو، وأَم، وإِمَّا، وبل... فإِنْ عطفت على مرفوع رُفِعَت، أو على منصوبٍ نُصِبَتْ، أَو على مخفوضٍ خُفِضَتْ، أَو على مجزومٍ جُزِمَتْ، تقول: «قام زيدٌ وعمروٌ، ورأيتُ زيداً وعمراً...»[2]، هذا غايةُ ما يُمثّله ابن آجروم في متنه (الآجروميّة).

ولم يستشهد بآيةٍ، أَو شاهدٍ شعريٍّ، أَو نثري في هذا المتن؛ لأَنه كما نرى، كان هَمُّ ابن آجرّوم هو تقديم القاعدة النّحوية للمبتدئين مع أَمثلة سهلة ومختصرة؛ لتكون مقدّمةً وفتحاً لدراسة الطُّلابِ وتمهيداً لهم.

---

(١) متن الآجرومية، ص٦.
(٢) متن الآجروميّة، ص١٥.

* شروح الآجروميّة:

مِن أَحد أَهم اهتمامات العلماء بالآجروميّة، هو التصدّي للمتن هذا شرحاً وإِعراباً ونَظماً، ولا نجد كتاباً نحويًّا اهتمَّ به العلماء بعامة وطلاب النّحو بخاصة كما اهتموا بالآجروميّة، حتى أَحصى أَحد الباحثين الشروح والحواشي عليها بـ(٤٨٨)[1] نصًّا، وهذا الكمُّ الكبير يوضِّح من دون شك على أَهميّة هذا المتن لدى علماء السّلف.

ولم يقتصر الأَمر على القُدامى فحسب، بل تعدّى إِلى الباحثين المحدثين فأخذوا بالتّصدّي له شرحاً وتحقيقاً ودراسةً.

ونذكر هنا أَشهر الشُّروح والحواشي التي وُضِعتْ على متن الآجروميّة منسوقة على حروف المعجم:

أوّلاً: شروح القُدامى:

١ ـ الأَسرار النّحويّة في شرح أَلفاظ الآجروميّة، للأَربعي (ت٨٩٤هـ).

٢ ـ إِضاءة البدر الجلية على مقدّمة أَلفاظ الآجروميّة لمحمّد رحمة الله أبي الخير النّحوي المشهور بابن الخطيب كان حيًّا سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م.

٣ ـ الأَقوال المرضية على متن الآجروميّة للشّيخ حسين بن سليمان الرَّشيدي الشّافعيّ (توفي بعد ١٢٠٥هـ).

---

(١) بحث منشور على الإنترنت بعنوان: (الدّليل إِلى شروح الآجُروميّة) تأليف: محمد تبركان، منشور على الشبكة ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.

٤ ـ إملاء شرح الأَبراشيّ لمحمّد بن إبراهيم الشّافعي النّحوي (كان حيًّا سنة ١٢٥٠هـ).

٥ ـ الأَنوار البهيّة في حلِّ أَلفاظ الآجروميّة، لابن المغربيّ، محمد بن أحمد بن عيسى الدّمشقي (ت١٠١٦هـ).

٦ ـ التحفة البهيّة في إعراب الآجروميّة، لمحمّد بن عمر بن قاسم البقريّ المقرئ الشّافعيّ (ت١٠١٤هـ).

٧ ـ تعليق الدُّرة الشّنوانية في شرح الآجروميّة، لأَبي بكر الشَّنَوانيّ (ت١٠١٩هـ).

٨ ـ التّعليقة السّنيّة في حلّ أَلفاظ المقدمّة الآجروميّة، لأَحمد بن علي الحميريّ (ت٨٣٧هـ).

٩ ـ الجواهر السّنية في شرح المقدّمة الآجروميّة، للشّيخ عبدالله أَبي محمد الجزائريّ (كان حيًّا سنة ٨٨٤هـ).

١٠ ـ الجواهر المضيّة في حلّ أَلفاظ الآجروميّة، لشهاب الدّين أَحمد بن محمد المصري (ت٨٤٧هـ).

١١ ـ الدُّرة البهيّة بحلّ أَلفاظ معرَّب الآجروميّة، لحسين جمال الدّين الخليفيّ الأَبياريّ (توفي بعد سنة ١٢٦٦هـ).

١٢ ـ الدُّرة البهيّة في مقدّمة الآجروميّة، لمحمد بن عمر الكُفيري الدمشقيّ الحنفيّ (ت١١٣٠هـ).

١٣ ـ الرّسالة الحلبيّة في اختصار الآجروميّة، لعبدالرحمٰن بن عبدالله بن أحمد الحنبليّ الحلبيّ الشّاميّ (ت١١٩٢هـ).

١٤ ـ شرح الآجروميّة لابن قدّور المغربيّ، محمد بن محمد المراكشيّ (ت١٢٧٠هـ).

١٥ ـ شرح الآجروميّة في علم العربيّة، لعليّ بن عبدالله بن علي المالكيّ الأزهريّ السَّنهوريّ (ت٨٨٩هـ).

١٦ ـ شرح الآجروميّة للأَشمونيّ، علي بن محمد (ت٩٢٩هـ).

١٧ ـ شرح الآجروميّة لأَحمد شهاب الدّين الرَّاعيّ (ت٩٢٨هـ).

١٨ ـ الصُّحف العليّة في نظم متن الآجروميّة، للشّيخ طاهر ابن الشّيخ عبد علي المالك الحجاميّ (ت١٢٧٩هـ).

١٩ ـ فتح الباب في شرح الآجروميّة لعبدالخالق بن علي المزجاجيّ (ت١٢٠١هـ)، مجهول المؤلِّف.

٢٠ ـ القول المألوف في تعداد الحروف على الآجروميّة لعمر بن محمد الطرابيشيّ الحلبيّ (ت١٢٨٥هـ).

٢١ ـ كشف الأَنوار السنيّة في شرح الآجروميّة للخطيب الشّربيني (ت١٠٢٤هـ).

٢٢ ـ اللُّمعة السنيّة في حلّ أَلفاظ الآجروميّة للشّيخ ريحان آغا (ت بعد ١١٤١هـ).

٢٣ ـ المنحُ العليّة شرح متن الآجروميّة لأَحمد ميقري الأَهدل (ت١٣٩٠هـ).

٢٤ ـ الوافي في شرح وبيان معاني متن الآجروميّة في علم العربية لعبدالحميد بن سرحان الرّيش.

ثانياً: إعرابها: مِن العلماء مَن أعرب الآجروميّة؛ لتكون تمريناً للطالب عمليًّا، فالطالبُ يقرأُ النّص فيفقه القاعدة النّحويّة، ويكون التّطبيق مِن خلال إعراب المتن، فقد جمع المعرِب بين القاعدة وتطبيقها، وهذهِ طائفة مِن تلك الكتب:

١ ـ إعراب الآجروميّة لسعيد بن إبراهيم (ت١٢٢١هـ).

٢ ـ إعراب الآجروميّة للشّيخ أَحمد الخليليّ الشّاميّ (ت١١٨٩هـ).

٣ ـ إعراب الآجروميّة للشّيخ خالد بن عبدالله، ابن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهريّ (ت٩٠٥هـ). وله كتاب آخر في الإِعراب اسمه: بشرى الطُلاب العربيّة بإِعراب الآجروميّة.

٤ ـ إعراب الآجروميّة في علم العربيّة، لعبدالله عبدالمعطي البرلسيّ (ت١١٨١هـ).

٥ ـ إعراب الآجروميّة لمحمّد بن محمد نجم الدّين الغزيّ (ت١٠٦١هـ).

٦ ـ إعراب الآجروميّة لمحمّد بن يوسف قش (ت١٢٣٢هـ).

٧ ـ إعراب الآجروميّة لمحمّد بن أَحمد الغيطيّ (ت٩٨٤هـ).

ثالثاً: الشُّروح الحديثة:

وشَرَحَ الباحثون المحدثون أَيضاً الآجروميّة، ومِن تلك الشُّروح:

١. الآجروميّة الجديدة للسّيد محسن بن عبدالكريم الحسيني العامل (١٢٨٤هـ - ١٣٧١هـ).

٢. الآجروميّة العصريّة لطلّاب السّنة الأُولى الدّينية الإِسلاميّة لعبدالمتعال الصعيديّ (مِن علماء القرن الرّابع عشر الهجريّ).

٣. أَيسر الشُّروح على متن الآجروميّة، د.عبدالعزيز الحربيّ.

٤. التُّحفة السّنية بشرح المقدّمة الآجروميّة لمحمّد محيي الدّين عبدالحميد (ت١٣٩٣هـ).

٥. التّعليقات الجليّة في شرح المقدّمة الآجروميّة للشّيخ محمد بن صالح العُثيمين.

٦. تهذيب الآجروميّة في علم قواعد العربيّة للدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي.

شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة:

سمّاه الشّيخ خالد الأَزهريّ: (شرح المقدّمة الآجروميّة في أُصول علم العربيّة)، وقد ذكر أَنّه مؤلَّف للطلّاب والمبتدئين، يقول: «فهذا شرح لطيف لأَلفاظ الآجروميّة في أُصول علم العربيّة، ينتفع به المبتدئ، إِنْ شاء الله تعالى، ولا يحتاج إِليه المنتهي؛ عملته للصّغار في الفنِّ والأَطفال، لا للممارسين للعلم مِن فحولِ الرِّجال؛ حملني عليه شيخُ الوقت والطريقة ومعدن السُّلوك والحقيقة... سيّدي الشّيخ عباس الأَزهريُّ نفعني الله ببركاتِهِ»[1]. إِذن الشّرح وضعه صاحبه ليكون

---

(١) شرح المقدمة الآجروميّة، ص١٣ - ١٥.

للأَطفال والمبتدئين الذين يرغبون في الولوج إِلى دراسة اللُغة بعامّة والنَّحو بخاصة.

ومع هذا فإِنَّنا نجد أَنّه ذكرَ كثيراً مِن آراء النَّحويين والمسائل الخلافية بين النَّحويين، ومن ذلك: «وما لا يصلُحُ معه دليل الفعل؛ أَيْ: ما يُعرَفُ به الفعل مِن قد والسّين وسوف وتاء التأنيث السّاكنة، فعدم صلاحيته لدليلِ الاسم ولدليل الفعل دليلٌ على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ، فعلامةُ الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوقٍ، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكليّة»(١).

نجد أَنّه ينقل رأي ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في الحروف وعلاماتها، ويقول ناقلاً رأي الزّجاجيّ (ت٣٤٠هـ) في (كان) وأَخواتها: «ومِن ثُمَّ سمّاها الزّجَاجيّ حروفاً»(٢)، وسنتحدّث مفصلاً عن المسائل الخلافية عندما ندرس حاشية الإِمام القليوبيّ إِن شاء الله.

أَمَّا شواهده فتنصبُّ في شكلين: الأَوّل الآيات القرآنية، ومِن ذلك ما أَورده الشّيخ خالد الأَزهريّ في بناء الفعل المضارع: «...مِمَّا يُوجِبُ بناءَهُ كنون النّسوة، نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، أَو نون التوكيد، نحوَ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]»، وقال أَيضاً في علامتي الجزم: «وللجزم علامتان: السُّكون، وهو حذف الحركة؛ والحذفُ، وهو سقوط حرف العِلّة أَو النون للجازم، واحترزتُ بقولي: للجازم مِن نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨﴾ [العلق: ١٨]».

---

(١) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٣٣.

(٢) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٨٠.

والشكل الثّاني مِن أَشكال شواهد الشّيخ خالد الأَزهريّ هو الشّاهد الشّعريّ، ومِن ذلك في (إِذا ما) الجازمة:

وإِنّكَ إِذا ما تأتِ ما أَنتَ آمِرٌ ... به تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تأْمُرُ أَتِيا[١]

وقال أَيضاً في شاهد جاءت فيه (إِذا) جازمة:

«ويوجَدُ في بعض النّسخ: (وإِذا في الشّعر خاصة)، زيادةٌ على الثمانية عشر، ومثالُها قول الشّاعر:

.... وإِذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجمَّلِ

فـ(إِذا) اسم شرط جازم، و(تُصبْك) فعل الشّرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السُّكون»[٢].

على أَننا نؤكّد هنا أَنّه يستشهدُ لتوثيق القاعدة النّحويّة، أو لتوضيحها كلّما كان هناك حاجة لذلك.

أَمّا أُسلوبه فهو في غاية الوضوح والسُّهولة مع تكثيف للمادّة النّحويّة في كتاب صغير مثل شرحه هذا.

الحواشي على شرح الشيخ خالد:

ولأَهميّة هذا الشرح فقد وضع النّحويون كثيراً مِن الحواشي عليه، ولا نغالي إِذا قُلنا إِنَّ هذا الشرح للآجروميّة هو أَكثر الشّروح الذي اهتمّ النّحويون المتأخرون به تحشيةً وتوضيحًا، ومِن تلك الحواشي:

---

(١) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص ٥٨.
(٢) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٢.

١. إملاء الأَبراشيّ، محمد بن إبراهيم الشَّافعي (كان حيًّا سنة ١٢٥٠هـ) على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ على الآجروميّة.

٢. تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشّيخ خالد، للشّيخ عبدالحميد بن إبراهيم الشّافعيّ الشّرقاويّ (ت١٣١٥هـ).

٣. حاشية أَبي النّجا على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ على الآجروميّة.

٤. حاشية أحمد بن عمر، أَبي العباس الديدبيّ الشَّافعيّ الأَزهريّ (ت١١٥١هـ) على شرح الشّيخ خالد.

٥. حاشية التّيجانيّ، عبدالرّحمن بن محمد بن علي المغربيّ.

٦. حاشية الحلوانيّ، علي بن علي بن الحسن (مِن علماء القرن الثالث عشر مِن الهجرة)، على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ.

٧. حاشية الدّيجاني على شرح الشّيخ خالد.

٨. حاشية الشّيخ عبدالمعطي المالكي على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة.

٩. حاشية محمد بن عبدالحيّ الشّبينيّ الشَّافعيّ (ت١٢٣٨هـ) على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة.

١٠. حاشية محمد بن عبداللطيف الإحسائيّ (ت١٠٨٣هـ) على شرح الآجروميّة للأزهريّ.

١١. حاشية محمود بن عبدالعزيز التّونسيّ (ت١٢٠٢هـ)، على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة.

١٢. حاشية الشّيخ أَحمد أبي النجا الجرجاويّ الأزهريّ المصريّ على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ.

١٣. حاشية الشّيخ الغُنيميّ، أَحمد بن محمد المصريّ الحنفيّ المصريّ (ت٩٦٤هـ) على شرح الشّيخ خالد.

١٤. حاشية النّجاريّ، أَحمد نور الدّين الدّمياطيّ الشَّافعيّ الحفناويّ على مواضع شرح الشّيخ خالد.

١٥. حاشية عبدالله بن عبدالغفور الجوهريّ النَحويّ الشَّافعيّ النابلسيّ (ت١١٣٧هـ)، على شرح الآجروميّة للشّيخ خالد الأَزهريّ.

١٦. حاشية حسن العطّار (ت١٢٥٠هـ) على شرح الشّيخ خالد.

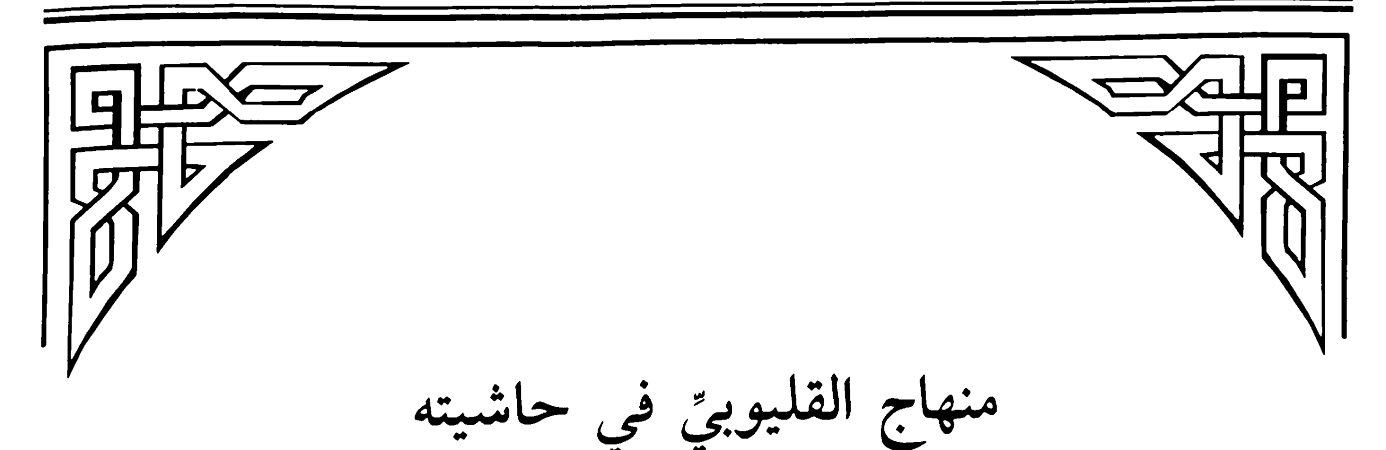
١٧. حاشية القليوبيّ، أحمد بن أحمد بن سلامة، شهاب الدّين القليوبيّ (ت١٠٦٩هـ)، على شرح الشّيخ خالد. (وهو كتابنا الذي سنفصّل القول عليه بعد قليل).

١٨. الدُّرّة الشّنوانية على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ للآجروميّة، لإِسماعيل ابن عمر بن عليّ النّحويّ الشَّنَوانيّ (ت١٠١٩هـ).

١٩. العقد الجوهري مِن فتح القيوم في حلِّ شرح الأزهريّ على مقدّمة ابن آجروم، أَحمد بن محمد بن حمدون المرداسيّ، المشهور بابن الحاج (ت١٢٧٣هـ).

٢٠. فتح البرية في حلِّ شرح الآجروميّة، للشّيخ خالد الأزهري، لعبدالقادر النبتيتيّ (ت١٠٦٥هـ).





منهاج القليوبيِّ في حاشيته

تُعَدُّ حاشيةُ الإمام القليوبيّ مِن الحواشي التي تُقَدّم المادة النّحويّة بشكلٍ واضحٍ، ولا تقوم على تعقيد المادة النّحويّة؛ لأَن أَصل وضع الشّرح للشّيخ خالد هو للمبتدئين والأطفال كما صرّح الأَخيرُ بنفسه[١].

ولأَجل معرفة منهاج الكتاب لا بُدَّ لنا مِن أَن ندرس موضوعات الكتاب وشواهده وطريقته في عرض المادة ومذهبه النّحوي وغيرها مِن الموضوعات.

أَوّلاً: موضوعات الكتاب: لم يخرج الإمامُ القليوبيّ عن شرح الشّيخ خالد، وإنّما التزم بالشّرح التزاماً كاملاً، وكانت طريقته تقوم على شرح الأَلفاظ أو إعرابها، أَو شرح المادة النّحوية ومثال ذلك ما قاله في باب الإعراب: «قوله (لفظيًّا)[٢] هو شامل لما كان أَصليًّا أَو زائداً، ملفوظاً به أَو مقدَّراً»[٣].

---

(١) يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٤.

(٢) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٣٥.

(٣) حاشية القليوبي، ص١٧٤.

ومهما يكن مِن شيءٍ فالحاشية تبدأُ بمقدّمة يسيرة يوضحُ فيها جمعه هذا فيقول بعد حمدِ الله والصّلاة على رسوله الكريم ﷺ: «فهذا ما تيسّرَ جمعُهُ مِن الفوائد على شرح الآجروميّة لمولانا الشّيخ خالد الأزهريِّ، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، ونفع به كما نفع بأَصلِهِ، إِنَّه على ذلك قدير، وبالإِجابة لمن سأله جدير»[١].

وبعد ذلك يستمرُّ بالتّعليق على الشَّرح كلّما احتاج النّص إِلى توضيح أَو إِضافة إِلى نهاية الحاشيّة، بادِئاً بشرح المقدّمة التي وضعها الشّيخ خالد الأزهريّ فباب الكلام[٢]، فباب الإِعراب[٣]، ثُم يستمرُّ في التّعليق على أَبواب النّحو المدروسة، مثل باب المرفوعات فباب المنصوبات وأَخيراً باب المخفوضات، على أَنَّ الإِمام القليوبيّ لم يضع عنوانات خاصة داخل الحاشية، بل كما بيَّنا التزم بأبواب الشّيخ خالد حتّى الفرعيّة التي أَضافها الشّيخ خالد على متن الآجروميّة، فمن ذلك ما وضعه الشّيخ خالد عنواناً فرعياً تحت اسم (فصل)[٤]، فقال الإِمام القليوبيّ: «قوله (فصلٌ) هو لغة الحاجز بين الشّيئين، وعُرفاً اسم لجملة العلم»[٥].

ولكن على ما ذكرناه فإِنَّ الإِمام القليوبي إِذا أَراد أَن يُضيف على نصِّ الشّيخ خالد أَو يستدرك عليه فإِنَّه يضع ذلك تحت عنوان

(١) حاشية القليوبي، ص١٠٣.
(٢) يُنظر: حاشية القليوبي، ص١٢٤.
(٣) يُنظر: حاشية القليوبي، ص١٦٨.
(٤) يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٤٩.
(٥) حاشية القليوبي، ص٢٢٦.

(تنبيه) وقد كثرت تنبيهاته على شرح الشّيخ خالد ومِن تلك التنبيهات: «يجوز حذف ما عُلِمَ مِن المبتدإِ أَو الخبرِ، أَو هُما معاً، نحو: ﴿سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذّاريات: ٢٥]، أي: سلامٌ عليكم أَنتم قوم، وإِذا جازَ أَنْ يكون أَحدهما محذوفاً فالأَوْلى حذفُ الخبر في المحذوف، في نحو: (زيدٌ وعمرٌو قائم) أَقوالٌ، ثالثُهَا التّخيير»(١).

ثانياً: طريقة الإمام القليوبيّ في الحاشية: بعد أَن تعرّفنا على موضوعات الحاشية، الآن نحبُّ أَن نعرف طريقة القليوبيّ في سرد المادة النّحويّة وغيرها، فكما قلنا غير مرّة إِنّه لم يخرج على شرح الشّيخ خالد، إِلّا في حالات نقده كما سنبيّن ذلك في فقرة نقد القليوبي للشّيخ خالد.

أَمّا طريقة القليوبيّ بعامةٍ فإِنهُ يذكر (كلمةً) أَو (نصّاً) للشّيخ خالد ثُمّ يقوم بذكر الفوائد على تلك الكلمة أو ذلك النّصّ شرحاً أَو تفسيراً أَو نقداً أَو توضيحاً، فممّا ذكره في (كلمة) على شرح الشّيخ خالد: «قوله (وإِمَّا) المكسورة الهمزة على الأَفصح، ويجوز فتحُها، ويجوزُ إِبدال ميمِها ياءً معهما، فهي أَربعُ لغاتٍ، وهي مركّبة مِن إِنْ وما»(٢)، ومِمَّا ذكره في (نصّ) للشّيخ خالد: «قوله: (فألَمْ حرف تقرير وجزم)، أَي: مجموع الأَمرين جملة معناهُ، وإِلّا فالتقرير ناشِئ عن الهمزة والحرف عن لم، والتّقرير: حملُ المخاطب على الإِقرار بمدخول الحرف، فالهمزة خرجتْ عن الاستفهام إِليه، ولا يُجابُ إِلّا ببلى،

(١) حاشية القليوبيّ، ص٣١٨.

(٢) حاشية القليوبي، ص٣٧٠.

وقد تبقى على الاستفهام، وقد تَرِدُ للإبطاء»[١].

ونلحظ أَنَّ الكلام المحشّى في الشّرح يبدأُ دائماً بـ(قوله) وهي إشارة إلى الشّيخ خالد الأَزهريّ، وهذا ليس مِن ابتداعات الإمام القليوبيّ، وإنّما اتّبعه سائر المحشين في التُّراث الإسلامي.

وثمّة قضايا وطرائق نهجها الإمام القَليوبي نراها بارزة في حاشيته هذه، هي:

١ ـ **استهلالاته**: تتميّزُ الحاشية بالاستهلالات في بداية كُلِّ باب إمّا للتّوضيح أَو لتفسير معاني مصطلحات الباب، أَو حدّ عنوان الباب لغةً واصطلاحاً، ومِن ذلك: «باب العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر، أي: في الأَصل بشرط كون المبتدإ غير لازمِ التّقدير، أَو الحذف، أَو التّصرّف، أَو الابتدائية بنفسه، أَو بغيره، وكونِ الخبرِ غيرَ طلبٍ ولا إنشاءٍ، فخرجَ أسماءُ الشَّرط، وما أَخبرَ عنه بنعتٍ مقطوع، ونحو: (طُوبى للمؤمن)، وأقلُ رَجُلٍ يقول كذا إلَّا زيداً، ومصحوبُ إذ الفجائية، والخبر بفعل الأَمر أَو النّهي»[٢]، وقال في أوّل باب العطف: «باب العطف، هو لغةً: الميلُ والحنو ونحوهما، وهما قسمانِ: عطفُ نسقٍ، وهو المرادُ هنا... وعطفُ بيانٍ، لأنّه يبيّن متبوعَهُ، وهوَ موضِّحُ ومخصِّصٌ كما في النّعت»[٣]، وعلى هذا سارَ في كُلِّ أَبواب الحاشية[٤].

---

(١) حاشية القليوبي، ص٢٦٢.

(٢) حاشية القليوبي، ص٣١٩.

(٣) حاشية القليوبي، ص٣٦٣.

(٤) يُنظر: حاشية القليوبيّ: ص١٦٨، ص٢٢٦، ص٢٣٤، ص٢٧١.

٢ ـ إعرابه: كثيراً ما يقوم الإمام القليوبيّ بإعراب الشّرح إذا كان إلى ذلك حاجة، لزيادة في فهم النّصّ، وكذلك يكون تطبيقاً للقواعد النحويّة، ومن ذلك إعرابه لكلمة (رافعِ) في قول الشّيخ خالد الأزهريّ: «الحمد لله رافع»[١]: «قوله: (رافعِ) مجرور على التبعيّة للهِ، ويجوزُ رفعُه على الخبريّة لمحذوف، ونصبه على المفعوليَّة كذلك»[٢].

نلحظ مدى أهميّة هذا النّصّ، والتّوضيح الذي يقدّمه لنا كمتلقٍ له، فهو يعرب النّصّ مِن كُلّ جوانبه، وبذا يتبين المعنى لنا، ويزداد الفهم للنّصّ مِن ناحية، والثّراء النّحوي مِن ناحية أُخرى، ومثال آخر على إعراب الإمام القليوبيّ لشرح الشّيخ خالد: «قولُهُ: (وهو على قسمين) لو أسقط لفظ (على) لكان أنسب، و(ظاهرٌ ومضمرٌ) بدل منهما بدلٌ مفصّل بينَ مجمل، ويجوز رفعُهما على الخبريّة لمحذوفٍ وكلام الشّارح محتملٌ لهما»[٣].

٣ ـ شرحُهُ للألفاظ: يُعرب الإمام القليوبي الكلمات والجمل كما رأينا، وكذلك يقوم، بشرح معاني العبارات، وتوضيح دلالاتها، وهذا كثير الدّوران في هذهِ الحاشية، ومِن ذلك: «والصّنو: اسم للنَخلة إذا كانت مع أُخرى في أَصلٍ واحدٍ، ويُقال للاثنين صنوان، وكذا الجمع»[٤]، وكذلك قال في توضيح معنى (التّوكيد): «باب

(١) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٢.
(٢) حاشية القليوبي، ص١٠٩.
(٣) حاشية القليوبي، ص٢٨٢.
(٤) حاشية القليوبي، ص١٩٦.

التّوكيد: هو لغةً: التّقرير والتثبيتُ»[١]، وقال: «أَصلُ الظّرفِ الوعاء فسُمِّيا بذلك لشبههما به»[٢].

مِن هذهِ النّصوص نفقَهُ طريقة توضيح معاني الألفاظ سواء كانت مصطلحات مثل (الظرف) و(التوكيد) أم كانت غير ذلك مثل كلمة (الصّنو). ثُمَّ نرى الوضوح في شرح معاني الألفاظ وهذا سبب آخر مهم نضيفه، على أَنَّ الحاشية تعليميّة تُناسب مستوى المبتدئين والطُّلاب.

٤ ـ **تعريفاته**: لم يترك باباً مِن أَبواب الشّرح إلَّا عرَّفه، ووضع حدوده، وقد وضع آلية صُنعِ حدود التّعريف وكيف يُصاغ، وهذا ذكره في أَوّل باب الفاعل فقال: «اعلم أَنَّ تعريف الشيء إنْ كان بأَجزاء حقيقته، قيل له حَدٌّ، وهو تامٌّ إنْ ميّزه عن جميع ما عداه، كالحيوان الناطق للإنسان وناقصٌ إنْ ميّزه عن بعضها كالحيوان للإنسان، ويُقال له التّعريف بالأَعمّ، لأَنّه يميّزه عن الجماد لا عن غيره كالغَرسِ، وإنْ كان بأُمورٍ خارجةٍ عن حقيقتِهِ...»[٣].

ويمكن تقسيم التعريفات التي هي الحدود باستعمال ما يأتي:

أ ـ **تعريفات نحويّة**: إمَّا عامة كتعريفه للنّحو، فقال: «علم بأُصولٍ يُعرَفُ بِهِ أَحوالُ أَواخرِ الكَلِمِ إعراباً وبناءً»[٤].

وإمَّا خاصّة كتعريف لمفردةٍ مِن مفردات النحو مثل: «باب

---

(١) حاشية القليوبي، ص٣٧٧.
(٢) حاشية القليوبي، ص٤١٦.
(٣) حاشية القليوبي، ص٢٧٩.
(٤) حاشية القليوبي، ص١٢٤.

البدل: هو لغةً: العوضُ، واصطلاحاً: هو التّابع المقصودُ بالحُكْمِ بغيرِ واسطةٍ»، ونجد أنّه يُقدّم المعنى اللُغويّ، ثم الاصطلاحيّ وهذا ما سار عليه في أَغلب الحاشية هذه.

ب ـ **تعريفات لعلوم العربيّة**، الأُخرى غير الخاصة بالنّحو ولا سيَّما البلاغيّة واللّغويّة، وهذا النّصّ يحوي حدًّا لهذين العلمين يقول الإمام القليوبيّ: «والغرابةُ كونُ الكلمةِ غيرَ مألوفةِ الاستعمال، نَحو: تكأْكَأَ بمعنى اجتمع، والتّنافرُ بُعْدُ مخارجِ الحروفِ الموجبُ لثقلها على اللِّسانِ، نحو هُعْخُع، والتّعقيدُ عُسْرُ معنى الكلام»[١].

٥ ـ **ضبطه للألفاظ**: كثيراً ما يقومُ بضبط الأَلفاظ التي تحتاج إلى ضبط، ويعلم الإمام القليوبي أَنّها تعصى على القارئ ولا سيّما المبتدئ في ضبطها، فذكر ضبط الكلمة لأَمن اللبس، فمن ذلك: «قولُهُ: (إذن) بكسر الهمزة وفتح الذَّال المعجمة، ورسمُها بالنُّون ويوقفُ عليها بها»[٢]، وقال أَيضاً: «قولُهُ (وأَيَّانَ) بفتح الهمزةِ، أَي: مع تشديد التحتيّة، وهي مثل متى»[٣]، وقال: «قولُهُ (وَبَعْدُ) بالضمّ على نيّة معنى المضافِ إليهِ»[٤]، نفهم مِن هذهِ النّصوص أَن الإمام القليوبيّ يهتمُّ بضبط الأَلفاظ كلمّا كانت الحاجة ضرورية لذلك.

٦ ـ **توضيحه للقاعدة النّحويّة**: لا يكتفي الإمام القليوبيّ بضبط وشرح الأَلفاظ، وإنّما يقوم بتوضيح القواعد النّحويّة والمسائل التي

---

(١) حاشية القليوبي، ص١١٣.
(٢) حاشية القليوبي، ص٢٥٠.
(٣) حاشية القليوبي، ص١٧٠، ١٧١.
(٤) حاشية القليوبي، ص١١٥.

يذكرها الشّيخ خالد، ومِن ذلك تفسيره وتوضيحه لكلمة (الصّرف) في النّصّ التي تقبل عدة تفسيرات وتأويلات فيقول: «...قوله: (جازَ فيه الصّرف)، أَي: التّنوين وعدمه، وعلى كُلٍّ فهو يُنصبُ ويُجرُّ بالكسرة، والأَوّلُ اللُغة المشهورة، وفي الثّاني مراعاة الجمع والتأنيث، وإِجراء التّنوين مجرى تنوين الصّرفِ لشبهه به، والكسرة حالة نصبِهِ نائبةٌ عن الفتحة حينئذٍ»[1]، وشرحه التعليميّ هذا يوضّح لنا مدى اهتمام الإِمام القليوبيّ بالمفردة الواضحة السهلة والتي لا تقبل أكثر مِن معنًى داخل النّصّ، وبذا نعرف أَنَّ الوصف الحقيقي لهذهِ الحاشية أَنّها تعليمية من أَوّلها إِلى آخرها.

ثالثاً: شواهد الحاشية: استشهد الإِمام القليوبيُّ بالآيات القرآنية والأَحاديث النبويّة والأَبيات الشعريّة، والشّواهد النثريّة متى دعا الأَمرُ إِلى ذلك، واحتاج الرأي أَو القاعدة إِلى شاهدٍ يعضّده أو يؤيّده، وتنوّع شواهد الحاشية يدلُّ على سِعة علمِ الإمام القليوبيّ بالشّواهد؛ ودليلنا على ذلك اختياره الشواهد المشهورة والتي دارت في أَكثر كتب النّحو واللُغة، والأَعمَّ الأَغلب مِن الشّواهد هي ضمن عصر الاستشهاد، لذا جاءت شواهده أَصيلة، ومقنعة وثابتة لا تقبل التّأويل والتّرجيح، وهذا بيان بشواهد الحاشية:

١ ـ القرآن الكريم: يُعَدُّ القرآن الكريم أَفضل الشواهد وأَحسنها، لا نغالي إِذا قلنا إِن كتاب الله هو الحافظ الأَوّل والأَخير للغة العربية بعامّة والنّحو العربي بخاصة، ومِن أَجل القرآن الكريم وضع علماء

(١) حاشية القليوبي، ص٢١١.

السّلف النّحو العربي لفهم معانيه، ومعرفة إعرابه، وهو كتابه وصفه ﷻ بقوله: ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢] بهذا فهو الشّاهد الأوّل والأصح مطلقاً في اللُغة وغيرها.

وقد أكثرَ الإمام القليوبّي مِن الاستشهاد بالآيات القرآنية فتارة كان يستشهد بكلمة واحدة مِن الآية، ومثال ذلك: «قولُهُ: (فَمَنْ اسم شرطٍ وجزمٍ) ومحلُّهُ رفعٌ على الابتداءِ، وجملة: ﴿يَعْمَلْ﴾ [النساء: ١٢٣] خبره»[(١)]. و﴿يَعْمَلْ﴾ كلمة واحدة مِن قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، وكل ما يذكره من الآيات القرآنية بكلمةٍ واحدة منها، فهذا يعني أَنَّ الآية برمتها مذكورة في الشّرح، فلو عدنا إلى نَصّ الشّيخ خالد الأزهريّ في هذهِ المسألة النحويّة سنرى أنّه استشهد بالآية: «والثّالث (من) الشرطية، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]. . .»[(٢)]. ولو أَخذنا مثالاً آخر من الحاشية لتوصلنا إلى النتيجة عينها «قوله: ﴿تَأْتِنَا﴾ [الأعراف: ٢٣٢] فعل الشّرط، أَي: تأتِ مِن (تأتنا) هو فعل الشّرط»[(٣)]، ولو عدنا إلى شرح المقدّمة الآجروميّة لوجدنا الآية كاملة، قال الشّيخ خالد الأزهريّ: «. . . (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿...مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمهما: اسم شرط جازم. . .»[(٤)].

---

(١) حاشية القليوبي، ص٢٦٦.
(٢) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٨.
(٣) حاشية القليوبي، ص٢٦٧.
(٤) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٥٨.

مِن هذا نعرف أَنَّ الإمام القليوبيّ يستشهدُ بكلمة مِن آيةٍ في حال كون نصّ الآية الكريمة مذكورًا في شرح الشّيخ خالد.

وقد يستشهد بجزءٍ مِن الآية، وأقصد أكثر مِن كلمة في كثير مِن المرات إذا كان مِن شواهده هو لا مِن شواهد الشّيخ خالد، ومِن ذلك ما أَورده في تعريفه بـ(لعلَّ) فقال: «قولُهُ: (طلبُ الأَمر المحبوب) فيه ما قبلَهُ، ولا يكون إلَّا فيما يُترجَّى مِن المتكلّم، أَو المخاطب، أَو غيرهما، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]»[1].

٢ ـ الأَحاديث النبويّة الشّريفة: على الرَّغم مِن قضية هل يجوز الاستشهاد بالحديث النبويّ؟ وما دارَ حولها مِن سجال ونقاش، وكان للمعترضين أَدلتهم، وللمؤيدين أَدلّتهم أَيضاً، وقد أُشبعتْ هذهِ القضية دراسة وبحثاً مِمَّا يغنينا عن إعادة الخوض فيها ثانية[2]، ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ الإمام القليوبيّ استشهد بالحديث النبويّ في حاشيتِهِ غير مرّةٍ، ومن استشهاداته على قضية لغويّة معجميّة: «العبد هنا: المتعبّد، مأخوذٌ مِن العبوديّة، التي هي: التذلُّلُ والخضوعُ، لا مِن العبادة التي هي غاية التذلُّل ويُطلقُ على المملوك وعلى المخلوق وعلى المتعلّق بأمور الدُّنيا، ومنه حديث: «**تَعِسَ عبدُ الدّرهم والدّينار**»[3].

ومِن استشهاداتِهِ بالحديث الشّريف على قضية نحوية تخصّ (فاء)

---

(١) حاشية القليوبي، ص٢٣٥.

(٢) يُنظر: موقف النحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشّريف د. خديجة الحديثي ـ الجمهورية العراقية ـ وزارة الثقافة والإعلام ـ دار الرّشيد للنشر ١٩٨١، ص١٩١ وما بعدها.

(٣) حاشية القليوبيّ ص١٠٤.

السببيّة و(واو) المعيّة، قال الإمام القليوبيّ: «قوله: (بعد النّهي) وإنْ انتقض بإلّا بعد الفاء والواو، نحو: لا تضرب زيداً فيغضبَ إلّا تأديباً، بخلاف ما إذا انتَقض بها قبلها فيجبُ الرَّفعُ، نحو: لا تضرب زيداً إلّا تأديباً فيغضبُ، وألحق الكوفيون ثُمَّ بالفاء كحديثِ: «**لا يبولَنَّ أحدُكُمْ في الماء الدائم ثُمَّ يغتسل**»، وجوّز ابن مالك فيه الرَّفع والنّصب، ويجوّز الجزم أيضاً»[١].

وكُلُّ دارس للأَحاديث التي استشهد بها الإمام القليوبيّ يتوصل إلى نتيجتين مهمتين هما:

أ ـ **الأَحاديث المستشهد بها** أغلبها أَحاديث متفق عليها واردة في الصحيحين، إلّا حديث واحد هو «كاد الفَقْرُ أَن يكون كُفْراً»[٢].

ب ـ **التنوّع في الاستشهاد**، فهناك أَحاديث استُشهِدَ بها لبيان دلالة لفظة، وهناك أَحاديث استُشهِدَ بها لتوثيق قاعدةٍ نحوية، أَو تأييدِ لرأي نحويّ.

٣ ـ **الشّواهد الشعرية**: يُعَدُّ الشّاهد الشّعريّ النّحويّ مهمًّا لتعضيد القاعدة النحويّة، وتأييد الرأي النّحويّ، وأَيضاً وردت الشّواهد النحويّة في هذهِ الحاشية كلمّا كان الأَمر ضروريًّا لذلك.

ومهما يكن مِن شيءٍ فإنَّ شواهد الحاشية يمكن أَن نقسمها قسمين:

أ ـ شواهد لإثبات القاعدة النّحويّة، كما استشهد بشاهدٍ لإثبات

---

(١) حاشية الإمام القليوبي، ص٢٥٧.
(٢) يُنظر الحديث وتخريجه في حاشية الإمام القليوبي، ص٩.

أنَّ نونَ الإناثِ تصلحُ للمذكّر، ولكنّها تبقى نون خاصة بالإناث كقول الشّاعر[١]:

يَمُرُّونَ بالدَّهنَاءِ خِفَافاً عِيَانُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الحَقَائِبِ

وقد يستشهد الإمامُ القليوبيُّ بالشَّاهد كاملاً أو قد يذكُرُ قطعة مِن البيت الذي يخصُّ موطن الشَّاهد كما في استشهاده على (أو) العاطفة التي تأتي بمعنى (الواو)، نحوَ:

جَاءَ الخِلافةَ أوكانت لَهُ قَدَراً[٢]

وقد يُورد الشَّاهد الشّعري ممزوجاً مع الشّرح هذا إذا كان الشّاهد الشّعريّ مِن شرح الشّيخ خالد، قال الإمامُ القليوبيُّ: «قولُهُ: (ومثال بدل الاشتمال... إلخ) إثبات هذا القسم هو الصحيح وقيل بنفيه (إنَّ عليَّ... البيت)...»[٣]. ويقصد الشَّاهد الذي استشهد به الشّيخ خالد الأزهريّ، وهو[٤]:

إِنَّ عَلَيَّ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

ب ـ شواهد المنظومات النّحويّة: يذكرُ الإمام القليوبي في مواضعَ، لتسهل على المبتدئ حفظ المادة النّحوية ولا سيّما في الموضوعات التي تحوي على تقسيمات وتعداد، مثال ما ذكره عن الممنوع من الصّرف[٥]:

---

(١) حاشية القليوبي، ص١٧١، ١٧٢.
(٢) حاشية القليوبي، ص٣٦٨، ٣٦٩.
(٣) حاشية القليوبي، ص٣٨٨.
(٤) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٩٧.
(٥) حاشية القليوبي، ص٢١٣.

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَة   رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

وقال في باب النّعت: «ويُقال له الوصفُ، والصّفة، قدّمه على بقيّة التّوابع لمّا مرَّ، وبعضهم ذكرها نظماً بقولِهِ[1]:

نَعْتُ البَيَانِ مُؤَكِّدٌ   هَذَا هُوَ التَّرْتِيْبُ فِي القَوْلِ

بذا نتأكّد بأنّ الإمام القليوبيَّ اهتمَّ كثيراً بالشّواهد النّحويّة، وأَعطاها دوراً بارزاً في تفعيل القاعدة النّحويّة، وإعطائها الشّرعيّة العلميّة؛ لاستعمالها بالشّكل الصحيح دون الشكل الآخر.

رابعاً: الآراء النّحويّة والمسائل الخلافية في الحاشية:

تحتلُّ المسائل الخلافية جانباً كبيراً، ومساحة واسعة في النّحوِ العربي، حتّى أَخذ النحويون يفردون لها كُتباً خاصةً مثل الإنصاف في مسائل الخلاف لأَبي البركات الأَنباريّ (ت٥٧٧هـ)، وكتاب التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين لأَبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ)، وكتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لابن أَبي بكر الشَّرجيّ الزَّبيديّ (ت٨٠٢هـ)، وغيرها مِن الكتب المطبوعة والمخطوطة والمفقودة.

وقد اهتمَّ الإمامُ القليوبيُّ كثيراً بالمسائل الخلافية والآراء النّحويّة، وأَكْثَرَ مِن ذكر الآراء النّحويّة، فمِن أكثرِ الآراءِ النّحويّةِ التي أَوردها للعلماء كانت لسيبويه (ت١٨٠هـ)، فقد ورد سبع مرّات، وابن مالك (ت٧٦٢هـ) ثماني مرّات، وتنوّعت آراء العلماء في هذهِ

---

(١) حاشية القليوبي ص٣٤٣.

الحاشية، فهناك رأي للإمام النّووي (ت٦٧٦هـ) وهو محدّث وفقيه، وآراء الكوفيين مثل الكسائي (ت١٨٩هـ)، وآراء البصريين مثل أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه، ومِن البغداديين الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، والفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، ومِن المتأخرين الرَّضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، وغيرهم مِن العلماء فمن الآراء النّحويّة الواردة في الحاشية:

١. أورد الإمامُ القليوبيُّ رأي الخليل وتلميذه سيبويه حول (فوه) والخلاف بينهما: «. . .(فوه) فإنَّ آخرَهُ الهاءُ مع فتحِ أَوَّلِهِ وسكونِ ثانيه عند سيبويهِ، أو ضمِّ أَوّله عند الخليلِ»[١].

٢. أَورد الإمام القليوبيّ رأي الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) في إجازتِهِ تقديم البدل على المبدل منه فقال: «قوله: (ومنعَ المحققون. . . إلخ)، أي: لأنّهما فيهما معنى الإضافة، لكن أَجازَه الزّمخشريّ وغيره مِن المتأخرين»[٢].

٣. وذكَرَ رأي الرَّضي الأستراباديّ في البدل الذي يكون فعلاً فقال: «قولُهُ: (وأمّا في الفعل. . . إلخ) قال الرَّضي: ويشترط فيه أَنْ يكون الثّاني أَرجحُ في البيان مِن الأوّل وإلّا فهو تأكيدٌ لا بدلٌ. . .»[٣].

ومِن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين:

---

(١) حاشية القليوبي، ص٢١١.
(٢) حاشية القليوبي، ص٣٩١.
(٣) حاشية القليوبيّ، ص٣٩٢.

١. أَورد الإمام القليوبيّ المسألة الخاصة بتقديم الفاعل على الفعل، فقال: «ولا يكون[١] إِلَّا مؤخَّراً» على الفعل هذا مذهب البصريين، وأَجاز الكوفيون تقديمه»[٢].

٢. وذكر الإمامُ القليوبيُّ مسألة أصليّة (نائب الفاعل) فقال: «قوله: (والأصل) فيه تصريح بأصالةِ الفاعل وفرعيّة نائبه، وهو مذهبُ البصريينَ، وهو المرجّح، وقال الكوفيون: إِنّه أَصل برأسِهِ، ونُسِبَ إِلى سيبويه»[٣].

٣. وقال في (كيفما) الجازمة مِن عدمها: «قولُهُ: (وكيفما) عند الكوفيين، والرَّاجح عند البصريين: أَنَّها ليست مِن الجوازم لمخالفتها لغيرها مِن وجوب موافقة جوابها لشرطها[٤].

ونحبُّ أَن نختم هذا المطلب بذكر المسائل التي خالف فيها الإمام القليوبي غيره، وتُعدُّ هذهِ المسائل إِضافة مهمّة إِلى النّحو العربي، وفكراً مهماً خصوصاً إِذا علمنا أَنَّ هذهِ المسائل التي سنذكرُ عدداً منها هي نقدٌ للشّارح أَو للنّحويين بعامّة، وهذهِ أَمثلة على ذلك:

١. قال في مسألة رأي النّحويين في الإضافة على الضّمير (هو) والضمير (هي) إذا ثُنيت أو جُمعت: «قوله: (وهو) وفروعه والصّحيح أَنَّ الضّميرَ جملةٌ (هوَ، وهيَ) مِن (الهاء، والواو، والياء) وقيل:

---

(١) أي: الفاعل.

(٢) حاشية القليوبيّ، ص٢٨١.

(٣) حاشية القليوبي، ص٢٩٥.

(٤) حاشية القليوبي، ص٢٧٣.

الواو، والياءُ للإشباع لا مِن الضّمير...»[١]. فذكر هنا أَنَّ الصحيح هو أَن ضمير الغائب هو (هو، وهي) بجملتهما.

٢. وقال في جعل (أَو) للإباحة: «قولُهُ (والإباحة) وهي: ما تكون بين أُمورٍ يمكنُ جمعُها على ما مرَّ، فدعوى أنَّ المراد بالإباحة غير الشّرعية ليست في محلّها»[٢].

٣. وخالف الشّيخ خالد في أَحد معاني (في)، وقول الشّيخ خالد هو: «الأَوّل في الاسم المفرد»[٣]، وخالفه الإمام القليوبيّ فقال: «كان الوجه إسقاط (في) لأَنَّ الشيءَ لا يكون ظرفاً لنفسه إِلّا أَنْ يُرادَ بالظّرفيّة التّحقُّق والوجود، أو يُرادَ بالمواضع أواخر الكلمات»[٤].

وعلى هذا فإِنَّ المسائل الخلافية التي وردت في هذهِ الحاشية انقسمت ثلاثة أَقسام هي:

١. مسائل خلافية عبارة عن آراء النحويين قُدامى ومتأخرين.

٢. مسائل خلافية بين المدرستين البصرية والكوفية.

٣. مسائل خلافية بين الحاشي والنّحويين الآخرين مِن جهة، وبينه وبين الشّارح الشّيخ خالد الأَزهريّ مِن جهة أُخرى.

---

(١) حاشية القليوبي، ص٣١١.
(٢) حاشية القليوبي، ص٣٦٧.
(٣) حاشية القليوبي، ص١٩٥.
(٤) حاشية القليوبي، ص١٩٥.

خامساً: مصطلحات الحاشية:

وردت مصطلحات متعددة في الحاشية، والأعمّ الأغلب منها كان بصريًّا، وقد يذكر الإمام القليوبي عدّة مصطلحات مشتركة للمصطلح الواحد. والحقُّ أنَّ المصطلحات النّحويّة عالم خاصٌ في النّحو العربي اهتمَّ به القُدامى والمحدثون، وكان استعمال الإمام القليوبيّ لها، كما يأتي:

١. استعمل المصطلحات المتداولة في كتب النّحو، ولم يخرج عنها ولا سيّما مصطلحات المتأخرين مثل (نائب الفاعل)، أمّا باقي المصطلحات فكانت عامّة والمتداولة بين النحويين، مثل: المبتدأ والخبر، والعطف والفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر، وأسماء الاستفهام... وغيرها، مثال: «باب المبتدإ والخبر»[1]، و«باب مرفوعات الأسماء»[2].

٢. لم يخرج الإمام القليوبي عن مصطلحات الأبواب التي وضعها الشّيخ خالد الأزهريّ، فكانت مطابقة لما ذكرها، ويبدو أنَّ صنيعَ الإمام القليوبي هذا كان بسبب ألَّا تختلطَ الموضوعات على القرّاء خصوصاً أنهم مِن المبتدئين بالدّرس النّحويّ كما ذكرنا غيرَ مرَّة، وهذا جدول يوضَح ذلك.

---

(١) حاشية القليوبي، ص٣٠٤.

(٢) حاشية القليوبي، ص٢٧٦.

مصطلحات الشّيخ خالد الأزَهري	مصطلحات الإمام القليوبيّ
١ ـ باب الكلام	١ ـ باب الكلام
٢ ـ باب الإعراب	٢ ـ باب الإعراب
٣ ـ باب معرفة علامات الإعراب	٣ ـ باب معرفة علامات الإعراب
٤ ـ باب الأفعال الاصطلاحية	٤ ـ باب الأفعال الاصطلاحية
٥ ـ باب النعت	٥ ـ باب النعت
٦ ـ باب منصوبات الأسماء	٦ ـ باب منصوبات الأسماء
٧ ـ باب لا النافية للجنس	٧ ـ باب لا النافية للجنس
٨ ـ باب مخفوضات الأسماء	٨ ـ باب مخفوضات الأسماء

٣. قد يذكر المصطلحات الخاصة بالنّحويين، قال في أوّل باب (المبتدإ والخبر): «باب المبتدإ والخبر: وهذه التسميّة المشهورة، وقد سمَّاها سيبويه: بالمبني والمبني عليه»[1]، إذن يستعمل مصطلحاً هو مِن ابتداعات سيبويه واستعمالاته.

٤. وإذا اشتركت المصطلحات للمصطلح الواحد، ذكر أغلب المصطلحات الخاصّة بالمصطلح الرئيس قال في باب النّعت: «ويُقال له الوصف، والصّفة...»[2].

٥. يذكر المصطلحات الخاصة بالمذاهب النّحويّة، ويبيّن إن كانت كوفيّة أم غير ذلك، قال: «رد ويُقال الضمير مِن الأَسماء، وهو السّتر والإخفاء، أَو مِن الضّمور، بمعنى الهزالِ، لقلّة حروفه غالباً،

(١) حاشية القليوبي، ص٣٠٤.

(٢) حاشية القليوبي، ص٣٤٣.

ويُقال عند الكوفيين كنايةً ومكنّى»[١].

٦. يقوم الإمام القليوبيّ بتوضيح وتفسير المصطلحات الغامضة التي تحتاج إلى توضيحٍ أو تفسيرٍ؛ وذلك لغموضها مِن جهةٍ، وقلّة استعمالها مِن جهةٍ أُخرى، قال: «قوله: (وسمّاه خالفةً)، أي: عبّر عن اسمه بهذا اللّفظ لكونِهِ خَلَفَاً عن غيره... قوله: (وَعُنِيَ)، أي: قصدَ، وأراد بذلك الرَّابع اسم الفعل، أي: أسماء الأفعال»[٢]، فنرى أنّه يوضح ويُفسّر مصطلح (الخالفة) ويُبيّن معناه.

هذهِ أهم أشكال المصطلحات النّحوية التي استعملها الإمام القليوبيّ في حاشيته.

سادساً: الفكر النّحوي في حاشية العلامة القليوبيّ:

تبرز ظاهرة مهمة بعد أَن وضع العلماء الأوائل قواعد النّحو، وعُرفت حدوده، وبعد أن وُضعت كتب تُعدُّ مِن أُمَّهات كتب النّحو إلى يومنا هذا، نقول أخذ النحويون بالتوسُّع في الدراسات النحويّة، فلم تَعُدْ مهمّة النّحو تعليم النّاس وتشذيب ألسنتهم مِن اللحن، بل أصبحت مهمّة النّحو بعد التلاقح مع العلوم الإسلاميّة الأُخرى هي وضع قواعد مستنبطة بطرقٍ علميّة مِن استدلالات منطقية وعقلية وبذا ظهر الفكر النّحوي يتطوّر حتى وصل في القرون المتأخرة إلى عبارة عن جزءٍ مِن علوم الكلام والمنطق والفلسفة، وسنقف هنا عند عدد مِن قضايا الفكر النّحويّ في هذه الحاشية، لنعرف التطوّر النّحوي

(١) حاشية القليوبي، ص٣٥٣.
(٢) حاشية القليوبي، ص١٤٠.

الذي وصل في القرن الحادي عشر، ووجدنا أن قضايا الفكر النّحويّ في هذا الكتاب الذي ندرسه تنحصر في القضايا الآتية:

١ ـ **المنطق**: عُرِفَ عن الإمام القليوبيّ بكونهِ مهتماً بعلم المنطق، فقد أَلّف حاشية على شرح مِن شروح الإيساغوجي، المسمّى: «حاشية القليوبي على المطلع شرح إيساغوجي»[١].

والمنطق هو «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذِّهن عن الخطإ في الفكر»[٢]. إذن هو علم يحتاج إليه الفقيه والمفسّر والنّحوي والبلاغي وغيرهم، ما دام يعصمُ الذهن عن الخطإِ عند التفكير، فمِن المسائل المنطقية في الحاشية على شرح الشّيخ خالد: «قوله: (مجازاً)، أَي تجوُّزٌ في تعبيره بالأقسام عن التعبير بالأجزاء التي هي المرادةُ هُنا، وقرينةُ المجاز عدم صحة الأقسام؛ لأنَّ قسم الشيء ما كان مندرجاً تحته، وأخَصُّ منه، ويُقابلُهُ القسيم وهو ما كان مُقابلاً له ومنه وجاء معه تحت شيءٍ آخر، كالآدميّ والفرس تحت الحيوان، وما هُنا من هذا القبيل، ولا يصحُّ التجوّز بالأقسام عن القسيمات لعدم صحّة الإخبار كما مرَّ، فتعيّنَ إرادة الأَجزاءِ، ولفظ الجزءِ يَعُمُّ القسم والقسيمَ لكنْ يُعبَّرُ عنه في الأوّلِ بالجزءِ، وفي الثاني بالجزءِ فتأمّل»[٣]، لا أَظنُّ أَنَّ هذا النّصّ يحتاج إلى كبير عناء لنُعَرِّف به القارِئ أنّه يستعمل آلات المنطق للتوصل إلى النتائج، وهذهِ المسائل

---

(١) صدر مع شرح إيساغوجي في المنطق للشّيخ زاده الكلنبويّ (ت١٢٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشّيخ أحمد فريد المزيدي، عن دار الكتب العلمية في بيروت ـ لبنان، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

(٢) حاشية القليوبي على المطلع، شرح إيساغوجي، ص١٦٦.

(٣) حاشية القليوبي، ص١٣٨.

في هذهِ الحاشية قليلة، لكنّها أفادت النّص بتوجيهه الوجهة العلميّة[١].

٢ ـ العلل النّحويّة: شغلت كتب النَّحو بعد تقعيده بتعليل المسائل النحويّة ، وأَخذت تهتم بمسائل لا تمُتُّ إِلى النَّحو واللُغة بصلة، منها مسائل لِمَ رُفِع الفاعل ونُصِبَ المفعول به؟ أَو لِمَ تجرّ (مِن) وتجزم (لم)؟ أَو لماذا الفعل المضارع يُجزم والأَسماء تُجرُّ؟ وغيرها مِن الأَسئلة التي تُعلّل النحو العربي ومسائله[٢].

وقد وردت عدّة مسائل معلَّلة تعليلاً فكريًّا فلسفيًّا ومِن ذلك: «قوله: (اسم) قدَّمه على قسيميه لشَرَفِهِ عليهم بوقوعه في رُكنيْ الإِسنادِ، وبالإِخبارِ به وعنه»[٣].

فهنا يعلّل سببَ تقديم الاسم على الفعل والحرف لشرفه عليهما ولوقوعه في الجملة الفعلية والجملة الاسميّة، وليس كذلك الفعل والحرف، وهكذا بيّن سبب تقديم الشّارح للأَمر على الفعل المضارع[٤]، وغيرها مِن المسائل على أَنّنا نؤكّد أَن المسائل النَحويَّة المعللة قليلة؛ وذلك للصّفة التعليّمية لهذهِ الحاشية.

٣ ـ نقد المسائل النّحويّة: تصدّى الإِمام القليوبيّ بنقدِ عددٍ مِن آراء النّحويين، نقداً يُظهر فكراً نحويًّا لديه، وكان أَغلبُ النّقدِ موجَّهاً إِلى الشّيخ خالد الأَزهريّ، ولا سيّما أُسلوبه، قال الإِمام القليوبيّ:

---

(١) ينظر: حاشية القليوبي ص١٤١.

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: كتاب الرّدّ على النُحاة، لابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د.شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف ١٩٨٢م، ص١٣٠ وما بعدها.

(٣) حاشية القليوبي، ص١٤١.

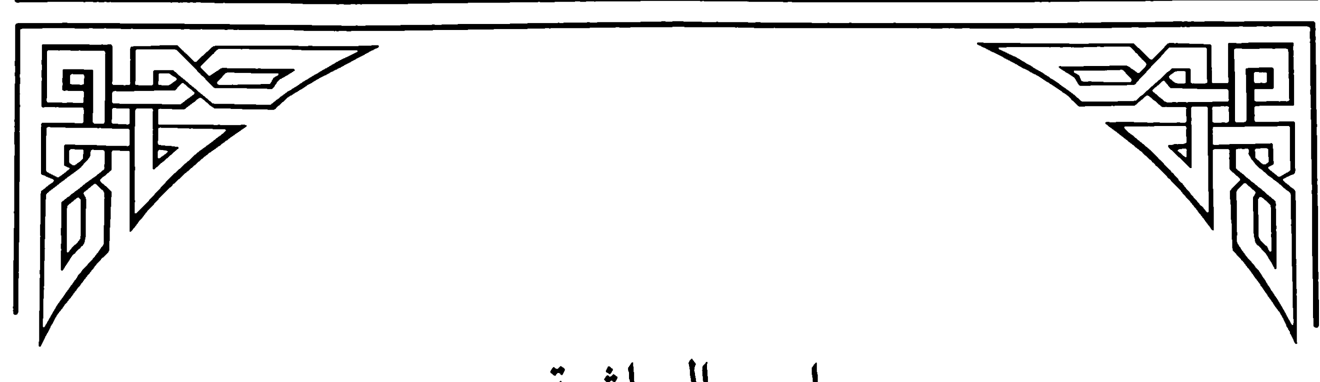
(٤) حاشية القليوبي، ص٢٤٠.

«قوله في آخِرِ الاسمِ: لو أسقط لفظ (في) لكان أولى»[١]، وأَيضاً نقد نصَّ الشّيخ خالد: «الأوّل: في الاسم المفرد...»[٢]، قال الإمام القليوبيُّ: «قولُهُ: (الأوّل) في الاسم المفردِ، كان الوجه إسقاطَ (في) لأنَّ الشَّيءَ لا يكون ظرفاً لنفسه إلّا أن يُراد بالظّرفية التحقّقُ والوجودُ، أو يُراد بالمواضع أواخرُ الكلمات»[٣]، وهذهِ النقود لأُسلوبِ الشّيخ خالد الأزهري يُفهم منها أَنَّها تدخل في باب الفكر النَحويّ.

هذهِ أَهم القضايا التي تخصُّ الفكرُ النّحوي في هذهِ الحاشية، وبشكلٍ مُجمَلٍ.

□ □ □ □ □ □

(١) حاشية القليوبي، ص١٨٤.
(٢) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٤٢.
(٣) حاشية القليوبي، ص١٩٥.



اسم الحاشية

إذا أَردنا أن نُحقِّقَ اسم الحاشية، فإننا سنجد أَنَّ لها أكثر مِن اسم وهذا تفصيل بذلك:

١. قال المحبيّ (ت١١١١هـ): «وألّف مؤلفات كثيرة... وحاشية على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة»[١]، هذا النّصّ لا يُثبّت لنا اسم الكتاب؛ إنّما نفهم منه أنّه يبيّن أَنَّ للإمام القليوبيّ حاشيةً على شرح الشّيخ خالد وعلى هذا فلا يمكن أن نعوّل عليه في معرفة اسم الحاشية الحقيقي.

٢. قال حاجّي خليفة (ت١٠٦٧هـ): «حاشية العلامة القليوبي»[٢]، وهذا العنوان أيضاً لا يمكن أن نعوِّل عليه لأَنَّ حاجّي خليفة ذكره ضمن شروح الأجروميّة وحواشيها.

٣. جاءَ في نسخة (الأم) الأَصل المرموز لها بالحرف (أ)، والتي اتخذناها أَصلاً في تحقيق هذا النّصّ، العنوانُ باسم: «حاشية

(١) خلاصة الأثر ٢/٢٠٥.

(٢) كشف الظنون ٢/١٧٩٧.

القليوبيّ على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة»، وقد ذكر السّيد محمد تبركان الذي جمع كل الشروح والحواشي الخاصة بالآجروميّة في كتابه: (الدّليل إلى شروح الآجروميّة)، حاشيتَنا هذهِ بهذا العنوان أيضاً[١].

٤. لم يضع المحشي عنواناً لمؤلَّفه هذا؛ قال في مقدّمة الحاشية: «فهذا ما تيسَّرَ جمعه مِن الفوائدِ على شرحِ الآجروميّة لمولانا الشّيخ خالد الأَزهريّ...»[٢].

ونرى أَنَّ سبب الاختلاف في اسم الحاشية متأتٍّ من عدم تسمية الإمامِ القليوبيِّ لحاشيته هذه.

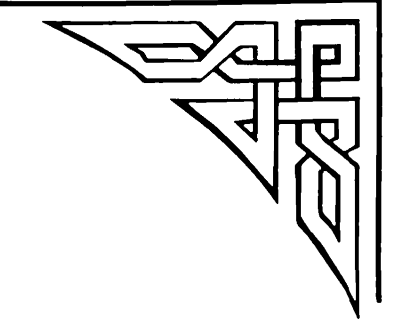
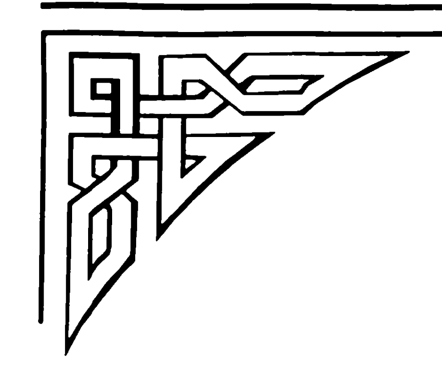
وقد استقرَّ الرأي أَن يكون العنوان: (حاشية القليوبيّ على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة)؛ لكونه واضحاً أَوّلاً، وجامعاً مانعاً ثانياً؛ ولوروده على الورقة الأُولى للنسخة (لأَم) الأَصل التي اعتمدناها ثالثاً.

نسبة الحاشية إلى الإمام القليوبي: كُلُّ المصادر ذكرت أَنَّ للإمام القليوبي حاشيةً على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة؛ لذا فإِنَّ الاطمئنان إِلى أَنَّ هذهِ الحاشية هي له مجمع عليه، ولا شكَّ في ذلك مطلقاً[٣].

(١) الدّليل إلى شروح الآجروميّة، ص٣٢. الإنترنت.

(٢) حاشية القليوبي، ص١٠٣.

(٣) يُنظر: خلاصة الأثر ٢٠٥/١، وكشف الظنون ١٧٩٧/٢، والدّليل إلى شروح الآجرومية، ص٣٢. الإنترنت.

عملي في التحقيق

١. اعتمدت في تحقيق هذهِ الحاشية خمسَ نسخ خطيّة، وجعلت النسخة (أ) هي الأَصل.

٢. أَشرتُ إِلى مكان الفروق بين النّسخ الخطيّة.

٣. عرَّفتُ بالأَعلام ولا سيّما النحويين الوارد ذكرهم في متن الحاشية.

٤. ضبطتُ الآيات برسم المصحف.

٥. خرّجتُ الأحاديث النبويّة مِن كتب الأحاديث النبويّة الشّريفة.

٦. خرجتُ القراءات القرآنية مِن كتب القراءات والمعجمات الخاصة بالقراءات القرآنية.

٧. خرجت الأَبيات الشعرية والنّصوص الأُخرى مِن الدواوين، فإِنْ لم يكن للشاعر ديوان لجأت إِلى كتب المجموعات الشّعرية والأَدبيّة.

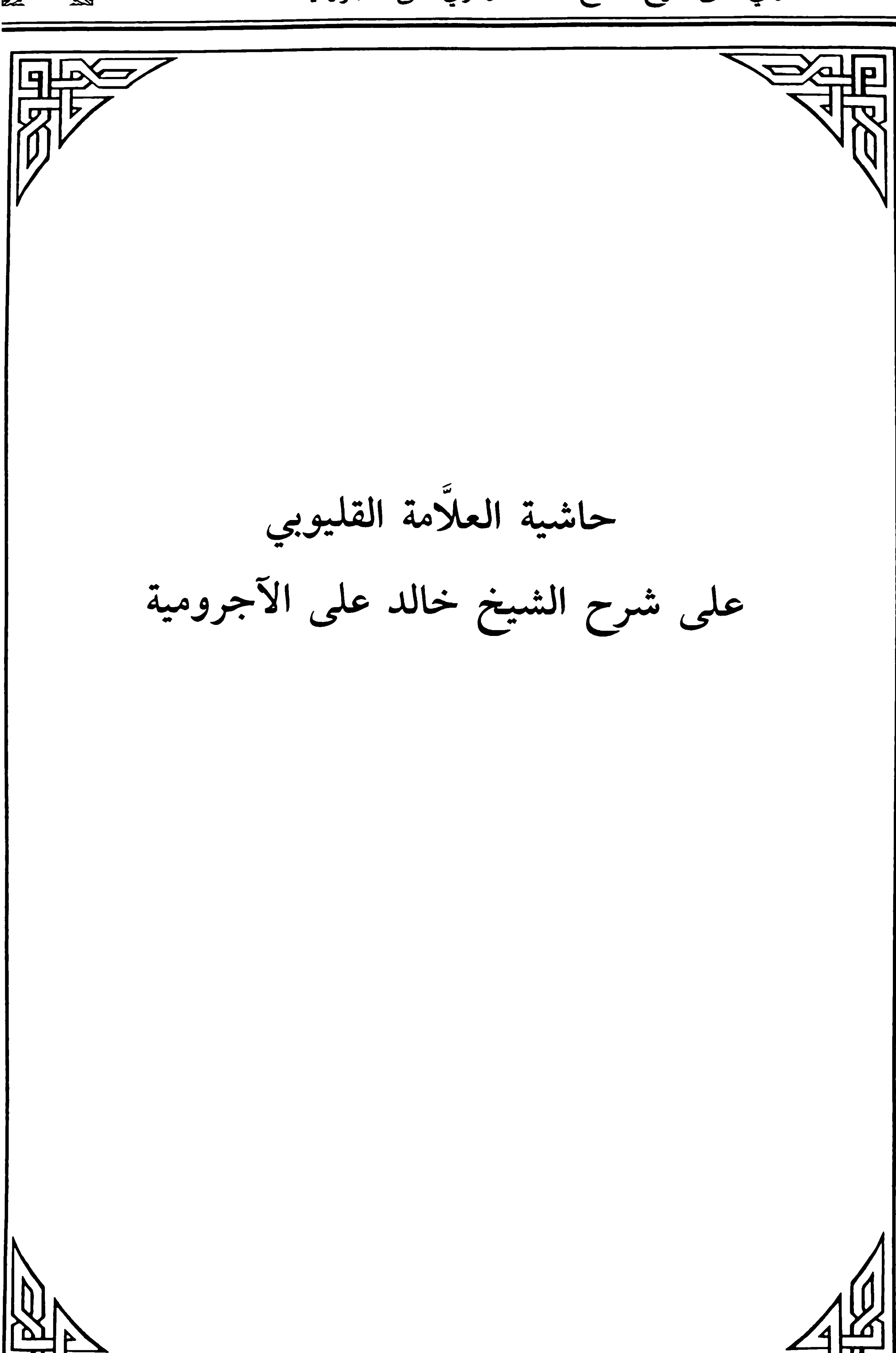
٨. نسبتُ الآراء النَّحويّة إِلى أَصحابها، ومِن مؤلفاتهم إِذا كان لهم مؤلَّف.

٩. حصرت ما أَضفته مِن النُّسخ الأُخرى، وما وجدتُهُ يخدم النّص بين عُضادتين [ ].

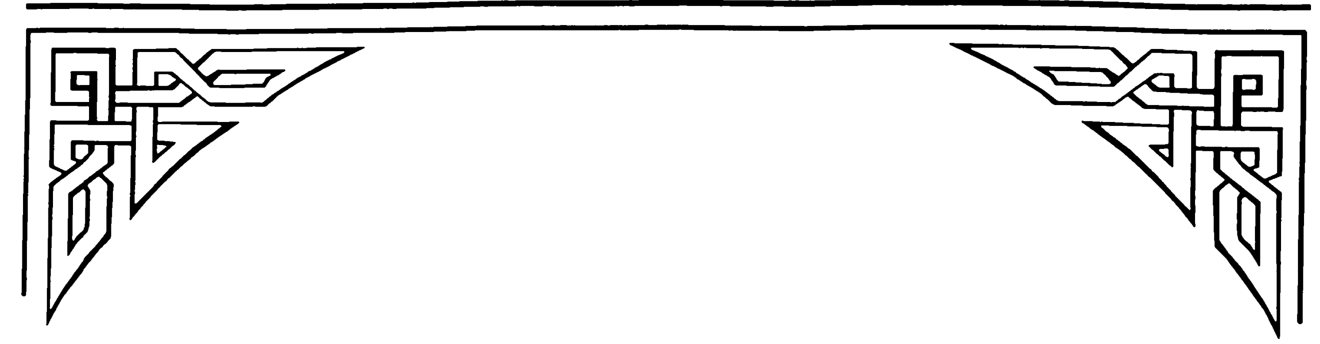
١٠. قدّمتُ دراسة في فصلين بيّنتُ فيهما ترجمة صاحب المتن (ابن آجروم) والشارع (الشيخ خالد) والحاشي (الإمام القليوبيّ)، ثم درستُ الحاشية دراسة مفصّلة. وعند إخراج نص المحقق حيث وضعتُ متن شرح الشيخ خالد الأزهري مع الشكل الكامل في بداية كل صفحة. ثم لونا المتن داخل الحاشية.

١١. صنعتُ فهارس فنيّة علميّة ذيّلتُ بها هذه الرسالة، منها فهرس الآيات القرآنية وفهرس الأحاديث النبوية الشّريفة، وفهرس الأَبيات الشعرية، وفهرس المصادر والمراجع، وغيرها.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



حاشية العلَّامة القليوبي
على شرح الشيخ خالد على الآجرومية



وصف المخطوطات المعتمدة

اعتمدت في تحقيق كتاب (حاشية العلامة القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية) خمس نُسخٍ خطيّة، وهي كلها من دار الكتب المصرية بالقاهرة. وهذا وصف مفصل لكل نسخة من النسخ الخمس:

(١) النسخة الأولى (أ) وهي نسخة الأصل:

- الرقم الخصوصيّ/ **٦٣٩**.
- الرقم العموميّ/ **٤٣٣٢** نحو.
- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٣٠.
- عدد السّطور في كلّ صفحة تتراوح بين (٢٤) إلى (٢٧) سطراً.
- عدد الكلمات في كُلِّ صفحة تتراوح بين (١١) إلى (١٣) كلمة.
- الخط: جيّد.
- العنوان مكتوب على اللوحة الأُولى وليس منفرداً في لوحةٍ خاصة وباللون الأحمر هكذا: «حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد

على الآجروميّة»، وليس خطّ الناسخ؛ وذلك لوجود خرم في أوّل المخطوط، سنتحدّث عنه بعد قليل.

- خرم في أوّل المخطوط بمقدار صفحتين بعد المقارنة مع أخواتها، يبدأ الخرم في اللوحة الأولى: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، الحمدُ لله الذي رفع مقام من نصب نفسه...» إلى قوله: «ويجوز في ابن عبدالله الرَّفع على النّعت لخالد أو على الخبريّة المحذوف استئنافاً بيانيّاً...».

- تاريخ النسخ/ ١٠٧٧هـ.

- وفي آخر المخطوط: «نُقِلَت هذهِ النُّسخة من النُّسخة التي [قوبلت] على خطّ مؤلّفها على حسب الطاقة».

- عليها في اللوحة الأُولى ختم باللون الأزرق «الكتبخانة الأزهريّة».

ملاحظة: بما أنّ هذه النسخة هي أقدم النسخ التي وقعت بين أيدينا عن هذا المؤلَّف إذ تاريخ نسخها هو سنة (١٠٧٧هـ)، وكذلك النّسخة منقولة في نسخة المؤلِّف؛ لذا ستكون بمشيئة الله ﷻ هي نسخة (الأصل) الأم.

أمّا فيما يخصّ الخرم الواقع في أولّها فإننا سنعالجه في النّسخ الأخرى الكاملة.

(٢) النسخة الثانية (ب): مساعدة لنسخة الأصل:

- الرقم الخصوصيّ/ ٩٦١.

ـ الرقم العموميّ/ ٧٤٩٤ نحو.

ـ عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٥٥.

ـ عدد الأسطر في كلّ صفحة (٢٥) سطراً.

ـ عدد الكلمات في كُلِّ صفحة تتراوح بين (٧) إلى (١٠) كلمات.

ـ في اللوحة الأولى الخاصة بالعنوان، تملُّكات، وأرقام، وملاحظات لا علاقة لها بالمخطوط، هي:

أ ـ تعريف للدّين لغة واصطلاحاً.

ب ـ وفي وسط اللوحة قاعدة الفعل المضارع، متى يُضمّ أوّلُه، ومتى يُفتح.

ج ـ وفي أسفل اللوحة أبيات شعرية غير واضحة، مكتوبة بطريقة عموديّة.

د ـ وفي أعلى اللوحة من جهة اليسار تملك هذا نصّه: «في نوبة العبد الحقير الفقير إلى مولاه السيد مصطفى المبيّض سنة ١٢١٠هـ».

هـ ـ وفي أسفل النصّ المذكور في (د) آنفاً تملّك آخر: «نَظَرَ في هذا الكتاب الرّاجي رحمة غفور ربّه عبده السّيد ياسين».

خطّها واضح وجميل.

ـ تاريخ النّسخ/ ١١٢٧ هجرية.

ملاحظة: بما أنَّ هذا المخطوط كاملٌ ولا سقط فيه، وخطّه

واضح؛ لذا سيكون عون النسخة (الأصل)، وخير عونٍ لها.

(٣) النسخة الثالثة (ت): وهي نسخة مساعدة ثالثة:

- الرقم الخصوصيّ/ ٩٨٣.

- الرقم العموميّ/ ٧٧٣٩ نحو.

- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٦٣.

- عدد السّطور في كلّ صفحة تتراوح بين (١٩) إلى (٢٥) سطراً.

- عدد الكلمات في كُلِّ سطر تتراوح بين (٧) إلى (٩) كلمات.

- الخط: واضح، والمخطوط كامل.

- تاريخ النسخ/ ١٣٠٠ هـ.

- لا توجد صفحة للعنوان؛ وإنّما تبدأ بالمادة مباشرة: «بسم الله الرحمٰن الرحيم. . . .».

الملاحظة على المخطوطة: على الرّغم مِن أنها كاملة، وخطّها واضح، إلّا أنها متأخرة عن زمن المؤلف بأكثر من قرنين، ولهذا ستكون نسخة معاونة لنسخة الأصل (الأُم)، وسنقوم بمقابلتها مع نسخة الأم لأهميتها ووضوحها واكتمال لوحاتها.

(٤) النسخة الرابعة (ث): وهي نسخة مساعدة رابعة:

- الرقم الخصوصيّ/ ٢٩٨٢.

- الرقم العموميّ/ ٣٩٧٠٣ نحو.

- عدد لوحات هذا المخطوط/ ١١٧.

ـ عدد السطور في كلّ صفحة (٢٧) سطراً.

ـ عدد الكلمات في كُلِّ صفحة تتراوح بين (٧) إلى (١٣) كلمة.

ـ الخط: رديء جدًّا، والمخطوط غير كامل مصاب بالرّطوبة والإهمال.

ـ فيها خرم وسقط كثير في أوّل المخطوط ووسطه وآخره، فمنها:

ـ سقط يبدأ في اللوحة الثّانية في قوله: «... والفقير والغنيّ التطابقَ وهو الجمع...» إلى قوله: «... ما بعده تسهيلٌ مصدرٌ مضاف لفاعله؛ أي أنّ علم النحو المذكور سبب وطريق لتسهيل...». والسّقط هنا بمقدار صفحتين ونصف.

ـ عليها ختمٌ في اللوحة الأُولى باللون الأزرق لـ: «الكتبخانة الأزهريّة».

ـ تاريخ النّسخ/ غير مذكور.

ملاحظة: النُّسخة هذه رديئة ومصابة بالرُّطوبة والإهمال، ولكن سنأخذها نسخة معاونة لنسخة الأم، فربما تكون فيها كلمات أو توضيحات ليست موجودة في أخواتها.

(٥) النسخة الخامسة (ج): وهي نسخة مساعدة خامسة:

ـ الرقم الخصوصيّ/ ٢٦٢٦.

ـ الرقم العموميّ/ ٣٣٦٤٧ نحو

ـ عدد لوحات هذا المخطوط/ ١٥٧.

ـ عدد الأسطر في كلّ صفحة (٢١) سطراً.

ـ عدد الكلمات في كُلِّ صفحة تتراوح بين (١٠) و(١١) كلمة على وجه التقريب.

ـ في أول المخطوط لوحتان، هي فهرس للموضوعات مع أرقام للوحات.

ـ على الصفحة الأولى ختم واضح باللون الأزرق لـ (الكتبخانة الأزهرية)، وختم آخر باللون الأسود غير واضح تماماً.

ـ المخطوط كامل، وخطّه واضح، وبلونين ويبدو في الخطّ أنها نُسِخَت في تاريخ متأخر.

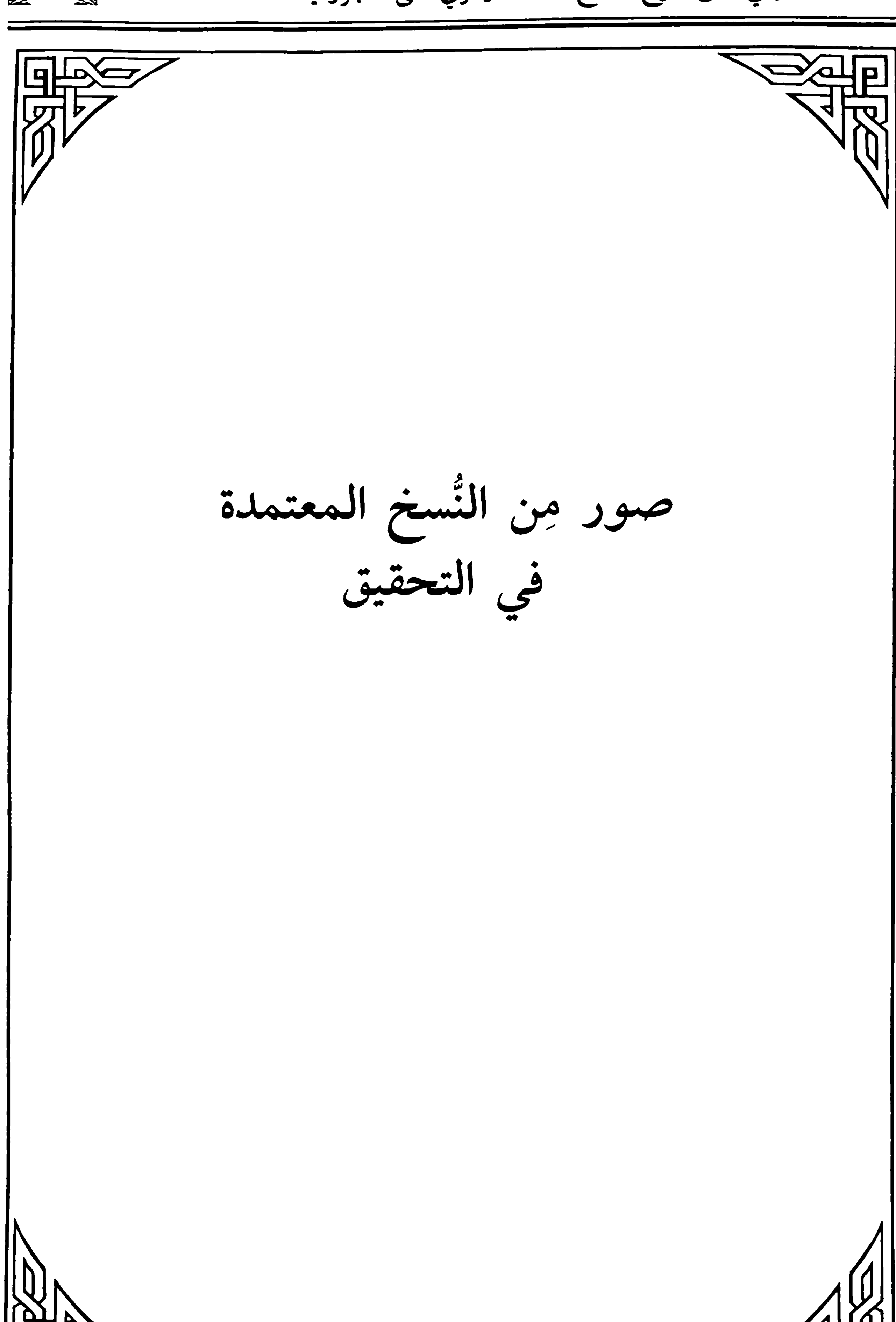
ملاحظة: وهذه المخطوطة ستكون أيضاً في النسخ التي ستكون خير عونٍ لنسخة (الأصل) الأم.

وبعد هذا الوصف يَتَّضِحُ لنا ما يأتي:

١ ـ ستكون المخطوطة المرموز لها بالحرف (أ) هي الأصل (الأم)، للأسباب التي ذكرناها عند وصفها.

٢ ـ المخطوطتان (الرابعة والخامسة) تعدّان من أوضح المخطوطات المعتمدة، وستكونان بمشيئة الله ﷻ خير عون لنسخة الأم، وسنقابلهما مع نسخة الأم.

٣ ـ أمّا المخطوطتان (الأولى والثّانية) فستكونان أيضاً نسختين نعتمد عليهما وأيضاً سنقابلهما مع نسخة الأم.



صور مِن النُّسخ المعتمدة في التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

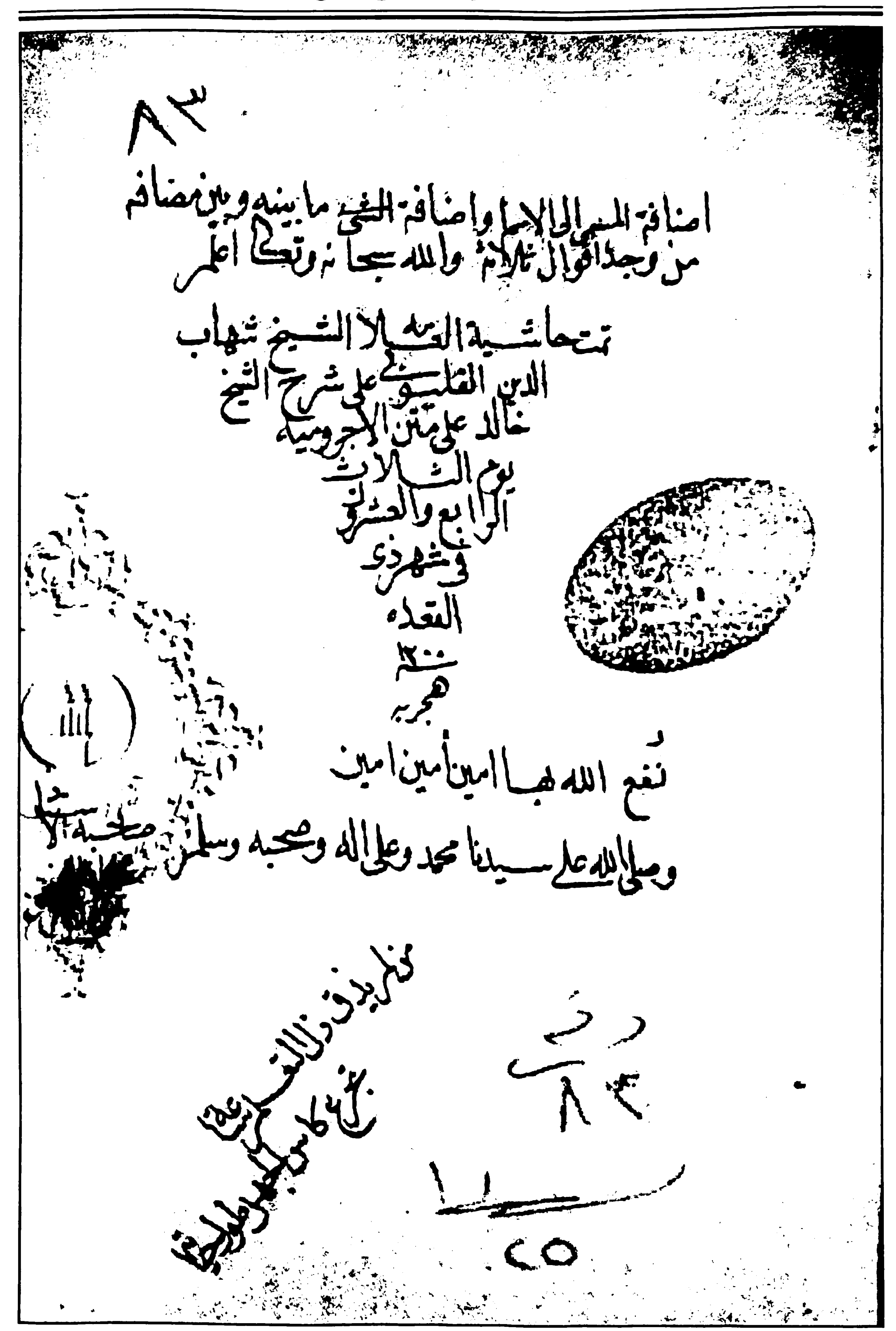
الحمد لله الذي رفع مقام من نصب نفسه لنفع الورى
والصلاة والسلام على من جزم بخفض مقام أهل
الجهل والعناد وعلى أتباعه الذين ميزوا بين
أحوال الألفاظ من الصحة والفساد
فهذا ما تيسر جمعه من الفوائد على
شرح الآجرومية لمولانا الشيخ خالد
جعله الله خالصا لوجهه الكريم ونفع به
كما نفع بأصله إنه على ما يشاء قدير
وبالإجابة لمن يسأله جدير قوله
فيه إشارة إلى أن الخطبة سابقة على التأليف
وأصله مضموم الواو فنقلت الضمة إلى
الساكن قبلها ليقع التصرف في حركتها
كما وقع التصرف في ذاتها في الماضي بقلبها
ألفا والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ
من العبودية التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة
التي هي غاية التذلل ويطلق على المملوك وعلى المتعلق

قوله

وعلى المتعلق بأمور الدنيا ومنه حديث تعس
عبد الدرهم والدينار والفقير من فقر بالفتح أو
الكسر كضرب وسمع وأصله من كسر فقار
ظهره والمراد به هنا المحتاج إلى عفو ربه ورحمته
لا المحتاج مطلقا ولا قليل المال ولا فقير القلب
المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم
كاد الفقر أن يكون كفرا والمولى هنا هو الله
عز وجل لأنه المالك المولي لسائر النعم ويطلق
أيضا على السيد والشريف والمعتق والناصر
وغيرهم والغني هنا من لا يحتاج إلى غيره على الإطلاق
ويطلق على كثير المال وقنوع القلب وبين العبد
والمولى والفقير والغني التطابق وهو الجمع
بين متقابلين خالد اسم المؤلف وهو مرفوع
بدل من فاعل يقول وعطف بيان عليه أو خبر
لمحذوف أو منصوب بمحذوف ونحو ذلك في
عبد الله الرفع على النعت لخالد أو على الخبر لمحذوف
استئنافا بيانيا والجملة معترضة بين القول
ومحكيه أو الموصوف وصفته لدفع الاشتراك
في الاسم ويجري مثل ذلك في ابن أبي بكر الأزهري

نفع بخالد

الصفحة الأولى من النسخة (أ)



٨٣

اضافة المنفي الى الاسم واضافة النفي ما بينه وبين مضافه
من وجد اقوال ثلاثة والله سبحانه وتعالى اعلم

تمت حاشية العلامة الشيخ شهاب
الدين القليوبي على شرح الشيخ
خالد على متن الاجروميه
يوم الثلاث
الرابع والعشرين
في شهر ذي
القعده
سنة [illegible]
هجريه

نفع الله بها امين امين امين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رفع مقام من نصب نفسه لنفع
العباد والصلاة والسلام على من جزم بخفض
مقام أهل الجهل والفساد وعلى أتباعه الذين
بينوا أحوال الألفاظ من التغير والفساد
وبعد فهذا ما تيسر جمعه من الفوائد على
شرح الآجرومية لمولانا الشيخ خالد جعله الله
في العالم [illegible] ونفع به كما نفع بأصله إنه
على ذلك قدير وبالإجابة لمن سأله جدير
قوله إشارة إلى أن الخطبة سابقة
على التأليف وأصله مضموم الواو ثقلت
الضمة [illegible] لكن قبلها ليقع التصرف في
حركتها كما وقع التصرف في ذاتها أي السكون
بنقلها الفاء والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ
من العبودية التي هي التذلل والخضوع
لا من العبادة التي هي غاية التذلل [illegible]
على المملوك وعلى [illegible] وعلى المتعلق
الدنيا ومنه حديث تعس عبد [illegible]
والفقير من فقر بالفتح أو الكسر [illegible]
وأصله من كسر فقار ظهره والمراد به هنا المحتاج
عفو الله ورحمته لا المحتاج مطلقا ولا قليل المال
ولا فقير القلب المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم
كاد الفقر أن يكون كفرا والمولى هنا هو الله
وجل لأنه المالك المولي لسائر النعم ويطلق
السيد والشريف والمعتق والناصر [illegible]
والغني هنا من لا يحتاج إلى غيره على الإطلاق
ويطلق على كثير المال [illegible]
[illegible]

وطريق لتسهيل العلوم المتوقفة على الألفاظ في تركيب
الكلمات المتفرقة عليه [illegible] على اللام لإفادة
معنى الطريق [illegible] متعلق بتسهيل وما
بعده [illegible] أو متعلق بالجار [illegible]
لإفادة ما مر وعطف [illegible] على الشكر من عطف
اللازم لإفادة إخراج الظن والصلاة والسلام
[illegible] والوصل [illegible] لإفادة [illegible] خلاف
جملة الحمد بعد البسملة لإفادة الاستقلال والصلاة
من الله الرحمة ومن الملائكة استغفار ومن
غيرهما دعاء والسلام [illegible] من النقائص
أو معنى التسليم والمراد فيهما إنشاء الصلاة والسلام
[illegible] سيدنا [illegible]
[illegible] السيد على الله تعالى قال النووي
يجوز إطلاقه على الله وعلى غيره معرفا ومنكرا
وأصله [illegible] السواد أي الجماعة الكثيرة
[illegible] الشريف والحليم ومن له شرف
[illegible] ونحو ذلك [illegible] أما العقلاء فغيرهم
[illegible] والجمع [illegible] الأنسب محمد هو بدل من
سيدنا [illegible] لا نعت لأن العلم لا ينعت به
والمعرب اسم فاعل نعت له لا للسيد لأن النعت
لا يتقدم على غيره من التوابع ومعناه المبين
والموضح [illegible] باللسان [illegible] أي بنطقه
[illegible] بالفصاحة على
[illegible] خلوصه من اللكنة ونحوها [illegible]
[illegible] ما فيها من الأحكام وغيرها
[illegible] متعلق بالمعرب أي بالفصيح
[illegible] والغرابة كون الكلمة غير مألوفة

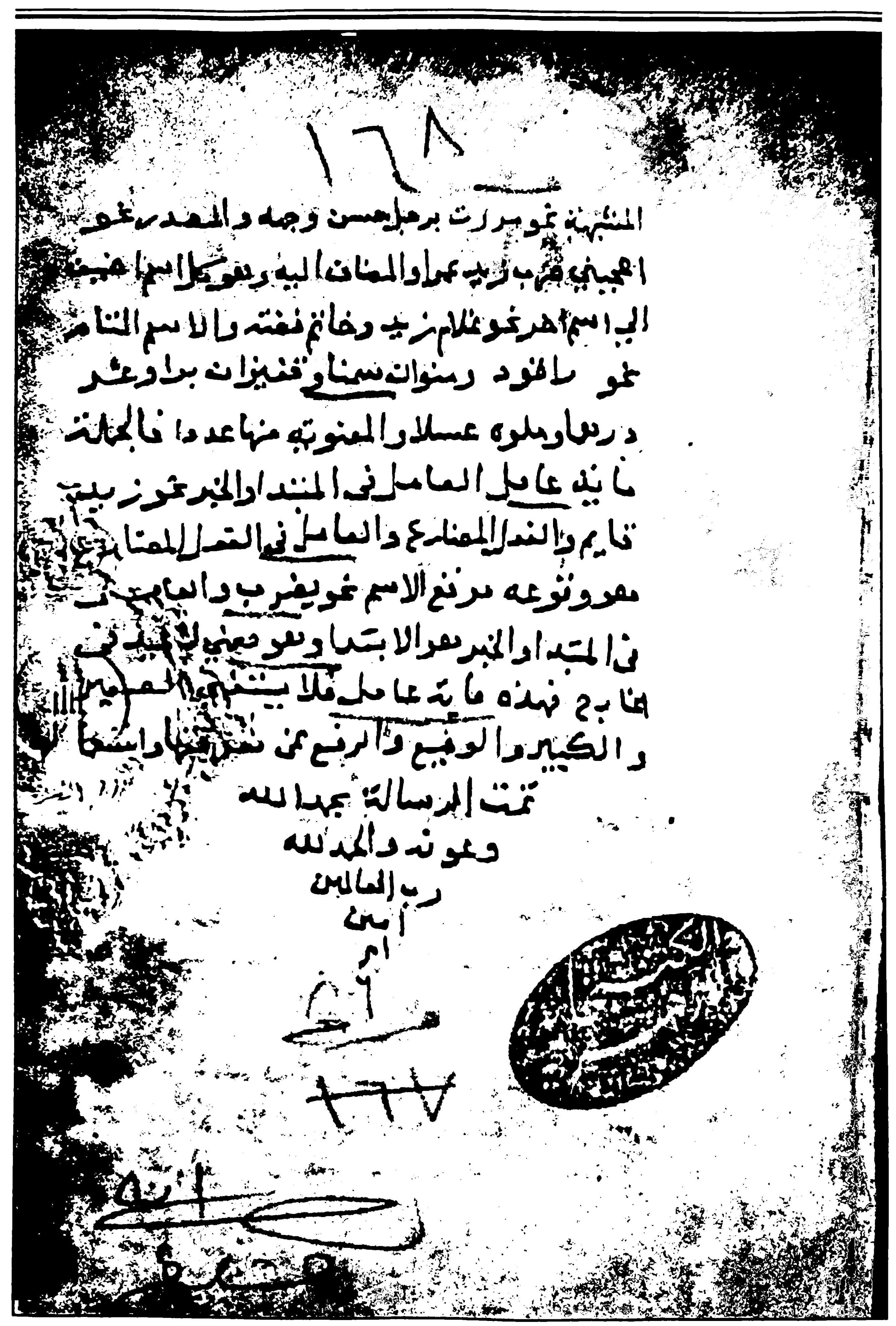
الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)


بيانيا والجملة معترضة بين القول ومحكيه او الموصوف
وصفته لدفع الاشتراك في الاسم ويجري مثل ذلك
في ابي ابن بكر والازهري نعت لخالد وكان شافعي المذهب
صعيدي الاقليم جرجي البلد ونسب الى الجامع الازهر
لاستقراره فيه وهو اول مسجد اسس بالقاهرة المعزية
وقد انتشر ذكره في الافاق وسادت علماؤه وصلحاؤه
بالاتفاق فلا موضع الذي من علمه ولا اهل الفن من اهله
ومن فضل الله والمنة ان جعل على اهله [illegible] المحنة
[illegible] الله الخبير [illegible] انشا الدعا المغفرة واللطف
الاقدار على الطاعة مع فعلها فهو مرادف للتوفيق او الرفق
[illegible] في اصل الشاق اوما لا يمنع الداخل فيه [illegible]
[illegible] الخفية من الخفيت التي بمعنى سترته او من
[illegible] وقيل هما لغتان فيها والمراد [illegible]
[illegible] للناس اولم يظهر لهم [illegible] واجراه اي [illegible]
[illegible] فيها التخصيص او الفاعل على المعروف
[illegible] والشفقة فاضافتها بيانية والحق [illegible]
[illegible] المكسورة من الحفاوة بالفتح والكسر او الحفاية
[illegible] وهي المبالغة في الاكرام وبين الحفي والحفاوة جناس
[illegible] قوله [illegible] وما بعدها
في محل النصب على الحكاية بالقول ومعناها [illegible]
[illegible] من موضع قوله [illegible] مجرور على التبعية له
ويجوز رفعه على الخبرية لمحذوف ونصبه على المفعولية
[illegible] وما بعده من براعة الاستهلال اي حسن الابتدا
[illegible] من الاعلام بالمعنى الذي ذلك للمؤلف منه والمراد
[illegible] للمرتبة في الدنيا والآخرة [illegible] والمراد بالانتصاب

الصفحة الأولى من النسخة (ت)


١٦٨

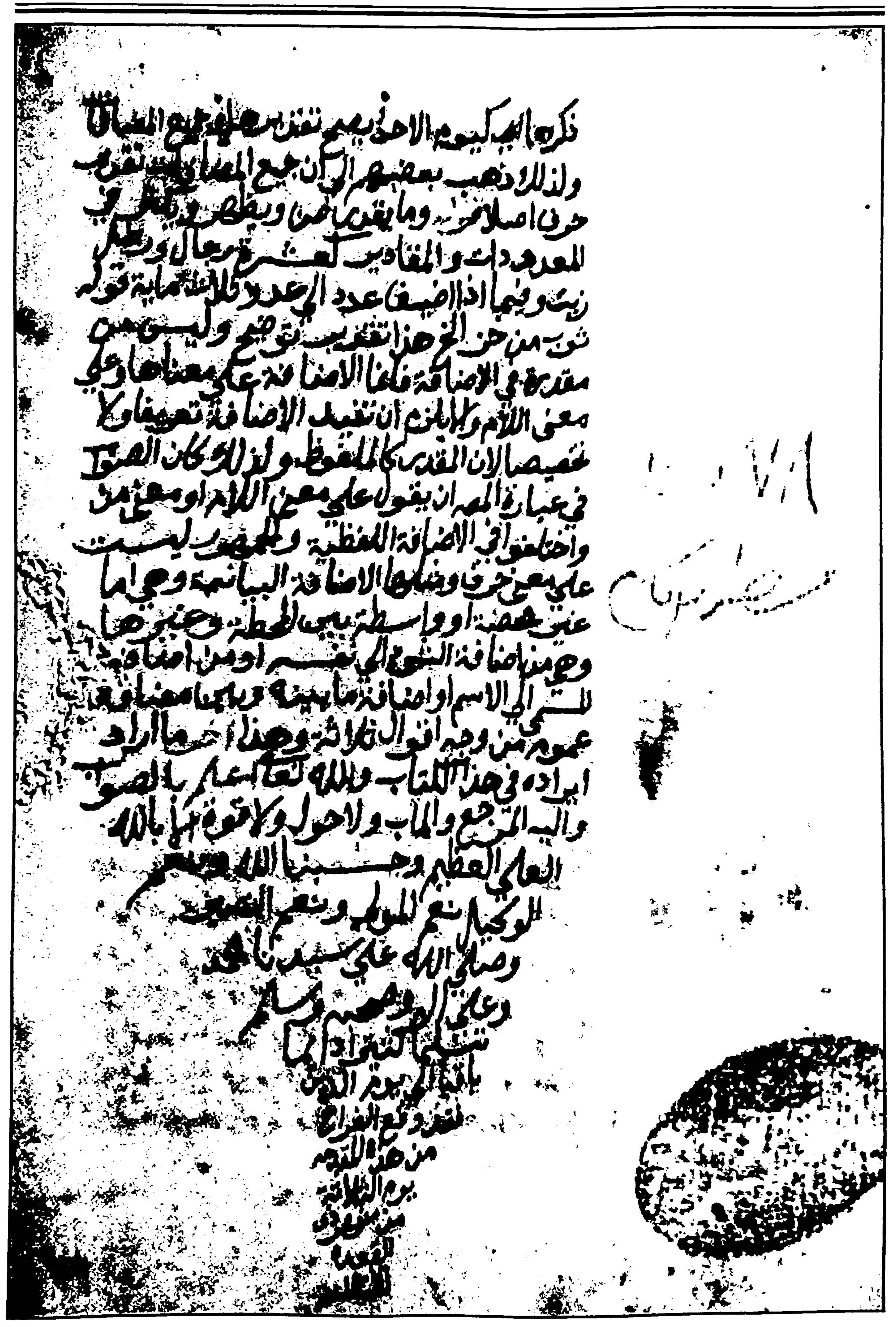
المشبهة نحو مررت برجل حسن وجهه والمصدر نحو
أعجبني ضرب زيد عمراً والمضاف إليه نحو كل اسم أضيف
إلى اسم آخر نحو غلام زيد وخاتم فضة والاسم التام
نحو [illegible] منوان سمنا وقفيزان برا وعشر
درهما وملؤه عسلا والمعنوية منها عددا فالجملة
مائة عامل العامل في المبتدأ والخبر نحو زيد
قائم والفعل المضارع والعامل في الفعل المضارع
معنوي ونوعه من نوع الاسم نحو يضرب والعامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء ونحو [illegible]
[illegible] فهذه مائة عامل فلا يستغني عنها [illegible]
والكبير والوضيع والرفيع [illegible]

تمت الرسالة بحمد الله
وعونه والحمد لله
رب العالمين
آمين

١٦٧

الصفحة الأخيرة من النسخة (ت)

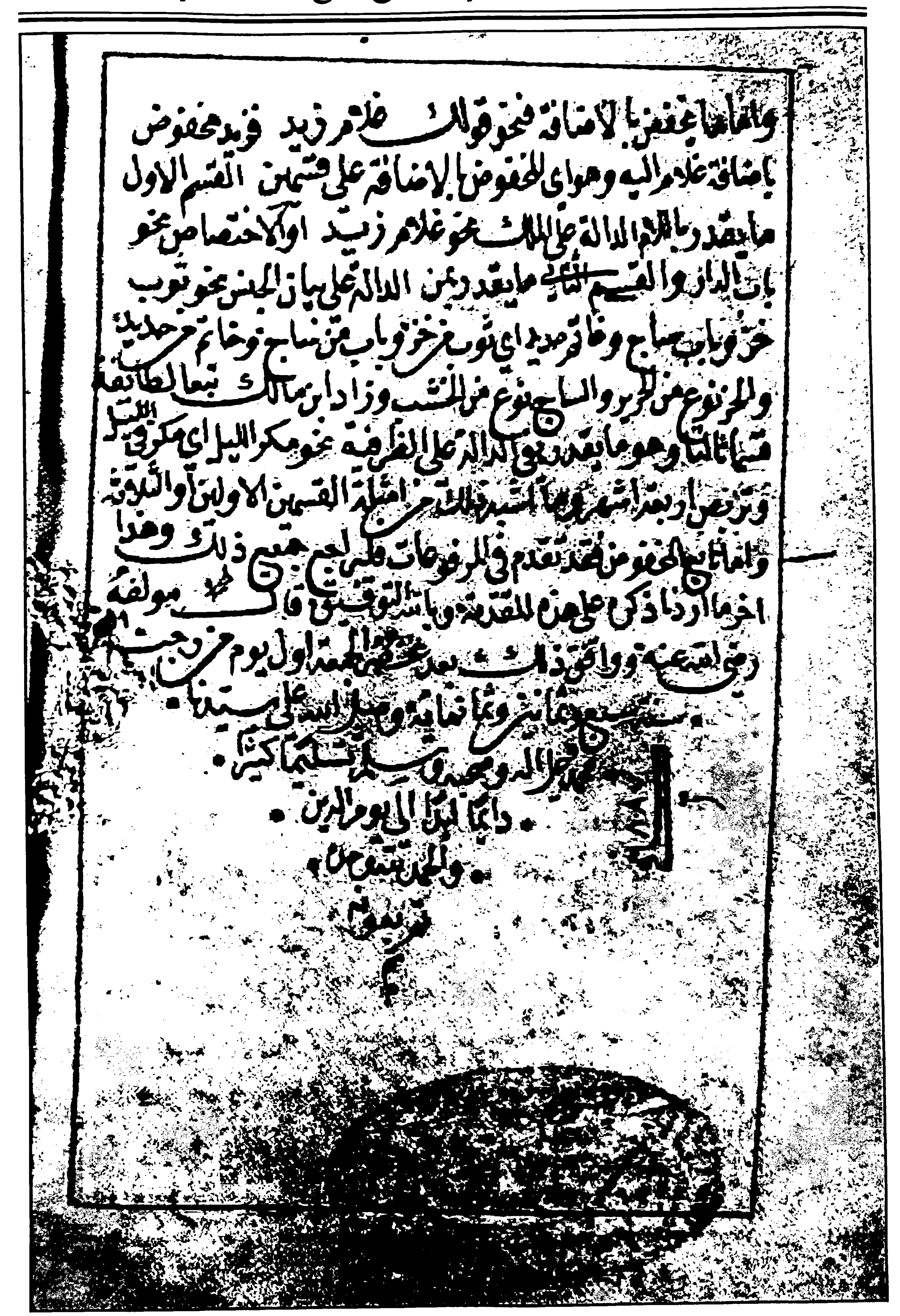
الصفحة الأولى من النسخة (ث)



ذكره [illegible] جميع المسائل
ولذلك ذهب بعضهم الى ان جميع المعاني [illegible]
حرف اصلا [illegible] وما [illegible] ويقطع [illegible]
للعدد [illegible] والمقادير كعشرة رجال و[illegible]
[illegible] فيما اذا اضيف عدد الى عدد كثلاثمائة ثوب
ثوب من خز [illegible] هذا تقريب توضيح وليس [illegible]
مقدرة في الاضافة فلعل الاضافة على معناها [illegible]
معنى اللام ولا يلزم ان تفيد الاضافة تعريفا ولا
تخصيصا لان المقدر كالملفوظ ولذلك كان الصواب
في عبارة المصنف ان يقول على معنى اللام او معنى من
واختلفوا في الاضافة اللفظية والجمهور ليست
على معنى حرف ومثلها الاضافة البيانية وهي اما
[illegible] او واسطة بين [illegible]
وهي منها اضافة الشيء الى نفسه او من اضافة [illegible]
للمسمى الى الاسم او اضافة ما بينه وبينها [illegible]
عموم من وجه انواع الثلاثة وهذا اخر ما اراد
ايراده في هذا الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم وحسبنا الله ونعم
الوكيل نعم المولى ونعم النصير
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله وصحبه وسلم
[illegible]
[illegible]
وقد وقع الفراغ
من هذه النسخة
يوم الثلاثاء
[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ث)

الصفحة الأولى من النسخة (ج)



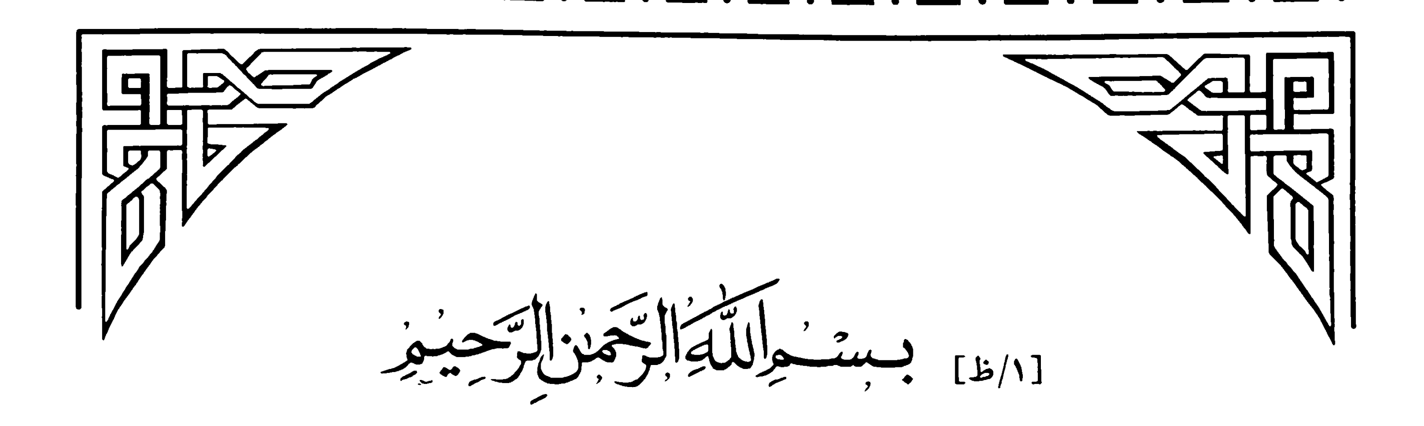
والثالث ما يخفض بالإضافة فنحو قولك غلام زيد فزيد مخفوض
بإضافة غلام إليه وهو أي المخفوض بالإضافة على قسمين القسم الأول
ما يقدر باللام الدالة على الملك نحو غلام زيد أو الاختصاص نحو
باب الدار والقسم الثاني ما يقدر بمن الدالة على بيان الجنس نحو ثوب
خز وباب ساج وخاتم حديد أي ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد
والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد ابن مالك تبعا لطائفة
قسما ثالثا وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية نحو مكر الليل أي مكر في الليل
وتربص أربعة أشهر أي في أشهر [illegible] أمثلة القسمين الأولين والثلاثة
وأما تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات فليرجع جميع ذلك وهذا
آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وبالله التوفيق قال مؤلفه
رضي الله عنه وافق ذلك بعد صلاة الجمعة أول يوم من رجب
سنة سبع وثمانين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
دائما أبدا إلى يوم الدين
والحمد لله وحده
تم

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)



النص المحقق

(بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ)



[١/ظ] بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الذي رفعَ مقامَ مَن نصبَ نفسَهُ لنَفْعِ العبادِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن جَزَمَ بخَفْضِ مقامِ أهلِ الجَهلِ والعِنادِ، [وعلى أتباعهِ الذينَ مَيَّزوا بينَ أحوالِ الألفاظِ من الصِّحَّةِ والفسادِ][1]، [وَبَعْدُ][2]:

فهذا ما تيسَّرَ جمعُهُ من الفوائدِ على شرحِ الآجُرُوميَّةِ لمولانا الشَّيْخِ خالدٍ [الأَزْهَريِّ][3]، جَعَلَهُ اللهُ خالصًا لوجهِهِ [الكريمِ][4]، ونَفَعَ بهِ كَمَا نَفَعَ بأصلهِ، إنَّه على ذلك [قديرٌ][5]، وبالإجابةِ لـمَنْ سألهُ جديرٌ.

(١) سقطت من (ج) وأثبتت في حاشيتها.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) سقطت من (أ)، و(ت).

(٤) سقطت من (أ).

(٥) في (ت): على ما يشاء.

يَقُولُ ٱلْعَبْدُ ....

[قولهُ][١]: (يَقُوْلُ) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ الخُطبةَ سابقةٌ على التَّأْليفِ، وأَصلُهُ: مضمومُ الواوِ، فَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى السَّاكنِ قَبْلَهَا لِيَقَعَ التَّصَرُّفُ في حركتِها كما وقعَ التَّصرُّفُ في ذاتِها في الماضي بقلبِها ألِفًا[٢]. والمرادُ بـ (العَبْدُ) هنا: المُتَعَبِّدُ، مأْخوذٌ من العبوديّةِ، الّتي هي: التَّذَلُّلُ والخُضوعُ، لا مِنَ العِبَادَةِ التي هِي غَايَةُ التذُّلُّلِ[٣]. وَيُطْلَقُ على المملوكِ، وعلى المخلوق، وعلى المتعلّقِ بأُمورِ الدُّنْيَا، ومنهُ حديثُ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ والدِّيْنَارِ»[٤].

---

(١) سقطت من (ت). وهي كذلك في النسخة كلها، (والهاء) في (قوله) تعود إلى الشّيخ خالد الأزهريّ (رحمه الله) في كُلِّ هذا النّص المحقّق.

(٢) يُنظر المسألة والخلاف فيها: التكملة لأبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، ط/٢، عالم الكتب - بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٥٨٢، الممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدّين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ٧٤٧/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدّين الأستراَبادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزّفزاف، ومحمد محيي الدّين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ٩٥/٣، وشرح الشّافية، للجاربرديّ (ت٧٤٦هـ)، ضبطه واعتنى به: محمد عبدالسّلام شاهين، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ٢ ٢٥٥ وما بعدها.

(٣) يُنظر: أساس البلاغة، لأبي القاسم الزّمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبدالرحيم محمود، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ص٢٩١، والمصباح المنير، لأحمد بن محمد الفيّومي (ت٧٧٠هـ)، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ص٢٣٢.

(٤) أخرجه البُخاري في كتاب (الجهاد والسّير)، برقم (٢٨٨٦)، وبرقم (٢٨٨٧)، وأخرجه أيضًا في باب: (ما يُتّقى مِن فتنة المال)، برقم (٦٤٣٥). والحديث في صحيح البخاري في المواطن المذكورة برواية: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينارِ، والدّرهم...»، بتقديم الدّينار على الدّرهم. صحيح البُخاري (ت٢٥٦هـ)، ط٦، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص٥٣١، ١١٧٥.

ٱلْفَقِيرُ إِلَىٰ مَوْلَاهُ ٱلْغَنِيِّ، ....

و(الفَقِيرُ) مِن: فَقِرَ ـ بالفتحِ أو الكسرِ ـ كَضَرَبَ أو سَمِعَ، وأصلُه من: كُسِرَ فَقَارُ ظَهْرِهِ[1].

المرادُ هنا: المحتاجُ إلى عفوِ [اللهِ][2] ورحمتِهِ، لا المحتاجُ مطلقًا، ولا قليلُ المالِ، ولا فقيرُ القلبِ المشارُ إليهِ بقولهِ ﷺ: «**كَادَ الفَقْرُ أَنْ يَكُوْنَ كُفْرًا**»[3]. و(المَوْلَى)[4] هنا: هو اللهُ جل جلاله لأَنَّهُ [المالكُ][5] المولِي لسائرِ النِّعَمِ، ويُطْلَقُ [أَيْضًا][6] على السَّيِّدِ، والشَّريفِ، والمُعْتِقِ، والنَّاصرِ[7]، [وغيرِها][8]. و(الغَنِيُّ)[9] هنا: مَنْ

(١) الفعل (فَقرَ) مثلث العين (فَقِرَ) و(فَقُرَ) و(فَقَرَ)، وليس ثُنائيَّ العين. ويُنظر مادة (فَقرَ): لسان العرب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، ١٩٥٥م ـ ١٩٥٦م، ٥ ٦٠، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، عالم الكتب ـ بيروت، ٢ ١١١، وتاج العروس، تحقيق: د.عبدالمنعم خليل، وكريم سيد محمد، ط١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ١٣/١٨٥. ويُنظر أيضًا: المثلّث لابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د.صلاح الفرطوسيّ، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد ـ بغداد، ١٩٨٢م، ٢/٣٤٥.

(٢) في (ت): ربه.

(٣) يُنظر الحديث: موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، تأليف: علي الحلبي وآخرين، ط/١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الريّاض، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٦/٥٢٢.

(٤) يُنظر: اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين المبارك، ط/٢، مؤسسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص١٤١ ـ ١٤٥.

(٥) سقطت من (ت). ويُنظر: اشتقاق أسماء الله، ص٤٣.

(٦) سقطت من (ث).

(٧) يُنظر هذه الألفاظ: اشتقاق أسماء الله، ١٤٥ ـ ١٤٦.

(٨) سقطت من (ج).

(٩) يُنظر معنى (الغَنيّ): الألفاظ الكتابيّة، لعبدالرحمٰن بن عيسى الهمذاني (ت٣٢٠هـ)، =

خَالِدُ ابْنُ عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ....

لا يَحتاجُ إلى غيرهِ على الإطلاقِ، ويُطْلَقُ على كثيرِ المالِ، وقَنوعِ القلبِ، وبينَ العبدِ والمولى، والفقيرِ والغنيِّ [إيهامُ][1] التطابُقِ، وهوَ: الجمعُ بينَ مُتَقَابِلَيْنِ[2].

[قولُهُ][3] (خالدُ): [اسمُ][4] المؤلِّفِ، وهو مرفوعٌ بَدَلٌ [٢/و] من فاعلِ (يَقُوْلُ)، أو عطفُ بيانٍ عليهِ، أو خبرُ [لمبتدأٍ][5] محذوفٍ، أو منصوبٌ بمحذوفٍ، ويجوزُ في (ابنُ عَبْدِ اللهِ) الرفعُ على النَّعْتِ لـ (خالد)، أو على الخبريةِ لمحذوفٍ[6] [استئنافًا][7] بيانيًا[8].

= الدار العربية للكتاب، بيروت ١٩٨٠م، ص٣٩ ـ ٤١. والزّينة في الكلمات الإسلامية العربية، لأبي حاتم الرّازي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق: حسين فيض الله، ط/١، مركز الدّراسات والبحوث اليمني ـ صنعاء، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص٢٧٩، واشتقاق أسماء الله، ص١١٧.

(١) سقطت من (ت).

(٢) المقابلة هو الجمع بين ضدين، والمطابقة لا تكون إلَّا بالجمع بين الأضداد، فالمقابلة تكون بالأضداد وبغير الأضداد، تحرير التحبير، لابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د.حفني محمد شرف، الجمهورية العربيّة المتحدة، ص١٧٩، ومعجم البلاغة العربيّة، تأليف: د.بدوي طبانة، ط/٤، دار ابن حزم ـ بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٤٨٢ ـ ٤٨٤، ٥٣٣ ـ ٥٣٨.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) سقطت من (ث).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج، لأحمد بن محمد المرداسيّ، ط/١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ص١١.

(٧) في (أ): (استفهامًا).

(٨) من البسملة في أول المخطوط إلى هنا سقط من نسخة (ب).

ٱلْأَزْهَرِيُّ؛ عَامَلَهُ ٱللَّهُ بِلُطْفِهِ ....

والجملةُ مُعْتَرِضَةٌ بينَ القولِ وَمَحْكِيِّهِ[(١)]، أو الموصوفِ وصفتهِ لدَفْعِ الاشتراكِ في الاسمِ، ويجري مثلُ ذلكَ أبي ابنُ بَكْرٍ. و(الأَزْهَرِيُّ) نعتٌ لـ (خالد)، وكانَ شافِعيَّ المذهبِ، صعيديَّ الإقليم، جُرْجِيَّ البَلَدِ[(٢)]، وَنُسِبَ إلى الجامعِ الأزهرِ [لاستقرارهِ فيهِ][(٣)]، وهوَ[(٤)] أَوَّلُ مسجدٍ أُسِّسَ بالقاهرةِ [الـمُعِزِّيَّةِ][(٥)]، وَقَدِ انتشرَ ذكرُهُ في الآفاقِ، وسادتْ علماؤهُ وصلحاؤهُ بالاتِّفاقِ، فلا موضعَ أكثرُ من علمهِ، ولا أهلَ أنفسُ من أهلهِ، ومن فَضْلِ اللهِ والمنَّةِ أَنْ جَعَلَ عَمَلَ أهلهِ عَمَلَ أهلِ الجنَّةِ.

قَوْلُهُ: (عَامَلَهُ اللهُ. . . إلخ) جُمْلَةٌ يُرادُ منها إنشاءُ الدعاءِ لنفسِهِ، و(اللُّطفُ)[(٦)]: الإقدارُ على الطَّاعةِ معَ فِعلِها، فَهُوَ موافِقٌ للتوفيقِ أو الرِّفقِ أو الرَّحمةِ، وأَصلُهُ الشِّفاقُ أو ما لا يمنعُ الدّاخلَ فيهِ، أو رشاقةُ القدِّ[(٧)].

(١) يُنظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعَاريب ٥٠٦/١.
(٢) سبقت ترجمة الشيخ خالد في المقدمة التحقيقية لهذا الكتاب.
(٣) سقطت من (ث).
(٤) أي: الجامع الأزهر.
(٥) وفي (ب): العزية، وفي (ت): المصرية. ويُنظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة ـ صيدا/لبنان، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ١٩٥/٢.
(٦) مِن قول الشّيخ خالد في شرحه للمقدّمة الآجروميّة «بلطفه»، ص١١.
(٧) يُنظر في معنى (لطف): المحيط في اللُغة، للصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط/١، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ١٧٧/٩، ولسان العرب ٣١٦/٩ (لطف)، والقاموس المحيط ١٩٥/٣ (لطف)، وتاج العروس =

ٱلْخَفِيِّ، وَأَجْرَاهُ عَلَىٰ عَوَائِدِ بِرِّهِ ٱلْحَفِيِّ:

و(الخَفيُّ) - [بالخاءِ المعجمةِ][١] - مِن أَخفيتُه الّتي بمعنى سترتُهُ، أَو مِن خفيتُهُ بمعنى: أَظهرتُهُ، وقيل: هما لغتانِ فيهما، والمرادُ وقوعُهُ لهُ سَواءٌ ظهرَ للنَّاسِ أَو لم يظهرْ لهم[٢].

قولُهُ: (وَأَجْرَاهُ) أي: استمرَّ مُنْعِمًا عَلَيْهِ[٣].

و(العَوَائِدُ) جَمْعُ عائِدَةٍ، من العَوْدِ بمعنى الرُّجُوعِ مرَّةً بعدَ أُخرى، فإضافتُها للتَّخصيصِ[٤]، أو أَنَّها بمعنى المعروفِ والصّلةِ والشّفقةِ، فإضافتُها بيانيةٌ[٥]، و(الحَفِيُّ) - بالحاءِ المهملةِ قبلَ الفاءِ المكسورةِ - من الحَفاوةِ - بالفتحِ والكسرِ - أو الحِفايةِ - بالكسرِ -

---

= ١٩٧/٢٤ (لطف). والكلمة مِن أسماء الله الحُسنى. يُنظر: الزّينة في الكلمات الإسلامية العربية، ص٢٨٠، واشتقاق أسماء الله، ص١٣٨.

(١) سقطت من (ج).

(٢) يُنظر: الأضداد، للأصمعيّ (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أوغست هفنر، ضمن ثلاثة كتب في الأضداد، دار الكتب العلميّة - بيروت، ص٢١ - ٢٣، الأضداد، لأبي عُبيد (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د.محمد حسين آل ياسين، (ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، ط/١، عالم الكتب - بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٩م، ص٥٨.

(٣) يُنظر: لسان العرب ١٣٩/١٤ (جرا)، القاموس المحيط ٣١٢/٤ (جرى)، تاج العروس ١٧١/٣٧ (جري).

(٤) الإضافة المتخصّصة وهي أنْ يتخصّص المضاف بالمضاف إليه. يُنظر: شرح الألفية لابن مالك (ت٧٤٩هـ)، للمرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدّين قباوة، ط/١، دار ومكتبة المعارف للطباعة والنّشر - بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٤٢٠/١، وشرح الأشموني (ت٩٠٠هـ)، ط/١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٨٢٠/٢.

(٥) والإضافة البيانيّة: أي الإضافة التي لا يتعرّف بها المضاف، وإنّما هي للتخفيف. يُنظر: شرح الألفية للمرادي ٤٢٠/١، وشرح الأشمونيّ ٨٢٠/٢ وما بعدها.

ٱلْحَمْدُ للّهِ رَافِعُ مَقَامِ ٱلْمُنْتَصِبِينَ ....

وهي المبالغةُ في الإكرامِ[١]، وبينَ الخفي والحفي جناسُ التَّصحيفِ[٢].

[قولُه][٣]: (الحَمْدُ للهِ. . . إلخ) هذهِ الجملةُ وما بعدَها في محلِ النَّصبِ على الحكايةِ بالقولِ، ومعناها كالبسملةِ مشهورٌ يُرَاجَعُ من موضعِهِ[٤].

قولُه: (رافعِ) مجرورٌ على التَّبعيةِ للهِ، ويجوزُ رفعُهُ على الخبريَّةِ لمحذوفٍ، ونصبُهُ على المفعوليةِ كذلكَ [٢/ظ] وذكرُهُ وما بعدهُ[٥] من براعةِ الاستهلالِ، أي: حُسْنِ الابتداءِ لما فيهِ من الإعلامِ بالفنِّ الذي ذلك المؤلَّفُ فيهِ[٦]، والمرادُ بالمقامِ عُلُوُّ

---

(١) يُنظر مادة (حفا): لسان العرب ١٤/١٨٦، القاموس المحيط ٤/٣١٨، تاج العروس ٣٧/٤٢٥.

(٢) جناس التّصحيف هو: «هو أنّ تكون النَّقطُ فرقًا بين كلمتين». يُنظر: خزانة الأدب وغاية الإِرَب، لابن حُجّة الحمويّ (ت٨٣٧هـ)، تحقيق: د.صلاح الدّين الهوّاريّ، ط/١، المكتبة العصريّة - بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م، ١/٦٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، ٢/٦٠.

(٣) سقطت من (ت). وهو كذلك في أغلب المواضع كما ذكرتُ قبل قليل، لذا فلن أذكره مرة أخرى تجنبًا للتكرار.

(٤) يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري، ص١٢.

(٥) وما بعده في نَصّ الشيخ خالد الأزهريّ هو: «...رافعِ مقام المنتصبين لنفعِ العبيدِ، الخافضينَ جناحَهم، للمستفيدِ، الجازمينَ بأنَّ تسهيلَ النّحو إلى العلومِ مِنَ اللهِ مِن غيرِ شكٍّ، ولا ترديد». شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٢.

(٦) يُنظر: أنوار الرَّبيع في أنواع البديع - السيد علي صدر الدّين المدني (ت١١٢٠هـ)، ط/١، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ١/٣٤، معجم المصطلحات البلاغيّة وتطوّرها ١/١٩٦.

لِنَفْعِ ٱلْعَبِيدِ، ٱلْخَافِضِينَ جَنَاحَهُمْ لِلْمُسْتَفِيدِ؛ ٱلْجَازِمِينَ ....

المرتبةِ في الدنيا والآخرةِ بشرطِهِ[(١)]، والمرادُ بالانتصابِ الاستمرارُ بحسبِ الطَّاقةِ[(٢)]، و(النَّفعُ) ما يُسْتَعانُ بهِ على الوصولِ إلى الخيرِ، وضدُّه الضُّرُّ[(٣)]، و(العبيدُ) جمع عبدٍ بالمعنى السابقِ، وله جموعٌ نحوُ العَشرةِ ذكرَها ابنُ مالكٍ[(٤)].

قولُه: (الخافضينَ) جمعُ خافضٍ بمعنى: اللَّيِّنِ والتواضعِ[(٥)]، و(الجناحُ) الجانبُ[(٦)]، و(المستفيدُ) طالبُ الفائدةِ، وسيأْتي معناها. وتعليقُ الخفضِ بهِ للإشارةِ إلى عدمِ ذلكَ في غيرِهِ، [فاحْرِصْ عليهِ][(٧)]، قولهُ: (الجازمينَ) جمعُ جازمٍ، من الجزمِ، وهو لغةً

(١) يُنظر في معنى (مقام): لسان العرب ٤٩٦/١٢ (قوم).

(٢) يُنظر في كلمة (المنتصبين) الهامش السَّابق في قول الشَّيخ خالد الأزهري وفي معنى (الانتصاب)، لسان العرب ٧٥٨/١.

(٣) يُنظر مادة (نفع): لسان العرب ٣٥٨/٨، والقاموس المحيط ٨٩/٣، وتاج العروس ١٤٣/٢٢.

(٤) هو جمال الدِّين محمد بن عبدالله بن عبدالله لابن مالك الطائي. صاحب التّسهيل والألفيّة، توفي سنة ٦٧٢هـ. يُنظر ترجمته: فوات الوفيات، لابن شاكر الكُتبيّ (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ٤٠٧/٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١٣٠/١، ونفح الطيب عن غُصن الأندلس الرَّطيب، للشّيخ أحمد بن المقّري التّلمسانيّ (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ٢٢٢/٢.

(٥) يُنظر مادة (خفض): لسان العرب ١٤٥/٧، والقاموس المحيط ٣٢٩/٢، وتاج العروس ١٦٧/١٨.

(٦) يُنظر مادة (جنب): لسان العرب ٢٧٥/١، والقاموس المحيط ٤٨/١.

(٧) سقطت من (ث).

بِأَنَّ تَسْهِيلَ ٱلنَّحْوِ إِلَىٰ ٱلْعُلُومِ مِنَ ٱللَّهِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَا تَرْدِيدٍ؛ وَٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ....

القطعُ[١]، والمرادُ بهِ: حُكمُ [الذهنِ][٢] بالأمرِ، وإنْ لم يُطابِقِ الواقع، والمرادُ به هنا: اليقينُ، بدليلِ ما بعدهُ. و(تسهيلُ) مصدرٌ مضافٌ لفاعلِهِ، أي إنَّ عِلمَ النحوِ المذكورَ سببٌ وطريقٌ لتسهيلِ العلومِ لتوقُّفِ فهمِ المعاني على تراكيبِ الكلماتِ المتفرِّعَةِ عليهِ، وآثرَ (إلى)[٣] على (اللامِ) لإفادةِ معنى الطريقِ، و(مِنَ اللهِ) متعلقٌ بـ (تسهيل) وما بعدهُ كذلكَ، أو متعلقٌ بالجازمينَ، وهو أقربُ لإفادةِ ما مرَّ، وعطفُ التَّرديدِ على الشَّكِّ من عطفِ العام على الخاص [لإفادةِ إخراجِ الظَّنِّ][٤].

قولُهُ: (والصَّلاةُ والسَّلامُ): اختارَ الوصلَ هنا لإفادةِ التَّبعيَّةِ، خلافَ جملةِ الحمدِ بعدَ البسملةِ لإفادةِ الاستقلالِ[٥]. والصلاةُ من اللهِ: رحمةٌ، ومن الملائكةِ: استغفارٌ، ومن غيرِهما: دعاءٌ[٦].

---

(١) يُنظر مادة (جزم): لسان العرب ٩٧/١٢، والقاموس المحيط ٨٨/٤، وتاج العروس ٢١٠/٣١.

(٢) في (أ): (الذاهب).

(٣) مِن قول الشّيخ خالد الأزهريّ: «....بأن تسهيلَ النَّحوِ إلى العلوم...».

(٤) سقطت من (ج).

(٥) يُنظر: حاشية العلّامة ابن الحاج على شرح متن الآجرومية، ص١٤.

(٦) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهانيّ (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، ط/١، دار القلم، الدار الشّاميّة ـ دمشق وبيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص٤٩١.

عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ٱلْمُعْرِبِ بِٱللِّسَانِ ....

والسَّلامُ بمعنى: السَّلامةِ من النَّقائصِ، أو بمعنى التَّسْلِيْمِ[١]، والمرادُ منهما إنشاءُ الصَّلاةِ والسَّلامِ تعظيمًا له، وكمالًا للمصلّي.

قوله: (سَيِّدِنَا) فيه إطلاقُ السَّيِّدِ على غيرِ اللهِ تعالى، قال النَّوَوِيُّ: يجوزُ إطلاقُهُ على اللهِ وعلى غيرِهِ مُعَرَّفًا وَمُنَكَّرًا[٢]، وأصلُه لمن يتولَّى السَّوادَ، أي: الجماعةَ الكثيرةَ، ويُطْلَقُ على الشَّريفِ والحليمِ وَمَنْ لهُ شرفٌ في نفسهِ، ونحوُ ذلكَ، وضميرُهُ أمَّا للعقلاءِ فغيرُهم [٣/و] أولى، أو للجمعِ وهو الأنسبُ[٣].

قولُهُ: (مُحَمَّدٍ) هو بدلٌ من سَيِّدٍ، [أو بيانٌ له لا نعتٌ][٤]، لأَنَّ العَلَمَ لا يُنْعَتُ بِهِ[٥]، و(المُعْرِبِ) اسمُ فاعلٍ نعتٌ له لا لسِيِّدٍ، لأَنَّ النَّعتَ لا يتأَخَّرُ عن غيرِهِ من التَّوابعِ، ومعناهُ: المُبينُ والمُوْضِحُ، والباءُ في (باللِّسانِ) للسببيةِ، أي: بِنُطْقِهِ، أو للتَّعْدِيَةِ[٦]، أي: بذاتِهِ، ووَصْفُهُ بالفصاحةِ على هذا بمعنى خلوصهِ من اللَّكْنَةِ ونحوِهَا،

---

(١) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص٤٢١ ـ ٤٢٤.

(٢) الأذكار ـ للنّوي ـ تحقيق: عبدالقادر الأناؤوط ـ دار الفكر ـ بيروت ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م ص٣٦٢.

(٣) يُنظر: مفردات ألفاظ القرآن، ص٤٣٢.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) يُنظر: شرح ابن النَّاظم، لبدر الدّين محمد بن الإمام ابن مالك (ت٦٨٦هـ)، مطبعة العلويّة ـ النجف الأشرف، ١٣٤٢هـ، ص٢١٢.

(٦) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب ـ القاهرة ٤/١٥٦.

ٱلْفَصِيحِ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ مِنْ غَيْرِ غَرَابَةٍ وَلَا تَنَافُرٍ وَلَا تَعْقِيدٍ، وَعَلَىٰ آلِهِ ....

وضميرُه نفسُهُ، أي: إنه يُظْهِرُ ما فيها من الأحكامِ وغيرِها.

قولُه: (مِنْ غَيْرِ... إلخ)[1] متعلِّقٌ بالمُعرِبِ، أو بالفصيحِ، إيضاحٌ لمعناهُ، والغرابةُ كونُ الكلمةِ غيرَ مألوفةِ الاستعمالِ[2]، نحو: تَكَأْكَأَ بمعنى اجتمعَ، والتَّنافرُ: بُعْدُ مخارجِ الحروفِ الموجبُ لِثِقَلِهَا على اللِّسانِ، نَحوَ: هُعْخُع[3]، والتَّعقيدُ عُسرُ معنى الكلامِ[4].

قولُهُ: (وعلى آلِهِ) وهم في الزَّكاةِ مَن حَرُمَ عليهم أَخذُها مِن بني هاشمٍ، وبني المطَّلبِ[5]، وفي مقامِ المدحِ الأتقياءُ، وفي مقامِ الدُّعاءِ

---

(١) مِن قول الشّيخ خالد الأزهريّ: «والصَّلاة والسَّلام على سيّدنا محمّد، المُعَرِب باللّسان الفصيح، عمَّا في ضميره مِن [غير] غرابةٍ، ولا تنافر، ولا تعقيد». شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٣.

(٢) والغرابة: «أن تكون الكلمة وحشيّة لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّر عنها في كُتب اللُغة المبسوطة». المزهر في علوم اللُغة وأنواعها، لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وعلي محمد البجّاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ـ بيروت، ١٨٦/١.

(٣) والتَنافر: «ما تكون الكلمة بسببه مُتناهية في الثُقَل على اللّسان، وعُسْر النّطق بها». الإيضاح في علوم البلاغة، لجلال الدّين محمد بن عبدالرّحمن المعروف بالخطيب القزوينيّ (ت٧٣٩هـ)، مطبعة السُنة المحمديّة ـ القاهر، ٢/١. ويُنظر: التّلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: عبدالرحمٰن البرقوقيّ، المكمتبة التّجاريّة الكُبرى ـ القاهرة، ص٢٤.

(٤) والتَّعقيد: «أنْ لا يكون الكلام ظاهرَ الدِّلالة على المراد به..».. الإيضاح في علوم البلاغة، ٥/١.

(٥) يُنظر: الاختيار لتعليل المختار، لعبدالله بن محمود بن مودُود الموصلّي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق: علي عبدالحميد ومحمد وهبي، ط/١، دار الخير ـ دمشق، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ١٣٦/١ وما بعدها، وإصباح الشّيعة بمصباح الشّريعة، لقطب =

وَأَصْحَابِهِ أُولِي ....

كما هُنا: كُلُّ مؤمنٍ، وأصلُهُ أُوْلٌ فَقُلِبَتِ الواوُ ألفًا، أو أهْلٌ فَقُلِبَتِ الهاءُ هَمْزَةً، ثُمَّ الهمزةُ أَلِفًا، وَذُكِرَ عَلِيٌّ، فإضافتُهُ إِلى الضميرِ للرَّدِّ على مانعيهما، ولا يُضَافُ إلَّا إلى الأشرافِ مِن العُقلاءِ [ولو ادَّعَاءً](١).

قولُه: (وَأَصْحَابِهِ) جَمْعُ صَحْبٍ ـ بالسُّكونِ ـ مُخَفَّفِ صَحِبَ بالكسرِ، بمعنى صاحبٍ أو جمعُ صَاحِبٍ بمعنى الصَّحابيّ، وهو: مَن اجتمعَ مؤمنًا بنبينا اجتماعًا عرفيًّا وإنْ قلَّ، أَو كانَ غيرَ مُمَيِّزٍ، أو نائمًا، مِن البَشَرِ أو غيرِهم، والتَّقييدُ بموتِه على ذلكَ غيرُ مستقيم لأَنَّه شرطٌ لدوامِها، وعَطْفُهم على الآلِ أَمَّا عامٌّ أَو خاصٌّ على ما تقدَّمَ مِن التَّفسيرِ(٢). قولُهُ: (أُوْلِي) أي: أصحابِ، صفةٌ للآلِ والأَصحابِ، [أو للأصحابِ](٣).

والفصاحةُ تُوصَفُ بها المفرداتُ بمعنى خلوصِها مِن التَّنافُرِ ومخالفةِ القياسِ، ويوصفُ بها الكلامُ على معنى خلوصهِ من ضَعْفِ

= الدّين البيهقيّ الكيدريّ (في أعلام القرن السّادس)، تحقيق: إبراهيم البهادريّ، ط/١، مؤسّسة الإمام الصّادق ـ قُم، ١٤١٦هـ، ص١٠٧، والهداية شرح بداية المبتدي، لبرهان الدّين علي بن أبي بكر الفرغانيّ (ت٥٩٣هـ)، تحقيق: محمد عدنان درويش، شركة دار الأرقم ـ بيروت، ١١٧/١ وما بعدها.

(١) سقطت من (ج).

(٢) يُنظر: الإصابة في تمييز الصّحابة، لابن حَجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط/١، دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٧/١ وما بعدها.

(٣) سقطت من (ث).

ٱلْفَصَاحَةِ وَٱلْبَلَاغَةِ وَٱلتَّجْوِيدِ وَبَعْدُ؛

التَّأليفِ بمخالفةِ القياسِ النَّحويِّ، كالإضمارِ قبلَ الذِّكرِ، ويوصفُ بها المتكلِّمُ [٣/ظ] كما هنا بمعنى أَنَّها مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بها على التَّعبيرِ على المقصودِ بلفظٍ فصيحٍ[١]، والبلاغةُ يوصفُ بها الكلامُ بمعنى مطابقتهِ لمقتضى الحالِ[٢]، أَي الإتيانُ به على وجهٍ مناسبٍ للأمرِ الدَّاعي إلى وجودهِ، كعدَمِ التَّأْكيدِ لخالي الذِّهنِ، والتَّأكيدِ للمُنكرِ، وزيادةِ التّأكيدِ لقوي الإنكارِ، ونَحْو ذلكَ، ويوصَفُ بها المتكلّمُ كما هُنا على معنى أَنَّها مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بها على تأْليفِ كلامٍ بليغٍ، والتَّجْريدُ: انتزاعُ أمرٍ من أمرٍ ذي صفةٍ مثلهِ في تلكَ الصِّفةِ[٣].

قولهُ: (وَبَعْدُ) بالضَّمِّ على نِيَّةِ معنى المضافِ [إليهِ][٤]، وبالرَّفعِ منوَّنَةً على معنى قطعِها عن الإضافةِ لفظًا ومعنىً، وبالنَّصْبِ بغيرِ تنوينٍ على نيَّةِ لفظِ المضافِ [إليه][٥]، أَيْ: بَعْدَ ما تقدَّمَ مِن البسملةِ وما بَعْدَها. وهي للانتقالِ مِن أُسلوبٍ إلى آخرَ، ولا تكونُ إلاَّ بينَ أَمرينِ مُتغايرينِ. وأَوَّلُ مَنْ تكلَّمَ بها قُسُ بنُ ساعدةَ[٦]، أو يَعْرُبُ بنُ

(١) يُنظر: سِرُّ الفصاحة، لابن سنان الخفاجة (ت٤٦٦هـ)، ط/١، دار الفكر (ناشرون وموزّعون) ـ الأُردن، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٢ وما بعدها، والإيضاح في علوم البلاغة ٧/١، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١٨٤/١.

(٢) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٩/١.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب وغاية الأرب ٤٢٥/٢.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) سقطت من (أ).

(٦) هو قُسُّ بن ساعدة الإياديّ، أحد حكماء العرب في الجاهلية، توفي نحو سنة ٦٠٠ ميلادية. يُنظر ترجمته: المعارف ـ لابن قُتيبة الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د.ثروت =

فَهَٰذَا ....

قحطان[1]. وقيلَ: إنها فصلُ الخطابِ الذي أوتيهِ داودُ [عليه السّلام]، [وقيل غيرُ ذلكَ][2]، والفاءُ بعدها على تَوَهُّمِ شرطٍ قبلَها، وهوَ أَمَّا النائبةُ عن مَهْما، وقيل: الواوُ نائبةٌ عن أَمَّا، والمقصودُ منها تعليقُ أَوصافِ المؤلَّفِ على وجودِ شيءٍ من الكون [المقتضي لوجودِها، لأَنَّ المعلَّق على الوجودِ حاصلٌ، لأنَّ الكونَ لا يخلو عن وجودِ شيءٍ فيهِ][3].

قولُهُ: (فهذا) إشارةٌ إلى المؤلَّفِ الحاضرِ في الذِّهنِ استحضارًا قريبًا مِن المحسوسِ، وما في الذِّهنِ مُجْمَلٌ، والمؤلَّفُ اسمُ لِمُفَصَّلِهِ، فهو على مضافٍ محذوفٍ، أي مُفصَّلِ هذا المجملِ، ولمَّا كانَ المؤلَّفُ لا يختصُّ بهذا الفردِ أُحتِيْجَ إلى مضافٍ آخرَ، أَيْ: نوعِ

= عكاشة، ط/٢، دار المعارف بمصر، ص٦١، وخزانة الأدب، لعبدالقادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، ط/١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ١٠/٣٧٠ وما بعدها. الأعلام ١٩٦/٥.

(١) هو يعرب بن قحطان بن عابر أحد ملوك العرب في الجاهلية. ولا تُعرف ولادته ولا وفاته. يُنظر ترجمته: المعارف ص٢٧، جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، ط/٤، دار المعارف بمصر، ص٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) سقطت من (ج). ويُنظر المسألة برمّتها: حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، لعبدالله البغدادي (ت١٠٩٣)، تحقيق: نظيف خواجة، دار نشر فرانتس شتاينر بفيسبادِن، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٣) سقطت من (ب). يُنظر المسألة: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحيي الدين الكافيجيّ (ت٨٧٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط/٣، دار طلاس ـ دمشق، ١٩٩٦م، ص٤٣، و(حاشية الدّسوقي (ت١٢٣٠هـ)، على مغني اللبيب، مكتبة ومطبعة المشهد الحسني ـ القاهرة ٢/١.

شَرْحٌ لَطِيفٌ لِأَلْفَاظِ «ٱلْآجُرُّومِيَّةِ، ....

مُفَصِّلٍ ذلكَ، وأسماءُ الكُتبِ وغيرُها مِن أعلامِ الجنسِ موضوعةٌ [بإزاءِ][(١)] الألفاظِ باعتبارِ دلالتِها على المعاني. [وقيلَ: بإزاءِ الألفاظِ، وقيلَ: المعاني][(٢)]، وقيلَ: النُّقوشِ، وقيلَ: اثنينِ منها، وقيلَ: الثَّلاثة، احتمالاتٌ سبعةٌ غيرُ الأُوَّلِ، وبما ذَكَر عُلِمَ أنَّ الإشارةَ لما في الذِّهْنِ وإنْ تأخَّرَت [٤/و] الخطبةُ، خلافًا لمن زعمَ خلافَهُ[(٣)].

قولُهُ: (شَرْحٌ) أي: كَشْفٌ وَإِيْضَاحٌ بألفاظٍ مرتَّبَةٍ مخصوصةٍ على المعاني كما مرَّ، وَوَصَفَهُ باللطافةِ من حيثُ قِصَرُهُ وبديعُ صُنْعِهِ[(٤)]، قولُهُ: (لأَلْفَاظِ الآجُرُّوْمِيَّةِ) هو مِن إضافةِ الـمُسَمَّى إلى الاسْمِ، [فهي بيانيةٌ][(٥)].

ومؤلِّفُها: أَبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ داودَ الصِّنْهَاجِيُّ،

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) من حاشية (أ).

(٣) يُنظر في مسألة (هذا): تمهيدُ القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحبِّ الدّين يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرينَ، ط/١، دار السَّلام ـ القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١/١١٣، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام، للكافيجي، ص٤٣، وفيض نشر الانشراح مِن روضِ طيّ الاقتراح، لأبي عبدالله محمد الفاسيّ (ت١١٧٠هـ)، تحقيق: د.محمود يوسف فجّال، ط/٢، دار البحوث للدّراسات الإسلاميّة وإحياء التُّراث ـ الإمارات العربيّة المتحدّة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ١/١٧٩.

(٤) قال أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ): «الشّرح: هو حقيقة في الأعيان، واستعارة في المعاني». الكليّات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصريّ، ط/٢، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص٤٥٢.

(٥) سقطت من (ث).

فِي أُصُولِ عِلْمِ ٱلْعَرَبِيَّةِ»، ....

الشَّهيرُ بابْنِ آجُرُّوْمَ[(١)] - [بِهمزةٍ ثُمَّ أَلِفٍ ثُمَّ جِيْمٍ مضمومةٍ ثُمَّ راءٍ مُهْمَلَةٍ مُشَدَّدَةٍ مَضْمُومَةٍ][(٢)]، [ومعناهُ بلسانِ البربرِ: الفقيرُ الصُّوفيُّ، وكانَ عالمًا صالحًا، حُكِيَ أَنَّهُ أَلَّفَ هذهِ المقدِّمَةَ تِجاهَ البيتِ الشَّريفِ][(٣)].

قولُه: (فِي أُصُولِ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ) المرادُ بالظرفيَّةِ هنا المجازيَّةُ على معنى أنه آلةٌ إليهِ[(٤)]، [كما تتأَمَّلُهُ في خُطْبتِهِ][(٥)]، أو أَنَّ (في) بمعنى اللَّامِ[(٦)]، وعلى غيرِ المشهورِ في أسماء الكتب، لا حاجةَ للتأويل، والأُصولُ: جمعُ أَصلٍ، وهو لُغةً: ما بُنِيَ عليهِ غيرُهُ[(٧)]، وَعُرْفًا: قضيةٌ

(١) هو الشّيخ الفقيه أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ، المشهور بـ (ابن آجروم)، والصنهاجيّ نسبةً إلى قبيلة بالمغرب، وُلِد في فاس سنة (٦٧٢هـ)، تُوفي سنة (٧٢٣هـ). يُنظر ترجمته: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُحاة، ٢٣٨/١. شذرات الذهب في أخبار من الذّهب، لابن عماد الحنبليّ (ت١٠٨٩هـ)، دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع ٦. كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاج خليفة (ت١٠٦٧هـ)، دار إحياء الكتاب العربي - بيروت، ١٧٩٦/٢، هديّة العارفين، إسماعيل باشا البغداديّ (ت٤٤٨هـ)، دار إحياء التّراث العربي - بيروت، ١٩٥٥م، ١٤٥/٦، ومعجم المؤلفين ٢١٥/١١، والأعلام ٣٣/٧.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) سقطت من (ت).

(٤) قال ابن هشام (ت٧٦١هـ): في الظرفيّة إمّا مكانيّة أو زمانية أو مجازيّة. يُنظر: مُغني اللبيب ٢٢٣/١. ويُنظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.طه محسن، مطابع جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/١٩٨٦م، ص٢٦٦.

(٥) سقطت من (أ).

(٦) قال المراديُّ (ت٧٤٥هـ): «مذهب سيبويه والمحققين مِن أهل البصرة أنّ (في) لا تكون إلّا ظرفيّة حقيقةً أو مجازًا». الجنى الدّاني ص٢٦٨.

(٧) يُنظر مادة (أصل): لسان العرب ١٦/١١، والقاموس المحيط ٣٢٨/٣، وتاج العروس ٢٧١/٢٧.

. . . .

كليةٌ يُتَعَرَّفُ منها أَحكامٌ جزئياتِ موضوعِها، ويرادفُه: القاعدةُ، والضَّابطُ، والقانونُ، ويُطْلَقُ الأصلُ على غيرِ ذلكَ، كالدَّليلِ، [والرَّاجِحِ][(١)]، والمُسْتَصْحَبِ[(٢)]، والمرادُ بعلمِ العربيةِ: النَّحوُ[(٣)]. وإضافةُ أصولٍ إليه من إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ بناءً على أنَّ المرادَ بالنَّحوِ: المسائلُ، وقد يُطْلَقُ على إدراكِها، أي: على التَّصديقِ بها، وعَلى المَلَكَةِ: أَيْ قوةِ استحضارِها، وكذا علمُ العربيةِ [لأنها علمٌ أيضًا][(٤)]، وقد تُطْلَقُ العربيةُ على اثني عشرَ عِلمًا كما قالهُ الزَّمَخْشَرِيُّ[(٥)]. وهي: اللغةُ، والنَّحْوُ، والصَّرْفُ، والاشْتِقَاقُ، وَالمَعَانِي، والبَيَانُ، وَالعَرُوْضُ، والقَافِيَةُ، وَالخَطُّ، وَقَرْضُ الشِّعْرِ، وَإِنْشَاءُ الرَّسَائِلِ، وَالمُحَاضَرَاتُ، وَالخُطَبُ، وَمِنْهُ: التَّوَارِيْخُ، وأما البديعُ: فإنَّهُ ذيْلٌ لا قسمٌ برأسِهِ.

---

(١) في (ت): (والمرجِّح).

(٢) يُنظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون، للتّهانويّ (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: أحمد يسبح، ط/٢، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١/ ١١٤ ـ ١١٦.

(٣) يُنظر: اللُّمع في العربية، لابن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط/١، جمعيّة منتدى النّشر، النجف الأشرف، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٢٤ (المقدّمة).

(٤) سقط من (ت).

(٥) هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشري، له: المفصّل في علم العربيّة، والكشاف، الأنموذج في النّحو وغيرها، توفي سنة (٥٣٨هـ). يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ٢/ ١٩، ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦، والأعلام ٧/ ١٧٨، ويُنظر رأيه القسطاس في علم العروض، للزّمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط/٢، دار المعارف ـ بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م، ص١٥ ـ ١٦.

يَـنْـتَفِعُ بِـهِ ٱلْمُبْتَدِئُ، إِنْ شَاءَ ٱللَّهُ تَـعَالَىٰ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ٱلْمُنْتَهِي؛ عَمِلْتُهُ لِلصِّغَارِ فِي ٱلْفَنِّ وَٱلْأَطْفَالِ، ....

قولُهُ: (يَنْتَفِعُ بِهِ الـمُبْتَدِي) أي: بِحَسْبِ الكَثْرَةِ والأصالةِ، فلا ينافي نفعَ غيرهِ بِهِ، وهو بغيرِ همزٍ، من ابتدا في كذا بدايةً - بكسرِ الموحدةِ - بلا هَـمْزٍ، أو مهموزٌ من بدأ - بالهمزِ[1] - [٤/ظ] بُداءةً - بضمِّ الموحدةِ والهمزِ والمدِّ - والمرادُ بِهِ: مَنْ لم يصل إلى حدِّ تصويرِ المسألةِ، ويقابلُه المنتهي، وهو: مَنْ وصلَ إلى ذلكَ مع قدرتهِ على قواعدِ العِلْمِ وإقامةِ الأدلّةِ، والمتوسّطُ: مَنْ قَدِرَ على التَّصويرِ فقط، وتدافعَهُ المفهومانِ، وإلحاقُهُ بالمبتدي أقربُ، خصوصًا إنْ جَعَلَ عَدَم احتياج المنتهي إليه مِن هضم المقام والتّواضعِ مِن المؤلِّف. وجملةُ (إِنْ شَاءَ اللهُ) دُعائيّةٌ [ذُكِرَتْ للتَّبرُّكِ][2].

قولُهُ: (عَمِلْتُهُ للصِّغارِ... إلخ)[3] في إضافتِها إلى الفنِّ إشارةٌ إلى أنَّهُ ليسَ المرادُ صِغَرَ العُمُرِ، فَعَطْفُ الأطفالِ عليهِ خاصٌّ، فإِنْ أُرِيْدَ العُمُرُ فهو مرادفٌ، و(أل) في الفنِّ للعهدِ الذِّهنيِّ[4]، وهو

---

(١) يُنظر: لسان العرب ٢٧/١ (بدأ)، وقد ذكر الصّنعاني (ت٦٥٠هـ): «وربما تركوا همزة لكثرة الاستعمال». العباب الزّاخر واللباب الفاخر لرضي الدّين الحسن بن الصّنعاني، تحقيق: د.فير محمد حسن، مطبوعات مجمع العلمي العراقي ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، القسم الأوّل/٢٣.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) قال الأزهريُّ: «...عملتُهُ للصّغار في الفنّ، والأطفال للمعارضين للعلم، في فحول الرّجال..». شرح المقدّمة الآجروميّة، ١٤.

(٤) (أل) العهديّة: «هي التي يعهد مصحوبها يتقدّم ذكر»، ولها ثلاثة أقسام: المعهود الذِّكريّ، والمعهود الذّهنيّ، والمعهود الحضوريّ. الجنى الدّاني، ص٢١٧، مغني اللبيب ٧٢/١.

لَا لِلْمُمَارِسِينَ لِلْعِلْمِ مِنْ فُحُولِ ٱلرِّجَالِ؛ حَمَلَنِي عَلَيْهِ شَيْخُ ٱلْوَقْتِ وَٱلطَّرِيقَةِ، وَمَعْدِنُ ٱلسُّلُوكِ ٱلْحَقِيقَةِ؛ ....

النَّحوُ، (والـمُمَارِسُ) للشَّيءِ المستمرُّ على الاشتغالِ بهِ[١]، و(الفُحُولُ) جَمْعُ فَحْلٍ، وهو عالي الهِمَّةِ عَظِيمُ الشَّأْنِ[٢].

قولُه: (حَمَلَنِي عَلَيْهِ) أي: أَمرني به، أو أَعانني عليه بحالهِ أو قالهِ، و(الشَّيْخُ)[٣] قد يُرَادُ التَّبجيلِ بقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ السِّنِّ، وقد يُرَادُ بهِ مَن استبانَ في السِّنِّ، قيلَ لِمجاوزَةِ الأَربعينَ، وقيلَ: الخمسينَ لآخِرِ عُمُرِهِ، أو إلى الثمانينَ[٤]. و(الوَقْتِ) عصرُه وزمنُهُ[٥]، و(الطَّرِيْقَةِ) قَصْدُهُ إِلى الله تعالى بالعلم والعَمَلِ. والشَّرِيْعَةُ عبادتُهُ تعالى[٦]. و(الـحَقِيْقَةِ)[٧] أَنْ يَشْهَدَ بنورٍ أَوْدَعَهُ [اللهُ][٨] في القلبِ أَنَّ كلَّ باطنٍ له ظاهرٌ وَعَكْسَهُ، وهي باطنُ الشَّرِيعةِ [وملازمةٌ][٩] لها، [والحقيقةُ بدونِ

---

(١) الممارس بمعنى المعالج أيضًا. يُنظر: ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق الفارابيّ (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: د.أحمد مختار عمر، منشورات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ٣٨٦/٢.

(٢) يُنظر مادة (فحل): لسان العرب ٥١٦/١١، القاموس المحيط ٢٨/٤، تاج العروس ٨٥/٣٠.

(٣) فيه (شيخ) بلا (أل) التّعريف.

(٤) جاء في لسان العرب: «هو شيخ مِن خمسين إلى آخره، وقيل: هو مِن إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين» ٣١/٣٠ (شيخ).

(٥) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ٢٨٥/٤.

(٦) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ١٦٠/٣.

(٧) والنّصُّ في شرح المقدّمة الآجروميّة للشيخ خالد في هذه الفقرة: «حملّني عليه شيخ الوقت، والطريقة، ومعدن السُّلوك والحقيقة»، ص١٤ ـ ١٥.

(٨) سقط لفظ الجلالة من (أ).

(٩) في (أ): (وملزومة). ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٤٥٣/١.

سَيِّدِي وَمَوْلَايَ ٱلْعَارِفُ بِرَبِّهِ ٱلْعَلِيِّ، سَيِّدِي ٱلشَّيْخُ عَبَّاسٌ ٱلْأَزْهَرِيُّ؛ نَفَعَنِي ٱللَّهُ بِبَرَكَاتِهِ، وَأَعَادَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ ٱلْمُسْلِمِينَ مِنْ صَالِحِ دَعَوَاتِهِ؛ ....

الشَّريعةِ باطلةٌ، والشَّريعةُ بدونِ الحقيقةِ عاطلةٌ](١).

قولُهُ: (العَارِفِ) هو هنا مَنْ كانتْ معرفتُهُ لربِّهِ عَنْ كَشْفٍ صريحٍ، [ونَظَرٍ صحيحٍ](٢)، أَو مَنْ هُوَ مُلاحِظٌ لذاتِهِ وصفاتِهِ في جميعِ أَفعالِهِ، قولُهُ (نَفَعَنِي اللهُ... إلخ)(٣) النَّفْعُ ما يُسْتَعانُ بهِ إلى الوصولِ إلى الخيرِ، والجملةُ دُعائيةٌ، والبركةُ لغةً: الزيادةُ والنَّماءُ(٤)، ويُرَادُ بها هنا علومُه ومعارفُهُ.

قولُهُ: (وَأَعَادَ... إلخ) أَيْ: أَدامَ أَو جَدَّدَ مرَّةً بعد أُخرى، وإِضافةُ (صَالِحِ) لـ (دَعَوَاتِهِ) مِن إِضافةِ الصِّفةِ إلى موصوفِها لمراعاةِ السَّجَعِ، والصَّالِحةُ ما يحصلُ منها مِن خيرِ الدُّنيا والآخرةِ، وهذهِ جملةٌ دعائيةٌ [٥/و] أيضًا، وعمَّمَ فيها دونَ ما قبلَها إِمَّا لدخولِ الأُولى فيها، أَو حذفَ مِن الأُولى لدلالةِ الثَّانيةِ عكسَ الأَغلبِ، [أَو لغيرِ ذلكَ](٥).

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) سقطت من (ب). ويُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٣/٢٧٢.

(٣) قال الأزهريُّ: «...نفعني الله تعالى ببركاته، وأعاد عليَّ، وعلى المسلمين من صالح دعواته، وإنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جديد»، ص١٥.

(٤) يُنظر مادة (برك): لسان العرب ١٠/٣٩٥، والقاموس المحيط ٣/٢٩٣، وتاج العروس ٢٧/٣٣.

(٥) سقطت من (ج).

أَنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرٌ، وَبِٱلْإِجَابَةِ جَدِيرٌ.

قولُه: (إِنَّهُ) أي اللهُ تعالى، (عَلَى مَا يَشَاءُ) مِنَ الـمُمْكِنَاتِ (قَدِيْرٌ) أي: قادرٌ، والـمَشِيْئَةُ مرادفةٌ للإرادةِ، وهي: صفةٌ أزليةٌ تُخَصِّصُ الحوادِثَ بأوقاتِها. والقُدْرَةُ صِفَةٌ أزليةٌ تَتَعلَّقُ بالمقدورات بالتَّأثير فيها فيما لا يزال[١].

قولُه: (وَبِالإِجَابَةِ) أي لِما طُلِبَ مِنْهُ مِمَّا ذُكِرَ وَغَيْرِهِ، (جَدِيْرٌ)[٢] أي حَقيقٌ فَضْلًا وتكَرُّمًا، وتقديمُ المعمولِ للحصرِ والسَّجَعِ.

تَنْبِيْهٌ:

لَم يَذْكُرِ الشَّارِحُ عَنِ [الـمُصنِّفِ][٣] بَسْمَلَةً وَلا حَمْدَلَةً، ولا يليقُ به عدمُهما إلَّا أن يُقَالَ إنَّه أَتى بهما لفظًا، وهو كافٍ في حصولِ التَّبرُّكِ ونفيِ النَّقْصِ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

---

(١) قال الكفويُّ (ت١٠٩٤): «والمشيئة مأخوذة مِن الشيءِ وهو اسمٌ للموجود وهي كالإرادة عند أكثر المتكلمين». الكُلّيات، ص٦١.

(٢) قال الكفويُّ (ت١٠٩٤) عن القُدرة: «صفة يتأتّى بها كون الجائز ممكن الوجود مِن الفاعل». الكليّات، ص٢١٢.

(٣) كُتِبَتْ في (أ): (الـمُصـ) اختصارًا. وقد رأيتُ أنَّ من الأفضل كتابتها كاملةً هنا وفي الكتاب كله، لذا فلن أنبّه عليه في المواضع الأُخَرِ.

(ٱلْكَلَامُ) فِي ٱصْطِلَاحِ ٱلنَّحْوِيِّينَ ....



[بابُ الكَلامِ]

قولُه: (فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ)[1] الاصطلاحُ: اتفاقُ طائفةٍ على أَمرٍ معهودٍ بينهم، و(النَّحْوِيِّينَ) جمعُ نحويٍّ، وَيُجْمَعُ على نُحاةٍ، جَمْعِ ناحٍ، وهو نسبةٌ إلى النَّحوِ الذي هو لغةً الـمِثْلُ، أَو الجِهَةُ، أو القُربُ أو نَحْوُ ذَلِكَ، وَعُرْفًا: عِلْمٌ بأُصولٍ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الكَلِمِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً[2]، وَموضوعُه: الأَلفاظُ العربيةُ، وفائدتُهُ صَوْنُ اللِّسانِ عن الخطإِ، والجملةُ [محلُّها][3] نَصْبٌ على الحالِ من الكلامِ لأَنَّه مضافٌ إليهِ أَصالةً، وتقديرُه تفسيرُ الكلامِ كذا، أَو على الحالِ مِن ضميرٍ منصوبٍ، أَي: أَعْنِيهِ، أَو متعلقةٌ بالنِّسبة الّتي بين المبتدإِ والخبرِ، أَيْ

---

(١) يتحدّث الإمام القَلْيُوبيُّ عن «الكلام».

(٢) يُنظر: شرح كتاب الحُدود للأُبديّ، للشّيخ عبدالرَّحمن بن محمد المالكيّ النّحويّ (ت٩٢٠هـ)، تحقيق: المتولّى بن رمضان أحمد ـ القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص٢٥، وشرح الحروف النّحوية، لعبدالله بن أحمد الفاكهي (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د.زكي الآلوسيّ، مطبوعات جامعة الموصل، ١٩٨٨م، ص٢٩.

(٣) سقطت من (ب).

(هُوَ: ٱللَّفْظُ)؛ ....

ثبوتُ اللَّفظِ للكلامِ في اصطلاحِ مَن ذكرَ.

وخرجَ به اصطلاحُ أهلِ اللغةِ، فهوَ: عبارةٌ عمَّا يُتَكَلَّمُ بهِ ولو مُهْمَلًا أو حرفًا، أو عمَّا يدلُّ على المرادِ بنفسِهِ، أَو عن كلِّ ما حصلتْ منه فائدةٌ، وستأْتي الإِشارةُ إليهِ. وخرجَ [أَيضًا][1] اصطلاحُ المتكلمينَ، فإِنه عبارةٌ عن المعنى القائِم بِالنَّفْسِ، واللَّفْظُ دليلٌ عليهِ، وعن اصطلاحِ الشَّارعِ، فإِنه عبارةٌ عن حرفٍ مُفْهِمٍ أو حرفينِ فأَكثرَ مطلقًا[2].

قولهُ: **(هُوَ** [٥/ظ] **اللَّفْظُ)** فيه [تأكيدُ][3] الحصرِ المستفادِ مِن التَّعريفِ بضميرِ الفصلِ تقويةً وتأكيدًا له، ولامُهُ للجنسِ، فيشملُ الحرفَ والمهملَ، ولا مانعَ منه لإِخراجِهِ بالمفيدِ ولا حاجةَ لتخصيصهِ بالمستعملِ ولا لِـجَعْلِ القولِ الذي هو خاصٌّ بالمستعملِ أَوْلى منهُ. وهوَ لغةً: الطَّرْحُ والرَّمْيُ[4]، وعُرفًا ما سيأتي، والمرادُ به الملفوظُ به

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر تفصيل التّعريفات كافة: أبجد العلوم، للسّيد صديق بن حسن القُنُوجيّ (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدّين، ط/١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ٤٦١/٢، ودستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبدالنّبي بن عبدالرّسول نكَريّ، تحقيق: حسن هاني فحص، ط/١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢٧٣/٣.

(٣) في (ج): توكيد.

(٤) يُنظر مادة (لفظ): لسان العرب ٤٦١/٧، والقاموس المحيط ٣٩٩/٢، وتاج العروس ١٤٦/٢٠.

أَيْ: ٱلصَّوْتُ ٱلْمُشْتَمِلُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْحُرُوفِ ٱلْهِجَائِيَّةِ ٱلَّتِي أَوَّلُهَا ٱلْأَلِفُ وَآخِرُهَا ٱلْيَاءُ؛ ....

مِن اللِّسانِ خاصةً، والمرادُ باللِّسانِ آلةُ النُّطقِ[1].

قولهُ: (الصَّوْتُ) أي: الهواءُ الممتدُّ مِن داخلِ الرِّئةِ إلى خارجِها مع النَّفَسِ[2] المشتملِ على (مقطعٍ) أي: مخرجٍ مِن مقاطعِ حروفِ الحلقِ واللسانِ والشَّفتينِ، فشملَ الحرفَ وما زادَ عليهِ[3]، فقوله (المُشْتَمِلُ عَلى بَعْضِ الحُروفِ) فيهِ تسامُحٌ، إذ الحرفُ يُعْتَبَرُ في حصولهِ الصَّوتُ والمقطعُ معًا. و(الهِجَائِيَّةِ) نسبةً إلى الهِجاءِ الذي هو تقطيعُ حروفِ الكلمةِ لِذِكْرِ أَسمائِها.

قولهُ: (الَّتِي أَوَّلُهَا الأَلِفُ) أي: في التَّنزيلِ على آدَمَ، وَغُيِّرَتْ بعدَهُ لِحِكَمٍ تتعلَّقُ بِهَا إلى أَبْجَدَ إلى آخِرِهِ، وإلى أَيْفَع إلى آخرها

---

(١) جاء في لسان العرب (لسن)١٣/٣٨٦: «اللسان: جارحة الكلام... واللسان المِقْوَلُ». ويُنظر: القاموس المحيط ٤/٢٦٦، وتاج العروس ٣٦/٥٦.

(٢) يُنظر في تعريف الصّوت عند القُدامى: سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط/٢، دار القلم ـ دمشق، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١/٩ ـ ١٣. وعند المحدثين: الأصوات اللُّغويّة، د.إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، ٢٠٠٧م، ص٩ ـ ١٨، ودراسة الصّوت اللغويّ، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب ـ القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص١٩ ـ ٢٠، وشرح المقدّمة الجَزَريّة، د.غانم قدُّوري الحمد، ط/١، مركز الدّراسات والمعلومات القرآنية، جدَّة، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص١٧٤.

(٣) عَرَف القُدامى المقطع فقالوا: وهو ما تألّف مِن صامت ومصوّت قصير، وإلى مقطع طويل، وهو ما تألّف مِن صامت ومصوّت طويل. يُنظر: كتاب الموسيقى الكبير، تحقيق: غطّاس عبدالملك، ود.محمود محمد الحنفي، دار الكتاب العربي ـ القاهرة، ص.١٠٧٥ شرح المقدّمة الجَزريّ، ص٦٦٠.

(ٱلْمُرَكَّبُ)، وَهُوَ ٱلَّذِي تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَصَاعِدًا، (ٱلْمُفِيدُ) بِٱلْإِسْنَادِ ....

والمرادُ بالأَلِف الهَمْزَةُ، ويُقَالُ لَهَا الألفُ اليابسةُ[1]. [وحروفُ الهجاءِ مسمياتُ هذهِ الأَسماءِ، كما سيأُتي][2]. وَخَرَجَ بالحروفِ الحَرَكاتُ، فلا تُسَمَّى لفظًا، وإن كانت يُتَلَفَّظُ بها [كما يأتي][3].

قولُهُ: (المُرَكَّبُ) مِن التَّركيبِ، وهو [لغةً][4]: وَضْعُ شيءٍ على شيءٍ، وعُرفًا: مَا ذَكَرَهُ[5]. و(صَاعِدًا) بمعنى أكثر، وهو حالٌ عاملُهُ محذوفٌ، أَي: فذهبَ المركَّبُ صاعدًا، ودخلَ في الكلمتينِ الاسمانِ والفعلانِ والحرفانِ والمختلفانِ، وسيأُتي المرادُ منهما.

قولُهُ: (المُفِيْدُ) في إِسْنادِهِ الإِفادةُ للَّفظِ تَجَوُّزٌ، أَي ما ترتَّبت عليهِ فائدةٌ، وهو لغةً: مَا اسْتُفِيْدَ مِنْ علمٍ أَو مالٍ[6]، وعُرفًا: المصلحةُ المترتِّبةُ على الفعلِ[7]، قولُهُ: (بالإِسْنَادِ) هُوَ ضَمُّ كلمةٍ إلى أُخْرَى على وجهٍ يفيدُ، وهذا القيدُ معلومٌ مِن المقامِ، لأنَّ المقيّدَ بغيرِهِ مِن الكلامِ

---

(١) يُنظر: كتاب الخطّ، لابن السَّرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. خولة صالح الجيوري، ط/١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ص١٠٥. لسان العرب ١٧/١ (صرف الهمزة).

(٢) سقط من (ت)، و(ث).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) سقط من (أ).

(٥) «المركّب: ما تركّب من كلمتينِ فصاعدًا». ويُنظر في (ركب) لغةً: لسان العرب ٤٢٨/١، والقاموس المحيط ٧٥/١، وتاج العروس ٣١٨/٢.

(٦) يُنظر في مادة (فيد): لسان العرب ٣١٠/٣، القاموس المحيط ٣٢٤/١، تاج العروس ٣٠٠/٨.

(٧) الكليَّات، ص٥٨٥.

فَائِدَةً تَامَّةً يَحْسُنُ سُكُوتُ ٱلْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ ٱلسَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ آخَرَ (بِٱلْوَضْعِ) ٱلْعَرَبِيِّ، وَهُوَ جَعْلُ ٱللَّفْظِ دَلِيلًا عَلَىٰ

اللُغويّ [٦/و] كما تقدَّمَ(١)، قولهُ: (**المُتَكَلِّم**)(٢) لامهُ للجنسِ فَيَشْمَلَ الواحدَ والأكثرَ، ولا يتقيَّدُ بمتكلِّم مخصوصٍ لأنَّ المدارَ على كونِ اللَّفظِ مُفيدًا في نفسهِ، وكذا يُقالُ في السَّامعِ فلا حاجةَ لقولهِ (**بِحَيْثُ لا يَصِيرُ إلى آخره**)(٣)، ولا لقولهم (**انتظارًا تامًّا إلى آخره**) [فَتَأَمَّلْ](٤).

قَوْلُهُ: (**الوَضْعُ العَرَبِيُّ**) أَيْ المنسوبِ إلى العَرَبِ، [وسيأتي ما يَخْرُجُ بهِ](٥)، وَتَعْرِيفُهُ بقولهِ: (**وَهُوَ جَعْلُ اللّفظِ إلى آخره**) يَشْمِلُ غيرَ العربيِّ، فيكونُ التَّعريفُ أَعَمَّ من الـمُعَرِّفِ، وَمالَ إليهِ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَيْخِهِ العَبَّادِي(٦)، لكن رُبَّمَا يُنَازَعُ فِيْهِ بقولهِ (**بِأَنْ يَكونَ على الأَوْضَاعِ العربيّةِ**) فَتَأَمَّلْهُ، ومعنى جعلَ اللّفظِ دليلًا على المعنى: تَعْيِينُهُ له وفهمهِ منهُ.

---

(١) قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في المسند والمسند إليه: «وهما ما لا يُغْنَى واحدٌ منهما عن الآخَر، ولا نجد المتكلّمُ منه بُدًّا»، الكتاب، لأبي بشر بن عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبدالسّلام هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢٣/١، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها ٢٠١/١، وموسوعة المصطلح النَّحويّ، د ـ يوحنا مرزا الخامس، ط/١، دار الكتب العلميّة، ٢٠١٢م، ٢٤٥/١.

(٢) مِن قول الشّيخ خالد الأزهري: «المفيد: بالإسناد فائدة يُحسن سكوتُ المتكلِّم عليها بحيثُ لا يعيد السَّامع مُنتظرًا لشيءٍ آخر». شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٦.

(٣) يُنظر الهامش السَّابق.

(٤) في (ج): فتأمله جيدًا.

(٥) سقط من (ب).

(٦) لعله: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي المصري الشافعي الأزهري (ت٩٩٤هـ).

ٱلْمَعْنَىٰ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ، وَقَالَ جُمْهُورُ ٱلشَّارِحِينَ: ٱلْمُرَادُ بِٱلْوَضْعِ هُنَا ٱلْقَصْدُ، وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ ٱلْمُتَكَلِّمُ إِفَادَةَ ٱلسَّامِعِ، وَهَٰذَا ٱلْخِلَافُ لَهُ ٱلْتِفَاتٌ إِلَىٰ ٱلْخِلَافِ فِي أَنَّ دِلَالَةَ ٱلْكَلَامِ هَلْ هِيَ وَضْعِيَّةٌ أَوْ عَقْلِيَّةٌ؟ وَٱلْأَصَحُّ ٱلثَّانِي؛ ....

قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ بَعْضُهُم) أي: بناءً عليه، فالكافُ بمعنى على أَو مثل، فالكافُ للتَّشبيهِ، [و(ما) موصولٌ حُذِفَ عائدُهُ، والمغايرةُ بالاعتبارِ][1]. قولهُ: (جُمْهُورُ الشَّارحينَ) أي: أكثرُهم وجلُّهم، ومع ذلك فهو مرجوحٌ [والصحيحُ الأَوّلُ][2].

قولُه (وَهَذَا الخِلافُ) في أَنَّ المرادَ بالوضعِ القَصْدُ أو الوضعُ العربي له: التفاتٌ، أي: رجوعٌ إلى خلافٍ آخرَ يَنْبَنِي عليهِ ما هُنا، وهو كونُ دلالةِ الكلامِ وضعيّةً، أي: منسوبةٌ إلى الوضْع، فيكونَ المرادُ بالوضعِ هنا العربي، أو عقليةٌ، أَيْ منسوبةٌ إلى العقلِ المحض، فيكونَ المرادُ بالوضعِ القصدَ.

قولُهُ: (وَالأَصَحُّ الثَّانِي) أَيْ إنَّها عقليّةٌ، فيكون الأصحُّ هنا أَنَّ المرادَ بالوضعِ القصدَ، وقد عَلِمْتَ أَنَّهُ مرجوحٌ مبنيٌّ على مرجوحٍ، وما استدلَّ به لا يُجدي له نفعًا، فإنه جارٍ على القولينِ، والتَّصريحُ بمقابلِ هل هنا متعيِّنٌ، [لأنه غيرُ محصورٍ][3]، فإنَّ الدّلالةَ، وهي كونُ

---

(١) سقط من (ت).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) سقطت من (ث).

فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ مُسَمَّىٰ زَيْدٍ مَثَلًا وَعَرَفَ مُسَمًّى قَائِمٍ، وَسَمِعَ «زَيْدٌ قَائِمٌ» بِإِعْرَابِهِ ٱلْمَخْصُوصِ، فَهِمَ بِٱلضَّرُورَةِ مَعْنًىٰ هَـٰذَا ٱلْكَلَامِ، وَهَـٰذَا ٱلْحَدُّ لِجَمَاعَةٍ، مِنْهُمُ ٱلْجُزُولِيُّ. ....

الشَّيءِ بحالةٍ يُعْلَمُ مِن العِلمِ بها العِلمُ بشيءٍ آخر قد تكونُ طبيعيةً أيضًا، كدلالةِ أُحْ على وجعِ الصَّدرِ فافهمْ.

قولهُ: (فُهِمَ بالضَّرُورَةِ) أي: من غيرِ نظرٍ وفكرٍ، [٦/ظ] ومعنى الكلامِ نسبةُ القيامِ إلى زيدٍ، وهذا غيرُ المعنى المعروفِ أوّلًا الّذي هو المسمَّياتُ، قولهُ: (وَهَذَا الحَدُّ) المذكورُ بقولهِ (فَهُوَ اللَّفظُ إلى آخره)[١] لجماعةٍ قبلَ المؤلِّفِ فهو مسبوقٌ به، وتابعٌ لغيرهِ، وذَكَرَ[٢] الجَزْوَلِيّ[٣] لزيادةِ التقويةِ لكونهِ من أَجَلِّهم، والمقصودُ من ذكرِ [هذهِ][٤] التَّوطئةِ لردِّ القولِ الآتي[٥]، والحدُّ هو المعرِّفُ، أي:

---

(١) ويقصد ما شرحه الشّيخ خالد الأزهري مِن تعريف الآجروميّ للكلام الذي هو: «اللّفظ المركّبُ، المفيد بالوضع». متن الآجروميّة، للآجروميّ، ط/، دار الصُّميعيّ للنّشر والتّوزيع، المملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٥.

(٢) أيْ: ذِكْرُ الشّيخ خالد الأزهريّ للإمام (الجَزُوليّ).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجَزُوليّ، وُلِد في جُزُلَة سنة ٥٤٠، وتوفي سنة ٦٠٧هـ. ومن مؤلفاته: شرح الإيضاح للفارسيّ، شرح المفصّل للزّمخشريّ، والمقدّمة الجَزُوليّة. يُنظر ترجمته: وفيات الأعيان، لابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د.إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٥٧/٣، بغية الوعاة ٢٣٦/٢، والأعلام ٢٨٨/٥، ومعجم المؤلفين ٢٧/٨.

(٤) في (أ)، و(ب): (هذا).

(٥) ويُنظر تعريف الجَزُولي والذي هو: «هو اللّفظ المركّب المفيد بالوضع». المقدّمة الجَزولية في النحو، للجَزوليّ (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: شعبان عبدالوهاب محمد، منشورات أُم القرى، المملكة العربيّة السُّعوديّة، ص٣.

وَحَاصِلُهُ يَرْجِعُ إِلَىٰ ٱعْتِبَارِ أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: ٱللَّفْظُ، وَٱلتَّرْكِيبُ، وَٱلْإِفَادَةُ، وَٱلْوَضْعُ؛ مِثَالُ ٱجْتِمَاعِهَا: زَيْدٌ قَائِمٌ، فَيَصْدُقُ عَلَىٰ زَيْدٍ

الموضِّحُ والمبيِّنُ [للشيءِ][١]، ويرادفُهُ التَّعريفُ والرَّسمُ، غيرَ أنَّ الرَّسمَ بالعوارضِ، والحدَّ بالذاتياتِ.

قولهُ: (وَحَاصِلُهُ) أي الحدُّ المذكورُ يرجعُ، أي: يوجدُ ويتحقَّقُ بأربعةِ أمورٍ[٢]، أي بمعاني أربعةِ ألفاظٍ[٣]، وتعبيرُه بالمصادرِ لا يُناسبُ الحدَّ إلَّا على تأويلها باسم المفعولِ، قولهُ: (مِثَالُ اجْتِمَاعِهَا) أي الأربعةِ المذكورةِ، والمثالُ جُزئيٌّ يُذكَرُ لإيضاحِ الكُلِّي لوجودِ الكُلّي فيه مع زيادةِ [التَّشَخُّصِ][٤]، وقد يُطْلَقُ عليهِ شاهدٌ، وهو جزئيٌّ يُذْكَرُ لإثباتِ القاعدةِ.

قولهُ: (فَيَصْدُقُ... إلخ) أيْ فيصحُّ أَنْ يقالَ: إنَّ زيدًا قائمٌ، لفظٌ إلى آخره، ويجوزُ في (زيدٌ) الضمُّ على الحكايةِ[٥]، ورفعُه مقدَّرٌ، والرَّفع بالابتداءِ والجرُّ بِعلى، ورفعُه مقدَّرٌ، وفي قائمٌ الضمُّ على

---

(١) سقط من (ت).

(٢) الكليات، ص٣٢٦.

(٣) وأضاف ابن مالك (ت٦٧١هـ)
أمرًا خامسًا هو: «مقصودًا لذاتِهِ». تسْهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت٦٧١هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، وزارة الثقافة، الجمهورية العربيّة المتّحدة، ص٣.

(٤) في (ت): (التخصص).

(٥) الحكاية هي: «إيراد لفظِ المتكلّم على حسب ما أوردَهُ في الكلام». شرح الحدود النّحويّة، ص١٤٤. ويُنظر: الكليّات، ص٤٠٩، موسوعة المصطلح النّحويّ، ١/١٨٠.

قَائِم أَنَّهُ لَفْظٌ، لِأَنَّهُ صَوْتٌ مُشْتَمِلٌ عَلَىٰ ٱلزَّايِ وَٱلْيَاءِ وَٱلدَّالِ وَٱلْقَافِ وَٱلْأَلِفِ وَٱلْهَمْزَةِ وَٱلْمِيمِ، وَهِيَ بَعْضُ حُرُوفِ ا ب ت ث... إِلَىٰ آخِرِهَا؛ وَيَصْدُقُ عَلَىٰ زَيْد قَائِم أَنَّهُ مُرَكَّبٌ، لِأَنَّهُ تَرَكَّبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ: ٱلْأُولَىٰ: زَيْدٌ، وَٱلثَّانِيَةِ: قَائِمٌ؛ وَيَصْدُقُ عَلَىٰ «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مُفِيدٌ لِأَنَّهُ أَفَادَ فَائِدَةً لَمْ تَكُنْ عِنْدَ ٱلسَّامِعِ، لِكَوْنِ ٱلسَّامِعِ

الحكايةِ، والرَّفعُ بالخبريَّةِ فتأمَّلْ. قولهُ: (عَلَى الزَّايِ إلى آخره)[1] أي على مسمّياتِ تلكَ الأسماءِ، وكذا ما بعدهُ[2]، قولهُ: (مِنْ كَلِمَتَيْنِ) بقطعِ النَّظَرِ عنِ الضَّميرِ في الوَصفِ لأنَّه بمنزلةِ الخالي عنه بدليلِ عدمِ تغيُّرِهِ بالتَّكلُّمِ وغيرِهِ، نَحْوُ: أَنا قائم، وأَنتَ قائمٌ، وهوَ قائمٌ، كما لا يتغيَّرُ الخالي عنه، نَحْوُ: أَنا رجلٌ، وأنتَ رجلٌ، وهو رجلٌ.

قولهُ: (لأَنَّهُ أَفَادَ... إلخ) هو مبنيٌ على اشتراطِ تجدُّدِ الفائدةِ، وهوَ مرجوحٌ خلافًا لابنِ مالكٍ[3]، وإلَّا فيلزمُ أَنْ يكونَ اللَّفظُ الواحدُ

---

(١) يُنظر للنّصّ الذي ذكرناه في الهامش (٣)، ويبدو أنَّ الحاشي لم يُراعِ التّرتب في شرحه لنص الشّيخ خالد الأزهري، فالنص السَّابق تالٍ لهذا النص.

(٢) ويقصد: زه، ويه، وبه...إلخ، وهي مسمّياتها. يُنظر: حاشية ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة، للشيخ خالد، ص٢٧.

(٣) قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): «والكلام ما تضمّن مِن الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاتِهِ». تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٣. ويُنظر: شرح التّسهيل، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر د.طارق فتحي، ط/١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٥/١. شرح الكافية الشّافية، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، ط/١، دار صادر ـ بيروت، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٩/١.

يَجْهَلُ قِيَامَ زَيْدٍ؛ وَيَصْدُقُ عَلَىٰ «زَيْدٌ قَائِمٌ» أَنَّهُ مَقْصُودٌ، لِأَنَّ ٱلْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ بِهَٰذَا ٱللَّفْظِ إِفَادَةَ ٱلْمُخَاطَبِ. فَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «ٱللَّفْظُ» ٱلْإِشَارَةُ وَٱلْكِتَابَةُ وَٱلنُّصْبُ وَٱلْعَقْدُ، وَتُسَمَّىٰ ٱلدَّوَالَّ ٱلْأَرْبَعَ ....

كلامًا أو غيرَ كلام إذا خوطِبَ بهِ مَنْ يَعلمُهُ ومَن يَجهلُهُ، ولا يخفى بُعْدُهُ أَو فسادُهُ، قولُهُ: (**لأَنَّ الـمُتَكَلِّمَ قَصَدَ... إلخ**) هو مبنيٌّ على أَنَّ المرادَ بالوضعِ القصدُ، [٧/و] وقد عَلِمْتَ ضعفَهُ، واقتصرَ عليهِ لأَنَّهُ معتقدُهُ، وكانَ حقُّهُ ذِكْرُ مقابلِهِ [كما فعل فيما يأتي][١].

قولهُ: (**فَيَخرُجُ بِقَوْلِهِ: اللَّفْظُ... إلخ**) أَعْلَمَ أَنَّهُ قد ذكرَ فيما مرَّ أَنَّ ما ذَكَرَهُ الـمُصَنِّفُ حَدَّ الكلامِ[٢]، والواجبَ في الحدِّ كما هو مقرَّرٌ في محلّهِ أَنْ يكونَ مشتملًا على جنسٍ وفصلٍ أَو فصولٍ، والواجبُ في الجنسِ الإدخالُ ولا يصحُّ الإخراجُ به، والجنسُ هنا هُو اللَّفظُ، فالإخراجُ بهِ غيرُ مستقيمٍ، نَعَمْ قالُوا إِنَّه إذا كانَ بينَ الجنسِ والفصلِ عمومٌ من وجهٍ جازَ أَنْ يخرجَ بكلٍّ منهما ما شملهُ الآخرُ، وفي صحَّةِ ذلكَ هنا تأَمُّلٌ، فراجِعْهُ.

قولهُ: (**الإشارةُ**) أَي الإفهامُ بنحوِ اليدِ، والكتابةُ: الإفهامُ بالنُّقوشِ، والنَّصْبُ: الإفهامُ بالعلاماتِ المنصوبةِ، والعَقْدُ: الإفهامُ بالأَصابعِ لأَعدادٍ مخصوصةٍ، وتسميتُها بالدَّوالِّ يفيدُ أَنّها

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) ويقصد ما أورده الآجروميُّ في حَدِّ الكلام، وهو: «اللَّفظ المركَّبُ، المفيدُ بالوَضْعِ». متن الآجروميّة، ص٥.

وَنَحْوَهَا؛ وَيَخرُجُ بِقَوْلِهِ: «ٱلْمُرَكَّبُ» ٱلْمُفْرَدَاتُ، كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ وَٱلْأَعْدَادُ ٱلْمَسْرُودَةُ نَحْوَ: وَاحِدٌ ٱثْنَانِ... إِلَىٰ آخِرِهَا؛ وَقِيلَ: لَا حَاجَةَ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱلتَّرْكِيبِ لِلْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِٱلْمُفِيدِ، إِذِ ٱلْمُفِيدُ ٱلْفَائِدَةَ ٱلْمَذْكُورَةَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُرَكَّبًا؛ وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «ٱلْمُفِيدُ» غَيْرُ ٱلْمُفِيدِ، كَٱلْمُرَكَّبِ ٱلْإِضَافِيِّ كَعَبْدِ ٱللَّهِ، ....

موضوعةٌ للإفهامِ المذكورِ وإلَّا لم تكنْ بينهما علاقةٌ فلا ينتقلُ الذِّهنُ إليهِ.

قولهُ: (وَنَحْوُها) بالرَّفعِ عطفًا على الإشارةِ كالمعنى القائمِ بالنَّفسِ وما يُفْهَمُ مِن حالِ الشَّيءِ، قولهُ: (المَسْرُودَةِ) الَّتي تُذْكَرُ مُتَتابعةً، مِن: سَرَدَ الدِّرْعَ: نَسَجَهُ، وَسَرَدَ الحَدِيْثَ: أَجادَ سِيَاقَهُ[1]، والمرادُ (بِآخِرِهَا): آخرُ ما يُذْكَرُ مِنْها إذْ لا آخرَ لها في ذاتِها.

قولهُ: (وَقِيْلَ لَا حَاجَةَ... إلخ) حَكَاهُ بِصِيْغَةِ التَّمْرِيضِ لِضَعْفِهِ كَما عُلِمَ مِمَّا سَبَقَ، ولأَنَّ الحدودَ لا يُكْتَفَى فيها باللَّوازِمِ، ولأَنَّ الأَصلَ في القيودِ بيانُ الماهيّةِ، وأَشارَ بقولهِ (ذِكْرِ... إلخ) إلى أَنَّ الخلافَ في التَّصريحِ بلفظهِ، وإلَّا فهوَ مُعتبرٌ اتِّفَاقًا. وأشارَ بقولهِ (المذكورةُ) إلى الإسنادِ المتقدِّمِ.

قولهُ: (كَالمُرَكَّبِ الإِضَافِيِّ) وهو [كُلُّ][2] كلمتينِ نزلتْ ثانيتهما

---

(١) يُنظر مادة (سرد): لسان العرب ٢١١/٣، القاموس المحيط ٣٠١/١، تاج العروس ٧/٨.

(٢) سقطت من (ج).

وَٱلْمَزْجِيِّ كَبَعْلَبَكَّ، وَٱلتَّقْيِيدِيِّ كَٱلْحَيْوَانِ ٱلنَّاطِقِ، وَٱلْإِسْنَادِيِّ ٱلْمُتَوَقِّفِ عَلَىٰ غَيْرِهِ نَحْوَ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ، وَٱلْمَعْلُومِ لِلْمُخَاطَبِ نَحْوَ:

منزلةَ التَّأنيثِ مِمَّا قبلَهُ بجامعِ أنها ملازمةٌ لحالةٍ واحدةٍ، والإعرابُ على ما قبلَها[١].

قولُهُ: (وَالـمَزْجِيّ) وهوَ كلُّ كلمتينِ نزلتْ ثانيتُهما منزلةَ تاءِ التَّنوينِ مِمَّا [٧/ظ] قبلَه بجامعِ [أنَّها مُلازمةٌ لحالةٍ واحدةٍ والإعرابُ عَلى ما قبْلَها][٢]. أَنَّ الإعرابَ عليهَا، وأنَّ ما قبلَها ملازمٌ لحالةٍ واحدةٍ][٣]. (والتَّقْيِيدِيَّ) وهوَ ما كانتِ الكلمةُ [الثانيةُ][٤] قيدًا للأُولى[٥]، وأشارَ بالكافِ إلى أنَّهُ لا يتقيَّدُ بالموصوفِ والصِّفَةِ كَما ذكرَهُ، بلْ يجوزُ في المضافِ وغيرِهِ، [نحو: ضُرِبَ في الدَّارِ زيدٌ، فتَأَمَّلْ][٦].

قولُهُ: (وَالإِسْنَادِيُّ) أَيْ بحَسَبِ الأصلِ قبلَ التَّركيبِ، فَلا يخالفُ ما تقدَّمَ في المفيدِ، قولُه (والمعلومُ. . .إلخ) هو مبني على تحديدِ الفائدةِ، وقدْ مرَّ أَنَّه مرجوحٌ، وهذا وَما بعدَه معطوفٌ عَلى المتوقِّفِ.

---

(١) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص٤٤.
(٢) اضطرب ترتيب هذه العبارة في (ت).
(٣) سقطت من (ت). ويُنظر الحدّ شرح الحدود النّحوية، ص٤٥.
(٤) سقطت من (ت).
(٥) يُنظر: كشّاف اصطلاح الفنون، ٣/٥٠٩.
(٦) سقطت من (ث).

ٱلسَّمَاءُ فَوْقَنَا وَٱلْأَرْضُ تَحْتَنَا، وَٱلْمَجْعُولِ عِلْمًا نَحْوَ: بَرَقَ نَحْرُهُ وَنَحْوُ ذٰلِكَ؛ وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ: «بِٱلْوَضْعِ» عَلَىٰ ٱلتَّفْسِيرِ ٱلْأَوَّلِ مَا لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ كَٱلْأَعْجَمِيِّ، وَٱلْمُفِيدُ بِٱلْعَقْلِ، كَإِفَادَةِ حَيَاةِ ٱلْمُتَكَلِّمِ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ؛ وَيَخْرُجُ عَلَىٰ ٱلتَّفْسِيرِ ٱلثَّانِي كَلَامُ ٱلنَّائِمِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ

قولهُ: (بَرَقَ نَحْرُهُ) بفتحِ الرَّاءِ: أَضاءَ، والنَّحرُ هنا العُنُقُ، وأَمَّا بَرِقَ بِالكسرِ فمعناهُ تحيَّرَ[1]، قولهُ: (وَنَحْوُ ذِلِكَ) مستدركٌ، وانظرْ عَلى مَاذا عُطِفَ؟ قولُهُ: (عَلَى التَّفْسِيْرِ الأَوَّلِ) وهو جعلُ اللَّفظِ دليلًا على المعنى، [لا يخفَى عليكَ ما مرَّ أَنَّ هذا التَّفسيرَ شاملٌ للأَعجميِّ][2] فلا يصحُّ إِخراجُهُ به، فلو أُسْقِطَ لَفْظَ التَّفسيرِ لكانَ أولى إِلَّا أن يُرادَ بالتَّفسيرِ ما مرَّ بقولهِ أَيْ الوضعِ العربيّ فَتَأَمَّلْ.

قولهُ: (وَالـمُفِيْدُ بِالعَقْلِ) أَيْ الذي تحصلُ الفائدةُ منهُ بِمَحْضِ العقلِ لا بواسطةِ وَضْعٍ، ويخرجُ أَيضًا المفيدَ بالطبعِ كدلالةِ أَحْ على وجعِ الصدرِ كما مرَّ، فإِنَّها لم تُوضعْ لذلكَ، قولهُ: (مِنْ وراءِ جِدَارٍ) قيَّدَ بهِ لنفي علم حياتِهِ بالمشاهدةِ، قولهُ: (عَلى التَّفْسِيرِ الثَّانِي) وهو أَنْ يَقْصُدَ المتكلِّمُ إِفادةَ السَّامعِ وَهُو المرجوحُ كما تقدَّمَ.

قولهُ: (وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ) عَطْفُهُ عامٌّ إِنْ أُريدَ بالعقلِ التَّمييزُ، ومغايرٌ إِنْ أُرِيْدَ به الغريزيُّ الَّذي هو غريزةٌ يتبعهُ العِلم بالضَّروريات

---

(١) يُنظر: إِصلاح المنطق، لابن السِّكّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، ط/٤، دار المعارف بمصر، ص١٩٣.

(٢) سقطت من (ج).

وَمَنْ جَرَىٰ عَلَىٰ لِسَانِهِ مَا لَا يَقْصِدُهُ، وَمُحَاكَاةُ بَعْضِ ٱلطُّيُورِ وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

❊ ❊ ❊

[أَنْوَاعُ ٱلْكَلَامِ]

وَلَمَّا كَانَ كُلُّ مُرَكَّبٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَجْزَاءٍ يَتَرَكَّبُ مِنْهَا ٱحْتَاجَ إِلَىٰ ذِكْرِ أَجْزَاءِ ٱلْكَلَامِ مُعَبِّرًا عَنْهَا بِٱلْأَقْسَامِ ....

عندَ سلامةِ الآلاتِ، أَيْ: الحواسِّ لأَنَّه لا يزيلُهُ إلا الجنون، [قوله (ومَنْ جَرَى... إلخ) لأَنَّ له قصدٌ، أو ما ذكرَه غيرُ مقصودٍ][1].

قولُهُ: (وَمُحَاكَاةُ بعضِ الطيورِ) سُمِّيَتْ بذلكَ لأَنَّها تُحاكي أَيْ تشابهُ كلامَ العقلاءِ، ومحاكاةُ مرفوعةٌ عطفًا عَلى كلامِ [٨/و] النَّائم، ولا يَصحُّ جرُّها عطفًا على النَّائمِ كالَّذي قبلَها، وعَلى هذا فليستْ داخلةً في الكلامِ فَلا يَصحُّ إخراجُها منه فتأَمَّلْ.

قولُهُ: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)[2] كَأَلْفَاظِ البَهَائِمِ، وانظر على ماذا عُطِفَ، قولُهُ: (وَلَمَّا كَانَ... إلخ) فهوَ توطئةٌ لاعتراضٍ عَلى المصنِّفِ[3] مَعَ جوابِهِ عنه، وإفادَةُ أَحكامٍ مِنْها: أنَّ الأَجزاءَ هُنا مرتبةٌ على قيدِ التركيبِ السَّابقِ، وتعبيرهُ بالأَجزاءِ الَّذي المرادُ مِنها ما فوقَ

---

(١) سقط من (ت).

(٢) يُنظر النّصّ في الهامش السَّابق.

(٣) يُنظر: متن الآجروميّة، ص٥.

مَجَازًا، ....

الواحدِ يُفيدُ أَنَّه مِن تقسيمِ الكُليِّ إِلى أَجزائِهِ، لأَنَّه لا يَصُحُّ الإِخبارُ بهِ عَن كُلِّ قسمٍ مِنها، إِذ لا يَصُحُّ أَنْ يُقالَ: الاسمُ كلامٌ لا مِن تقسيمِ الكُليِّ إِلى جزئيَّاتِه الَّذي يَصُحُّ فيهِ ذلكَ، كتقسيمِ الكلمةِ إِلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، إِذ يصح أَنْ يُقالَ الاسمُ كلمةٌ، [وهكذا](١).

قولهُ: (مَجَازًا) أَيْ تَجَوُّزٌ في تعبيرِهِ بالأَقسامِ عَن التَّعبيرِ بالأَجزاءِ الَّتي هي المرادةُ هُنا، وقرينةُ المجازِ عدمُ صحةِ الأَقسامِ، لأَنَّ قِسمَ الشَّيءِ ما كانَ مُندرِجًا تحتَهُ، وأَخَصَّ منهُ، ويُقابلُهُ القسيمُ وَهو ما كانَ مُقابلًا له ومِنهُ وجاءَ معهُ تحتَ شيءٍ آخرَ، كالآدميِّ والفرسِ تحتَ الحيوانِ، ومَا هُنا مِن هَذا القبيلِ، ولا يصحُّ التجوُّزُ بالأَقسامِ عن القسيماتِ لعدمِ صِحةِ الإِخبارِ كما مرَّ، فتعيَّن إرادةُ الأَجزاءِ، ولفظُ الجزءِ يَعمُّ القِسمَ والقسيمَ لكنْ يُعبَّرُ عنه في الأَوَّلِ بالجزءِ، [وفي الثَّاني بالجزئيّ(٢)، فتأَمَّلْ](٣).

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) وقصارى الكلام فإنَّ الحاشي يريدُ أَن يُفرّق تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ثلاثة أقسام، وهو تفريع مجازي وليس مِن باب التقسيم فالمجاز: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له». والتقسيم هو: «أن نقسّم الكلام على جميع أنواعه ولا يخرج منها جنس مِن أجناسه». يُنظر: كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاويّ ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا - بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص٢١، ومفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف السّكاكيّ (ت٦٢٦هـ)، القاهرة، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، ص١٧٠، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، ٣٢٩/٢، ١٩٣/٣، ومعجم البلاغة العربيّة، ص٥٤٨.

(٣) سقطت من (ث).

كَمَا فَعَلَهُ ٱلزَّجَّاجِيُّ فِي «جُمَلِهِ»، فَقَالَ: (وَأَقْسَامُهُ)؛ أَيْ: أَجْزَاءُ ٱلْكَلَامِ مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ مِنْ مَجْمُوعِهَا لَا مِنْ جَمِيعِهَا (ثَلَاثَةٌ) لَا

قولهُ: (كَمَا فَعَلَ الزَّجَّاجِيُّ[1] فِي جُمَلِهِ) فيهِ إشارةٌ إلى أنَّ المصنِّفَ مسبوقٌ بهذا التَّعبيرِ لكنَّهُ لا يفيدُ دفعَ الاعتراضِ عنهَ، قولهُ: (مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِهِ... إلخ) فيهِ دَفعٌ لِما يُقالُ إنَّ جعلَ هذهِ الأَجزاءِ أَجزاءً للكلامِ يقتضِي توقُّفَ حقيقتِهِ عَلى وجودِ كُلِّهَا، وليسَ كذلكَ.

وحاصلُ الجوابِ: أنَّ المرادَ توقفُ حقيقتِهِ عَلى مجموعِها الصَّادقِ ببعضِها لا عَلى كلِّها، وقولُ بعضِهِم يمكنُ الجوابُ أيضًا بجعلِ الضَّميرِ في أقسامهِ راجعًا للكلامِ بمعنى الكلمةِ، ففيهِ استخدامٌ، أَو راجعًا للَّفظِ لا يقيِّدهُ غيرُ [٨/ظ] مستقيم كَما لا يَخفَى، قولُهُ: (مِنْ مجمُوعِها لا مِن جميعِها)[2]، هذا الَّذي ذُكِره في مَعنى هَذين اللَّفظين عَكسَ ما ذكرَهُ أَهلُ اللُّغةِ فيهما، فراجعْهُ.

[قوله: (وأقسامُهُ ثلاثةٌ) بدليلٍ نقليٍّ، وهوَ أنَّه أمَّا أَنْ يقعَ في رُكْنَي الإسنادِ ويُخْبرَ بِهِ وعنْهُ، أَو لا، الأَوَّلُ: الاسمُ، والثَّاني: أَمَّا

---

(١) هو أبو القاسم عبدالرّحمن بن إسحاق الزُّجَّاجيّ، له (الجمل) و(الإيضاح في علل النحو) و(الأمالي) وغيرها، توفي سنى ٣٤٠هـ. يُنظر ترجمته: إنباه الرُّواة في أنباه النّحاة، للوزير جمال الدّين القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٧٧هـ/١٩٥٢م، ٢/١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/١٣٦، وبغية الوعاة ٢/٧٧.

(٢) يُنظر: الجمل في النّحو، لأبي القاسم الزُّجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط/٤، مؤسسة الرّسالة، دار الأمل - بيروت/الأردن، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص١٧. ويُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٢٠.

رَابِعَ لَهَا بِٱلْإِجْمَاعِ، وَلَا ٱلْتِفَاتَ لِمَنْ زَادَ رَابِعًا وَسَمَّاهُ: خَالِفَةً، وَعُنِيَ بِذٰلِكَ ٱسْمَ ٱلْفِعْلِ، نَحْوَ: صَهٍ، ....

أَنْ يقعَ في أَحدِ رُكْنَيْ الإسنادِ ويُخبرَ به لا عَنهُ، أَو لا، الأَوَّلُ: الفعلُ، والثَّاني: الحرفُ][1].

[قولهُ: (بِالإِجْمَاعِ)][2] هو مبنيٌّ عَلى أَنَّ إجماعِ النُّحاة في الأُمورِ اللُّغويةِ مُعْتَبَرٌ، وفِيْهِ ترَدُّدٌ لبعضِهِم.

قولهُ: (وَلا التِفَاتٌ... إلخ)[3] إِشارةٌ لرفضِهِ وعدمِ الاعتناءِ بهِ، فليسَ خارقًا للإجماعِ لتأَخُّرِهِ عنهُ، قولهُ: (وَسَمَّاهُ خَالِفَةً)[4] أي عَبَّرَ عَن اسمِهِ بهذا اللَّفظِ لكونهِ خَلَفًا عَن غيرِهِ كَما سيذكرُهُ، قولهُ: (وَعُنِيَ) أَيْ قصدَ، وأرادَ بذلكَ الرَّابعِ اسمَ الفعلِ، أَيْ: أَسماءَ الأَفعالِ[5]، فالإِضافةُ للعُمومِ، وفي ذلكَ رَدٌّ عليه لتسميتِهِم لَه اسمًا،

---

(١) تأخرت عن هذا الموضع في (ت) وذكرها بعد حديثه عن الخالفة.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنظر: الخصائص، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، لأبي الفتح ابن جنّي، تحقيق: محمد علي النجا، ط/٤، مشروع النشر المشترك، دار الشؤون الثقافية ـ بغداد، ١٩٩٠م، ١٩٠/١، كتاب الاقتراح في علم أُصول النّحو، لجلال الدّين السُّيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.أحمد سليم، ود.محمد أحمد، ط/١، جروس برس، ص٦٦.

(٤) مصطلح (الخالفة) كوفي، وهو أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرًا للمبتدإ. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٤٥/١ المسألة له.

(٥) وهو تقسيم أحمد بن صابر، فقد قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف وخالفة والأخير اسم الفاعل. يُنظر: همع الهوامع في شرح من جمع الجوامع ـ لجلال الدّين السّيوطي (ت٩١هـ) ـ تحقيق: د ـ عبدالعال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م ٧/١ بغية الوعاة ٣١١/١.

فَإِنَّهُ خَلَفٌ عَنِ ٱسْكُتْ.

وَهَٰذِهِ ٱلثَّلَاثَةُ: (ٱسْمٌ)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُضْمَرٌ، نَحْوَ إِنَّا؛

ولوجودِ علاماتِ الاسمِ فيه [كما يأتي][١].

قولهُ: (خَلَفًا عَنِ اسْكُتْ) أَيْ عن لفظِهِ، وهو خالٍ عَن اقترانهِ بالزَّمنِ، لأَنَّ المقترنَ به معناهُ. وعندَ المحققينَ أَنَّ أسماءَ الأفعالِ موضوعةٌ للمعنى المصدريِّ ثمَّ استُعملتْ في معنى الفعلِ[٢].

قولُهُ: (اسْمٌ) قَدَّمَهُ على قسيميه لشرفِهِ عليهِما بوقوعهِ في ركنيْ الإِسنادِ، وبالإِخبارِ بهِ وعنهُ، ولهُ حَدٌّ وحكمٌ وعلامةٌ واشتقاقٌ، وكَذا لقسيميهِ، وستأْتي كلُّها، قولهُ: (ثَلاثَةُ أَقْسَام) بدليلٍ عقليٍّ، وهوَ أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يصلحَ أن [يُشارَ به إلى][٣] كلِّ جنسٍ أَو لا، الأَوَّلُ: المبهمُ، والثَّانيُّ إما أَنْ يكون كنايةً عن غيرِهِ أَو لا، الأولُ: المضمرُ، والثَّاني: المُظْهَرُ.

قولهُ: (مُضْمَرٌ) قدَّمَهُ لأَنه أَعرفُ مِمَّا بعدَهُ ولانحصارِ أَقسامِهِ وأَعْقَبَهُ بالمظهرِ، لاشتمالهِ على العَلَمِ الَّذي يلي الضميرَ في الأَعرفيَّةِ ولعدمِ انحصارِ أَقسامِهِ، وأَخَّرَ المبهمَ لتأخُّرِهِ عنهما في التَّعريفِ ولإِبهامهِ، [٩/و] والمضمَرُ ما كُنِّيَ بهِ عن الظاهرِ اختصارًا، والمظهرُ ما

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: معجم أسماء الأفعال في اللغة العربيّة، إعداد: د.أيمن عبدالله الشّوا، ط/١، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ـ بدمشق، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٥ ـ ٢٤.

(٣) سقطت من (أ).

وَمُظْهَرٌ، كَزَيْدٍ؛ وَمُبْهَمٌ، نَحْوَ: هَٰذَا. (وَفِعْلٌ)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا: مَاضٍ، كَضَرَبَ؛ وَمُضَارِعٌ، كَيَضْرِبُ؛ وَأَمْرٌ، كَٱضْرِبْ. (وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ أَيْضًا: حَرْفٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ ٱلْأَسْمَاءِ وَٱلْأَفْعَالِ، ....

دلَّ بلفظِهِ على معناه، ومنه المبهمُ، وجَعَلَهُ قسمًا برأْسِهِ لاحتياجِهِ في دلالتِهِ إِلى [ضميمةٍ][1].

قَوْلُهُ: **(وَفِعْلٌ)** سُمِّيَ بذلك باعتبارِ مدلولهِ الَّذي هوَ الفعلُ اللُّغويُّ، وقدَّمهُ على الحرفِ لشرفهِ عليهِ بوقوعهِ في أَحد ركنَيْ الإِسناد، وبالإِخبارِ بهِ، قولهُ: **(وَهُوَ ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ)** بدليلِ انحصارِ بيانِ زمنِهِ، والتَّلبُّس بمعناه. قولهُ: **(أَيْضًا)** مصدرُ آضَ بالمدِّ، إذا رجعَ، ولا يقعُ إِلَّا بين شيئين متجانسين، فلا يقالُ: قامَ زيدٌ أَيضًا، ولا جاءَ زيدٌ وذهبَ عمروٌ أَيضًا[2].

قولهُ: **(جَاءَ لِمَعْنَى)**[3] أي وُضِعَ لمعنى، قولهُ: **(ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ)** وانحصارُهُ فيها يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَره، قولهُ: **(مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ)** وهو إِمَّا أَنْ يَعملَ فيها[4] كالأَحرفِ المشبَّهات بليسَ، وإِمَّا أَنْ لا يعملَ فيها كما مثل من بلْ وهلْ، وتَعَيَّنَ الفعلُ بعدَ هل إِذا كان في

---

(١) في (ت): (غيره). والمضمر هو: «ما دلّت وضعًا على مُتكلّم، أو مخاطب، أو غائب». يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص٦٧. شرح كتاب الحدود، ص٤٠.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن نور الدّين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، ط/١، دار الفكر ـ بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١/٣٥٥.

(٣) وهنا بدأ يتكلّم عن (الحرف).

(٤) أيْ: تعمل الحروف في الأسماء والأفعال.

نَحْوَ: هَلْ؛ وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِٱلْأَسْمَاءِ، نَحْوَ: فِي؛ وَحَرْفٌ مُخْتَصٌّ بِٱلْأَفْعَالِ، نَحْوَ: لَمْ. وَٱحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «جَاءَ لِمَعْنًىٰ» مِنْ حُرُوفِ ٱلتَّهَجِّي إِذَا كَانَتْ أَجْزَاءَ كَلِمَةٍ، كَزَايِ زَيْدٍ وَيَائِهِ وَدَالِهِ، لَا مُطْلَقًا، لِأَنَّ حُرُوفَ ٱلتَّهَجِّي إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذٰلِكَ فَهِيَ ٱسْمٌ لِمَعَانٍ، فَجِيمٌ مَثَلًا ٱسْمُ جَهْ، وَٱلدَّلِيلُ عَلَىٰ أَنَّهَا ٱسْمٌ قَبُولُهَا لِعَلَامَاتِ ٱلْأَسْمَاءِ، نَحْوَ: كَتَبْتُ جِيمًا، وَهَٰذِهِ ٱلْجِيمُ أَحْسَنُ مِنْ جِيمِكَ، وَكَذَا ٱلْبَاقِي.

حيِّزها فعلٌ لا يخرجها عن الاشتراكِ، [فلا حاجةَ للتقييدِ بهِ][1].

قولُهُ: (**مُخْتَصٌّ بِالاسْمِ**) وهو إما عاملٌ فيه العملَ الخاصَّ به كالَّذي ذكرَه[2]، أو لا، نحو: إنَّ وأَخواتها، قوله: (**مُخْتَصٌّ بالفعلِ**) وهو عاملٌ فيه كما مُثِّلَ[3]، أو لا، نحو: قدْ والسِّين.

قولُهُ: (**إذا كَانَتْ... إلخ**) الصوابُ إسقاطُ هذا الشَّرطِ لأنَّ حروفَ التَّهجي هي المسمياتُ، وليس لها معانٍ مطلقًا، وكونَها تدلُّ على الأَعداد كما في الجُمَلِ الكبيرِ والصَّغيرِ ليسَ ممَّا نحنُ فيهِ على أَنَّها دالةٌ على ذلكَ سواءٌ كانت أجزاء الكلماتِ أو لا، ولعلَّ الشَّارحَ اشتبهَ عليهِ الاسمُ بالمسمَّى فقيَّدَ بما ذكرَ، ويدلُّ لذلكَ مِمَّا ذكرَهُ بقولهِ (**فَهِي أَسْمَاءٌ لِمَعَانٍ إلى آخره**) كَذا قيلَ، وهوَ مردودٌ لأنَّ الأَسماءَ دالةٌ على المسمّياتِ سواءٌ كانتْ أَجزاءَ الكلماتِ أَو لا، فالوجهُ وقوعُ الاشتباهِ، وعدمُ صحةِ التقييدِ.

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) أي حروف الجرِّ.

(٣) أي: أدوات الجزم.

[عَلَامَاتُ ٱلْاسْمِ]

وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ كُلٍّ مِنَ ٱلْاسْمِ وَٱلْفِعْلِ وَٱلْحَرْفِ (فَٱلْاسْمُ)

قولهُ: (وَإِذَا أَرَدْتَ. . . إلخ) فيه إشارةٌ إلى أنَّ هذهِ الفاءِ [٩/ظ] تُسَمَّى الفصيحةَ، لأنها تفصحُ عن شرطٍ مقدَّرٍ[١]، والمرادُ بالمعرفةِ: التَّمييز أَو إدراك التَّمييز، وهذا مِن المعرفةِ بالعلامةِ كَما تقدّمت الإشارة إليها، وأَمَّا مُعَرِّفَتُها بالحدِّ، فالاسمُ: كلمةٌ دلَّتْ عَلى معنًى في نفسِها، أَيْ بغيرِ واسطةٍ، ولَمْ تقترنْ بزمانٍ وَضْعًا[٢]، والفعلُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نفسِها واقترنتْ بزمانٍ وَضْعًا[٣]، والحرفُ: كلمةٌ دلَّت على معنىً في غيرِها[٤].

وأَمَّا أَحكامُها: فحُكْمُ الأَسماءِ الإعرابُ أصالةً، وحُكمُ الأَفعالِ البناءُ إلا الفعلَ المضارعَ فخرجَ عنها إلى حُكْم الإعرابِ، وحُكْم الحروفِ البناءُ مطلقًا.

وأَمَّا اشتقاقُها: فالاسمُ مشتقٌ مِن السُّموِ، وهو العلُّو وَزْنًا ومعنىً، أَو مِن السِّمةِ، وهيَ العلامةُ[٥]، والفعلُ مشتقٌ مِن المصدرِ،

---

(١) قال محمد بن أسعد: الدَّوانيُّ (ت٩٢٨هـ): «وأَما فاء الفصيحة فهي فاء التعقيب أيضًا». الفاء الفصيحة، لمحمد بن أسعد جلال الدّين الدَّوانيّ، تحقيق: د.طه محسن، ط/١، دار تموز ـ دمشق، ٢٠١١، ص٣٥.

(٢) يُنظر: شرح الحدود النحويّة، ص٤٦، شرح كتاب الحدود، ص٣٦.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النَحوية، ص٤٨، شرح كتاب الحدود، ص ٣٦.

(٤) يُنظر: شرح الحدود النَحوية، ص٥١، شرح كتاب الحدود، ص٣٧.

(٥) يُنظر المسألة: الإنصاف في مسألة الخلاف ٦/١، المسألة (١)، والتبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العُكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: =

ٱلْمُتَقَدِّمُ فِي ٱلتَّقْسِيمِ (يُعْرَفُ) مِنْ قَسِيمَيْهِ ٱلْفِعْلِ وَٱلْحَرْفِ (بِٱلْخَفْضِ) فِي آخِرِهِ، وَٱلْخَفْضُ عِبَارَةٌ عَنِ ٱلْكَسْرَةِ ....

فَضَرَبَ مشتقٌ من الضَّرْبِ، والحرفُ مشتقٌ مِن التَّحَرُّفِ وهو التَّطُرفُ وَزْنًا ومعنىً، لوقوعهِ طَرَفًا في المركباتِ[١]، وسيأتي بعضُ ذلكَ في كلامِ المصنِّفِ [والشَّارِحِ في بَعْضِ الأبوابِ][٢].

قولهُ: (الـمُتَقَدِّمُ) إشارةٌ إلى أَنَّ لامَهُ للعَهْدِ الذكريّ، وعَدَلَ عن الإضمارِ خوفَ رجوعهِ للحرفِ لقربهِ، والمرادُ بالاسمِ ما صدقه، قولهُ: (بِالخَفْضِ) وجهُ اختصاصِ الاسمِ بهِ حتّى صارَ علامةً لهُ أنَّ كلَّ مجرورٍ مُخْبَرٌ عنهُ في المعنى ولم يجعل الإخبارُ عنه علامةً لخطابهِ على المبتدي، والمرادُ (بِالخَفْضِ) لفظهُ، قولهِ (عِبَارَةٌ) وهي مصدرُ عَبَرَ كَنَصَر أي: مُعَبَّرٌ بها عَن كذا[٣]، قولهُ: (فِي آخِرِهِ) لو قالَ على آخرِهِ لكانَ أَنسبَ إِلَّا أَنْ يقالَ في العبارةِ تسمُّحٌ، والخفضُ قيلَ عَدَلَ عنِ الإضمارِ إلى الظاهرِ لأَنَّ الخفضَ الأَوَّلَ شاملٌ لما بالحرفِ وغيرِهِ، بخلافِ الثَّاني فإِنَّه للكسرةِ فقط، وفيهِ بحثٌ فراجعْهُ[٤]، عَنِ الكسرةِ

= د.عبدالرحمٰن العثيمين، ط/١، مكتبة العبيكان ـ المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص١٢١، المسألة (٢).

(١) يُنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥/١، المسألة (٢٨)، والتبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ص١٤٣.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنظر: كشَّاف اصطلاحات الفنون ٢١٤/٣.

(٤) الخفض الأوّل في قول الشيخ خالد: «فالاسم المتقدّم في التّقسيم، يُعرَف مِن قسيميه الفعل والحرف بالخفض...»، والخفض الآخر مِن قوله أيضًا: «والخفض عبارة عن الكسرة..». شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٢٢ ـ ٢٣.

ٱلَّتِي تَحْدُثُ عِنْدَ دُخُولِ عَامِلِ ٱلْخَفْضِ، كَكَسْرَةِ ٱلدَّالِ مِنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَزَيْدٌ ٱسْمٌ، وَيُعْرَفُ ذٰلِكَ بِكَسْرِ آخِرِهِ. (وَٱلتَّنْوِينِ)، وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ ....

بناءً عَلى أَنَّ الإِعرابَ لفظيٌّ كما هو الأصحُّ، وإن كانَ خلافَ ما مشى عليهِ المصنِّفُ، وفي التَّعريفِ قصورٌ لعدمِ شمولهِ لغيرِ [١٠/و] الكسرةِ وفيه دورٌ أيضًا لأَخذهِ المعرَّفُ في التَّعريفِ، قوله: (تَحْدُثُ) أَيْ حقيقةً أَو اعتبارًا، كالمضافِ لياء المتكلِّمِ، والمرادُ بالدخولِ الوجودُ، وشَمَلَ العاملُ الحرفَ والاسمَ كما في المضافِ، ولم يقلْ يحدثْهُما عاملُ الخفضِ، [لأنَّ العوامل أسبابٌ لا مؤثراتٌ، فتأمَّل][١].

قوله: (بكسرِ آخرهِ) ذكرَهُ لكونهِ المقصودَ هُنا، [وإنْ كان فيه علامةٌ أُخرى][٢]، وكذا يُقالُ فيما يأْتي، قوله: (والتَّنوينُ) مأخوذ من نوَّنَ الطائرُ إذا صوَّتَ[٣]، وعُرْفًا ما ذكرهُ بقوله: (وهو نونٌ) أي لفظٌ (ساكنةٌ) وصفًا فلا يُرادُ تحريكها لعارضٍ زائدٍ[٤] كما في بعضِ النُّسَخِ، أَيْ على أَصلِ حروفِ الكلِمة، تتبعُ آخرَ الاسمِ، [أَي تقعُ بعد

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ج).

(٣) جاء في لسان العرب: «والتَّنوين والتنوية: معروف. ونوّن الاسم: ألحقهُ التنوين) ٤٢٩/١٣ في اللُّغة العربيّة، د.عوض المرسي جهادي، ط/١، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرّفاعي - الرِّياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

(٤) والتَّنوين: «عبارة عن حركةٍ قصيرة بعدها نون»، ظاهرة التّنوين في اللُغة العربية، ص١٠. مِن أَسرار اللُغة، د.إبراهيم أنيس، ط/٧، مكتبة الأنجلو المصريّة، ١٩٨٥م، ص٢٥٨.

....

آخرِهِ][1]، ولو حكمًا، نحو: يدٍ، ولو أبدلَ الاسمَ بالكلمةِ لَسَلِمَ من الدَّوْرِ.

وتُفارقهُ، أي الاسم في الخطِّ، فلا تُرْسَمُ ذاتها، ولا بُدَّ لها وأَلفُ المنصوبِ للتَّمييزِ عَن غَيرِهِ، وهذهِ القيودُ أغلبيةٌ، فخرجَ نونُ التَّوكيدِ الخفيفةُ، فلا حاجةَ أَنْ يُزادَ في الحدِّ لغيرِ توكيدٍ، والشَّكْلَةُ الحركةُ، نحو: زيدٌ، ورجلٌ. . . إلخ[2]، أَشار بتعدادِ الأَمثلةِ إلى بيانِ أَنواع التَّنوينِ الخاصةِ بالاسمِ، وهي أربعةٌ[3].

أحدها: تنوين التَّمكين[4] الدَّالُّ على تمكينِ الكلمةِ في الاسمية بكونِها لم تشبه الحرفَ فتُبْنَى، ولا الفعلَ فَتُمْنَعُ مِن الصَّرفِ، وأَشار لهُ بزيدٍ ورجلٍ النَّكرةَ.

ثانيها: تنوينُ التَّنكير[5] اللاحقُ لبعضِ الأسماءِ المبنيةِ للدَّلالةِ على تنكيرِ الكلمةِ لعمومها وخفتِها[6]، وأَشارَ بغيرِ المفيدةِ لطلبِ

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) يتحدَّث الحاشي عن قول الشّارح: «والتّنوين وهو: نون ساكنة. . . وتفارقُهُ في الخطّ؛ استغناءً عنها بتكرار الشكلة عند الضّبط بالقلم نحو: زيدٍ، ورجلٍ، وصهٍ، ومسلماتٍ، وحينئذٍ. . .»، ص٢٣.

(٣) والحقيقة هي عشرة أنواع، وهي: (التمكين، والنكرة، والعوض، والمقابلة، والتندّم، والغالي، وما لا ينصرف، والمنادى المضموم، والشّاذ). يُنظر: ظاهره التّنوين في اللُغة العربيّة، ص١٣ ـ ٢١.

(٤) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص٦١، ظاهره التّنوين في اللُغة العربية، ص١٣.

(٥) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص٦٢، ظاهره التّنوين في اللغة العربيّة، ص١٤.

(٦) وهي الأسماء المختومة بـ (ويهِ). مثل: سيبويهِ، وخالويهِ، ونفطويهِ.

تَتْبَعُ آخِرَ ٱلْاسْمِ فِي ٱللَّفْظِ، وَتُفَارِقُهُ فِي ٱلْخَطِّ ٱسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِتَكْرَارِ ٱلشَّكْلَةِ عِنْدَ ٱلضَّبْطِ بِٱلْقَلَمِ، نَحْوَ: زَيْدٌ وَرَجُلٌ وَصَهٍ وَمُسْلِمَاتٌ وَحِينَئِذٍ، ....

السُّكوتِ عن مطلقِ الحديثِ، فإنْ لم [يَنَبْ] فهو لطلبِ السُّكوتِ عن حديثٍ معيَّنٍ.

ثالثها: تنوينُ المقابلةِ[1] اللاحقُ لجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ في مقابلةِ النُّونِ في جمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، لِئَلَّا يُلزمَ مزيةَ الفرعِ عَلى أَصلهِ، وأَشارَ إِليه بمسلماتٍ.

رابعها: تنوينُ [١٠/ظ] العِوَضِ[2]: وهو إمَّا عن جملةٍ، وأشارَ إليهِ بقوله: (حينئذٍ) والأصل فيه: حينَ إذا كانَ كَذا وكَذا، فحُذِفَتِ الجملةُ وعُوِّضَ عَنْها التَّنوينُ، وكُسِرَتِ الذَّالُ لالتقاءِ الساكنينِ، وإمَّا عن حرفٍ، ولم يذكرْ لَهُ مثالًا لخفائهِ وغيرِ تصريفهِ، نحو: جوارٍ، مِن كلِّ جمعٍ معتلٍّ على وزنِ فَوَاعِلَ في حالةِ رفعهِ وجرِّهِ، وأَصلُهُ جواريٌ بالتَّنوينِ والصَّرفِ، لأَنَّ الأَصلَ في الأَسماءِ الصَّرفُ، وتقديمُ الإِعلالِ على مَنْعِ الصَّرفِ، واسْتُثْقِلَتِ الحركةُ على الياءِ فَحُذِفَتْ، فالتقَى ساكنانِ الياءُ والتَّنوينُ فَحُذِفَتِ الياءُ لذلكَ لأَنَّها جزءُ الكلمةِ ثُمَّ بعدَ الإعلالِ نظروا إلى صيغةِ منتهى الجموعِ تقديرًا، لأَنَّ المحذوفَ لِعلَّةٍ كالثَّابتِ فحذفُوا تنوينَ الصَّرفِ الموجودَ ثُمَّ خافُوا مِن عَوْدِ الياء لعَدَمِ

---

(١) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص٦٢، ظاهرة التّنوين في اللُّغة العربيّة، ص٤.

(٢) يُنظر تعريفه: شرح كتاب الحدود، ص٦٢، ظاهرة التّنوين في اللُّغة العربيّة، ص٤.

فَهَٰذِهِ أَسْمَاءٌ لِوُجُودِ ٱلتَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا.

(وَدُخُولِ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ) عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، نَحْوَ: ٱلرَّجُلُ وَٱلْغُلَامُ، فَٱلرَّجُلُ وَٱلْغُلَامُ ٱسْمَانِ لِدُخُولِ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا. (وَ) دُخُولِ (حُرُوفِ ٱلْخَفْضِ) فِي أَوَّلِهِ أَيْضًا، نَحْوَ: مِنَ ٱلرَّسُولِ، فَٱلرَّسُولُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ ٱلْخَفْضِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ؛ وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَلَامَاتِ ٱلْاسْمِ أَرْبَعٌ: ٱثْنَتَانِ تَلْحَقَانِ ٱلْاسْمَ فِي آخِرِهِ،

المانعِ منها، فعوَّضُوا عنها تنوينًا غير الأولِ وأَبقَوا فيهِ مَنْعَ الصَّرفِ على الأَصحِّ، وزادَ بعضُهُم تنوينًا آخرَ عِوضًا عن كلمةٍ: وهو اللَّاحقُ لِكُلِّ وبعضٍ، والأَصلُ: كلُّ إنسانٍ، مثلًا، وَرُدَّ بأَنَّ الأَصحَّ أنَّ هو تنوينُ تمكينٍ[١].

قوله: (فهذهِ) أَيْ الكلماتُ المذكوراتُ أَسماءٌ لدخولِ التَّنوينِ في آخرِها، أَيْ عَقِبَهُ أو بعدَهُ، قوله: (ودخولُ الأَلفِ واللَّام)[٢] بنفسها أَو بدلها، نحو (أَمْ) في لغةِ حِمْيَرَ[٣]، ولو قالَ أَو دخولُ أَل لكانَ أَنْسب

---

(١) قصارى القول في توضيح الحاشي أنّه يريد أن يؤكد أَنَّ لفظ (الصّرف) يُطلق على (تنوين التّمكين) بخاصة، ولكنّه قد يُطلق على غيره مثل تنوين (العوض). يُنظر: معجم المصطلحات النّحوية والصّرفيّة، د.محمد سمير نجيب، ط/١، مؤسسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٣٥.

(٢) ما بين القوسين في الأَصل مِن متن الآجروميّة، ص٥، في حديث ابن آجروم عن علامة الاسم.

(٣) أي تكون (أم) بلغة بعض أَهل اليمن بمعنى (الأَلف واللّام). يُنظر: سر صناعة الإِعراب ٤٢٣/١. وهي أَيضًا لغة (طيّء). يُنظر: الجنى الدّاني، ص٢٢٧، وحروف المعاني في معجم لسان العرب (رسالة ماجستير)، يوحنّا مرزا خامس، كُلّية التربية للبنات ـ جامعة تكريت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص١٩٥.

وَهُمَا: ٱلْخَفْضُ وَٱلتَّنْوِينُ، وَٱثْنَتَانِ تَدْخُلَانِ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِهِ، وَهُمَا: ٱلْأَلِفُ وَٱللَّامُ وَحُرُوفُ ٱلْخَفْضِ. ....

بقاعدةِ أَنَّ كلَّ كلمةٍ زادتْ على حرفٍ يُعَبَّرُ عنها بلفظِها، إلَّا أَنْ يُقالَ رَاعَى الأقربَ المبتدأَ، ولم يقلْ أداة تعريفٍ ليشملَ الزَّائدةَ والموصولةَ كالَّتي، والمضروبِ، لأَنَّهما مِن خَواصِّ الاسمِ.

ودخولُ الأُولى على الحرفِ في الذي عندَ مَن زعمَ أَنَّه حرفٌ مردودٌ، لأَنَّه اسمٌ، ودخولُ الثَّانيةِ عَلى الفعلِ نَحو:

[١] ما أنتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[1]

شاذٌّ، واختارَ هذه الأَدواتِ دونَ بقيةِ المعرِّفاتِ كالإضافةِ، والإِشَارةِ، والإِضمارِ، والعَلَمِيَّةِ، لوضوحِها وشهرتِها وقربِها.

قوله: (عَلَيْهِ في أَوَّلِهِ) مستفادٌ مِن الدُّخولِ، و(في) بمعنى على أو معَ، ونبَّه بالرِّجالِ عَلى الذَّواتِ، والقيامُ على اسم المعنى، قوله: (وَدُخُولُ حُرُوفِ الخَفْضِ) وفي نسخةٍ (حَرْفِ الخَفْضِ) وهو مفروضٌ

---

(١) صدر بيت مِن (البسيط)، وعجزه:

وَلَا الأَصِيْلِ وَلَا ذِي الـرَّأْيِ والـجَـدَلِ

الشَّاهد فيه: دخول الألف واللَّام في الفعل المضارع تشبيهًا له بالصِّفة لأَنَّه مثلُها في المعنى، وهذا ضرورة عند النَّحويين. والشَّاهد منسوب للفرزدق وليس في ديوانه.
يُنظر: شرح الألفية (للمراديّ)
٣٦/١، المقاصد النَّحوية، لبدر الدين محمود العينيّ (ت٨٥٥هـ)، ط/١، (بحاشية خزانة الأدب)، دار صادر ـ بيروت ١١١/١، خزانة الأدب ٣٢/١.

وَعَكَسَ ٱلتَّرْتِيبَ ٱلطَّبِيعِيَّ ....

مضافٌ، [ونبَّهَ بدخولِ على أنَّ (حُرُوفَ) معطوفةٌ على الألفِ واللّامِ لا عَلى الخفضِ][١].

قوله: (أربعٌ) دفع بذكر هذا العدد توهَّمَ أنَّ الألف واللامَ وحروفَ الخفضِ علامةٌ واحدةٌ، لذكرِ الدُّخولِ فيهما، واقتصرَ عَليها لسهولتِها [١١/و] وشهرتِها كما عُلِمَ، فلا يُرَادُ أَنَّ من علاماتِهِ كونَهُ ذا حالٍ أو تمييزًا أَو مستثنًى أو مستثنًى منهُ أَو مفعولًا معَهُ أَو مفعولًا أَو موصوفًا أَو توكيدًا معنويًّا أو مضمرًا أَو مبتدأً أو منصوبًا أَو منصرفًا أَو مضافًا أو مرخَّمًا أو مثنًى أَو مجموعًا أو محدَّثًا عنه، وهذهِ أنفعُ العلاماتِ لإفادتِها اسميةَ التَّاءِ في ضربتُ ونحوها.

قوله: (وَعَكْسَ التَّرتِيبَ الطَّبيعيَّ) [أَيْ: خالفَ التَّرتيبَ][٢] المنسوبَ إِلى الطَّبعِ المقتضي تقديمَ المقدَّم وتأخيرَ المؤخَّرِ الموافقِ لمعناهُ اللُّغويِّ، وهُو جَعلُ كلِّ شيءٍ في مرتبتِهِ وليسَ مخالفًا لمعناهُ في عُرْفِ النُّحاةِ الَّذي هو ثبوت المحكومِ به لأَشياءَ [متعددةٍ][٣] بحيثُ يُطْلَقُ عَليها اسمُ الواحدِ[٤]، فراجعْهُ.

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ت).

(٣) سقطت من (ت).

(٤) ما يقصده الإمام القليوبي مِن هذا النَّص، هو أنَّ الشيخ خالد بيَّن أنَّ ابن آجرّوم عَكَسَ ترتيب النّحويين فبدأ بالخفضِ والتّنوين أي ما يلحق الاسم ثم جاء على ما يدخل في أوّله وهما الألف واللّام وحروف الخفض.

لِطُولِ ٱلْكَلَام عَلَىٰ حُرُوفِ ٱلْخَفْضِ، وَعَطَفَ ٱلْعَلَامَاتِ بِٱلْوَاوِ ٱلْمُفِيدَةِ لِمُطْلَقِ ٱلْجَمْعِ إِشْعَارًا بِأَنَّ بَعْضَهَا قَدْ يُجَامِعُ بَعْضًا فِي ٱلْجُمْلَةِ، كَٱلْخَفْضِ مَعَ ٱلتَّنْوِينِ، أَوْ مَعَ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ؛ وَقَدْ لَا يُجَامِعُ، كَٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ مَعَ ٱلتَّنْوِينِ.

ثُمَّ ٱسْتَطْرَدَ ....

قولُهُ: (لِطُولِ... إلخ) أَيْ: وأَخَّرَ الألفَ واللَّام لمناسبتِها لها في الدُّخولِ عَلى الأَوَّل، ومَا ذكرَهُ هُو حكمُهُ لارتكابِ عكسِ التَّرتيبِ المذكورِ، وَلا يلزمُ عمومُها فإنَّها قد تكونُ حِكْمَةً للتَّقديم، قوله: (وَعَطَفَ) هو معطوفٌ على عكسِ الَّراجعِ ضميرَهُ للمؤلِّف، والمرادُ أَنَّ المصنِّفَ اختارَ أَنْ يكونَ العطفُ الواقعُ في العلاماتِ بالواوِ لمحكيِّه فلا اعتراضَ[(١)].

قوله: (إِشعارٌ)[(٢)] أَي: تنبيهًا لمنْ لَهُ شعورٌ، أَيْ: إدراكٌ بمواقعِ العباراتِ كالواو هُنا، الَّذي يعطفُ بها ما فيهِ معيةٌ وغيرُهُ، والبعضُ يشملُ الأَقلَّ والأَكثرَ، فلا حاجةَ لقولِهِ في الجملةِ، قولُهُ: (أَو مَعَ... إلخ) هي مانعةُ جمعٍ، [والكافُ بعدَهُ استقصائيةٌ][(٣)].

قوله: (ثـمَّ اسْتَطْرَدَ) أَيْ: اتبعَ ما تقدَّمَ بما يأْتي على سبيلِ الاستطرادِ، وَهوَ: ذكرُ الشَّيءِ في غيرِ محلِّه لمِناسبةٍ بينهُما، لأَنَّ

---

(١) ويقصد عندما عطف علامات الأسماء (بالواو) مثل: الخفض والتّنوين....

(٢) (إشعارًا) بالنّصب.

(٣) سقطت من (ج).

فَذَكَرَ جُمْلَةً مِنْ حُرُوفِ ٱلْخَفْضِ، فَقَالَ: (وَهِيَ)؛ أَيْ: حُرُوفُ ٱلْخَفْضِ:

(مِنْ)، بِكَسْرِ ٱلْمِيمِ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلِابْتِدَاءُ.

الخفضَ محلُّه آخِرُ الكتابِ، ويناسبُهُ ذكرُ حروفِهِ معهُ، فلما ذكرَهُ هُنا على وجهِ العلامةِ ذَكَرَ حروفَهُ [١١/ظ] معهُ، قولُهُ: (**فَذَكَرَ جُمْلَةً**)[١] أَيْ: ولم يستوفِها لأنَّه بقيَ مِنْها: كَيْ وحَتَّى ومُذْ ومُنْذُ وخَلا وعَدا وحاشا إذا جعلت حروفًا جارَّةً كما يأتي، [قولُهُ: (**أَيْ: حروفُ الخفضِ**) المذكورةُ هُنا][٢].

قولُهُ: (مِنْ) هي وما عُطِفَ عليها خبرُ الضَّميرِ، فلا اعتراضَ بقولِ بعضِهم: دلالةُ العامِّ كليةٌ، وصحَّ الإخبارُ بالحروفِ على إرادةِ لفظِها، وقدَّمَها لأنَّها الأُمُّ، ومِن معانِيها: الابتداءُ[٣]، وهوَ أَشهر معانيها الأربعةَ عشرَ[٤]، وبدأَ بها لأنَّها أمُّ البابِ، وفي معناها المذكورِ مناسبةٌ لما بعدَها.

ومِنْ معانيها الانتهاءُ[٥]، وَهي أَشهرُ معانيها السِّتةُ، قولُهُ:

---

(١) المقصود بمَن (ذَكَرَ) هو ابن آجرّوم. يُنظر: متن الآجروميّة، ص٥.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) يُنظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد عبدالنُّور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د.أحمد الخرّاط، ط/٣، دار القلم ـ دمشق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٣٨٨، والجنى الدّاني، ص٣١٤، ومغني اللبيب ٤١٩/١.

(٤) اختلف النّحويُّون في عدد معانيها، فذهب المالقي (ت٧٠٢هـ) إلى أنَّ معانيها خمسة والمرادي (ت٧٤٩هـ) أربعة عشر معنًى، وابن هشام (ت٧٦١هـ) خمسة عشر معنى. يُنظر: رصف المباني، ص٣٨٨، والجنى الدّاني، ص٣١٤، ومغني اللبيب ٤١٩/١.

(٥) ويقصد معاني (إلى).

(وَإِلَىٰ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلْانْتِهَاءُ؛ وَمِثَالُهُمَا: «سِرْتُ مِنَ ٱلْبَصْرَةِ إِلَىٰ ٱلْكُوفَةِ»، فَٱلْبَصْرَة وَٱلْكُوفَةُ ٱسْمَانِ لِدُخُولِ حَرْفِ ٱلْخَفْضِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ «مِنْ» فِي ٱلْأُولَىٰ، وَ«إِلَىٰ» فِي ٱلثَّانِيَةِ.

(وَعَنْ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلْمُجَاوَزَةُ، نَحْوَ: «رَمَيْتُ عَنِ ٱلْقَوْسِ»، فَٱلْقَوْسُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ «عَنْ» عَلَيْهِ.

(وَعَلَىٰ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلْاسْتِعْلَاءُ، نَحْوَ: «صَعِدْتُ عَلَىٰ ٱلْجَبَلِ»، فَٱلْجَبَلُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ «عَلَىٰ» عَلَيْهِ.

(سِرْتُ... إلخ) هَذا في الابتداءِ وانتهاءٍ في الأمكنةِ، ومثالُها في الأزمنةِ: سافرتُ مِن يومِ الخميسِ إلى يومِ الاثنينِ، ولم يقُل كغيرِهِ لابتداءِ الغايةِ وانتهائِها، لأَنَّها ليسَ لها ابتداءٌ وانتهاءٌ، فالمرادُ: ما بينهُما، والمدادُ أَجل، والغايةُ خارجةٌ عَلى الأصحِّ، إِلَّا لقرينةٍ بخلافِهِ[1].

قولُهُ: (والمجاوزةُ) خصَّها مِن معانيها الثَّمانيةِ لما مرَّ، ومعناها مفارقةُ شيءٍ لشيءٍ بعد مرورهِ عليهِ غالبًا[2]، قولُهُ: (الاستعلاء) ما مرَّ، والمرادُ به علُوُّ شيءٍ فوقَ آخرَ، حقيقةً أَو حكمًا، نَحو: عليهِ دينٌ، [ولها معانٍ ثمانيةٌ][3]، وتقعُ فعلًا، نحو: علا زيدٌ فوقَ الجبالِ،

---

(١) يُنظر في معاني (إلى) المذكورة: رصف المباني، ص١٦٦، والجنى الدّاني، ص٣٧٣، ومغني اللبيب ص١٠٤.

(٢) يُنظر في معاني (عن): رصف المباني، ص٤٢٩، رصف المباني، ص٢٦٠، ومغني اللبيب، ص١٩٦.

(٣) سقطت من (ب).

(وَفِي)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلظَّرْفِيَّةُ، نَحْوَ: «ٱلْمَاءُ فِي ٱلْكُوزِ»، فَٱلْكُوزُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ «فِي» عَلَيْهِ.

(وَرُبَّ)، بِضَمِّ ٱلرَّاءِ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلتَّقْلِيلُ، نَحْوَ: ....

وتقعُ اسمًا بمعنى فوقَ، [نحو: نزلتُ مِن على الجبلِ، فتأمَّلْ][1].

قولُهُ: (الظَّرفيةُ) إمَّا حقيقةً أو حُكمًا، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، ولها سِتةُ معانٍ[2]، قوله: (بضمِّ الرَّاءِ مع فتحِ الباءِ مشدودةً) وهِي أَشهرُ لغاتِها الثَّمانيةُ، أو مخففةٌ، أو الياءُ مخففةً، أو إسكانُها مخففةً، وأمَّا بفتحِ الرَّاء مَع فتحِ الياءِ مشدودةً، أَو مخففةً، وقد تلحقُها في اللُّغتينِ الأوليتينِ، [تاءُ التأنيثِ مفتوحةٌ][3].

قوله: (ومن معانيها) المرادُ: بالجمع هنا ما فوقَ الواحدْ لأنَّ لها معنيين، وهما: [١٢/و] التَّقليلُ والتَّكثيرُ، قيلَ: والأَوَّلُ فيها أغلبُ، وقيل: عكسُه، وقيلَ: إنَّهما سواءٌ، وقيل: إنَّها للأَوَّلِ فقط دائمًا، وقيل: عكسُهُ[4].

---

(١) سقطت من (ج). ويُنظر في معاني (على): رصف المباني، ص٤٣٣، والجنى الدّاني، ص٤٤١، ومغني اللبيب ١/١٨٩

(٢) يُنظر في معاني (في): رصف المباني، ص٤٥٠، والجنى الداني، ص٢٦٦، ومغني اللبيب ١/٢٢٣.

(٣) سقطت من (ب). ويُنظر تفصيل ذلك: رصف المباني، ص٢٦٦ ـ ٢٧١.

(٤) يُنظر: رصف المباني، ص٢٦٦، والجنى الدّاني، ص٤١٧، ومغني اللبيب ١/١٧٩.

«رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ»، فَرَجُلٌ ٱسْمٌ لِدُخُولِ «رُبَّ» عَلَيْهِ.

(وَٱلْبَاءُ) ٱلْمُوَحَّدَةُ، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ....

قوله: (رُبَّ رَجُلٍ... إلخ)[1] أشارَ إلى أنَّها لا تَجرُّ إلَّا نكرةً موصوفةً ظاهرةً، عاملُها فعلٌ ماضٍ متأخرٌ عنها، معربةً كانتْ كَما مثَّلَ[2]، أَو مبنيةً نحو[3]:

[٢] رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا وَلَمْ يُطَعْ

وقد تَجُرُّ الضميرَ بشرطِ كونِهِ مفردًا مذكرًا مفسَّرًا بنكرةٍ منصوبةٍ ولَوْ غيرُ مفردةٍ، مؤنثةٌ أَو مذكَّرةٌ، وهذا الضَّميرُ معرفةٌ على الأَصحِّ جَرى مَجرى النَّكرةِ، نحو: رُبَّهُ رجُلًا، أَو رُبَّهُ امرَأَةً، أَو رُبَّهُ رجلينِ، أَو رُبَّهُ امرأَتينِ، أَو رُبَّهُ رجالًا، أَو رُبَّهُ نساءً.

قوله: (والباءُ) عبَّر عَنْها باسمِها لكونِها على حرفٍ واحدٍ،

---

(١) يُنظر: الهامش ما قبل السَّابق.

(٢) أي: رُبَّ رجل كريمٍ لقيته.

(٣) الشَّاهد مِن (الرَّمل)، لسويد بن أبي كاهل. الشَّاهد فيه دخول (رُبَّ) على (مَن)ليدلَّ أنَّها نكرة موصولة، ولم يستشهد النَّحويون على ما ذكره الحاشي. يُنظر: ديوان سويد بن أبي كاهل، تحقيق: شاكر العاشور، ط/٤، دار صادر ـ بيروت، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص٦٥، والأمالي الشجريّ، لابن الشّجريّ (ت٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة والنّشر، بيروت ـ لبنان، ١٦٩/٢. مغني اللبيب ٤٣٢/١، وشرح شواهد المغني، لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، ٧٤٠/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب لعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد دقّاق، ط/١، دار المأمون للتُراث، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ٣٣٤/٥.

ٱلتَّعْدِيَةُ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِٱلْوَادِي»، فَٱلْوَادِي ٱسْمٌ لِدُخُولِ ٱلْبَاءِ عَلَيْهِ.

(وَٱلْكَافُ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ٱلتَّشْبِيهُ، نَحْوَ: «زَيْدٌ كَٱلْبَدْرِ»، فَٱلْبَدْرُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ ٱلْكَافِ عَلَيْهِ.

(وَٱللَّامُ)، وَمِنْ مَعَانِيهَا: ....

كما تقدَّمَ، ونبَّه بالموحَّدةِ على أنَّها بنقطةٍ واحدةٍ وليسَ لها نظيرٌ في الحروفِ، [ولذلك قد يقتصرُ في معرفتِها على لفظِ الموحِّدةِ][1].

قولُهُ: (التَّعديةُ) وَهي الأَكثرُ والأَغلبُ مِن معانِيها الاثنَي عشَر، ومعناهُ إِيصالُ حدثِ الفعلِ إِلى ما بعدَها لأَنَّه قَصُرَ عنِ الوصولِ بنفسِهِ[2]، قولُهُ: (التَّشبيه) هو أَكثرُ معانِيها الأَربعةِ، وَهو مشاركةُ أَمرٍ لأَمرٍ في معنًى شريفٍ أَو خسيسٍ، كالإِضافةِ في مثالِهِ المذكورِ، وكالبلادةِ في: زيدٍ كالحمارِ[3].

قولُهُ: (واللَّام) وتُكْسَرُ مَع الظَّاهرِ، وتُفْتَحُ مَع الضَّميرِ، قولُهُ:

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنظر في (الباء) ومعانيها: معاني الحروف - لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د.عبدالفتاح شلبي، ط/٢، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرّمة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، ص٣٦. وسمَّى الرُّماني في هذا الكتاب (التّعدية) (الإضافة)، ورصف المباني، ص٢٢٠، والجنى الدّاني، ص١٠٢، ومغني اللبيب ١٣٧/١.

(٣) يُنظر في معاني (الكاف) الجارّة: معاني الحروف، ص٤٧، ورصف المباني، ص٢٧٢، والجنى الدّاني، ص١٣٢، ومغني اللبيب ٢٣٢/١.

ٱلْمُلْكُ، نَحْوَ: ٱلْمَالُ لِلْخَلِيفَةِ، فَٱلْخَلِيفَةُ ٱسْمٌ لِدُخُولِ ٱللَّامِ عَلَيْهِ.

(وَحُرُوفُ ٱلْقَسَمِ)، بِفَتْحِ ٱلْقَافِ وَٱلسِّينِ ٱلْمُهْمَلَةِ، بِمَعْنَىٰ ٱلْيَمِينِ، وحُرُوفُ ٱلْقَسَمِ مِنْ حُرُوفِ ٱلْخَفْضِ، وسُمِّيَتْ حُرُوفَ ٱلْقَسَمِ لِدُخُولِهَا عَلَىٰ ٱلْمُقْسَمِ بِهِ. (وَهِيَ) ثَلاثَةٌ:

(المِلْكُ)[1] هو أَظهرُ معانيها الخمسةَ عشَر[2]، ومحلُّهُ إِذا دخلتْ على مَن يملِكُ، وإِلَّا فهي للاختصاصِ، نَحو: الجلُّ للفرسِ، قولُهُ: **(بِفَتْحِ القَافِ وَالسِّينِ)**[3] أَيْ بفتحِهما معًا، واحترَزَ بالأَوَّلِ عن كسرِ القافِ فإِنَّه جمع قِسمةٍ، وَمَعَ سُكونِ السِّين بمعنى النَّصيبِ، وبالثَّاني عَن سكون السِّين، [فإِنَّه بِمعنى العَدلِ بين الزَّوجاتِ][4].

قولُهُ: **(مِن حُرُوفِ الخَفْضِ)** أَي فَهي معطوفةٌ عَلى مِن، فتكونُ مِن جملةِ الخبرِ عَنِ الضَّميرِ السَّابقِ، قولُهُ: **(وَسُمِّيَتْ. . . إلخ)** فيه إِشارةٌ إِلى [١٢/ظ] الجوابِ عَنْ فَصلِها عمَّا قبلَها بقولِهِ: **(وَحروفُ القَسَم)**.

---

(١) يُنظر في لام (المِلْك): كتاب اللَّامات، لأبي القاسم الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة ـ دمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص٤٧.

(٢) يُنظر في معانيها: مطبوعات مجمع اللُّغة العربيّة ـ دمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٧١م، ص٢٩٨، صف المباني، ص٢٩٣، والجنى الداني، ص١٤٣، ومغني اللبيب ٢٤٣/١.

(٣) ويتحدّث الحاشي هنا عن القَسَم وحروفه: «وحروف القسم بفتحِ القاف والسّين المهملة بمعنى اليمين»، ص٢٩.

(٤) سقطت من (ج).

(ٱلْوَاوُ)، وَتَخْتَصُّ بِٱلظَّاهِرِ، نَحْوَ: «وَٱللَّهِ»، وَ ﴿وَٱلطُّورِ ۝١﴾ [٥٢ سُورَةُ ٱلطُّورِ / ٱلْآيَةُ: ١].

(وَٱلْبَاءُ) ٱلْمُوَحَّدَةُ، وَتَدْخُلُ عَلَىٰ ٱلظَّاهِرِ، نَحْوَ «بِٱللَّهِ»؛ وَعَلَىٰ ٱلْمُضْمَرِ، نَحْوَ: «ٱللَّهَ أُقْسِمُ بِهِ».

(وَٱلتَّاءُ) ٱلْمُثَنَّاةُ فَوْقٌ، وَتَخْتَصُّ بِلَفْظِ ٱلْجَلَالَةِ غَالِبًا، نَحْوَ: «تَٱللَّهِ»، وَأَصْلُهَا ٱلْوَاوُ؛ ....

قولُهُ: (وتختَصُّ بالظَّاهرِ) معرفةً كانتْ أَو نكرةً، ويشارِكُها في ذلكَ الكافُ، وجرُّها للضَّميرِ شاذٌّ، وفي الثَّاني (رُبَّ) كَما مرَّ، وتختصُّ الواو أَيضًا بحذفِ فعلِ القسمِ معَها [فلا يُقالُ: أُقسمُ واللهِ، وبأنَّها لا تُسْتَعْمَلُ في قَسَمِ السُّؤالِ، فَلا يُقالُ: واللهِ أَخبرْني بالأَمرِ][1].

قولُهُ: (وَتَدْخُلُ... إلخ) ويشارِكُها في ذلكَ بقيةُ حروفِ الخفضِ السَّابقةِ، وشَمَلَ الظَّاهرُ المعرفةَ والنَّكرةَ كما مرَّ[2]، قولُهُ: (المثناةُ فوقَ) احترَزَ بالمثناةِ عنِ الموحَّدةِ والمثلَّثةِ، وبما بعدَه مِن الياء المثناة مِن تحتَ، قولُهُ: (وأَصلها الواو) أَي أَصلُ التَّاء الواو كما في تُراث، ووراث[3] لما فِيها مِن إِلصاقِ فِعْلِ القَسَمِ بالمقسمِ به كبقيةِ حروفِ

---

(١) من حاشية (أ). ويُنظر في (واو) القسم: رصف المباني، ص٤٨٢، والجنى الداني، ص١٨٥، ومغني اللبيب ١/٤٧٣.

(٢) يُنظر في (الباء) التي هي للقسم: رصف المباني، ص٢٢٤، والجنى الدّاني، ص١٠٨، ومغني اللّبيب ١/٤٣.

(٣) يُنظر: سرُّ صناعة الإعراب ١/١٤٥.

وَقَدْ تُجْعَلُ هَاءً، نَحْوَ: «هَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»؛ وَقَدْ تَخْلُفُهَا ٱللَّامُ، نَحْوَ: «لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ ٱلْأَجَلُ».

❊ ❊ ❊

[عَلَامَاتُ ٱلْفِعْلِ]

(وَٱلْفِعْلُ)، ....

القسمِ، وحَكى الأخفشُ[1]: تِرَبِّي، وَتِرَبِ الكعبةِ، وَحَكى أَيضًا: تالرَّحمنِ، [وكلها شاذة][2].

قولُهُ: (ها الله) بقَطْعِ الهمزةِ ووَصْلِها، وكُلٌّ منهَما معَ إثباتِ ألفِها أو حذفِها[3]، قولُهُ: (للهِ) لا يؤخِّر الأَجلُ بكسرِ لامِ (للهِ) وحُكِيَ فتحُها، واللَّام بمعنَى الواوِ، لكنَّها مختصةٌ بلفظِ اللهِ، ولاَ تُستعمَلُ إلَّا في الأُمور العظيمةِ الَّتي يُتَعَجَّبُ منها، فلا يُقالُ: للهِ قد قامَ زيدٌ[4].

قولُهُ: (والفعلُ) المتقدِّمُ مِن حيثُ هو بالمعنى الشَّامل لأَقسامِهِ الثَّلاثةِ، وسُمِّيَ باسمِ معناهُ اللُّغويِّ، وهوَ الحدَثُ الواقعُ مِن الفاعلِ،

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط، وله معاني القرآن وكتاب القوافي، توفي سنى ٢١٥هـ ينظر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين - لأبي بكر الزّبيدي (ت٣٧٩) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف - القاهرة، ص٧٤، وإنباه الرّواة ٢/١٥٧، ووفيات الأعيان ٢/٢٨١.

(٢) سقطت من (ث). ويُنظر رأي الأخفش، رصف المباني، ص٢٤٧.

(٣) يُنظر في (ها) التي تُفيد القسم: رصف المباني، ص٤٦٩، والجنى الداني، ص٣٤٤، ومغني اللبيب ١/٤٥٦.

(٤) يُنظر: رصف المباني، ص٢٩٦.

بِكَسْرِ ٱلْفَاءِ. (يُعْرَفُ) مِنْ قَسِيمَيْهِ: ٱلْاسْمِ وَٱلْحَرْفِ. (بِقَدْ) ٱلْحَرْفِيَّةِ، وَتَدْخُلُ عَلَىٰ ٱلْمَاضِي، نَحْوَ: «قَدْ قَامَ»؛ وَعَلَىٰ ٱلْمُضَارِعِ، نَحْوَ: «قَدْ يَقُومُ»؛ فَـ«قَامَ» وَ«يَقُومُ» فِعْلَانِ لِدُخُولِ «قَدْ» عَلَيْهِمَا، بِخِلَافِ «قَدْ» ٱلْاسْمِيَّةِ، فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِٱلْأَسْمَاءِ، ....

قولُهُ: (بِكَسْرِ الفَاءِ) هُو اسمٌ للكلمةِ المخصوصةِ اصطلاحًا، وأَصلُهُ مصدرٌ كالمفتوحِ أَلفًا، قوله: (بِقَدْ) الحرفيَّةِ المنصرفِ إِليها الاسمُ عندَ الإطلاقِ، واختصَّتْ بالفعلِ لاختصاصِ معناها بِهِ، وهوَ تحقيقُ الفعلِ أَو تقليلُهُ أَو تقريبُ زمنِهِ مِن الحالِ في الماضي، وَهي في كلامِ المصنِّف اسمٌ، لدخولِ الباءِ عليها، ووصفِها بالحرفيَّةِ نظرًا لحالةِ دخولها على الفعلِ، قولُهُ [١٣/و] (وتدخلُ عَلى الماضي)[1] المتصرِّفِ المثبَتِ الخبريِّ، وَلا يجوزُ فصلُهُ عنهُ، إِلَّا بالقَسَم، وأَمَّا قولُ عَدِيٍّ[2]:

[٣] لَوْلا الحَيَاءُ وَأَنَّ رَأْسِي قَدْ عَسَا فِيْهِ الـمَشِيْبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ

فَـ(عَسَا) فيه بِمعنى اشتدَّ[3]، لا الجامدةُ، قوله: (وَعلى المضارعِ) بالشَّرطِ المذكورِ مع تجرُّدِهِ مِن ناصبٍ أو جازمٍ، وحروفُ

---

(١) أي: قد.

(٢) الشَّاهد من (الكامل)
لعديِّ بن زيد الرّقاع العاملي، وفي ديوانه برواية: «لولا الحياءُ... قد عَثَا..»..
يُنظر: ديوانه - برواية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: د. نوري القيسي ود - حاتم الضَّامن، مطبوعات مجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٢٢. ويُنظر: شرح أبيات مُغني اللّبيب ٩٦/٤.

(٣) القاموس المحيط ٣٦٢/٤ (عسا).

لِأَنَّهَا بِمَعْنَىٰ حَسْبَ، نَحْوَ: «قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ». (وَٱلسِّينِ وَسَوْفَ)،

التَّنفيسِ لا تنفصلِ منه كما مرَّ، قوله: (بمعنى حسْب)[1] بالسُّكونِ، أَي: كافٍ، ويجوز فيها البِناءُ مراعاةً لِلَفْظِها، ويُؤْتى معها بنونِ الوقايةِ عندَ الإضافةِ إلى ضميرِ المتكلِّم حِرصًا على بقاءِ السُّكونِ، نحوَ: قَدْني، ويجوزُ إعرابُها نظرًا لإضافتها، فَلَم يتحتَّمْ بناؤها، [ولا يلحقُها النُّونُ المذكورةُ نحو: قَدْني][2].

قولُهُ: (قدْ زيدٌ درهمٌ) بسكونِ الدَّال: اسمٌ مبتدأٌ مبنيٌّ على السُّكونِ محلُّه رفعٌ، وبضمِّ الدَّالِ اسمٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بضمةٍ ظاهرةٍ في آخرِهِ، وزيدٌ مضافٌ إليه فيهما، ودرهمٌ خبر.

قوله: (والسِّيْنُ) المهملةُ أي: بقبوله لها، ويقال لها حرفُ تنفيسٍ، وقُدِّمَتْ على المسبوقِ لقِصرِ زمنِها وبساطتِها، واختصتَّ بالفعلِ لدَلالتِها عَلى تنفيسِ زمنِهِ، أَي تأخيرِهِ على الحالِ، وهي كلمةٌ برأسِها لا قطعةٌ مِن سَوفَ على الرَّاجحِ[3].

قولُهُ: (وَسَوفَ) واختصت بالفعلِ لما ذَكَر، والتَّنفيس فيها أَكثر منه في السِّين، ويُقال فيها سو، بحذفِ الفاءِ، وسِي بقلبِ الواوِ ياءً،

---

(١) يتحدَّث عن (قد) الاسميّة.

(٢) سقطت من (ب). ويُنظر في (قد): معاني الحروف (الرُّمانيّ)، ص٩٨، الأزهية، ص٢٢٠، رصف المباني، ص٤٥٥، والجنى الداني، ص٢٦٩، ومغني اللبيب ١/٢٥٦.

(٣) ذهب البصريون إلى أنَّ (السّين) حرف مستقلٌّ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها مقتطعة مِن (سوف). يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٤٦، المسألة (٩٢)، وشرح المفصل، لابن يعيش الحلبيّ (ت٦٤٦هـ)، عالم الكتب بيروت، ٨/٢٨، والجنى الدّاني، ص١١٩.

وَيَخْتَصَّانِ بِٱلْمُضَارِعِ، نَحْوَ: سَيَقُولُ، وَسَوْفَ يَقُولُ؛ فَيَقُولُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ لِدُخُولِ ٱلسِّينِ وَسَوْفَ عَلَيْهِ. (وَتَاءِ ٱلتَّأْنِيثِ ٱلسَّاكِنَةِ)، وَتَخْتَصُّ بِٱلْمَاضِي، نَحْوَ: قَامَتْ.

وسَف بحذفِ الواو مع سكونِ الفاءِ[(١)]، قولُهُ: (فَيَقُولُ) فِعْلٌ، وفي نسخةٍ: فعلُ مضارعٍ، وكلٌّ منهما صحيحةٌ لما فيها من الدّلالةِ على الفعليَّة المقصودةِ مع زيادةٍ في الثَّانيةِ.

قوله: (وتاء التَّأنيثِ) أي: وبقبول آخر الكلمة للتَّاء الدَّالةِ على تأنيثِ فاعلِها، ولذلكَ اختصَّتْ بالفعلِ لأَنَّها لا تُوجدُ إِلَّا فيما لهُ فاعلٌ مؤنَّثٌ، وبذلكَ فارقتِ التَّاءُ في أَسماءِ الصِّفاتِ الآتيةِ، والمرادُ بالسَّاكنةِ مِن حيثُ الوضعِ، وإِن حُرِّكَتْ لعارضٍ كالكَسرِ في نَحو ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [سورة يوسف: ٣٣] والفتح [١٣/ظ] في نَحوِ: قالتَا، والضَّمِّ في نحو: (قالتُ اخرجْ) على أحدِ الوجهينِ فيهِ[(٢)]، وإِنَّما اختصتْ بالسُّكونِ لثقِلِ الفعلِ، وخرجَ بها المتحرِّكةُ اللَّاحقةُ للأَسماء للِّدلالةِ على تأنيثِ معنى ما هي فيه، نحو: فاطمةُ، ومسلمةُ، أَو على اللَّاحقة للحُروفِ للِّدلالة على تأُنيثِ الكلمةِ الَّتي هي فيها نَحو: ثَمَّةَ، ورُبَّتْ[(٣)].

---

(١) وهي لغات محكيّة عن الكوفيين. يُنظر: الجنى الدّاني، ص٤٣١.

(٢) وهي قراءة ابن كثير والكسائيّ ونافع وابن عامر، بضمِّ التّاء. يُنظر: كتاب السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ـ تحقيق: د. شوقي ضيف ـ ط/٣ ـ دار المعارف بمصر ـ ٤٣٨، ومعجم القراءات القرآنية ـ د ـ أحمد مختار عمر ود ـ عبدالعال سالم مكرم ـ ط/٢ مطبوعات جامعة الكويت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م ـ ١٦٦/٣.

(٣) يُنظر: الجنى الدّاني، ص١١٧ ـ ١١٨، ومغني اللبيب ١/١٥٧ ـ ١٥٨.

[عَلَامَاتُ ٱلْحَرْفِ]

(وَٱلْحَرْفُ) يُعْرَفُ بِأَنَّهُ (مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ ٱلْاسْمِ)؛ أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ ٱلْاسْمُ ....

وحاصل ما ذكره مِن علاماتِ الفِعل أربعٌ كما تقدَّمَ في الاسمِ، ثلاثةٌ تدخلُ عليهِ مِن أوّله، والأُولى منها مشتركةٌ بين المضارعِ والماضي، والأُخْريانِ مختصَّانِ بالمضارعِ، وقدَّمهما على الرَّابعة الخاصة بالدُّخول على آخر الماضي موافقةً للوضْعِ الطبيعيّ، ولأَنَّها كالمركَّبةِ بخلافِها، واقتصرَ على تلكَ العلاماتِ لوضوحِها وسهولتِها على المبتدي، ولذلك لم يذكر علامةَ الأَمرِ الّتي هي دلالتُهُ على الطَّلبِ بذاتِهِ معَ قبولِهِ ياءَ المخاطبةِ، لغموضِها وعسرِها، وخرجَ بها ما لا يدلُّ على الطلبِ، فإِنَّه فِعلٌ ماضٍ أو مضارعٌ، وما دلَّ على الطلبِ بغيرِهِ، نحوَ: (لِيُنفقْ) فإنه مضارع، وما دلَّ على الطَّلب ولم يقبلِ الياءَ المذكورةَ نحوَ: نَزالِ بمعنى انزل، فإِنَّه اسمُ فعلٍ، ونحوَ: ضربًا زيدًا فإِنَّه مصدرٌ.

قولُهُ: (**والحَرْف**) المتقدِّم في التَّقسيم، وقدَّر الشَّارحُ (**يُعْرَفُ**) ليفيدَ أَنَّ ما ذكرَهُ المصنِّفُ علامتَهُ لا حقيقتَهُ المذكورةَ بالحدِّ السَّابقِ، وما إِنْ جُعِلَتْ بمعنى كلمةٌ، اندفعَ إيرادُ الجملةِ، وهذا هوَ الظاهرُ بلِ المتعيّنُ، وإِن جُعِلَتْ بِمعنى اللّفظ شَملتْ الجملةُ، وهو بعيدٌ، لَئلا يلزمُ أَنْ يكونَ التَّعريفُ أَعمُّ مِن المعرَّفِ، عَلى أَنَّه على هذا التَّعريفِ بالأَعمِّ، وهوَ الصَّحيحُ جائزٌ، والمرادُ بالصَّلاحيِّةِ مِن حيثُ القواعدُ النُّحويَّةُ.

مِنَ ٱلْخَفْضِ وَٱلتَّنْوِينِ وَدُخُولِ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ وحُرُوفِ ٱلْخَفْضِ. (وَ) مَا (لَا) يَصْلُحُ مَعَهُ (دَلِيلُ ٱلْفِعْلِ)؛ أَيْ: مَا يُعْرَفُ بِهِ ٱلْفِعْلُ مِنْ قَدْ وَٱلسِّينِ وَسَوْفَ وَتَاءِ ٱلتَّأْنِيثِ ٱلسَّاكِنَةِ؛ فَعَدَمُ صَلَاحِيَّتِهِ لِدَلِيلِ ٱلِاسْمِ وَلِدَلِيلِ ٱلْفِعْلِ دَلِيلٌ عَلَىٰ حَرْفِيَّتِهِ، ....

قولُهُ: (مِنَ الخَفْضِ... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ المرادَ بالدَّليلِ هُنا ما تقدَّمَ في كلامِهِ لا مطلقًا، لئَلا يلزمُ الإحالةَ على مجهولٍ، وهو لا يناسبُ المبتدِي، وقدْ مرَّ جوازُ التَّعريفِ بالأعمِّ، ويلزمُ على إرادةِ ما هُنا وغيرُهُ [١٤/و] أنَّه لا يحكمُ على كلمةٍ بالحرفيَّةِ حتَّى يستقصي جميعَ العلاماتِ، وهو متعسِّرٌ أو متعذِّر، فيفوتُ المقصودُ عليه، لا يُقالُ يلزمُ على الأوَّل أنَّه يحكم بِالحرفيَّة على ما ليسَ بحرفٍ، لأنَّا نقولُ الخطأَ في الأقلِّ معَ معرفةِ حكمِ الأكثرِ أخفُّ مِن عدمِ الحكمِ على الجميعِ، فتأملْ.

قولُهُ: (فعدمُ صلاحيتِهِ... إلخ) لما كانَ في هذه العلاماتِ معنى السَّببِ الَّذي يلزمُ مِن وجودِهِ الوجودُ ومِن عدمِهِ العدمُ، كما مرَّت الإشارة إليه، لَزِمَ مِن عدمِها عدمُ الاسميَّةِ والفعليَّةِ الموجِبِ إلى الحُكْمِ بالحرفيَّةِ، إذ لا زائدَ عليها، وقولهم إنَّ فيها معنى الشَّرطِ الَّذي يلزمُ مِن عدمِهِ العدمُ يطرقُهُ أَنْ لا يلزمُ مِن وجودِها الحكمُ بالاسميَّةِ أوَ الفعليَّةِ، لأنَّه لا يلزمُ مِن وجودِهِ الوجودُ، [فافهم وتأمل][١].

(١) سقطت من (ج).

وَنَظِيرُ ذٰلِكَ كَمَا قَالَ ٱبْنُ مَالِكٍ: ج ح خ، فَعَلَامَةُ ٱلْجِيمِ نُقْطَةٌ مِنْ أَسْفَلٍ، وعَلَامَةُ ٱلْخَاءِ نُقْطَةٌ مِنْ فَوْقٍ، وَعَلَامَةُ ٱلْحَاءِ ٱلْمُهْمَلَةِ عَدَمُ ٱلنُّقْطَةِ بِٱلْكُلِّيَّةِ.

❁ ❁ ❁

قال بعضهم[١]: وإنَّما لم يجعلوا للحرف علامةً وجوديةً لأَنَّه علامةٌ على غيرِهِ، فلو جعلُوا لهُ علامةً لكانتْ حرفًا، ويلزمُ الدَّورَ والتَّسلسلَ، قولُهُ: (ونظيرُ ذلكَ... إلخ) أي من حيثُ إنهم جعلوا علاماتٍ تُميِّزُ ما تشابَهَ في القولِ، كما جعلُوا علاماتٍ تَميِّزِ ما تشابَهَ في اللَّفظِ، ولا يضرُّ كونَ التَّمييزِ في الأَوَّلِ من حيثُ الاسمُ، وفي الثَّاني مِن حيثُ المسمَّى، [فتأمل][٢].

تنبيه:

قال بعضهم: إنَّ الحروفَ محصورة، وضبطُها بالعدِّ أَحسنُ مِن ضبطِها بالحدِّ، وقد عدَّها ابنُ فلاحٍ[٣] في مغنيهِ سبعينَ[٤] حرفًا [بِطرح

---

(١) يُنظر: الجنى الدّاني، ص٨٦.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هو الشّيخُ منصور بن فلاح بن محمّد بن سليمان اليمني النّحوي، مِن علماء أَهل اليمن له الكافي في العربية وشرح الكافية والمغني في النّحو، توفي سنة ٦٨٠هـ. يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ٢/٣٠٢، كشف الظُّنون ٢/١٧٥١، هديّة العارفين ٢/٤٧٤، الأعلام ٧/٣٠٣، معجم المؤلفين ١٣/١٩.

(٤) يُنظر: المغني في النَّحو، لابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ)، تحقيق: د.عبدالرَّزاق السَّعدي، ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ١٩٩٩م، ١/١٨٦ ـ ١٨٨.

....

المشتركِ][1].

ثلاثةَ عشرَ آحاد[2]، وهي: الهمزةُ، والألفُ، والباءُ، والتاءُ، والسِّينُ، والفاءُ، والكافُ، واللَّامُ، والميمُ، والنُّونُ، والهاءُ، والواو، والياءُ.

وأربعةٌ وعشرونَ ثنائيَّةً، وهي: آا، وأل، وأَمْ، وإنْ، وأَنْ، وأو، وإِي، وبَل، وعَنْ، وفي، وقَدْ، وكَي، ولَا، ولَمْ، ولَنْ، ومَا، ومُذْ، ومَعَ عَلى رأي، ومَن، ومَا، وهَلْ، ووَا، ووَيْ، ويا[3].

وتسعةَ عشرَ ثلاثيةً، وهي: أَجلْ، وإِذن، وإِلى، وإِلَّا، وأَمَّا، وإِنَّ، وأنَّ، وأَيا، وبَلى، وثُمَّ، وجَيْر، وخَلا، ورُبَّ، وسوفَ، [١٤/ظ] وعَدا، وعَلى، وليتَ، ونَعْم، وهَيَا.

وثلاثةَ عشرَ رباعيةً، وهي: إِلَّا، وأَلَّا، وأَمَّا، وإِمَّا، وحَاشا، وحَتَّى، وكأَنَّ، وكلَّا، ولعلَّ، ولـمَّا، ولوما، وهلَّا.

والخماسيُّ واحدٌ، وهو: لكِنَّ فقط، انتهى، وبقِي مِن الثُّنائيِّ: لَوْ، ومِن الثُّلاثيّ: مُنذُ، ومِن الرُّباعي: إذ ما.

---

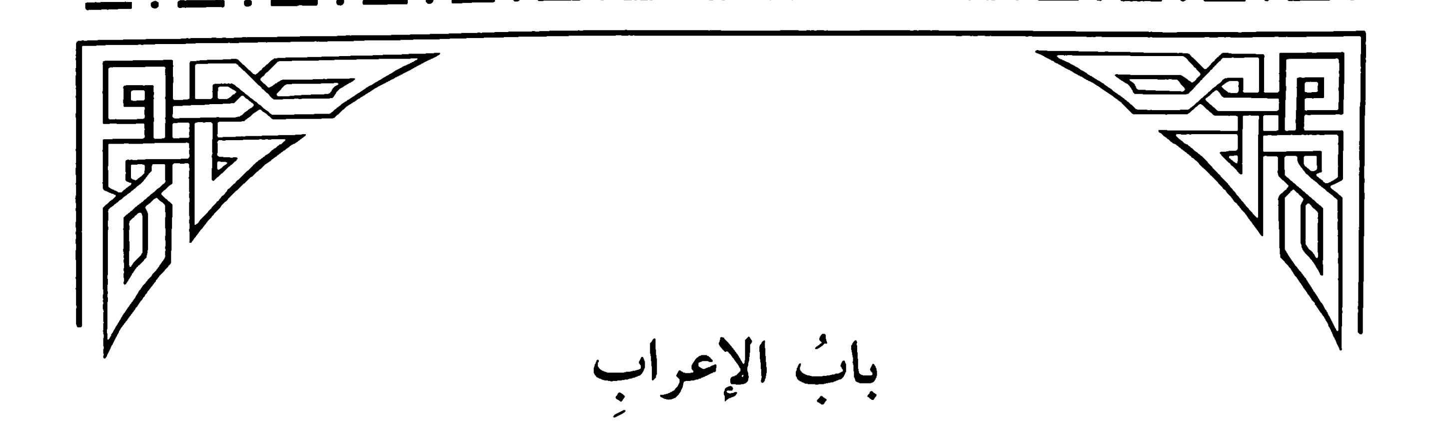
(١) سقطت من (ب).

(٢) سمَّاها ابن فلاح «بسيطة». المغني في النحو ١/١٨٦.

(٣) حصل اضطراب في ترتيب هذه الحروف في (ب)، و(ت).

(بَابُ ٱلْإِعْرَابِ)

بِكَسْرِ ٱلْهَمْزَةِ.



بابُ الإعرابِ

هو[١] خبرٌ لمبتدإٍ محذوفٍ، أَو منصوبٍ بنحوِ: اقرأْ، وأصلُهُ لغةً: فُرْجَةٌ يُتَوَصَّلُ بها مِن داخلٍ إِلى خارجٍ، وعكسُهُ، وعُرفًا: اسمٌ لجملةٍ مِن العلمِ، ويغلبُ اشتمالُهُ عَلى فصولٍ، وتبويب المصنفاتِ لسهولةِ الرُّجوعِ إِلى مسائلِها، وتنشيطِ طالبِها[٢]، وقُيِّدَ بكسرِ الهمزةِ احترازًا مِن فتحِها الَّذي هو اسمٌ لسُّكان البوادي[٣]، وهو لغةً: التَّحسينَ، والتَّبيينَ، والتَّغييرَ[٤].

(١) يقصد كلمة (باب). ويُنظر المعنى اللُّغويّ لها في مادة (بوب): لسان العرب ١/٢٢٣.

(٢) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ١/١٤٧.

(٣) يُنظر: لسان العرب ١/٥٨٦ (عرب).

(٤) يُنظر مادة (عرب): لسان العرب ١/٥٨٩، القاموس المحيط ١/١٠٢، تاج العروس ٣/٢٠٨.

(ٱلْإِعْرَابُ) فِي ٱصْطِلَاحِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَعْنَوِيٌّ: (هُوَ تَغْيِيرُ) أَحْوَالِ (أَوَاخِرِ ٱلْكَلِمِ) ....

قولُهُ: (في اصطلاحِ مَن يقولُ إِنَّهُ معنويٌّ)، وهو مرجوحٌ، والأَصحُّ أَنَّهُ لفظيٌّ، ويُعَرَّفُ بأَنَّه ما جِيءَ به لبيانِ مقتضى العاملِ مِن حركةٍ أَو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ، ومقتضى العاملِ: هو ما يطلبه مِن الفاعليَّة أو المفعوليَّة أَو الإِضافة، كما يأتي[1].

قولُهُ: (تغييرُ) بمعنى التَّغيرُ الَّذي هوَ: وصفُ الكلمةِ لا فعلُ الفاعلِ، وأَشارَ بقولِهِ: (أَحْوالِ) إِلى أنَّ ذاتَ الآخرِ لا تتغيَّرُ بالنَّظرِ للأَصلِ الَّذي هو بالمراعاةِ أَولى، فَلا يردُّ تغيُّرُها في الفروعِ كالمثنَّى والجمعِ حقيقةً مِن الرَّفعِ إِلى النَّصبِ، وحكمًا مِن النَّصبِ إِلى الخفضِ، [كذا قيل][2]، والوجهُ خلافُهُ، لأَنَّ الحرفَ المتغيِّرَ إِنَّما هو اللَّاحقُ للاسم الَّذي هوَ العلامةُ لإعرابِهِ، فتأَمَّلْ، وقولُ بعضِهِم: إِنَّه يُرادُ بتغييرِ الأَواخرِ تصييرُها دالَّةً على الفاعليَّةِ أَو غيرِها فيشملُ تغيُّرَ الذاتِ والصِّفةِ فيه نظرٌ بما يأْتي، وإِضافةُ أَواخرَ للجنسِ أَو هُو مِن مقابلةِ الجمعِ بالجمعِ بينَ الأَواخرِ والكَلِمِ، فيشملُ تغيُّرَ آخرِ واحدٍ، وهو لبيانِ أنَّ التَّغيُّر أنواع[3].

---

(١) يُنظر تفعيل ذلك: شرح كتاب الحدود، ص٦٣. نتائج الأفكار في شرح الإظهار لمحيي الدّين محمد بي٦ علي البركليّ (ت٩٨١هـ)، ط/١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ٢٠٠٣م/١٤٢٤هـ، ص١٦ وما بعدها.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) وهي مسألة خلافيّة، فقد ذهب قُطرب (ت٢٠٦هـ) إلى أنَّ الإعراب لم يدخل لعلّة تدلُّ على الفاعليّة والمفعولية، وذهب غيره إلى أنها تدلُّ على المعنى، الخصائص=

حَقِيقَةً، كَآخِرِ زَيْدٍ؛ أَوْ حُكْمًا، كَآخِرِ يَدٍ؛ وَٱلْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ ٱلْآخِرِ تَصْيِيرُهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا ....

والمرادُ بالكَلِمِ الكلماتُ، ولامُهُ للجنسِ، لأَنَّها الاسمُ والفعلُ [١٥/و] المعربينَ، وسيأْتي، وخرجَ بالأَواخرِ الأَوائلُ والأواسطُ، نحو: فَلْسٌ وأَفْلُسٌ، والنُّونُ في المثنى والجمعِ، والكافِ في نحو: أَبْوكَ زائدةٌ على الآخرِ لأَنَّها كالتَّنوينِ.

قولُهُ: (حقيقةً... إلخ) هو راجعٌ إلى الأَواخِرِ، بدليلِ تمثيلِهِ، ويمكنُ رجوعُهُ إلى التَّغييرِ أَيضًا ليشملَ نحوَ الفتحةِ فيما لا ينصرفُ، فإنَّ التغييرَ معها حُكْمِيٌّ، قولُهُ: (تصييره) أَيْ: صيرورتُهُ بمعنى إِيجادِهِ كذلكَ، فلا يلزمُ سبقَ حالةِ تغيُّرٍ عَنها، وضميرُهُ عائدٌ إلى الآخرِ، وفيه وصفُ الجزءِ بوصفِ كلِّه، لأَنَّ الموصوفَ بالرَّفعِ وغيرِهِ جميعُ الكلمةِ، ولا يصحُّ كونُه على حذفِ المضافِ، [فتأَمَّلْ][(١)].

قوله: (مرفوعًا... إلخ) لو زادَ أَو مجزومًا لكان أَولى، إِلَّا أَنْ يُقالَ: ولم يذكره لأَنَّه لم يردِ الفعلُ المجزومُ بحذفِ آخرِهِ، فتأَمَّلْ،

= ٣٦/١. التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ص١٥٦، ص١٦٧، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العُكبريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي طليمات، ط/١، دار الفكر ـ دمشق، دار الفكر المعاصر ـ بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ٥٢/١، وكتاب الرّدّ على النُّحاة، لابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ص٧٦، وإحياء النّحو، إبراهيم مصطفى، ط/٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ص١ وما بعدها.

(١) سقطت من (ت).

بَعْدَ أَنْ كَانَ مَوْقُوفًا قَبْلَ ٱلتَّرْكِيبِ، وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱلْكَلِمِ» هُنَا ٱلِاسْمُ ٱلْمُتَمَكِّنُ وَٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ نُونُ ٱلْإِنَاثِ

قوله: **(بعد أَنْ كانَ... إلخ)** لو أسقطَ هذهِ الجملةَ لكانَ أَوْلى، كَمَا مرَّتِ الإشارةُ إِليهِ، معَ أَنَّه مبنيٌّ على مرجوحٍ، وهوَ كونُ الأسماءِ قبلَ التَّركيبِ موقوفةً لا معربةً ولا مبنيةً، والأَصحُّ أَنَّها مبنيةٌ، وفيه أَيضًا إيهام أنَّ الانتقالَ مَن الرَّفعِ إلى النَّصبِ أَو عكسِهِ، أَو منهُ إلى الخفضِ أَو عكسِهِ، ونحوَ ذلكَ لا يسمَّى تغيرًا، [وليسَ كذلكَ فافهمْ][1].

قولُهُ: **(المتمكّن)** أَي: الّذي لم يشبهِ الحرفَ الموجبَ لبنائِهِ[2]، وتفسيرُهُ بالمعربِ فيه دورٌ، وتحصيلُ الحاصلِ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ، قولُهُ: **(الّذي لَم يَتَّصلْ... إلخ)** المرادُ منه المعرِبُ أَيضًا، كما تقدّم آنفًا، وعَدل عَنْهُ لما مرَّ، وخُصَّ الإِعرابُ بالأواخرِ لأَنَّه دالٌ على الوصفِ بكونِ الكلمةِ عمدةً، أَو فضلةً، والوصفُ متأَخِّر عنِ الموصوفِ، فناسبَ كونَ الدَّالِ عليهِ في الآخرِ.

قوله: **(ونون الإناثِ)**[3] وإِنْ استُعيرَ للذكورِ، أَو كانتْ علامةً، فيشملُ[4]:

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل ٢٦/١ ـ ٢٧.

(٣) يُنظر الهامش السَّابق.

(٤) الشّاهد من (الطويل)، منسوب إلى أعشى هَمْدان وغيرُه، ويصف فيه لصوصا أو تُجّارًا. الدّهناء: موضع لبني تميم، الحقائق جمع حقيبة: وعاء يضعُ فيه الرّجل زاده، دارين: موضع في البحرين. ورواية الدّيوان: (عيابهم) بدلًا عن (عيانهم)، و(يخرجن) بدلًا عن (يرجعن). والشَّاهد فيه: (ويخرجن) وأراد به الرّواحل. يُنظر: ديوانه (ضمن =

وَلَمْ تُبَاشِرْهُ نُونُ ٱلتَّوْكِيدِ (لِاخْتِلَافِ ٱلْعَوَامِلِ)، مُتَعَلِّقٌ بِـ «تَغْيِيرِ» عَلَىٰ أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ، ....

[٤] يَمُرُّوْنَ بِالدَّهْنَاءِ خِفَافًا [عِيَانُهُمْ][1] وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجُرِّ الحِقَائِبِ

ونحو[2]:

[٥] يَـعْـصِـرْنَ الـسَّـلِـيْـطَ أَقَـارِبُـهْ.

قولُهُ: (وَلَمْ تُبَاشِرْهُ... إلخ) عدلَ عنِ [١٥/ظ] الاتِّصال المذكورِ فيما قبلَهُ للإشارةِ إلى أنَّ الاتصالَ مِنَّا قدْ يوجدُ مع عدمِ البناءِ في نحوَ: (يصدنك) لوجودِ الفاصلِ المقدَّرِ، فلم توجدِ المباشَرَةُ، فتأمَّلْ، قوله: (عَلى أَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ) أيْ: على أنَّ الاختلافَ عِلَّةٌ للتغييرِ،

= أشعار الأعشيين، ص٣١٧. الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسَّلام محمد هارون، ٣/٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ١/١١٥.

(١) في (أ): فأعيانهم.

(٢) الشَّاهد من (الطويل) للفرزدق، وهو قطعة من عجزٍ، وتمامه:

وَلَـكِـنْ دِيَـافِـيٌّ أَبُـوهُ وأُمُّـهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ

السَّليط: الزَّيت. الشَّاهد فيه: قوله: «يعصرنَ» فأتى بالحرف الذي يكون ضميرًا علامةً للجمع في لغة (أكلوني البراغيث). يُنظر: شرح ديوان الفرزدق، تحقيق: إيليا الحاوي، ط/١، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ١٩٨٣م، ص٨٢، وشرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السِّيرافيّ (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، ط/١، دار الفيحاء ـ دمشق، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ١/٤٩١. تحصيل عين الذهب مِن معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشّنتمريّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د.زهير عبدالمحسن سلطان، ط/١، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ١٩٩٢م، ص٢٤٧.

وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱخْتِلَافِ ٱلْعَوَامِلِ» تَعَاقُبُهَا عَلَىٰ ٱلْكَلِمِ (ٱلدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا)، وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ؛ وَٱلْعَوَامِلُ جَمْعُ عَامِلٍ، وَٱلْمُرَادُ بِٱلْعَامِلِ مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ ٱلْمَعْنَىٰ ٱلْمُقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ، ....

والأَولى كونُهُ سببًا تامًّا، وعلى الأَوَّل فاللامُ للتَّعليلِ[1]، ويصحُّ كونُها توقيتيةً[2] كما قيل، لكنَّه لا يناسبُ الإخراجَ لما يتغيَّر لغيرِ عاملٍ، نحو: حيثُ، بضم المثلثةِ أو فتحها أو كسرِها مَع الياءِ أَو الواوِ أَو الألفِ، ونحوَ الإتباعُ والنَّقلُ والحكايةُ، وبذلك عُلِمَ ردُّ ما قيلَ إنَّ تغييرَ الأَواخرِ لا يكونُ إلَّا عنْ عاملٍ، وإنَّ لفظَ الاختلافِ مستدركٌ، وتفسيرُهُ بالتَّعاقبِ نظرًا لمعناهُ اللُّغوي، لا لاعتبارِهِ، لأَنَّ المقصودَ وجودُها، أَو وجودُ العواملِ، أو لدفعِ أَنْ يُرادَ به تزاحمُها، أَو للإشارةِ إلى اختلافِ عملِها، ليخرجَ به اختلافُ لفظِها، فلا يردُ نحوَ: ضربتُ زيدًا، ورأيتُ زيدًا، وإنَّ زيدًا.

قولُهُ: **(واحدٌ بعدَ واحدٍ)** فلا يجتمعُ اثنانِ على معمولٍ واحدٍ، وهذا بيانٌ لفائدةِ التَّعاقبِ، وليس مُعْتَبَرًا [كما تقدَّمَ][3]، [قوله: **(وَالعَوامِلُ جمعُ عاملٍ)**، لأَنَّه غيرُ عاقلٍ فلَا يَرِدُ أَنَّ ذلكَ ممنوعٌ في المذكَّرِ العاقلِ][4].

قوله: **(مَا بهِ يُتَقَوَّمُ... إلخ)** أَيْ: شيءٌ يستقيمُ ويتحصَّلُ بسببهِ

---

(١) موسوعة المصطلح النّحويّ ٢/٧٨٠ ـ ٧٨١.
(٢) موسوعة المصطلح النّحويّ ٢/٨٧٢.
(٣) سقطت من (ت).
(٤) سقطت من (ج).

سَوَاءٌ كَانَ ذٰلِكَ ٱلْعَامِلُ لَفْظِيًّا أَوْ مَعْنَوِيًّا؛ فَٱلْعَامِلُ ٱللَّفْظِيُّ نَحْوَ: جَاءَ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ ٱلْفَاعِلَ ٱلْمُقْتَضِي لِلرَّفْعِ؛ وَنَحْوَ: رَأَيْتُ، فَإِنَّهُ يَطْلُبُ ٱلْمَفْعُولَ ٱلْمُقْتَضِي لِلنَّصْبِ؛ وَنَحْوَ: ٱلْبَاءِ، فَإِنَّهَا تَطْلُبُ ٱلْمُضَافَ إِلَيْهِ ٱلْمُقْتَضِي لِلْجَرِّ؛ وَٱلْعَامِلُ ٱلْمَعْنَوِيُّ هُوَ ٱلِابْتِدَاءُ وَٱلتَّجَرُّدُ.

المعنى الَّذي أوجبَ الإعرابَ، كما يأتي، نحوَ: جاءَ، فإنَّهُ يطلبُ فاعلًا، ونحو: رأيتُ، فإنَّهُ يطلبُ مفعولًا يقعُ عليهِ الفعلُ، ونحو: مررتُ بزيدٍ، فإنَّ الباءَ يحصلُ بها إضافةُ ما قبلَها لما بعدَها، وقد أشارَ الشَّارحُ إلى ذلك، وتقديمُ الظرفِ للاهتمامِ وليسَ للحصرِ، وخرجَ بالسببيةِ الإسنادُ، وذاتُ الفاعلِ، لأنَّ المرادَ هنا السببُ الاصطلاحيُّ لا غيرُهُ، [كالموجدِ للفعلِ مثلًا](١)، وتعريفُ العاملِ المذكورِ لا يوجبُ دورًا في تعريفِ الإعرابِ، [فتأمَّلْهُ](٢).

قوله: (لَفظِيًّا) هو شاملٌ لما كانَ أَصليًّا أو زائدًا، ملفوظًا بهِ أَو مقدَّرًا، قوله: (يَطْلُبُ الفاعِلَ) أي: فاعليهِ [١٦/و] الفاعلُ كما مرَّ، وكذا ما بعدهُ، فتأمَّلْ، قولُهُ: (الـمُقْتَضِي للرَّفْعِ) وإنَّما نَسَبَ الرَّفعَ للفعلِ لا للفاعليَّةِ لأنَّهُ أمرٌ ظاهرٌ جليٌّ، وهي أَمرٌ غامضٌ خَفِيٌّ، وكذا يُقالُ في غيرِ الرَّفعِ.

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

وَٱلْمُرَادُ بِدُخُولِ ٱلْعَوَامِلِ مَجِيئُهَا لِمَا تَقْتَضِيهِ مِنَ ٱلْفَاعِلِيَّةِ وَٱلْمَفْعُولِيَّةِ وَٱلْإِضَافَةِ، سَوَاءٌ ٱسْتَمَرَّتْ أَمْ حُذِفَتْ، وَسَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ عَلَىٰ ٱلْمَعْمُولَاتِ كَـ«رَأَيْتُ زَيْدًا»، أَمْ تَأَخَّرَتْ، نَحْوَ: «زَيْدًا رَأَيْتُ».

قولُهُ: (مِنَ الفَاعِلِيَّةِ. . . إلخ) هذا لا يشملُ عواملَ الفعلِ [الشَّاملِ لها][1] تعريفُ العاملِ السَّابقِ، فالاقتصارُ على ذلك إمَّا لأنَّ الإعرابَ مُتَأَصِّلٌ في الأَسماءِ، أَو لأنَّهُ الأَغلبُ فيها، فلمْ يلتفتُوا إلى غيرِهِ، أو لأنَّ المرادَ هذهِ وغيرَها، كالنَّهي عن كُلٍّ مِن الأَمرينِ، أَو عنِ الجمعِ بينهُما، أَو عنِ الأَوَّل فقط، في نحوَ: لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَب، لأنَّ الأَوَّل يقتضي جزمَهما، والثَّاني يقتضي جزمَ الأَوَّلِ ونصبَ الثَّاني، والثَّالثَ يقتضي جزمَ الأَوَّلِ ورفعَ الثَّاني، فَتَأَمَّلْ[2]، والمرادُ بالفاعليَّةِ كونُ الاسمِ فاعلًا حقيقةً، أَو حُكْمًا في كونهِ عُمْدَةً[3]، والمفعوليَّةِ كونُه مفعولًا كذلكَ في كونهِ فَضْلَةً[4]، أَو شبهَهُ، كاسمِ إنَّ، واليَّاءُ فيهما مصدريةٌ، والإِضافةُ كونُ الاسمِ مضافًا إِليهِ، لا مُضافًا، وحذفَ الظرفَ لدلالةِ ما قبلَه، ولم تَحْتَجْ للياء [لأَنَّها مصدرٌ][5].

قوله: (سواءٌ اسْتَمَرَّت) كَمَا ذكرتُ أخْذًا مِمَّا بَعْدَهُ، قولُهُ:

---

(١) مطموسة في (أ).

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٢٨/٤.

(٣) العمدةُ هو: «عبارة عمَّا لا يسوغ حذفه مِن أَجزاء الكلام إلَّا بدليل يقوم مقام اللّفظ به». همع الهوامع ٣/٢.

(٤) الفَضْلة هو: «خلاف العمدة، وهي مما يُستغنى عنه في الكلام، وذلك كالمفاعيل والتّمييز والحال»، ومعجم المصطلحات النّحويّة والصّرفية، ص١٧٣.

(٥) سقطت من (ج).

وَقَوْلُ ٱلْمَكُّودِيِّ: «إِنَّ ٱلْعَوَامِلَ لَا تَكُونُ إِلَّا قَبْلَ ٱلْمَعْمُولَاتِ»، جَرَىٰ عَلَىٰ ٱلْأَصْلِ ٱلْغَالِبِ. وَقَوْلُ ٱلْمُصَنِّفِ: (لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) حَالَانِ مِنْ «تَغْيِيرُ»، يَعْنِي أَنَّ تَغْيِيرَ أَوَاخِرِ ٱلْكَلِمِ تَارَةً

(الـمُكُّودِي) بتخفيف الكاف، نسبةً إلى الـمُكُّودِ، وهي الإبلُ التي لا تنقطعُ ذريتُها، وهو: أبو زيدٍ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عليِّ بنُ صالحٍ، عُرِفَ بالـمُطَرِّزِ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى[1].

قوله: (جَرَى عَلَى [الأَصلِ] الغَالِبِ) أي: نظرًا للَّفظِ، وَيُحْتَمَلُ بقاؤهُ على عمومهِ نظرًا للرُّتبةِ، قولُهُ: (وَقَوْلُ المصَنِّفِ)[2] أي: مقولُهُ، مبتدأٌ و(حالانِ) خبرهُ، والحكمُ عليهما بالحاليةِ في كلامِ المصنِّفِ، والمرادُ بهما الملفوظُ والمقدَّرُ، ويصحُّ كونُهما مصدرينِ، أَي: تَغييرًا ملفوظًا أَثرُهُ، أو مقدَّرًا، ويصحُّ كونُهما تمييزًا محوَّلًا عن المضافِ، أَي: تغييرُ لفظٍ، أو تقديرًا، أَي: تفسيرٌ ملفوظٌ أَو مقدَّرٌ أَثرُهَ، ويصحُّ كونُهما خبرًا لكانَ، وأَمَّا في كلامِ الشَّارحِ فهما بدلٌ مِن قولٍ، أو بيانٌ له، مرفوعانِ بضمةٍ مقدَّرةٍ [١٦/ظ] منعتْها حركةُ الحكايةِ.

[قولُهُ: (تارةً) منصوبٌ على الظَّرْفِيَّةِ أو المصدرِيَّةِ ومثلُهُ: مرَّةً

---

(١) نحويٌّ ولغويٌّ، له شرح الألفية، وشرح على الآجروميّة، توفي سنة (٨٠٧هـ). يُنظر ترجمته: الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدّين محمد بن عبدالرحمٰن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، ٩٧/٤، بغية الوعاة ٨٣/٢، شذرات الذهب ٤/٨.

(٢) أي: ابن آجروم. ويُنظر: متن الآجروميّة، ص٦.

يَكُونُ فِي ٱللَّفْظِ، نَحْوَ: يَضْرِبُ زَيْدٌ، وَلَنْ أَكْرَهَ حَاتِمًا، وَلَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو؛ فَتَلْفِظُ بِٱلرَّفْعِ فِي «يَضْرِبُ» وَ«زَيْدٌ»، وَبِٱلنَّصْبِ فِي «أَكْرَهَ» وَ«حَاتِمًا»، وَبِٱلْجَزْمِ فِي «أَذْهَبْ»، وَبِٱلْجَرِّ فِي «عَمْرٍو». وَتَارَةً يَكُونُ ٱلتَّغْيِيرُ عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلْفَرْضِ وَٱلتَّقْدِيرِ، وَهُوَ ٱلْمَنْوِيُّ، كَمَا تَنْوِي ٱلضَّمَّةَ فِي: مُوسَىٰ يَخْشَىٰ؛ وَٱلْفَتْحَةَ فِي: لَنْ أَخْشَىٰ ٱلْفَتَىٰ؛ وَٱلْكَسْرَةَ فِي: مَرَرْتُ بِٱلرَّحَا؛ فَـ«مُوسَىٰ» وَ«يَخْشَىٰ» مَرْفُوعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ؛ وَ«أَخْشَىٰ» وَ«ٱلْفَتَىٰ» مَنْصُوبَانِ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ؛ وَ«ٱلرَّحَا» مَخْفُوضٌ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ. وَهَٰذَا هُوَ ٱلْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا»، وَ«أَوْ» هُنَا لِلتَّقْسِيمِ لَا لِلتَّرْدِيدِ.

وطورًا، قولُهُ: (**يكونُ في اللَّفظِ**) على][1] الظَّرفيةِ المجازيَّةِ أي: يكونُ ملفوظًا بأثرِهِ، أو علامتِهِ، أو يكونُ مقدَّرًا أثرُهُ، أو علامتُهُ، قولُهُ: (**وبالجَزْمِ**) هو عطفٌ على الرَّفعِ[2]، فيلزمُ أنْ يكونَ لفظًا، وليس كذلكَ، لأنَّهُ بحفِ اللَّفظِ، نعم يصحُّ أنْ يقالَ في علامتِهِ الَّتي هي السُّكونُ لفظيةٌ، قولُهُ: (**الفرضُ**) والتَّقديرُ: عطفُهُ تفسيرٌ.

قولُهُ: (**وَهُوَ المَنْوِيُّ**) أَيْ المنويُّ أَثرُهُ، أخذًا مِمَّا بعدَهُ، قوله: (**مرفوعانِ بضمَّةٍ**) أَي: بعلامةٍ هي الضَّمةُ، وكذا يُقالُ في الَّذي بعدَهْ، قولُهُ: (**وَأَوْ هنا للتَّقْسِيْم**)[3] أَي: تقسيمِ اللَّفظِ، والتَّقديرُ على قسمي التَّغيير، إذ التَّقسيمُ ضَمُّ قيودٍ إلى أمرٍ مشتركٍ لتحصيلِ أُمورٍ متعددةٍ،

---

(١) اضطربت العبارة في (ت).

(٢) يُنظر: الهامش (١٠).

(٣) (أو) الوارد ذكرها في متن الآجروميّة: «لفظًا أو تقديرًا»، ص٦.

وَكَيْفِيَّةُ ٱلْإِعْرَابِ ٱللَّفْظِيِّ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: «يَضْرِبُ زَيْدٌ»:

«يَضْرِبُ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ؛ وَٱلْعَامِلُ فِيهِ ٱلرَّفْعَ ٱلتَّجَرُّدُ مِنَ ٱلنَّاصِبِ وَٱلْجَازِمِ.

قوله: (وَكَيْفِيَّةُ الإِعْرَابِ اللَّفْظِيّ) أَي: وتصويرُ تطبيقِ المركَّباتِ على القواعدِ النَّحويةِ في التَّغييرِ الملفوظِ بعلامتهِ.

قولُهُ: (ضمَّةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ) لا يخفى أنَّ الظَّرفيةَ هنا منتفيةٌ، والمرادُ بها المعيَّةُ، وهو أَحدُ أقوالٍ ثلاثةٍ في أَنَّ الحركةَ قبلَ الحرفِ، أَو معهُ، أو بعدَهُ[1]؟ والأَصحُّ الثَّالِثُ، لكنَّها لشدَّةِ اتصالِها به فكأَنَّها معه، ودليلُ كونِها بعدهُ مَنْعُ الإِدْغامِ في المِثْلَيْنِ، لكونِها فاصلةً بينهُما، وبدليلِ قَلْبِ الواوِ أَلفًا في نحوَ: قالَ، لأَنَّها لو لم تجاوزْهُ لم تقلبْهُ، ويمكنُ أَنْ يكونَ كلامُ الشَّارحِ شاملًا للأقوالِ الثَّلاثةِ بجعلِ (في) للمصاحَبةِ، ومعنى (ظَاهرةٍ): ملفوظٌ بها، قوله: (**التجرُّدُ... إلخ**) هو الرَّاجحُ مِن أقوالٍ ستأْتي.

---

(١) وخلاصة القول في هذه المسألة هو:

١ ـ الحركة تأتي بعد الحرف، وهو رأي سيبويه، وابن جنّي وغيرهما.

٢ ـ الحركة تأتي مع الحرف، وهو رأي أبي البقاء العكبريّ.

٣ ـ الحركة تأتي قبل الحرف، ولم أظفر بأصحاب هذا الرأي.

ويُنظر هذهِ المسألة: سرُّ صناعة الإعراب١/١٢٨، الخصائص ٢/٣٢٣، وارتشاف الضّرب في لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د.أحمد النمّام، ط/١، مطبعة المدني ـ مصر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ١/١١. المسائل الخلافية في الحركات العربيّة، يوحنا مرزا الخامس، مجلّة العرب السُّعوديّة، الجزآن (٥ و٦) ذو القعدة وذو الحجة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٣٣٣.

وَ«زَيْدٌ»: فَاعِلُ «يَضْرِبُ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَٱلْعَامِلُ فِيهِ ٱلرَّفْعَ «يَضْرِبُ».

وَتَقُولُ فِي مِثْلِ: «لَنْ أَكْرَهَ حَاتِمًا»:

«لَنْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَٱسْتِقْبَالٍ.

وَ«أَكْرَهَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَٱلنَّاصِبُ لَهُ «لَنْ».

وَ«حَاتِمًا»: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَٱلنَّاصِبُ لَهُ «أَكْرَهُ».

وَتَقُولُ فِي: «لَمْ أَذْهَبْ بِعَمْرٍو»:

«لَمْ» حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبٍ.

وَ«أَذْهَبْ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِـ «لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ لَفْظًا، وَٱلْجَازِمِ لَهُ «لَمْ».

قولُهُ: **(والعَامِلُ فيهِ الرَّفعُ يَضْرِبُ)** لكونهِ دالًّا على الفاعليَّةِ، فقامَ مقامَها لظهورِهِ، كما تقدَّمَ، قولُهُ: **(حرفُ نفيٍ ونَصْبٍ)**[1] أيْ: مفادهُ وجودُ ذلك فيما بعده، فلا يُنافي ما تقدَّمَ في تعريفِهِ، قولُهُ: **(والنَّاصبُ له)** أَي: لاستنادِهِ إلى فاعلِهِ، قولُهُ [١٧/و] **(سكونُ آخرِهِ لفظًا)** هو حالٌ مِن سكونٍ لما مرَّ مِن جوازِ تسميتِهِ لفظًا أَو حالٌ مِن آخرَ أو تمييزٌ له على حذفِ المضافِ، أَي: سكونُ لفظِ آخرِهِ إنْ قلْنا لا يُسَمَّى السُّكونُ لفظًا.

(١) الحديث عن (لن) الناصبة.

وَ«بِعَمْرٍو»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَٱلْجَارُّ لَهُ ٱلْبَاءُ.

وَكَيْفِيَّةُ ٱلْإِعْرَابِ ٱلتَّقْدِيرِيِّ أَنْ تَقُولَ فِي مِثْلِ: «مُوسَىٰ يَخْشَىٰ»:

«مُوسَىٰ»: مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلتَّعَذُّرُ، وَٱلْعَامِلُ فِيهِ ٱلرَّفْعَ ٱلِابْتِدَاءُ.

وَ«يَخْشَىٰ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ فِي آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلتَّعَذُّرُ، وَٱلْعَامِلُ فِيهِ ٱلرَّفْعَ ٱلتَّجَرُّدُ، وفَاعِلُ يَخْشَىٰ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ هُوَ؛ وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ

قوله: (الإِعرابُ التَّقديريُّ) أي: الَّذي تُقدَّرُ عليه كما مرَّ، قولُهُ: (التَّعَذُّرُ) وهو: كونُ الحرفِ الأَخيرِ مِن الكلمةِ لا يقبلُ الحركةَ أَصلًا، كالأَلفِ، سواءٌ كانَ موجودًا أَو محذوفًا للسَّاكنين كما يأْتي، قولُهُ: (مُسْتَتَرًا) أَي: ضميرٌ مسْتَتَرٌ جوازًا لأَنَّه يخلفُهُ الظَّاهرُ، ومعنى قولُهم: تقديرُهُ هو: أَنَّ هذا صورتُهُ لا عينُهُ، [وكذا سائرُ الضَّمائرِ المستَتَرَةِ][1].

قولُهُ: (جملةٌ فعليَّةٌ) أَي: تُسمَّى بذلكَ لبدأَتِها بالفعلِ، ولو في الرُّتبةِ، فَنُسِبَتْ إِليهِ سواءٌ سَبقَهُ حرفٌ أَم لا، وتسمَّى اسميةً إن بُدِئَتْ باسم ولو رتبةً لبدأَتِها به، فَنُسِبَتْ إِليهِ سواءٌ سبقَهُ حرفٌ أَم لا،

---

(١) سقطت من (ت).

فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلْخَبَرِيَّةِ لِمُوسَىٰ، فَٱلرَّافِعُ لِمَحَلِّ ٱلْجُمْلَةِ ٱلْوَاقِعَةِ خَبَرًا ٱلْمُبْتَدَأُ.

وَتَقُولُ فِي: «لَنْ أَخْشَىٰ ٱلْفَتَىٰ»:

«لَنْ»: حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ.

وَ«أَخْشَىٰ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلتَّعَذُّرُ.

والمبدوءةُ بالظَّرفِ تُنْسَبُ إلى متعلَّقِهِ[1]، قولُهُ: (**في محلِّ رفعٍ**) أيْ: في محلِّ اسمٍ لو ذُكِرَ كانَ مرفوعًا، فهوَ على حذفِ المضافِ، أو المرادُ بالرَّفعِ المرفوعُ.

قولُهُ: (**على الخبريَّةِ**)[2] بناءً على ما في الخبرِ، وهوَ أحدُ أوجهٍ ستأتي في محلِّها، قوله: (**الفعلُ**) مرَّ فيه إشارةٌ إلى أَنَّ قولَ بعضِ المعربينَ حدُّ الفعلِ مرَّ غيرُ مستقيمٍ، إذ ليسَ قبلَه محدودٌ، قولُهُ: (**والفاعلُ التَّاءُ**) المثنَّاةُ فوقٌ؛ لأَنَّها اسمٌ لصحَّةِ الحديثِ عنها بنسبةِ المرورِ إليها، [وإنْ لم][3] يتقدَّمْ في العلاماتِ ما يدلُّ عليها، قولُهُ: (**على الألفِ**)[4]؛ لأَنَّها الملفوظُ بها، ولا عبرةَ برسمِها ياءً مثلًا،

---

(١) مغني اللبيب ٢/٤٩٢ ـ ٤٩٣.

(٢) يتحدَّث القليوبيّ عن إعراب الشيخ خالد للجملة (موسى يخشى)؛ فموسى في محلها رفع على الخبريّة لموسى. يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٣٧.

(٣) في (ت): ولو لم يتقدم.

(٤) أي: إعراب (بالرُّحا) بكسرة مقدّرة على الألف من في ظهورها التعذُّر.

وَ«ٱلْفَتَىٰ»: مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِـ «أَخْشَىٰ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلتَّعَذُّرُ.

وَتَقُولُ فِي: «مَرَرْتُ بِٱلرَّحَا»:

«مَرَرْتُ»: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، ٱلْفِعْلُ «مَرَّ»، وَٱلْفَاعِلُ ٱلتَّاءُ.

وَ«بِٱلرَّحَا»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَٱلْمَجْرُورُ مَخْفُوضٌ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلتَّعَذُّرُ. هَٰذَا إِذَا كَانَتِ ٱلْأَلِفُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً، نَحْوَ: جَاءَ فَتًىٰ، وَرَأَيْتُ فَتًىٰ، وَمَرَرْتُ بِفَتًىٰ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي ٱلرَّفْعِ: عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ ٱلْمَحْذُوفَةِ لِٱلْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ؛ وَفِي ٱلنَّصْبِ:

[كما يأتي][1].

قولُهُ: (للالتقاءِ الساكنينِ) هو علةٌ للحذفِ، أي: حُذِفَتْ لدفعِ التقاءِ الساكنينِ، وهذا في غيرِ حالةِ الوقفِ، أمَّا فيهِ فقيلَ: إنَّها كذلكَ تبقى على الحذفِ والألفُ الموقوفُ عليها بدلُ التَّنوينِ مطلقًا، وقيل: إنها تعودُ مطلقًا لعدمِ التقاءِ الساكنينِ بعدمِ التَّنوينِ، والتَّقديرُ عليها، وقيل: إنها لا تعودُ في المنصوبِ، وتعودُ [١٧/ظ] في غيرِهِ، وهو مذهبُ سيبويه[2]، وهو الرَّاجحُ لأنَّه الموافقُ للاسم

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ سنة (سيبويه)، شيخ البصريين، له (الكتاب الذي يُعدُّ أهمّ كتب النّحو وأوّلُها. توفي سنة (١٨٠هـ). يُنظر ترجمته: أخبار النّحويين البصريين، لأبي سعيد السِّيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: فرنس كرنكو، =

عَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ ٱلْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ؛ وَفِي ٱلْجَرِّ: عَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْأَلِفِ ٱلْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ.

وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ ٱلْحَرَكَةِ ٱلْاسْتِثْقَالُ: «جَاءَ ٱلْقَاضِي»، فَـ «ٱلْقَاضِي»: فَاعِلٌ بِـ «جَاءَ»، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلْاسْتِثْقَالُ.

وَ«مَرَرْتُ بِٱلْقَاضِي»، فَـ «ٱلْقَاضِي» مَجْرُورٌ بِٱلْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْيَاءِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا ٱلْاسْتِثْقَالُ.

هَٰذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَتِ ٱلْيَاءُ مَوْجُودَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَحْذُوفَةً، نَحْوَ: «جَاءَ قَاضٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِقَاضٍ»؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِي ٱلرَّفْعِ: عَلَامَةُ

الصَّحيحِ فيهما[1]، قولُهُ: **(الاستثقال...)** وهو ضدُّ التَّعذرِ السَّابقِ، لأَنَّ الحرفَ فيها يقبلُ الحركةَ لكنَّهُ يثقلُ معها فحُذِفتْ لدفع الثِّقل سواءٌ كانَ موجودًا أَو محذوفًا كما يأتي، ولذلكَ لم تقدَّرِ الحركةُ في حالةِ النَّصبِ لخفةِ الفتحةِ فلم يثقلِ الحرفُ فيُنصبُ بالفتحةِ الظاهرةِ ولذلكَ: لم يمثِّل الشَّارحُ لَهُ، قولُهُ: **(جاءَ القاضي...**

= المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت، ص٤٨، ومراتب النّحويين، لأَبي الطيّب اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/١، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٧٣، وطبقات النّحويين واللّغويين، لأَبي بكر الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/٢، دار المعارف بمصر، ص٦٦، والبُلغة في تاريخ أئمَّة اللغة، للفيروزأبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة السُّوريّة، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ص١٧٣.

(١) يُنظر رأي سيبويه الكتاب ٣/٥٣٢ ـ ٥٣٤.

رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَىٰ ٱلْيَاءِ ٱلْمَحْذُوفَةِ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ؛ وَفِي ٱلْجَرِّ كَذٰلِكَ.

وَقِسْ عَلَىٰ هَـٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ مَا أَشْبَهَهَا، فَحَيْثُ كَانَ فِي آخَرِ ٱلْاسْمِ ٱلْمُعْرَبِ حَرْفٌ صَحِيحٌ أَوْ حَرْفٌ يُشْبِهُ ٱلصَّحِيحَ كَٱلْوَاوِ وَٱلْيَاءِ ٱلسَّاكِنِ مَا قَبْلَهُمَا، كَـ «دَلْوٍ» وَ«ظَبْيٍ»، فَٱلْإِعْرَابُ ظَاهِرٌ فِي آخِرِهِ؛

إلخ) لم يمثِّل الشَّارح لما آخره (واو) مع أنَّها كالياءِ في ثِقلِ الحركةِ عليها، لأنَّه لا يوجدُ في الأسماءِ إلَّا وهو يشبَهُ **(الصَّحيحَ)** كما يأُتي، ولا يَرد **(عصايَ)** مَع أَنَّ أَصلَهُ **(عَصُو)**؛ لأنَّ الواو قُلِبتْ فيه أَلفًا لِعِلَّةٍ تعريفيَّةٍ قبلَ تركيبِهِ فصارَ مثلَ **(القيءِ)** فتُقدَّرُ فيه الحركاتُ على **(الألفِ)** موجودةً أَو محذوفةً، نَعَمْ قَد يوجدُ الثِّقلُ على **(الواوِ)** في الأَفعالِ نحوَ: **(يدعُو)** وكانَ المناسبُ للشَّارحِ أَنْ يذكرَهُ، لا أَنْ يُقَالَ تَرَكَهُ لانفرادِهِ عن الاسم فتأَمَّلْ، قولُهُ على **(الياء المحذوفةِ...)** ولو في حالةِ الوقفِ لأَنَّه لَا يُذْكَرُ لها بدلٌ فيه فإنْ عادتْ فيه كما يقولُهُ بعضُ القرَّاء في حالةِ الجرِّ تعلَّقَ الحكم بها.

قوله: **(كذلكَ)** أَيْ: علامةُ جرِّه كسرةٌ إلى آخره، ففي التَّشبيه تَسَمُّحٌ ظاهرٌ، قولُهُ: **(فحيثُ كانَ... إلخ)** هوَ قاعدةٌ لإفرادِ ما أَشبهَ الأَمثلةَ المذكورةَ بقولِهِ: **(وكيفيةُ الإعرابِ اللَّفظيّ)** إلى هُنا، قولُهُ: **(في آخرِ الاسمِ)** لو أَسقطَ لفظَ (في) لكانَ أَوْلى وكذا ما يأْتي، قولُهُ: **(كالواوِ والياءِ إلخ)** هذهِ **(الكافُ)** استُقصيتْ بالنسبةِ للأَفرادِ الخارجيَّة، إِذ ليس هنا غير **(الواو والياء)** المذكورينِ وتمثيلُهُ بالنسبةِ للإِفراد

وَحَيْثُ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ [مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا]، كَـ«ٱلْفَتَىٰ»، أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، كَـ«ٱلْقَاضِي»، فَٱلْإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِيهِ، إِلَّا أَنَّ ٱلْأَلِفَ تُقَدَّرُ فِيهَا ٱلْحَرَكَة تَعَذُّرًا لِكَوْنِهَا لَا تَقْبَلُ ٱلتَّحْرِيكَ، وَٱلْيَاءَ

الذِّهنيةِ، قولُهُ: (**مكسورةٌ ما قبلَها**) راجعٌ للياءِ، لأنَّه لا يمكن في الأَلفِ، وسكتَ عن الواوِ المضمومِ ما قبلَها، لما مرَّ، قوله: (**والياءُ تقدَّرُ فيها الحركةُ**)، وهي الضمةُ، والكسرةُ كما مرَّ، وكذا [١٨/و] تقدَّر فيها الفتحةُ إذا نابت عنِ الكسرةِ في غيرِ المنصرفِ وما ذكرَهُ في القاعدةِ المشارِ إليها فيما مرَّ مقيَّدٌ بما إذا لم يكنْ مانعٌ أو ضرورةٌ، وإلَّا فقدْ تُقَدَّرُ الحركةُ في الصَّحيحِ الآخر لمانع كالإضافةِ لِيَاءِ المتكلِّم، والوقفِ، والإدغامِ، والإتباعِ، والحكايةِ، والتَّخفيفِ، كتسكينِ همزةِ (**باريكم**) [سورة البقرة: ٥٤][1] في قراءة أَبي عَمْرٍو[2]،

---

(١) مِن قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾. وقراءة أَبي عمرو بن العلاء باختلاس الهمزة: «بارِئِكُمْ». والاختلاس هو ترك إكمال الحركى بأنْ يأتي القارِئ بثلثها فقط. يُنظر القراءة: السّبعة في القراءات، ص٥٥، وحُجّة القراءات السّبع، لابن زُرْعَة (مِن علماء القرن الرّابع الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط/٥، مؤسّسة الرّسالة ـ بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٩٧، والتّيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو الدّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د.حاتم الضّامن، ط/١، مكتبة الصحابة ـ الشّارقة/الإمارات، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٢٢٦.

(٢) هو زبَّان بن العلاء بن عمّار، المعروف بـ (أبي عمرو بن العلاء)، نحوي وقارئ، توفي سنة (١٥٤هـ). يُنظر ترجمته: معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، لشمس الدّين الذّهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د.طيار آلتي قولاج، ط/١، منشورات مركز البحوث الإسلاميّة ـ إسطنبول، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ١/٢٢٣، وغاية النهاية، طبقات القراء، لابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: براجستراسر، ط/١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤٣٧هـ/٢٠٠٦م، ١/٢٦٢.

تُقَدَّرُ فِيهَا ٱلْحَرَكَةُ ٱسْتِثْقَالًا لِكَوْنِهَا تَقْبَلُ ٱلْحَرَكَةَ وَلَٰكِنَّهَا ثَقِيلَةٌ عَلَيْهَا. وَٱلْمُرَادُ بِٱلْأَلِفِ ٱلْأَلِفُ فِي ٱللَّفْظِ، وَلَا ٱلْتِفَاتَ إِلَىٰ كَوْنِهَا تُكْتَبُ يَاءً فِي مِثْلِ: «يَخْشَىٰ» وَ«ٱلْفَتَىٰ».

فَظَهَرَ أَنَّ لِآخِرِ كُلٍّ مِنَ ٱلْاسْمِ وَٱلْفِعْلِ ٱلْمُعْرَبَيْنِ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ، ....

وكقراءة[1] جعفر[2] ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٨٩]، بسكون الياءِ، بلْ قالَ بعضهم: هذهِ لغةٌ[3]، وقد تظهرُ الحركةُ في المعتّلَ لضرورةٍ شعرًا ونحوُهُ، نعم المركّب المزجيُّ الَّذي آخر الخبرِ والأَوّل منه (يا) إذا أعربَ إعرابَ المتضايفينِ نحوَ: رأيتُ معدِي كَرِب، ونزلت (قالي ـ قلا) لا تقدَّر فيه الحركةُ اتفاقًا استصحابًا لحالةِ البناءِ ومَنْعَ الصّرفِ.

قولُهُ: (فظهر أنَّ الآخرَ... إلخ) في ذكرِ الآخر تَسَمُّحٌ، ولو أَسقطَهُ لكانَ أَوْلى، قولُهُ: (ثلاثة أَحوالٍ)[4] يحتملُ أَنْ يرادَ بها أَوْلى

---

(١) في غير (أ) و(ت): «كقراءة أبي جعفر»، وهو تحريف، ويُنظر: القراءة: تفسير البحر المحيط ـ لأبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق: د. زكريا عبدالمجيد ود. أحمد الجمل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ٤/١٣، ومعجم القراءات القرآنية ٢/٢٣٥.

(٢) هو أبو عبدالله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الصّادق، توفي سنة (١٤٨هـ). يُنظر ترجمته: غاية النّهاية في طبقات القراء ١/١٧٩.

(٣) يُنظر: المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرينِ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ـ القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، ١/٢١٧.

(٤) يُنظر الهامش السَّابق.

وَأَنَّ ٱلْانْتِقَالَ مِنَ ٱلْوَقْفِ إِلَىٰ ٱلرَّفْعِ، وَمِنَ ٱلرَّفْعِ إِلَىٰ ٱلنَّصْبِ، وَمِنَ ٱلنَّصْبِ إِلَىٰ غَيْرِهِ هُوَ ٱلْإِعْرَابُ، وَأَنَّ تِلْكَ ٱلْأَحْوَالِ ٱلْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا تُسَمَّىٰ: أَنْوَاعَ ٱلْإِعْرَابِ مَجَازًا؛ وَقَدْ بَيَّنَهَا بِقَوْلِهِ:

[أَنْوَاعُ أَوْ أَقْسَامُ ٱلْإِعْرَابِ]

(وَأَقْسَامُهُ)؛ ....

مِن الإِعرابِ ملفوظًا بِهِ، أَو مقدَّرًا تعذُّرًا أَو مقدَّرًا للثِّقلِ، ويحتملُ أَنْ يُراد به أَنواع الإِعرابِ، وهي: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والخفضُ في الاسمِ، والرَّفعُ، والنَّصبُ، والجزمُ في الفعلِ كما مرَّ، قوله: **(وأَنَّ الانتقالَ... إلخ)** هو بمعنى المنتقِّل إليه الَّذي هو الرَّفع مثلًا وليسَ الانتقالُ إعرابًا قطعًا، وفي بعضِ النُّسخ **(وإنَّ تلك الأَحوال المنتقلِ إليها إلى أَخره)** وهي الصَّواب، وجملةُ الأَحوالِ المنتقَل إليها تسعةٌ، [وهي: مِن الوقفِ إلى الرَّفع أَو النَّصب والخفضِ، ومِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ والخفضِ، ومِن النَّصبِ إلى الرَّفعِ أَو الخفضِ، ومِن الخفضِ إلى الرَّفع أَو النَّصبِ][1]، والمذكورُ منها في كلامِ الشَّارح أَربعةٌ فقط فتأمَّل، قولُهُ: **(مجازًا)** فهوَ ساقطٌ مِن غالب النَّسخِ، [وهو الصَّوابُ لأَنَّها أَنواعٌ حقيقيَّةٌ وتسمِيَتُها حقيقيةٌ][2].

قولُهُ: (وأَقسامُهُ)[3] الَّتي هي المذكورةُ إذ القِسمُ، والنَّوعُ،

---

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

(٣) يعني أقسام الإعراب.

أَيْ: أَقْسَامُ ٱلْإِعْرَابِ بِٱلنِّسْبَةِ إِلَىٰ ٱلْاسْمِ وَٱلْفِعْلِ، (أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ) فِي ٱسْمٍ وَفِعْلٍ، نَحْوَ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وَ«إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ»؛ (وَخَفْضٌ) فِي ٱسْمٍ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، (وَجَزْمٌ) فِي فِعْلٍ، نَحْوَ: «لَمْ يَقُمْ».

والضَّربُ [١٨/ظ]، والصِنفُ متقاربةُ المعنى، أَو متحدَتُهُ، والمرادُ: الأَنواعُ الاصطلاحيَّةُ، بمعنى أَنَّ بعضَها رفعٌ وهكذا، ولا مانعَ مِن جعلِها أَنواعًا منطقيًّا خلافًا لمن زعَمَ خلافَه، لكنَّه غيرُ محتاجٍ إِليه، قولُهُ: **(أي أَقسامُ الإِعرابِ)** أَعاد المضافُ لأَجل تعلُّق النِّسبةِ بِهِ دفعًا لتوهُّم تعلُّقها بالإِعرابِ فتأَمَّل، وأَشارَ بقولِهِ: **(إِلى الاسمِ والفعلِ)**[١] إِلى أَنَّه لا تصحُّ إِرادةُ أَحدِهما لأَنَّها بالنِّسبةِ لهُ ثلاثةٌ [ولئَلَّا][٢] يلزمُ تقسيمَ الشَّيءِ إِلى نفسِهِ وغيرِهِ، أَو استدراكُ أَحدِ الخاصينِ، ولم يذكْر كونَهما معربينِ لأَنَّه معلومٌ فتأَمَّل، قولُهُ: **(أَربعةٌ)**[٣] محافظة على نكتةِ الإِجمالِ والتَّفصيلِ، وعلمانِ خيرٌ مِن علمٍ واحدٍ، قولُهُ: **(رفعٌ... إِلخ)** هذه بدلٌ مِن أربعةٍ، أَو إِخبارٌ لمحذوفٍ، [وهي أَلقاب الإِعراب][٤].

والرَّفع لغةً: العُلوّ والارتفاعُ[٥]، والنَّصب: الاستواءُ

---

(١) أي أقسام الإعراب بالنسبة للاسم والفعل.

(٢) في (ت): وحتى لا يلزم.

(٣) في الأصل هو كلام الآجروميّ مِن قوله: «وأقسامه أربعة..».. متن الآجروميّة، ص٦.

(٤) سقطت من (ج).

(٥) لسان العرب ١٢٩/٨ (رفع).

هَٰذَا عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلْإِجْمَالِ، وَأَمَّا عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلتَّفْصِيلِ:

والاستقامةُ[(١)]، والخفضُ: التَّواضعُ والخضوعُ[(٢)]، وأَمَّا عُرفًا: فيقال في [كلٍّ][(٣)] منهما على ما مشى عليه المصنف: تغييرٌ مخصوصٌ في آخر كذا، علامتُهُ كذا وعلى الأصحِّ أَنَّه لفظيٌّ، يُقالُ: الرَّفع هو الضَّمةُ وما نابَ عنها ويُقاسُ عليه البقيةُ، وأَمَّا ألقابُ البناءِ فهي: الضَّمُّ، والفتحُ، والكسرُ، والسُّكونُ[(٤)].

وأمَّا الضَّمةُ والفتحةُ والكسرةُ والسُّكونُ فيغيِّرُ بها في كلٍّ منهَما، وقدَّمَ الرَّفعَ لاختصاصِهِ بالعملِ، ولأَنَّه لا يخلُو تركيبٌ عنه، وأعقبَهُ بالنَّصبِ، لأَنَّ عاملَهُ قد يكون فعلًا، وهو أَصلٌ في العملِ، وأعقبَهُ بالجرِّ، لاختصاصه بالاسم، وسمَّى الأَوَّلُ رفعًا وضمًّا لارتفاعِ الشَّفتينِ فيه وضمّهما، والثَّاني: فتحًا ونصبًا لانتصابهما فيه مع فتحهما، والثَّالثُ: خفضًا وجرًا وكسرًا لانخفاضِ الشّفةِ السُّفلى به، أَو بعلامتِهِ وبجرِّها وكسرِها، ولأَنَّ عاملَهُ يجرُّ معنى ما قبله لما بعدَهُ، والرَّابعُ: جزمًا وسكونًا، لانقطاع الحركةِ فيه، وسكونَ ما كانت فيه، والجزمُ [١٩/و] القطعُ، والسُّكونُ عدمُ الحركةِ[(٥)]، قولُهُ: **(على سبيل الإجمالِ)**

---

(١) لسان العرب ٧٥٨/١ (نصب).

(٢) لسان العرب ١٤٥/٧ (خفض).

(٣) في (ت): كلها.

(٤) الكتاب ١٣/١ ـ ١٧.

(٥) يُنظر: الإِيضاح في علل النّحو، لأبي القاسم الزُّجاجيّ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د.مازن المبارك، ط/٣، دار النفائس ـ بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، ص٩٣، وأسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص٢٠.

(فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذٰلِكَ) ٱلْمَذْكُورِ مِنَ ٱلْأَقْسَامِ ٱلْأَرْبَعَةِ: (ٱلرَّفْعُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، (وَٱلنَّصْبُ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، (وَٱلْخَفْضُ)، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، (وَلَا جَزْمَ فِيهَا)؛ أَيْ: لَا جَزْمَ فِي ٱلْأَسْمَاءِ. (وَلِلْأَفْعَالِ) ٱلْمُعْرَبَةِ (مِنْ ذٰلِكَ) ٱلْمَذْكُورِ: (ٱلرَّفْعُ)، نَحْوَ: «يَقُومُ زَيْدٌ»، (وَٱلنَّصْبُ)، نَحْوَ: «لَنْ يَقُومَ»، (وَٱلْجَزْمُ)، نَحْوَ: «لَمْ يَقُمْ»، (وَلَا خَفْضَ فِيهَا)؛ أَيْ: لَا خَفْضَ فِي ٱلْأَفْعَالِ؛ وَٱلْحَاصِلُ أَنَّ هَٰذِهِ ٱلْأَقْسَامَ ٱلْأَرْبَعَةَ تَرْجِعُ إِلَىٰ قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ مُشْتَرَكٌ، وَقِسْمٌ مُخْتَصٌّ؛ فَٱلْمُشْتَرَكُ شَيْئَانِ: ٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ، وَٱلْمُخْتَصُّ شَيْئَانِ: ٱلْخَفْضُ وَٱلْجَزْمُ؛ وَبَيَانُ ذٰلِكَ أَنَّ ٱلرَّفْعَ وَٱلنَّصْبَ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا ٱلْاسْمُ وَٱلْفِعْلُ، وَأَنَّ ٱلْخَفْضَ يَخْتَصُّ بِٱلْاسْمِ، وَأَنَّ ٱلْجَزْمَ يَخْتَصُّ بِٱلْفِعْلِ؛ وَذٰلِكَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِهِ، لِأَنَّهُ كَرَّرَ ٱلرَّفْعَ وَٱلنَّصْبَ مَعَ

الإِضافةُ فيه بيانيَّة، أي: على صفةٍ هي ذلكَ، وكذا ما بعدَهُ.

قولُهُ: (المذكورُ) تأويلٌ لاسمِ الإشارةِ الرَّاجعُ لمتعدِّدٍ، قولُهُ: (وللأفعالِ) جمعُها لمقابلتِها بالأسماءِ، أو بالنَّظرِ لإفرادِها الذّهنيةِ، قولُهُ: (مشتركٌ) الأَصلُ مشتركٌ فيه، فهوَ مِن الحذفِ والإيصالِ، قولُهُ: (وبيانُ ذلكَ) أي: بيانُ الاشتراكِ والاختصاصِ، قولُهُ: (وأَن الخفضَ مختصٌّ. . . إلخ) وجهُ ذلكَ ثِقلُ الخفضِ، وخفةُ الاسمِ [الكون][1] مدلولِه بسيطًا، وخفةُ الجزمِ، وثِقلُ الفعلِ لكونِ مدلولِهِ مركَّبًا، قولُهُ: (وذلكَ) أي: البيانُ المذكورُ، أو الاشتراكُ والاختصاصُ، قولُهُ:

---

(١) في (ج): لأنَّ.

ٱلْأَسْمَاءِ وَٱلْأَفْعَالِ؛ فَعَلِمْنَا أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا؛ وَخَصَّ ٱلْأَسْمَاءَ بِٱلْخَفْضِ وَنَفَىٰ عَنْهَا ٱلْجَزْمَ، وَخَصَّ ٱلْأَفْعَالَ بِٱلْجَزْمِ وَنَفَىٰ عَنْهَا ٱلْخَفْضَ؛ ثُمَّ لِكُلٍّ مِنَ ٱلرَّفْعِ وَٱلنَّصْبِ وَٱلْخَفْضِ وَٱلْجَزْمِ عَلَامَاتٌ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، فَلِذٰلِكَ أَعْقَبَهَا بِقَوْلِهِ:

(ثُمَّ لكلٍّ. . . إلخ) فيه تغليبٌ غيرُ الجزمِ عليهِ، أَو المرادُ بالجمعِ ما فوقَ الواحدِ، إذ ليسَ للجزمِ إلا علامتانِ، أَو هوَ مِن استعمالِ اللّفظِ في حقيقتِهِ ومجازِهِ معًا، ومعنى (لا بُدَّ): لا فراقَ ولا مخلِّصَ، [وهذه الجملة توطِئَة لما بعدَها، ولذلكَ عبَّر فيها بالمعرفةِ][1].

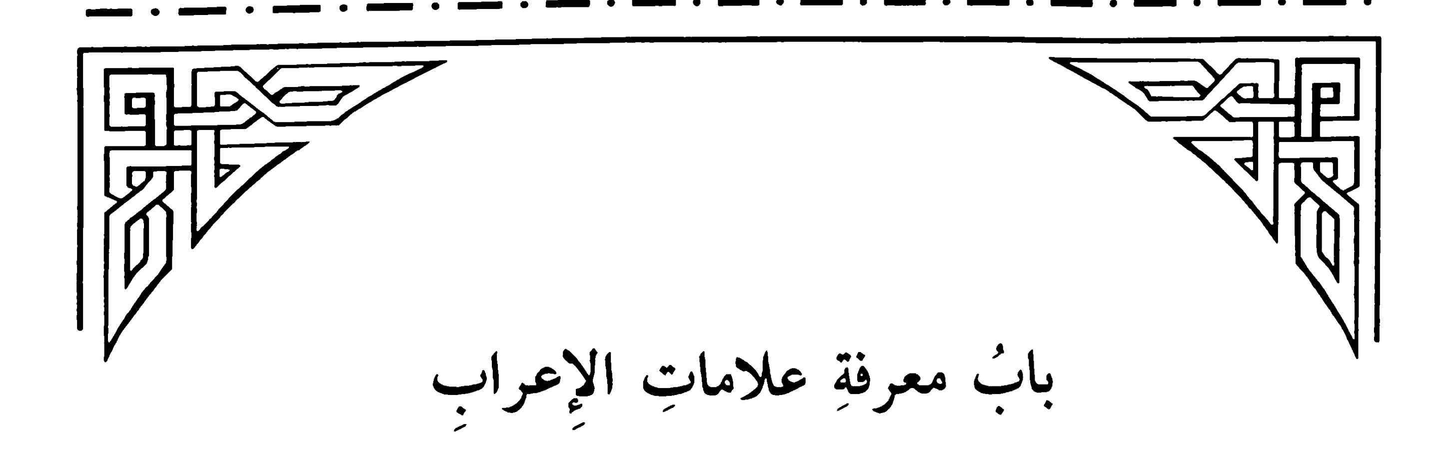
□ □ □ □ □ □

---

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(بَاب مَعْرِفَة عَلَامَات) أَقْسَام (ٱلْإِعْرَاب)

ٱلَّتِي هِيَ ٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ وَٱلْخَفْضُ وَٱلْجَزْمُ.



بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ

لفظُ (المعرفةِ) مستدرَكٌ، لأَنَّ المقصودَ ذِكرُ العلاماتِ، وفي الشَّارح آنفًا إِشارة إِلى ردِّه، أَو مِن إِضافةِ السَّبب إِلى المسبِّب لأَنَّ مِن طالعِ البابِ حصلَ لَهُ المعرفةُ، وهي قد تكونُ مرادِفةٌ للعلمِ، وأَصلُها: أَنَّها تُستعملُ في البسائطِ والجزئياتِ، وفيما يسبقُهُ جهَلٌ، ولذا يُقال: عرفتُ اللهَ، ولا يُقالُ عَلِمْتُهُ، وإِنَّ العلمَ يُستعملُ في الكليَّاتِ والمركَّباتِ والإِدراكِ المجرَّدِ عن ذلكَ، ولذلكَ يُقال في الله: عالِمٌ، ولا يُقال عارف، وإِضافة العلاماتِ إِلى الإعرابِ للعموم، فيفيد معرفة جميعِ علاماتِهِ، وَذَكَرَ العلاماتِ لكونِ الإعرابِ معنويًا، وذكرَ الأَقسامَ [لكونَ][1] تلك العلاماتُ لها كما مرَّ، قولُهُ: **(الّتي هي... إِلخ)** بيانٌ

(١) في (ت): لأن.

(لِلرَّفْعِ) مِنْ حَيْثُ هُوَ (أَرْبَعُ عَلَامَاتٍ: ٱلضَّمَّةُ) عَلَىٰ ٱلْأَصْلِ (وَٱلْوَاوُ وَٱلْأَلِفُ وَٱلنُّونُ) نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ، قَدَّمَ ٱلضَّمَّةَ لِأَصَالَتِهَا، وَثَنَّىٰ بِٱلْوَاوِ لِكَوْنِهَا تَنْشَأُ عَنْهَا، أَيْ: عَنِ ٱلضَّمَّةِ إِذَا أُشْبِعَتْ، فَهِيَ بِنْتُهَا، وَثَلَّثَ بِٱلْأَلِفِ لِأَنَّهَا أُخْتُ ٱلْوَاوِ فِي ٱلْمَدِّ وَٱللِّينِ، وَخَتَمَ بِٱلنُّونِ لِضَعْفِ شِبْهِهَا بِحُرُوفِ ٱلْعِلَّةِ فِي ٱلْغُنَّةِ ....

[١٩/ظ] للأقسامِ، قولُهُ: (مِن حيثُ هوَ) أي: بقيْدِ كونِهِ في الاسمِ أو الفعلِ، دفعَ به تقسيمَ الشَّيءِ إلى نفسِهِ وغيرِهِ، فالمرادُ بالحيثيَّةِ هُنا الإطلاقُ، وقد يرادُ بها التَّقييد، نحوَ: الإنسانُ مِن حيثُ عروضُ الصِّحَّةِ له والمرضِ موضوعُ الطِّبِّ، وقد يرادُ بِها التَّعليلُ، نحوَ: النَّارُ مِن حيثُ حرارتُها تسخنُ.

قولُهُ: (على الأصلِ) حالٌ من الضِّحَّةِ، أو صفةٌ لَها معرفةٌ بجعلِ (أَل) فيها معرفةً، أو نكرةً بجعلِها للجنسِ، وإنَّما كانتِ الحركاتُ أصلًا لنصِّهَا على الدّلالةِ على المقصودِ، ولخفَّتها عن الحروفِ لأنَّها كأبعاضِها[1]، قولُهُ: (نيابةً) حالٌ مِن الأحرفِ الثَّلاثةِ، قولُهُ: (وثَنَّى بالواو... إلخ) حاصلُهُ: أنَّ ترتيبه لهذهِ العلاماتِ موافق لمقتضى الطِّباع مِن تقديمِ الولَدِ على الأُخوةِ، وهُم على الأَجانبِ، قولُهُ: (وخَتَمَ... إلخ) لا حاجةَ إليهِ، لأَنَّه قد عَلَمَ تأخيرَهُ مِن تعلُّمِنا قبلَه، وليسَ بعدَهُ غيرُهُ، وأشارَ بقولِهِ: (في الغُنَّةِ) إلى محلِّ وجودِ الشّبه

---

(١) وهذا قول ابن جنّي (ت٣٩٢هـ): «اعلم أنَّ الحركاتِ أبعاضُ حروفِ المدِّ واللّين». سرّ صناعة الإعراب ١/١٧. ويُنظر: الخصائص ٢/٣١٧.

عِنْدَ سُكُونِهَا، وَلِكُلٍّ وَاحِدَةٍ من هَٰذِهِ ٱلْعَلَامَاتِ ٱلْأَرْبَعِ مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ بِهَا.

المصنِّفِ، وبقولِهِ: (عندَ سكونِها) إلى حالةِ وجودِ الشَّبهِ المذكورِ، وهوَ وجودُ المدِّ فيها حينئذٍ، والغُنَّةُ: صوتٌ يخرجُ مِن الأنفِ يشبِهُ في لذَّتِهِ وقوَّتِهِ صوتَ الرِّياحِ في الأشجارِ والملتَّفة، ومِنه قولُهم: روضةٌ غنَّاء[1].

قولُهُ: (مواضعُ) فيه تغليبٌ، إذ للواوِ موضعانِ، وللأَلِفِ موضعٌ واحدٌ، وإرادةُ الأَفراد الشخصيَّة بعيدٌ جدًّا لأَنَّها لا تُسمَّى مواضعَ، قولُهُ: (تختصُّ بها) ضميرٌ تختصُّ راجعٌ إلى المواضعِ، وضميرٌ بها راجعٌ إلى كُلٍّ، وأنَّثَهُ لوضعِهِ بواحدَةٍ [كما مرَّ][2].

ويحتملُ عكسُهُ وهوَ الأَنسبُ بمعنى الاختصاصِ ولما يأْتي بعدَهُ، والمرادُ بالمواضِعِ الكلماتُ الَّتي هي محلُّ تلكَ العلاماتِ، أَو أَواخرُ تلكَ الكلماتِ، وهو المتعيِّن لما سيأْتي.

(١) يُنظر: المنح الفكريّة في شرح المقدّمة الجزريّة، للملّا القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، ط/١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية - دمشق، ١٤٣٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٩٦، وشرح المقدّمة الجَزَريّة، د.غانم قدّوري الحمد، ط/١، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٤٥٤، ومعجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلّق به، د.عبدالعلي المسؤول، ط/١، دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة - القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٢٥٩.

(٢) سقطت من (ت).

(فَأَمَّا ٱلضَّمَّةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةُ ٱلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:) ٱلْأَوَّلُ: (فِي ٱلْاسْمِ ٱلْمُفْرَدِ)، سَوَاءٌ كَانَ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَٱلْفَتَىٰ وَٱلْقَاضِي»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «جَاءَتْ هِنْدٌ وَحُبْلَىٰ». (وَ) ٱلثَّانِي: فِي (جَمْعِ ٱلتَّكْسِيرِ)، سَوَاءٌ كَانَ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوَ: «جَاءَ ٱلرِّجَالُ وَٱلْأُسَارَىٰ»، أَوْ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «جَاءَتِ ٱلْهُنُودُ

قولُهُ: (الأَوَّلُ)[1] في الاسمِ المفردِ، كانَ الوجهُ إسقاطَ (في)[2] لأَنَّ الشَّيءَ لا يكونَ ظرفًا لنفسِهِ إِلَّا أَنْ يُرادَ [٢٠/و] بالظَّرفيَّة التحقُّقُ والوجودُ، أَو يرادَ بالمواضعِ أواخرُ الكلماتِ، والمرادُ بالمفردِ هنا [ما ليس مثنى][3]، ولا مجموعًا، ولا مِن الأَسماء الخمسةِ، [أو الستة][4].

قولُهُ: (جاءَ زيدٌ والفتى) كرَّر المثالَ في هذا وما يأتي للإشارةِ إلى الإعرابِ اللَّفظيِّ والتَّقديريّ، قولُهُ: (جمعُ التَّكسيرِ) ومنهُ: اسمُ الجمعِ الَّذي لا واحدَ لهُ مِن لفظِهِ، كقومٍ، ونساءٍ، واسمُ الجنسِ الَّذي يزادُ غالبًا في واحدِهِ التَّاءُ، نحوَ: تمرٌ، وتمرةٌ، قولُهُ: (والأُسارى) بضمِّ الهمزةِ أَفصحُ مِن فتحِها جمعُ أُسرى، جمع أَسيرٍ، أَو مأسورٍ، مأخوذٌ مِن الإِسارِ بالكسرِ، وهو القيدُ الَّذي يربطُ به غالبًا.

---

(١) أي: الأوّل من علامات الرَّفع. يُنظر المقدّمة الآجروميّة، ص٤٢.
(٢) وفي هذهِ وردت في متن الآجروميّة؛ أي هي مما ذكره الشيخ خالد كفقرة مِن فقرات الآجرومية. يُنظر: متن الآجروميّة، ص٦، وشرح المقدّمة الآجروميّة، ص٢.
(٣) في (ج): غير المثنى والجمع.
(٤) سقطت من (ث).

وَٱلْعَذَارَىٰ»؛ وَٱلْمُرَادُ بِجَمْعِ ٱلتَّكْسِيرِ مَا تَغَيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ مُفْرَدِهِ، وَهُوَ سِتَّةُ أَقْسَامٍ، ٱلْأَوَّل: ٱلتَّغْيِيرُ بِٱلزِّيَادَةِ عَلَىٰ ٱلْمُفْرَدِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوَ: «صِنْوٌ وَصِنْوَانٌ»؛ ٱلثَّانِي: ٱلتَّغْيِيرُ بِٱلنَّقْصِ عَنِ ٱلْمُفْرَدِ

قولُهُ: (والمرادُ) أشارَ بذلكَ إلى أنَّه ليسَ المرادُ به ما يدلُّ على الجماعةِ مطلقًا، قولُهُ: (ما تغيَّر... إلخ) أي: جَمعَ بينهُ وبينَ مفردِهِ تغييرَ حقيقةٍ، أو حُكمًا، بدالٍّ عليهِ لا لإعلالٍ، ولا تعويضٍ، ولا مقابلةٍ، فلا يردُ نحوَ: قاضون، وزيدون، وهندات.

قولُهُ: (وهو)[1] أي: التَّغييرُ أو المتغيّرُ، وهذا أقربُ إلى كلامِهِ، قولُهُ: (ستةُ أقسامٍ)[2] أي: بحسب الموجودِ، وإلَّا فهي ثمانيةٌ أقسامٍ، لأنَّه: إمَّا بزيادةٍ فقط، أو نقلٍ فقط، أو بِهما معًا، أو بعضٍ منهما، وكلٌّ منهُما: إما مع تغيير شكلٍ أو لا، لكنَّه سقطَ منها قسمانِ لعدمِ وجودِهما في كلامِهم، وهُما: وجودُ الزِّيادةِ والنَّقصُ، أو عدمهُما معَ عدمِ التَّغييرِ فيهما.

قولُهُ: (وصِنوانٍ) بكسرِ الصَّاد جمع مُعربٍ بحركةٍ على النُّونِ، ومثنَّاه على صورته، لكنَّ إعرابه بالألفِ أو الياءِ، والصِنو: اسم للنَّخلة إذا كانتْ مع أُخرى في أَصلٍ واحدٍ، ويُقالُ للاثنين: صِنوان، وكذا الجمعُ[3].

---

(١) أي جمع التكسير.
(٢) أي أقسام جمع التكسير.
(٣) ينظر التفصيل في (جمع التكسير): المقرَّب، لابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.أحمد عبدالستار الجواري ود.عبدالله الجبوري، مطبعة النعمان ـ بغداد، ص٤٦١ وما بعدها.

من غَيْر تَغْيِيرِ شَكْلٍ، نَحْوَ: «تُخمَةٌ وَتُخَمٌ»؛ ٱلثَّالِثُ: ٱلتَّغْيِير بتَبْدِيلِ ٱلشَّكْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ، نَحْوَ: «أَسَدٌ وأُسُدٌ»؛ ٱلرَّابعُ: ٱلتَّغْيِيرُ بِٱلزِّيَادَةِ عَلَىٰ ٱلْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ ٱلشَّكْلِ، كَـ: «رَجُلٌ وَرِجَالٌ»؛ ٱلْخَامِسُ: ٱلتَّغْيِيرُ بِٱلنَّقْصِ عَنِ ٱلْمُفْرَدِ مَعَ تَغْيِيرِ ٱلشَّكْلِ، كَـ «رَسُولٌ وَرُسُلٌ»؛ ٱلسَّادِسُ: ٱلتَّغْيِيرُ بِٱلزِّيَادَةِ وَٱلنَّقْصِ وَتَغْيِيرِ ٱلشَّكْلِ، نَحْوَ: «غُلَامٌ وَغِلْمَانٌ»؛ فَهَٰذِهِ كُلُّهَا تُرْفَعُ بِٱلضَّمَّةِ. (وَ) ٱلْمَوْضِعُ ٱلثَّالِثُ: فِي (جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ)، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، نَحْوَ: «جَاءَتِ ٱلْهِنْدَاتُ»، وَتَقْيِيدُ ٱلْجَمْعِ بِٱلتَّأْنِيثِ وَٱلسَّلَامَةِ جَرَىٰ

قوله: (تخمةٌ، وتخم)[1] هما بضم، ثم فتح، قولُهُ: (نحو: أَسَدٌ، وأُسُدٌ) الأَولُ بفتحِ الهمزةِ وفتحُ السِّينِ مفردٌ، قالُوا ولهُ خمسمئة اسمٍ وصفةٍ، والثَّانيةُ بضمِّهما معًا أَو سكونِ السِّينِ، قولُهُ: (غلامٌ، وغلمان) فيه نقص. [٢٠/ظ] الأَلف قبل الميم، وزيادة الأَلف والنُّون بعدها، قولُهُ: (جمعُ المؤنّثِ السَّالمِ) يجوزُ في السَّالمِ أَنْ يكونَ صفةً لجمعٍ، فهوَ مِن النَّعتِ السَّببيِّ، وأَنْ يكونَ صفةً لمؤنَّثٍ، وهوَ المرادُ في الحقيقةِ، لأَنَّ المعنى: أَنَّ مفردَهُ سالمٌ مِن التَّغييرِ الواقع في جمعِ التَّكسيرِ، قولُهُ: (وهوَ ما جُمِعَ... إلخ) أَي: جمعٌ حصلتْ جمعيَّتُهُ وتحققتْ بذلكَ، وفيه إِشارةٌ إِلى أَنَّ جمعَ المؤنَّثَ صارَ حقيقةً عُرفيةً عندَ النُّحاةِ لما وجد فيه هذا الضَّابط، فلا حاجة لقوله: (وتقييد الجَمْع... إِلخ) وإِذا جعلت الباء للسَّببية[2]، أَي: ما

---

(١) يُنظر: لسان العرب ١٤/ ٤٧٠ (صنا).

(٢) يقصدُ الباء في قول الشيخ خالد الأزهري: «وتقييد الجمع بالتأنيث والسَّلامة...»، ص٤٣.

عَلَىٰ ٱلْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوَ: «إِصْطَبْلَاتٌ»، جَمْعُ «إِصْطَبْلٍ»؛ وَقَدْ يَكُونُ مُكَسَّرًا، نَحْوَ: «حُبْلَيَاتٌ»، جَمْعُ «حُبْلَىٰ».

(وَ) ٱلرَّابِعُ: فِي (ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) [مِمَّا] يُوجِبُ بِنَاءَهُ، كَنُونِ ٱلنِّسْوَةِ، نَحْوَ: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [٢ سُورَةُ ٱلْبَقَرَةِ/ ٱلْآيَةُ: ٢٢٨]، أَوْ نُونِ ٱلتَّوْكِيدِ، نَحْوَ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [١٢ سُورَةُ يُوسُفَ/ ٱلْآيَةُ: ٣٢]، أَوْ يَنْقُلُ إِعْرَابَهُ، ....

حصلتْ جمعيَّته بألفٍ وتاءٍ، لم يحتجْ لقولِهِ مزيدتينِ، وإِلَّا كأَنْ جُعِلَتْ للمُلابسة فيُحتاجُ إِليه لإِخراجِ قضاةٍ وأَبياتٍ.

قوله: (إِصطَبل) بهمزةٍ مكسورةٍ مقطوعةٍ، [وليسَ مِن أَلفاظِ العربِ][(١)]، قولُهُ: (لم يتَّصلْ)[(٢)] أَي: اتِّصالٌ مباشرةً، كما تقدَّم، قولُهُ: (يُوجب بناءَهُ)[(٣)] أَشارَ بذلكَ إِلى وصفِ ذلكَ الشَّيء، وبقولِهِ: (كَنُوْنِ النّبوة) إِلى بيانِهِ، أَي: الشَّيءُ المتَّصلُ بالفعلِ مُقتضي لبنائِهِ، وهوَ: نونُ النِّسوةِ، والتَّأْكيدِ، والكافُ استقصائيَّةٌ، [كما مرَّ][(٤)]، قولُهُ: (أَو ينقل) فيه ما تقدَّمَ وكونُ أَو لنفي الأَمرين جميعًا كما هُنا هو استعمالُ اللغةِ، وكونُها لنفي أَحدهما هو أَصلُ اللُّغةِ، و(ينقلُ) عطفٌ على (يُوجِبُ) لو عبَّر بالنَّقل الَّذي هو المصدرُ ليكونَ عطفًا على بناءِ

---

(١) سقطت من (ج). ويُنظر: المعرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط/٢، دار الكتب المصرية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص٦٧.

(٢) يتحدّث هنا عن الفعل المضارع وما يتّصل بآخره.

(٣) أي: بناء الفعل المضارع.

(٤) سقطت من (ث)، و(ج).

كَأَلِفِ ٱلْاثْنَيْنِ، نَحْوَ: «يَضْرِبَانِ»، أَوْ وَاوِ ٱلْجَمْعِ، نَحْوَ: «يَضْرِبُونَ»، أَوْ يَاءِ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: «تَضْرِبِينَ»؛ وَمِثَالُ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ مِنْ ذٰلِكَ، نَحْوَ: «يَضْرِبُ» وَ«يَخْشَىٰ».

(وَأَمَّا ٱلْوَاوُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ:) ٱلْأَوَّلُ: (فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ)، نَحْوَ: «جَاءَ ٱلزَّيْدُونَ»، وَسُمِّيَ سَالِمًا

المسلَّطِ عليهِ الوجوب لكانَ حسنًا، وقيلَ إعرابُهُ مضافٌ محذوفٌ، أَي: علامةُ إعرابِهِ عن محلِّها، معَ تغييرِها إلى محلٍ آخرَ، وعلامةٌ أُخرى كما أَشارَ إليه بقولِهِ: (كألفِ الاثنين إلى آخره)[1]، وسيأْتي له مزيدُ بيانٍ، والكافُ استقصائيَّةٌ [أيضًا][2].

قولُهُ: (في جَمعِ المذكَّرِ السَّالمِ) في إعرابِ السَّالمِ ما مرَّ، والمرادُ علامةٌ مفردةٌ مِن التَّغييرِ المتقدِّم في جمعِ التَّكسيرِ، كما سيُشيرُ إليه بقولِهِ معَ قطعِ النَّظرِ [٢١/و] إلى آخرِهِ، إلى أَنَّ المرادَ بالجمعِ المذكورِ: ما حصلت جمعيتُهُ بواوٍ ونونٍ، أَو ياءٍ ونونٍ، فيشملُ ما أُلحق به مِن نحوَ: عشرونَ، وسنونَ، وغيرها، وشَمَلَ كلامُهُ ما كانتِ الواوُ فيهِ ظاهرةً، أو مقدرَةَ للتَّعذُّرِ، أو للاستثقالِ، فالأَوَّلُ [نحوَ: جاء مُسلميَّ المضافُ لياءِ المتكلّم][3]، فإنَّه مرفوعٌ بالواوِ المقدَّرةِ لأَنَّها قلبتْ ياءً وأُدغمتْ، والثَّاني نحوَ: جاء مسلمو النَّاسِ، وإنَّما أَلحق النُّونَ بعد العلامةِ خوفَ توهُّم

---

(١) يُنظر الهامش السَّابق.
(٢) سقطت من (ث).
(٣) سقطت من (ب).

لِسَلَامَةِ بِنَاءِ ٱلْمُفْرَدِ فِيهِ مَعَ قَطْعِ ٱلنَّظَرِ عَنْ زِيَادَةِ ٱلْوَاوِ وَٱلنُّونِ أَوِ ٱلْيَاءِ وَٱلنُّونِ. (وَ)ٱلْمَوْضِعُ ٱلثَّانِي: فِي (ٱلْأَسْمَاءِ ٱلْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ)، نَحْوَ: «هَـٰذَا أَبُوكَ، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكِ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ»، فَتُرْفَعُ بِٱلْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ

الإِضافةِ في نحوَ: جاء خليلونَ موسى وعيسى ويحيى، وكذا في المثنَّى، وخوفَ الإِفرادِ في نحوَ: (مررتُ بالمهتدينَ)، وقال سيبويه: إِنها عوض عن الحركة والتَّنوين في مفردِهِ[1].

قولُهُ: (في الأَسماءِ الخمسةِ) وأَصلها ثلاثية محركة الوسط إِلَّا واو (فوه) فهي ساكنَّة، لأَنَّ آخرَهُ الهاءُ على الأَصحِّ، نحوَ: أَبوه، وأَخوه، وحموه، وفوه، وذَوو، فقلبتِ الواو أَلفًا لفتحِ ما قبلَها، وحُذِفَتْ لاجتماعِها معَ العلامةِ السَّاكنةِ، أَو حذف الواو لذلك، وحذف التَّنوين للإِضافةِ، قولُهُ: (وحموكِ) هو بكسرِ الكافِ لأَنَّه قريبُ الزَّوجِ، وعلى جوازِ إِطلاقِهِ على أَقاربِ الزَّوجةِ الَّذي هو الرَّاجحُ يجوز فتحَها، قولُهُ: (فترفعُ بالواوِ) ظاهرةً، أَو مقدرةً للتَّعذُّرِ، أَو للثِّقلِ، والثَّاني نحوَ: جاء أَبو الخيرِ، [والأَوَّلُ سيأتي في النَّصب][2].

وأُعربتْ هذهِ الأَسماءُ بالحروفِ ليكونَ في الأَسماءِ المفردةِ ما يُعرَبُ بالأَقوى، وهوَ الحرفُ، واختارُوا هذه الأَسماءُ لاعتلالِ أَواخِرِها، ولأَنَّ كلَّ ذاتٍ منها تستلزمُ ذاتًا أُخرى فقرَّبت مِن المثنى، والجمعُ في

---

(١) قال سيبويه: «والتّنوين بمنزلة النّون». الكتاب ١/١٨.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

ٱلضَّمَّةِ. وَٱسْتَغْنَىٰ عَنِ ٱشْتِرَاطِ كَوْنِهَا ....

الأَمرين المذكورين، قوله: (واستغنى... إلخ) هو جوابٌ عن سكوتِ المصنِّفِ عن شروطِها، وكذا استغنى عن اشتراطِ عدمِ المسمَّى مِن الضَّمِّ، وعن عدمِ إلحاق ياء النَّسبةِ كذلك نحو: هذا أَبويك، ورأَيتُ [٢١/ظ] أبويك، ومررتُ بأبويك، قوله: (مضافة) ولو تقديرًا، نحو[١]:

[٦] خَـالَـطَ مِـنْ سَـلْـمَـى خَـيَـاشِـيْـمَ وَفَـا

أي: خياشيمَها وفاها، وأَشار بقوله: (لغير ياء المتكلم) إلى أنَّ الشَّرطَ وجُود الإضافةِ لا يقيِّدُ كونَها للكافِ أَو للحالِ، فغيرُ الكافِ في غيرِ الأَخيرِ مثلُهُ مِن الضمائرِ والظواهرِ، وغيرُها الحالُ في الأَخيرِ مثلُهُ مِن كلِّ اسمِ جنسٍ نكرة، وإِضافتُهُ إِلى الضَّمير أَو العلم أو الجملةِ نادرٌ، أَو شاذٌ، نحوَ: زيدٌ جاءَ ذووه، و(أَنا الله ذو بكة)[٢]، وَ(اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمِ)[٣].

---

(١) الشَّاهد مِن مشطور الرَّجز، للعجاج، وقبله:
حتّـى تـنـاهَـى فـي صَـهـاريـجِ الـصَّـفـا
يُنظر: ديوان العجاج برواية عبدالملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، وشرحه، تحقيق: د.عزّة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، ص٤٩٢، وأوضح المسالك إلى أَلفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، ط/٦، دار الندوة الجديدة - بيروت ١٩٨٠م، ٢٨/١.

(٢) وهذا النصّ شاهدٌ على إضافة (ذو) إلى العلم. يُنظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني، لمحمّد بن علي الصّبان (ت١٢٠٦هـ)، ط/١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ١١٨/١.

(٣) وهذا النّصُّ شاهد على إضافة (ذو) إلى الجملة، أي: اذهب في وقت صاحب سلامة. يُنظر: حاشية الصّبان على شرح الأشموني ١١٨/١ - ١١٩.

مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهَا كَذٰلِكَ، وَأَسْقَطَ ٱلْهَنَ ....

وشرطُ ذو أن يكونَ بمعنى صاحب ليخرجَ الموصولةَ فإنَّها مبنيةٌ على المشهورِ، نحو[1]:

[٧] فَحَسْبِيْ مِنْ [ذي][2] عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ولم يعدلُوا إلى صاحبٍ، الَّذي هو بمعناهُ لأَنَّه يضافُ للإعلام، وإنَّما شرطوه لأَنَّه وصلةٌ إلى الوصفِ بالجنسِ المتعذِّرِ، إذ لا يُقالُ: زيدٌ مالٌ، وخرج بقولِهِ: (مفردةٌ) ما لو ثنيَّتَ فتعرَبُ بالألفِ، أو جُمِعَتْ جَمعَ تكسيرٍ فتُعرَبُ بالحركاتِ، فإنْ جُمِعَتَ جمعَ سلامةٍ فهي مثلُهُ، وبقولِهِ: (مكبَّرة) ما لو صغرت فتُعرَبُ بالحركاتِ، وبقولِهِ: (مضافةٌ) ما لو قُطِعَتْ عنِ الإضافةِ فتُعْرَبُ بالحركاتِ أيضًا، وبقولِهِ: (لغيرِ ياءِ المتكلِّم) ما لو أُضيفتْ إليها، فتُعربُ بحركاتٍ مقدرةٍ على ما قبلَها، قولُهُ: (وأَسقط الهَنَّ) هو اعتذارٌ عن المصنِّف في عدمِ ذكرِهِ مع الأَسماء الخمسةِ مع أَنَّه معرَبٌ بإعرابِها، ومعناهُ: قيلَ: اسمُ الجنس، نحوَ: رجلٌ، وفرسٌ، وقيلَ: ما يُستقبَحُ ذِكْرُهُ، وقيل:

---

(١) عجز بيت مِن الطويل لمنظور بن سُحيم الفقعسيّ، وهو شاعر إسلامي، وصدره:
وإمـا كِـرامٌ مُـوسِـرُونَ أَتَـيْـتُـهـم
موسرون: أغنياء. الشَّاهد فيه: (ذو) الذي في لغة طيئ. يُنظر: شرح المفصّل ١٤٨/٣، الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، لمحمّد بن أبي الفتح البعليّ (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: د.ممدوح خسارة، ط/١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ٦٨/١.

(٢) في (ت): ذو.

تَبَعًا لِلْفَرَّاءِ وَٱلزَّجَّاجِيِّ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِٱلْحُرُوفِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ.

(وَأَمَّا ٱلْأَلِفُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ ٱلْأَسْمَاءِ خَاصَّةً)، نَحْوَ: «جَاءَ ٱلزَّيْدَانِ»، فَـ«ٱلزَّيْدَانِ» فَاعِلٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وعَلَامَةُ رَفْعِهِ ٱلْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ.

***

[نيابةُ النونِ عنِ الضمةِ]

(وَأَمَّا ٱلنُّونُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ إِذَا ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ)، ....

الفَرْجُ[1]، وأشار بقوله: (تبعًا.... إلى آخره) لتقويةِ إسنادِهِ فِي إسقاطِهِ، وهوَ منصوبٌ على الحالِ، [أي تابعًا][2].

قوله: (خاصةً) منصوبٌ على المفعولِ المطلقِ بعاملٍ محذوفٍ، أَيْ: أَخصُّ، وليسَ حالًا، وإِلَّا لما صحَّ: جاءني الرَّجلُ، أَو الزَّيدونَ خاصة، قوله: (ضميرُ تثنيةٍ) أَي: ضميرُ اثنينِ، ولو مؤنَّثينِ، أَو غائبينِ حقيقةً أَو مجازًا [٢٢/و] أَو تغليبًا، أَو مقدرًا، والتَّثنيةُ في الأَصل مصدرٌ، ثم جُعِلَ اسمًا لكلِّ مخصوصةٍ مُلاحظًا فيها اسم المفعولِ وليستْ اسمَ مفعولٍ.

---

(١) يُنظر تفصيل ذلك: المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمٰن العُيمين (الجزء الأوّل)، ط/١، مطبوعات جامعة أُم القُرى ـ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ١٤٧/١.

(٢) سقطت من (ث)، و(ج).

وَهُوَ ٱلْأَلِفُ، نَحْوَ: «يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ»، بِٱلتَّحْتَانِيَّةِ وَٱلْفَوْقَانِيَّةِ؛ (أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ) لِمُذَكَّرٍ، وَهُوَ ٱلْوَاوُ، نَحْوَ: «يَضْرِبُونَ وَتَضْرِبُونَ»، بِٱلتَّحْتَانِيَّةِ وَٱلْفَوْقَانِيَّةِ؛ (أَوْ ضَمِيرُ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ)، وَهِيَ ٱلتَّاءُ ٱلْفَوْقَانِيَّةُ، نَحْوَ: «تَضْرِبِينَ»، وَتُسَمَّىٰ: ٱلْأَفْعَالَ ٱلْخَمْسَةَ، وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهَا ثُبُوتُ ٱلنُّونِ نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ.

[عَلَامَاتُ ٱلنَّصْبِ]

(وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلَامَاتٍ: ٱلْفَتْحَةُ، وَٱلْأَلِفُ، وَٱلْكَسْرَةُ، وَٱلْيَاءُ، وَحَذْفُ ٱلنُّونِ)؛ قَدَّمَ ٱلْفَتْحَةَ لِأَنَّهَا ٱلْأَصْلُ، وَأَعْقَبَهَا بِٱلْأَلِفِ لِأَنَّهَا تَنْشَأُ عَنْهَا، وَثَلَّثَ بِٱلْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ ٱلْفَتْحَةِ فِي ٱلتَّحْرِيكِ، وَأَعْقَبَهَا بِٱلْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتُ ٱلْكَسْرَةِ، ....

قولُهُ: (وهوَ الألفُ) وقد يخرجُ عن الضَّمير إلى العلامةِ إذا تقدَّمتْ، نحوَ: يضربانِ الزَّيدانِ، قوله: (لمذكَّرٍ) ولو مجازًا، أو تغليبًا، وقد يخرجُ إلى العلامةِ على نحوِ ما مرَّ، قولُهُ: (وتسمَّى الأفعالُ الخمسةُ) بالنَّظر إلى موازينها، وهيَ: يفعلانِ، وتفعلانِ، ويفعلونَ، وتفعلونَ، وتفعلينَ، وهي على نظير الأسماء الخمسةِ، ولا تزيدُ عليها كما عُلِمَ مِن التَّعميم المذكورِ، قولُهُ: (ثبوتُ النُّونِ) أَي: النُّونُ الثَّابتةُ، ونيابةُ حالٍ منه وسواءٌ كانت ظاهرةً أو مقدرةً، قولُهُ: (وللنَّصبِ) أَيْ: مِن حيثُ هو، [كما مرَّ][1]، وسكتَ عنه كأَصلِهِ كما

---

(١) سقطت من (ج).

وَخَتَمَ بِحَذْفِ ٱلنُّونِ لِبُعْدِ ٱلْمُشَابَهَةِ فِيهَا، وَلِكُلٍّ مِنْ هَٰذِهِ ٱلْعَلَامَاتِ ٱلْخَمْسِ مَوَاضِعُ تَخُصُّهَا.

***

[ٱلْفَتْحَةُ وَمَوَاضِعُهَا]

(فَأَمَّا ٱلْفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:) ٱلْأَوَّلُ: (فِي ٱلْاسْمِ ٱلْمُفْرَدِ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَٱلْفَتَىٰ وَعَبْدَ ٱللَّهِ»؛ (وَ)ٱلْمَوْضِعُ ٱلثَّانِي: فِي (جَمْعِ ٱلتَّكْسِيرِ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ ٱلزُّيُودَ وَٱلْهُنُودَ وَٱلْأُسَارَىٰ وَٱلْعَذَارَىٰ»؛ (وَ) ٱلْمَوْضِعُ ٱلثَّالِثُ فِي (ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ) مِمَّا تَقَدَّمَ فِي عَلَامَاتِ ٱلرَّفْعِ، نَحْوَ: «لَنْ يَضْرِبَ وَلَنْ يَخْشَىٰ».

***

[نِيَابَةُ ٱلْأَلِفِ عَنِ ٱلْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا ٱلْأَلِفُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ٱلْأَسْمَاءِ ٱلْخَمْسَةِ) ٱلْمُتَقَدِّمَةِ فِي عَلَامَاتِ ٱلرَّفْعِ، (نَحْوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ)، فَأَبَاكَ

مرَّ، قولُهُ: (وختَمَ بالنُّونِ) وفي نسخةٍ (بحذفِ النُّون) [وفيه ما مرَّ][1].

قولُهُ: (ولكلٍّ واحدةٍ... إلخ) فيه ما تقدَّمَ، وكذا مواضعُ وتختصُّ بها قرينتُهُ، إذ ليسَ للألفِ والكسرةِ إلَّا موضعٌ واحدٌ، وليسَ

---

(١) سقطت من (ج).

وَأَخَاكَ مَنْصُوبَانِ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِمَا ٱلْأَلِفُ نِيَابَةً عَنِ ٱلْفَتْحَةِ. (وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ)، مِنْ نَحْوِ: «رَأَيْتُ حَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».

❁ ❁ ❁

[نِيَابَةُ ٱلْكَسْرَةِ عَنِ ٱلْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا ٱلْكَسْرَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ)، نَحْوَ: «خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَاوَاتِ»، فَٱلسَّمَاوَاتُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ ٱلْكَسْرَةُ نِيَابَةً عَنِ ٱلْفَتْحَةِ.

❁ ❁ ❁

[نِيَابَةُ ٱلْيَاءِ عَنِ ٱلْفَتْحَةِ]

(وَأَمَّا ٱلْيَاءُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي ٱلتَّثْنِيَةِ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ ٱلزَّيْدَيْنِ»، فَٱلزَّيْدَيْنِ مَنْصُوبٌ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةُ

للياءِ إِلَّا موضعانِ، قوله: (مِن نحوَ: رأيتُ حماكَ... إلخ) لأَنَّها تشبهُ الأَبَ والأَخَ في إعرابِهما كما سبقَ، فمفادُ هذا غيرُ مفادِ نحوَ: فلا تكرارٌ ولا إشكالٌ، فتأمَّل، قوله: (فالسَّماواتُ) مفعولٌ به، وقيلَ: مفعولٌ مطلقٌ، إشارةً إلى أَنَّ الرَّاجحَ عندَ النُّحاةِ الأولُ، وإِنَّ رجحَ الثَّاني في المعنى مُعلّلًا بأَنَّ المفعولَ به يكونُ وجودُهُ سابقًا على الفعلِ ليقعَ الفعلُ عليه، بخلافِ المفعولِ المطلقِ فإِنَّ إيجادَهُ بذلكَ الفعلِ، وَرُدَّ بأَنَّ المفعولَ به بالنِّسبةِ لفعلِ الإيجادِ كذلكَ، وإِنَّما سبقُهُ في غيرِ فعلِ الإيجادِ فهما سواءٌ، قولُهُ: (فالزيدينِ) منصوبٌ، هو مبتدأٌ وخبرٌ،

نَصْبِهِ ٱلْيَاءُ ٱلْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَكْسُورُ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ مُثَنًّىٰ؛ (وَ) فِي (ٱلْجَمْعِ) ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، نَحْوَ: «رَأَيْتُ ٱلْعُمَرَيْنِ»، فَـ«ٱلْعُمَرَيْنِ» مَنْصُوبٌ بِـ «رَأَيْتُ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ ٱلْيَاءُ ٱلْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا لِأَنَّهُ جَمْعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٌ؛ وَأَطْلَقَ ٱلْجَمْعَ لِكَوْنِهِ عَلَىٰ حدِّ ٱلْمُثَنَّىٰ، فَإِذَا ذُكِرَ ٱلْجَمْعُ مَعَ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱنْصَرَفَ إِلَىٰ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، لِأَنَّهُ أَخُوهُ فِي ٱلْإِعْرَابِ بِٱلْحُرُوفِ.

والمبتدأُ فيه مرفوعٌ بالألفِ المقدرةِ للتَّعذرِ، ومُنِعَ منها الحكايةُ، والإخبارُ عنه بالنَّصبِ بالنَّظرِ [٢٢/ظ] لتركيبِهِ الأولُ، قولُهُ: (فَٱلْعُمَرِيْنِ) منصوبٌ، والمبتدأُ فيه مرفوعٌ بالواوِ إلى آخرِ ما قبلَهُ، قولُهُ: (المكسورُ ما قبلَها المفتوحُ ما بعدَها)[1] على عكس ما مرَّ في المعنى للتَّمييزِ بينهما، ولم يعكسُ للُّزوم الألفِ في المثنى حالةَ رفعِهِ الموجبة لفتحِ ما قبلَها وكسر ما بعدَها، فبقيَ على ما كانَ، ولأنَّه أَسبقُ مِن الجمعِ، والفتحِ أَسبقُ مِن الكسرِ [فتأمَّل][2]، قولُهُ: (وأطلق الجمع) أَي: لم يقيِّدْه بالمذكَّرِ السَّالم، وهذا اعتراضٌ وجوابٌ عن المضمرِ في الإطلاقِ، قولُهُ: (على حدِّ المثنى) أَي: على طريقتِهِ، فيما يأتي في الإعرابِ بالحروفِ، فلا يُقَالُ: إنَّه يشملُ جمعَ التَّكسيرِ، قولُهُ: (بالحروفِ)[3] بقطعِ النَّظرِ عن اتّحادِها وعدمِهِ، كالألفِ، والواوِ.

(١) «يقصد حركة جمع المذكر السَّالم.
(٢) سقطت من (ب)، و(ت).
(٣) يُنظر الهامش السَّابق.

[نِيَابَةُ حَذْف ٱلنُّون عَنِ ٱلْفَتْحَة]

(وَأَمَّا حَذْفُ ٱلنُّونِ، فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ٱلْأَفْعَالِ) ٱلْخَمْسَةِ (ٱلَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ ٱلنُّونِ)، وَتَقَدَّمَ أَنَّهَا كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ٱلتَّثْنِيَةِ، نَحْوَ: «لَنْ يَفْعَلَا»، وَ«لَنْ تَفْعَلَا»؛ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحْوَ: «لَنْ يَفْعَلُوا»، وَ«لَنْ تَفْعَلُوا»؛ أَوْ ضَمِيرُ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: «لَنْ تَفْعَلِي»، فَهَٰذِهِ مَنْصُوبَةٌ بِـ«لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهَا حَذْفُ ٱلنُّونِ نِيَابَةً عَنِ ٱلْفَتْحَةِ.

* * *

[عَلَامَاتُ ٱلْخَفْضِ]

(وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عَلَامَاتٍ: ٱلْكَسْرَةُ، وَٱلْيَاءُ، وَٱلْفَتْحَةُ)، بَدَأَ بِٱلْكَسْرَةِ لِأَنَّهَا ٱلْأَصْلَ، وَثَنَّىٰ بِٱلْيَاءِ لِأَنَّهَا بِنْتَهَا، وَخَتَمَ بِٱلْفَتْحَةِ لِأَنَّهَا أُخْتُ ٱلْكَسْرَةِ فِي ٱلتَّحْرِيكِ، وَلِكُلٍّ مِنْ هَٰذِهِ ٱلْعَلَامَاتِ ٱلثَّلَاثِ مَوَاضِعُ تَخُصُّهَا.

قوله: (وتقدَّم أَنَّها... إلخ) أي: تقدَّم ما يعلمُ منهُ، أَنَّها كلُّ فعلٍ إلى آخره، وإدخال (كُلّ) في الحدّ غير مناسبٍ، لأَنَّه للماهيَّة وليسَ لها إفرادٌ، إلَّا أَنْ يُقالَ إنَّه لإحاطةِ الأَفرادِ الذِّهنيةِ أَو للاطِّرادِ، قولُهُ: (في التَّحريكِ) أَي: في الحركةِ، وتقدَّمَ ما يتعلَّق بقولِهِ: (ولكلٍّ واحدٍ... إلى آخرِهِ).

[ٱلْكَسْرَةُ وَمَوَاضِعُهَا]

(فَأَمَّا ٱلْكَسْرَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:) ٱلْأَوَّلُ: (فِي ٱلاسْمِ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُنْصَرِفِ)، وَهُوَ ٱلاسْمُ ٱلْمُتَمَكِّنُ ٱلْأَمْكَنُ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، وَسُمِّيَ مُنْصَرِفًا لِدُخُولِ تَنْوِينِ ٱلصَّرْفِ فِيهِ، وَهُوَ ٱلْمُسَمَّىٰ تَنْوِينُ ٱلتَّمْكِينِ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: فِي (جَمْعِ

قولُهُ: (المنصرِفُ) ولو حكمًا، فيدخلُ المضافُ والمقرونُ بأل.

قولُهُ: (وهو الاسمُ... إلخ) هذا التَّعريفُ أعمُّ من المعرَّفِ، وهو جائزٌ كما تقدَّمَ غيرَ مرةٍ، والضَّميرُ عائدٌ للاسمِ[1] لا بقيدِ كونِهِ مفردًا أَو المتمكِّنُ بمعنى المعربُ، بأَنْ لم يشبهِ الحرفَ، والأَمكنُ بمعنى المنصرِفُ بأَنْ لم يشبه الفعلَ[2]، قوله: (تنوينُ الصَّرفِ) الإضافةُ فيه وفيما بعدَه بيانية، وَسُمِّيَ بذلك لأَنَّه مشتقٌّ مِن الصَّريفِ، وهوَ صوتُ البكْرَةِ عندَ الإستقاء، أَو مِن صريفِ البعيرِ بنابِهِ، أَو مِن صريفِ القَلَمِ، [وقيلَ: مِن الانصرافِ لأَنَّه انصرفَ في جهاتِ الحركاتِ][3]، وقيلَ: بمعنى أَنَّه انصرفَ عن جهةِ الفعلِ والحرفِ[4]، والأَمكنُ أَفعلُ تفضيلٍ مُصاغٌ من (مَكُنَ) الثّلاثي كَحَسُنَ، لا من تَمَكَّنَ فلا شذوذ [٢٣/و] فيه، قولُهُ: (وهو المسمَّى بتنوينِ التَّمكينَ)، فيه ردٌّ

---

(١) أي «هو» في قول الشّيخ خالد: «وهو الاسم».

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: موسوعة المصطلح النّحويّ ٥٨٩/٢ ـ ٥٩٤.

(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

(٤) يُنظر مادة صرف: لسان العرب ١٨٩/٩، القاموس المحيط ١٦١/٣، تاج العروس ٧/٢٤.

ٱلتَّكْسِيرِ ٱلْمُنْصَرِفِ)، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزُيُودٍ وَهُنُودٍ»، وَسَيَأْتِي أَنَّ غَيْر ٱلْمُنْصَرِفِ يُخْفَضُ بِٱلْفَتْحَةِ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: فِي (جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ)، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُنْصَرِفًا، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِٱلْهِنْدَاتِ» إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ عَلَمًا جَازَ فِيهِ ٱلصَّرْفُ وَعَدَمُهُ.

على منْ قالَ: إنَّ التَّنوين مع الجرِّ، أَو أَنَّه يُطلقُ على تنوينِ العِوضِ والمقابلةِ، قولُهُ: (وسيأتي أنَّ غيرَ المنصرفِ) أَي: مِن المفردِ والجمعِ، قولُهُ: (ولا يكون إلَّا منصرفًا) فيه إطلاق الصَّرفِ على تنوينِ المقابلةِ، وقد علمتَ ضُعفَهُ، [ولعلَّه جارَى كلامَ المصنِّفِ قبلَهُ][1].

قولُهُ: (إذا لم يكن علمًا)[2] هو استثناءٌ منقطعٌ[3]، لأَنَّه [حالةَ][4] العلميةِ ليس جمعًا، إلَّا أَنْ يُقال بالنَّظرِ لأَصلِهِ، أَو لفظِهِ لأَنَّ التَّاء ليستْ للتأْنيثِ، لعدمِ قلبِها وقفًا، قولُهُ: (فإنَّ كانَ علمًا) أَي: لمُؤنَّثٍ، وإِلَّا صُرِفَ خلافًا لبعضِهِم، وعلى كُلٍّ فهوَ قيدٌ لقولِهِ: (ولا يكونُ إلَّا منصرفًا) ولو قالَ: ولا يكونُ إلَّا منوَّنًا، وإِنْ جُعلَ عَلَمًا، ويجوزُ في العلمِ عدمُ تنوينِهِ، لكانَ أَخصرُ وأَولى.

قولُهُ: (جازَ فيه الصَّرفُ) أَي: التَّنوينُ وعدمُهُ، وعلى كلٍّ فهو يُنصبُ ويُجَرّ بالكسرةِ، والأَوَّلُ اللُّغةُ المشهورةُ، وفي الثَّاني مراعاةُ

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) يُنظر: الهامش قبل السَّابق.
(٣) ويقصد به قول الشّيخ خالد: «ولا يكون منصرفًا»، المذكور آنفًا.
(٤) في (ج): في حالةِ العلمية.

[نِيَابَةُ ٱلْكَسْرَة عَنِ ٱلْيَاءِ]

(وَأَمَّا ٱلْيَاءُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:) ٱلْأَوَّلُ: (فِي ٱلْأَسْمَاءِ ٱلْخَمْسَةِ) ٱلْمُعْتَلَّةِ ٱلْمُضَافَةِ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ

الجمعِ والتَّأنيثِ، وإجراءُ التَّنوينِ مجرى تنوينِ الصَّرفِ لشبهِهِ به، والكسرةُ حالةَ نصبِه نائبةٌ عن الفتحةِ حينئذٍ[(١)].

تنبيه:

إذا سُمِّيَ بالمثنَّى أَو الجمع بقي على أَصْلِهِ، ويجوزُ أَنْ تلزمَ الأَلفَ في المثنى، ويُعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ، وأَنْ تلزمَ الياءَ في الجمعِ ويلحقُ بـ (جَيْر)[(٢)] فيُعربُ بحركاتٍ ظاهرةٍ، وبنونٍ، أو تلزمُ الواو ويُعربُ كذلك، أَو بغيرِ تنوينٍ.

قولُهُ: (المعتلّةُ) أَي: حالةُ الإِضافةِ، وكذا حالةُ الإِفرادِ، إِلّا (فَوْه) فإِنَّ آخرَهُ الهاءُ معَ فتحِ أَوَّلِهِ وسكونِ ثانيه عندَ سيبويهِ[(٣)]، أَو ضَمّ أَوّلَه عندَ الخليلِ[(٤)].

---

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزَّجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: هدى قراعة، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة، ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص٤٩ ـ ٥١. حاشية: العلامة ابن الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهري، ص٦٩.

(٢) يُنظر: الجنّى الدّاني، ص٤١٢ ـ ٤١٣.

(٣) الكتاب ٤١٢/٣.

(٤) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، شيخ البصريين، وأُستاذ سيبويه، له العين، توفي سنة ١٧٥هـ، أخبار النّحويين البصريين، ص٣٨. مراتب النحويين ٣٤١/١. ويُنظر رأيه مِن غير عزوٍ: شرح الأشموني ١١١/١. حاشية الصّبان على الأشموني ١١١/١ ـ ١١٢.

بِأَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ»، فَهَٰذِهِ مَخْفُوضَةٌ بِٱلْبَاءِ ٱلْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهَا ٱلْيَاءُ نِيَابَةً عَنِ ٱلْكَسْرَةِ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: فِي (ٱلتَّثْنِيَةِ) مُطْلَقًا، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِٱلزَّيْدَيْنِ وَٱلْهِنْدَيْنِ»، فَـ«ٱلزَّيْدَيْنِ» وَ«ٱلْهِنْدَيْنِ» مَخْفُوضَانِ بِٱلْبَاءِ ٱلْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِمَا ٱلْيَاءُ ٱلْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَكْسُورَةُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةً عَنِ ٱلْكَسْرَةِ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: فِي (ٱلْجَمْعِ)؛ أَيْ: جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِٱلزَّيْدِينَ»، فَـ«ٱلزَّيْدِينَ» مَخْفُوضٌ بِٱلْبَاءِ ٱلْمُوَحَّدَةِ، وَعَلَامَةُ خَفْضِهِ ٱلْيَاءُ ٱلْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَفْتُوحُ مَا بَعْدَهَا نِيَابَةً عَنِ ٱلْكَسْرَةِ.

[نِيَابَةُ ٱلْفَتْحَةِ عَنِ ٱلْكَسْرَةِ]

(وَأَمَّا ٱلْفَتْحَةُ، فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ٱلِاسْمِ

قولُهُ: (مطلقًا) أي: لمذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ، قولُهُ: (في الاسمِ) الَّذي لا ينصرفُ، وهو ما أشبهَ الفعلَ في فرعيتينِ:

أَحداهُما: راجعةٌ إلى اللَّفظ، والأُخرى: إلى المعنى، وأَصلُ ذلكَ أنَّ في الاسمِ كمالًا بالإعرابِ والصَّرفِ، وقد خَلا عنهُما الفعلُ فتتبَّعوا سببَ خُلوهِ [٢٣/ظ] عنهما فوجدُوه لأَمرينِ سموّهما بالعلَّةِ تشبيهًا بالعلَّةِ في البدنِ الَّتي تُوجبُ نقصَ صحتِهِ:

أَحدهُما: مرجعُهُ إلى اللفظِ، وهو اشتقاقٌ في لفظِ الفعلِ من لفظِ الاسمِ المصدرِ، والمشتقُّ فرعٌ عن المشتقِّ منهُ.

وثانيهُما: مرجعُهُ إلى المعنى، وهو احتياجُ الفعلِ للاسمِ

....

الفاعلِ، والمحتاجُ فرعٌ عنِ المحتاجِ إليهِ، فإذا وجد مثلُهما في الاسم انحطَّ عن كمالِهِ، واكتَفوا في عدمِ كمالِهِ بمنعِ الصَّرفِ دونَ البناءِ، لئلَّا يساويَ شبهَ الحرفِ، ولأَنَّهم قد أعربُوا بعضَ الأفعالِ لشبهِها بالاسمِ، فيلزمُ انعكاسُ الشَّبهِ، ثُمَّ استقرأُوا الأمرَ المعنويَّ فوجدُوه منحصرًا في شيئين، وهما: العَلَمِيَّةُ، والوَصْفِيَّةُ، والأَمرَ اللَّفظي فوجدُوه منحصِرًا في سبعة أشياء، وهي: صيغةُ الجمعِ، والتَّأنيثُ، والعَدْلُ، والعُجْمَةُ، والتَّركيبُ، ووزنُ الفعلِ، وزيادةُ الألفِ والنُّونِ، فصار المجموعُ تسعةَ [أشياءَ][1]، وقد أَشاروا إِلى ضَبْطِهَا بالنَّظْمِ لسهولةِ حفظِهِ، ومنهُ قولُهم[2]:

[٨] اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَة ... رَكِبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

[ثُمَّ زادُوا في الاستقراءِ][3]، فوجدُوا علَّةً أُخرى معنويَّةً، وهي اللُزومُ، ثُمَّ نظروا فيه أيضًا فرأوا أنَّ علَّة اللُزوم توجَدُ مع إحدى علَّتينِ مِن السَّبعة، وهما: صيغةُ منتهى الجُموع، وأَلفُ التَّأنيثِ، وأَنَّ علَّة العَلَمِيَّةِ توجُد مع إحدى ستَّةٍ منها، وهي: ماعدا صيغةَ الجُموعِ، وأَلفَ التَّأنيثِ، وأَنَّ علَّة الوصفيَّة توجدُ معَ إحدى ثلاثةٍ منها، وهي: العَدْلُ، والوَزْنُ، والزِّيادةُ، ثُمَّ لما رأَوا أَنَّ ذلكَ الاسمُ حصلَ له ثقلٌ

---

(١) في: (ث)، و(ج): أمور.

(٢) البيت من (البسيط)، منسوبٌ لابن النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ). يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص٦١.

(٣) سقطت من (ث).

ٱلَّذِي لَا يَنْصَرِفُ)، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَىٰ صِيغَةِ مُنْتَهَىٰ ٱلْجُمُوعِ، نَحْوَ:

يشبهُ الفعلَ أَبدلوا كسرتَه بالفتحةِ لِخِفَتِهَا، وحملًا لجرِّه على نصبِهِ، لأَنَّ كلًا منهما فضلةٌ، فاحفظْ هذا التَّقريرَ، فقلَّ أَنْ تجدَه في تسطيرٍ، وإِنَّه يُغنيكِ عن كثيرٍ مما يعنيكَ، واللهُ وليُّ التوفيقِ والهدايةِ إِلى أَقوم طريقٍ.

قولُهُ: (وهوَ) أَي: الاسمُ [٢٤/و] الّذي لا ينصرفُ، مِن حيثُ هوَ، سواءٌ كان مِن الاسمِ المفردِ، أَو مِن جمعِ التَّكسيرِ كما مرَّ، قولُهُ: **(على صيغةِ منتهى الجُموع)** اعلمْ أَنَّهم اكتفَوا بذكرِ هذه العبارةِ عنِ التَّعبيرِ بعلَّتين، كما يأتي، لتضمُّنها لهما، فَهي كالعَلَم عليهما، فكأَنَّها بمنزلةِ جمعينِ، واللفظيَّةُ فيها خُروجُه عنْ صِيغِ الآحادِ، والمعنويّةُ فيها لُزوم هذا الجَمع بحيث لم ينتقلْ إِلى جمعٍ آخرَ، ومثلُها أَلف التَّأنيثِ، والمعنويةُ فيها لُزوم التَّأنيثِ لتلكَ الأَلفِ، فنزلَ منزلةَ تأنيثٍ آخرَ، واللَّفظيَّةُ فيها الأَلفُ الدَّالةُ عليهِ بحسبِ الوضعِ.

قولُهُ نحوَ: مررتُ بمساجدَ، ومصابيحَ، أَي نحوَ: مساجدَ، ومصابيحَ المجرورُ مِن كلِّ جمعٍ أَوَّلُه مفتوحٌ، وإِنْ لم يكنْ مِيمًا، وثالثُهُ أَلفُ تكسيرٍ أَصليَّةٍ لم يقصدْ بما بعدَها الانفصالُ، وبعدَها حرفانِ أَو ثلاثةٌ، أَوَّلها مكسورٌ كسرةٌ أَصليةٌ ولو تقديرًا، كدوابٍ، [وأَوسطَ][١] الثَّلاثةُ ساكن، فخرجَ [نحوَ][٢]: عُذَافِر، للجمل الضَّخمِ،

---

(١) مطموسة في (أ).

(٢) سقطت من (ج).

«مَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ»؛ أَوْ كَانَ مَخْتُومًا بِأَلِفِ ٱلتَّأْنِيثِ ٱلْمَمْدُودَةِ كَـ «صَحْرَاءَ»، أَوِ ٱلْمَقْصُورَةِ كَـ «حُبْلَىٰ»؛ ....

[بضم أَوَّلِهِ المهمل][1]، [ونحوُ: يمان، وشامّ][2] لكونِ ألفهِ عوضًا عن إِحدى يائيْ النَّسبِ وأَصله: يمنيٌّ، وشاميٌّ، ونحوُ: حواريٌّ، للنَّاصر، وحواليٌّ للمحتالِ، لنيَّة الانفصالِ لما بعد الأَلفِ، ونحوَ: عبالٌّ، بتشديدِ اللَّامِ جمع عبالةٍ، للثِّقلِ لسكونِ ما بعدَ الأَلفِ، ونحو: براكًا، لفتحِهِ، ونحوَ: تدارُكُ، لضمِّه، ونحوَ: توانٍ، لكونِ كسرتِهِ بدلًا من ضمةٍ لأَجلِ الياءِ، ونحوَ: طواعيةٌ، وكراهيةٌ، لتحريكِ وسطِها، [ولا يضرُّ خروجَ هذهِ بعدمِ الجمعيّةِ أيضًا][3].

قولُهُ: (بأَلفِ التَّأنيثِ) وهيِ: أَلفٌ قبلَها ألفٌ، فقُلبتْ هِي همزةٌ فتسميتُها أَلفٌ تجوُّزًا، ولأَنَّ الهمزةَ تسمَّى ألفًا، وهوَ جائزٌ كما تقدَّم، ونسبةُ المدِّ إِليها تجوزُ أَيضًا، لأَنَّ الممدودَ ما قبلَها فتأمَّل، قولُهُ: (كصحراء) اسم نكرةٍ، و(زكريّا) اسمُ علمٍ، و(أَصدقاءَ) جمع، و(حمراءَ) صفةٌ، قولُهُ: (كَحُبْلَى) هي صفة. [٢٤/ظ] ومثله أُخرى، وكذكرَى: اسم نَكرةٍ، وكرضوى[4]: علم جبل، ومثلُهُ: كلَّتا علمًا

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) مطموسة في (أ).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هو جبل ضخمٌ مِن جبال تِهامة. يُنظر: معجم ما استعجم مِن أسماء البلاد والمواضع، للوزير أبي عبيد البكريّ (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: د.جمال طلبة، ط/١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٢٥١/٢. لسان العرب ٣٢٤/١٤ (رضا).

أَوْ كَانَ فِيهِ ٱلْعَلَمِيَّةُ وَٱلتَّرْكِيبُ ٱلْمَزْجِيُّ، نَحْوَ: «مَعْدِي كَرِبَ»؛ أَوِ ٱلْعَلَمِيَّةُ وَٱلتَّأْنِيثُ، نَحْوَ: «زَيْنَبُ» وَ«فَاطِمَةُ»؛ ....

لأُنثى[١]، وكجَرحى جمعٌ، وقدَّر في ذلك الفتحة لأَنَّها بدل عن ثقيلٍ، وهو الكسرةُ، فلا يُقالُ تقديرًا [لكسرٍ][٢] خفيفٍ.

قولُهُ: (أَو كانتْ...إلخ) شروعٌ فيما ذكرَ فيه العلَّتان، قولُهُ: (والتَّركيبُ) أَي: المزجِيّ، كما في بعضِ النُّسخِ، وقد تقدَّم، والمرادُ به هُنا ما ليسَ جزؤهُ الأَخيرُ ذا إِعرابٍ، ولا مبنيًا، فخرجَ: عبدُ الله، وسيبويهِ، قوله: (كَمَعْدِيْ كَرْبَ) بسكونِ التَّحتيةِ مطلقًا، ولو في حالةِ النَّصبِ، وفَتْحُ الموحّدةِ نصبًا وجَرًا، ويجوزُ فيه إِضافةِ الجزءِ الأَوَّل إِلى الثَّاني، فيجرُ بالكسرةِ ما لم يوجدْ ما يمنعُ صرفُهُ، ويجوزُ أَيضاً بناءُ الجزئينِ، [كخمسةَ عشرَ][٣].

قولُهُ: (والتَّأنيثَ) أَي: اللَّفظيُّ بالتَّاء التي ليستْ جزءًا للكلمةِ، سواءٌ أكان تأنيثُهُ لفظًا ومعنًى كفاطمةَ، أو لفظًا فقطْ إِنْ كانَ عَلَمًا لمذكَّر كطلحةَ، أَو لخفَّة التَّاء، للتَّصغيرِ كهُنَيْدَة، تصغيرُ هند، فإِنْ كانتْ جزءًا للكلمةِ كبنتٍ، وأختٍ، امتنعَ الصَّرفُ، إِنْ جعلتُ علمًا لمؤنثٍ وإِلا فَلا، وتقدّم اللّفظي بالأَلف.

أَو التَّأنيث المعنويّ، وهوَ: إِمَّا زائدٌ على ثلاثةِ أَحرفٍ، فيتعيَّنُ منْعَ صرفِهِ إِنْ كانَ علمًا لمؤنَّثٍ مطلقًا، أَو لمذكَّرٍ، وكانَ استعمالُهُ في

---

(١) لسان العرب ٢٢٨/١٥ ـ ٢٢٩ (كلا).

(٢) في (أ): (الكسرة).

(٣) سقطت من (ث).

أَوِ ٱلْعَلَمِيَّةُ وَٱلْعُجْمَةُ، نَحْوَ: «إِبْرَاهِيمُ»؛ أَوِ ٱلْعَلَمِيَّةُ ....

الأَصل لمؤنَّثٍ فقط، فإنْ استُعملَ في أصلِهِ لمؤنَّثٍ ومذَكَّرٍ، فإنْ غلبَ التَّذكيرُ وجبَ الصَّرفُ، أو التَّأنيثُ فالأولى منعُ الصَّرفِ، أو استويا كانَ الصَّرفُ وعدمُهُ سواءٌ، فإنْ لم يزدْ على الثَّلاثِ، فشرطُ وجوبِ منعِ صرفِهِ تحرّكُ وسطِهِ حقيقةً كسفرَ، أو كونُه أعجميًا نحوَ: ماهُ، وبلخُ، وجورُ، أعلام بلادٍ، أو نقله مِن المُذكَّر إلى المؤنَّثِ كزيدٍ لامرأةٍ، إمَّا نحوَ: هندٌ، ودارٌ، فيجوزُ صرفُهُ، والأفصحَ منعُ صرفِهِ نظرًا لبقاءِ الفرعيتينِ فيه في الجملةِ[1].

قولُهُ: (أَو العلميةُ والعُجْمَةُ) أَي: كونُ اللَّفظِ أعجميًا، واستعملتْهُ العربُ في أَوَّل وضعِهِ [٢٥/و] علَمًا، سواءٌ أكانَ في العُجميّة أو لا، وشرطُ منعِ صرفِهِ مع العلميَّةِ كونُهُ زائدًا على ثلاثةِ أَحرفٍ، أَو مُتَحرِكَ الوسَطِ، وهذا ما رَجَّحَهُ شيخُنا[2]، وأَما ما اتَّفقَ استعمالُه في العربيَّةِ والعجميَّةُ كإِسحاق، [مصدر أسْحَقُ][3]، فإِنْ قصدَ به المصدريَّةَ صُرِفَ، أَو العُجمةِ مُنِعَ الصَّرفُ، وأَمَّا ما جُهِلَ حالَهُ فيرجعُ فيه إِلى قصدِ استعمالِ النَّاسِ وعاداتِهِم، وتُعرفُ العُجمةُ بنقلِ الأَئِمَّةِ، أَو بالخروجِ عن أَبنيةِ العربِ، كإبراهيمَ، ونرجسَ، أَو باجتماعِ الجيمِ مع الصادِ، أَو الكافِ، أَو القافِ في كلمةٍ، نحو: جُصٌ، وسكرجةٌ،

---

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٣٩ وما بعدها.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب مِن لسان العرب ٤٣٨/١ ـ ٤٣٩.
(٣) سقطت من (ج).

وَزْنُ ٱلْفِعْلِ، نَحْوَ: «أَحْمَدُ» وَ«يَزِيدُ»؛ ....

وجُلَّقَ، بضمِّ الجيم مثقّلًا عَلَمٌ لدمشقَ[1]، أو بحرفٍ من الحروفِ المذلقَةِ في رباعيٍّ أو خماسيٍّ.

فائدة:

أَسماءُ الأَنبياءِ كلُّها أعجميةٌ إلا أَربعةٌ: هُودُ، صالِحُ، وشُعيبُ، ومحمَّد، وكلَّها ممنوعةٌ مِن الصَّرف إلا ستَّةً، هذهِ الأَربعةُ، ونوحٌ، ولوطٌ، وكلُّ أَسماءِ الملائكةِ أَعجميَّةً إلا أَربعةً: مُنكرُ، بفتح الكاف، ونكيرُ، ورضوانُ، ومالكُ.

قوله: **(وزن الفعل)** سواء الماضي، والمضارع، والأَمر، وشرطُهُ اختصاصُ صيغتِهِ بالفعلِ أصالةً بأَنْ لا توجدُ في الاسمِ المنقولةِ عنهُ، نحوَ: شمرُ، عَلَمًا لِفَرَسٍ[2]، أو كونه مبدوءًا بحرف زائدٍ على أَصلِ الكلمةِ يدلُّ في الفعلِ على معنًى، نحوَ: أَحمدُ، ويشكرُ، علمين لنبيّنا، ونوحٌ، صلى الله وسلم عليهما، وكونُه ملازَمًا لصيغةٍ واحدةٍ، فخرجَ بالأَوَّلُ نحوَ: بقمُ، اسم لنبتٍ، لأَنَّه أعجميٌّ[3]، وبالثَّاني نحو:

---

(١) يُنظر: معجم البلدان، لشهاب الدّين ياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ)، ط/٢، دار صادر - بيروت ١٩٩٥م، ١/١٥٤ - ١٥٥.

(٢) وهو الشّمرِيُّ: المُشمَّرُ. يُنظر: أسماء خيل العرب وفرسانها، لابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)، رواية: أبي منصور الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ود.حاتم صالح الضّامن، ط/٢، عالم الكتب - بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص٥٤.

(٣) قال أبو حنيفة الدّينوري (ت٢٨٢هـ): «... البقمُ وليس نبات أرض العرب، ولكن يؤتون به». كتاب النبات، لأبي حنيفة الدّينوريّ (ت٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهارد بفن، دار النّشر فرانز شتاينر - بفيسبادن، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ص١٧٤ - ١٧٥.

أَوِ ٱلْعَلَمِيَّة وَزِيَادَة ٱلْأَلِفِ وَٱلنُّونِ، نَحْوَ: «عُثْمَانُ»؛ أَوِ ٱلْعَلَمِيَّةُ وَٱلْعَدْلُ، نَحْوَ: «عُمَرَ»؛ أَوْ كَانَ فِيهِ ٱلْوَصْفُ وَٱلْعَدْلُ، ....

نهشل، لأَن نونَه أَصليَّةٌ، نحوَ: أَمر، فإِنَّه في الرَّفع كالأَمرِ مِن خرجَ، وفي النَّصب كالأَمرِ مِن علمٍ، [وفي الجرِّ كالأَمر من اضربْ][(١)].

قولُهُ: (**أَو العَلَمِيَّةُ وزيادةُ الأَلفِ، والنُّونِ**) أَي: الأَلفُ، والنُّونُ الزائدتانِ، والعلَّة في منعهِما كونُهما مضارعتين لأَلفِ التَّأنيثِ الممدودةِ، لأَنَّهما في بناءٍ يختصُّ المذكَّرُ، وهيَ: في بناءٍ يختصُّ المؤنَّثُ، وكلٌّ منهما لا تلحقُه التَّاءُ، وقيلَ: علةُ المنعِ فيهما زيادتُهما، والمزيدُ فرع مِن المزيد [٢٥/ظ] عليه، ولو أَبدلتَ نونَ الأَخير لامًا لبقي على منع الصَّرفِ، نحو: أَصيلًا في أَصيلان، بخلاف عكسه، نحو: حنانُ في حَنا، بإِبدال الهمزةِ نونًا، وبخلافِ سُلَيْطِيْن في سلطان، [بإِبدال الأَلفِ ياءً][(٢)]، لأَنَّ المصغَّر صيغةٌ مستقلةٌ[(٣)]، قولُهُ: (**أَو العَلَمِيَّةُ، والعَدْلُ**) أَي: التقديريُّ، وهو استعمالُ الكلمةِ على وضعِ غيرِ ما كانَ يقتضيهِ استعمالَهِ الأَصليِّ، نحوَ: عمرُ، فإِنَّهُ معدولٌ به عن عامرٍ، خوفَ التباسِهِ بالصِّفة، وسمِّيَ تقديرًا، لأَنَّه: مفروضٌ، ومقدَّر، ومثلُهُ العدلُ التحقيقيَّ عندَ الجمهور، نحوَ: (مَثْنَى وَثُلاث) إذا جعلتْ أَعلامًا، قولُهُ: (**أَو الوصفُ، والعدلُ**) المرادُ بالوصفِ: الوصفيَّة، لأَنَّ الوصفَ اسمٌ لذاتِ وصفةٌ قائمةٌ بها يَصحُّ

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٣٥ ـ ٣٦.

نَحْوَ: «مَثْنَىٰ» وَ«ثلاثَ» وَ«رُبَاعَ»؛ أَوِ ٱلْوَصْفُ وَوَزْنُ ٱلْفِعْلِ، نَحْوَ: «أَفْضَلَ»؛ أَوِ ٱلْوَصْفُ وَزِيَادَةُ ٱلْأَلِفِ وَٱلنُّونِ، كَـ «سَكْرَانَ».

إطلاقُهُ على كُلِّ مَن اتَّصفَ بها، ولكنَّه لا يضرُّ هُنا في منعِ الصَّرفِ، كأُسودَ، وأرقمَ، لكنْ يخرجُ به ما ليسَ محقَّقَ الوصفيَّةِ، كأربعَ، وصفٌ لعددٍ، لأنَّه موضوعٌ أصالةً لنفسِ العددِ، والمُرادُ بالعدْلِ التَّحقيقيِّ لأنَّ المعدولَ عنه موجودٌ محقق فإنَّ مثنى معدولٌ عن اثنينِ اثنينِ، وهكذا[1]، قولُهُ: (نَحو) مَثنى، وثَنا، وثُلاثُ، ومثلثُ، ورُباعُ، ومربعُ، وهكذا: عشارُ، ومعشرُ، على الرَّاجحِ، ومِن ذلكِ أُخر، بضمِّ الهمزةِ والقصرُ مِن قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤] فإنه معدولٌ عنِ آخر، بفتحِ الهمزةِ والمدِّ، لأَنَّ أفعلَ التَّفضيلِ إذا تجرَّد مِن أَلْ والإضافةِ وَجَبَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ، وإنْ كانَ موصوفُهُ مؤنَّثًا، أَو مُثنى، أَو مجموعًا، نحوَ: زيدٌ ورجلٌ آخرُ، وامرأةٌ أُخَرُ، ورجلانِ أُخرُ، ورجالٌ أُخرُ، وهكذا، قولُهُ: (أَو الوصفُ) ووزنُ الفعلِ، أَي: في صفةٍ أَصليَّةٍ على وزنِ (أَفعلَ) خاصةً مؤنَّثها خالٍ من (التَّاء) أَيضًا فيجبُ صرفُ أرنبٍ[2]، بمعنى ذليلٍ، وأُرمل، لقولهم أرملةٌ، [ونحو: حائضٌ، لعدمِ الوزنِ][3].

قولُهُ: (أَو الوصفُ) وزيادةُ الألفِ والنُّونِ، أَي: [٢٦/و] في

---

(١) يُنظر: ما ينصرف وما لا ينصرف، ص٤٤.

(٢) يُنظر: حياة الحيوان الكبرى، لكمال الدّين محمد بن موسى الدّميريّ (ت٨٠٨هـ)، قدّم له: أحمد حسن بسج، ط/٣، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ٣٦/١ - ٣٧.

(٣) سقطت من (ث).

وَلَهَا شُرُوطٌ تُطْلَبُ مِنَ ٱلْمُطَوَّلَاتِ. فَهَٰذِهِ كُلُّهَا تُخْفَضُ بِٱلْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ ٱلْكَسْرَةِ مَا لَمْ تُضَفْ أَوْ تَتْلُأَلْ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ تُخْفَضُ بِٱلْكَسْرَةِ

وصفٍ أَصليٍّ على (فَعلان) بفتح أَوّله خاصةً، وأَنْ لا يكونَ مؤنّثه قابلًا (للتّاء) بخلافِ هذينِ معَ العلميَّةِ كما مرَّ، فيجبُ الصَّرفُ في نحوَ: (هذا قلبٌ صفوانٌ)، بمعنى قاسٍ[1]، لعدمِ الأَصالةِ، وفي نحو: ثعبانٌ، [وحمصانٌ][2]، وضربانٌ، لعدمِ الفتحِ الذي تفوتُ به المضارعةُ السابقةُ، وفي نحوَ: ندمانٌ، لأَنَّ مؤنِّثَهُ ندمانةٌ، سكرانٌ هوَ مثالٌ لما كانَ مؤنِّثُهُ خاليًا مِن التَّاءِ لأَنَّه: سكرى، ومَن قالَ: إنَّ مؤنَّثَهُ سكرانةٌ صرَفَهُ، ولا يصرفُ ما ليس له مؤنَّث أَصلًا نحوَ: رحمنٌ، على الأَرجحِ، ولو شكَّ في زيادةِ الأَلفِ والنُّونِ، أَو أَحديهما جازَ الصَّرفُ وعدمُهُ، نحو: شيطانٌ، فإِنَّه قيل: مأخوذٌ مِن: شاطَ، بمعنى: احترقَ، وقيلَ: مِن شطنَ[3]، بمعنى وَسْوَسَ، ونحوَ: حسانُ من حَسنٍ، أَو من حُسن.

قولُهُ: (نحوَ: أَفضلُ) لأَنَّ مؤنِّثه: فُضلى، ومثلُهُ ما لا مؤنّثَ له نحو: أَكمر، وأَحمر، وإِنَّ صغرَ كأَحمرَ، قولُهُ: (ولها شروطٌ... إِلخ) تقدم ذكْرُ كلِّها أَو غالبِها، وهذا مِن مقابلةِ الجمعِ بالجمعِ فلا ينافي إِنَّ لبعضِها شرطا وَاحدًا أَو شرطينِ، قولُهُ: (ما لم) أَو نَقلَ (أَل) أَي: مالم تُضف لما بعدَها، أَو تدخلَ عليها (أَل) مِن أَوَّلها، واستعمالُ (أَو) في

---

(١) لسان العرب ١٤/٤٦٤ (صف).
(٢) سقطت من (ب).
(٣) يُنظر: ارتشاف الضّرب ١/٤٣٢.

عَلَىٰ ٱلْأَصْلِ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَبِٱلْأَفْضَلِ».

[عَلَامَتَا ٱلْجَزْمِ]

(وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَانِ: ٱلسُّكُونُ)، وَهُوَ حَذْفُ ٱلْحَرَكَةِ؛

حيِّز النَّفي لنفي الأمرينِ جميعًا، هو عرفُ اللُّغةِ لا أَصلَها.

قوله: (فإِنَّها تُخفضُ بالكسرةِ) وتكونُ مصروفةً إِنْ زالَ منها إِحدى العلَّتينِ، (كالعَلَمِ) إِذا أُضيفَ، وإِلا فباقيةٌ على عدمِ الصَّرفِ، كما لو جُرَّ ما لا يَنصرفُ، ونونٌ لضرورةِ شعرٍ، أو نحوِهِ وسكوتُ المصنِّفِ عَن هذا القيدِ لأَنّه معلومٌ، ونبَّهَ الشّارحُ عليهِ لِئَّلا يغفلَ عنهُ.

قولُهُ: (وللجزمِ علامتانِ. . . إلخ) لا يُقالُ لو اقتصرَ على الحذْفِ لَكفَى عَن السُّكونِ، لأَنَّ الحذفَ يعمُّ حذفَ الحركةِ والحرفِ، لأَنَّ السُّكونَ هو الأَصلُ، وهو المقصودُ فتْركُهُ يُوهِمُ أَصالةَ الحذفِ معَ أَنَّ نسبةَ الحذفِ للحركَةِ مجازٌ لأَنَّها غيرُ [٢٦/ظ] موجودٍ في الجملةِ قبلَ الجازمِ، فإِنَّها إِنَّما توجَدُ معَ وجودِ عاملِها بخلافِ الحرفِ المحذوفِ للجازِمِ، لأَنّه جزءٌ مِن الكلمةِ موجودٌ قبلَ دخولِ العواملِ، وكانَ حقُّ الشَّارحَ أَنْ يقولَ: على نسقِ ما مرَّ، قُدِّمَ السُّكونُ لأَنَّه الأَصلُ، وأُتِيَ بالحذفِ لأَنَّه نائبٌ عنهُ فتأَمَّلْ، قولُهُ: (وهوَ حذفٌ. . . إلخ) عبَّرَ في السُّكونِ بحذفِ الحركةِ، وفي الحذفِ بسقوطِ الحرفِ معَ أَنَّ المناسبَ عكسُ ذلكَ لما مرَّ، وقدْ يُقالُ: إِنَّ الحذفَ قدْ يُستعملُ بمعنى (التَّركِ) فلا يَستلزمُ سبْقَ وجودِ شيءٍ غيرِ ساقِطٍ ليطرأَ لَهُ السُّقوطُ، وكونُهُ

(وَٱلْحَذْفُ)، وَهُوَ سُقُوطُ حَرْفِ ٱلْعِلَّةِ أَوِ ٱلنُّونِ لِلْجَازِمِ. وَٱحْتَرَزْتُ بِقَوْلِي: «لِلْجَازِمِ» مِنْ نَحْوِ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ۝١٨﴾ [٩٦ سُورَةُ ٱلْعَلَقِ / ٱلْآيَةُ: ١٨]، فَإِنَّ ٱلْوَاوَ حُذِفَتْ فِي ٱلْخَطِّ تَبَعًا لِحَذْفِهَا فِي ٱللَّفْظِ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ، وَمِنْ نَحْوِ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [٣ سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ / ٱلْآيَةُ: ١٨٦] فَإِنَّ ٱلنُّونَ حُذِفَتْ لِتَوَالِي ٱلنُّونَاتِ.

من التفنُّنِ في العبارةِ يعارضُ بعكسِهِ، وقدْ يُقالُ أيضًا: ليناسِبَ القولَ بأَنَّ الحرفَ سقطَ عندَ الجازمِ لا لَهُ، [كما يأتي][(١)].

قولُهُ: (والنُّونُ) يصحُّ عطفُهُ على حرفِ العلَّةِ وعلى العلَّةِ، لأَنَّ فيه العمومَ بالإضافةِ، قولُهُ ﴿ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [سورة العلق: ١٨] هم ملائكةُ العذابِ الغِلاظُ الشِّداد تجرُّ النَّاس إليها مِن الزَّبنِ، وهو: الدَّفعُ، وأحدها: زبنيَّةٌ، كتصليَّةٌ، أَو زَبنِيٌّ، على النَّسبِ، وأَصلُهُ (زبانيٌّ) وياؤهُ عِوضًا عنِ الأَلفِ[(٢)]، قولُهُ: (لالتقاءِ...إلخ) علَّة لحذفِها في اللَّفظ، قولُهُ: (﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٦]... إلخ) أي: (النُّونُ) الَّذي هي علامةُ الرَّفعِ فيه حُذفتْ لغيرِ جازمٍ، بلْ لتوالي النُّوناتِ الزَّوائِدِ على أَصلِ الكلمةِ، وأَصلُهُ: (لتبلوُوْنَ) حُذفتْ ضمةُ الواوِ الأُولى للثِّقلِ، ثُمَّ حُذفتْ قبلَ قلبِها أَلفًا، أَو بعدَهُ، وهوَ أَولى للسَّاكنينَ، ثُمَّ دخلتْ نونُ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ فاجتمعَ [ثلاثةُ][(٣)] نوناتٍ،

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: تفسير غريب القرآن، لابن قُتيبة الدّينوريّ (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: السّيد أحمد صقر، المكتبة العلميّة - بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٥٣٣.

(٣) في (أ): ثلاث نونات.

وَلِكُلٍّ مِنَ ٱلسُّكُونِ وَٱلْحَذْفِ مَوَاضِعُ تَخْتَصُّ بِهِ.

[مَوْضِعُ ٱلسُّكُونِ]

(فَأَمَّا ٱلسُّكُون فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلصَّحِيحِ ٱلْآخِرِ) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ جَازِمٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ، نَحْوَ: «لَمْ يَضْرِبْ»، فَيَضْرِبُ مَجْزُومٌ بِـ«لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ وَٱلْمُرَادُ بِـ«ٱلصَّحِيحِ ٱلْآخِرِ» مَا لَمْ يَكُنْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَلَا وَاوٌ وَلَا يَاءٌ.

فحُذفتْ النُّونُ الأُولى لتواليها فالتَقى ساكنانِ الواوُ، والنُّونُ الأُولى مِن نُونيّ التَّوكيدِ، ولا يجوزُ حَذْفُ واحدٍ منهما لعدمِ ما يدلُّ على الواوِ، وفواتِ الغرضِ في النُّونِ فحُركتَ الواوُ بحركةٍ تُجانِسها، وهيَ: الضَّمةُ ولم تحذفْ هذهِ الضَّمةُ [٢٧/و] لعروضِها[١]، قولُهُ: (ولم يتَّصلْ بآخرِهِ شيءٌ) مما يُوجِبُ بناءَهُ، أَو ينقلُ إعرابَهُ فلمْ يذكرْهُ لعلمِهِ مما سَبق، قولُهُ: (في آخرِهِ) لو أَسقطَ لفظُ (في) لكانَ أَخصرَ وأَنسبَ، قولُهُ: (المعتلِّ الآخرِ) أي: الَّذي آخرُهُ أَلفٌ، أَو واوٌ، أَو ياءٌ.

قولُهُ: (وعلامةُ [جزمِهما][٢] حذفُ حرفِ العلَّة) أَي: لأَنَّ

---

(١) يُنظر: الدّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدّين أبي العباس المعروف بالسّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: محمد عوض وآخرين، ط/١، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ٢/٢٧٨.

(٢) في الأصل وباقي النُّسخ (جزمهما) والصّحيح ما ثبتناه في شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٤٨.

[مَوَاضِعُ ٱلْحَذْفِ]

(وَأَمَّا ٱلْحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَزْمِ) فِي مَوْضِعَيْنِ: ٱلْأَوَّلُ (فِي ٱلْفِعْلِ ٱلْمُضَارِعِ ٱلْمُعْتَلِّ ٱلْآخِرِ)، وَهُوَ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، نَحْوَ: «لَمْ يَدْعُ» وَ«لَمْ يَخْشَ» وَ«لَمْ يَرْمِ»، فَـ«يَدْعُ» وَ«يَخْشَ» وَ«يَرْمِ» مَجْزُومَةٌ بِـ«لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ حَرْفِ ٱلْعِلَّةِ مِنْ آخِرِهَا نِيَابَةً عَنِ ٱلسُّكُونِ، فَٱلْمَحْذُوفُ مِنْ «يَدْعُ» ٱلْوَاوُ، وَٱلضَّمَّةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا؛ وَٱلْمَحْذُوفُ مِنْ «يَخْشَ» ٱلْأَلِفُ، وَٱلْفَتْحَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا؛ وَٱلْمَحْذُوفُ مِنْ «يَرْمِ» ٱلْيَاءُ، وَٱلْكَسْرَةُ قَبْلَهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا.

(وَ) ٱلْمَوْضِعُ ٱلثَّانِي (فِي ٱلْأَفْعَالِ) ٱلْخَمْسَةِ (ٱلَّتِي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ ٱلنُّونِ)، وَهِيَ كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ ٱتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، نَحْوَ: «لَمْ يَضْرِبَا» وَ«لَمْ تَضْرِبَا»، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، نَحْوَ: «لَمْ يَضْرِبُوا» وَ«لَمْ تَضْرِبُوا»، أَوْ ضَمِيرُ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: «لَمْ تَضْرِبِي»؛ فَهَٰذِهِ ٱلْأَفْعَالُ ٱلْخَمْسَةُ مَجْزُومَةٌ بِـ «لَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهَا حَذْفُ ٱلنُّونِ نِيَابَةً عَنِ ٱلسُّكُونِ.

الجازمَ لما دخلَ ولم يجدْ حركةً يتسلَّطُ عليها لكونِ آخرِ الفعلِ ساكنًا قبلَهُ، وكانَ حرفُ العلَّةِ لضعفِهِ شبيهًا بالحركةِ تسلَّطَ عليه فحذَفَهُ، نَعَمْ لو اتَّصلَ بآخر الفعلِ نونُ النِّسوةِ، أو التَّوكيدُ مثلًا وجبَ بقاءُ حرفِ العلَّة نحو: النّسوةُ لم يخشينَ، ولم يرمينَ، ولم يدعونَ.

❊ ❊ ❊

[ٱلْمُعْرَبَاتُ]

(فَصْلٌ) فِي ذِكْرِ حَاصِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ عَلَامَاتِ ٱلْإِعْرَابِ إِلَىٰ هُنَا

تَمْرِينًا لِلْمُبْتَدِئِ عَلَىٰ عَادَةِ ٱلْمُتَقَدِّمِينَ، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ أَجْمَعِينَ؛ وَحَاصِلُهُ أَنْ يُقَالَ: ....

[فَصْلٌ][1]

قولُهُ: (فَصْلٌ) هو لغة الحاجز بين الشَّيئين، وعُرفًا اسمٌ لجملة مِن العِلْمِ[2]، وهوَ خبرٌ عن مبتدإٍ محذوفٍ وهو كبقيةِ التَّراجِمِ اسمٌ للألفاظِ باعتبارِ دلالتِها على المعاني، فالظَّرفيَّةُ بقولِهِ في ذِكْرِ باعتبارِ شمولِ ما تقدَّمَ [فيه][3] وهُنا، وأشارَ بهِ إلى أَنَّ الأحكامَ عُلِمت مما سبقَ، وأشارَ بقولِهِ حاصلُ [ذلكَ][4] إلى أَنَّ هذا إجمالٌ بعدَ تفصيلٍ، ولما استشعرَ أَنَّه حينئذٍ خالٍ عنِ الفائدةِ، أَجاب بقوله: (تمرينًا) أي: تقوية وتعويدًا للمبتدئ، مِن مرنِ الشَّيءِ تعوده، ودفْع توهُّم أَنَّ المصنِّف ابتكرَ ذلكَ بقوله: (على عادة المتقدمين)، وجملة (رحمهُم اللهُ) إنشائية للدُّعاء لهمْ، قولُهُ: (وحاصلُهُ) أَي ما ذَكَرَ، أَو ما تقدَّمَ، أَي: خلاصةُ القولِ فيه أَنْ يقالَ إِلى آخره.

---

(١) زيادة مِن شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٤٩.

(٢) قال التّهانويُّ: «الفصل: ... طائفةٌ مِن المسائل فُصِّلت، أي: فُرِّقت وقُطعت عمَّا تقدّم لفرض»، ٤٥٣/٣. ويُنظر: الكليات، ص٥٧٨.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) سقطت من (ب)، و(ت). ويقصد بذلك قول الشيخ خالد الأزهريّ: «فصل: في ذكْرِ حاصل ما تقدّم..».. شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٤٩.

(ٱلْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِٱلْحَرَكَاتِ) ٱلثَّلَاثِ: ٱلضَّمَّةِ وَٱلْفَتْحَةِ وَٱلْكَسْرَةِ، أَوْ بِٱلسُّكُونِ؛ (وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِٱلْحُرُوفِ) ٱلْأَرْبَعَةِ: ٱلْوَاوِ وَٱلْأَلِفِ وَٱلْيَاءِ وَٱلنُّونِ، أَوْ بِٱلْحَذْفِ.

***

[ٱلْمُعْرَبُ بِٱلْحَرَكَاتِ]

(فَٱلَّذِي يُعْرَبُ بِٱلْحَرَكَاتِ) إِجْمَالًا (أَرْبَعَة أَنْوَاعٍ): نَوْعٌ مِنَ ٱلْأَفْعَالِ وَثَلَاثَةٌ مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ، فَأَنْوَاعُ ٱلْأَسْمَاءِ ٱلثَّلَاثَةِ: (ٱلْاسْمُ ٱلْمُفْرَدُ)، نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ؛ (وَجَمْعُ ٱلتَّكْسِيرِ)، نَحْوَ: جَاءَ ٱلرِّجَالُ، وَرَأَيْتُ ٱلرِّجَالَ، وَمَرَرْتُ بِٱلرِّجَالِ؛ (وَجَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ)، نَحْوَ: جَاءَتِ ٱلْهِنْدَاتُ، وَرَأَيْتُ ٱلْهِنْدَاتِ، وَمَرَرْتُ بِٱلْهِنْدَاتِ؛ (وَ)نَوْعُ ٱلْأَفْعَالِ: (ٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ

قولُهُ: (المعربات) لامه للجنس، فصحَّ الإخبارُ عنه بالمثنَّى، قولُهُ: (بالحركاتِ) أَي: وجودًا فقط، فلذلكَ عطفَ عليهِ السُّكونُ لا يُقالُ إِنَّ السُّكونَ عدمُ الحركةِ، فيُقالُ بالحركاتِ وجودًا، أَو عدمًا [كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ][1]، لأَنَّهُ يَلزمُ أَنَّ حذفَ الحركةِ يقالُ لهُ إِعرابٌ، ليسَ كذلك، نعمْ إِنْ أُريدَ التَّغليبُ كانَ صحيحًا.

قولُهُ [٢٧/ظ]: (بالحروفِ) أَي: وجودًا وعدمًا، كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ فلا حاجةَ لقولِهِ: (أَو بالحذفِ) بلْ عطفُهُ يقتضي أَنْ لا

---

(١) سقطت من (ج).

ٱلَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)، نَحْوَ: يَضْرِبُ، وَلَنْ يَضْرِبَ، وَلَمْ يَضْرِبْ.

❋ ❋ ❋

[ٱلْأَصْلُ فِي إِعْرَابِ مَا يُعْرَبُ بِٱلْحَرَكَاتِ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ]

(وَكُلُّهَا)؛ أَيْ: مَجْمُوعُ ٱلْأَنْوَاعِ ٱلْأَرْبَعَةِ، لَا جَمِيعُهَا،

يُقالَ لهُ إعرابٌ بالحروفِ، وهوَ بعيدٌ[1]، قولُهُ: (أَي مجموعُ الأنواعِ) أَشارَ به إِلى أَنْ تخلفُ بعضَها عنْ هذا العمومِ المستفادِ منَ الكليَّةِ غيرِ مُضرٍّ، والمرادُ: المجموعُ في كلِّ نوعٍ منها، لأَنَّ كلًّا مِن المرفوعِ بالضَّمةِ، والمنصوبِ بالفتحةِ، والمخفوضِ بالكسرةِ، ثلاثةُ أَنواعٍ، المجزومُ نوعٌ واحدٌ، ويحتملُ أَنْ ذلكَ إِشارةً إِلى ما أَخرجَهُ المصنِّفُ، قولُهُ: (أَشياءُ) هو اسمُ جمعٍ لشيءٍ لا جمعَ لهُ، والرَّاجِحُ في تصريفِهِ أَنَّ أَصلَهُ (شياء) أَو فعلاءَ كحمراءَ، فنُقلتْ همزتُهُ الأُولى إِلى موضعِ الفاءِ كراهةَ اجتماعِ همزتينِ بينهُما أَلف، فوزنُهُ (لَفْعاءُ) وهو ممنوعٌ مِنِ الصَّرفِ[2].

---

(١) ويقصد عطف الإعراب بالحروف على الإعراب بالحذف.

(٢) وهذا الذي ذكره هو رأي الخليل وسيبويه، ورأي الكسائي (ت١٨٩هـ)، أَنَّها (أفعِلا) جمع (شيء)، ومذهب الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، والأخفش أنّها (أفعِلاء) والأصل (أشياء). يُنظر تفصيل المسألة: المنصف، لابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط/١، إدارة إحياء التُّراث الإسلاميّ ـ القاهرة، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ٢/٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٨١٢، المسألة رقم (١١٨)، والممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.فخر =

لِتَخَلُّفِ بَعْضِ ٱلْأَحْكَامِ فِي بَعْضِهَا؛ أَيْ: فَمَجْمُوعُهَا (تُرْفَعُ بِٱلضَّمَّةِ)، نَحْوَ: يَضْرِبُ زَيْدٌ وَرِجَالٌ وَمُؤْمِنَاتٌ، (وَتُنْصَبُ بِٱلْفَتْحَةِ)، نَحْوَ: لَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا أَوْ رِجَالًا، (وَتُخْفَضُ بِٱلْكَسْرَةِ)، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَرِجَالٍ وَمُؤْمِنَاتٍ، (وَتُجْزَمُ بِٱلسُّكُونِ)، نَحْوَ: لَمْ يَضْرِبْ؛ هَٰذَا هُوَ ٱلْأَصْلُ. (وَخَرَجَ عَنْ ذَٰلِكَ) ٱلْأَصْلِ (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمِ يُنْصَبُ بِٱلْكَسْرَةِ)، نَحْوَ: رَأَيْتُ ٱلْهِنْدَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُنْصَبَ بِٱلْفَتْحَةِ؛ (وَٱلِاسْمُ ٱلَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ

قولُهُ: (وكان حقه أَنَّ ينصبَ بالفتحةِ)[1] أي: كانَ المناسبُ الجاري على الأَصلِ ذلكِ، وذهبَ إليه الكوفيونَ[2] فنصبوهُ بالفتحةِ مطلقًا، وبعضهُم قالَ[3]: إنَّ هذا فيما لم تردْ لامُهُ في الجمْعِ، كلغاتٍ، وبناتٍ، وإلا كسنواتٍ، فيُنصب بالكسرةِ، وحُملَ نصبُهُ على جرِّه كما في الجمعِ المذكرِ السَّالمِ، فيرفعُ بألفٍ ويُنصبُ ويخفضُ بالياءِ، هذا على المشهورِ، وبعضُ العربِ أَلزمها الألفُ مطلقًا، وجعلَ إعرابَها بحركاتٍ مقدرةٍ عليها، أَو بحركاتٍ ظاهرةٍ على النُّونِ كالمفرداتِ، [وتقدَّم ما إذا سُمِّيَ بِهِ][4].

= الدّين قباوة، ط/٣، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ٥١٣/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدّين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، ٢٩/١.

(١) أي: جمع المؤنّث السّالم. يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٥٠.

(٢) يُنظر: همع الهوامع ٦٧/١.

(٣) وهو هشام الضّرير (ت٢٠٩هـ). يُنظر: همع الهوامع ٦٧/١.

(٤) سقطت من (ث). ويُنظر تفصيل ذلك: همع الهوامع ٦٧/١ ـ ٧٥.

بِٱلْفَتْحَةِ)، نَحْوَ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَمَسَاجِدَ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُخْفَضَ بِٱلْكَسْرَةِ؛ (وَٱلْفِعْلُ ٱلْمُضَارِعُ ٱلْمُعْتَلُّ ٱلْآخِرِ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ)، نَحْوَ: لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ؛ وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُجْزَمَ بِٱلسُّكُونِ.

❋ ❋ ❋

[ٱلْمُعْرَبُاتُ بِٱلْحُرُوفِ]

(وَٱلَّذِي يُعْرَبُ بِٱلْحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) أَيْضًا: ثَلَاثَةٌ مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ ونَوْعٌ وَاحِدٌ مِنَ ٱلْأَفْعَالِ، فَأَنْوَاعُ ٱلْأَسْمَاءِ ٱلثَّلَاثَةِ: (ٱلتَّثْنِيَةُ)، نَحْوَ: ٱلزَّيْدَانِ، (وَجَمْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ)، نَحْوَ: ٱلزَّيْدُونَ، (وَٱلْأَسْمَاءُ ٱلْخَمْسَةُ)، وَهِيَ: أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، (وَ)نَوْعُ ٱلْأَفْعَالِ (ٱلْأَفْعَالُ ٱلْخَمْسَةُ، وَهِيَ: يَفْعَلَانِ) بِٱلْيَاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ تَحْتَ، (وَتَفْعَلَانِ) بِٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقَ، (وَيَفْعَلُونَ) بِٱلْيَاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ تَحْتَ، (وَتَفْعَلُونَ) بِٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقَ، (وَتَفْعَلِينَ) بِٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقَ لَا غَيْرَ.

❋ ❋ ❋

[إِعْرَابُ ٱلْمُثَنَّىٰ]

(فَأَمَّا ٱلتَّثْنِيَةُ)، بِمَعْنَى ٱلْمُثَنَّىٰ، مِنْ إِطْلَاقِ ٱلْمَصْدَرِ عَلَىٰ ٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ، (فَتُرْفَعُ بِٱلْأَلِفِ)، نَحْوَ: جَاءَ ٱلزَّيْدَانِ، (وَتُنْصَبُ وَتُخْفَضُ بِٱلْيَاءِ) ٱلْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوَ رَأَيْتُ ٱلزَّيْدَيْنِ وَمَرَرْتُ بِٱلزَّيْدَيْنِ.

[إِعْرَابُ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ]

(وَأَمَّا جَمْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمِ، فَيُرْفَعُ بِٱلْوَاوِ)، نَحْوَ: جَاءَ ٱلزَّيْدُونَ، (وَيُنْصَبُ وَيُخْفَضُ بِٱلْيَاءِ) ٱلْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا ٱلْمَفْتُوحِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوَ: رَأَيْتُ ٱلزَّيْدِينَ وَمَرَرْتُ بِٱلزَّيْدِينَ.

***

[إِعْرَابُ ٱلْأَسْمَاءِ ٱلْخَمْسَةِ]

(وَأَمَّا ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْخَمْسَةُ، فَتُرْفَعُ بِٱلْوَاوِ)، نَحْوَ: هَٰذَا أَبُوكَ وَأَخُوكَ وَحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ، (وَتُنْصَبُ بِٱلْأَلِفِ)، نَحْوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ، (وَتُخْفَضُ بِٱلْيَاءِ)، نَحْوَ: نَظَرْتُ إِلَىٰ أَبِيكَ وَأَخِيكَ وَحَمِيكَ وَفِيكَ وَذِي مَالٍ؛ (وَأَمَّا ٱلْأَفْعَالُ ٱلْخَمْسَةُ، فَتُرْفَعُ بِٱلنُّونِ)، نَحْوَ: يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ

قولُهُ: (وأَمَّا الأسماءُ الخمسةُ... إلخ) [وما ذُكرَ وهو المشهورُ فيها][1]، وفيها لغاتٌ أُخَرُ منها: إلزامها الألف مطلقًا، وتُعربُ الحركات مقدرة عليها[2]، قوله: (وأما الأفعالُ الخمسةِ... إلخ) وأُعربتْ بالحروفِ على نظيرِ الأسماءِ الخمسةِ لتوافقِهما في الدّلالةِ

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: ارتشاف الضّرب ٤١٥/١، وشرح التّصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربيّة ـ القاهرة، ٦١/١، وهمع الهوامع ١٢٢/١.

وَتَفْعَلِينَ، (وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا)؛ أَيْ: بِحَذْفِ ٱلنُّونِ، نَحْوَ: لَنْ يَفْعَلَا وَلَمْ تَفْعَلَا وَلَنْ يَفْعَلُوا وَلَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلِي وَلَمْ تَفْعَلِي.

وَحَاصِلُ عَلَامَاتِ ٱلْإِعْرَابِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ: ٱلْحَرَكَاتُ ٱلثَّلَاثُ وَٱلسُّكُونُ وَٱلْأَحْرُفُ ٱلثَّلَاثَةُ وَحَذْفُهَا لِلْجَازِمِ وَٱلنُّونُ وَحَذْفُهَا لِلنَّاصِبِ وَٱلْجَازِمِ.

❊ ❊ ❊

على المعنى وغيرِهِ، وحملُوا نصبَها على جزمِها كما حملُوا في الأَسماءِ نصبَها على جرِّها لمكانِ [٢٨/و] الخصوصيَّةِ فيهما، وما وردَ مِن حذفِ النُّونِ لغيرِ ناصبٍ وجازمٍ لا يقاسُ عليهِ، وإذا اجتمعتِ النُّونُ مع نونِ الوقايةِ جازَ الإدغامُ وعدمُهُ، وجازَ حذفُ أَحديهِما، وهو نونُ الرَّفعِ عندَ سيبويهِ[١] وابنَ مالكٍ[٢]، ونون الوقايةِ عند أكثرِ المتأخِّرين[٣]، قولُهُ: **(وحاصل علاماتِ... إلخ)** هو تتمَّةٌ لكلامِ المصنِّفِ لأَنَّه عَدَّ المعرباتِ ولم يعدَّ العلاماتِ، قولُهُ: **(والسُّكون)** هو علامةٌ واحدةٌ محذوفةُ الضَّمةِ أو الفتحةِ.

قولُهُ: **(وحذفُها للجازمِ)** هو علامةٌ واحدةٌ، وضميرُهُ عائدٌ للأَحرفِ الثَّلاثةِ، قولُهُ: **(وحذفُها للنَّاصبِ والجازمِ)** وهو علامةٌ واحدةٌ

---

(١) الكتاب ٣/٥١٣.

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ١/٢١.

(٣) يُنظر تفصيل المسألة: الجنّى الدّاني، ص١٨٢، ومغني اللبيب ١/٤٥٠، الدُّرُّ المصون ٣/١٠٨.

....

أَيضًا، ولما كانَ الحذفُ في هذا أعمَّ مما قبله لم يدخلْهُ فيه ويجعلْ حذفَ الحروفِ الأَربعةِ علامةً، واحدةً [فتأمَّلْ][١]، وَجَعْلُ هذه المذكوراتِ علاماتِ جرٍّ على طريقةِ المصنِّفِ في أَنَّ الإِعرابَ معنويٌّ، وعلى مقابلِهِ في الإِعرابِ، وقد يجري لفظُ علامةٍ على لسانِ قائلِهِ مِن غيرِ قصدٍ أَلفه، وكذا عكسُهُ لنحوِ اختصارٍ، [والله أعلم][٢].

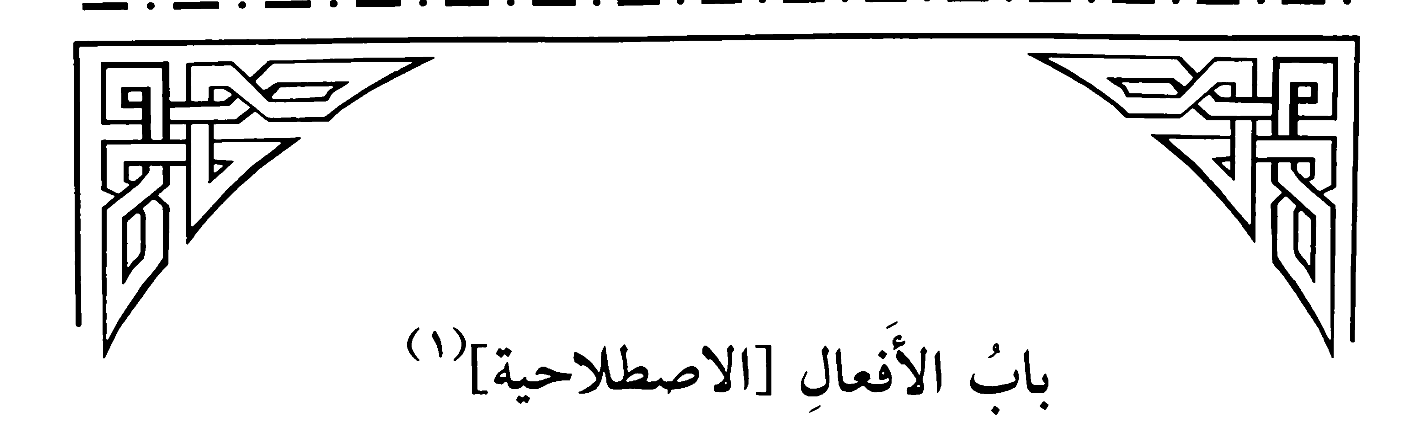
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ث).

[ٱلْأَفْعَالُ وَأَنْوَاعُهَا]
(بَابُ ٱلْأَفْعَالِ) ٱلْاصْطِلَاحِيَّةِ

(ٱلْأَفْعَالُ)، جَمْعُ فِعْلٍ، وَهِيَ (ثَلَاثَةٌ) لَا رَابِعَ لَهَا: (مَاضٍ)،



بابُ الأفعالِ [الاصطلاحية][١]

وهي الألفاظُ الدَّالة على الأفعالِ اللُغويَّةِ، فهي من تسميتِهِ الدَّالِّ باسم مدلولِهِ، قولُهُ: (الأفعالُ) عدلٌ عَن الإضمارِ الّذي هو مقتضَى المقامِ إيضاحًا، قولُهُ: (لا رابعٌ لها) إجماعًا لم يقعْ فيه نزاعٌ، ولذلكَ ذكرَهُ بعدَ العددِ المعلومِ منهُ عدمِ الزِّيادةِ، قولُهُ: (ماضٍ) هو بدلٌ مِن ثلاثةٍ، أو خبرٌ لمحذوفٍ، أي: لفظٌ يوصفُ بذلكَ، فخرجَ لفظُ ماضٍ، لأنَّه اسمٌ، وَسُمِّيَ بذلكَ لمضيّ معناهُ حالة التَّكلُّمِ بحسبِ الوضعِ الأوَّلِ فيه قبلَ وقوعِهِ يُقالُ لهُ مستقبلٌ، وحالُ وقوعِهِ يُقالُ له مضارعٌ، وبعدَ فراغِهِ يقالُ له ماضٍ.

---

(١) سقطت من (ت)، و(ج).

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَىٰ حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِزَمَانٍ مَاضٍ، [وَٱلْمُرَادُ بِٱلْمَاضِي

قولُهُ: (وهو ما دلَّ... إلخ)[١] أي: لفظٌ دلَّ بمعناهُ [٢٨/ظ] التَّضميني إن اعتبرتَ النسبةَ إلى فاعل، أو المطابقيّ إنْ لم تعتبرْ، على حدثٍ، أو زمانٍ مَضي وجودُهما بحسبِ الوضعِ، فالزَّمانُ جزءٌ ومدلولُهُ خلافًا لكلامِ الشَّارحِ، فلو عطفَ الزَّمانَ، وأسقطَ لفظَ مقترنٍ[٢]، لوفَّى بالمرادِ فخرجَ، ما دلَّ على الحدثِ بلفظِهِ كالمصدرِ، وما دلَّ على الزَّمنِ الماضي كذلكَ، نحوَ: أُومضُ، أو لعارضٍ كالمضارع المنفيّ بلمْ، وخرجَ اسمُ الفعلِ الماضي، لأنَّه موضوعٌ للفظِ الفعلِ على رأْي، أو لمصدرِهِ، ثمَّ استعملَ في معناهُ على الرَّاجحِ [كما مرَّ][٣]، وخرجَ المضارعُ، والأمرُ، ودخلَ الفعلُ المتجرِّدُ عنِ الحدثِ، نحوَ: (كانَ) على رأْي[٤]، والمتجرِّدُ عن الزَّمانِ نحو: (عسى)[٥] والمتجرِّد عنهما معًا[٦]، نحو: (أَرَادَ اللهُ فِي الأَزَلِ)، وما لم يدلْ على الماضي لعارضٍ كالماضي في حيِّز الشَّرط، أو الَّذي أُريد به الإنشاءُ كَبِعْتُ، أو الَّذي أُرِيْدَ به تحقُّقَ الوقوعُ نحوَ: (أَتى

---

(١) أي الفعل الماضي.

(٢) ويقصد قول ابن آجروم: «الأفعال ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمرٌ، نحوَ: ضَرَبَ، ويَضْرِبُ، واضْرِبْ..».. متن الآجروميّة، ص١٠.

(٣) سقطت من (ج).

(٤) هو رأي ابن جني (ت٣٩٢هـ)، وابن بُرهان (ت٤٥٦هـ)، وعبدالقاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ). يُنظر: تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد ١٠٨٤/٣.

(٥) يُنظر: همع الهوامع ١٣٨/٢.

(٦) يُنظر: تمهيد الفوائد بشرح تسهيل الفوائد ١٠٨٧/٣.

ٱلْأَوَّلِ: ٱلْاصْطِلَاحِيُّ، وَٱلثَّانِي: ٱللُّغَوِيُّ؛ فَلَا دَوْرَ]، وَقَبِلَ تَاءَ ٱلتَّأْنِيثِ ٱلسَّاكِنَةَ، نَحْوَ: ضَرَبَتْ؛ (ومُضَارِعٌ)؛ أَيْ: مُشَابِهٌ، ....

أمرُ اللهِ)، أي: الساعةَ قرَّرناهُ، عُلِمَ أَنَّ هذا التَّعريفَ جامعٌ مانعٌ لا دورَ فيهِ، قولُهُ: (وقبلَ... إلخ) هوَ عطفٌ على دلَّ[1] وهوَ يقتضي أَنَّه جزءٌ مِن التَّعريفِ وليسَ كذلكَ، لأَنَّه علامةٌ [كما مرَّ][2]، فلو قالَ: بشرطِ قبولِهِ ذلكَ لكانَ صوابًا، والمرادُ: قبولُها وضعًا وإِنْ التزمَ عدمِهِ في الاستعمالِ، نحوَ: فعلُ التَّعجُّبِ، وحَبَّ من حَبَّذَا، وأَفعالُ الاستثناءِ، وكفى، وتقدَّم ما خرجَ بالتَّأنيثِ والسُّكونِ، قولُهُ: (ومضارعُ، أَي: مشابِهُ) فَسَّرَ الشَّارحُ المضارعَةَ بالمشابهةِ، لأَنَّها معناهُ لغةً فكانَ المتشابهينَ ارتضعا مِن ضَرْعٍ واحدٍ، وهذهِ المشابهةُ اقتضتْ إعرابُهُ وخروجُهُ عن أَصلِهِ، واختُلفَ في معناها، فقيلَ: إِنَّها جريانُهُ على لفظِ الاسمِ في حركاتِهِ وسكناتِهِ كضاربٍ، وقيلَ إِنَّها وجودُ الإِبهامِ والتَّخصيصِ فيهِ، [وقيلَ: قبولُهُ للامِ الابتداءِ][3]، وقيل: تعاورُ معانٍ عليه لا تتميَّز إلا بالإعرابِ، في نحو: لا تأكل [٢٩/و] السَّمكَ وتشربَ اللَّبنَ، واعتمدَ هذا ابنُ مالكٍ[4]، وردَّ ما قبلَه بوجودِ مثلِهِ في الماضي مع أَنَّه مبنيٌّ اتفاقًا، فالأَوَّل نحو: فَرِحَ، وشَرِهَ، والثَّاني نحو: قامَ زيدٌ، فإِنَّه مبهمٌ في الزَّمانِ الماضي، فإِذا قيلَ: قد قامَ تُخصَّصُ

---

(١) أي (دلَّ) التي في قول الشيخ خالد الأزهريّ: «وأَمرٌ وهو: ما دلَّ على طلبٍ، حدث في زمان الاستقبال، وقبل...»، ص٥٣.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) سقطت من (ث).

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشّافية لابن مالك ١/١٢.

وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَىٰ حَدَثٍ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ زَمَانَيْ ٱلْحَالِ وَٱلاسْتِقْبَالِ، ....

بالزَّمنِ القَريبِ، والثَّالثُ، نحوَ: لو جاءَ زيدٌ لأكرمته[1]، واعتُرضَ على ابن مالك بمجيءِ مثلِ ما كانَ في الماضي، نحوَ: ما صامَ زيدٌ واعتكفَ، فإنَّه يحتملُ نفيهُما معًا، ونفيُ الأَوَّلِ منهُما، ونفيُ اجتماعِهِما، قالَ بعضهُم[2]: ولا حاجةَ لهذا كلِّه لأَنَّه ليسَ واحدٌ منه سببًا في إِعرابِ الاسمِ حقيقةً، وإِلا لما بُني الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ، وإِنَّما هيَ حكمٌ ومناسباتٌ لا يلزمُ اطّرادُها، ولعلَّ تخصيصَ المضارعِ وجودَ المشابهاتِ كلِّها فيه تركيبٌ واحدٌ غالبًا [فتأَمّلْ][3].

قولُهُ: (وهوَ، أَي: اصطلاحًا، ما دلَّ... إِلخ)[4] فيه نظيرُ ما مرَّ، وأَشارَ بقولِهِ: (بأَحدِ زماني الحالِ والاستقبالِ) إِلى أَنَّ المضارعَ موضوعٌ لكلِّ منهُما بوضعٍ مستقلٍ، فهوَ حالي فيهُما على الأَصحِّ، وخرجَ عنهُ اسمُ الفاعلِ لعدمِ اعتبارِ الزَّمانِ فيه، ولفظُ المستقبلِ إِذا أُريدَ به الزَّمانُ، ولفظُ الفعلِ واسمُ الفعلِ لما مرَّ، ودخلَ فيه ما تجرَّدَ عن الحدَثِ، أَو عن الزَّمانِ، أَو عنهُما، أَو ما صارَ ماضيًا لعارضٍ.

---

(١) يُنظر رأي ابن مالك (ت٦٧٢هـ): شرح التّسهيل (له): ٢٦/١.

(٢) ومن ذهب هذا المذهب هو الأخفش (ت٢١٥هـ)، ومذهب المبرِّد (ت٢٨٥هـ). يُنظر: المقتضب، لأبي العباس المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت ٤٧/١، ٢٣٥/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د.كامل بركات، ط/٢، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٨٩/١.

(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

(٤) أي الفعل المضارع.

وَقَبلَ «لَمْ»، نَحْوَ: لَمْ يَضْرِبْ؛ (وَأَمْرٌ)، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَىٰ طَلَبِ حَدَثَ فِي زَمَنِ ٱلْاسْتِقْبَالِ، وَقَبلَ يَاءَ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: ٱضْرِبِي. فَهَٰذِهِ حَقِيقَةُ ٱلْأَفْعَالِ ٱلثَّلَاثَةِ، (نَحْوَ: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَٱضْرِبْ).

قولُهُ: (**وقَبِلَ لم**) هي علامة [وفي ذكرِها ما مرَّ][1]، واختارُوا لم دونَ غيرِها لأَنَّها أَشهرُ علاماتِهِ، ولامتزاجِها به كالجُزءِ حتَّى أَنَّها غيَّرتْ معناهُ، قولُهُ: (**وأَمرٌ**) أَي: بصيغةِ أَفعل، ومعناه لغةً: الطلبُ مطلقًا، قولُهُ: (**وهوَ**) أَي: اصطلاحًا ما دلَّ إِلى آخرِهِ، على وزنِ ما مرَّ، ولو قَالَ: على حدثٍ مطلوبٍ أَو سكت عن لفظِ طلبٍ لكانَ صوابًا إِذ معناهُ الحدثُ والزَّمانُ، أَو هما والنِّسبةُ، كأَخويهِ السابقينِ، والطّلبُ إِنَّما جاءَ مِن حيثُ الصيغةِ كما مرَّت الإِشارةُ إِليه، وخرجَ بها ما لم يدلَّ على الطلبِ [٢٩/ظ] كفِعْلِ التَّعجبِ، لأَنَّ معناهُ الخبرُ، وصيغتُهُ كذلكَ، وإِنْ كانتْ على صورةِ الأَمرِ، وخرجَ (**ضربًا زيدًا**) بمعنى (**اضربْ**)، و(**كَلَّا**) بمعنى الزَّجر والرَّدع، و(**تؤمنونَ**) بمعنى (**آمنوا**) لأَنَّها لم توضعْ للطَّلبِ، وخرجَ نحوَ: (**لتضرِبْ**) لأَنَّ دلالَتَهُ على الطلبِ بغيرِ الصيغةِ، وخرجَ بقولِهِ: (**وقَبِلَ ياءِ المخاطبةِ**) سواءٌ قلنا إِنَّها مِن تعريفِهِ، كما هوَ ظاهرُ كلامِهِ، أَو قلْنا إِنَّها علامةٌ، وهوَ الأَصحُّ، اسم الفعلِ ونحوهُ، و(**كَلَّا**) إِنْ قلنا موضوعةً للطلب بمعنى انتهْ.

قولُهُ: (**فهذهِ حقيقةُ الأَفعالِ الثلاثَّةِ**) فيه نظرٌ، لأَنَّ ما ذكرَهُ مجموعُ الحقيقةِ والعلامةِ كما تقدَّم، قولُهُ: (**نحو: ضَرَبَ، ويضرِبُ، واضربْ**) هذا

---

(١) سقطت من (ج).

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا:

[أَحْكَامُ ٱلْفِعْلِ]

(فَٱلْمَاضِي مَفْتُوحُ ٱلْآخِرِ أَبَدًا) عَلَىٰ ٱلْأَصْلِ، نَحْوَ: ضَرَبَ وَدَحْرَجَ وَٱنْطَلَقَ وَٱسْتَخْرَجَ، مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ،

ما ذكرَهُ مجملةً في كلامِ المصنِّفِ، وتقدَّم ذِكرُ الشَّارحِ لها مفصلةً كلٍّ واحدٍ في محلّهِ، قولُهُ: (فالماضي مفتوحُ الآخرِ) أي: مبنيٌّ على فتحِ آخرِهِ أما بناؤهُ فعلى الأَصلِ، وأَمَّا كونُهُ على حركةٍ فلمشابهتِهِ الاسمَ في وقوعِهِ صفةً، وصلةً، وحالًا، ولئَّلا يلتقيَ ساكنانِ في نحوَ: ضربًا، وكانتْ فتحةً لخفَّتِها معَ أَنَّها لفعلٍ وفتح آخره، إِمَّا لفظًا أَو تقديرًا، كما أَشارَ إِليه بقولِهِ: (أبدًا) نحو: ضربَ، ورمى، وضربتُ، وضربُوا، وسواءٌ كانَ الآخرُ مذكورًا أَو محذوفًا في (رمي الحجر) مثلًا[١]، قوله: (على الأَصلِ)[٢] راجعٌ إِلى الفتحِ اللَّفظيِّ فسكونُ آخرِهِ أو ضمّهِ على خلافِ ذلكَ الأَصلِ، كما سيُصرِّحُ به، ولا يصحُّ جعلَ سكونِهِ خلافَ الأصلِ، [لأَنَّ السُّكونَ هو الأصلُ في المبنى اتِّفاقًا][٣].

قولُهُ: (ما لم يتَّصلْ بِهِ... إلخ) هو مستثنى مِن اللّفظِ، لأَنَّه مبنيٌّ على فتحٍ مقدَّرٍ، وإِلى ذلكَ يرشدُ تعبيرَ الشَّارحِ بقولِهِ: يسكَّنُ دونَ

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/٤٦١.
(٢) أي: فتح الماضي على الأصل.
(٣) سقطت من (ث).

فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ، نَحْوَ: ضَرَبْتْ، وَمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ وَاوُ ٱلْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ، نَحْوَ: «ضَرَبُوا» عَلَىٰ خِلَافِ ٱلْأَصْلِ؛ (وَٱلْأَمْرُ مَجْزُومٌ ......

أَنْ يقولَ فيُبنى على السُّكونِ، ومثلُهُ (ضربُوا) وإليه يرشدُ تعبيره (بضم) دونَ أَنْ يقولَ فيُبنى على الضَّمِّ، فليسَ في كلامِ الشَّارحِ ما يدلُّ على أَنَّه ماشٍ على القولِ المرجوحِ، قولُهُ [٣٠/و] فَيُسَكَّنْ أَي تخفيفًا لكراهةِ توالي أَربع حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، قولُهُ: (فيُضمُّ)[1] أَي: لمناسبةِ (الواوِ)، فإمَّا (رمَوا، ودعَوا) فالفتحةُ فيه مقدرةٌ على الأَلفِ المنقلبةِ عنِ الياءِ، والواوِ المحذوفةِ للسَّاكنينِ لدلالةِ الفتحةِ عليها، أَو على الياءِ، والواو لعودِهما مع الضَّميرِ المذكورِ، كقولِهِ تعالى: ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٦٥].

قولُهُ: (على خلافِ الأَصلِ) مِن الفتحِ اللَّفظيِّ كما مرَّ، قولُهُ: (والأَمرُ) قدَّمَهُ[2] على المضارعِ على خلافِ صفةِ السَّابقِ لقلَّةِ الكلامِ عليهِ، وتفسيرُهُ بمجزومِ الذي هو لقبُ الإِعرابِ صريحٌ في أَنَّه معربٌ، [وهو قولُ الكوفيينَ][3]، ولذلكَ حملَهُ الشَّارحُ عليه، وخصَّ الكسائيُّ[4] بالذْكرِ لأَنَّهم أَتباعُهُ، لكنْ فيه أَن الأَمر عندهم قطعةٌ مِن

---

(١) أَي الفعل الماضي.

(٢) الهاء تعود إِلى ابن آجرُّوم. يُنظر: متن الآجروميّة، ص١٠.

(٣) سقطت من (ث). ويُنظر المسألة: الإِنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٢٤، المسألة رقم (٧٢)، والتبيين عن مذاهب البصريين والكوفيين، ص١٧٦.

(٤) هو أَبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، إِمام الكوفيين وشيخهم، له معاني القرآن، توفي سنة (١٨٩هـ). يُنظر ترجمته: مراتب النّحويين، ص٨٩، وطبقات النّحويين واللغويين، ص١٢٧، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٢.

أَبَدًا) عِنْدَ ٱلْكِسَائِيِّ بِلَامِ ٱلْأَمْرِ مُقَدَّرَةً، فَأَصْلُ ٱضْرِبْ عِنْدَهُ لِتَضْرِبْ، حُذِفَتِ ٱللَّامُ تَخْفِيفًا، ثُمَّ ٱلتَّاءُ خَوْفَ ٱلْاِلْتِبَاسِ بِٱلْمُضَارِعِ فِي حَالَةِ ٱلْوَقْفِ، ثُمَّ أَتَىٰ بِهَمْزَةِ ٱلْوَصْلِ، تَوَصُّلًا عِنْدَ ٱلْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا؛ وَعِنْدَ سِيبَوَيْهِ ٱلْأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ ٱلسُّكُونِ إِنْ كَانَ صَحِيحَ

المضارعِ لا أَصلٌ برأسِهِ، فتكونُ الأَفعالُ قسمينِ وهوَ ينافي عدَّ المصنّفِ السَّابق لها ثلاثة فكأَنَّ الشَّارحَ حملَ كلامَهُ على مذهبِ سيبويهِ[1]، ويُعتذرُ عن المصنِّفِ بأَنَّه راعى الاختصارَ، أو أَنَّ في الكلامِ مضافًا أو تشبيهًا مقدّرًا [أي] مثلَ المجزومِ أَو كالمجزومِ، أو أَنَّه جرى على طريقةِ مَن يعبّرُ بأَلقابِ الإعرابِ عن أَلقابِ البناءِ وعكسِهِ، ولا حاجةَ لقولِهِ: (أبدًا) لأَنَّ الجزمَ شاملٌ لحذفِ الحركةِ، وحذفِ الحرفِ، إلَّا إنْ قيلَ إنَّه معَ نونِ التَّوكيدِ الآتيةِ مبنيٌّ على سكونٍ مقدَّرٍ فراجعْهُ[2]، قولُهُ: (وعند سيبويهِ)[3] أَي: وعندَ البصريينَ، وخصَّ سيبويه لأَنَّهم أَتباعُهُ، قولُهُ: (بُني على السُّكونِ) لأَنَّ الأَصلَ في الأَفعالِ: البناءُ، وفي البناءِ: السُّكونُ، إمَّا لفظًا نحوَ: اضربْ، أَو تقديرًا، نحوَ: اضربِ الرجلَ، وعضَّ، واشتدَّ، نعم إنْ باشَرَتْهُ نونُ التَّوكيدِ بُني على الفتحِ، نحو: اضْرِبَنَّ.

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) المعروف في النّحو أنَّ فعل الأمر يبنى على ما يجزم به الفعل المضارع؛ فإنْ كان الفعل المضارع يُجزم بالسُّكون؛ فإنَّ الأمر منه كذلك. يُنظر: شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي على متن الآجروميّة، ص١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) يُنظر رأي سيبويه ١/١٢ ـ ١٣.

ٱلْآخِرِ، نَحْوَ: «ٱضْرِبْ»، أَوْ عَلَىٰ حَذْفِ ٱلْآخِرِ إِنْ كَانَ مُعْتَلًا، نَحْوَ: ٱخْشَ وَٱغْزُ وَٱرْمِ، أَوْ عَلَىٰ حَذْفِ ٱلنُّونِ إِنْ كَانَ مُسْنَدُ ٱلضَمِيرِ تَثْنِيَةً، نَحْوَ: ٱضْرِبَا؛ أَوْ ضَمِيرَ جَمْعٍ، نَحْوَ: ٱضْرِبُوا؛ أَوْ ضَمِيرَ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ: ٱضْرِبِي؛ وَهَـٰذَا هُوَ ٱلْمَذْهَبُ

قولُهُ: (وعلى حذفِ الآخرِ إنْ كانَ مُعتّلًا)[1] أي: ولم يتصلْ بهِ ما يُوجبُ بناءَهُ، أو ينقلُ إعرابَهُ وإلَّا فيُبنى مع نونِ النَّسوةِ على السُّكونِ. [٣٠/ظ] نحوَ: اخْشِيْنَ يا هنداتُ، ومَع نونِ التَّوكيدِ نحوَ: اخْشَيَنَّ يا زيدُ، وعلى الحذفِ في النَّقلِ على الفتحِ كالصَّحيحِ، قولُهُ: (وعلى حذفِ النُّونِ)[2] لأَنَّها علامةُ الإعرابِ والبناءِ ينافيهِ، قولُهُ: (لضَميرِ تثنيةٍ) أي: لفظًا، وإنْ كانَ في الواقعِ لواحدٍ أو جمعٍ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ، قولُهُ: (وهذا المذهبُ) أي: مذهبُ سيبويهِ[3] أَنَّه مبنيٌّ مطلقًا هوَ المذهبُ المتصوَّرُ الذي رجَّحه الأَئمَّةُ والجمهورُ، وضابطُهُ: أَنْ يقال الأَمر مبنيٌّ على ما يُجزمُ بهِ المضارعُ، قيل: وإنَّما عَدَلَ الشَّارحُ عن هذه العبارةِ مع اختصارِها إلى ما ذكرَهُ، لأَنَّه لا يظهرُ في أَمرِ جمعِ النِّسوةِ لأَنَّه مبنيٌّ في المضارعِ والأَمرِ وغيرِ ذلكَ، بأَنَّه لا ينظرُ في القواعدِ إلى صيغةٍ بخصوصِها، [فتأَمَّلْ][4].

---

(١) أي فعل الأمر.

(٢) أيضًا يتكلّم عن فعل الأمر.

(٣) الكتاب ١٢/١ ـ ١٣.

(٤) سقطت من (ب).

ٱلْمَنْصُورُ. (وَٱلْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَىٰ ٱلزَّوَائِد ٱلْأَرْبَعِ) ٱلْمُسَمَّاةِ بِأَحْرُفِ ٱلْمُضَارَعَةِ، (يَجْمَعُهَا) حُرُوفُ قَوْلِكَ: أَنَيْتُ،

قولُهُ: (والمضارعُ ما كانَ في أَوَّلِهِ... إلخ) أي: ما وُجِدَ في أَوَّلِهِ ذلكَ دائمًا، فكانَ لبيانِ اطِّرادِ ذلكَ، واحترازٍ عنِ الآخَرِ عن قول الكوفيينَ السَّابق[1]، وجَعلَ كانَ لما مضى يلزمُ عكسَ ذلكَ، ولا قائلَ بهِ، لأَنَّه في المذكورِ حكمٌ مِن أَحكامِ المضارعِ لا تعريفَ لهُ بدليلِ قولِ الشَّارحِ السَّابقِ، وأَمَّا أَحكامُها فلا حاجةَ للاعتذارِ فيهِ، والظَّرفيةُ في الأَوَّلِ والآخرِ صارتْ مِن العباراتِ الّتي تجري على الألسنةِ غيرَ مقصودٍ بها معناها فَلا حاجةَ للجوابِ عنْها، والزَّوائدُ جمع: زائدةٍ بدليلِ تأنيثِ أحدى وسمّيت بذلكَ، لأَنَّها زائدةٌ على ميزانِ الفعلِ الماضي[2]، [ووجهُ اختيارِ هذهِ الحروفِ وتخصيصُ كُلِّ حرفٍ بقبيلٍ يُطلبُ مِن المطوّلاتِ][3].

قولُهُ: (المسماةُ بأَحرفِ المضارَعة) لأَنَّ بها تحصلُ مشابهةِ الفعلِ للاسمِ في الوزنِ السَّابقِ، قولُهُ: (يجمَعُها) بالتحتيَّةِ لإسنادِهِ إلى المذكَّرِ في كلامِ المصنِّفِ، ولا يمنعُهُ زيادةُ حروفٍ في كلامِ الشَّارحِ،

---

(١) أي ما ذكرناه مِن أَنَّ الكوفيين يجعلون فعل الأمر فعلًا مضارع مجزومًا بـ (لام) الأمر.

(٢) قال النّحويون: إن حروف المضارع تزيد على حروف الفعل الماضي؛ لأَنَّ الماضي في التّصريف سابقٌ للمضارع؛ هذا أَوّلًا، وعلى هذا فإنَّ السّابق يكون مجرّدًا على خلاف ما يلحقه ثانيًا؛ لذا نجد النّحويين يقولون إنّه أُعطيَ السّابق للسّابق واللاحق للّاحق. يُنظر: حاشية العلامة الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهري، ص٨٥، وشرح العلامة الشّيخ حسن الكفراوي على متن الآجرومية، ص١٢٦.

(٣) سقطت من (ت).

بِمَعْنَىٰ أَدْرَكْتُ، وحُرُوفُ أَنَيْتُ: ٱلْهَمْزَةُ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، نَحْوَ: «أَقُومُ»، بِخِلَافِ هَمْزَةِ «أَكْرَمَ»؛ وَٱلنُّونُ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، ....

والقولُ بمعنى المقولِ [٣١/و] وهو: الجامعُ، والمجموعُ هو (أنيتُ)، قولُهُ: (بمعنى أَدركتُ) فيه إشارة إلى أَنَّ طالبَ ذلكَ يدركُهُ، فلذلكَ اختارَ هذا اللّفظِ على ما يجمعُها مِن غيرِهِ، نحوَ: نأيتُ، بمعنى: بعُدْتُ، وأتينَ، ونَأْتي، وفيه إشارةٌ إلى ترقّي قارئها كترقّي معانيها كما يأْتي[١]، قولُهُ: (وحروفُ أنيتُ) أَي: تفصيلُ أَسماء أَفرادِها، أَن يُقال الهمزة إلى آخرِها، ورسمُ صورةِ الهمزةِ ألفًا لا يمنعُ مِن إرادتِها بقرينةِ عدمِ النُّطقِ بها في الابتداءِ الذي هوَ لازمٌ هنا، قولُهُ: (بشرطِ... إلخ) فيه إشعارٌ بأَنَّ المرادَ مطلَقُ الهمزةِ، [لا بقيدِ كونِها في المضارعِ][٢]، وكذا ما بعدَها وهو خلافُ كلامِ المصنِّفِ، معَ أَنَّ هذا الشَّرطَ لا حاجةَ إليه، لأَنَّ الخارجَ به معلومُ الخروجِ بعلامةِ الماضي السابقةِ، ولا يحتاجُ المبتدئُ فيهِ إلى توقيفٍ كما قيلَ، قولُهُ: (للمتكلِّمِ) أَي: ليتكلَّمَ المتكلِّمُ، لأَنَّ هذهِ الحروفَ موضوعةٌ للمتكلِّمِ والخطابِ والغيبةِ بخلافِ الضَّمائرِ، وأَشارَ بقولِهِ: (وحدَهُ) إلى أَنَّ لها معنًى واحدًا، قولُهُ: (للمتكلِّم ومعَهُ غيرُهُ) ظاهِرُهُ أَنَّ مصاحبةَ غيرِهِ شرطٌ للموضوعِ له، وليسَ كذلكَ، بل هيَ موضوعةٌ لهما معًا، وإنَّما

---

(١) يُنظر: شرح العلامة الشيخ حسن الكفراوي على متن الآجرومية، ص١٢٦، حاشية العلامة ابن الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهري، ص٨٦.

(٢) سقطت من (ج).

أَوِ ٱلْمُعَظِّم نَفْسَهُ، نَحْوَ: «نَقُومُ»، بِخِلَافِ نُونِ: «نَرْجَسَ»؛ وَٱلْيَاءُ ٱلْمُثَنَّاةُ تَحتُ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ للغَائِبِ، نَحْوَ: «يَقُومُ»، بِخِلَافِ يَاءِ «يَرْنَأَ»؛ وَٱلتَّاءُ ٱلْمُثَنَّاةُ فَوْقُ بِشَرْطِ أَنْ تَصْلُحَ لِلْمُخَاطَبِ، نَحْوَ:

ذكرَ المعيَّةَ لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المتكلِّمِ كالغائبِ، قولُهُ: (أَو المعظم نفسُهُ) أي: الذي يأتي بها على وجهِ التَّعظيمِ، بإقامةِ نفسِهِ مقامَ جماعةٍ، وإنْ لم يكنْ في الواقعِ كذلكَ، وقد تأتي لفخامةِ المفعولِ كالعبادةِ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥] لأنَّ المقامَ للتذلُّل والخضوعِ، وفي كلامِهِ إشارةٌ إلى أَنَّ معناها اثنان، وهما ضعفُ ما قبلَها.

قولُهُ: (نرجسٌ) أَي: جعل في الدَّواء مثلًا، (نرجسًا) وهو زَهْرُ البصلِ البرِّي غالبًا[١]، قولُهُ: (للغائبِ) أي: غيرُ المشاهدِ، أو بحسبِ اللّفظِ فلا يردُ استعمالُها في اللهِ تعالى، وهو إمَّا: مفردٌ مذكَّرٌ، أَو مثناةٌ، أَو الجمعُ ولو مؤنَّثًا فهي أَربعةُ [٣١/ظ] معانٍ ضعفَ ما قبلَها قولُه: (يرنأُ) بوزن (دَحْرَجَ) يقال: (يَرْنَأَ الشَّيْبَ) إذا خضَّبَه باليُرَنَّا بضمِّ الياءِ وفتحِ الرَّاءِ وتشديدِ النُّونِ ثُمَّ همزةٍ بلا مدٍّ أَو بفتحِ الياءِ معَ المدِّ، وهوَ: الحناءُ بالمدِّ[٢]، قولُهُ: (أَنْ تصلحَ للمخاطبةِ) ظاهرُ كلامِهِ أَنَّه بفتحِ الطَّاء، وأَشارَ [بالصلاحيَّة][٣] إلى عدمِ اختصاصِها بالمخاطبِ،

---

(١) قال الصَّغاني (ت٦٥٠هـ): «هو المشموم، وهو معرَّبُ (نَرْكِسْ)...». العُباب الزَّاخر واللبابُ الفاخر، للحسن بن محمد بن الحسن الصّنعاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط/١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧م، ص١٨٦ (حرف السّين).

(٢) جاء في لسان العرب: «واليَرَنَّأُ واليُرَنَّأُ، بضمِّ الياء وهمزة الألف: اسم للحنّاء»، ٨٩/١ (رنأ).

(٣) في (ب)، و(ث): بالاصطلاحية.

«تَقُومُ»، بِخِلَافِ تَاءِ «تَعَلَّمَ»، فَـ «أَقُومُ» وَ«نَقُومُ» وَ«يَقُومُ» وَ«تَقُومُ» أَفْعَالٌ مُضَارِعَةٌ لِدَلَالَةِ ٱلزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَىٰ ٱلْمَعَانِي ٱلْمَذْكُورَةِ، وَ«أَكْرَمَ» وَ«نَرْجَسَ» وَ«يَرْنَأَ» وَ«تَعَلَّمَ» أَفْعَالٌ مَاضِيَةٌ لِعَدَمِ دَلَالَةِ ٱلزَّوَائِدِ فِي أَوَّلِهَا عَلَىٰ ٱلْمَعَانِي ٱلْمَذْكُورَةِ. (وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمُضَارِعُ ٱلْمُجَرَّدُ مِنَ ٱلنُّونَيْنِ وَمِنَ ٱلنَّاصِبِ وَٱلْجَازِمِ، (مَرْفُوعٌ

والأَولى أنَّه بكسرِ الطَّاءِ بمعنى: التَّخاطُبِ الشَّاملِ للمذكَّر والمؤنَّثِ مفردًا ومثنى ومجموعًا، ويدخلُ فيه بالصلاحيَّةِ الغائبُ المؤنَّثُ مفردًا، أَو مثنى، فهي ثمانيةُ معانٍ ضِعْفُ ما قبلَها.

قولُهُ: **(لدّلالة الزَّوائدِ)** كانَ الوجهُ أَنْ يقولُ لوجودِ الزَّوائدِ، لأَنَّها ليستْ علامةً مِن علاماتِ المضارعِ، وأَشارَ بقولِهِ: **(على المعاني)** إلى التَّأْويلِ السَّابقِ بتكلُّم المتكلِّم وهكذا، قولُهُ: **(لعدمِ دلالةِ الزَّوائدِ... إلخ)** كانَ الوجهُ أَيضًا أَنْ يقولَ لقبولها تاءَ التَّأْنيثِ إذ عدمُ الدِّلالةِ المذكورةِ ليسَ مِن علاماتِ الأَفعالِ الماضيةِ، أَو كانَ يقولُ بدلَ أَفعالٍ ماضيةٍ ليستْ أَفعالًا مضارعةً معَ أَنْ؛ كونُ هذهِ الحروفِ في الوسطينِ مِن الزَّوائدِ في الماضي غيرَ مستقيم [فتأَمَّل وافهمْ][(١)]، قولُهُ: **(المجرَّدُ مِن النُّونينِ)** هما: نونُ الإِناثِ، ونونُ التَّوكيدِ، وهذا قيدٌ في إعرابِهِ لفظًا مطلقًا، وهوَ وما بعدَهُ قيدٌ لرفعِهِ فقط لا يكونُ إلَّا لفظًا وليسَ لَهُ محلُّ رفعٍ معَ إحدى النُّونينِ أَبدًا، وله محلُّ معَ النَّاصبِ أَو الجازمِ كما يأْتي، فقولُ بعضِهِم إِنَّه أَشارَ

---

(١) سقطت من (ج).

أَبَدًا) بِٱلتَّجَرُّدِ مِنَ ٱلنَّاصِبِ وَٱلْجَازِمِ، وَيَسْتَمِرُّ عَلَىٰ رَفْعِهِ (حَتَّىٰ يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ) فَيَنْصِبُهُ (أَوْ جَازِمٌ) فَيَجْزِمُهُ. وَلِكُلٍّ مِنَ ٱلنَّوَاصِبِ وَٱلْجَوَازِمِ عَدَدٌ يَحْصُرُهُ.

[نَوَاصِبُ ٱلْمُضَارِعِ]

(فَٱلنَّوَاصِبُ) لِلْمُضَارِعِ وِفَاقًا وَخِلَافًا (عَشَرَةٌ) عَلَىٰ مَا ذَكَرَ هُنَا،

بقولِهِ: (أَبدًا)[١] إلى أَنْ يكونَ مرفوعًا معَ أَحدِ النُّونينِ غيرَ مستقيم، قولُهُ: (بالتَّجرُّدِ مِن النَّاصبِ والجازمِ) هوَ أَصحُّ الأَقوالِ في رافعِهِ[٢].

قولُهُ: (فينصبُهُ) هو نتيجةُ دخولِ النَّاصبِ لا صفةٌ لَهُ، فقولُ بعضِهِم إِنَّه أَشارَ بهِ إلى إِخراجِ ما لو أُهملَ غيرُ صحيحٍ، وإِنْ كانَ كلامًا مستقيمًا [٣٢/و] في نفسِهِ، وكذا فيجرُّ به، ولم ينبِّهِ الشَّارحُ على إِهمالِ النَّاصبِ والجازمِ، لأَنَّ حالةَ الإِهمالِ لا يُقالُ للعاملِ ناصبٌ ولا جازمٌ فتأَمَّل، قولُهُ: (على ما هنا) هو جوابٌ عن الحصرِ بالعشرةِ

---

(١) المقصود قول ابن آجرّوم في متن الآجروميّة: «وهو مرفوع [أي الفعل المضارع] أبدًا»، ص١٠.

(٢) في هذهِ المسألة أربعة أقول هي:

١ ـ الفعل المضارع مرفوع لتجرُّده عن النّاصب والجازم، وهو رأي الفرّاء.

٢ ـ الفعل المضارع مرفوع لحلوله محل اسم، وهو رأي البصريين.

٣ ـ الفعل المضارع مرفوع لمشابهته للاسم وهو رأي ثعلب والزَّجاج.

٤ ـ الفعل المضارع مرفوع بالحروف الزَّوائد في أوّله.

يُنظر: معاني القرآن (للفرّاء)، ٥٣/١، ٤٦٩، وهمع الهوامع ١٦٤/١، وحاشية العلامة ابن الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهري، ص٨٧، وشرح الآجروميّة في علم العربيّة (للسنهوريّ) (ت٨٨٩هـ) ١٩٩/١ ـ ٢٠٠.

وَٱلْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ، (وَهِيَ: أَنْ) ٱلْمَفْتُوحَةُ ٱلْهَمْزَةِ ٱلسَّاكِنَةُ ٱلنُّونِ، تَنْصِبُ ٱلْمُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، وَهِيَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ تُسْبَكُ مَعَ مَنْصُوبِهَا بِمَصْدَرٍ، فَلِذٰلِكَ تُسَمَّىٰ: مَصْدَرِيَّةً، مِثَالُ ذٰلِكَ: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ

في كلامِهِ، أَيْ: فَلا ينافي أَنْ يكونَ لَهُ نواصب أُخرى، قولُهُ: (والمتَّفقُ عليها أربعةٌ) فيه نظرٌ، فإِنَّه قد اختلفتْ في غيرِ أَنَّ مِن الثَّلاثةِ المذكورةِ أَيضًا، [وإِنَّما النَّصبُ بها قولُ الجمهورِ][1].

قولُهُ: (تنصبُ المضارعُ)[2] حملًا على أَنَّ المشدَّدةَ في نصبِها الأَسماءَ[3]، وإِنَّما لم تعملِ الرَّفعَ هنا وحدَهُ، أَو معَ النَّصبِ للزومِ جهلِ عملِها حينئذٍ، قولُهُ: (لفظًا) أَيْ: إِنْ كانَ معربًا أَو محلًا إِنْ كانَ مبنيًا، وفي بعضِ النُّسخِ تنصبُ الماضي محلًا، وهوَ خلافُ الصَّوابِ، إِذ لا يُحكمُ على محلِّ الماضي إِلَّا في الجزمِ فقطْ لوجودِ تغييرِ معناهُ، قولُهُ: (موصولٌ حرفيٌّ) فلا يحتاجُ إِلَّا أَصلَه عائد، قولُهُ: (تُسبكُ معَ منصوبِها) بمصدرٍ فيهِ تجوزُ فإِنَّ المنسبكَ مدخولُها بواسطتِها، وهذا تفسيرٌ لكونِها موصولًا حرفيًا، قولُهُ: (تُسمّى مصدريّةً) وبها تخرجُ المفسِّرةُ والزائدةُ، خلافًا للأَخفشِ[4] في جوازِ إِعمال الزَّائدة كحرفِ الجر الزَّائد، وفرَّق باختصاصِ الحرفِ بالاسمِ، وهي لا تختصُّ

---

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(٢) أي (أنْ) المصدريّة.

(٣) قال المالقي (ت٧٠٢هـ): «...هي مخففةٌ مِن الثقيلة...»، ص١٩٤.

(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٢٢٩، وشرح الرَّضي على الكافية ٢٣٥/٢، والجنى الداني في حروف المعاني، ص٤٠.

تَضْرِبَ»، ٱلتَّقْدِيرُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ؛ فَـ«أَنْ»: حَرْفُ مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٍ وَٱسْتِقْبَالٍ، وَ«تَضْرِبَ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ«أَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ ٱلْفَتْحَةُ ٱلظَّاهِرَةُ؛ (وَ)ٱلثَّانِي: (لَنْ) وَهُوَ حَرْفٌ لِنَفْيِ ٱلْمُسْتَقْبَلِ، نَحْوَ: «لَنْ

بالفعلِ، وضابط المفسِّرة: أنْ يسبقَها جملةٌ فيها معنى القولِ دونَ حروفِهِ، ويتأخَّرُ عنها جملةٌ ولا تقترنُ بجارٍ، ونحوَ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٧]، والزَّائدةُ أنْ تقع بعد لما، أو بينَ القسمِ ولو نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [سورة يوسف: ٩٦]، وأُقسِمُ أنْ لو يأتيني زيدٌ لأكرمته، قولُهُ: (فأنْ حرفٌ [مصدر][1] ونصبٌ واستقبالٌ) سُمّيت بذلك لسبكِ معمولها [كما مر][2]، ونصبُهُ وخلوصُهُ عنِ الحالِ إلى الاستقبالِ، قولُهُ: (لن) والأصحُّ عندَ الجمهورِ أنَّها حرفٌ بسيطٌ[3]، وإنَّها لا تفيدُ تأييد النَّفي ولا تأكيدَهُ، وقد تأتي للدُّعاء، قيلَ وقد يُجزم [٣٢/ظ] بها[4]، قولُهُ: (لنفيِ المستقبلِ) أي: لنفي وقوعِ حدثِ معمولِها في الزَّمن المستقبلِ.

---

(١) ساقطة مِن النُّسخ جميعًا وما أثبتناه في شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٥٤.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) ذهب سيبويه إلى أنّها بسيطة، وذهب الخليل والكسائيّ إلى أنَّها مركبة، يُنظر: الكتاب ٤٠٧/١، والصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس (ت٣٩٠هـ)، تحقيق: مصطفى الشُّويميّ، بيروت ١٩٦٣م، ص١٦٥، والجنى الدّاني في حروف المعاني، ص٢٨٥.

(٤) يُنظر: رصف المباني ٣٥٥ ـ ٣٥٨، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لبدر الدين بن محمد الإربلي (ت٧٢٩هـ)، تحقيق: السّيد محمد مهدي السيد حسن، ط/٢، منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م، ص١٥٠، ومغني اللبيب ٣٧٣/١.

نَبْرَحَ»، فَـ «لَنْ» حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ، وَ«نَبْرَحَ»، فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «لَنْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ ٱلْفَتْحَةُ ٱلظَّاهِرَةُ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: (إِذًا)، وَهُوَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، نَحْوَ: «إِذًا أُكْرِمَكَ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: «أُرِيدُ أَنْ أَزُورَكَ»، فَـ «إِذًا» حَرْف جَوَابٍ وَنَصْبٍ، وَ«أُكْرِمَكَ» مَنْصُوبٌ بِـ «إِذًا»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ ٱلْفَتْحَةُ ٱلظَّاهِرَةُ عَلَىٰ ٱلْمِيمِ؛ وَٱلْكَافُ مَفْعُولٌ بِهِ؛ وَشَرْطُ ٱلنَّصْبِ بِـ «إِذًا» أَنْ تَكُونَ فِي صَدْرِ ٱلْجَوَابِ، ....

قولُهُ: (إِذَنْ) بكسرِ الهمزةِ وفتح الذَّالِ المعجمةِ، ورسمُها بالنُّون ويوقفُ عليها بها[1]، قالَهُ الدَّماميني[2] لكن رَجَّحَ الجمهورُ أَنَّه يُوَقف بالأَلِفِ بدلًا منها، قولُهُ: (حرفُ) جوابٍ لكلام سابقٍ عليها، فلا تقعُ في الابتداء أَبدًا، وهذا ثابتٌ لها دائمًا، قولُهُ: (وجزاءٌ) أَي: في مقابلَةِ شيءٍ يقعُ جزاءً لَهُ، وهذا ثابتٌ لها غالبًا، [وقيل دائمًا][3].

قولُهُ: (وشرطُ النَّصبِ... إلخ) هو مفردٌ مضافٌ، ويجوزُ إلغاؤها معَ استيفاءِ الشُّروطِ على الأَصحِّ، قولُهُ: (في صدرِ الجوابِ) أَي: صدرُ جملتِها بحيثُ لا يسبقُها ما لهُ تعلّقٌ بما بعدَها ولو معمولًا لهُ، نحوَ: زيدًا إذن أُكرمَ، نعمْ إنْ وليتَ عاطفًا جازَ النَّصبُ بقلَّةٍ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ٧٦]،

---

(١) يُنظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللّبيب، لمحمّد ابن أبي بكر الدّمامينيّ (ت١٢٧هـ)، تحقيق: د.عمرمصطفى، ط/١، دار الينابيع - دمشق ٢٠٠١م، ص٣٧٣.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الدَّماميني، له: شرح التّسهيل، ثلاثة شروح على مغني اللبيب، توفي سنى ٨٢٧هـ. يُنظر ترجمته: الضوء اللامع ١٨٤/٧، وبغية الوعاة ٦٦/١، والأعلام ٥٧/٦، ومعجم المؤلفين ١٧٠/٣.

(٣) سقطت من (ث).

وَٱلْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ بِهَا، وَلَا يَضُرُّ فَصْلُهُ مِنْهَا بِٱلْقَسَمِ؛

قُرِئَ في الشَّواذ (يلبثوا)[1]، وقد يتعيَّنُ الرَّفعُ مع كونِها جوابًا إذا كانتْ جوابَ قسم، أَو شرطٍ نحوَ: لئِن جاءني زيدٌ إذنْ لأكرمُهُ، أو إنْ جاءني إذنْ لأُكرمُه، وكذا إذا وقعتْ خبرًا نحوَ: زيدٌ إذن أُكرمُهُ، قولُهُ: **(والفعل)** هوَ مبتدأٌ خبرُ مستقبلٍ، والجملةُ عطفٌ على أَنْ يكونَ، وفي نسخةٍ: ينصبُ مستقبلًا، فالفعلُ عطفٌ على الضَّميرِ، فيكونُ مُسلَّطًا عليه، وهو مؤنَّثٌ، فهو كقولِهِ[2]:

[٩] عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

قولُهُ: **(مستقبلٌ)** أَيْ: باعتبارِ الفعلِ للاستقبالِ، قولُهُ: **(بالقسم)** وكذَا **(بلا)** فمثال لا نحوَ: إذن لا أهنيَك، ومثالُ القسمِ نحوَ: إذن واللهِ أكرمَك، ولا يضرُّ مجموعُهما، نحوَ: إذن واللهِ لا أهنيَك، لأَنَّ القسمَ فيه تأكيد فاغتفرْ، ولأَنَّ (لا) تقعُ بعد أَنْ فكذا بعد إذن، قولُهُ: (كي

(١) وهي قراءة أُبَيّ بن كعب. يُنظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة، ص٧٧، وإعراب القراءات الشّواذ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السَّيد أحمد عزوز، ط/٢، عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ٧٩٧/١.

(٢) الشَّاهد مِن الرَّجز، منسوب إلى ذي الرُّمّة. وتمامه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا........ حَتّى شَتَتْ هَمالةً عَيْناهَا

والبيت في رواية الدِّيوان، منسوب إلى ذي الرُّمة ص٦٦٤:

لَمّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْها وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

يُنظر: الخصائص ٤٣٣/٢، وهمع الهوامع ٢٢٨/٥، والدُّرر اللوامع على همع الهوامع، وشرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطيّ (ت١٣٣١هـ)، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ٤٢٧/٢.

(وَ) ٱلرَّابِعُ: (كَيْ) ٱلْمَصْدَرِيَّةُ، وَهِيَ ٱلدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ ٱلتَّعْلِيلِ لَفْظًا، نَحْوَ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [٥٧ سُورَةُ ٱلْحَدِيدِ / ٱلْآيَةُ: ٢٣]، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوَ: «كَيْلَا تَأْسُوا» فِي غَيْرِ ٱلْقُرْآنِ إِنْ قُدِّرَتِ ٱللَّامُ قَبْلَهَا ٱسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنِيَّتِهَا، فَٱللَّامُ حَرْفُ تَعْلِيلٍ وَجَرٍّ، وَ«كَيْ» حَرْفُ

المصدرية) خرجَ التَّعليلية [٣٣/و] كما يأتي، والمختصرَةُ مِن كيفَ، نحو: كي ينجحون[1]، قولُهُ: **(وهي الدَّاخلةُ... إلخ)** هو شرطٌ لكونِها المصدريةَ، ويشترطُ أنْ لا تتأخَّرَ عنها اللَّام نحو: حيثُ لكي أَنْ تكرمَني، فإِنَّها حينئذٍ تعليليةٌ تأكيدٌ للَّامِ، لا مصدريةٌ ناصبة، [لئلَّا][2] يُلزمَ تقديمُ الفرعِ على أَصلِهِ، ولأَنَّ أنْ ملاصقةٌ للفعلِ تقديرًا أو لفظًا فهي أَحقُّ بالعملِ فيهِ، قولُهُ ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحديد: ٢٣] أَيْ: لعدمِ أَساكُم أَي حزنَكُم، وفعلُهُ: أَسًا مقصورًا، وتعبيرُه في الأَزهريةِ **(بعدمِ أَسأتكم)**[3] خلافُ الصَّوابِ، لأنه مِن أَساءَ الممدودَ بمعنى أَذنبَ، وليسَ مُرادًا هُنا فتأمَّلْ، قولُهُ: **(في غير القرآنِ)** لا حاجة إِليه، إِلَّا أَنْ يقالَ لدفعِ توهُّم أَنْ قطعَهُ مما قبلَهُ بإسقاطِ اللَّام، قولُهُ: **(إذا قُدِّرتِ اللَّامُ)** أَي: نويت بدليلِ ما بعدَهُ، قولُهُ: **(وجرٌّ)** والمجرورِ الاسمُ المسبوكُ بعدَها مِن (كي) معمولها.

---

(١) المعروف أنّها تأتي بمعنى (كيف). يُنظر: الجنى الدّاني، ص٢٧٩.

(٢) في: (ث)، و(ج): حتى لا.

(٣) بل في شرح الأزهريّة للشيخ خالد الأزهريّ وليس في متن الأزهريَّة. ينظر: شرح الأزهريّة، للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق ـ القاهرة، ص٤٦.

مَصْدَرِيٌّ وَنَصْبٍ، وَ«لَا» حَرْفُ نَفْيٍ، وَ«تَأْسُوا» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «كَيْ»، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ ٱلنُّونِ؛ فَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمْ «كَيْ» لَامُ تَعْلِيلٍ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، فَـ «كَيْ» تَعْلِيلِيَّةٌ، وَٱلْمُضَارِعُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً وُجُوبًا.

وَٱلنَّوَاصِبُ ٱلْمُخْتَلَفُ فِيهَا سِتَّةٌ، وَٱلْأَصَحُّ أَنَّ ٱلنَّاصِبَ بَعْدَهَا «أَنْ» مُضْمَرَةً؛ (وَ) هِيَ: (لَامُ كَيْ) ٱلتَّعْلِيلِيَّةُ، وَأُضِيفَتْ إِلَىٰ «كَيْ»

قولُهُ: (مضمرةٌ وجوبًا) هو مذهبُ البصريينَ[1]، لأنَّهم لا يُجيزونَ إظهارَ أَنْ بعد (كي)، والجوازُ المعبَّرُ به في بعضِ النُّسخِ يرادُ ما قابلَ المنعَ الصادقَ بالواجبِ، ولا تُضمرُ أَنْ جوازًا إلَّا بعدَ لام التَّعليلِ كذا قَالَهُ شيخُنا فانظرْهُ معَ ما مرَّ قبلَهُ في: كي أَنْ تكرِمَني، إلَّا أَنْ يُقال: لا يُجيزونَ ذلكَ مع كونِ كي مصدريَّةً فتأملْ[2]، قولُهُ: (لامُ كي) ومنها عندَ بعضهم لامُ العاقبةِ[3]، نحوَ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص: ٨]، [والزَّائدةُ نحو[4]: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾][5] [سورة الأحزاب: ٣٣].

قولُهُ: (ونُسبتْ إلى كَي... إلخ) أي: ونُسبتْ اللَّامُ إلى كي

---

(١) قال الزُّجاجيُّ (ت٣٤٠هـ) عن هذهِ اللّام: «وينتصبُ الفعل بعدَها عند البصريين بإضمارِ (أَنْ)، وعندَ الكوفيين اللَّام ناصبةٌ للفعل». كتاب اللّامات، ص٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٥، المسألة (٧٩)، والجنى الدّاني، ص١٥٠.
(٢) يُنظر: مغني اللبيب ١/٢٤١ ـ ٢٤٢.
(٣) وتُسمّى عند الكوفيين (لام الصيرورة) و(لام) المآل. يُنظر: كتاب اللّامات، ص١٢٥.
(٤) والذي عدَّها زائدة هو المالقي (ت٧٠٢هـ). يُنظر: رصف المباني، ص٢٩٩.
(٥) سقطت من (ب).

لِأَنَّهَا تَخْلِفُهَا فِي إِفَادَةِ ٱلتَّعْلِيلِ، نَحْوَ: «جِئْتُكَ لِأَزُورَكَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تُحْذَفَ ٱللَّامُ وَتُعَوَّضَ عَنْهَا «كَيْ»، وَتَقُولُ: «جِئْتُكَ كَيْ أَزُورَكَ»، فَـ «أَزُورَكَ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٍ بَعْدَ ٱللَّامِ جَوَازًا، وَتُسَمَّىٰ هَٰذِهِ ٱللَّامُ لَامَ ٱلتَّعْلِيلِ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (لَامُ ٱلْجُحُودِ)؛ أَيْ: لَامُ ٱلنَّفْيِ، وَهِيَ ٱلزَّائِدَةُ ٱلْوَاقِعَةُ فِي خَبَرِ «كَانَ» ٱلْمَنْفِيَّةِ بِـ «مَا»، أَوْ فِي خَبَرِ «يَكُونَ» ٱلْمَنْفِيَّةِ بِـ «لَمْ»، نَحْوَ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ

لأَنَّ كي تختلفُ اللَّامُ في إفادة التَّعليلِ هذا صريحُ كلامِهِ، وعليه فكانَ الوجهُ أَنْ يقولَ: ونُسبتْ كي إِلى اللَّام لأَنَّ الفرْعَ يُنسبُ إِلى الأَصلِ لا عكسِهِ، إِلَّا أَنْ يُراد بالنِّسبةِ الإِضافةُ، كما في بعضِ النُّسخِ، قولُهُ: (**وتسمى هذهِ اللَّام... إلخ**) هو مستدرَكٌ لذكرِهِ [٣٣/ظ] أَوَّلًا بقولِهِ: (**التَّعليليَّةُ**) كما مرَّ، ويحتملُ أَنَّ الأَوَّلَ لكي فيحتاجُ إِلى هذا، وهوَ الظَّاهرُ احترازٌ مِن كي المصدريَّةِ، وعليهِ فالتَّعليليةُ مجرورٌ صفةٌ لكي، قولُهُ: (**في خبرِ كانَ**)[1] يفيدُ أَنَّ الجملةَ هي الخبرُ، وقيلَ: الخبرُ محذوفٌ، أَي مريدًا أَو قاصرًا، وعليه فاللَّامُ زائدةٌ للتقويةِ، ويُلزِمُ عليه خُلوَ الفعلِ عن ناصبٍ وعن سابكٍ، وهوَ فاسدٌ[2]، ومقتضى ما ذُكِرَ تخصيصُها بكانَ ويكونُ، وقيلَ: بجوازِها مع أَخواتِها، وقيلَ: بجوازِها

---

(١) وهنا يتحدّث عن (لام الجحود).

(٢) وقُصارى القول إنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ الفعل الذي دخلت عليه اللّام هو خبر (كان)، ولا حذف عندهم، وعند البصريين الخبر محذوف وتقديره (مريدًا). يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٣/٢، المسألة (٨٢). التصريح على التّوضيح ٢٣٦/٢، والجنى الداني، ص١٥٨.

لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [٨ سُورَةُ ٱلْأَنفَالِ / ٱلْآيَةُ: ٣٣] ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [٤ سُورَةُ ٱلنِّسَاءِ / ٱلْآيَةُ: ١٣٧ وَ١٦٨] فَـ «يُعَذِّبُ» وَ«يَغْفِرُ» مَنْصُوبَانِ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٍ بَعْدَ لَامِ ٱلْجُحُودِ وُجُوبًا، وَسُمِّيَتْ هَٰذِهِ ٱللَّامُ لَامَ ٱلْجُحُودِ لِكَوْنِهَا مَسْبُوقَةً بِٱلْكَوْنِ ٱلْمَنْفِيِّ، وَٱلنَّفْيُ يُسَمَّىٰ جُحُودًا؛ (وَ)ٱلثَّالِثُ: (حَتَّىٰ) ٱلْجَارَّةُ ٱلْمُفِيدَةُ لِلْغَايَةِ، نَحْوَ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [٢٠ سُورَةُ طه / ٱلْآيَةُ: ٩١]، أَوْ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوَ: «أَسْلِمْ حَتَّىٰ تَدْخُلَ

في بابِ (ظنَّ)، [لكنَّه مرجوحٌ][(١)]، قولُهُ: (وسُمّيتْ... إلخ) قالَ بعضهُم: الصَّوابُ تسميتُها لامُ النَّفي، لأنَّ الجحدَ لغةً: إنكارُ ما تعرِفُهُ لا مطلقُ الإنكارِ[(٢)]، قولُهُ: (لكونِها مسبوقةً... إلخ) فهي مِن إطلاقِ العامِّ على الخاصِّ، والمعنى اللَّامُ الواقعةُ بعدَ النَّفي، وعبَّرَ بالكونِ ليعمَّ الفعلينِ فتأمَّلْهُ.

قولُهُ: (حتَّى الجارة) خرجَ الابتدائيةُ والعاطفةُ، قولُهُ: (المفيدةُ للغايةِ) بأَنْ يكونَ ما قبلَها ينتهي عندَ حصولِ ما بعدَها، قولُهُ: (أو للتَّعليلِ) وعلامتُها: أَنْ يصلُح موضعَها كي، والمعنى: أَنْ يكونَ ما قبلَها علَّة، أَي: سببًا مقتضيًا لحصولِ ما بعدَها، وإنْ لم يستلزِمْهُ منصوبًا بأَنَّ [بعدَ][(٣)] حتَّى وجوبًا لوجودِ شرطِ النَّصبِ فيها، وهوَ كونُ

---

(١) سقطت من (ج). ويُنظر المسألة: الجنى الدّاني، ص١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) ذهب البصريون إلى استعمال مصطلح (النّفي) وذهب الكوفيون إلى استعمال (الجحد)، وهو استقراءُ المحدثين. ينظر: مجلة العرب، ج٥ و٦، تشرين ثاني/كانون أوّل ٢٠٠٩م، أثر كثرة استعمال المصطلح النّحوي وقلّته في عزوه إلى البصريين أو الكوفيين، ص٣٠١ ـ ٣٠٢.

(٣) سقطت من (ت).

ٱلْجَنَّةَ»، فَـ «يَرْجِعُ» وَ«تَدْخُلُ» مَنْصُوبَانِ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَ «حَتَّىٰ» وُجُوبًا؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ وَٱلْخَامِسُ: (ٱلْجَوَابُ بِٱلْفَاءِ) ٱلْمُفِيدَةِ لِلسَّبَبِيَّةِ (وَٱلْوَاوِ) ٱلْمُفِيدَةِ لِلْمَعِيَّةِ ٱلْوَاقِعَتَيْنِ بَعْدَ ٱلْأَمْرِ، ....

الفعلِ بعدَها مستقبلًا حقيقةً بالنِّسبةِ لزمنِ التَّكلُّم، فإنْ كانَ الفعلُ قدْ مضى قبلَ زمنِ التَّكلُّم وإنَّما المقصودُ حكايتُهُ فإنْ قُدِّرَ المخبرُ استقبالَهُ بالنِّسبةِ لما قبلَها خاصةً جازَ النَّصبُ في الرَّفعِ كقولِهِ تعالى: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤]، ولو لم يكنْ مستقبلًا وجبَ الرَّفعُ، نحوَ: طلبتُ لقاءَكَ حتَّى أُحدِّثُكَ، أَي: الآن.

قولُهُ: (**والرَّابعُ والخامسُ جوابٌ... إلخ**) أَشارَ بهذا العدِّ معَ أَنَّ الجوابَ واحدٌ إلى أَنَّ في العبارةِ قلبًا، والأَصلُ والفاءُ والواو في الجوابِ كما سيُصرَّحُ به فيما يأْتي، قولُهُ: (**المفيدةُ للسببيَّةِ**) أَي: الَّتي يقصدُ بها [٣٤/و] الجزاءُ معَ العطفِ، ليخرجَ المفيدةَ للعطفِ وحدَه والسَّببُ مِن نحوَ: زيدٌ ما يأتينا فيحدثُنا، كما يأتي، ونحوِ: زيدٌ ما يأْتينا إلَّا فيحدثُنا، قولُهُ: (**المفيدةُ للمعيَّةِ**) أَي: معَ العطفِ أَيضًا، بخلافِ المفيدةِ للعطفِ وحدَهُ، وللسَّببِ وحدَهُ، نحوَ: لا تأْكلِ السّمكَ وتشربَ اللَّبنَ، إذا جزمتَ أَو رفعتَ، قولُهُ: (**الواقعتينِ بعدَ الأمرِ**)[1] أَي: وما بعدَه، ويُقال لها الأَجوبةُ الثمانيةُ الواقعةُ في جوابِ طلبٍ، أَو نفيٌ محضٌ، وخرجَ بالأَمرِ نحوَ: زيدٌ يأْتينا فيحدِّثُنا، أَو ويحدثُنا، فيجب الرَّفعُ.

---

(١) أي (الفاء) و(الواو).

نَحْوَ: «أَقْبِلْ فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، أَوْ «وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ»، وَبَعْدَ ٱلنَّهْيِ،

قولُهُ نحوَ: (أَقبِلْ فأَحسنُ إِليكَ... إلخ) أي: ليكنْ منكَ إقبالٌ فإِحسانُ، أَو وإِحسانٌ منّي، وهكذا جميعُ ما يأْتي، وخرجَ بصيغةِ الأَمرِ المعلومةِ مِن المثالِ نحوَ: حسبُكَ حديثٌ فينامُ النَّاسَ، ونحو: صهِ فأكرمُك، [فيجبُ الرَّفعُ فيهما عندَ الجمهورِ][1].

والأَمرُ المرادُ هُنا: طلبُ الفعلِ بالصِّيغةِ، والنَّهي: طلبُ التَّركِ بالصِّيغةِ، والعرضُ: الطلبُ بلينٍ ورفقٍ، والتَّحضيضُ الطَّلبُ المؤكَّدُ، ويُقال: بإزعاجٍ، والتَّمني: طَلبُ ما لا طَمَعَ فيه، أو ما فيه عسرٌ، والتَّرجي: طلبُ الأمرِ المحبوبِ، أو الإشفاقِ مِن المكروهِ، والدُّعاءُ: طلبُ تحصيلِ الشّيء، والاستفهامُ: طلبُ الفهمِ، أو التَّفهيمِ، والنَّهيُ الإِخبارُ بالعدمِ.

قولُهُ: (بعد النَّهي) وإنْ انتقضَ بإِلَّا بعد الفاءِ والواو، نحوَ: لا تضربْ زيدًا فيغضب إِلَّا تأديبًا، بخلافِ ما إذا انتقضَ بها قبلَها فيجبُ الرَّفعُ، نحوَ: لا تضربْ زيدًا إِلَّا تأديبًا فيغضبُ[2]، وأَلحقَ الكوفيونَ ثُمَّ بالفاءِ كحديثِ: «لَا يَبُوْلَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الماءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلِ»[3]، وجوز ابنُ مالك[4] فيه الرَّفعَ والنَّصبَ، ويجوزُ الجزمُ أيضًا، وما أَورد

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٤٠٨/٢ ـ ٤٠٩.

(٣) أخرجه البُخاري في باب الماء الدائم، الحديث رقم (٢٣٩)، ومسلم في باب النّهي عن البول في الماء الرّاكد، الحديث رقم (٢٨٢). يُنظر: صحيح البخاري، ص٦٠، وصحيح مسلم، ص١٢٢.

(٤) يُنظر رأي ابن مالك (ت٦٧٢هـ): شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع =

نَحْوَ: «لَا تُخَاصِمْ زَيْدًا فَيَغْضَبَ» أَوْ «وَيَغْضَبَ»، وَبَعْدَ ٱلْعَرْضِ، نَحْوَ: «أَلَا تَنْزِلْ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ عِلْمًا» أَوْ «وَتُصِيبَ عِلْمًا»، وَبَعْدَ ٱلتَّحْضِيضِ، نَحْوَ: «هَلْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَشْكُرَ» أَوْ «وَيَشْكُرَ»، وَبَعْدَ ٱلتَّمَنِّي، نَحْوَ: «لَيْتَ لِي مَالًا أَتَصَدَّقَ مِنْهُ» أَوْ «وَأَتَصَدَّقَ مِنْهُ»، وَبَعْدَ ٱلتَّرَجِّي، نَحْوَ: «لَعَلِّيَ أُرَاجِعَ ٱلشَّيْخَ فَيُفَهِّمَنِي» أَوْ «وَيُفَهِّمَنِي»، وَبَعْدَ ٱلدُّعَاءِ، نَحْوَ: «رَبِّ وَفِّقْنِي فَأَعْمَلَ صَالِحًا» أَوْ «وَأَعْمَلَ صَالِحًا»، وَبَعْدَ ٱلْاسْتِفْهَامِ، نَحْوَ: «هَلْ زَيْدٌ فِي

على النَّصبِ مِن أَنَّ البولَ في الماءِ منهيٌّ عنه ولو بغيرِ غسلٍ فيه لا ينافيهِ، لثبوتِهِ بدليلٍ منفصلٍ [فتأمّلْ][1].

قولُهُ: (وبعدَ الدُّعاءِ) أَي: بصيغةِ الفعلِ بِخلافِ، نحوَ: [٣٤/ظ] (سَقْيًا لكَ فَيرويكَ اللهُ)[2] فيمتنعُ النصبَ.

قولُهُ: (والاستفهامُ) سواءٌ كان بالحرفِ، كما مثَّلَ، أَو بالاسمِ، نحوَ: مَن يدعوني فأَستجيبَ لهُ، أَو بالظَّرفِ، نحوَ: أَين بيتكَ فأَزورَكَ، ومتى تسيرُ فأَسيرَ معكَ، وكيفَ تكونُ فأَصحبَكَ، نعم إِنْ وليَ الاستفهامُ جملةً اسميةً خبرُها جامدٌ، أَو تضمَّنَ وقوعَ الفعلِ امتنعَ النَّصبُ، فالأَوَّلُ، نحوَ: هلْ أَخوكَ زيدٌ فأُكرِمُهُ، والثَّاني، نحوَ: لم تضربْ زيدًا فيجازيك، لأَنَّ ما وقع لا يُسبكُ منه مصدرٌ مستقبلٌ.

= الصّحيح، لجمال الدّين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدّينية، إحياء التُّراث الإسلامي، العراق ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٢٢٠.

(١) سقطت من (ج).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٤٠٩/٢.

ٱلدَّارِ فَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟» أَوْ «وَأَمْضِيَ إِلَيْهِ؟»، وَبَعْدَ ٱلنَّفْيِ ٱلْمَحْضِ، نَحْوَ: «لَا يَقْضِي عَلَىٰ زَيْدٍ فَيَمُوتَ» أَوْ «وَيَمُوتَ»، فَٱلْجَوَابُ بَعْدَ ٱلْفَاءِ وَٱلْوَاوِ فِي هَـٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٍ وُجُوبًا، وَلَوْ قَالَ: «وَٱلْفَاءُ وَٱلْوَاوُ فِي ٱلْجَوَابِ» لَكَانَ أَوْضَحَ، لِأَنَّ ٱلْجَوَابَ مَنْصُوبٌ لَا نَاصِبٌ؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: (أَوْ) ٱلَّتِي بِمَعْنَىٰ «إِلَّا»، ....

قولُهُ: (النَّفيُ المحضُ) أي الّذي ليسَ معناهُ الإثباتُ، سواءٌ كانَ بالحرفِ كما مثَّل أو بالفعلِ، نحوَ: ليس زيدٌ حاضرًا فيكرمُك، أو بالاسمِ، نحوَ: أَنتَ غير آتٍ فتحدثُنا، وما قام فيأْكلُ إلَّا طعامُك، قولُهُ: (إذا تسقط الفاء)[1] مِن جوابِ الطَّلبِ، [وقصدَ به الجزمَ][2]، كقولُهُ تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [سورة الأنعام: ١٥١] أَي: تأْتوني أَتلُ، قولُهُ: (لكانَ أَوضح) يفيدُ أَنَّ فيه وضوحًا، والعلَّةُ بعدَه تنافيه، لكنَّ المصنِّفَ تسمَّحَ في ذلك لوضوحِ المعنى المرادِ.

قولُهُ: (أَو الَّتي بمعنى أَلا) وهي أَنْ يكونَ ما قبلَها ينقضي شيئًا فشيئًا، نحوَ: الملازمةُ المذكورةُ، ويَلحق بذلكَ أَو الَّتي للتَّعليلِ، نحوَ: لأَطيعنَّ اللهَ أَو يغفر لي، وإِذا خَلَتَ أَو عن هذه المعاني جازَ نصبُ الفعلِ بعدَها أَيضًا بأَنْ مضمرةً جوازًا إنْ سُبقتْ باسمِ خالصٍ مِن التَّأْويل بالفعلِ.

---

(١) لم أجدها في متن شرح المقدّمة الآجروميّة.

(٢) سقطت من (ث).

نَحْوَ: «لَأَقْتُلَنَّ ٱلْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ»، أَوْ «إِلَىٰ»، نَحْوَ: «لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي»، فَـ «يُسْلِمَ» وَ«تَقْضِيَ» مَنْصُوبَانِ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٍ بَعْدَ «أَوْ» وُجُوبًا. وَٱلْحَاصِلُ أَنَّ «أَنْ» تُضْمَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ ٱلْجَرِّ، وَهِيَ: ٱللَّامُ وَكَيْ ٱلتَّعْلِيلِيَّةُ وَحَتَّىٰ، وَبَعْدَ ثَلَاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ ٱلْعَطْفِ، وَهِيَ: ٱلْفَاءُ وَٱلْوَاوُ وَأَوْ.

***

قولُهُ: (**لألزمنَّك... إلخ**) يجوزُ أَنْ يكونَ أَو فيه بمعنى إِلَّا وللتَّعليلُ أَيضًا فتأمَّلْ، قولُهُ: (**والحاصلُ**) ممّا لا ينصبُ بنفسِهِ على طريقِ البصريينَ ظاهرُ كلامِهِ أَنَّ هذا الحاصلَ في كلامِ المصنِّفِ، وفيه نظَرٌ، فإِنَّ المصنِّفَ جعلَها كلَّها مما ينصبُ بنفسِهِ على مذهبِ الكوفيين[1]، ولم يذكرْ (**كي**) التَّعليليةَ، وتقديرُ كلامِهِ على ما تقدَّم لا يقتضي أَنَّه ذكرَهُ بلْ صدرُ [٣٥/و] كلامُهِ صريحٌ في خلافِهِ، قولُهُ: (**وهي اللَّام**)[2] أَي: لامُ الجحودِ، أَو لامُ التَّعليلِ، ومحلُّ إضمارِها بعدَ هذهِ ما لم يُذكرْ لا بعدَها، وإِلا وجبَ إظهارُها، نحوَ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [سورة الحديد: ٢٩] فتحصَّلَ أَنَّ لأَنْ ثلاثةَ أَحوالٍ: وجوبُ الإضمارِ، ووجوبُ الإظهارِ، وجوازُ الأَمرينِ.

---

(١) يُنظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢) يُنظر متن الآجروميّة، ص١٠.

[جَوَازِمُ ٱلْمُضَارِعِ]

(وَٱلْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) جَازِمًا، وَهِيَ قِسْمَانِ: مَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا، وَمَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ؛ فَٱلَّذِي يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا سِتَّةٌ: (وَهِيَ: لَمْ)، نَحْوَ: «لَمْ يَقُمْ»، فَـ «لَمْ» حَرْفٌ يَجْزِمُ ٱلْمُضَارِعَ وَيَنْفِي مَعْنَاهُ وَيَقْلِبُهُ إِلَىٰ ٱلْمُضِيِّ، وَ«يَقُمْ» مَجْزُومٌ بِـ «لَمْ» وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (لَمَّا) ٱلْمُرَادِفَةُ لِـ «لَمْ» فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوَ: «لَمَّا

قولُهُ: (والجوازمُ) جمعُ جازمٍ أو جازمةٍ، [وتأنيثُ العددِ لا ينافيه][1].

قولُهُ: (ما يجزمُ فعلًا واحدًا) بغيرِ تبعيَّةٍ وكذا الفعلينِ، وجَزْمُ الجملةِ لقيامِها مقامَ الفعلِ، قولُهُ: (يجزمُ المضارعَ)[2] وقد يُهملُ، وبعضُ العرب ينصبُ به أيضًا، قولُهُ: (وينفي معناه) أي: يدلُّ على انتفاءِ الحدثِ الّذي هو جزءُ معناهُ، بمعنى عدمِ وقوعِهِ منَ الفاعلِ، قولُهُ: (ويقلبُهُ) أي: يدلُّ على انقلابِ الزَّمنِ الَّذي هو جزءُ معناهُ مِن عدمِ المعنى إليه، قولُهُ: (مرادفةٌ لِلَمَ)[3] وهي مركَّبة مِن لم وما[4]، وأراد بقولِهِ فيما تقدَّم مِن الحرفيَّةِ وغيرِها، وكذا في دخولِ همزةِ الاستفهامِ عليهما، وأشارَ بهِ إلى أنَّها تفارقُها في غيرِهِ،

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يتحدَّث عن (لم) الجازمة.

(٣) وهنا بدأ في الحديث عن (لمَّا).

(٤) اختلف النحويُّون في (لمَّا)، فقيل: مركّبة مِن (لم) و(ما)، وقيل: بسيطة. يُنظر: الجنى الدّاني، ص٥٣٧.

يَضْرِبْ»، فَـ «لَمَّا» حَرْفٌ يَجْزِمُ ٱلْمُضَارِعَ وَيَنْفِي مَعْنَاهُ وَيَقْلِبُهُ إِلَىٰ ٱلْمُضِيِّ، وَ«يَضْرِبْ» مَجْزُومٌ بِـ «لَمَّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ (أَلَمْ)، نَحْوَ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [٩٤ سُورَةُ ٱلشَّرْحِ / ٱلْآيَةُ: ١] فَـ «أَلَمْ» حَرْفُ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَ«نَشْرَحْ» مَجْزُومٌ بِـ «أَلَمْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: (أَلَمَّا)، وَهِيَ أُخْتُهَا، نَحْوَ: «أَلَمَّا أُحْسِنْ إِلَيْكَ؟»،

[وكذا][(١)] فإنْ لم تجامعْ إنْ الشَّرطيةِ، وتدلُّ على انقطاعِ منفيها وعدمِهِ معه، وإِنَّه لا يُحذفُ بخلافِ لمّا، ولذلكَ امتنعَ لما يجتمعُ الضِّدانِ، ولم يقمْ زيدٌ ثُمَّ قامَ وخرجَ بِها لمّا الاستثنائيةِ، نحوَ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [سورة الطّارق: ٤] بتشديدِ الميمِ، والوجوديَّةِ[(٢)]، نحوَ: لما جاءَ زيدٌ أكرمتُهُ.

قولُهُ: (فألَمْ حرف تقرير وجزم) أي: مجموعُ الأمرينِ جملةٌ معناهُ، وإِلَّا فالتَّقريرُ ناشِئ عنِ الهمزةِ والحرفِ عن لَمْ، والتَّقريرُ: حملُ المخاطبِ على الإقرارِ بمدخولِ الحرفِ، فالهمزةُ خرجتْ عن الاستفهامِ إليهِ، ولا يُجابُ إِلَّا ببَلى، وقدْ تبقى على الاستفهامِ، وقد تَرِدُ للإبطاءِ، نحوَ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة الحديد: ١٦]، وللتَّوبيخِ، نحوَ: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [سورة فاطر: ٣٧]، وبعضُ العربِ ينصبُ بألم[(٣)]، قولُهُ: (ألمّا أختها) أي: أُخت ألم فيما مرَّ، وهو

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) قال المراديُّ: «لمَّا التعليقيّة، وهي حرف وجوبٍ لوجوبٍ، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود». الجنى الدّاني، ص٥٣٨، لذا سمَّاها الإمام القليوبيّ (الوجوديّة).

(٣) حكاه اللّحيانيّ عن بعض العرب. يُنظر: الجنى الدّاني، ص٢٨٠، ومغني اللبيب ٣٦٥/١.

فَـ «أَلَمَّا» حَرْفُ تَقْرِيرٍ وَجَزْمٍ، وَ«أُحْسِنْ» مَجْزُومٌ بِـ«أَلَمَّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ)ٱلْخَامِسُ: (لَامُ ٱلْأَمْرِ)، نَحْوَ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [٦٥ سُورَةُ ٱلطَّلَاقِ / ٱلْآيَةُ: ٧]، فَـ «يُنْفِقْ» مَجْزُومٌ بِلَامِ ٱلْأَمْرِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) لَامُ (ٱلدُّعَاءِ)، وَهِيَ لَامُ ٱلْأَمْرِ فِي ٱلْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ سُمِّيَتْ لَامَ ٱلدُّعَاءِ تَأَدُّبًا، نَحْوَ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [٤٣ سُورَةُ ٱلزُّخْرُفِ / ٱلْآيَةُ: ٧٧] فَـ «يَقْضِ» مَجْزُومٌ بِلَامِ ٱلدُّعَاءِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْيَاءِ؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: (لَا) ٱلْمُسْتَعْمَلَةُ (فِي ٱلنَّهْيِ)، نَحْوَ: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [٢٩ سُورَةُ

احترازٌ عن الجوابيَّة، نحوَ: ألمّا يقومُ زيدٌ، في جوابِ [٣٥/ظ] مَن قالَ: متى يقومُ أو الحينيَّة، نحوَ: ألمّا أكرمتَ زيدًا، أي: حينَ أكرمتَهُ، والّتي هي فعلٌ ماضٍ، نحوَ: زيدٌ وعمروٌ ألمَّا، [من الإلمام][1].

قولُهُ: (ولامُ الأمرِ) أي: الدَّالة بذاتِها على الطَّلبِ، وإنْ كانتْ في الخبرِ ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [سورة مريم: ٧٥] أو للتَّهديدِ، نحوَ: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [سورة الكهف: ٢٩]، وجزمُها لفعلِ التَّكلّم المبنيِّ للفاعلِ قليلٌ ولفعلِ المخاطبِ كذلكَ أقلُّ، قولُهُ: (في الحقيقةِ) لأنَّها دلَّتْ على الطَّلبِ كالَّتي قبْلَها، لكنَّ لمّا كانَ الأمرُ هنا دونَ المأمورِ سمِّيتْ دعائيّةً تأدُّبًا معهُ، ويقالُ لها لامُ الالتماسِ في الطَّالبِ مِن مساويهِ[2].

قولُهُ: (المستعملةُ)[3] إشارةً إلى متعلِّقِ الظَّرفِ المحذوفِ، ولو

---

(١) سقطت من (ث). ويُنظر في (لمّا): رصف المباني، ص٣٥١، والجنى الدّاني، ص٢٨٠، ومغني اللبيب ٣١٥/١.

(٢) يُنظر: كتاب اللّامات: ٨٩.

(٣) يتحدَّث عن (لا) الناهيَة.

ٱلْعَنْكَبُوتِ / ٱلْآيَةُ: ٣٣]، فَـ «لَا» حَرْفُ نَهْيٍ وَجَزْمٍ، وَ«تَخَفْ» مَجْزُومٌ بِلَا ٱلنَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) لَا ٱلْمُسْتَعْمَلَةُ فِي (ٱلدُّعَاءِ)، وَهِيَ لَا ٱلنَّاهِيَةُ فِي ٱلْحَقِيقَةِ، وَلَٰكِنْ سُمِّيَتْ دُعَائِيَّةً تَأَدُّبًا، نَحْوَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [٢ سُورَةُ ٱلْبَقَرَةِ / ٱلْآيَةُ: ٢٨٦]، فَـ «لَا» حَرْفُ دُعَاءٍ وَجَزْمٍ، وَ«تُؤَاخِذْ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَا ٱلدُّعَائِيَّةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ.

وَٱلَّذِي يَجْزِمْ فِعْلَيْنِ ....

قدَّرَه نكره لَوافَقَ الأَصلَ فيهِ، والنَّهيُ: طلبُ التَّرْكِ، وإِنْ لم يكنْ حقيقةً، نحوَ: (مَن قال لولده لا تطيعني) وجزمُها لفعلَ المتكلِّم مبنيًا للفاعلِ أَو المفعول قليلٌ، وخرجَ بهاء الزَّائدةُ والنَّافيةُ وسُمعَ الجزمُ بهذهِ عن بعضِ العربِ[1]، قولُهُ: (وهي لا النَّاهيةُ) في الحقيقةِ فيه نظيرُ ما مرَّ.

قولُهُ: (فعلينِ) مضارعينِ أَو ماضيينِ، أَو مختلفينِ وإِنْ تقدَّم المضارعُ على الأَصحِّ، ويسمَّى الأَوَّلُ منهما شرطًا لتعلُّقِ الحُكمِ عليهِ، ويُقالُ: فعلُ الشَّرطِ أَيضًا، ويسمَّى الثَّاني جوابًا وجزاءَ التَّرتيبِ على الشَّرطِ، كجوابِ السُّؤالِ ولوقوعِ مضمونِهِ جزاءَ المضمونِ الشَّرطِ، [وهذهِ تسميةٌ اصطلاحيَّةٌ][2].

ويشترطُ أَنْ لا يكونَ أَحدُ الفعلينِ طلبًا ولا مقرونًا بقدْ، ولا بحرفِ تنفيسٍ، ولا بحرفِ نفيٍ غيرِ لم ولا، ولا جامدًا، ولا ماضيًا

(١) يُنظر: شرح التّصريح على التوضيح ٢/٢٤٦.
(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

ٱثْنَا عَشَرَ جازمًا، (وَ) هِيَ: (إِنْ) ٱلشَّرطِيَّةُ، بِكَسْرِ ٱلْهَمْزَةِ وَسُكُونِ ٱلنُّونِ، وَهِيَ حَرْفٌ يَجْزِمُ ٱلْمُضَارِعَ لَفْظًا وَٱلْمَاضِي مَحَلًّا، وَيَقْلِبُ مَعْنَىٰ ٱلْمَاضِي إِلَىٰ ٱلاسْتِقْبَالِ، عَكْسُ «لَمْ»، نَحْوَ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ» فَـ «إِنْ» حَرْفُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«قَامَ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِـ «إِنْ»، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلُ «قَامَ»، وَ«قُمْتُ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ؛ (وَ)

معنًى، فيمتنعُ نحوَ: إنْ قامَ زيدٌ أمسِ، فإِنْ وُجِدَ شيءٌ مِن ذلكَ تعيَّنَ اقترانُهُ بالفاءِ كما يأتي، قولُهُ: (اثنا عشر) وكلُّها لها صدرُ الكلامِ وكلُّها مبنيةٌ إِلَّا (إِيًّا) وكلُّها أَسماءٌ إِلَّا (إِنْ)، فهي حرفٌ اتّفاقًا، وإذما على الصَّحيحِ، والأَسماءُ منها إِنْ دلّتْ على مكانٍ أَو زمانٍ فظروفٌ، وعلى الحدثِ فمفعولٌ مطلقٌ، وإِلَّا فإِنْ وقعَ بعدَها فعلٌ لازمٌ فهي مبتدأٌ، وخبرُها [٣٦/و] جملةُ الشَّرطِ على الرَّاجحِ، أَو فعلٌ متعدٍّ، فهي مفعولٌ به إِنْ وقعَ عليها، فإِنْ وقعَ على ضميرِها فهو اشتغالٌ، قولُهُ: (الشرطيَّةُ) خرجَ النَّافيةُ والمخففَّةُ مِن الثَّقيلةِ والزَّائدةُ وقدْ تقترنُ بلا، نحوَ: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [سورة التوبة: ٤٠]، قولُهُ: (لفظًا) إِنْ كانَ معربًا وإِلَّا فمحلًّا، كالماضي [وقد تُهْملُ حملًا على إِذا][١].

قولُهُ: (وقامَ فِعلُ الشَّرطِ) فالحكْمُ للفعلِ وحدَه لا للجملةِ، وكذا الجوابُ بقولِهِ: قُمتُ، فقامَ، في محلِّ الجزمِ، والتَّاء ضميرُ الفاعلِ، قولُهُ: (ما) أَصلُها لما لا يُعقلُ، ثمَّ ضُمّنت معنى الشَّرطِ، قولُهُ: (فما) اسمُ شرطٍ جازمٍ، ومحلُّه النَّصبُ على

---

(١) سقطت من (ث). وقال أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ): «ويُجزم بها في الكلام خلافًا لمن خصَّ ذلك بالشّعر وجعلها كإذا». ارتشاف الضّرب ٢/٥٤٧.

ٱلثَّانِي: (مَا) ٱلشَّرْطِيَّةُ، نَحْوَ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [٢ سُورَةُ ٱلْبَقَرَةِ / ٱلْآيَةُ: ١٩٧]، فَـ «مَا» ٱسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«تَفْعَلُوا» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِـ «مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلنُّونِ، وَ«يَعْلَمْ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِـ «مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ)ٱلثَّالِثُ: (مَنِ) ٱلشَّرْطِيَّةُ، نَحْوَ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [٤ سُورَةُ ٱلنِّسَاءِ / ٱلْآيَةُ: ١٢٣] فَـ «مَنْ» ٱسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«يَعْمَلُ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «مَنْ»، وَ«يُجْزَ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ أَيْضًا بِـ «مَنْ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْأَلِفِ مِنْ آخِرِهِ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: (مَهْمَا)، ....

المفعوليَّةِ، وقيلَ: إنَّها مصدرٌ، ومَن خبرٌ هوَ المفعولُ بزيادةِ الجارِّ، قولُهُ: ﴿يَعْلَمْهُ﴾[1] [سورة البقرة: ١٩٧] جوابُ الشَّرطِ، ومعناهُ المجازاةُ، أَو المجازاةُ مقدَّرةً عقبُهُ، قولُهُ: (مَن) أَصلُها لمن يُعقل، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، قولُهُ: (فَمَنْ اسم شرطٍ وجزمٍ)، ومحلُّهُ رفعٌ على الابتداءِ، وجملةُ ﴿يَعْمَلْ﴾[2] [سورة النّساء: ١٢٣] خبرُهُ، قولُهُ: (مهما) أَصلُهُ لما لا يُعقلُ، ثُمَّ ضُمِّن معنى الشَّرطِ، وهي بسيطةٌ، وأَلفُها للتَّأنيثِ، ومحلُّها رفعٌ على الابتداءِ أَيضًا[3]، قولُهُ: ﴿تَأْتِنَا﴾[4] [سورة الأعراف: ١٣٢] فعلُ الشَّرطِ، أَي: تأْتِ مِن

(١) من سورة البقرة: ١٩٧: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾.
(٢) من سورة النّساء: ١٢٣: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾.
(٣) يُنظر: الجنى الدّاني، ص٥٥١.
(٤) مِن سورة الأعراف: ١٣٢: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ۝١٣٢﴾ [٧ سُورَةُ ٱلْأَعْرَافِ / ٱلْآيَةُ: ١٣٢]، فَـ «مَهْمَا» ٱسْمُ شَرْطٍ وَجَزْمٍ، وَ«تَأْتِ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «مَهْمَا» وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْيَاءِ، وَ«نَا» مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَ«بِهِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «نَا»، وَ«مِنْ آيَةٍ» بَيَانٌ لِـ «مَهْمَا» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ ٱلْحَالِ مِنَ ٱلْهَاءِ فِي «بِهِ»، وَ«لِتَسْحَرَ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «إِنْ» مُضْمَرَةٍ جَوَازًا بَعْدَ لَامِ كَيْ، وَٱلْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَ«نَا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«بِهَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «تَسْحَرَ»، وَٱلْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ، ....

(تأتِنا) هو فعلُ الشَّرطِ، وفي نسخةٍ: (وتأْتِ) وهي أولى.

قولُهُ: (على الحالِ) وعاملُهما متعلقةُ المحذوفِ، قولُهُ: (جوازًا) بعدَ لامِ كي، وتقدَّمَ أنَّه المعتمَدُ، وفي بعض النُّسخِ: وجوبًا، وهوَ مرجوحٌ كما تقدَّمَ، قولُهُ: (مستَتَرٌ فيه وجوبًا)[1] هو الصَّوابُ، وفي بعضِ النُّسخِ: جوازًا، وهوَ ضعيفٌ، قولُهُ: (الفاء رابطة للجواب)[2]، لأنَّه لم يصلحْ لمباشرةِ الأدواتِ، فوجبتْ الفاءُ، وخُصَّت لما فيها مِن معنى السَّببيةِ، ولما فيها مِن معنى التَّعقُّبِ المناسبِ للجزاءِ، وقد تخلُفها (إذا) الفجائيَّة نعم إنْ كانَ الجوابُ

---

(١) يقصد الفاعل مستترٌ جواز في قولُهُ تعالى: ﴿لِّتَسْحَرَنَا﴾ من سورة الأعراف: ١٣٢ المذكورة آنفًا.

(٢) يقصد الفاء في قولُهُ تعالى: ﴿فَمَا نَحْنُ﴾ مِن سورة الأعراف: ١٣٢، المذكورة آنفًا.

وَ«مَا» نَافِيَةٌ، وَ«نَحْنُ» ٱسْمُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ إِنْ قُدِّرَتْ حِجَازِيَّةً، وَ«لَكَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «مُؤْمِنِينَ»، وَ«بِمُؤْمِنِينَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرُ «مَا»، وَجُمْلَةُ «فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ» فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابِ ٱلشَّرْطِ؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ: (إِذْ مَا) كَقَوْلِهِ [مِنَ ٱلطَّوِيلِ]:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ   بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ أَتِيَا

فَـ «إِذْ مَا» حَرْفُ شَرْطٍ عَلَىٰ ٱلْأَصَحِّ، وَ«تَأْتِ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ«إِذْ مَا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْيَاءِ، وَ«تُلْفِ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ،

مضارعًا مثبتًا، أو منفيًا بِلا جازَ فيه وجهانِ: خبريَّةٌ بغيرِ إدخالِ الفاءِ، ورفعُهُ معها[1]، قولُهُ: (إنْ قُدّرتْ حجازِيَّةً)[2]، ورجَّحَهُ في المغني[3]، قولُهُ: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾[4] [سورة الأعراف: ١٣٢] خبرُهُ، والباءُ زائدةٌ على التَّقديرينِ.

قولُهُ: (وجملةُ فما... إلخ) فالحكْمُ [٣٦/ظ] هُنا للجملةِ، لعدمِ تسلُّط الأداةِ على الفعلِ، قولُهُ: (حرفُ شرطٍ)[5] على الأصحِّ مركَّبٌ مِن: (إذ وما)، ومقابلُ الأصحِّ إنَّه اسمٌ[6]، ومحلَّه نصبٌ على

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٥٢ ـ ٥٥٣.
(٢) المقصود (ما) في قولُهُ تعالى: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾.
(٣) مغني اللبيب ١/٤٣٥ ـ ٤٣٦.
(٤) وأيضًا يقصد قولُهُ تعالى المذكور: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾.
(٥) يقصد (إذ ما).
(٦) يُنظر: الجنى الدّاني، ص٤٧٢.

وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْيَاءِ أَيْضًا؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: (أَيٌّ)، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [١٧ سُورَةُ ٱلْإِسْرَاءِ / ٱلْآيَةُ: ١١٠]، فَـ «أَيًّا» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ مَنْصُوبٌ بِـ «تَدْعُوا» وَ «مَا» صِلَةٌ، وَ«تَدْعُوا» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِـ «أَيًّا»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلنُّونِ، وَ«فَلَهُ» ٱلْفَاءُ رَابِطَةٌ لِلْجَوَابِ، وَ«لَهُ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«ٱلْأَسْمَاءُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«ٱلْحُسْنَىٰ» نَعْتُ «ٱلْأَسْمَاءِ»، وَجُمْلَةُ «فَلَهُ ٱلْأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ» فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ جَوَابِ ٱلشَّرْطِ؛ (وَ) ٱلسَّابِعُ: (مَتَىٰ)، نَحْوَ: قَوْلِهِ [وَهُوَ لِسُحَيْمٍ ٱلرِّيَاحِيِّ، مِنَ ٱلْوَافِرِ]:

أَنَا ٱبْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ ٱلثَّنَايَا   مَتَىٰ أَضَعُ ٱلْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

الظَّرفيَّةِ، قولُهُ: (وتأتِ) مِن الإتيانِ، ورُوِيَ: (وتأب) مِن الإِباء بمعنى: الامتناعِ، ومثلُهُ أتيًا، قولُهُ: (أَيٌّ) وهي بفتح الهمزةِ وتشديدِ الياءِ، تُطلقُ على العاقلِ وغيرِهِ، فإنْ أُضيفتْ لظرفٍ فهي ظرفٌ، أَو لمفعولٍ بهِ فهيَ كذلكَ، أَو لمصدرٍ فهي كذلكَ، فهيَ هُنا بمعنى أَيَّ اسم لأَنَّها دائمًا بحسبِ ما تضافُ إليه.

قولُهُ: (منصوبٌ) على المفعولِ بهِ فهوَ معربٌ بفتحةٍ ظاهرةٍ على آخرِهِ، قولُهُ: (صلة)[١] أي زائدةٌ[٢]، ويُقالُ لها في القرآنِ صِلةٌ تأدُّبًا، قولُهُ: (متى) أَصلُها للزّمانِ ثُمَّ ضُمِّنت معنى الشَّرطِ ومحلُّها النَّصبُ على الظَّرفيةِ الزَّمانيةِ، قولُهُ: (متى أَضعُ... إلخ) هو عجزُ بيتٍ،

(١) أي (ما) في قولُهُ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا﴾ [الإسراء: ١١٠].

(٢) يُنظر المصطلح: موسوعة المصطلح النّحوي ٤٨/١، ١٩٦، ٣٢٧، ٣٤٣.

فَـ «مَتَىٰ» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«أَضَعُ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «مَتَىٰ»، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ، وَحُرِّكَ بِٱلْكَسْرَةِ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ، وَ «ٱلْعِمَامَةَ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«تَعْرِفُونِي» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ نُونِ ٱلرَّفْعِ مِنْهُ، وَٱلْأَصْلُ تَعْرِفُونَنِي بِنُونَيْنِ، ٱلْأُولَىٰ نُونُ ٱلرَّفْعِ، وَٱلثَّانِيَةُ نُونُ ٱلْوِقَايَةِ؛ (وَ) ٱلثَّامِنُ: (أَيَّانَ) بِفَتْحِ ٱلْهَمْزَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ [مِنَ ٱلطَّوِيلِ]:

[إِذَا ٱلنَّعْجَةُ ٱلْأَدْمَاءُ بَاتَتْ بِقَفْرَةٍ] فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ ٱلرِّيحُ تَنْزِلِ

فَـ «أَيَّانَ» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«مَا» زَائِدَةٌ، وَ«تَعْدِلُ» فِعْلُ

وصدُرُه[1]:

أنـا ابـنُ جَـلا وَطـلَّاعِ الـثَّـنَـايَـا

قالهُ [سحيم بن وثيل][2] يمدحُ نفسه ووالدَهُ (وجلا) وصفٌ لمحذوفٍ أَي: رجلُ جلا (وطلّاعِ) مشدَّد عطف على جلا، فهوَ مجرورٌ ووصفٌ لوالدِهِ، وقيلَ: مرفوعٌ خبرُهُ ثانٍ لأَنا، أَي: أَنا ابنُ مَن يكشِفُ الأُمورَ الصِّعابَ ويركبُها.

قولُهُ: (وأَيَّان) بفتحِ الهمزةِ، أَي: مع تشديدِ التَّحتيةِ، وهيَ مثلُ

---

(١) الشَّاهد من الوافر. يُنظر: الكتاب ٢٠٧/٣، والأصمعيات، لأبي سعيد عبدالملك بن قُريب، الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسَّلام هارون، ط/١، دار المعارف بمصر، ص٧، وشرح أبيات سيبويه، لابن النّحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط/١، عالم الكتب - بيروت، ص١٧٦، وتحصيل عين الذّهب، ص٤٧٧.

(٢) سقطت من (ث).

ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ، وَ«تَنْزِلِ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ آخِرِهِ، وَكَسْرُهُ عَارِضٌ؛ (وَ) ٱلتَّاسِعُ: (أَيْنَ)، نَحْوَ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [٤ سُورَةُ ٱلنِّسَاءِ / ٱلْآيَةُ: ٧٨]، فَـ «أَيْنَ» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«مَا» صِلَةٌ، وَ«تَكُونُوا» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلنُّونِ، وَ«يُدْرِكْكُمْ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ سُكُونُ ٱلْكَافِ ٱلْأُولَىٰ، وَٱلْكَافُ ٱلثَّانِيَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ، وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ، وَ«ٱلْمَوْتُ» مَرْفُوعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ؛ (وَ) ٱلْعَاشِرُ: (أَنَّىٰ) بِفَتْحِ ٱلْهَمْزَةِ وَٱلنُّونِ ٱلْمُشَدَّدَةِ، نَحْوَ قَوْلِهِ [عَبْدِ ٱللَّهِ بْنِ ٱلْحُرِّ ٱلْجُعْفِيِّ، مِنَ ٱلطَّوِيلِ]:

فَأَصْبَحَتْ أَنَّىٰ تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

فَـ «أَنَّىٰ» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تَأْتِهَا» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ

متى، قولُهُ: (أَين) أَصلُهُ ظرفُ مكانٍ ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، ومحلُّهُ نصبٌ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، قولُهُ: ﴿يُدْرِككُّمُ﴾(١) [سورة النساء: ٧٨] جوابُ الشَّرطِ، وهو مجزومٌ، وقُرئ برفعه على حذف الفاءِ، أَو على أَنَّه كلامٌ مستأنفٌ(٢)، و(أَينما) متصل بـ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [سورة النساء: ٧٧] قبله، قولُهُ: (أَنى تأتِها... إلخ) لعلَّه تمثيلٌ مِن الشَّارحِ، وليس

---

(١) مِن قولُهُ تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾.

(٢) وهي قراءة طلحة بن سليمان. يُنظر القراءة: المحتَسب ١/١٩٣، وإعراب القراءات الشّواذ ١/٣٩٦ ـ ٣٩٧، ومعجم القراءات القرآنية، د.عبدالعال سالم مكرم ود.أحمد مختار عمر، ط/٢، مطبوعات جامعة الكويت ـ ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ٢/١٤٧.

مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ ٱلْيَاءِ، وَ«تَسْتَجِرْ» بَدَلٌ مِنْهُ، وَ«تَجِدْ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ؛ (وَ) ٱلْحَادِي عَشَرَ: (حَيْثُمَا)، نَحْوَ: قَوْلِهِ [مِنَ ٱلْخَفِيفِ]:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ ٱللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ ٱلْأَزْمَانِ

فَـ «حَيْثُمَا» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تَسْتَقِمْ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ، وَ«يُقَدِّرْ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ أَيْضًا؛ (وَ) ٱلثَّانِي عَشَرَ: (كَيْفَمَا)، نَحْوَ: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، ....

جُزءًا مِن البيتِ، وهوَ[1]:

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِيرٌ بِهَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

وألِفَ تأَجَّجَا للإطلاقِ، أو ضميرُ مثنى عائِدٌ للحطبِ والنَّار، أو بدلٌ مِن تاءِ التَّأنيثِ العائدةِ للنَّارِ، قولُهُ: (حيثُما) هي كأينَ [فيما مرَّ][2]، والأقربُ في البيتِ المذكورِ أنَّها للزَّمانِ، وعلى كلٍّ فمحلُها [٣٧و] نصبٌ على الظرفيَّة، والنجاحُ: الظَّفرُ بالمطلوبِ، وغابرُ بالغينِ المعجمةِ والموحدةِ والرَّاءِ المهملةِ، بمعنى: الزَّمانُ المستقبلُ، ويُطلقُ

---

(١) الشّاهد لعبدالله بن الحُرِّ الجعفي، وهو من الطويل، وكما ذكر الإمام القليوبي أنَّ الشّطر الأوّل ليس مِن البيت، والبيت كما ورد في ديوانه:
تَـجِـدْ حَـطَـبًـا جَـزْلًا وَنَـارًا تَـأَجَّـجَـا
ديوانه ضمن شعراء أمويُّون، دراسة وتحقيق: د.نوري حمودي القيسي، منشورات جامعة الموصل ٩٨/١، الكتاب ٨٦/٣، المقتضب ٦٣/٢، خزانة الأدب ٩٠/٩.
(٢) سقطت من (ت).

فَـ «كَيْفَمَا» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٍ، وَ «تَجْلِسْ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ، وَ «أَجْلِسْ» جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ أَيْضًا.

وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ ٱلنُّسَخِ: (وَإِذَا فِي ٱلشِّعْرِ خَاصَّةً)، زِيَادَةٌ عَلَىٰ ٱلثَّمَانِيَةَ عَشَرَ، وَمِثَالُهَا قَوْلُ ٱلشَّاعِرِ [عَبْدِ قَيْسِ بْنِ خُفَافٍ ٱلْبُرْجُمِيِّ، مِنَ ٱلْكَامِلِ]:

بمعنى الماضي أيضًا، قولُهُ: (وكيفما) عند الكوفيينَ، والرَّاجح عندَ البصريينَ[1]: أنَّها ليست مِن الجوازمِ لمخالفتِها لغيرِها مِن وجوبِ موافقةِ جوابِها لشرطِها، [فهي للمجازاتِ معنًى لا عملًا][2].

تنبيه:

فُهِمَ مِن كلامِهِ أنَّ شرطَ الجزمِ (بإذ، وحيثُ، وكيفَ) اتِّصالُها بما، وأمَّا غيرُها فليسَ شرطًا، لكنَّ منه ما لا يجوزُ إدخالُ ما عليه، وهوَ: مِن وما ومهما وأنَّى، ويجوزُ إدخالُها على غيرِ ذلكَ.

قولُهُ: (وإذا) بسكونِ آخرِهِ الألفُ بغيرِ تنوينٍ، وأشارَ بقولِهِ: (في بعضِ النُّسخِ) إلى أنَّ عدمَ ذكرِها هو الأصلُ، وبقولِهِ: (زيادةً على الثمانيةَ عشرَ) إلى أنَّه معطوفٌ على (ثمانيةَ عشرَ) فيما مرَّ،

---

(١) حاصل المسألة: «... تكون [كيف] شرطًا فتقتضي فعلين متفقي اللّفظ والمعنى غير مجزومين نحوَ: (كيف تصنع أصنع) ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، ولا (كيف تجلس أجلس) بالجزم عند البصريين إلَّا قُطرُبًا؛ لمخالفته لأدوات الشَّرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرَّ، وقيل: يجوز مطلقًا، وإليه ذهب قطربٌ والكوفيون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بها». مغني اللبيب ١/٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) سقطت من (ث).

[وَٱسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِٱلْغِنَىٰ]   وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ

فَـ «إِذَا» ٱسْمُ شَرْطٍ جَازِمٌ، وَ«تُصِبْكَ» فِعْلُ ٱلشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ ٱلسُّكُونُ، وَ«تَحَمَّلِ» فِعْلُ أَمْرٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَهُوَ وَفَاعِلُهُ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَىٰ

وإنَّما لم تكنْ جازمةً في النَّثرِ لأنَّ زمنَها معيَّنٌ واجبُ الوقوعِ، والجازمُ لا يكونُ في مثلِهِ، ولذلكَ لا تَجزم في الشِّعرِ على الصَّحيحِ إلَّا على النُّدورِ أو الشُّذوذِ، وقيلَ: إنَّها جازمةٌ مطلقًا[١]، وألحق بعضهُمْ بها لَوْ في جميعِ أَحوالِها، قولُهُ: (فإذا تصبك... إلخ) الخصاصةُ الفَقرُ، والحاجةُ والمتجمِّل: إما بالجيمِ، بمعنى إظهارِ الجمالةِ والتعفُّفِ، أو بالحاءِ مِن الاحتمالِ والصَّبرِ، وهذا عجز بيتٍ وصدرُه[٢]:

[١٢] اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَا

قولُهُ: (وهو وفاعلُهُ)[٣] أي: والفاءُ أيضًا كما هو المتَّفقُ عليه،

---

(١) يُنظر: الجنى الدّاني، ص٣٦٤.

(٢) الشَّاهد مِن الكامل، لعبد قيس بن خُفافٍ، وتمامه:

واستغنِ ما أغناكَ ربّكَ بالغنى   وإذا تُصبْكَ خصاصةٌ فتجمَّلِ

يُنظر: المفضليات، للمفضّل الضّبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسّلام هارون، ط/٥، دار المعارف بمصر، ص٣٨٥، والأصمعيات، ص٢٢٠، وشرح المفضليَّات، لأبي محمد القاسم بن محمد الأنباريّ (ت٣٠٤هـ)، تحقيق: كارلوس لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين ١٩٢٠م، ص٧٥٢.

(٣) يقصد «وتجمّلِ» المذكورة في البيت آنفًا. يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٢.

أَنَّهَا جَوَابُ ٱلشَّرْطِ، وَقُرِنَ بِٱلْفاءِ ٱلْمُفِيدَةِ لِلرَّبْطِ لِأَنَّهُ فِعْلُ طَلَبٍ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ «إِذَا» وَإِنْ كَانَتْ شَرْطًا غَيْرَ جَازِمٍ حَمْلًا عَلَىٰ «مَتَىٰ»، كَمَا أُهْمِلَتْ «مَتَىٰ» حَمْلًا عَلَيْهَا؛ كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَأَنَّهُ مَتَىٰ يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ ٱلنَّاسَ. رَوَاهُ ٱبْنُ ٱلْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ ٱلْمَسَانِيدِ» [٢٣٨/٨] كَمَا قَالَ ٱبْنُ مَالِكٍ [ٱلنَّسَائِيُّ فِي «ٱلسُّنَنِ ٱلْكُبْرَىٰ» ٤/ ٢٦٣، رَقْم: ٧١١٩؛ وَٱلطَّبَرَانِيُّ ٧/ ٥٧، رَقْم: ٦٣٦٧، قَالَ ٱلْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ ٱلزَّوَائِدِ» ٥/ ١٨٣: رِجَالُهُ ثِقَاتٌ].

❊ ❊ ❊

ويدلُّ لهُ ما سبقَ في كلامِهِ، قولُهُ: (أَسيفٌ)[1] فعيلٌ بمعنى فاعلٌ مِن الأَسفِ، وهو شِدَّةُ الحزنِ والبكاءِ لرقَّةِ قلبهِ، وقالَ بعضهُمْ: إنَّ الأسيفَ الرَّقيقَ[2] الرَّحيمَ، وسُمِعَ بضمِّ أوَّلِهِ، والنَّاسَ مفعولُهُ، وضميرُهُ لأبي بكرٍ، ويحتملُ أنَّه بفتحِ أوَّلِهِ، والنَّاسُ فاعلُهُ.

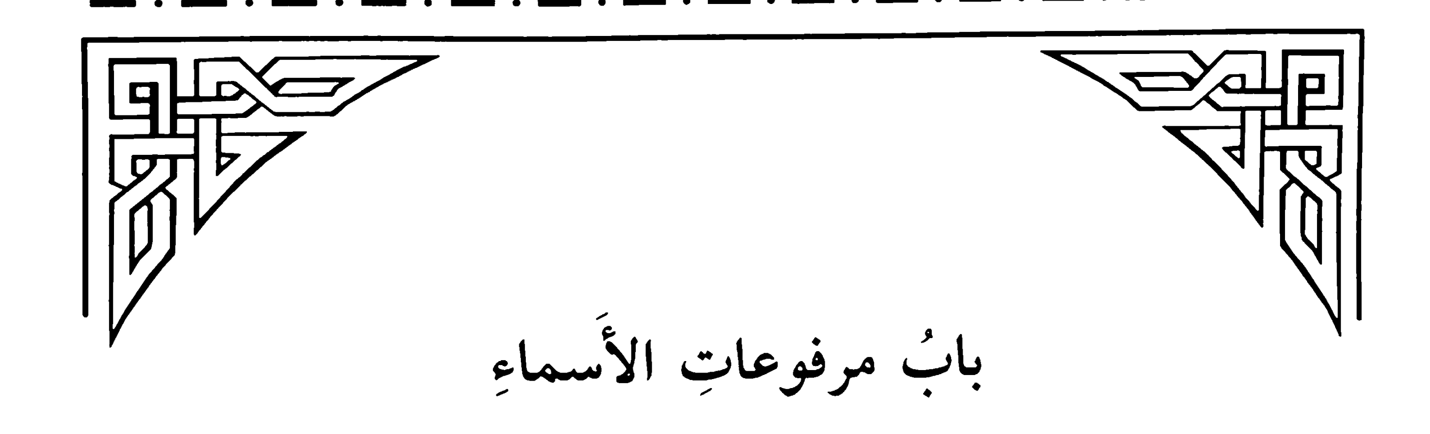
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) يتحدّث عن حديث رسول الله ﷺ: «إنَّ النَّبي ﷺ قال لها: «مُرّي أبا بكر يُصلّي بالنّاس»، قالتْ: إنّه رجلٌ أسيفٌ..».. أخرجه البُخاري في كتاب أحاديث الأنبياء برقم (٣٣٨٤). وأخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الصّلاة برقم (٤٢٠).

(٢) وعلى هذهِ اللفظة (الرّقيق) روى مسلم الحديث، يُنظر الهامش السّابق.

[عَدَدُ ٱلْمَرْفُوعَاتِ وَأَمْثِلَتُهَا]
(بَابُ مَرْفُوعَاتِ ٱلْأَسْمَاءِ)

خَاصَّةً؛ (ٱلْمَرْفُوعَاتُ) مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ (سَبْعَةٌ، وَهِيَ: ٱلْفَاعِلُ)، نَحْوَ: «قَامَ زَيْدٌ»؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (ٱلْمَفْعُولُ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)، نَحْوَ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ وَٱلرَّابِعُ: (ٱلْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ)، نَحْوَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ:



بابُ مرفوعاتِ الأسماءِ

وتقدَّمَ مرفوعاتُ الأفعالِ، وقُدِّمتْ لأَنَّها عواملُ، وهيَ جمعُ مرفوعٍ، أَو مرفوعةٌ، وهذا الجمعُ مطَّردٌ فيما لا يعقلُ [٣٧/ظ] كالجبالِ الرَّاسياتِ، وقدَّمها لأَنَّها العُمَدُ، ولا يُستغنى عنها، وأَعقبها بالمنصوباتِ لأَنَّها منصوبةٌ لفظًا، وأَخَّرَ المجروراتِ لأَنَّها منصوبةٌ محلًا، قولُهُ: (سبعة)[1] هو إِما اقتصارٌ على المشهورِ منها، أَو لأَنَّ

(١) وهو قول ابن آجروم في متن الآجروميّة، ص١١.

(ٱسْمُ كَانَ وَ) ٱسْمُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: (خَبَرُ إِنَّ وَ) خَبَرُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ (وَ) ٱلسَّابِعُ: (ٱلتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:) أَوَّلُهَا: (ٱلنَّعْتُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ ٱلْكَاتِبُ»؛ (وَ) ثَانِيهَا: (ٱلْعَطْفُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»؛ (وَ) ثَالِثُهَا: (ٱلتَّوْكِيدُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»؛ (وَ) رَابِعُهَا: (ٱلْبَدَلُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ». وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي

اسمَ (كادَ وأخواتِها) واسمُ لا ولاتَ وإن المشبَّهات بليسَ داخلةٌ في أَخواتِ كانَ، لأَنَّ المرادَ أَخواتُها في العملِ، ولا يضرُّ اقتصارُهُ على بعضِها فيما يأتي، ولا اسمُ لا النَّافيةِ للجنسِ داخلٌ في أخواتِ إنَّ لما ذُكِرَ، معَ أَنَّه ذكرَه في المنصوباتِ كما يأتي، وقدَّمَ الفاعلَ لأَنَّه أَصلُ المرفوعاتِ عندَ الجمهورِ لكونِ عاملِهِ لفظيًا وأَعقبَهُ، بما لم يسمَّ فاعلُهُ أَي: مفعولٌ لم يُذكرْ فاعلُ فعلِهِ لأَنَّه نائبةٌ، ولذلكَ كانَ التعبيرُ فيه بنائبِ الفاعلِ أَولى ليدخُلَ نحوَ: الظَّرفُ والمجرورُ، وأعقبَهُ بالمبتدإِ، وقدَّمَهُ على ما بعدَه لأَنَّه أصلٌ لَهُ، وجمعَ معهُ خبرهُ لملاحقتِهِ لَهُ، وأعقبهُما باسمِ كانَ، وقدَّمَه على ما بعدَهْ لأَنَّ المبتدأَ في الأَصلِ فاعلٌ رفعَهُ وإنْ تغيَّرَ وصفُهُ، وأَعقبَهُ بخبرِ إنَّ، وقدَّمَهُ على ما بعدَهُ لأَنَّه خبرٌ بقي على الأَصلِ، وقدَّمه على ما بعدَهُ لأَنَّ رتبةَ المتبوعِ التَّقديمُ، والأَوجهُ في التَّوابعِ عطفُ النَّسقِ لأَنَّ النَّعتَ كالجزءِ مِن متبوعِهِ، [والبيانُ جارِ مجراه][1]، والتَّوكيدُ شبيهٌ بالبيانِ، والبدلِ على نيَّةِ عاملٍ فهوَ كالمنفصلِ، والعطفُ فيه بالواسطةِ اللَّفظيةِ، قولُهُ:

---

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

أَبْوَابِهَا مُتَفَرِّقَةٍ عَلَىٰ ٱلْأَثَرِ عَلَىٰ هَـٰذَا ٱلتَّرْتِيبِ بِعَيْنِهِ، مُقَدِّمًا ٱلْأَوَّلَ فَٱلْأَوَّلَ.

❁ ❁ ❁

(مقدَّمًا الأَوَّل فالأَوَّل) يجوزُ في (مقدَّمًا) كسرُ الدَّالِ على البناءِ للفاعلِ، فما بعده منصوبٌ، ويجوزُ فتحُها على اسمِ المفعولِ فما بعده نائبُهُ[(١)]، وعلى كُلٍّ لا حاجةَ إليه معَ ما قبْلَهُ مِن التَّرتيبِ، ولم يستغنِ بالتَّفريقِ عن الترتيبِ [لأَنَّه غيرُ لازمٍ لهُ][(٢)].



(١) والكسر في (المقدّمة) أشهر. يُنظر: شرح المقدّمة الجزريّة، ص١٦٨.

(٢) سقطت من (ت).

(بَابُ ٱلْفَاعِلِ)

رَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ ....



بابُ الفاعلِ

أَيْ: حدُّهُ، وحكمُهُ، وأَقسامُهُ، قولُهُ: (وَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ)[1] اعلمْ أَنَّ تعريفَ [٣٨/و] الشيءِ إِنْ كانَ بأَجزاءِ حقيقتِهِ، قيلَ لَهُ حدٌّ، وهوَ تامٌّ إِنْ ميَّزَهُ عنْ جميعِ ما عدَاه، كالحَيوانِ النَّاطقِ للإنسانِ، وناقصٌ إِنْ ميَّزَهُ عن بعضِها كالحَيوانِ للإنسانِ، ويُقالُ له التَّعريفُ بالأَعمِّ لأَنَّه يميِّزُهُ عنِ الجمادِ لا عن غيرِهِ كالفَرسِ، وإِنْ كانَ بأمورٍ خارجةٍ عن حقيقتِهِ، ويُقال لها خواصُّه، قيلَ: رسمٌ، وهو تامٌّ أَو ناقصٌ على ما تقدَّمَ، والخاصَّةُ إِنْ كانتْ لا توجدُ في غيرِهِ قيلَ لها المطلَقةُ كتقديم فعلِ الفاعلِ عليهِ، وعدمِ تأَخُّرِهِ عنهُ، ومنهُ اسمُ كانَ لأَنَّه فاعلٌ في الأَصلِ، فإِنْ لم يدخلْ فيهِ فهيَ مِن الإِضافيةِ الآتيَّةِ، وإِنْ شاركَهُ فيهَا غيرُهُ قيلَ لها الإِضافيَّةُ، ككونِهِ مرفوعًا وكونِهِ لا تلحقُهُ علامةُ تثنيةٍ، ولا جمعٍ، ولا

---

(١) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٥.

تَقْرِيبًا عَلَىٰ ٱلْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (ٱلْفَاعِلُ هُوَ ٱلْاسْمُ ٱلْمَرْفُوعُ) بِفِعْلِهِ،

يلحقُ عاملَهُ علامةُ تأنيثٍ، وغيرُ ذلكَ، وأشارَ إلى اختيارِ المصنِّفِ لذكرِ الخواصِّ بقولِهِ: (تقريبًا على المبتدِئ)[1] لأَنَّها أَظهرُ وأَسهلُ، بخلافِ حدِّهِ الذي هوَ: اسمٌ أَو ما في تأْويلِهِ متقدِّمٌ عليه فعلٌ، أَو ما في تأْويلِهِ على جهةِ تعلُّقِهِ به[2]، نعمْ يتَّجِهُ أَنْ يقالَ هذهِ الخواصُّ أَحكامٌ، والتَّعريفُ بالحُكمِ فيهِ دورٌ كما قالوهُ، كذا، قيلَ: وقد يُرَدُّ بإنَّما المتوقفُ هنا الحكمُ بالفاعليَّةِ على الاسمِ المرفوعِ بفعلِهِ لا عكسِهِ، معَ أَنَّ الذي ذكرَهُ في التَّعريفِ إِنَّما هوَ الرَّفعُ لا بقيدِ الفاعليِّةِ، [فتأَمَّلْ][3]، قولُهُ: (هو الاسمُ) ولو تأويلًا، نحوَ: يعجبُني أَنْ تقومَ، أَو أَنَّ زيدًا قائمٌ، فإطلاقُهُ على ذلكَ حقيقةٌ عرفيةٌ.

قولُهُ: (المرفوعُ)[4] لفظًا أَو تقديرًا أَو محلًا، قولُهُ: (بفعلِهِ)[5] تقييدُهُ به لخصوصِ المقامِ، والمرادُ بهِ في عُرفِ النُّحاةِ: ما يرفعُ الفاعلَ كاسمِ الفاعلِ، وأَمثلةُ المبالغةِ، والصِّفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ، والمصدرُ واسمُهُ، واسمُ الفعلِ، والظَّرفُ وعديلُهُ، وما يجري مجرى ذلكَ، كالجوامدِ، والملاحظُ فيها الاشتقاقُ، ومنهُ اسمٌ وُضِعَ موضعَ الفعلِ، نحوَ: إِيَّاكَ أَنتَ وزيدٌ أَنْ تخرُجا، فإِيَّاكَ موضعَ

---

(١) يُنظر حدُّ الفاعل: شرح الحدود النّحويّة، ص٩٤، وشرح كتاب الحدود، ص١٠٥.
(٢) سقطت من (ج).
(٣) يقصد الفاعل.
(٤) شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٥.
(٥) وهو قول ابن آجروم: «الفاعل هو: الاسم المرفوع المذكورُ قبلَهُ فِعلُهُ». متن الآجروميّة.

(ٱلْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ)، نَحْوَ: «قَامَ زَيْدٌ»، فَـ «زَيْدٌ» فَاعِلٌ، وَهُوَ ٱسْمٌ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِهِ ٱلصَّادِرِ مِنْهُ، وَهُوَ «قَامَ»، وَ «قَامَ» مَذْكُورٌ قَبْلَ «زَيْدٍ»، فَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ ٱلْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا ٱسْمًا، وَلَا يَكُونُ مَعَ ٱلْفِعْلِ إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُؤَخَّرًا عَنِ ٱلْفِعْلِ.

احذرْ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ. [٣٨/ظ] ولذلكَ أُكِّدَ بالضَّميرِ المنفصلِ.

قولُهُ: (المذكورُ) أَو المقدَّرُ، أَو المرادُ ذكرُهُ، أَو ذكرُ ما يدلُّ عليهِ، كما في الاشتغالِ، قولُهُ: (قبلَهُ) ولو حُكمًا، كالضَّمائرِ المستتَرةِ، فإنَّ القبليةَ فيها حُكْمية، قولُهُ: (مرفوعٌ بفعلِهِ) أي: لا بالإسنادِ كما قيلَ، قولُهُ: (الصَّادرُ منهُ) هو لبيانِ خصوصِ المقامِ فلا يردُّ نحوَ: ماتَ زيدٌ، أَو المرادُ بصدورِهِ منه تعلُّقه به كما مرَّ، قولُهُ: (فعُلِمَ... إلخ) هو تقريرٌ وبيانٌ لما أَشارَ إليه مِن الخواصِّ، قولُهُ: (ولا يكونُ معَ الفعلِ إلَّا مرفوعًا) هو الأَصحُّ مِن أَوجهٍ أَربعةٍ، وهيَ: رفعُهُ، ونصبُ المفعولِ، وعكسُهُ، ورفعُهما ونصبُهما، وما عدا الأَوَّلُ شاذٌّ أَو خاصٌّ بالجرِّ، ولا يكونُ إلَّا عندَ أَمنِ اللَّبسِ، قولُهُ: (ولا يكونُ إلَّا مؤخَّرًا) على الفعلِ [هذا مذهب البصريينَ][1]، وأَجازَ الكوفيونَ تقديمَهُ، وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في التَّثنيةِ والجمعِ، نحوَ: الزَّيدانِ قام، والزَّيدونَ قامَ، بالإفراد[2]، وهو جائز عند الكوفيينَ، وممنوع عند [البصريين][3].

---

(١) سقطت من (ج).
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ١٧٩/٢، ١٥٨١/٤، وهمع الهوامع ٢٥٤/٢ ـ ٢٥٥.
(٣) في (ت): المصريين، وهو تصحيف. ويُنظر الخلاف في المسألة الهامش السَّابق.

[أَقْسَامُ ٱلْفَاعِلِ وَأَنْوَاعُ ٱلظَّاهِرِ مِنْهُ]

(وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْفَاعِلُ. (عَلَىٰ قِسْمَيْنِ:) قِسْمٌ (ظَاهِرٌ، وَ) قِسْمٌ (مُضْمَرٌ؛ فَٱلظَّاهِرُ) يَرْفَعُهُ ٱلْمَاضِي وَٱلْمُضَارِعُ إِذَا أُسْنِدَ إِلَىٰ غَائِبٍ، وَلَا يَرْفَعُهُ ٱلْأَمْرُ؛ ثُمَّ ٱلظَّاهِرُ أَقْسَامٌ: ٱلْأَوَّلُ: ٱلْمُفْرَدُ ٱلْمُذَكَّرُ، .....

قولُهُ: (وهوَ على قسمينِ) لو أُسقطَ لفظُ (على) لكانَ أنسبُ، و(ظاهرُ ومضمرٌ) بدلٌ منهما بدلٌ مفصَّلٌ بينَ مجملٍ، ويجوزُ رفعهُما على الخبريَّةِ لمحذوفٍ، وكلامُ الشَّارحُ محتملٌ لهما والظَّاهرُ: ما دلَّ بلفظِهِ على معناهُ، والمضمَرُ ما كُنِي به عن الظَّاهرِ اختصارًا، وسيأْتي، قولُهُ: (يرفعُهُ) أَي: الظَّاهرُ لا بقيدِ كونِهِ فاعلًا، لأَنَّ الفاعليَّةَ حكمٌ يترتَّبُ عليهِ بعدَ الرَّفعِ، ويُستثنى مِن الماضي أَفعلُ في التَّعجبِ، وما خَلا، وما عَدا، وما حَاشا، وليسَ مِن [أفعالِ][1] الاستثناءِ فإِنها لا تَرفع إِلَّا الضَّميرَ، ويستثنى مِن المضارعِ لا يكونُ مِن أَفعالِ الاستثناءِ أَيضًا، فإِنَّه لا يرفعُ إِلَّا ضميرًا، قولُهُ: (إذا أُسنِدَ) أَي: المضارعُ إِلى غائبٍ مذكَّرٍ، أَو مؤنَّثٍ مفردٍ، أَو مثنَّى، أَو جمعٍ، قولُهُ: (ولا يرفعُهُ الأَمرُ) أَي: لا المضارع المسنَدُ إِلى [٣٩/و] حاضرٍ متكلِّم، أَو مخاطَبٍ وكانَ المناسبُ للشَّارحِ ذِكرَهُ، قولُهُ: (ثُمَّ الظَّاهرُ) أَقسامٌ عدَّها المصنِّفُ عشرةً، وهيَ في الحقيقةِ ثمانيةٌ فقطْ لأَنَّ الاسمَ إِمَّا: مفردٌ، أَو مثنًّى، أَو مجموعٌ جمعَ تصحيحٍ، أَو جمعَ تكسيرٍ، وكُلٌّ منها إِمَّا لمذكَّرٍ، أَو لمؤنَّثٍ، لكنْ لمّا كانَ المفرَدُ فيهِ مضافٌ يُعربُ بالحروفِ، [ومضافٌ

---

(١) في (أ): (الأفعال).

(نَحْوَ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ»، وَ«يَقُومُ زَيْدٌ»؛ وَ) ٱلثَّانِي: ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمَذْكُورُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ ٱلزَّيْدَانِ»، وَ«يَقُومُ ٱلزَّيْدَانِ»؛ وَ) ٱلثَّالِثُ: جَمْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلسَّالِمُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ ٱلزَّيْدُونَ»، وَ«يَقُومُ ٱلزَّيْدُونَ»؛ وَ) ٱلرَّابِعُ: جَمْعُ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْمُكَسَّرُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ ٱلرِّجَالُ»، وَ«يَقُومُ ٱلرِّجَالُ»؛ وَ) ٱلْخَامِسُ: ٱلْمُفْرَدُ ٱلْمُؤَنَّثُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتْ هِنْدٌ»، وَ«تَقُومُ هِنْدٌ»؛ وَ) ٱلسَّادِسُ: مُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ ٱلْهِنْدَانِ»، وَ«تَقُومُ ٱلْهِنْدَانِ»؛ وَ) ٱلسَّابِعُ: جَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلسَّالِمُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ ٱلْهِنْدَاتُ»، وَ«تَقُومُ ٱلْهِنْدَاتُ»؛ وَ) ٱلثَّامِنُ: جَمْعُ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْمُكَسَّرُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَتِ ٱلْهُنُودُ»، وَ«تَقُومُ ٱلْهُنُودُ»؛ وَ) ٱلتَّاسِعُ: ٱلْمُفْرَدُ ٱلْمُضَافُ لِغَيْرِ يَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ ٱلْخَمْسَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ أَخُوكَ»، وَ«يَقُومُ أَخُوكَ»؛ وَ) ٱلْعَاشِرُ: ٱلْمُضَافُ لِيَاءِ ٱلْمُتَكَلِّمِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: («قَامَ غُلَامِي»، وَ«يَقُومُ غُلَامِي»، ....

يُعربُ بالحركاتِ المقدَّرةِ جعلُهُما على قسمينِ زائدينِ فتأمَّلْ][1].

قولُهُ: (**نحوَ: قولُكَ قامَ زيدٌ**) أي نحوَ: زيدٌ مِن ذلكَ، وكذا يقدَّر في البقيَّةِ، وفيهِ عَدُّ المذكَّرِ بأقسامِهِ الأربعةِ، أو لشرفِهِ، ثُمَّ المؤنَّثُ كذلكَ ثانيًا، وقدَّمَ في كلِّ الأَقلَّ فالأقلَّ، قولُهُ: (**مِن الأسماءِ الخمسةِ**) مِن بيانيَّةٍ لا تبعيضيَّةٍ.

---

(١) سقطت من (ث).

وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ)؛ فَٱلْفَاعِلُ فِي هَٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا ٱسْمٌ ظَاهِرٌ.

[أَنْوَاعُ ٱلْفَاعِلِ ٱلْمُضْمَرِ]

(وَ) ٱلْفَاعِلُ (ٱلْمُضْمَرُ) ٱثْنَا عَشَرَ ضَمِيرًا، وَهُوَ: مَا كُنِيَ بِهِ عَنِ ٱلظَّاهِرِ ٱخْتِصَارًا، وَهُوَ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِمَّا لِمُتَكَلِّمٍ وَحْدَهُ ....

قولُهُ: (وما أَشبهَ ذلكَ)[1] مِن الأَسماءِ المقدَّرِ إِعرابُها تعذرًا واستثقالًا بعلاماتٍ موجودةٍ أو محذوفةٍ، قولُهُ: (وهوَ ما كُنِي بهِ... إلخ)[2] هو تعريفٌ للمضمَرِ، لا بقيدِ كونِهِ فاعلًا، قولُهُ: (متَّصلٌ) قدَّمَهُ لأَنَّه أَخصرُ مِن المنفصِلِ، ويقدَّمُ المستَتَرُ مِن المتَّصلِ على البارزِ منه لذلكَ، لأَنَّ ذلكَ هو الأَصلُ في الضَّمائرِ.

قولُهُ: (وكلٌّ منهما[3]... إلخ) [اعلمْ أَنَّ][4] أَصلَ كُلِّ نوعٍ مِن الضَّمائرِ ثمانيةَ عشرَ لأَنَّه: إِمَّا لمتكلِّم [أو مخاطَبٍ، أَو غائبٍ، وكلٌّ منها إِمَّا لمفردٍ، أَو مثنّى، أَو مجموعٍ، وكُلٌّ منها][5] إِمَّا لمذكَّرٍ أَو مؤنَّثٍ، لكنْ سقطَ مِن المتكلّم أَربعةٌ، ومِن كلٍّ مِن مثنَّى المخاطبِ والغائبِ واحدٌ، فبقيَ منها اثنا عشرَ كما ذكرَهُ المصنِّف، وستأْتي الإِشارةُ إِليه، وسيأْتي في المبتدإِ ما يتعلَّق بضبطِ الضَّمائرِ وبيانِ

---

(١) والنّصُّ في الأَصل لابن آجرّوم في متن الآجرومية، ص١١.
(٢) مِن هنا بدأ الحديث عن المضمر بعد أن أنهى الشّرحُ عن الظاهر.
(٣) أَي: المتّصل والمنفصل.
(٤) سقطت من (ت).
(٥) من حاشية (أ).

أَوْ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لِمُخَاطَبٍ أَوْ لِمُخَاطَبَةٍ أَوْ مُثَنَّاهُمَا أَوْ لِجَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْمُخَاطَبِينَ أَوْ لِجَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْمُخَاطَبَاتِ أَوْ لِلْمُفْرَدِ ٱلْغَائِبِ أَوْ لِلْمُفْرَدَةِ ٱلْغَائِبَةِ أَوْ لِمُثَنَّىٰ ٱلْغَائِبِ مُطْلَقًا أَوْ لِجَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْغَائِبِينَ أَوْ لِجَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْغَائِبَاتِ؛ وَحَاصِلُ كُلٍّ مِنْ قِسْمَيْ ٱلِاتِّصَالِ وَٱلِانْفِصَالِ ٱثْنَا عَشَرَ قِسْمًا، وَمَجْمُوعُهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ ٱثْنَيْنِ فِي ٱثْنَيْ عَشَرَ؛ فَٱلْمُتَّصِلُ هُوَ ٱلَّذِي لَا يُبْتَدَأُ بِهِ وَلَا يَلِي «إِلَّا» فِي ٱلِاخْتِيَارِ، وَيَرْفَعُهُ ٱلْمَاضِي وَٱلْمُضَارِعُ وَٱلْأَمْرُ؛

أَصلِها، ونحوَ ذلكَ، قولُهُ: (**أو معهُ غيرُهُ**)[1] ولو حُكمًا، فدخلَ المعظمُ نفسُهُ، وتقدَّمَ ما في المعيَّةِ، واكتفى في المفردِ مطلقًا بضميرٍ واحدٍ في غيرِهِ كذلكَ، قولُهُ: (**أو لمثناهما**) أي: المخاطَبُ والمخاطبَةُ فاكتفى فيهما بضميرٍ واحدٍ، قولُهُ: (**مطلقًا**) أي: مذكَّرًا، أو مؤنَّثًا واكتفى فيهما بضميرٍ.

قولُهُ: (**ومجموعُها**) أي: الأقسامُ.

قولُهُ: (**مِن ضربِ اثنين**) وهما المتَّصلُ [٣٩/ظ] والمنفصلُ، قولُهُ: (**فالمتَّصلُ**) أي: بعاملِهِ لا بقيدِ كونِهِ فاعلًا، هوَ الَّذي لا يبتدأُ به مطلقًا، ولا يقعُ بعدَ إلَّا في الاختيارِ مِن فصيحِ الكلامِ، وذَكَرَ الأمرينِ لإفادةِ الحكمينِ، وإلَّا فأحدهُما كافٍ عنَ الآخرِ، لأنَّه لازمٌ لهُ، ودخلَ فيهِ المستَترُ وجوبًا أو جوازًا، والأوَّلُ: ما لا يخلفُه الظاهرُ بخلافِ الثَّاني، قولُهُ: (**ويرفعُهُ الماضي، والمضارعُ، والأمرُ**) وكلٌّ

---

(١) أي: مع غير المتكلّم.

(نَحْوَ قَوْلِكَ: «ضَرَبْتُ») بِسُكُونِ ٱلْبَاءِ فَٱلتَّاءِ ٱلْمَضْمُومَةِ ضَمِيرِ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْنَا») بِسُكُونِ ٱلْبَاءِ، فَـ «نَا» ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ، أَوِ ٱلْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ؛ وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ»؛ وَهَـٰذَا حَيْثُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَكَانَ غَيْرَ أَلِفٍ، فَإِنَّهَا فاعِلَةٌ، وَإِنِ ٱنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ مَفْعُولَةٌ؛

منها اثنا عشرَ، واقتصرَ المصنِّفُ على أمثلةِ الماضي لوضوحِهِ، وتقدَّمَ أَنَّهُ يرفعُهُ غيرُ الماضي مما أَلحقَ بهِ، وأَمَّا أمثلتُهُ في المضارعِ والأمرِ فستأْتي، قولُهُ: **(فالتَّاءُ المضمومةُ... إلخ)** وقد تبدَّلَ طاءً، أَو دالًا شذوذًا لما فِيهِ مِن محوِ صورتِها بالكليَّةِ، نحوَ: حُصْطُ في حُصْتُ من الحوصِ[١]، [وهو الإحاطةُ][٢]، فالطَّاءُ فاعلٌ في محلِ رفعٍ على الفاعليَّةِ، ونحوَ: فُزْدُ في فزتُ مِن الفوزِ، فالدَّالُ فاعلٌ كذلكَ[٣]، قولُهُ: **(محلُّهُ)** أَي: التَّاءُ رفعٌ، وفيهِ مبالغةٌ بجعلِ المحلِّ رفعًا للزومِ الرَّفعِ لهُ أَو هوَ على [نيَّةِ] المضافِ، أَي محلُّ رفعٍ، أَو ذا رفعٍ، والمعنى: أَنَّها في محلِّ اسمٍ لو كانَ معربًا لكانَ مرفوعًا، قولُهُ: **(وإِنْ انفتحَ ما قبلَها)**[٤] أَي: أَو كانَ أَلفًا، نحوَ: كفانا الله مَن آذانا، وكانَ حقُّ الشَّارحِ ذكرَهُ لأَنَّه مفهومُ القيدِ قبلَهُ، إِلَّا أَنْ يقالَ: أَرادَ فتحَ ما قبلَها حقيقةً، أَو تقديرًا، لأَنَّ هذهِ الأَلفَ منقلبةٌ عن ياءٍ لو كانت

---

(١) يُنظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٧ ـ ٢٩٠.
(٢) سقطت من (ث).
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٨.
(٤) أي انفتح ما قبل الضمير (نا).

نَحْوَ: «ضَرَبَنَا زَيْدٌ». (وَ «ضَرَبْتَ»)، بِفَتْحِ ٱلتَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ ٱلْمُذَكَّرِ، مَوْضِعُ ٱلتَّاءِ رَفْعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْتِ») بِكَسْرِ ٱلتَّاءِ لِلْمُخَاطَبَةِ، مَوْضِعُ ٱلتَّاءِ رَفْعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ». (وَ «ضَرَبْتُمَا») بِضَمِّ ٱلتَّاءِ لِمُثَنَّىٰ ٱلْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، فَٱلتَّاءُ ٱسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ»، وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ حَرْفَانِ دَالَّانِ عَلَىٰ ٱلتَّثْنِيَةِ؛ (وَ «ضَرَبْتُمْ») بِضَمِّ ٱلتَّاءِ لِجَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْمُخَاطَبِينَ، وَٱلتَّاءُ ٱسْمٌ مُضْمَرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ»، وَٱلْمِيمُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَىٰ جَمْعِ ٱلذُّكُورِ. (وَ «ضَرَبْتُنَّ») بِضَمِّ ٱلتَّاءِ لِجَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْمُخَاطَبَاتِ، وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَىٰ

موجودةً لكانت مفتوحةً، لكنْ يلزمُ على هذا استدراكٌ تقييدُهُ السابقُ، وهذا كلُّهُ مع الماضي، إمَّا معَ المضارعِ والأمرِ فهي مفعولُهُ مطلقًا، قولُهُ: (والميمُ والألفُ... إلخ) أصلُ الدالِّ على المثنى هوَ الألفُ، وإنَّما زِيدتِ الميمُ لدفعِ اشتباهِ المثنَّى بالمفردِ المخاطَبِ، إذ أُشبعتْ حركةُ التَّاءِ فيهِ، فنُسبتِ الدّلالةُ إليها أيضًا، قولُهُ: (والميمُ حرفٌ... إلخ) وأَصلُهُ: ضربتموا، بواوٍ بعد الميم فحُذفتْ وسكّنتِ الميمُ على الأشهرِ. [٤٠/و] إذا لم يليها ضميرٌ، قولُهُ: (والنُّونُ المشدودةُ... إلخ) أصلُها ضربتُمن بميمِ الجمعِ ونونِ التَّأْنيثِ، فأُبدلتِ الميمُ نونًا وأُدغمتْ إدغامًا لازمًا.

تنبيه:

يغلبُ المذكّرُ على المؤنَّثِ، والمخاطبُ على الغائبِ عند الاجتماعِ.

جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ ٱلتَّاءَ فِي ٱلْجَمِيعِ هِيَ ٱلْفَاعِلُ، وَمَا ٱتَّصَلَ بِهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَىٰ ٱلتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ هُوَ ٱلصَّحِيحُ؛ وَلَا تَقَعُ هَـٰذِهِ ٱلتَّاءُ إِلَّا فَاعِلَةً؛ فَهَـٰذِهِ أَمْثِلَةُ ٱلْحَاضِرِ وَمَا بَقِيَ لِلْغَائِبِ، (وَ) هُوَ قَوْلُكَ: «زَيْدٌ (ضَرَبَ)»، فَفِي «ضَرَبَ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، عَائِدٌ عَلَىٰ «زَيْدٍ»، مَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَىٰ أَنَّهُ فَاعِلُ «ضَرَبَ»؛ (وَ)

قولُهُ: (مِن أَنَّ التَّاءَ... إلخ) سكتَ عن ضميرِ (نا ونحنُ) لأَنَّ الجميعَ هوَ الضَّميرُ على الأَصحِّ، وسيأْتي في البابِ الآتي أَنَّ هذهِ (التَّاءَ) لما وضعتْ مشتركةً بينَ المفردِ وغيرِهِ أَلحقوها بما يميِّزُ ما هي لهُ، أَو حرَّكوها بذلكَ، وسيأْتي ما فيه، قولُهُ: (هو الصَّحيحُ) هو صريحٌ في وجودِ خلافٍ، قالَ بعضهُم: ولم يوقفْ عليهِ في كلامِ أَحدٍ مِن النَّحويينَ[١]، قولُهُ: (فلا تقعُ هذهِ التَّاءُ إلَّا فاعلةً) أَصالةً أَو نيابةً ولا تقعُ مفعولةً، ولا مضافةً، قولُهُ: (الحاضرُ) وهوَ المتكلِّمُ والمخاطَبُ، قولُهُ: (جوازًا)[٢] أَي استتارًا، أَو جائزًا، أَو ذا جوازٍ، ولا يصحُّ كونُهُ تمييزًا بمعنى مستترًا جوازُهُ، لأَنَّه لا يُوصفُ الجوازُ بالاستتارِ، وإنَّما استترَ لأَنَّه مُفَسَّرٌ بمتقدِّمٍ لفظًا، بخلافِهِ فِي المتكلِّمِ والمخاطَبِ، قولُهُ: (تقديرُهُ)[٣] أَي: تقديرُ الدَّالِ عليه، لأَنَّ المستترَ له صورةٌ في العقلِ لا في اللَّفظِ، وَقُدِّرَ (هوَ) لأَنَّه عائدٌ لمذكَّرٍ،

---

(١) يُنظر: شرح المفصل ٩١/٥.

(٢) بدأ هنا الحديث عن الضمائر المستترة. يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٨.

(٣) يتحدّث عن مثال: «هندٌ ضَرَبَتْ». يُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٦٨.

«هِنْدٌ (ضَرَبَتْ)»، فَفِي «ضَرَبَتْ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ، عَائِدٌ عَلَى «هِنْدٍ»، مَرْفُوعُ ٱلْمَحَلِّ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ، وَٱلتَّاءُ ٱلسَّاكِنَةُ ٱلْمُتَّصِلَةُ بِٱلْفِعْلِ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَىٰ تَأْنِيثِ ٱلْفَاعِلِ؛ (وَ) «ٱلزَّيْدَانِ (ضَرَبَا)»، فَٱلْأَلِفُ ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْغَائِبِ، عَائِدٌ عَلَىٰ «ٱلزَّيْدَانِ»، مَرْفُوعُ ٱلْمَحَلِّ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ؛ وَ«ٱلْهِنْدَانِ ضَرَبَتَا»، فَٱلْأَلِفُ ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ، عَائِدٌ عَلَىٰ «ٱلْهِنْدَانِ»، وَٱلتَّاءُ عَلَامَةُ ٱلتَّأْنِيثِ، وَأَصْلُهَا ٱلسُّكُونُ، وَلَٰكِنَّهَا حُرِّكَتْ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ، وَفُتِحَتْ لِمُنَاسَبَةِ ٱلْأَلِفِ، وَهَٰذَا ٱلْمِثَالُ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ ٱلْمُصَنِّفِ

قولُهُ: (ضَرَبَتْ)[١] بتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ، كما سينبِّه عليه، ولذلكَ قُدِّرَ (هيَ)، قولُهُ: (والتَّاءُ الساكنةُ... إلخ) أشارَ بذلكَ إلى رَدِّ ما قيلَ: إنَّها اسمُ فاعلٍ، وهوَ خَرْقٌ للإجماعِ، قولُهُ: (ضَرَبَتَا) بفتحِ تاءِ التَّأنيثِ لمناسبةِ الألفِ، وهوَ لا ينافي اعتبارَ سكونِها الأصليّ، ولذلكَ حُذفتِ الألفُ في نحوَ: (رمتا) على اللغة الفصيحةِ[٢].

قولُهُ: (وهذا المثالُ ساقطٌ... إلخ) وكانَ حقُّ الشّارحِ إسقاطَهُ أيضًا؛ ليصحَّ عَدُّهُ السَّابقُ أنَّ كُلَّ نوعٍ اثنا عشرَ، لأَنَّ بذكرِهِ يكونُ هذا النَّوعُ ثلاثةَ عشرَ ضميرًا، إلَّا أَنْ يقالَ: إنَّ الضَّميرَ فيهما هوَ الألفُ، وهوَ واحدٌ، وإنَّما تعدُّدُ المثالِ كما [٤٠/ظ] أشارَ إليهِ.

---

(١) يُنظر الهامش السابق.

(٢) وقُصارى القول في هذهِ المسألة أنَّ التّاء هذهِ تكون ساكنةً ولا تكون متحرّكةً إلّا بالفتح مع الألف خاصة، مثل: قامتَا. وبالكسرِ إذا التقتْ مع ساكن آخر على أصل التقاء السّاكنين مثل: قامتِ الهند. يُنظر: رصف المباني، ص٢٤١.

رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ (وَ) «ٱلزَّيْدُونَ (ضَرَبُوا»)، فَٱلْوَاوُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ ٱلذُّكُورِ ٱلْغَائِبِينَ، يَعُودُ عَلَىٰ «ٱلزَّيْدُونَ»، فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ، وَٱلْأَلِفُ زَائِدَةٌ؛ (وَ) «ٱلْهِنْدَاتُ (ضَرَبْنَ»)، فَٱلنُّونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْغَائِبَاتِ، عَائِدٌ عَلَىٰ ٱلْهِنْدَاتِ، مَوْضِعُهُ رَفْعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «ضَرَبَ»؛ هَٰذَا كُلُّهُ حُكْمُ ٱلْفَاعِلِ ٱلْمُضْمَرِ ٱلْمُتَّصِلِ، وَأَمَّا ٱلْفَاعِلُ ٱلْمُضْمَرُ ٱلْمُنْفَصِلُ، فَهُوَ مَا يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا»، ....

قولُهُ: (والألفُ زائدةٌ) ورُسِمتْ لتدلَّ على انفصالِ الكلمةِ عما بعدَها، فيخرجُ نحوَ: (كالوهم أو وزنوهم)[1] [سورة المطففين: ٣]، ولدفعِ التباسِها بواوِ العطفِ في نحوَ: (جاءوا، أو سادوا)، أو لم ترسمْ بعدَ واوِ الفعلِ، نحوَ: يغزُو، لأنَّ الواوَ جزءٌ منهُ، وحذفُها في الاسمِ أكثرُ نحوَ: ضاربو، لقلَّةِ اتصالِ واو الجمعِ بهِ[2]، [قولُهُ: (فالنُّونُ... إلخ) واقتصرُوا على نونٍ مفردةٍ لأنَّها في مقابلةِ واوِ الجمعِ المذكرِ][3].

قولُهُ: (وأمَّا الفاعلُ المضمرُ) أي: الفاعلُ معنًى وظاهرًا، وإلَّا فالفاعلُ حقيقةً محذوفٌ، إذ الأصلُ (ما ضَرَبَ أحدًا إلا أنا) فأنا بدل من أحد، قولُهُ: (فهوَ ما يقعُ بعدَ إلَّا) كانَ حقُّه أنْ يقيَّدَ بالاختيارِ، وكما مرَّ ليخرجَ نحوَ[4]:

---

(١) مِن قولِهُ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾.
(٢) يُنظر المسألة والخلاف فيها: همع الهوامع ٣٢٤/٦ ـ ٣٢٥.
(٣) سقطت من (ج).
(٤) عجز بيتٍ لا يُعرفُ له قائل، وهو من البسيط، وصدره:
وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا .... ديَّارُ =

أَوْ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا؛ نَحْوَ قَوْلِكَ: «مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا نَحْنُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُمُ»، وَ«مَا ضَرَبَ إِلَّا هُنَّ»؛ وَتَقُولُ:

---

[١٣] وَمَا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

وسكتَ عنِ الابتداءِ به لما مرَّ، قولُهُ: **(أو ما في معناهُ)** أي: مِن حيثُ وجودِ الضَّميرِ المنفصلِ بعدَهُ، وليسَ المرادُ: ما هوَ بمعنى ما، وإلَّا، قالَهُ شيخنا فراجِعْهُ، قولُهُ: **(أنا)** تقدَّمَ إنَّ جملة **(أنا، ونحنُ)** هوَ الضَّميرُ على الصَّحيحِ، ومثلُهُ **(هوَ، وهيَ)** وأمَّا ما عداها فالضَّميرُ إنْ أو الهاءُ وحدَها، [واللَّاحقُ لهما حروفٌ دالَّةٌ على ما تقدَّمَ][1].

قولُهُ: **(إنَّما ضَرَبَ)** ويُقال: إنَّما أداة حصر لأنَّها بمعنى ما وإلَّا، قولُهُ: **(هذا كلُّهُ)** أي: المتقدِّم في كلامِ المصنِّفِ، والشَّارحُ مِن

= (إلَّاكِ): بمعنى إلَّا إياكِ. دَيَّار: أحدٌ. وقد رُوري البيت بروايات عِدَّةٍ منها: «أنْ لا يجاورَنا حاشاكِ ديَّارُ»، و«أنْ لا يُجاورنا سواكِ ديَّارُ». وأغلب المصادر التي عُدنا إليها تروي العَجزَ: «أن لا يجاورنا....» بدلًا من: «ما يجاورنا». والشَّاهد فيه: (إلَّاكِ) فإنَّه أتى بالضمير المتَّصل بعد إلَّا وكان القياس أن يقول: (إلَّا إياكَ). يُنظر: المقاصد النّحوية ٢٥٣/١ ـ ٢٥٥، وتنبيه الطلبة على معاني الألفية، لسعيد بن سليمان السُّوسيّ (ت٨٨٢هـ)، تحقيق: د.خالد سعود، ط/١، دار التّدمريّة، السُّعودية ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ٢٥٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥.

(١) سقطت من (ت).

«إِنَّمَا ضَرَبَ أَنَا»، وَ«إِنَّمَا ضَرَبَ نَحْنُ»، وَكَذَا ٱلْبَاقِي؛ هَٰذَا كُلُّهُ مَعَ ٱلْمَاضِي؛ وَتَقُولُ مَعَ ٱلْمُضَارِعِ فِي ٱلٱتِّصَالِ: «أَضْرِبُ»، وَ«نَضْرِبُ»... إِلَىٰ آخِرِهِ، وَفِي ٱلٱنْفِصَالِ: «مَا يَضْرِبُ إِلَّا أَنَا»، وَ«إِنَّمَا يَضْرِبُ أَنَا»... إِلَىٰ آخِرِهَا؛ وَمَعَ ٱلْأَمْرِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا

حينِ قولِ المصنِّفِ(١) (ضربتُ) إلى هُنا، وهيَ ستَّةٌ وثلاثونَ مثالًا، أَو سبعةٌ وثلاثونَ بذكرِ المثالِ الَّذي أسقطَهُ المصنِّفُ، قولُهُ: **(وتقولُ معَ المضارعِ)** وفي نسخةٍ في المضارعِ... إلخ، وجملتُهُ أَيضًا ستَّة وثلاثونَ مثالًا، اقتصرَ منها على أَربعةِ أمثلةٍ، وأَشار إِلى الباقي، قولُهُ: **(أَضرِبُ)** بهمزة مفتوحة للمتكلِّم وحدَه، **(ونضرِبُ)** بنونِ الجميعِ، وأَشارَ بقولِهِ إلى آخرِهِ إلى بقيَّة الأَقسامِ الاثني عشرَ(٢)، أَي: وأَنْهُ في التَّمثيلِ إلى آخرِ بقيَّتِها، نحوَ: أنتَ تضربُ، أنتِ تضربينَ، أَنتُما تضربانِ، أنتم، [٤١/و] تضربونَ، أَنتنَّ تضرِبْنَ، زيد يضربُ، هندٌ تضربُ، الزَّيدانِ يضربانِ، الهندانِ تضربانِ، الزَّيدونَ يضربونَ، الهنداتُ تضرِبْنَ، ما يضربُ إِلَّا أَنا، أَي: وما يضربُ إِلَّا نحنُ، وما يضربُ إِلَّا أَنتَ، وما يضربُ إِلَّا هوَ، وقسِ الباقي، وقدْ أَشارَ إِليه في هذا، [أو ما قبلَهُ بقولِهِ: **(إِلى آرِها)** أَي: وانتهِ إِلى آخر الأَمثلة](٣).

قولُهُ: **(ومعَ الأَمرِ)** عطفٌ على معَ المضارعِ، أَي: وتقولُ معَ

---

(١) متن الآجروميّة، ص١١.
(٢) يقصد ما ذكره الشيخ خالد الأزهري في النّص الذي أَوردناه في الهامش السّابق.
(٣) سقطت من (ب).

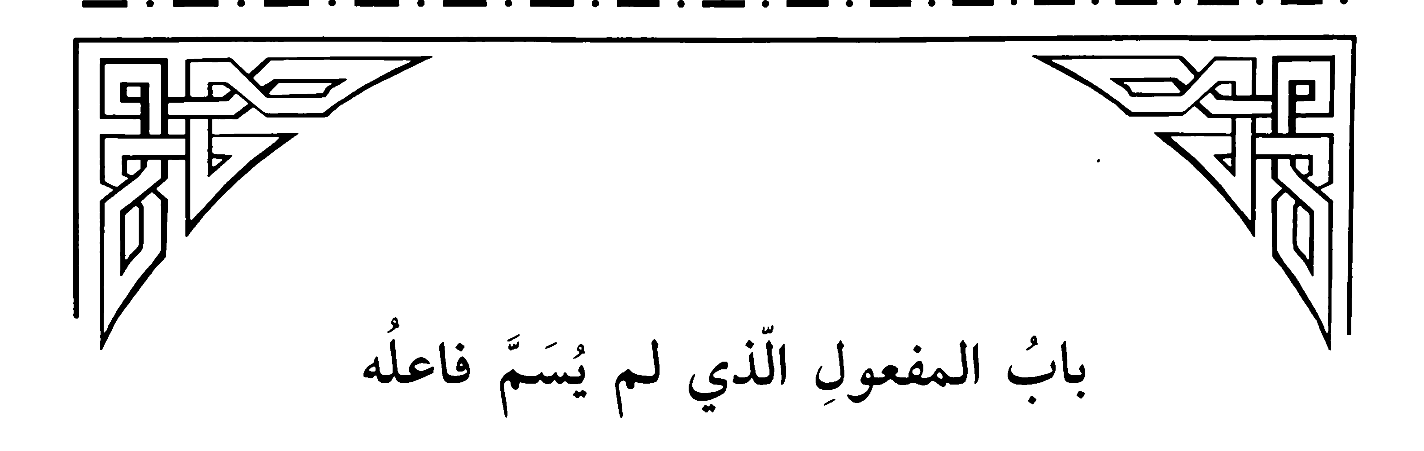
مُتَّصِلًا، نَحْوَ: «ٱضْرِبْ، ٱضْرِبَا، ٱضْرِبُوا، ٱضْرِبِي، ٱضْرِبْنَ».

* * *

الأَمرِ، وذكرَ فيه خمسةَ أمثلةٍ، أَو ستةً، كما يُعلمُ مما يأتي، قولُهُ: (ولا يكونُ) أي: الفاعلُ معَ الأمرِ إِلَّا متَّصلًا، أي: ولا يأْتي في المتكلِّمِ، ولا في الغائبِ، ولذلكَ سكتَ الشَّارحُ عن أمثلتِهِ، وعنِ الإشارةِ إِليهِ، وذكرَهُ في المخاطبِ بخمسةِ أمثلةٍ للمذكَّرِ المنفردِ والمؤنَّثِ المنفردِ، والمثنى مطلقًا، وجمعِ المذكَّرِ وجمعِ المؤنَّثِ وفي بعضِ النُّسخِ زيادةُ (اضربا) بعد اضربي، لمثنى المؤنَّثِ، ولا حاجةَ إِليه كما علمتَ.

[ٱلنَّائِبُ عَنِ ٱلْفَاعِلِ]
(بَابُ ٱلْمَفْعُولِ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ)

أَيْ: ٱلَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ ٱلَّذِي صَدَرَ مِنْهُ ٱلْفِعْلُ، وَرَسَمَهُ بِذِكْرِ بَعْضِ خَوَاصِّهِ تَقْرِيبًا عَلَىٰ ٱلْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (وَهُوَ ٱلاسْمُ ٱلْمَرْفُوعُ ٱلَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)، لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ فِي رَفْعِهِ



بابُ المفعولِ الّذي لم يُسَمَّ فاعلُه

ولو عبَّر بنائب الفاعلِ كما قالَ ابنُ مالكٍ[١]، لكانَ أَولى، ليدخلَ الظّرفَ ونحوَه، ويشملَ المفعولَ الثّاني مِن أَعطى، ولأَنَّه أَخصرُ وأَظهرُ، قولُهُ: (لم يذكرْ) أي: ولم يقدَّرْ بلْ جعلَ نسيًا منسيًا، قولُهُ: (**الَّذي صدرَ منه الفعلُ**) فيه ما تقدَّم في الفاعل، قولُهُ: (**فاعلُهُ**) أَي الاصطلاحيِّ فلا يردُ نحوَ: (أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ)، قولُهُ: (**في رفعِهِ... إلخ**) لو قالَ في جميعِ أَحكامِهِ لكانَ أَخصرَ وأَعمَّ، ولو قالَ

(١) وما هو صحيحٌ أنَّ المصطلح مِن ابتكارت أبي العلاء المعرِّي (ت٤٤٩هـ). يُنظر: موسوعة المصطلح النّحوي ٢/٦٩٦.

وَعَمْدِيَّتِهِ وَوُجُوبِ تَأْخِيرِهِ عَنِ ٱلْفِعْلِ وَتَأْنِيثِ ٱلْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ، وَذٰلِكَ نَحْوَ: «ضُرِبَ زَيْدٌ»، وَٱلْأَصْلُ: «ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا»، فَحُذِفَ «عَمْرٌو» ٱلَّذِي هُوَ فَاعِلُ «ضَرَبَ» لِغَرَضٍ مِنَ ٱلْأَغْرَاضِ، فَبَقِيَ ٱلْفِعْلُ مُحْتَاجًا إِلَىٰ مَا يُسْنَدُ إِلَيْهِ، فَأُقِيمَ ٱلْمَفْعُولُ بِهِ مَقَامَ ٱلْفَاعِلِ فِي

في الرَّفعِ والعمديَّةِ لكانَ أولى أيضًا، لأنَّ عمديتَهُ دونَ عمديَّةِ الفاعلِ، قولُهُ: (ووجوبُ تأخرِهِ) مقتضاهُ عدمُ وجوبِ ما قبلَهُ، وليسَ كذلكَ إلَّا أنْ يقالَ: صرَّحَ به هنا لمكانِ الخلافِ فيه [كما تقدَّمَ][1]، قولُهُ: (وتأْنيثِ الفعلِ) هو إمَّا معطوفٌ على رفعِهِ فيشملُ التأنيثَ الواجبَ، وهوَ: إذا كانَ النائبُ مؤنَّثًا حقيقيًا واتَّصلَ بالفعلِ [٤١/ظ] والجائزُ فيما عدا ذلكَ، أَو معطوفٌ على تأخُّرِهِ فيختصُّ بالأَوَّلِ، وهذا فيه قصورٌ، والأَوَّلُ أَكثرُ فائدةً وأَعمُّ، قولُهُ: (لتأْنيثِهِ) ما لم يكنْ مجرورًا، نحوَ: مُرَّ بهندٍ، لأنَّ الجار والمجرورَ لا يوصفَ بتأنيثٍ، قولُهُ: (والأَصلُ) فيه تصريحٌ بأَصالةِ الفاعلِ وفرعيَّةِ نائبِهِ، وهو مذهبُ البصريينَ، [وهو المرجَّح][2]، وقالَ الكوفيون: إنَّه أَصلٌ برأسِهِ، ونُسبِ إلى سيبويهِ[3]، قولُهُ: (لغرضٍ) منَ الأغراضِ، نحوَ: تعظيمُهُ، أَو تحقيرُهُ، أَو إبهامُهُ، أَو عدمُ تعلُّق القصدِ بهِ، أَو الإيجازُ، أَو استقامةُ الوزنِ، أَو غيرُها، كما هوَ في محلِّهِ، قولُهُ: (فأُقيمَ المفعولُ) أَي: حيثُ وجِدَ، وإلَّا

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) سقطت من (ت).

(٣) يُنظر: الكتاب ٤٢/١، وشرح عيون الإعراب، ص٨٩، وارتشاف الضّرب ١٨٤/٢ وما بعدها.

ٱلْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، فَصَارَ مَرْفُوعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا، فَٱلْتَبَسَ بِٱلْفَاعِلِ صُورَةً، فَٱحْتِيجَ إِلَىٰ تَمْيِيزِ أَحَدِهِمَا عَنِ ٱلْآخَرِ، فَأُبْقِيَ ٱلْفِعْلُ مَعَ ٱلْفَاعِلِ عَلَىٰ أَصْلِهِ، وَغُيِّرَ مَعَ نَائِبِهِ فِي ٱلْمَاضِي وَٱلْمُضَارِعِ.

[تَغْيِيرُ ٱلْفِعْلِ بَعْدَ حَذْفِ ٱلْفَاعِلِ]

(فَإِنْ كَانَ ٱلْفِعْلُ مَاضِيًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)

فيقامُ غيرُهُ مما يأتي، ويمكنُ كونُ ذكرِهِ لبيانِ الأصلِ لا لتعيُّنِ عينِهِ، قولُهُ: (صورةً)[1] أي ومعنًى عندَ مَن لم يعلمْ أصله، أو عندَ الإلباسِ، قولُهُ: (فاحتيجَ) إلى تمييزِ أحدِهما وإنْ أمنَ اللَّبسَ، قولُهُ: (فأُبقي... إلخ) هو كلامٌ ساقطٌ، لأنَّ الأصلَ لا يحتاجُ إلى هذا، قولُهُ: (وغير معَ نائبِهِ) وإنَّما غيَّروهِ إلى ما ذكرَ ليتميَّزَ عن الأفعالِ والأسماءِ، ولو عكسَ ما ذكرَهُ لحصلَ ذلك التَّمييزُ، لكنَّ الخروجَ مِن الكسرِ إلى الضَّمِّ ثقيلٌ فراعوا ما فيه الخفةَ[2].

قولُهُ: (في الماضي والمضارع) وسكتَ عنِ الأمرِ لعدمِ وجودِهِ فيه، وسيأتي. (وكسر... إلخ)[3] أي: نطقَ به كذلكَ، وإنْ كانَ سابقًا نحوَ: شُرِبَ، ويجوزُ في صحيح اللَّامِ إسكانُ ثانيهِ، وفي معتلهِما فتحة نحوَ: (رمَى) بفتحِ الميمِ وقلبِ الياءِ ألفًا، وهما لغتانِ لبعضِ

---

(١) يتحدَّث عن التباس صورة الفاعل عن النَّائب للفاعل.

(٢) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٧ وما بعدها.

(٣) والنَّصُّ هذا في الأصل في متن الآجروميّة: «فإنْ كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أوّله وكسر ما قبل آخره»، متن الآجرومية، ص١٢. ويُنظر: شرح المقدّمة الآجروميّة، ص٧٠.

تَحْقِيقًا، كَـ «ضُرِبَ»، أَوْ تَقْدِيرًا، كَـ «قِيلَ»، وَ«بِيعَ»، وَ«شُدَّ»؛ (وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) تَحْقِيقًا، نَحْوَ: «يُضْرَبُ»، أَوْ تَقْدِيرًا، نَحْوَ: «يُقَالُ»، وَ«يُبَاعُ»، وَ«يُشَدُّ»؛ وَسَكَتَ عَنْ فِعْلِ ٱلْأَمْرِ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَىٰ لِلْمَفْعُولِ.

العربِ[(١)]، وما قيلَ إنَّ ضَمَّ أَوَّلِهِ عوضٌ عنِ المرفوعِ المحذوفِ ليسَ بشيءٍ، لأَنَّ المفعولَ عوضٌ عنهُ، وأَشارَ بقولِهِ وكَسرُ ما قبلَ آخرِهِ إِلى شمولِهِ للمزيدِ وغيرِ الثّلاثيِّ، كالرُّباعيِّ والسُّداسيِّ، قولُهُ: (أو تقديرًا) أَي: في الضَّمِّ والكسرِ معًا أَو في أَحدهما، قولُهُ: (كقِيلَ) [٤٢/و] أَصلُهُ (قُوِل) بضمِّ القافِ وكسرِ الواوِ، فنُقلتْ حركتُها إِلى القافِ بعد سلْبِ حركتِها، فقُلبتْ ياءً لكسرِ ما قبلَها الآنَ وتحريكُها الأَصليّ، أَو سكونُها الآنَ، وفي فائِهِ الكسرُ الخالصُ والإِشمامُ، وكذا فيما بعدَه مِن المعتلِّ والصَّحيحِ، وأَصلُ (بِيْعَ) بكسرِ التحتيَّةِ فنُقلتِ الكسرةُ إِلى الموحَّدةِ بعدَ سلبِ حركتِها فسُكنتْ، وأَصلُ (شُدِّدَ) بكسرِ الدَّال الأَولى فأُسكنت للخفَّة وأُدغمت[(٢)].

قولُهُ: (ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قبلَ آخرِهِ) أَي: نطقَ به كذلكَ كما مرَّ، ليدخلَ: يُسمَعُ، ويعطي، واختيرَ هنا الفتحُ لثقلِ المضارعِ، ودخلَ فيه الرُّباعيُّ والخماسيُّ والسُّداسيُّ نحوَ: يُستخرَجُ، قولُهُ: (أَو تقديرًا) أَي: في الفتحِ فقط، ولا يأتي التَّقديرُ في الضَّمِّ هنا [فراجعْهُ][(٣)].

---

(١) وتُعزى لبني فقعس وبني دُبير. يُنظر: شرح الأشموني ٢/٥٥٣.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/١٦٤١ ـ ١٦٤٦، وشرح الأشموني ٢/٥٥١ ـ ٥٥٧.

(٣) سقطت من (ب)، و(ث).

[أَقْسَامُ نَائِبِ ٱلْفَاعِلِ]

(وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَفْعُولُ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، (عَلَىٰ قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ ومُضْمَرٍ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي ٱلْفَاعِلِ؛ (فَٱلظَّاهِرُ) ٱلْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ٱلْمَاضِي، (نَحْوَ قَوْلِكَ: «ضُرِبَ زَيْدٌ») بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَ«زَيْدٌ» مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيُسَمَّىٰ أَيْضًا: نَائِبُ ٱلْفَاعِلِ؛ (وَ) ٱلْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ٱلْمُضَارِعُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «(يُضْرَبُ زَيْدٌ») بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِعْرَابُهُ: «يُضْرَبُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: ....

تنبيه:

يخرجُ مِن كلامِ المصنِّفِ الأَفعالُ الجامدةُ، ويدخلُ فيه الأَفعالُ النَّاقصةُ، نحوَ: كادَ، وكانَ، بناءً على الأَصحِ مِن جوازِ بناءِ اسمِ المفعولِ منها، نحوَ: يكونُ [وعليهِ: فالنَّائبُ ضميرُ المصدرِ أَو الظَّرفُ إِنْ كانَ لا خبرَها.

قولُهُ: (فالظَّاهرُ... إِلخ)][1] بما ويرفعُهُ الماضي مطلقًا والمضارعُ المسندُ إِلى الغائبِ كما تقدَّمَ، وفي ذكرِ أَقسامِهِ ما مرَّ، أَنَّها ثمانيةٌ أَو عشرةٌ كما أَشارَ إِليهِ بقولِهِ، وقسْ على ما بقيَ إِلى آخرِهِ، قولُهُ: (مبنيٌّ لما لم يسمَّ فاعلُهُ) أَي: مبنيٌّ للإِسنادِ إِلى مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلُ فعلِهِ فما واقعَهُ على المفعولِ، قولُهُ: (مفعولُ مالم يسمَّ فاعلُهُ)

---

(١) من حاشية (أ).

مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، أَوْ لِلْمَجْهُولِ؛ وَ«زَيْدٌ» نَائِبٌ عَنِ ٱلْفَاعِلِ أَوْ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. (وَ) لَا فَرْقَ فِي ٱلْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا كَمَا مَرَّ، وَمَزِيدًا نَحْوَ قَوْلِكَ: «(أُكْرِمَ عَمْرٌو») بِضَمِّ ٱلْهَمْزَةِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ، (وَ«يُكْرَمُ عَمْرٌو») بِضَمِّ ٱلْيَاءِ وَفَتْحِ ٱلرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُمَا عَلَىٰ وِزَانِ مَا مَرَّ قَبْلَهُمَا، وَقِسْ مَا بَقِيَ مِنْ أَقْسَامِ ٱلظَّاهِرِ ٱلْمُتَقَدِّمَةِ فِي بَابِ ٱلْفَاعِلِ.

(وَ) ٱلْمَفْعُولُ ٱلَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ (ٱلْمُضْمَرُ) قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ، فَٱلْمُتَّصِلُ (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ ٱلْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وَضُرِبْنَا) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَ«نَا» ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ أَوِ ٱلْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وَضُرِبْتَ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَفَتْحِ ٱلتَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ:

أَي: مفعولُ فعلٍ لم يسمَّ فاعلُهُ، قولُهُ: (مبنيٌّ للمفعولِ) أي مبنيٌّ للإسنادِ إلى المفعولِ وكذلكَ للمجهولِ، أي يقالُ لهُ ذلكَ وإنْ كانَ معلومًا نظرًا للصيغةِ، قولُهُ: (مزيدًا) يحتملُ أنَّه اسمُ مفعولٍ أَي: مزيدًا فيهِ، ويحتملُ أَنَّه اسمُ مكانٍ، أَي: محلُّ الزِّيادةِ، [وفي أقسامِها وأَمثلتِها ما تقدَّمَ][1].

---

(١) سقطت من (ث).

«ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَٱلتَّاءُ ٱلْمَفْتُوحَةُ ضَمِيرُ ٱلْمُخَاطَبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وَضُرِبْتِ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقُ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ ٱلْمَكْسُورَةُ ضَمِيرُ ٱلْمُخَاطَبَةِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ (وَضُرِبْتُمَا) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَضَمِّ ٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقُ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ ٱلْمَضْمُومَةُ ٱلْمُتَّصِلَةُ بِٱلْفِعْلِ ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهَا مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةٌ عَلَىٰ ٱلتَّثْنِيَةِ؛ (وَضُرِبْتُمْ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَضَمِّ ٱلتَّاءِ ٱلْمُتَّصِلَةِ بِٱلْمِيمِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ ٱلْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ ٱلْمُخَاطَبِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلنِّيَابَةِ عَنِ ٱلْفَاعِلِ، وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ؛ (وَضُرِبْتُنَّ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَضَمِّ ٱلتَّاءِ ٱلْمُتَّصِلَةِ بِٱلنُّونِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَٱلتَّاءُ ٱلْمَضْمُومَةُ ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْحَاضِرِ وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْمُخَاطَبَاتِ؛ وَٱلْحَاصِلُ أَنَّ ٱلْفِعْلَ فِي ٱلْجَمِيعِ مَضْمُومُ ٱلْأَوَّلِ مَكْسُورُ مَا قَبْلَ ٱلْآخِرِ، وَأَنَّ ٱلتَّاءَ فِي ٱلْجَمِيعِ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَٱلْمُخَاطَبِ وَٱلْمُخَاطَبَةِ وَٱلْمُثَنَّىٰ وَٱلْمَجْمُوعِ

قولُهُ: (والتَّاءُ المثناةُ فوقَ) أَي: [٤٢/ظ] المكسورةُ وكانَ حقُّهُ ذِكرَهُ ولعلَّهُ استغنى بما بعدَهُ.

ٱحْتِيجَ إِلَىٰ تَمْيِيزِ كُلٍّ مِنْهَا عَنِ ٱلْآخَرِ، فَضَمُّوهَا فِي ٱلْمُتَكَلِّمِ، وَفَتَحُوهَا فِي ٱلْمُخَاطَبِ ٱلْمُذَكَّرِ، وَكَسَرُوهَا فِي ٱلْمُخَاطَبَةِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ، وَزَادُوا ٱلْمِيمَ وَٱلْأَلِفَ فِي خِطَابِ ٱلْمُثَنَّىٰ، وَٱلْمِيمَ وَحْدَهَا فِي خِطَابِ ٱلْجَمْعِ فِي ٱلتَّذْكِيرِ، وَٱلنُّونَ ٱلْمُشَدَّدَةَ فِي خِطَابِ ٱلْجَمْعِ فِي ٱلتَّأْنِيثِ؛ وَمُنَاسَبَةُ كُلٍّ بِمَا ٱخْتَصَّ بِهِ تُطْلَبُ مِنَ ٱلْمُطَوَّلَاتِ؛ هَٰذَا كُلُّهُ فِي ٱلْحَاضِرِ.

(وَ) تَقُولُ فِي ٱلْغَائِبِ: (ضُرِبَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا مَرْفُوعُ ٱلْمَحَلِّ عَلَىٰ أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَهُوَ ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْغَائِبِ؛ (وَضُرِبَتْ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ

قولُهُ: (ومناسبةُ كلٍّ... إلخ) تقدَّم ما يشيرُ إلى بعضِهِ في الفعلِ، وأمَّا في الضَّميرِ فمنهُ إنَّهم أعطوا أوَّل الحركاتِ وهو الضَّمةُ لأوَّلِ الضَّمائرِ وهوَ المتكلِّمُ وحدَهُ، وألحقُوا به مثنى المخاطَبِ وجمعَهُ رجوعًا إلى الأصلِ معَ عدمِ الالتباسِ وللخفَّةِ أيضًا، وفُتحتْ في المخاطَبِ المفرَدِ المذكَّرِ لأنَّه يلي المتكلِّمَ، والفتحُ يلي الرَّفعَ، والكسرُ معَ المخاطبَةِ لأنَّ الكسرَ يلي الفتحَ، ولمناسبةِ الكسرِ للتَّأنيثِ، وغيرُ ذلكَ ممّا يعلمُ مِن مراجعةِ محلِّهِ[1].

---

(١) يُنظر: علل النّحو، لابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د.محمود جاسم الدَّرويش، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربيّة، تأليف: د.محمد يحيى سالم الجبوريّ، ط/١، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ، ص١٠٢ ـ ١٠٤.

وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَسُكُونِ ٱلتَّاءِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ ٱلسَّاكِنَةُ فِي آخِرِهِ حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَمَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا فِي «ضُرِبَتْ»، تَقْدِيرُهُ هِيَ، وَهِيَ ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدَةِ ٱلْغَائِبَةِ؛ (وَضُرِبَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَٱلْأَلِفُ ٱلْمُتَّصِلَةُ بِٱلْفِعْلِ ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْغَائِبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ وَأَخَلَّ بِـ «ضُرِبَتَا» لِمُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلتَّاءُ حَرْفُ تَأْنِيثٍ، وَٱلْأَلِفُ ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلنِّيَابَة عَنِ ٱلْفَاعِلِ؛ (وَضُرِبُوا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَٱلْوَاوُ ضَمِيرُ ٱلْجَمَاعَةِ ٱلْمُذَكَّرِينَ ٱلْغَائِبِينَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ ٱلنِّيَابَةِ عَنِ ٱلْفَاعِلِ، وَٱلْأَلِفُ حَرْفٌ زَائِدٌ؛ (وَضُرِبْنَ) بِضَمِّ ٱلضَّادِ وَكَسْرِ ٱلرَّاءِ وَسُكُونِ ٱلْبَاءِ ٱلْمُوَحَّدَةِ، وَإِعْرَابُهُ: «ضُرِبَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَٱلنُّونُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْغَائِبَاتِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَىٰ أَنَّهُ مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ وَهَٰذَا كُلُّهُ فِي ٱلْمُتَّصِلِ.

وَتَقُولُ فِي ٱلْمُنْفَصِلِ: «مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا

قولُهُ: (وأخلَّ بضُرِبَتَا) وفيهِ ما تقدَّمَ.

قولُهُ: (وتقولُ في المنفصلِ) أَي: الواقعُ بعدَ إِلَّا، أَو ما في معناهُ.

نَحْنُ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتِ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُمَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُمْ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا أَنْتُنَّ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُوَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هِيَ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُمَا»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُمْ»، وَ«مَا ضُرِبَ إِلَّا هُنَّ»، وَكَذٰلِكَ تَقُولُ: «إِنَّمَا ضُرِبَ أَنَا»، «إِنَّمَا ضُرِبَ نَحْنُ»، ... إِلَىٰ آخِرِهِ؛ وَٱلْفِعْلُ فِي ٱلْجَمِيعِ مَضْمُومُ ٱلْأَوَّلِ مَكْسُورُ مَا قَبْلَ ٱلْآخِرِ، وَقِسْ عَلَيْهِ مَا أَمْكَنَ فِي ٱلْمُضَارِعِ، فَلَا نُطَوِّلُ بِذِكْرِهِ.

❊ ❊ ❊

قولُهُ: (إلى آخرِها) أي: الأَمثلةُ الاثني عشرَ، وكلُّ ذلكَ معَ الماضي، قولُهُ: (وقسْ عليهِ) ما أَمكنَ في المضارِعِ، وسكتَ عن الأَمرِ لعدمِ إمكانِهِ كما مرَّ، والممكنُ منِ المضارعِ هو المتَّصلُ مطلقًا، والمنفصلُ المسندُ إلى الغائبِ، نحوَ: (أنا أُضرَب) بضمِّ الهمزةِ وفتحِ الرَّاءِ إلى آخرِه، وما يضربُ إلَّا أنا، وإنَّما يُضْرَبُ أنا، بضمِ التحتيَّةِ وفتحِ الرَّاء إلى آخرِهما، [واللهُ أعلمُ][1].

---

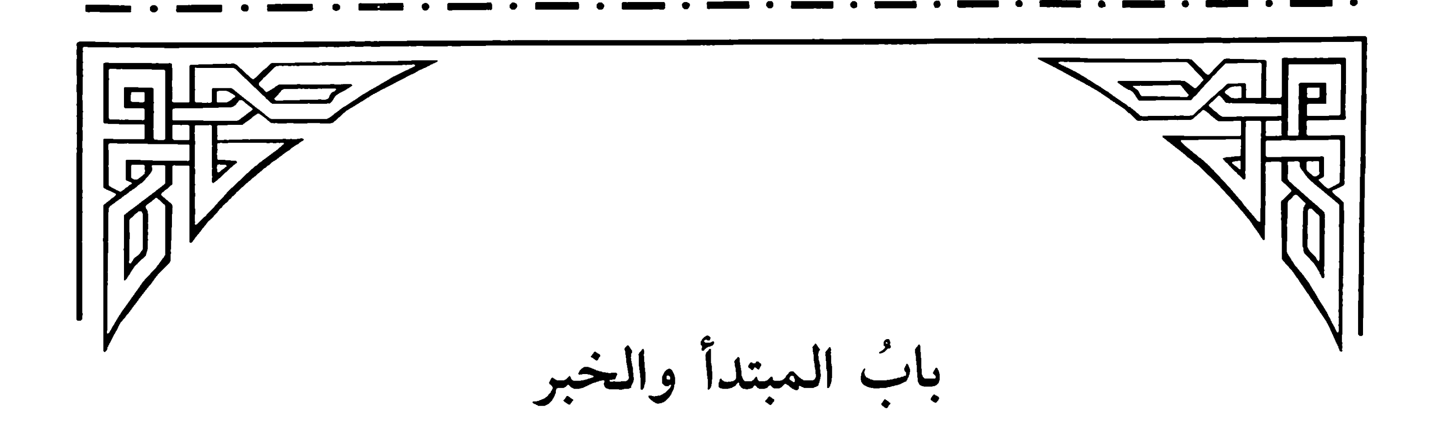
(١) سقطت من (ت).

[ٱلْمُبْتَدَأُ وَٱلْخَبَرُ]

(بَابُ ٱلْمُبْتَدَإِ وَٱلْخَبَرِ)

وَهُوَ ٱلْبَابُ ٱلثَّالِثُ وَٱلرَّابِعُ مِنَ ٱلْمَرْفُوعَاتِ.

(ٱلْمُبْتَدَأُ هُوَ: ٱلْاسْمُ) ٱلصَّرِيحُ ....



بابُ المبتدأ والخبر

وهذهِ التسميةُ المشهورةُ، وقدْ سمّاها سيبويهِ[١]: بالمبني والمبني عليهِ، وأَهل الميزانِ[٢]: بالموضوعِ[٣] والمحمولِ[٤]، وجمعُهما في محلٍّ لتلازمِهما، قولُهُ: (الاسمُ) أَي: المعرفةُ لأَنَّه لا يُبتدأُ بنكرةٍ إِلَّا بمسوِّغٍ مِن خصوصٍ أَو عمومٍ، قولُهُ: (الصَّريحُ) المقابلُ للمؤوَّلِ، كما

(١) الكتاب ١٢٦/٢. ويُنظر: موسوعة المصطلح النّحوي ٢٤٦/١.

(٢) وهم أهل الكلام والمنطق، ويُنظر في مفهوم (المبني) عندهم: التعريفات، ص١١١.

(٣) الموضوع: «هو ما يُبحثُ فيه عن عوارضه الذاتية». كشاف اصطلاحات الفنون ٣٣٦/٣.

(٤) والمحمول هو: «هو المحكوم به في القضيّة الحمليّة دون الشّرطيّة». كشاف اصطلاحات الفنون ٤٨٧/١.

أَوِ ٱلْمُؤَوَّلُ، (ٱلْمَرْفُوعُ) لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا بِٱلِابْتِدَاءِ، (ٱلْعَارِي)؛ أَيْ: ٱلْمُجَرَّدِ، (عَنِ ٱلْعَوَامِلِ ٱللَّفْظِيَّةِ) غَيْرِ ٱلزَّائِدَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا؛ فَخَرَجَ بِـ «ٱلِاسْمِ» ٱلْفِعْلُ وَٱلْحَرْفُ، ....

ذكرَهُ فيدخلُ فيه الظَّاهرُ والمضمرُ، وليسَ المرادُ به ما قابلَ الكنايةَ، لأَنَّه اصطلاحُ أَهلِ الأُصولِ[1]، قولُهُ: (المؤوَّل) حقيقةً بالسَّبكِ، ومنهُ: (تَسْمَعُ بِالـمُعَيْدِي)[2] فإِنَّه على تقديرِ أَنْ، أي: سماعك، وقيل: المراد لفظ الفعل فلا حاجةَ لتأويلٍ، والمؤوَّلُ [٤٣/و] حكمًا، ومنهُ: (لا إلهَ إلا الله كنز)[3]، قولُهُ: (لفظًا) في المعربِ، فهو شاملٌ للتَّقديريّ، قولُهُ: (بالابتداءِ) فعاملُهُ معنويٌّ، [وهوَ الرَّاجحُ][4]، قولُهُ: (العارِي) أَي: الموجودُ على تلكَ الصِّفةِ، فلا يستدعي سبقَ وجودِها، والمرادُ: العارِي مِن حيثُ رفعِهِ، وإِنْ لم يَعْرَ مِن جهةٍ أُخرى، قولُهُ: (فخرجَ بالاسمِ الفعلُ والحرفُ) أَي: ما لم يردْ لفظُهُما، وإِلَّا فهما مِن الأَسماءِ، ويجوزُ فيها البناءُ والإِعرابُ.

---

(١) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ٣/١٣.

(٢) يُنظر المثل: كتاب جمهرة الأَمثال، لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المكتبة العصريّة ـ صيدا/بيروت، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ١/٢٢٧، ومجمع الأمثال، لأَي الفضل الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، ط/٣، دار الفكر ـ بيروت، ١٣٩٣هـ/١٩٧٢م، ١/١٢٩.

(٣) حديث أَخرجه التّرمذي (ت٢٧٩هـ) في باب فضل لا حول ولا قوّة إِلّا بالله بلفظ: «أَكثِرْ مِن قولِ لا حول ولا قوّة إِلّا باللهِ، فإِنَّها مِن كَنْزِ الجنّة»، برقم (٣٦٠١)، سنن التّرمذيّ، للحافظ محمد بن عيسى التّرمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن، ط/٢، مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ـ الرّياض، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٨١٨.

(٤) سقطت من (ج).

وَبِـ «ٱلْمَرْفُوعِ» ٱلْمَنْصُوبُ وَٱلْمَجْرُورُ بِغَيْرِ ٱلزَّائِدِ أَوْ شِبْهِهِ، وَبِـ «ٱلْعَارِي عَنِ ٱلعَوَامِلِ ٱللَّفْظِيَّةِ» ٱلْفَاعِلُ وَٱسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا لِكَوْنِ عَامِلِهِمَا لَفْظِيًّا، وَهُوَ ٱلْفِعْلُ؛ مِثَالُ ٱلاسْمِ ٱلصَّرِيحِ ٱلْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِٱلٱبْتِدَاءِ،

قولُهُ: (وبالمرفوعِ... إلخ) وخرجَ به أيضًا ما لا إعرابَ لهُ كاسمِ الفعلِ، قولُهُ: (الزَّائدُ)[1] كالباءِ في: بحسبكَ درهمٌ، ومِن في نحوَ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [سورة فاطر: ٣]، قولُهُ: (وشبهُهُ) أي: الزَّائدُ كلعلَّ في نحوِ[2]:

[١٤] لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ

(وربَّ) في نحوَ: (رُبَّ رَجُلٍ كَرِيْمٍ لَقِيْتُه)، فالمجرورُ في محلِ رفعٍ على الأصحِّ بالابتداءِ، قولُهُ: (الفاعلُ) ولو حُكمًا، فدخلَ نائبُهُ، قولُهُ: (واسمُ كانَ وأخواتِها) وكذا خبرُ إنَّ وأخواتِها، ولم يذكرْهُ للاكتفاءِ في الإخراجِ ببعضِ ما يحترزُ منه، قولُهُ: (والابتداءُ... إلخ) هو تعريفٌ بالأعمِّ فلا يردُّ نحوَ: (أقائمٌ الزَّيدانِ) مما فاعلَهُ سدَّ مسدَّ الخبرِ، ولا نَحوُ: أَقلُّ رجلٍ يقولُ كذا، فإنَّ أَقلُّ مبتدأٌ لا خبرَ لَهُ، والجملةُ بعدَ رجلٍ صفةٌ لهُ، وقد يُقالُ: المرادُ بالخبرِ ما يعمُّ

---

(١) يُنظر: الهامش السَّابق.

(٢) قطعة مِن شاهد، من (الطويل) لكعب بن سعيد الغَنويّ. وتمامه:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرى وارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

أبو المغوار: اسم أخي الشّاعر. الشَّاهد فيه: قوله: (لَعلَّ أَبي) حيثُ جرَّ (لعلَّ) لفظ (أبي) على لغة عُقيل.

يُنظر: شرح ابن عقيل ٢/٤، المقاصد النّحويّة ٣/٢٤٦، وشرح الأشموني ٢/٧٧٠.

وَٱلْابْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ ٱلْاهْتِمَامِ بِٱلشَّيْءِ وَجَعْلِهِ أَوَّلًا لِثَانٍ بِحَيْثُ يَكُونُ ٱلثَّانِي خَبَرًا عَنِ ٱلْأَوَّل، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِٱلْمُبْتَدَإِ؛ وَمِثَالُ ٱلْاسْمِ ٱلْمُؤَوَّلِ ٱلْوَاقِعِ مُبْتَدَأً: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سُورَةُ ٱلْبَقَرَةِ / ٱلْآيَةُ: ١٨٤] فَـ «أَنْ تَصُومُوا» فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَىٰ ٱلْابْتِدَاءِ، وَ «خَيْرٌ» خَبَرُهُ، وَٱلتَّقْدِيرُ: صَوْمُكُم خَيْرٌ لَكُمْ.

(وَٱلْخَبَرُ) ٱلْأَصْلِيُّ (هُوَ: ٱلْاسْمُ ٱلْمَرْفُوعُ) بِٱلْمُبْتَدَإِ (ٱلْمُسْنَدِ

الحقيقيّ والحكميّ، والمرفوعُ المذكورُ خبرٌ حُكمًا، وكذا صفةُ النَّكرةِ المذكورةِ لقولهم: إنَّها سدَّت مسدَّ الخبرِ، قولُهُ: (صيامُكم) وفي نسخة: صومكم، قولُهُ: (الأَصليُّ) لإخراجِ نحوَ الجملةِ، لأَنَّه لا يُقالُ لها اسمٌ، وإنَّما كانَ الأَصلُ فيهِ الإفرادَ، لأَنَّ الأَصلَ في النِّسبةِ الإفرادُ، وفي الخبرِ الجملةُ أَكثرُ مِن نسبةٍ لأَنَّ فيها نسبةَ الفعلِ مثلًا إلى فاعلِهِ، ونسبةَ مجموعِهما إلى المبتدإِ وهكذا، وليسَ في تعدُّدِ الخبرِ وحدَه، أَو معَ المبتدإِ تعدُّدُ نسبةٍ، لأَنَّ كُلَّ واحدٍ معتبرٌ معَ واحدٍ، قولُهُ: (الاسمُ) خرجَ به [٤٣/ظ] الفعلُ، والحرفُ على ما مرَّ، وشملَ المرفوعَ لفظًا، أَو تقديرًا، أَو محلًا، وقد يغني عنهُ إذا كانَ وصفًا معتمدًا على استفهامٍ، أَو نفيٍ مرفوعٍ به فاعلاهُ، أَو نائبُهُ، نحوَ: قائمٌ زيدٌ، ومضروبٌ عمرٌو، ويجوزُ كونُ الوصفِ خبرًا مقدَّمًا، ويجبُ هذا إذا كانَ الوصفُ غيرَ مفردٍ، نحوَ: قائمان الزَّيدان.

قولُهُ: (بالمبتدأ)[1] متعلِّقٌ بالمرفوعِ مِن حيثُ كونُهُ طالبًا له،

---

(١) أي: الخبر.

إِلَيْهِ)؛ أَيْ: إِلَىٰ ٱلْمُبْتَدَإِ؛ ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ ٱلْمُبْتَدَأُ وَٱلْخَبَرُ مُفْرَدَيْنِ لِمُذَكَّرٍ (نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِٱلِابْتِدَاءِ، وَ «قَائِمٌ» خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِٱلْمُبْتَدَإِ؛ (وَ) تَارَةً يَكُونَانِ مُثَنَّيَيْنِ لِمُذَكَّرٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ٱلزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) فَـ «ٱلزَّيْدَانِ» مَرْفُوعٌ عَلَىٰ ٱلِابْتِدَاءِ، وعَلَامَةُ رَفْعِهِ ٱلْأَلِفُ، وَ«قَائِمَانِ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ٱلْأَلِفُ أَيْضًا؛ (وَ) تَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ٱلزَّيْدُونَ قَائِمُونَ)

ولذلكَ عملَ فيهِ معَ جمودِهِ، قولُهُ: (مفردينِ)[1] مِن الإفراد المقابلِ للمثنّى، [والمجموعِ][2]، لا المقابل للتَّعدد [كما مرَّت الإشارةُ إليهِ][3]، فإذا تعدَدَ الخبرُ: فإما لمبتدإٍ متعددٍ حقيقةً، نحوَ: بنوكَ كاتبٌ، وشاعرٌ، وعالمٌ، أَو حكْمًا نحوَ: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ الآية [سورة الحديد: ٢٠]، ويجبُ العطفُ في ذلك على الأَصحِّ أَو لمبتدإٍ مفردٍ، وتعدُّدُ الخبرِ فيه: إمَّا لفظًا ومعنًى، نحوَ: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، ويجوزُ فيهِ العطفُ وتركُهُ، وأَمَّا لفظًا فقطْ، نحوَ: الرُّمانُ حلوٌ حامضٌ، ولا يجوزُ فيه العطفُ، ولا توسطُ الخبرِ بينهما، ولا تقديمُهما عليهِ [على الأَصحِّ][4].

قولُهُ: (قائمونَ)، أَو قيام ويجوزُ بدلُ قيام: قائمون، ويجوزُ بدلُهُ

---

(١) والنّصُّ في الأصل في متن الآجروميّة: «والخبر: هو الاسم المرفوع المسند إليه...»، - ص١٢.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) سقطت من (ج).

(٤) سقطت من (ث).

فـ «ٱلزَّيْدُونَ» مَرْفُوعٌ عَلَىٰ ٱلابْتِدَاءِ، وَعَلامَةُ رَفْعِهِ ٱلْوَاوُ نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ، وَ«قَائِمُونَ» خَبَرُهُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ، وَعَلامَةُ رَفْعِهِ ٱلْوَاوُ أَيْضًا نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُذَكَّرٍ جَمعِ تَكْسِيرٍ، نَحوَ قَوْلِكَ: «ٱلزُّيُودُ قِيَامٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مُفْرَدَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «هِنْدٌ قَائِمَةٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مُثَنَّيَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «ٱلْهِنْدَانُ قَائِمَتَانِ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ لِمُؤَنَّثٍ جَمْعَ تَصْحِيحٍ، نَحْوَ: «ٱلْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ»؛ وَتَارَةً يَكُونَانِ مَجْمُوعَيْنِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ لِمُؤَنَّثٍ، نَحْوَ: «ٱلْهُنُودُ قِيَامٌ».

[ٱلْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ ومُضْمَرٌ]

(وَٱلْمُبْتَدَأُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ (قِسْمَانِ): قِسْمٌ (ظَاهِرٌ، وَ) قِسْمٌ (مُضْمَرٌ؛ فَٱلظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) مِنْ نَحوِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ «ٱلزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«ٱلزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ؛ (وَ)

أَيضًا (قائمةٌ) على تأويلِ الجماعةِ، وكذا ما بعدَهُ، وبدلَ (قائماتٌ، قيام)، وبدلُ (قيام، قائمات).

قولُهُ: (مِن حيثُ)[1] هو لا يقيِّدُ كونَه ظاهرًا، أَو مضمرًا، وتحقيقُ ذلكَ: أَنَّ موردَ القسمةِ مفهومُ المبتدإِ لا ما صدقَ ذلكَ، المفهومُ والمحكومُ في قولِنا: المبتدأُ إما ظاهرٌ، أَو مضمرٌ، هوَ ما صدقَ المفهومُ، لا نفسُهُ فلمْ يتَّحِدا، [قولُهُ: (وما أَشبه ذلك) مِن

(١) مِن هنا بدأ في شرح المبتدأ مِن حيث هو مضمر بعد أن شرح مِن حيثُ كونه ظاهرًا.

ٱلْمُبْتَدَأُ (ٱلْمُضْمَرُ ٱثْنَا عَشَرَ) ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا، (وَهِيَ: أَنَا) لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، (وَنَحْنُ) لِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ أَوِ ٱلْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، (وَأَنْتَ)،

الأَمثلة السَّابقة][1].

قولُهُ: (مُنفصلًا) قيِّدَ بهِ لأَنَّه لا يكونُ متَّصلًا إلَّا في، نحوَ: لولايَ، ولولاكَ، ولولاهُ، فإنَّ الضَّميرَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبرُهُ [٤٤/و] محذوفٌ قالَ الجمهورُ: وفي محلِّ جرٍّ بـ(لولا) أيضًا، وقالَ الأخفشُ: إنَّها ليستْ جارَّةً لهُ، وإنَّما أنابُوا الضَّميرَ المخفوضَ عنِ المرفوعِ كما عكسُوا في ما أَنا كانتْ، ولا أَنتَ كانا، لكنَّهم قالوا: إنَّ النيابةَ إنَّما وقعتْ في الضَّمائرِ المنفصلةِ لشبهِها بالأَسماءِ الظَّاهرةِ في الاستقلالِ[2]، قولُهُ: (أَنا) وقد تُبدَّلُ همزتُهُ ها نحوَ: (هَنَا)[3] وقدْ تُمدُّ همزتُهُ، نحوَ: أَنا فعلتُ، وقد تسكَّنُ نونُهُ في الوصلِ للمتكلِّم وحدَهْ مذكَّرًا أَو مؤنَّثًا، قولُهُ: (ونحنُ) هوَ لما فوقَ الواحدِ مذكَّرًا، أَو مؤنَّثًا، وضمُّهُ إمَّا لكونِهِ ضميرًا مرفوعًا، أَو لدلالتِهِ على المجموعِ الَّذي حقُّه الواو، والضَّمةُ

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) وقصارى القول في هذهِ المسألة: إنَّ سيبويه وأَصحابه يذهبون إلى أَنَّ (لولا) حرفُ خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها. ورأي الأَخفش وعددٍ مِن الكوفيين أَنَّ (لولاَ) باقية على بابها من رفع ما بعدها وخرجَ بالصيغة من الرَّفع إلى الخفض». يُنظر: الكتاب ٣٨٨/١، والمقتضب ٧٣/٣، رصف المباني، ص٣٦٤، والجنى الدّاني، ص٥٤٥.

(٣) يُنظر: كتاب الإبدال، لأَبي يوسف يعقوب بن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص٨٨.

بِفَتْحِ ٱلتَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ، (وَأَنْتِ) بِكَسْرِ ٱلتَّاءِ لِلْمُخَاطَبَةِ، (وَأَنْتُمَا)، بِضَمِّ ٱلتَّاءِ لِلْمُثَنَّىٰ مُطْلَقًا، (وَأَنْتُمْ)، بِضَمِّ ٱلتَّاءِ لِجَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْمُخَاطَبِينَ، (وَأَنْتُنَّ) لِجَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْمُخَاطَبَاتِ، (وَهُوَ) لِلْمُفْرَدِ ٱلْغَائِبِ، (وَهِيَ) لِلْمُفْرَدَةِ ٱلْغَائِبَةِ، (وَهُمَا) لِلْمُثَنَّىٰ ٱلْغَائِبِ مُطْلَقًا، مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، (وَهُمْ) لِجَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْغَائِبِينَ، (وَهُنَّ) لِجَمْعِ

مِن جنسِها، أَو لقيامِهِ مقامَ المرفوعِ، فحُرِّكَ بحركتِهِ، أَو تشبيهًا (بقبلُ، وبعدُ)، وقيلَ أَصلُهُ مضمومُ الحاءِ، ساكنُ النُّونِ، فعكسَ بالنَّقلِ تخفيفًا، وزعْمُ بعضِهِم مِن أَنَّ ضميرَ (نحنُ) إذا كانَ للمعظِّمِ نفسَهُ يجوزُ الإِخبارُ عنهُ بمفردٍ مردودٌ[1]، قولُهُ: (وأَنتَ) وفروعُهُ والصَّحيحُ أَنَّ الضميرَ فيها أَنَّ وحدَها، وأَصلُها أَنا، وكانَ القياسُ فيه أَنْ يلحقَ بتاء مضمومةً، لكنَّهم تركوها لكونِ المتكلِّمِ هو الأَصلُ، وجعلُوا تَرْكَ العلامةِ علامةً لهُ، وقيلَ: الضَّميرُ جميعَ الكلمةِ، وقيل: الضَّميرُ (التاء) وحدَها، ووصِلَتْ بما قبلَها لعدمِ استقلالِها[2]، قولُهُ: (وهو) وفروعُهُ والصَّحيحُ أَنَّ الضَّميرَ جملةُ (هوَ، وهيَ) مِن (الهاء، والواوِ، والياءِ) وقيلَ: الواو، والياءُ للإِشباعِ لا مِن الضَّميرِ، وردَ بتحريكِهِما، وعلى الأَوَّلِ: يجوزُ فيهما الإِسكانُ والتَّشديدُ، وإِنَّ الضَّميرَ في غيرِها هوَ (الهاءُ) وحدَها، وكانَ قياسُ المثنى هوَ (ما، وهيما) والجمعُ (هوم، وهين) ولكنَّهم

---

(١) يُنظر في (نحن): لسان العرب ٤٢٧/١٣ (نحن).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضَّرب ٤٦٢/١ ـ ٤٧٤.

ٱلْإِنَاثِ ٱلْغَائِبَاتِ؛ وَتُسَمَّىٰ هَـٰذِهِ ٱلضَّمَائِرِ ضَمَائِرَ ٱلرَّفْعِ ٱلْمُنْفَصِلَةِ، وَٱلْغَالِبُ فِيهَا إِذَا وَقَعَتْ مُبْتَدَآتٍ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهَا بِمَا يُطَابِقُهَا فِي ٱلْمَعْنَىٰ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ)، فَـ «أَنَا» ضَمِيرُ رَفْعٍ مُنْفَصِلٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِٱلْابْتِدَاءِ، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهُ، (وَنَحْنُ قَائِمُونَ)، فَـ «نَحْنُ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ ضَمِيرُ رَفْعٍ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ ٱلضَّمِّ لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَ«قَائِمُونَ» خَبَرُهُ مَرْفُوعٌ بِٱلْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ ٱلضَّمَّةِ، (وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ) مِنْ نَحْوِ: «أَنْتَ قَائِمٌ»، وَ«أَنْتِ قَائِمَةٌ»، وَ «أَنْتُمَا قَائِمَانِ»، وَ«أَنْتُمْ قَائِمُونَ»، وَ«أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ»، وَ«هُوَ قَائِمٌ»، وَ«هِيَ قَائِمَةٌ»، وَ«هُمَا قَائِمَانِ»، وَ«هُمْ قَائِمُونَ»، وَ«هُنَّ قَائِمَاتٌ»؛ فَٱلْمُبْتَدَأُ فِي هَـٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ كُلِّهَا مُضْمَرٌ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُ فِيهِ إِعْرَابٌ؛ وَٱلصَّحِيحُ فِي أَنَا وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ أَنَّ ٱلضَمِيرَ هُوَ

حذفوا الواو، والياء تخفيفًا[(١)].

قولُهُ: (**والغالبُ... إلخ**) ومنْ غيرِ الغالبِ أَفعل التَّفضيل إذا جُرِّدَ مِن (أَل) والإضافةِ فإنَّه يُفردُ [٤٤/ظ] ويذكَّرُ مطلقًا وما استوى فيه المذكّرُ وغيرُه، نحوَ: (أنتَ، وأنتِ، وأَنتما، وأَنتم) وأَنتنَّ أَفضلُ مِن عمرٍو، ونحوُ: (أنتَ، وأنتِ) صبورٌ أَو جريحٌ.

قولُهُ: (**والصَّحيحُ**) أَنَّ الضَّميرَ قد مرَّ تقريرُهُ (**أنتما**) ومنه: أنا، هو جملة الضمير خلافًا لما ذكره، ومقابلُ الصَّحيحِ فيه، وسكتَ عن (**نحنُ**)، والصَّحيحُ أَن جملتُهُ هي الضَّميرُ، وعن ضمائرِ الغائبِ،

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/٤٥٥ ـ ٤٥٩.

«أَنْ» فَقَطْ، وَأَنَّ ٱللَّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَىٰ ٱلْمَعْنَىٰ ٱلْمُرَادِ.

***

[أَقْسَامُ ٱلْخَبَرِ]

(وَٱلْخَبَرُ) مِنْ حَيْثُ هُوَ (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (مُفْرَدُ، وَ) قِسْمٌ (غَيْر مُفْرَدٍ)، وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱلْمُفْرَدِ» هُنَا مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا شِبْهِهَا، وَلَوْ

والصَّحيحُ مِنها قد علمتُهُ وسكتَ عن (التَّاءِ) في المخاطَبِ مِن أنَّها حرفُ خطابٍ، وقد يجعلُ كلامَهُ شاملًا لها بقولِهِ: **(واللَّواحقُ إلى آخرِهِ)** قولُهُ: (مفردٌ) وهوَ إِمَّا: جامدٌ وهوَ ما لا يحتملُ ضميرًا نحوَ: (زيدٌ أسدٌ) إذا لم يؤوَّلْ بمعنى شجاعٌ، وقيلَ يتحملُ الضَّميرُ كالمشتقِّ، وَرُدَّ بأنَّه لو تَحمِلُهُ لجازَ العطفُ عليه مؤكَّدًا، نحوَ: (هذا أخوكَ هو وزيدٌ) كما تقولُ: **(زيدٌ قائمٌ هو وعمروٌ)**، وإِمَّا مشتقٌّ: وهو ما يتحمَّلُ الضَّميرُ مِن حيثُ كونِهِ مشتقًا[1]، فإنْ رَفعَ ظاهرًا حقيقتُهُ، نحوَ: (زيدٌ قائمٌ أَبوه)، أَو حكمًا، نحوَ: (زيدٌ ممرورٌ به) فلا ضميرَ فيه، وإلَّا ففيه ضميرٌ واحدُ فقط على الرَّاجحِ، وقيلَ: إنْ كانَ خلفًا عن موصوفٍ، ففيه ضميرانِ: أَحدهما للمبتدإِ، والآخرُ للموصوفِ الَّذي صارَ خلفًا عنهُ، وإِنْ كانَ صِلةَ (أَل) ففيهِ ثلاثةُ ضمائرٍ للمبتدإِ، أَو للموصوفِ الخلف [ولأل][2]، فإذا أُكِّدَ قيلَ فيه: **(زيدُ القائمُ نفسُه نفسُه نفسه)** ثلاثًا، قولُهُ: **(لأنَّه ليس جملةً ولا شبهها)**[3] هو تقريرٌ

---

(١) يُنظر: شرح الحدود النَّحوية، ص٩٠.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) هذا تعريف الشَّيخ خالد الأزهريّ للمفرد.

كَانَ مُثَنًّىٰ أَوْ مَجْمُوعًا، فَإِنَّهُ فِي هَـٰذَا ٱلْبَابِ يُسَمَّىٰ: مُفْرَدًا. (فَٱلْمُفْرَدُ نَحْوَ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ قَائِمٌ») وَ«ٱلزَّيْدَانِ قَائِمَانِ»، وَ«ٱلزَّيْدُونَ قَائِمُونَ»، فَٱلْخَبَرُ فِي هَـٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ مُفْرَدٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا، (وَغَيْرُ ٱلْمُفْرَدِ)، وَهُوَ ٱلْجُمْلَةُ وَشِبْهُهَا؛ وَمَجْمُوعُ ذَٰلِكَ (أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ:) شَيْئَانِ فِي ٱلْجُمْلَة وَشَيْئَانِ فِي شِبْهِهَا؛ فَٱلشَّيْئَانِ فِي شِبْهِ ٱلْجُمْلَةِ هُمَا: (ٱلْجَارُّ وَٱلْمَجْرُورُ وَٱلظَّرْفُ) ٱلتَّامَّانِ، (وَ) ٱلشَّيْئَانِ فِي ٱلْجُمْلَةِ هُمَا: (ٱلْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ) ٱلظَّاهِرِ أَوِ ٱلْمُضْمَرِ، (وَٱلْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ) ٱلْمُفْرَدِ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَٱلْجَارُّ وَٱلْمَجْرُورُ (نَحْوَ

للدَّليلِ السَّابقِ المذكورِ على جهةِ التَّعريفِ، قولُهُ: (**فالشيآن في شُبهِ الجملةِ**)[1]، قدَّمهما على الجملةِ لأنَّ الخبرَ فيها مفردٌ [كما سيذكُره][2]، قولُهُ: (**التَّامَّانِ**) وهما ما يفهمُ معناهما مِن غير توقُّفٍ على مقدَّرٍ محذوفٍ فخرجَ، نحوَ: (زيد بكَ)، أو نحوَ: (زيدٌ أمسِ) لتوقُّفه على واثقٍ أو ذاهبٍ [٤٥/و] مثلًا، قولُهُ: (**الفعلُ معَ فاعلِهِ**)[3] حقيقةً، أو حكمًا، فدخلَ نائبُ الفاعلِ، نحوَ: (زيدٌ ضُرِبَ أبُوهُ)، ونحوُ: (زيدٌ كانَ قائمًا أبوه)، قولُهُ: (**والمبتدأُ معَ خبرِهِ**)[4] ولو بحسبُ الأَصلَ، فدخلَ نحو: (زيدٌ إنَّه فاضلٌ).

قولُهُ: (**المفردُ أَو غيرُهُ**) تعميمٌ في الخبرِ الواقعِ معَ مبتدئِهِ خبرًا،

---

(١) أي: (الفعل والفاعل)، و(المبتدأ أو الخبر).

(٢) سقطت من (ث).

(٣) وهذا النّصُّ في الأصل مِن متن الآجروميّة، ص١٣.

(٤) وهذا أيضًا في الأصل مِن متن الآجروميّة، ص١٣.

قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي ٱلدَّارِ، وَ) ٱلظَّرْفُ نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وَٱلصَّحِيحُ أَنَّ ٱلْخَبَرَ مُتَعَلِّقُ ٱلْجَارِّ وَٱلْمَجْرُورِ وَٱلظَّرْفِ ٱلْمَحْذُوفُ لَا هُمَا، وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقِرٌّ، ....

قولُهُ: (نحوُ قولكَ... إلخ) أي: نحوَ في الدّارِ، وعندَ مِن ذلكَ المقولُ، قولُهُ: (والصَّحيحُ) أَنَّ الخبرَ متعلِّقٌ بالجارِّ والمجرورِ، والظَّرفُ، ومقابلُهُ إنَّهما هما الخبرُ، والمتعلِّقُ صارَ نسيًا منسيًا، وإنَّ المجموعَ هوَ الخبرُ، لأَنَّ الجمعَ هوَ المقصودُ، ولكنَّهم حذفُوا بعضَهُ، وسمَّوا الباقي باسمِهِ مجازًا، قالَ بعضهُمُ: والخلافُ لفظيٌّ مِن حيثُ التَّسميةُ، لأَنَّ كُلَّ قولٍ لا يقطعُ النَّظرَ عن الآخرِ، لأَنَّ القائلَ بأَنَّهُ المحذوفُ نُظرَ إلى الأَصلِ بقيدٍ لا بُدَّ منهُ، والقائلُ بِأَنَّه الملفوظُ نُظرَ إلى الظَّاهرِ بقيدٍ إنَّه المعمولُ لعاملٍ لا بُدَّ مِن اعتبارِهِ، والقائلُ بأَنَّه مجموعُهُما نُظِرَ إلى المقصودِ، ثُمَّ إن كلًّا منهما محتمِلٌ لضميرٍ سواءٌ تقدَّمَ، أَو تَأَخَّرَ، ما لم يرفُعُ ظاهرًا، نحوَ: زيدٌ في الدَّارِ أبوهُ، وحينئذٍ يُقالُ: له ظرف مستقَرٌّ بفتح القافِ، والأَصل مستقَرٌّ فيهِ، وإِنْ رَفَعَ الظَّاهرَ نظرًا لأَنَّ الضَّميرَ استقرَّ فيهِ في الجملةِ، أَو لأَنَّهُ استقرَّ فيه معنى عاملِهِ، وفي غيرِ ذلكَ يُقالُ له ظرفٌ لغو لغايةٍ عن اعتبارِ شيءٍ فيهِ[1]، قولُهُ: (وأنْ) تقديرَهُ عطفٌ على أَنَّ الخبرَ، أَي: أَنَّ تقديرَهُ مفردًا هو الصَّحيحُ، لأَنَّ الأَصلَ في الخبرِ الإِفرادُ، [كما مرَّ][2]،

---

(١) يُنظر المسألة: موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب، للشّيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عادل محمد عبدالرحمٰن وخليل إبراهيم السّامرائي، ط/١، ديوان الوقف السّني، العراق ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص١٥٨ - ١٦٣.

(٢) سقطت من (ج).

لَا كَانَ أَوِ ٱسْتَقَرَّ؛ (وَ) ٱلْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ «قَامَ أَبُوهُ» مِنَ ٱلْفِعْلِ وَٱلْفَاعِلِ وَٱلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرٍ عَنْ زَيْدٍ، ....

ومثلُ كائنٍ: ثابتٍ، وحاصلٍ، وموجودٍ، وهذا في تقديرِهِ عامًّا، وحذفُهُ حينئذٍ واجبٌ، فإنِ قدَّرَ خاصًّا لدليلٍ، نحوَ: زيدٌ مِن العلماءِ، أي معدودٌ منهم فحذفُهُ جائزٌ، وليسَ منهُ (فلمَّا رآه مستقرًّا عندَهُ) لأَنَّه بمعنى ساكنًا [لا متحرِّكًا][1].

قولُهُ: (لا كَانَ، أَو استقرَّ) هو مقابلُ الصَّحيحِ، وتعيينُهُ [٤٥/ظ] في بعضِ المواضعِ لعارضٍ لا يوجِبُ أرجحيَّته كما في الصِّلةِ، إذ قد يتعيَّنُ الأَوَّلُ كذلكَ، نحوَ: أَمَّا عندك فزيدٌ، وخرجتُ فإذا عندكَ زيدٌ، لأَنَّ الفعلَ لا يلي أَمَّا، ولا إِذا الفجائيَّة، ومثلُ كانَ: ثبتَ، وجعلَ، ووجَدَ، ونحوهُما، قال في المغني[2]: وإذا كانَ الفعلُ مستقبلًا قُدّر المضارعُ، نحوَ: الصومُ غدًا، فإنْ جهلَ قُدّر الوصفُ لأَنَّه صالحٌ للكلِّ، وأَعلمْ أَنَّه متى قُدّر (كائنٌ، أَو كانَ) فهو مِن التَّامةِ، والظَّرفِ بالنِّسبة لها لغوٌ[3]، وإِلَّا لتسلسلَ الأَمرُ لوقوعِ الظَّرفِ في موضعِ الخبرِ أَيضًا، قولُهُ: (مِن الفعلِ، والفاعلِ، والمضافُ إليهِ) فيه إِشارةٌ إِلى أَنَّ جميعَ ما يوجدُ في الجملةِ مِن مفعولٍ أَو حالٍ أَو غيرِهما يحكمُ عليه بحكمِها.

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) مغني اللبيب ٥٨٧/٢.

(٣) (اللُّغو) الزّائد. يُنظر: موسوعة المصطلح النَّحوي ٢٣٧/١.

وَٱلرَّابِطُ بَيْنَهُمَا ٱلْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ»؛ (وَ) ٱلْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)، فَـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ، وَ«جَارِيَتُهُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«ذَاهِبَةٌ» خَبَرُ ٱلْمُبْتَدَإِ ٱلثَّانِي، وَجُمْلَةُ ٱلْمُبْتَدَإِ ٱلثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ ٱلْمُبْتَدَإِ ٱلْأَوَّلِ، وَٱلرَّابِطُ بَيْنَ ٱلْمُبْتَدَإِ ٱلْأَوَّلِ وَخَبَرِهِ ٱلْهَاءُ مِنْ «جَارِيَتُهُ».

قولُهُ: (والرَّابطُ... إلخ) أشارَ إلى أنَّه لا بُدَّ مِن رابطٍ في الخبرِ غيرِ المفردِ، والرَّوابطُ المتَّفقُ عليها أربعة: الضَّمير، واسمُ الإشارةِ، وإعادةُ المبتدإِ بلفظِهِ، والعمومُ، وأوصلَها في المغني إلى عشرةَ[1]، وجملةُ المبتدإِ الثَّاني وخبرِهِ أي: مع متعلقاتِهِما، قولُهُ: (وإنْ أَتَتْ بينَ الأَوّلِ... إلخ)[2] ولو تعدَّدتِ المبتدآتُ، جازَ جعلُ كُلِّ رابطٍ مبتدأً معَ خبرِهِ، وجازَ تأْخيرُ جميعِ الرَّوابطِ عنْ جميعِ المبتدآتِ، فالأَوَّلُ كما مثَّلَ المصنِّفُ، ومنهُ نحوَ: زيدٌ عمُّهُ خالُهُ أخوهُ أَبوهُ قائمٌ، والمعنى: أَبو، أَخٍ، خالٍ، عمِّ زيدٍ قائمٌ، بجعلِ الأَخيرِ أَوّلًا، وإضافةِ ما قبلَه إليه على التَّوالي، حتَّى ينتهي إلى الأَوَّلِ، والثَّاني، نحوَ: زيدٌ هندٌ الأَخوانِ، الزَّيدونَ ضاربُوهما عندَها بإِذنِهِ، والمعنى: الزَّيدونَ ضَاربوا الأَخوينِ عندَ هندٍ بإِذن زيدٍ.

---

(١) والسّتة المكمّلة التي أضافها ابن هشام هي: ١ ـ إعادته بمعناه. ٢ ـ أنْ يُعطف بفاء السّببيّة جملة ذات ضميرٍ على جملة خالية منه أو بالعكس. ٣ ـ العطف بالواو. ٤ ـ شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر. ٥ ـ (أل) النائبة عن الضّمير. ٦ ـ كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى. يُنظر: مغني اللبيب ٢/٦٤٧ ـ ٦٥٢.

(٢) لم أجد هذا النّصّ في شرح المقدّمة الآجروميّة.

....

تنبيه:

يجوز حذف ما عُلمَ مِن المبتدإِ أَو الخبرِ، أَو هما معًا، نحوَ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [سورة الذَّاريات: ٢٥] أَي: سلامٌ عليكم أَنتمْ قومٌ، وإِذا جازَ أَن يكونَ أَحدهُما محذوفًا فالأَوْلى [٤٦/و] حذفُ الخبرِ في المحذوفِ في نحوَ: (زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) أَقوالٌ[١]، ثالثها التخييرُ[٢].

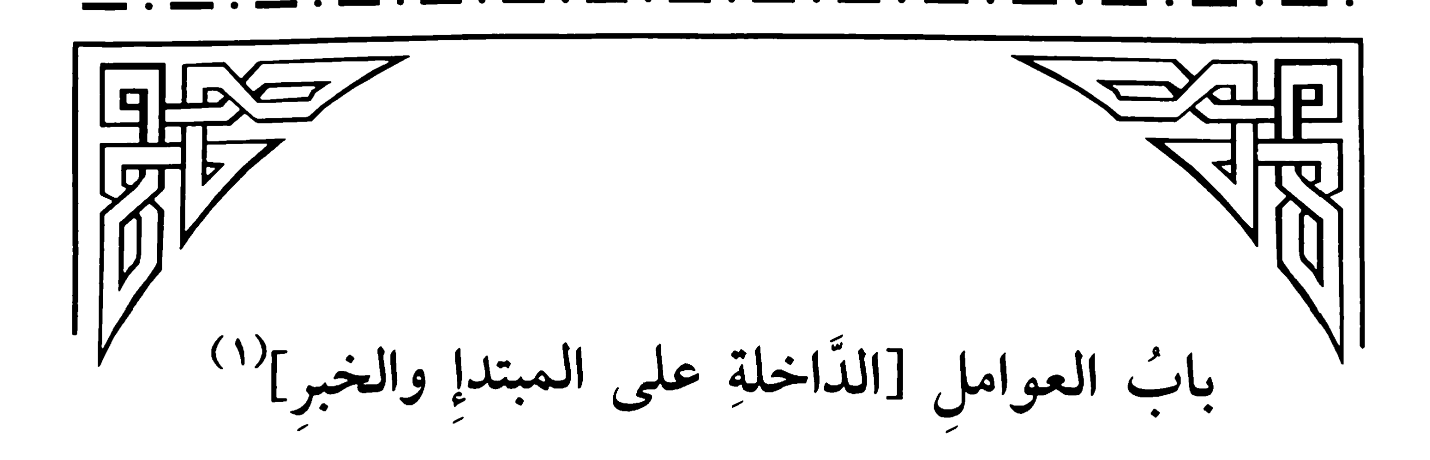
❑❑❑❑❑❑

(١) وخلاصة إعراب هذهِ الآية الكريمة: أنَّ «سلامٌ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره (عليكم). و«قومٌ» خبر لمبتدإ محذوف تقديره: (أنتم قومٌ). يُنظر تفصيل ذلك: إعراب القرآن (النّحاس)، ص٨٨، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: ياسين محمد السوّاس، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ٢/٣٢٤ ـ ٣٢٥، وتفسير البحر المحيط ٨/١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) في (ت): باب العوامل.

[نَوَاسِخُ ٱلْمُبْتَدَإِ وَٱلْخَبَرِ]
(بَابُ ٱلْعَوَامِلِ ٱلدَّاخِلَةِ عَلَىٰ ٱلْمُبْتَدَإِ وَٱلْخَبَرِ)

وَتُسَمَّىٰ ٱلنَّوَاسِخُ، (وَهِيَ) هُنَا أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ: ٱلْأَوَّلُ: (كَانَ



بابُ العواملِ [الدَّاخلةِ على المبتدإِ والخبرِ][1]

أَي: في الأَصلِ بشرطِ كونِ المبتدإِ غيرَ لازمِ التَّقديرِ، أَو الحذفِ، أَو عدمِ التَّصرُّفِ، أَو الابتدائيَّةِ بنفسِهِ، أَو بغيرِهِ، وكونِ الخبرِ غيرَ طلبٍ ولا إِنشاءَ، فخرجَ اسما[2] الشَّرطِ، وما أُخبرَ عنهُ بنعتٍ مقطوعٍ، ونحوُ: (طُوبى للمؤمنِ)، وأَقلُ رجلٍ يقولُ كذَا إِلَّا زيدًا، ومصحوبُ إِذ الفجائية، والخبرِ بفعلِ الأَمرِ أَو النَّهي[3]، قولُهُ: (وتسمَّى النَّواسخُ) جمع ناسخٍ مِن النَّسخِ، بمعنى: الإِزالةِ، لإِزالتِها حكمَ المبتدإِ والخبرِ الأَصليِّ[4]، قولُهُ: (وهي هُنا ثلاثةُ أَقسامٍ) لا

(١) المسألة برمتها في ارتشاف الضّرب ٦٥/٢ ـ ٧١.
(٢) وفي شرح التّصريح على التّوضيح: «اسم الشّرط» ١٨٣/١. وهو الصّحيح.
(٣) يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح ١٨٣/١ ـ ١٨٤.
(٤) لسان العرب ٦١/٢ (نسخ).

وَأَخَوَاتُهَا، وَ) ٱلثَّانِي: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَ) ٱلثَّالِثُ: (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)؛ وَهَٰذِهِ ٱلْأَقْسَامُ ٱلثَّلَاثَةُ عَمَلُهَا مُخْتَلِفٌ.

❊ ❊ ❊

[كَانَ وَأَخَوَاتُهَا]

(فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَرْفَعُ ٱلِاسْمَ)؛ أَيْ: ٱلْمُبْتَدَأَ،

يخفى أنَّ كونَها ثلاثةَ أقسامٍ لا يتقيَّدُ بما هُنا، فإنّ ما لم يذكرْ هُنا لا يخلُو عنْها، فالوجهُ أن يؤخِّر لفظُ هنا لما بعدَهُ، فيقولُ: بعدَ ثلاثةِ أقسامٍ، والمذكورُ مِن القسمِ الأوَّلِ هنا، [كذا إلى آخرِهِ فتأمَّلْ][1].

قولُهُ: (الأوَّلُ)[2] أي: مِن الأقسامِ الثَّلاثةِ، أي: المذكورُ منهُ كما علمتْ، قولُهُ: (وأخواتُها) أي: نظائِرُها مِن كُلِّ فعلٍ لا يكتفي بمرفوعِهِ، وإضافةِ غيرِ كانَ إليها لكونِها أُمَّ البابِ، قولُهُ: (والثَّاني)[3] مِن الأقسامِ الثَّلاثةِ، أي: المذكورُ منهُ كما مرَّ، وكذا ما بعدَهُ، وفي الإضافةِ ما مرَّ، قولُهُ: (عملُها مختلفٌ)[4] أي مِن حيثُ الرَّفعُ والنَّصبُ، قولُهُ: (ترفعُ الاسمَ)[5] أي عندَ البصريينَ، وقالَ الكوفيونَ: هو مرفوعٌ بما كان قبلَها، ولا عملَ لها فيه لعدم تغيُّرِهِ، وَرُدَّ باتِّصالِهِ بها إذا كان ضميرًا، والضَّميرُ لا يتَّصلُ إلَّا بعاملِهِ بالاستقراءِ، وأيضًا

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) وهي كان وأخواتها.
(٣) وهي (إنَّ) وأخواتها.
(٤) وهنا بدأ بالقسم الثالث. وهي: «ظننتُ وأخواتها».
(٥) هنا عادَ إلى (كان وأخواتها) وبدأ بملاحظاتِهِ عليها.

وَيُسَمَّىٰ ٱسْمَهَا، (وَتَنْصِبُ ٱلْخَبَرَ)؛ أَيْ: خَبَرَ ٱلْمُبْتَدَإِ، وَيُسَمَّىٰ خَبَرَهَا؛ وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمُّوا ٱلْاسْمَ ٱلْمَرْفُوعَ [بِهَا] فَاعِلًا وَٱلْمَنْصُوبَ مَفْعُولًا لِأَنَّ هَٰذِهِ ٱلْأَفْعَالَ فِي حَالِ نُقْصَانِهَا تَجَرَّدَتْ عَنِ ٱلْحَدَثِ ٱلَّذِي

لم يُعْهَدْ فعلٌ ناصبٌ لا رافعٌ[1]، قولُهُ: **(ويسمَّى اسمَها)** أي: تسميةٌ اصطلاحيةٌ خاليةٌ عنِ المعنى، وإلَّا فهوَ اسمٌ [٤٦/ظ] لمعناهُ الدَّالِ عليهِ، [وكذا يُقالُ في خبرِها][2]، لأنَّه في الحقيقةِ خبرٌ عن اسمِها، وتحويلُهُ الاسمَ بالمبتدإ أو الخبرَ بخبرِ المبتدإ فرارًا مِن تحصيلِ الحاصلِ، وقد يقعُ الجزءانِ بعدَها مرفوعينِ، فيكونُ اسمُها ضميرَ شأن مستترًا فيها، وجملتُها الخبرُ[3].

قولُهُ: **(وإنَّما لم يُسَمَّ)** [وفي نسخةٍ: يُسمُّوا][4]، أي: اصطلاحًا، وإلَّا فالمرفوعُ فاعلٌ مجازًا، والمنصوبُ مفعولٌ كذلكَ، قولُهُ: **(في حالِ نقصانها)** هذا قيدٌ لما ذكرَهُ، فعندَ تمامِها يكونُ المرفوعُ فاعلًا حقيقةً والمنصوبُ مفعولًا كذلكَ، قولُهُ: **(عنِ الحدثِ**

---

(١) وهي مسألة خلافيّة مفادها:
١ ـ إنَّ المبتدأ منسوخ بهذهِ الأفعال، وهو رأي البصريين.
٢ ـ إنَّ هذهِ الأفعال نصبت الخبر، وإنَّ المبتدأ باقٍ على رفعه، وهو رأي الكوفيين.
٣ ـ إنَّ الاسم يرتفع لشبهه بالفاعل. وهو رأي الفرّاء.
٤ ـ إنَّ الخبر منصوب على الحال. وهو رأي بعض الكوفيين.
يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٢١/٢، المسألة رقم (١١٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠٦٨/٣ ـ ١٠٦٩.

(٢) سقطت من (ث).

(٣) يُنظر تفصيل ذلك: شرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، ١٥٣/٢ ـ ١٥٤.

(٤) سقطت من (ت)، و(ث).

مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَصْدُرَ عَنِ ٱلْفَاعِلِ وَيَقَعَ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِ، وَصَارَتْ كَٱلرَّوَابِطِ، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهَا ٱلزَّجَّاجِيُّ حُرُوفًا. (وَهِيَ) ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلًا

الَّذي... إلخ) بخلافِ مطلقِ الحدثِ، فإنَّها لم تتجرَّدْ عنهُ كما يأتي، قولُهُ: (كالرَّوابطِ) مِن حيثُ احتياجُها لمعمولينِ لا مِن حيثُ توقفُ معناها على غيرِها، قولُهُ: (ومِن ثَمَّ) أي: مِن هنا، فهو إشارةٌ إلى المكانِ الاعتباري، أي: مِن حيث أنَّها تجرَّدتْ إلى آخرِهِ، والأظهرُ أنْ يرادَ بها التَّعليلُ أي مِن [أَجل] ما ذكر، قولُهُ: (سمَّاها الزَّجَّاجيُّ[1] حُروفًا)[2]، وأشارَ بقولِهِ: (اتفاقًا) إلى أنَّ الخلافَ لفظيٌّ مِن حيثُ التَّسميةُ، وأمَّا معناها وحقيقتُها فباقيانِ لما مرَّ، ولأنَّه لا يصحُّ أنْ يُقالَ في جملةِ (كانَ زيدٌ قائمًا) إنَّها جملةٌ إسميةٌ اتفاقًا[3]، [فتأمَّل][4].

قولُهُ: (ثلاثةَ عشرَ) أي: مِن حيثُ ألفاظُها، وهي مِن حيثُ عملُها ثلاثةُ أقسامٍ: ما يعملُ ذلكَ العملَ بلا شرطٍ، وهو الثمانيةُ الأُوَّلُ[5]، وما يعملُهُ بشرطِ تقدُّمِ نفيٍ أو شبهِهِ، وهو الأربعةُ الَّتي

---

(١) هو أبو القاسم عبدالرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ. له كتاب حروف المعاني، وكتاب الجمل، والأمالي وغيرها. توفي سنة (٣٤٠هـ). يُنظر ترجمته: طبقات النّحويين واللغويين، ص١٢٩، إنباه الرُّواة ١٦٠/٢، وفيات الأعيان ١٣٦/٣، وبغية الوعاة ٧٧/٢.

(٢) قال الزُّجاجيُّ: «باب الحروف التي ترفعُ الأسماء وتنصبُ الأخبار، وهي: كان، وأمسى، وأصبح...»، ص٤١.

(٣) قال ابن هشام عن الجملة الفعليّة: «هي التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرِبَ اللّصُ، وكان زيدٌ قائمًا..».. مغني اللبيب ٤٩٢/٢.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) أي: كان، وأمسى، وأصبحَ، وأضحى، وظلَّ، وباتَ، وصارَ، وليس.

عَلَىٰ مَا ذَكَرَهُ هُنَا، وَإِلَّا فَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ذَٰلِكَ؛ ٱلْأَوَّلِ: (كَانَ)، وَهِيَ لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ فِي ٱلْمَاضِي، إِمَّا مَعَ ٱلدَّوَامِ وَٱلِاسْتِمْرَارِ، نَحْوَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾ [٤ سُورَةُ ٱلنِّسَاءِ / ٱلْآيَةُ: ٩٦]؛ وَإِمَّا مَعَ ٱلِانْقِطَاعِ، نَحْوَ: «كَانَ ٱلشَّيْخُ شَابًّا»؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (أَمْسَىٰ)، وَهِيَ لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ فِي ٱلْمَسَاءِ، نَحْوَ: «أَمْسَىٰ زَيْدٌ غَنِيًّا»؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: (أَصْبَحَ)، وَهِيَ لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ فِي ٱلصَّبَاحِ، نَحْوَ: «أَصْبَحَ ٱلْبَرْدُ شَدِيدًا»؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: (أَضْحَىٰ)، وَهِيَ

تليها[١]، وما يعملُهُ بشرطِ تقدُّم (ما) المصدريَّةِ الظرفيَّةِ، وهو الواحدُ الباقي[٢]، قولُهُ: (على ما ذكرَ هُنا)[٣] أي: في هذهِ المقدِّمةِ، قولُهُ: (وإلَّا فهي أكثرُ مِن ذلكَ) وسيأتي بعضُهُ، وإنَّما اختارَ هذهِ لشهرتِها، والاتِّفاقِ عليها، قولُهُ: (وهي... إلخ)[٤] وقد تكونُ بمعنى صارَ [٤٧/و] نحوَ: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦﴾ [سورة الواقعة: ٦] وقد تكونُ تامَّةً، فما بعدَها فاعلٌ ولا تحتاجُ لمنصوبٍ، قولُهُ: (إمَّا معَ... إلخ) ليسَ هذا مِن جملةِ تعريفِها، ويظهرُ أحدُ الأمرينِ بالقرينةِ، قولُهُ: (في المساءِ)[٥] ليس قيدًا، فقد تأتي بمعنى (صارَ)، والمثالُ المذكورُ يدلُّ لهُ[٦]، وتأتي بمعنى الدُّخولِ في وقتِ المساءِ، قولُهُ: (في الصِّباحِ)[٧]

---

(١) أي: ما زال، وما انفكَّ، وما فتئَ، وما برِحَ.
(٢) أي: ما دامَ.
(٣) أي: ثلاثة عشرَ فعلًا التي ذكرها ابن الآجروم. يُنظر: متن الآجروميّة، ص١٣.
(٤) الحديث عن (كان): «كان وهي لا تُصاف المخبر عنه بالمخبر في الماضي»، ص٨٠.
(٥) الحديث عن (أمسى): «...أمسى وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبرِ في المساء..».
(٦) يقصد مثال الشيخ خالد الأزهريّ: «أمسى زيدٌ غنيًّا».
(٧) الحديثُ عن (أصبح): «...أصبح وهي لاتّصاف المخبر عنه بالخبر في الصّباح».

لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ فِي ٱلضُّحَىٰ، نَحْوَ: «أَضْحَىٰ ٱلْفَقِيهُ وَرِعًا»؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ: (ظَلَّ)، بِٱلظَّاءِ ٱلْمُشَالَةِ، وَهِيَ لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ نَهَارًا، نَحْوَ: «ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا»؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: (بَاتَ)، وَهِيَ لِاتِّصَافِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ لَيْلًا، نَحْوَ: «بَاتَ زَيْدٌ مُفْطِرًا»؛ (وَ) ٱلسَّابِعُ: (صَارَ)، وَهِيَ لِلتَّحْوِيلِ وَٱلِانْتِقَالِ، نَحْوَ: «صَارَ ٱلسِّعْرُ رَخِيصًا»؛ (وَ) ٱلثَّامِنُ: (لَيْسَ)، وَهِيَ لِنَفْيِ ٱلْحَالِ عِنْدَ ٱلْإِطْلَاقِ

أَي: غالبًا، وتأتي بمعنى صار، [وتامَّة كما مرَّ][1]، قولُهُ: **(في الضُّحى)**[2] وتأتي بمعنى: صارَ، وتامَّة أيضًا، قولُهُ: **(نهارًا)**[3] وتأتي بمعنى صارَ نحوَ: (باتَ زيدٌ مفطرًا) وتامَّةً على قلَّةٍ، نحوَ: (بِتَّ بالمسجدِ)، قولُهُ: **(صارَ)** قالَ ابنُ مالكٍ[4]: ويرادفُها: آضَ، ورجعَ، وعادَ، وقعدَ، واستحالَ، وصارَ، وارتدَّ، وتحوَّلَ، وغدَا، وراحَ.

قولُهُ: **(للتَّحويلِ، وفي نسخةٍ: والانتقال)**[5] وهو بمعنى ما قبلَهُ، وكلامُهُ يشملُ تحويلَ الصِّفةِ، نحوَ: (صار زيدٌ غنيًا)، والذَّاتُ نحوَ: (صارَ الماءُ حجرًا)، قولُهُ: **(ليس)** فهي فعل على الأصح، وقيلَ: إِنَّها حرفٌ، ويردُّه اتصالُ تاءِ التَّأنيثِ، وضميرُ الرَّفعِ البارزِ بها[6]، قولُهُ: **(لنفي الحالِ)** أَي: لنفي خبرِها عن اسمها في وقتِ التَّكلُّم، وقيل

---

(١) سقطت من (ب).
(٢) الحديث عن (أضحى): «وهو لاتّصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى».
(٣) الحديث عن (ظلّ): «وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا».
(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٥٣، وشرح التّسهيل ٣٢٦/١ ـ ٣٣٠.
(٥) والحديث عن (صار): «صار وهي للتحوّل، والانتقال».
(٦) يُنظر تفصيل ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١١٤٦/٣ ـ ١١٥٢.

وَٱلتَّجَرُّدِ عَنِ ٱلْقَرِينَةِ، نَحْوَ: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ أَيْ: ٱلْآنَ؛ (وَ) ٱلتَّاسِعُ وَٱلْعَاشِرُ وَٱلْحَادِي عَشَرَ وَٱلثَّانِي عَشَرَ: (مَا زَالَ وَمَا ٱنْفَكَّ وَمَا فَتِئَ وَمَا بَرِحَ)، مَقْرُونَةً بِـ «مَا» ٱلنَّافِيَةِ أَوْ شِبْهِهَا، كَٱلنَّهْيِ وَٱلدُّعَاءِ؛

للنفي مطلقًا، وعلى الأوَّلِ: إذا قُيّدتْ بالحالِ كانَ تأكيدًا، فتأمَّل، قولُهُ: (والتجرُّدُ عن القرينةِ) هو بمعنى الإطلاقِ قبله، وخرجَ بِهِ ما يدُلُّ على المستقبلِ، مثلًا، نحوَ: (ليسَ يُولد في الدَّهرِ مثلُ إمامِنا الشَّافعيّ[1]، ﷺ)، واسمُها في هذا ضميرُ الشَّأنِ مستترٌ فيها، قولُهُ: (والتَّاسع... إلخ) جَمَعَ هذهِ الأربعةَ في العددِ لاتفاقِها في معناها، وفي كونِها لا تكونُ تامَّةً، وفي أَنَّها ليس لها أمرٌ، ولا مصدرٌ، وفي شرطِ العملِ، [كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليهِ][2].

قولُهُ: (ما زالَ) أَي: ماضي يزالُ مِن باب: عَلِمَ، ولا مصدرَ له، فخرجَ ماضي يزولُ القاصرُ[3] من باب [٤٧/ظ] نَصَرَ، ومصدرُهُ الزَّوالُ، بمعنى الانتقالُ، ونحوَ: (زال زيدٌ عن مكانه)، وخرجَ ماضي يُزيلُ لأَنَّه مثلُ (ماز) لفظًا ومعنًى، ومصدرُهُ (الزَّيلُ) ويتعدَّى إلى واحدٍ، قولُهُ: (مقرونةً بما) التَّاء فيه كما مثَّلَ المصنِّفُ، والنَّفيُ بغيرِ ما

---

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس الشَّافعيّ، ولد سنة (١٥٠هـ)، محدّث فقيه، يُنسب له المذهب الشَّافعي. له: (الأُم) في الفقه الشَّافعي، و(الرّسالة) في أُصول الفقه. توفي سنة (٢٤٠هـ). يُنظر ترجمته: حُلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، المكتبة السلفية، ٦٧/٩، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ٥٧/٢.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) والقاصر هو الفعل اللّازم. يُنظر: موسوعة المصطلح النّحويّ ٧١٧/٢.

وَهَٰذِهِ ٱلْأَفْعَالُ ٱلْأَرْبَعَةُ لِمُلَازَمَةِ ٱلْخَبَرِ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ عَلَىٰ حَسَبِ مَا

كذلكَ، وكالنَّفي، والنَّهي كقولِهِ[1]:

[١٥] صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزُلْ ذَاكِرَ المَوْتِ فَنِسْيَانُهُ ضَلالٌ مُبِيْنُ

والدُّعاء، كقولِهِ[2]:

[١٦] أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلى البِلا وَلَازَالَ مُنْهَلًّا بِجِرْعَائِكِ القِطْرُ

قولُهُ: (**الخبرُ**) مفعولُ ملازمةً منصوبٌ بالفتحةِ، وفي نسخةٍ (للخبرِ) بلامِ الجرِّ، أَي: كونُ اسمَها ملازمًا لخبرِها، عدل عن أَنْ يقولَ وهي (**لاتّصافِ... إلخ**)، كما تقدَّمَ في غيرِها لأَجلِ إفادةِ الملازَمةِ هُنا، الَّتي هي أَخصُّ مِن الدَّيمومةِ اللَّازمةِ لها، قولُهُ: (**على حَسَبِ**) بفتح السِّين، وقد تسكَّنُ بمعنى: قَدرَ ما يقتضيه الحالُ، أَي: على حسبِ قبولِ المخبرِ عنهُ، للاتِّصافِ بالخبرِ عُرفًا، فهي ملازمةُ العلمِ لزيدٍ إنَّما هوَ مِن وقتِ وجودِ العلمِ فيهِ، وملازمةٌ له، واستمرارُهُ بعدِهِ، وإثباتُ الجلوسِ لعمرٍو إنَّما هوَ في مدَّةِ وجودِ الجلوسِ منهُ وإثبات الكرمِ.

---

(١) الشّاهد لا يعرف له قائل. مِن الخفيف. الشَّاهد فيه: في قوله: «ولا تزال» فإنّه أجرى فيه زال مجرى (كان) ح لتقدّم شبه النّفي وهو النّهي. يُنظر: المقاصد النّحويّة ١٤/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١.

(٢) الشَّاهد لذي الرُّمّة. مِن الطويل. البِلى: الثَّوبُ إذا خَلَق. مُنهلًّا: المنسكب. القطر: المطر. والشَّاهد فيه: عمل (لا زال) لوجود (لا) النافية. يُنظر: ديوانه، ص٢٠٦. ارتشاف الضرب ٨٢/٢، وشرح الأشموني ٣٥٤/١.

يَقْتَضِيهِ ٱلْحَالُ، نَحْوَ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَالِمًا»، وَ«مَا ٱنْفَكَّ عَمْرٌو جَالِسًا»، وَ«مَا فَتِئَ بَكْرٌ مُحْسِنًا»، وَ«مَا بَرِحَ مُحَمَّدٌ كَرِيمًا»، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ؛ (وَ) ٱلثَّالِثَ عَشَرَ: (مَا دَامَ) مَقْرُونَةً بِـ «مَا» ٱلظَّرْفِيَّةِ ٱلْمَصْدَرِيَّةِ، وَهِيَ لِاسْتِمْرَارِ ٱلْخَبَرِ، نَحْوَ: «لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ»، وَسُمِّيَتْ «مَا» هٰذِهِ ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ ٱلظَّرْفِ، وَمَصْدَرِيَّةً لِتَأَوُّلِهَا مَعَ

قولُهُ: (لمحمَّد)[1] إنَّما هوَ مِن وقتِ وجودِهِ منهُ، [وهكذا][2].

وإنَّما أَفادتْ هذهِ الأفعالُ الثُّبوتَ، والاستمرارَ لأَنَّ معناها النَّفيُ، ودخولُ النَّفي عليها يفيدُ ذلكَ، وإمَّا اعتبارُ القابليَّةِ والصلاحيةِ فمعلومٌ مِن العقلِ، قولُهُ: (بِما المصدريِّة الظَّرفيَّةِ) فشروطُ عملها ثلاثة: سبقَها (بما)، وكونُ ما مصدريَّةٌ، وظرفيَّةٌ، [وهي شروطٌ بجوازِ عملِها لا لوجوبِهِ][3]، إذ لا يلزمُ من وجودِ الشَّرطِ وجودُ المشروطِ، كقولِهِ تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [سورة هود: ١٠٧] وإذا لم توجدِ الظرفيَّةُ فـ (دام) تامةٌ، نحوَ: (تعجبني ما دمتُ [٤٨/و] صحيحًا) لأَنَّها بمعنى بَقي، وصحيحًا حالٌ، ولا توجدُ الظرفيَّةُ بدونِ المصدريَّةِ.

قولُهُ: (لِتأوُّلِهَا) مع صلتِهما بمصدرٍ، أَي: لتأويلِ صلتِها بسببِها، فإنَّ المصدرَ مِن صلتِها لا منها، كما تقدَّمَ مثلُ ذلكَ غيرَ

---

(١) يتحدّث عن المثال الذي أورده الشّيخ خالد الأزهري: «وما برح محمد كريمًا».
(٢) سقطت من (ث).
(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، وَٱلتَّقْدِيرُ مُدَّةَ دَوَامِ زَيْدٍ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ؛ (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا)؛ أَيْ: وَٱلَّذِي تَصَرَّفَ مِنْ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا يَعْمَلُ عَمَلَ مَاضِيهَا؛ فَٱلْمُتَصَرِّفُ، (نَحْوَ: كَانَ) ....

مرةٍ، قولُهُ: (**والتَّقديرُ...**) أي: مِن حيثُ بيانُ الظرفيَّةِ المعبَّرِ عنها بمدَّةٍ، والمصدريَّةِ المعبِّرِ عنها بدوام، وأَمَّا التَّقديرُ مِن حيثُ المعنى فهوَ: مدَّةُ دوامِ تردُّدِ زيدٍ إليكَ، لأَنَّ الديمومةَ في التَّرددِ لا في زيدٍ، وسيأْتي أَنَّ (دامَ) هذهِ لا تتصرفُ على الأَصحِّ[١]، قولُهُ: (**وما تَصرَّفَ منها**) أَي: ما تَحوَّلَ مِن مادةٍ إِلى مادةٍ أُخرى، باختلافِ صيغةٍ مِن مصدرٍ، كما هوَ مذهبُ البصريين[٢]، ويدلُّ له ما بعدَهُ، قولُهُ: (**من كان وأخواتها**) يشيرُ إِلى أَنَّ ضميرَ (**منها**) عائدٌ إِلى جميعِ الأَفعالِ السَّابقةِ، على حذفِ المضافِ ومِن مصدرِها ومصدرِ أَخواتِها، وأَشارَ بقولِهِ: (**يعملُ عملَ ماضيها**) إِلى أَنَّ (**ما تصرَّفَ**) عطفٌ على اسمِ إِنَّ السَّابقَ بقولِهِ: (**فإِنَّها ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ**) وإِلى أَنَّ التَّصرفَ هُنا غيرُ الماضي، لأَنَّه المشبَّهُ به في العملِ، فالضَّميرُ المضافُ في ماضيها راجعٌ للمذكورِ مِن كانَ وأَخواتِها، قولُهُ: (**فالمتصرِّفُ**) هو بكسرِ الرَّاء فقطْ، وفتحَها لحنٌ، ولم يقيِّدِ المتصرفُ بشيءٍ للإِشارةِ إِلى أَنَّ المرادَ مطلقٌ ما حصلَ فيه تصرُّفٌ مِن مصدرِ هذهِ الأَفعالِ، وحاصلُهُ أَنَّها ثلاثةُ أَقسامٍ: ما لا يتصرَّفُ أَصلًا، وهوَ (ليسَ) اتِّفاقًا، ودامَ، على

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٧٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١/١٨٦.

فِي ٱلْمَاضِي، (وَيَكُونُ) فِي ٱلْمُضَارِعِ، (وَكُنْ) فِي ٱلْأَمْرِ؛ (وَ) نَحْوَ: (أَصْبَحَ) فِي ٱلْمَاضِي، (وَيُصْبِحُ) فِي ٱلْمُضَارِعِ، (وَأَصْبِحْ) فِي ٱلْأَمْرِ؛ (تَقُولُ) فِي عَمَلِ ٱلْمَاضِي مِنْ «كَانَ»: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، وَإِعْرَابُهُ: «كَانَ» فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ؛ وَ«زَيْدٌ» ٱسْمُهَا؛ وَ«قَائِمًا» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ فِي عَمَلِ ٱلْمُضَارِعِ مِنْ «كَانَ»: «يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: «يَكُونُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ؛ وَ«زَيْدٌ» ٱسْمُهَا؛ وَ«قَائِمًا» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ فِي عَمَلِ ٱلْأَمْرِ مِنْ «كَانَ»: «كُنْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ: «كُنْ» فِعْلُ أَمْرٍ نَاقِصٌ، وَٱسْمُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَ«قَائِمًا» خَبَرُهُ؛ وَتَقُولُ: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«يُصْبِحُ زَيْدٌ قَائِمًا»، وَ«أَصْبِحْ قَائِمًا»، وَإِعْرَابُهُ عَلَىٰ وِزَانِ مَا قَبْلَهُ.

الأَصحِّ وسيأْتِي، وما تصرُّفُهُ ناقصٌ وهوَ (زالَ وأَخواتِهِ) لأَنَّه ليسَ لها أَمرٌ ولا مصدرٌ، وغيرُ ذلكَ تصرُّفُهُ تامٌّ.

قولُهُ: **(في الماضي)** أَي: في أَخذِ صيغةِ الماضي مِن مصدرِهِ الَّذي هو الكونُ، وكذَا ما بعدَهُ، واسمُ فاعلِهِ **(كائنٌ)** واسم مفعولِهُ مَكُون. [٤٨/ظ] ولا يقامُ خبرُ اسم مقامَ اسمِهِ، بل يُسندُ إلى مصدرِهِ، أَو إِلى ظرفٍ أَنَّ وجهَ بنائِهِ على الأَصحِّ أَنَّها تعملُ فيه، قولُهُ: **(على وَزْنِ ما قبلَهُ)** أَي: نظيرُهُ وكيفيَّتُهُ، وقد يُطلقُ على المساوي في الوزنِ، وعلى المساوِي في المرتبةِ.

تنبيه:

يجوزُ في هذهِ الأَفعالُ توسُّطَ أَخبارِها، وكذا تقديمُها، إِلَّا إِذا

وَٱلَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ مِنْهَا «مَا دَامَ» وَ«لَيْسَ»، تَقُولُ: «لَا أُكَلِّمُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا»، (وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ) مِنَ ٱلْأَمْثِلَةِ.

❊ ❊ ❊

دخلتْ عليها ما، فلا يجوزُ التَّقديمُ على ما، ويمتنعُ في (ليسَ، ودامَ) مطلقًا، وتختصُّ الخمسةَ الأُولى منها بمرادفةِ (صارَ) ويجوزُ فيها التَّمامُ إلَّا: زالَ، وفتئَ، وليسَ.

فائدة:

يعملُ عملَ ليسَ حروف أربعة: لاتَ، ولا، وما، وإنْ النَّافياتِ، فأَمَّا (لاتَ): فلا تعملُ إلَّا في (الحينِ)، ونحوَه كساعةٍ، والآنَ، و(أَنْ): ويجبُ حذفُ أَحدِ معموليها، والغالبُ حذفُ مرفوعًا، وأَمَّا (لا): فهي النَّافية للجنس ظاهرًا، أَو للوحدةِ، وشروطُ عملِها أَربعٌ: تنكيرُ معمولِيها، وَتَقَدُّمُ اسمها على خبرِها، وتقدُّم خبرِها على معمولِهِ، إلَّا إذا كانَ ظرفًا أَو مجرورًا، وأنْ لا ينتقضَ خبرُها بإِلَّا، وأَمَّا (ما) فعملها عند [الحجازيين][1] بشروط أربعة أَيضًا: الثَّلاثةُ الأَخيرةُ في الَّتي قبلَها، وعدمُ اقترانِ اسمِها بأَنْ الزَّائدةَ، وأَمَّا (إِنْ) فعملُها قليلٌ عند أَهلِ العاليةِ[2].

---

(١) سقطت من (ت)، وفي (ث): ويعملها أهل الحجاز.

(٢) قال أَبو حيَّان: «...والصَّحيح إعمالها إذ قد ثبت ذلك لغة لأَهل العالية نثرًا ونظمًا». ارتشاف الضّرب ١٠٩/٢.

[إِنَّ وأَخَوَاتُهَا]

(وَأَمَّا) ٱلْقِسْمُ ٱلثَّانِي مِنَ ٱلنَّوَاسِخِ، فَهُوَ (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ ٱلاسْمَ)؛ أَيْ: ٱلْمُبْتَدَأَ، وَيُسَمَّىٰ ٱسْمَهَا، (وَتَرْفَعُ ٱلْخَبَرَ)؛ أَيْ: خَبَرَ ٱلْمُبْتَدَإِ، وَيُسَمَّىٰ خَبَرَهَا.

(وَهِيَ) سِتَّةُ أَحَرْفٍ: (إِنَّ) بِكَسْرِ ٱلْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ ٱلنُّونِ، وَهِيَ أُمُّ ٱلْبَابِ؛ ....

قولُهُ: (وأَمَّا القِسمُ الثَّاني مِن النَّواسخِ) وهوَ الحروفُ، وقُدِّمَتْ على (ظَنَّ) لبقاءِ رفعِ أَحدِ الجزئينِ فيها.

قولُهُ: (فإِنَّها تنصبُ الاسمَ) إِنْ لم يلزم التَّقديرَ، أَو الحذفَ، أَو عدمَ التَّصرُّفِ، أَو الابتدائيَّةَ بنفسِهِ، أَو بغيرِهِ، فخرجَ اسما الشَّرط، ومَا أَخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ، ونحوَ: (طوبى) ونحوَ: (قُلْ رجل يقول كذا إِلّا زيدًا)، ومصحوبُ إِذا الفجائيَّة، قولُهُ: (وترفعُ الخبرَ)[1] إِنْ لم يكنْ طلبًا ولا إِنشاءً، فخرجَ فعلُ الأَمرِ والنَّهي.

قولُهُ: (إِنَّ) بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ، وقد تُخفَّف فتعملُ قليلًا ويلزمُها، [٤٩/و] اللام إِذا أُهملتْ، قولُهُ: (وهي أُمُّ البابِ) أي: أَصلٌ، ومنه: مكَّةُ أُمُّ القرى، قالَ بعضهُمْ: تطلق الأُمَّ في القرآنِ على خمسة أوجه:

---

(١) والنّصُّ هذا في الأصل لابن آجرّوم في متن الآجروميّة، ص١٤.

(وَأَنَّ) بِفَتْحِ ٱلْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ ٱلنُّونِ (وَكَأَنَّ وَلَٰكِنَّ) ....

أحدها: الأَصلُ، ومنه ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ٤﴾ [سورة الزُّخرف: ٤].

ثانيها: الوالدة، ومنه ﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ﴾ [سورة النّساء: ١١].

ثالثها: المرضعة، ومنه ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [سورة النّساء: ٢٣].

رابعها: المشابهةُ للأُمِّ في الحرمة والتعظيم، ومنه ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ﴾ [سورة الأحزاب: ٦].

خامسُها: المرجعُ والمصيرُ، ومنه ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ٩﴾ [سورة القارعة: ٩]، وقيلَ المرادُ: أُمُّ رأسِهِ، وقيلَ: النَّارُ، لأَنَّه يأوي إليها(١).

قولُهُ: (بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ)(٢) وقد تُخفَّفُ ويستمرُّ عملُها وجوبًا، واسمُها محذوفٌ ضمير شأنٍ، وخبرُها جملةٌ(٣)، قولُهُ:

---

(١) يُنظر: الكشَّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود الزّمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنّشر - بيروت، ٢٨٠/٤، وزاد المسير في علم التّفسير، لأبي الفرج جمال الدّين عبدالرحمٰن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ط/١، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم - بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٥٨١ - ١٥٨٢، والجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١هـ)، تحقيق: عماد البارودي وخيري سعد، المكتبة التوفيقيّة - مصر، ١٣١/٢٠.

(٢) المقصود (أَنَّ).

(٣) يُنظر في (أَنْ) المخفّفة: رصف المباني، ص١٣٦، والجنى الدّاني، ص٢٤٣، ومغني اللبيب ٤٦/١.

بِتَشْدِيدِ ٱلنُّونِ فِيهِمَا، (وَلَيْتَ) بِفَتْحِ ٱلتَّاءِ ٱلْمُثَنَّاةِ فَوْقَ، (وَلَعَلَّ) بِتَشْدِيدِ ٱللَّامِ ٱلْأَخِيرَةِ؛ (تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَإِعْرَابُهُ: «إِنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، تَنْصِبُ ٱلِاسْمَ وَتَرْفَعُ ٱلْخَبَرَ، وَ«زَيْدًا» ٱسْمُهَا، وَ«قَائِمٌ» خَبَرُهَا؛ وَتَقُولُ: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ»، وَإِعْرَابُهُ: «بَلَغَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَٱلنُّونُ لِلْوِقَايَةِ، وَٱلْيَاءُ مَفْعُولٌ، وَ«أَنَّ» حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ، وَ«زَيْدًا» ٱسْمُهَا، وَ«مُنْطَلِقٌ» خَبَرُهَا، وَ«أَنَّ» وَٱسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ عَلَىٰ أَنَّهُ فَاعِلُ «بَلَغَنِي»، وَٱلتَّقْدِيرُ: بَلَغَنِي ٱنْطِلَاقُ زَيْدٍ؛ وَتَمْتَازُ «أَنَّ» ٱلْمَفْتُوحَةُ بِكَوْنِهَا لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبَهَا عَامِلٌ كَمَا مَثَّلْنَا، بِخِلَافِ «إِنَّ» ٱلْمَكْسُورَةِ، وَتَقُولُ: «كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ»، وَ«لَٰكِنَّ عَمْرًا جَالِسٌ»، (وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ)، وَ«لَعَلَّ

(بتشديدِ النُّونِ فيهما)[1] فإنْ خُفِّفَتْ (لكنْ) فهي حرفُ استدراكٍ وعطفٍ، فتُهملُ وجوبًا[2]، وإنْ خُفِّفتْ (كأنَّ) بقيَ عملُها وجوبًا عندَ الجمهورِ[3]، ويقلُّ ذكرُ اسمِها، ولا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأنٍ، قولُهُ: (لا بُدَّ أَنْ يطلبُها عاملٌ)[4] على الفاعليَّةِ، أَو المفعوليَّةِ، أَو الإضافةِ، نحوَ: رأيتُ إنَّكَ فاضلٌ، وعلمتُ بأَنَّكَ فاضلٌ، لأَنَّ ما بعدَها يؤوَّل معها بمفردٍ مِن لفظِهِ، خبرُها إنَّ المكسورةَ فإنَّه قد يطلبُها عاملٌ، نحوَ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [سورة مريم: ٣٠].

---

(١) أي: في (لكنَّ وكأنَّ).

(٢) يُنظر: رصف المباني، ص٣٤٥، والجنى الدّاني، ص٥٣٣، ومغني اللبيب ١/٣٨٥.

(٣) يُنظر: رصف المباني، ص٢٨٤، والجنى الداني، ص٥٢٢.

(٤) والحديث هنا عن (أنْ) المفتوحة الهمزة.

ٱلْحَبِيبَ قَادِمٌ»؛ وَإِعْرَابُهَا عَلَىٰ وِزَانِ مَا تَقَدَّمَ، لَا يَخْتَلِفُ عَمَلُهَا، وَإِنَّمَا تَخْتَلِفُ مَعَانِيهَا لِاخْتِلَافِ أَلْفَاظِهَا، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ هَٰذَا ٱلْعَمَلَ لِشِبْهِهَا بِٱلْفِعْلِ ٱلْمَاضِي، نَحْوَ: «كَانَ» فِي ٱلْبِنَاءِ عَلَىٰ ٱلْفَتْحِ، وَدَلَالَتُهَا عَلَىٰ ٱلْمَعَانِي، فَمَعْنَىٰ «كَانَ» ٱتِّصَافُ ٱلْمُخْبَرِ عَنْهُ بِٱلْخَبَرِ فِي ٱلْمَاضِي كَمَا تَقَدَّمَ، (وَمَعْنَىٰ إِنَّ) ٱلْمَكْسُورَةِ، (وَأَنَّ) ٱلْمَفْتُوحَةِ (لِلتَّوْكِيدِ)؛ أَيْ: تَأْكِيدِ ٱلنِّسْبَةِ، (وَ) مَعْنَىٰ (كَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ)، وَهُوَ: ٱلدَّلَالَةُ عَلَىٰ ....

قولُهُ: (لاختلافِ أَلفاظِها) [كونُهُ][1] علةً لاختلافِ معانِيها غير مستقيم لاتِّحاد معنًى (إنَّ، وإنْ) كما يأْتي، وغيرُ ذلكَ، قولُهُ: (**بالفعلِ الماضي**) أَي: النَّاقصُ كما مثَّلَ بهِ، قولُهُ: (**للتَّوكيدِ**)[2] اللَّامُ زائدةٌ، أَو على توهُّمِ عدمِ ذكرِ المعنى، أَو على معنَى النِّسبةِ، أَي: معناهُما منسوبٌ لهُ نسبةُ الخبرِي إِلى الكُلِّي، وكذَا يُقال فيما بعدَها، قولُهُ: (**توكيدُ النِّسبةِ**) إثباتًا أَو نفيًا أَي: توكيدُ الحكمِ فيها، قولُهُ: (**وهوَ تعقيبُ** [٤٩/ظ] **الكلامِ**)[3] الوجهُ إِسقاطُ هذهِ الجملةِ، فأَنَّها ليستْ مِن حدِّ الاستدراكِ، والحدُّ ما بعدَها، ولا يجوزُ كونُ ما بعدَها مماثلًا لما قبلَها اتِّفاقًا، بل نقيضٌ، أَو ضِدٌّ، أَو خلافٌ مثال ما يُتوهَّم نفيُهُ (ما زيدٌ شجاعٌ) فيُتوهَّمُ نفيُ الكرمِ عنه، فيُقالُ: لكنَّه كريمٌ.

قولُهُ: (**وهو الدّلالةُ**)[4] إِشارةً إِلى أَنَّه ليسَ المرادُ بالتَّشبيهِ معناهُ

---

(١) سقطت من (ت)، وفي (ب): لكونه.
(٢) أي (إنَّ) و(أنَّ).
(٣) والحديث عن (لكنَّ).
(٤) والحديث عن (كأنَّ).

مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي ٱلْمَعْنَىٰ، (وَ) مَعْنَىٰ (لَٰكِنَّ لِلِاسْتِدْرَاكِ)، وَهُوَ: تَعْقِيبُ ٱلْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، (وَ) مَعْنَىٰ (لَيْتَ لِلتَّمَنِّي)، وَهُوَ: طَلَبُ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ، (وَ) مَعْنَىٰ (لَعَلَّ لِلتَّرَجِّي)، وَهُوَ: طَلَبُ ٱلْأَمْرِ ٱلْمَحْبُوبِ، ....

المصدريُّ الَّذي هو فعلُ المتكلِّمِ، قولُهُ: (مشاركةُ أَمرٍ لأَمرٍ) أَي بحسبِ مرادِ المتكلِّم، فإِنَّ المتشابهينَ قد يتشاركانِ في أُمورٍ متعدِّدةٍ، فيُرادُ واحد مِنها مثلًا، والأَوَّلُ: هو المشبَّه، والثاني هو: المشبَّه بِهِ، والمعنى هو وجه الشَّبهِ في الشَّرفِ أَو الخسَّةِ، قولُهُ: (وهو طلبُ مالا طَمعَ فيه. . .إلخ) أَي: ما شأْنُهُ ذلكِ، وأَصلُ التَّمني إنشاءُ حالةٍ مخصوصةٍ ينشأُ عنها ميلُ الطَّبعِ إلى محبَّةِ المطلوبِ[1]، قولُهُ: (طلبُ الأَمر المحبوب) فيه ما قبلَهُ، ولا يكونُ إلَّا فيما يُترجَّى مِن المتكلِّمِ، أَو المخاطبِ، أَو غيرِهما، نحوَ: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [سورة الأحزاب: ٦٣].

تنبيه:

لا يجوزُ تقديمُ الخبرِ، ولا معمولِهِ على هذهِ الأَحرفِ مطلقًا، ولا تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ مطلقًا، ويجوزُ توسُّطُهُ بينَ الاسمِ والخبرِ مطلقًا، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على الاسمِ إلَّا إذا كانَ ظرفًا، أَو مجرورًا، وقد تتّصلُ اللَّامُ بعدَ أَنْ بمعمولِ الخبرِ مُطلقًا، أَو بما تأَخَّرَ مِن اسمٍ، أَو خبرٍ، أَو بضميرِ فعلٍ للتَّأكيدِ المبالغِ فيهِ، ويجوزُ حذفُ خبرِ عَلِمَ، ويجبُ إبطالُ عملِهِنَّ إنْ اتصلتْ بِهنَّ ما الحرفية،

---

(١) يُنظر: كشاف اصطلاحات الفنون ١٦٣/٤.

(وَٱلتَّوَقُّعِ)، وَهُوَ: ٱلْمُعَبَّرُ عَنْهُ عِنْدَ قَوْمٍ بِٱلْإِشْفَاقِ فِي ٱلْمَكْرُوهِ، نَحْوَ: «لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ»، وَٱلتَّرَجِّي فِي ٱلْمَحْبُوبِ، نَحْوَ: «لَعَلَّ ٱللَّهَ يَرْحَمُنِي»، فَإِنَّ ٱلْهَلَاكَ مِمَّا يُكْرَهُ، وَٱلرَّحْمَةَ مِمَّا يُحَبُّ.

ولِذلكَ تسمَّى الكافَّةُ إلَّا (ليتَ) فيجوزُ إعمالُها وهوَ الأرجَحُ، وإهمالُها، وخرجَ بالحرفيَّةِ الموصولةِ أو المصدريَّة، نحوَ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [سورة طه: ٦٩] فإنَّها محتملةٌ لهما.

[فائدةٌ:

أُلحقَ بهذهِ الأَحرفِ في العملِ (لا النَّافية للجنسِ) نصًّا، ويُقال لها: (لا التَّبرئة)[1] لمشابهتِها لها في التَّأكيدِ، [٥٠/و] ولزوم الصدَّرِ، والاختصاصِ بالأسماءِ][2]، وإنَّما تعملُ بشروطٍ أربعةٍ: أَنْ يُقصدَ بها نفي الجنسِ على سبيلِ الاستغراقِ، وإنْ لا يدخلَ عليها جارٌّ، وأنْ يتَّصلَ اسمُها بها، وأَنْ يكونَ معمولَاها نكرتينِ، ويجوزُ إلغاؤُها إنْ تكرَّرتْ، ويُبنى اسمُها على ما ينصبُ به إنْ لم يكنْ مضافًا، ولا شبيهًا بِه، والإعرابُ ذلكَ في نحوَ: (لا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ) خمسة أَوجهٍ: رفعُهما، ونصبُهما[3]، ورفعُ الأَوَّل معَ بناءِ الثَّاني، وبناءُ الأَوَّل معَ رفع الثَّانِي، أَو نصبُهُ، ويمتنع رفعُ الأَوَّل [ونصبُ الثاني][4].

---

(١) من مصطلحات الكوفيين. يُنظر: موسوعة المصطلح النّحويّ ٤٣٦/١.
(٢) سقطت من (ت).
(٣) لا توجد حالة نصبهما، ولعلّه يقصد: (بناؤهما). يُنظر: اللّمع في العربية، ص١٠٩. توجيه اللّمع، ص١٥٨.
(٤) سقطت من (ث)، و(ج).

[ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا]

(وَأَمَّا) ٱلْقِسْمُ ٱلثَّالِثُ مِنَ ٱلنَّوَاسِخِ، وَهُوَ (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا تَنْصِبُ ٱلْمُبْتَدَأَ)، وَيُسَمَّىٰ مَفْعُولَهَا ٱلْأَوَّلَ، (وَ) تَنْصِبُ (ٱلْخَبَرَ)، وَيُسَمَّىٰ مَفْعُولَهَا ٱلثَّانِي، وَإِنَّمَا تَنْصِبُهُمَا (عَلَىٰ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا)، حَيْثُ لَا مَانِعَ.

وَذَكَرَ مِنْ ذٰلِكَ عَشْرَةَ أَفْعَالٍ، ....

قولُهُ: (وأَمَّا القسمُ الثَّالثُ)[١] وإنَّما أَخَّرَ لزوالِ الجزئينِ فيه عن أَصلِهما الَّذي هو الرَّفعُ، قولُهُ: (حيثُ لا مانعَ) أي يمنعُ وجوبَ عملِها، أَو جوازِهِ فإنَّها يُلغى مِنها غيرُ أفعالِ التَّصييرِ برُجحانٍ إنْ أُخرت عن معموليها معًا، وبمرجوحيّةٍ إنْ توسّطتْ بينهما، أو يبطلُ عملُها كلَّها في اللّفظِ وجوبًا، وتعملُ في المحلِّ، وتسمَّى تعليقًا إنْ وليها مالَهُ صدرُ الكلامِ منْ أُمورٍ ستَّةٍ، وهي: ما النَّافية مطلقًا، ولا وإنْ النافيتانِ إنْ وقعا في جوابِ قسمٍ ملفوظٍ أَو مقدورٍ، ولام الابتداءِ، أَو القسمُ، والاستفهامُ بنفسِهِ أَو بإضافتِهِ، نحوَ: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ، أَو لا زيدٌ قائمٌ، أَو إنْ زيدٌ قائمٌ أَو لَزيدٌ قائمٌ، أَو ليأتينَّ زيدٌ أَخوكَ، أَو أَبو مَن زيدٌ؟ نعمْ إنْ تأَخَّرَ الاستفهامُ عنِ المعمولِ الأَوَّلِ بقيَ على عملِهِ، نحوَ: علمتُ زيدًا أَبو مَن هوَ.

[قولُهُ: (وذكرَ منها عشرةَ أَفعالٍ)[٢] فهيَ أَكثرُ مِن ذلكَ كما سيشيرُ إِليهِ،

---

(١) ويقصد بها: (ظننتُ وأَخواتها).

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٥٩/٣ ـ ١٤٦٤.

أَرْبَعَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَرْجِيحَ وُقُوعِ ٱلْمَفْعُولِ ٱلثَّانِي، (وَهِيَ ظَنَنْتُ)، نَحْوَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، (وَحَسِبْتُ)، نَحْوَ: «حَسِبْتُ بَكْرًا صَدِيقًا»، (وَخِلْتُ)، نَحْوَ: «خِلْتُ ٱلْهِلَالَ لَائِحًا»، (وَزَعَمْتُ)، نَحْوَ: «زَعَمْتُ زَيْدًا صَادِقًا»؛ وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا تُفِيدُ تَحْقِيقَ وُقُوعِ ٱلْمَفْعُولِ ٱلثَّانِي، (وَ) هِيَ (رَأَيْتُ)، نَحْوَ: «رَأَيْتُ ٱلْمَعْرُوفَ مَحْبُوبًا»،

ومنها القولُ إذا استُعملَ بمعنى الظنِّ، وقيلَ مطلقًا[١]، قولُهُ: (أَربعةٌ تفيدُ) أَي تدلُّ على رُجحانِ وجودِهِ غالبًا، وقد تدلُّ على تعيُّنِ وجودِهِ، قولُهُ [٥٠/ظ] (ظننتُ) لا بمعنى اتَّهمتُ، وإِلَّا فيتعدَّى لواحدٍ فقطْ، قولُهُ: (وحسبتُ) لا بمعنى احمرار اللونِ أَو بياضِهِ[٢]، ولا بمعنى العدِّ][٣].

قولُهُ: (وَخِلْتُ) لا بمعنى اختالَ، ولا بمعنى ظلعَ بالمشالةِ، أَي: عرجَ، ولا بمعنى صارَ، وذا خالَ يخولُ، أَي: يتكبَّر لكونِهِ في النِّعمةِ مثلًا[٤]، قولُهُ: (وزعمتُ) لا بمعنَى الكفالةُ، ولا بمعنى الهزالُ، أَو السَّمتُ، وأَصلُ استعمالِ الزَّعمِ في الباطلِ، وقد يكونُ في الحقِّ، ولم يقعْ في القرآنِ إِلَّا للأَوَّلِ[٥]، قولُهُ: (رأيتُ) لا بمعنى أَبصرتُ، ولا بمعنى الذَّهابُ في الرَّأي، وهذا قد يتعدَّى لمفعولينِ[٦]، نحوَ: (رأَى

---

(١) قال السُّيوطيُّ: «فإِنْ كانت ظنَّ بمعنى: اتَّهمَ تعدَّت لواحدٍ...»، وهمع الهوامع ٢١٥/٢.
(٢) جاء في لسان العرب: «الحُسْبَةُ سَوادٌ يَضْرِبُ إِلى الحُمْرَةِ»، ٣١٦/١ (حسب).
(٣) سقطت من (ب). ويُنظر: همع الهوامع ٢١٦/٢.
(٤) يُنظر في ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٣/٣، لسان العرب (خيل)، وهمع الهوامع ٢١٦/٢.
(٥) همع الهوامع ٢١١/٢.
(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٤٧٣/٣.

(وَعَلِمْتُ)، نَحْوَ: «عَلِمْتُ زَيْدًا صَادِقًا»، (وَوَجَدْتُ)، نَحْوَ: «وَجَدْتُ ٱلْعَلْمَ نَافِعًا»؛ وَٱثْنَانِ يُفِيدَانِ ٱلتَّصْيِيرَ وَٱلْانْتِقَالَ مِنْ حَالَةٍ إِلَىٰ أُخْرَىٰ، (وَ) هُمَا (ٱتَّخَذْتُ)، نَحْوَ: «ٱتَّخَذْتُ زَيْدًا صَدِيقًا»،

الشَّافعي[1] الوترَ مندوبًا)[2]، قولُهُ: (وعلمتُ) لا بمعنى عرفتُ، ولا بمعنى انشقاقُ الشَّفةِ العليا[3]، قولُهُ: (ووجدتُ) لا بمعنى أصبتُ الشَّيءَ، ولا بمعنى الحزنُ، أو الحقدُ، أو الاستغناءُ[4]، قولُهُ: (تفيدان التَّصيير والانتقالَ)[5] اعترضَهُ بعضهُم بأنَّه يجبُ [إسنادُ] المبتدإِ والخبرِ في الخارجِ، وهذا يشملُ نحوَ: (صيَّرتُ الموجودَ معدومًا)، وصِدْقُ أَحدُهما على الآخرِ ممتنعٌ، وأَجابَ [شيخنا][6]: بأَنَّ كلامهُمُ محمولٌ على ما ليسَ فيه مثلَ ذلكَ، قالَ بعضُ مشايخنا: وهذا الاعتراضُ ساقطٌ مِن أَصلِهِ، وبيَّنُهُ بما يعلمُ مِن محلِّهِ، ومنهُ: أَنَّ المرادَ بالعدمِ عدمُ الاعتبارِ بالشَّيءِ، لا بمعنى عدمِ الوجودِ المقابلِ لَهُ، فتأمَّل.

قولُهُ: (واتَّخذتُ) لا بمعنى أَقامَ بالمكانِ مثلًا[7]، قولُهُ:

---

(١) هو محمد بن إدريس بن العباس الشَّافعي، وُلِدَ سنة (١٥٠هـ)، فقيه، وصاحب مذهب، له: الأُم، الرِّسالة. توفي سنة (٢٠٤هـ). يُنظر: تاريخ بغداد ٢/٥٧.

(٢) يُنظر: الرِّسالة، ص١٤٢. باب فرض الصَّلاة.

(٣) قال السُّيوطيُّ: «فإِنْ كانت بمعنى: عرف تعدّت لواحد... أبو بمعنى علم علمىً فهو أعلم، أي مشقوق الشّفة العليا...»، ٢/٢١٣.

(٤) يُنظر: همع الهوامع ٢/٢١٣.

(٥) ويقصد (اتّخذ) و(جعل).

(٦) سقطت من (ت).

(٧) يُنظر: همع الهوامع ٢/٢١٨.

(وَجَعَلْتُ)، نَحْوَ: «جَعَلْتُ ٱلطِّينَ إِبْرِيقًا»؛ وَوَاحِدٌ يُفِيدُ حُصُولَ ٱلنِّسْبَةِ فِي ٱلسَّمْعِ، (وَ) هُوَ: (سَمِعْتُ)، نَحْوَ: «سَمِعْتُ ٱلنَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ»، فَٱلنَّبِيُّ مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَجُمْلَةُ «يَقُولُ» مَفْعُولٌ ثَانٍ، هَٰذَا عَلَىٰ رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ ٱلْفَارِسِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ «سَمِعْتُ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَىٰ مَا لَمْ يُسْمَعْ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ، وَٱلْجُمْهُورُ عَلَىٰ أَن جُمْلَةَ «يَقُولُ» وَنَحْوَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ ٱلْحَالِ مِنَ ٱلْمَفْعُولِ، ....

(وجعلتُ) لا بمعنى أَوجبتُ، ولا بمعنى أَوجدتُ، نحوَ: (جعلتُ للعاملِ كذا)[1]، ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[2].

قولُهُ: **(على رأي أَبي عليٍّ الفارسيّ)**[3] وهو مرجوحٌ، قولُهُ: **(على ما لا يسمعُ)** أَي: على اسمِ عينٍ، نحوَ: (سمعتُ زيدًا يقرأُ) فإِنْ دخلتْ على ما يسمعُ نحوَ: (سمعتُ قراءةَ زيدٍ) تعدَّى لواحدٍ اتفاقًا، قولُهُ: **(على** [٥١/و] **الحالِ)** أَي: لا على بدلٍ، أَو بيانٍ خلافًا لمنْ أَدَّعاه فراجعْهُ، قولُهُ: **(مِن المفعولِ)** أَي: إِنْ كانَ معرفةً، وإِلَّا

---

(١) تنصب مفعولين إذا كانت بمعنى (صيَّد). يُنظر: همع الهوامع ٢/٢١٦.

(٢) سورة الأنعام: ١.

(٣) هو أَبو علي الحسن بن أَحمد بن عبدالغفار الفارسيّ، نحويٌّ مشهور، ومِن أَكابرهم، له: الشيّرازيات، والبصريات، والبغداديات، والإِيضاح، والتكملة. توفي سنة (٣٧٧هـ). يُنظر ترجمته: نزهة الأَلباء في طبقات الأُدباء، لأَبي البركات الأَنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د.إِبراهيم السَّامرائي، مكتبة الأَندلس ـ بغداد، ص٢٣٢، تاريخ بغداد ٧/٢٧٥، وبغية الوعاة ١/٤٩٦. وهذا الرأي في سمعتُ ليس للفارسيّ وحدَه، وإِنَّما سبقه الأَخفش الأَوسط، وتبع الفارسيَّ: ابن عصفور، وابن بابشاذ. يُنظر: شرح جمل الزَّجاجي ١/١٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣/١٤٧٦، وهمع الهوامع ١/١٥٠.

لِأَنَّ أَفْعَالَ ٱلْحَوَاسِ لَا تَتَعَدَّىٰ إِلَّا إِلَىٰ مَفْعُولٍ وَاحِدٍ؛ وَ(تَقُولُ) فِي إِعْرَابِ (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، «ظَنَنْتُ» فِعْلٌ وفَاعِلٌ، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَ«مُنْطَلِقًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ (وَ) فِي إِعْرَابِ: (خِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا)، خِلْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَأَصْلُ «خِلْتُ» خَيِلْتُ بِكَسْرِ ٱلْيَاءِ، نُقِلَتِ ٱلْكَسْرَةُ إِلَىٰ ٱلْخَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ حُذِفَتِ ٱلْيَاءُ لِالْتِقَاءِ ٱلسَّاكِنَيْنِ، وَ«عَمْرًا» مَفْعُولٌ أَوَّلُ، وَ«شَاخِصًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ) مِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ ٱلرَّجَحَانِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ ٱلتَّحْقِيقَ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ مَا يُفِيدُ ٱلتَّصْيِيرَ بِلَا فَرْقٍ؛ وَهَٰذَا ٱلْقِسْمُ، أَعْنِي ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا، دَخِيلٌ فِي ٱلْمَرْفُوعَاتِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذْكَرَ فِي ٱلْمَنْصُوبَاتِ، وَلَٰكِنَّهُ

فهي صفةٌ، قولُهُ: (لأَنَّ أفعالَ الحواسِ) أي: لأَنَّ شرطَ أفعالِ هذا البابِ أَنْ تكونَ قلبيَّةً، أَي متعلّقٌ معناها بالقَلْبِ، قولُهُ: (في إعرابِ) هو إخراجٌ عن ظاهرِ كلامِ المصنِّفِ، مِن إنَّها للتَّمثيلِ المجرَّدِ، ولعلَّهُ أَرادَ زيادةَ الفائدةِ، قولُهُ: (ما يفيدُ الرُّجحانِ)، نحوَ: (عَدَّ، وَهَبَّ، وَحَجَى).

قولُهُ: (ما يفيدُ التَّحقيقُ) وهو: (أَلقى، وتعلَّم) بمعنى: اعلمْ، ودَرَى، قولُهُ: (ما يفيدُ التَّصييرُ)، نحوَ: (صيَّرتُ، وحوَّلتُ) وسكتَ عنِ القسمِ الرَّابعِ لضعفِهِ كما عَلِمَ، قولُهُ: (أَعني ظنَّ. . . إلخ) ذكرَ هذا لدفعِ توهُّم رجوع اسم الإشارةِ قبلَهُ لما يفيدُ التَّصييرُ لقربِ منهُ، قولُهُ: (دخيلٌ) أَي: ليس في محلِّه، قولُهُ: (وحقُّهُ) أَي: المناسبُ فيهِ، وموافقٌ للطَّبعِ والعقلِ، ولكنَّهُ استدراكٌ على ما أَفادَهُ حقَّهُ، وفي ذكْرِ الاستطرادِ تسليمٌ لتلكَ الإِفادةِ، لأَنَّه ذكرُ الشَّيءِ في غيرِ محلِّه مع غيرِهِ

ذُكِرَ ٱسْتِطْرَادًا لِتَتْمِيمِ ٱلنَّوَاسِخِ.

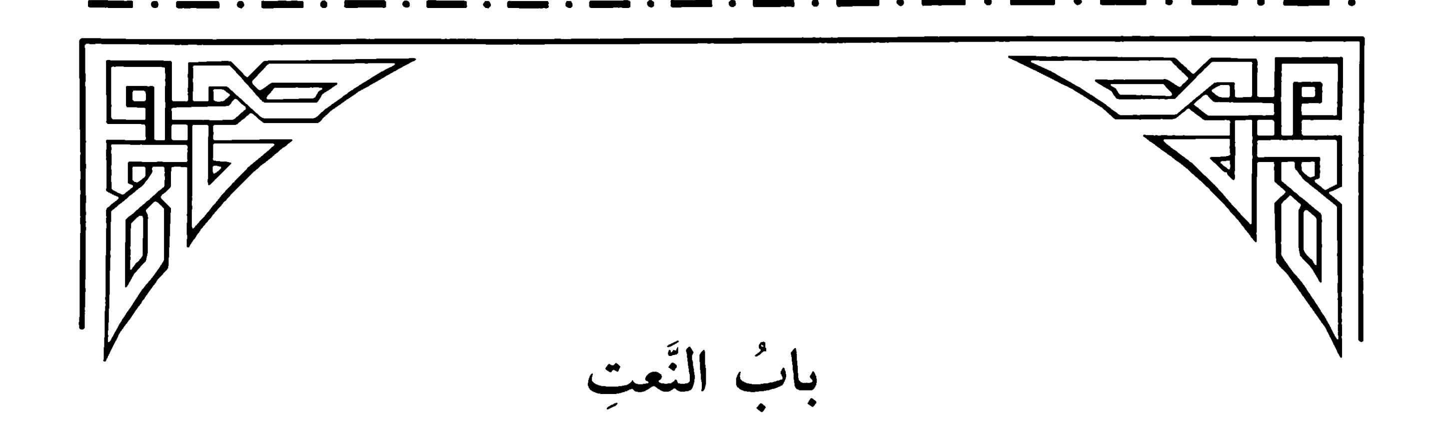
لمناسبةٍ بينُهما، وأشار بقولِهِ: (لتتميمِ النَّواسخِ) إلى بقيةِ معنى الاستطرادِ الَّذي هوَ الجوابُ عن مخالفةِ ذلكَ الحقلِ [فتأمَّلْ][1].

□ □ □ □ □ □

(١) سقطت من (ث)، و(ج)

[ٱلنَّعْتُ]

(بَابُ ٱلنَّعْتِ)



بابُ النَّعتِ

ويُقالُ لهُ الوصفُ، والصِّفةُ، قدَّمَهُ على بقيَّة التَّوابعِ لما مرَّ، وبعضُهم ذكرَها نَظمًا بقولِهِ:

[١٦] نَعْتُ البَيَانِ مُؤَكِّدٌ بَدَلُ النَّسَقْ   هَذَا هُوَ التَّرْتِيْبُ فِي القَوْلِ الأَحَقْ

وحقيقتُهُ: أَنَّه التَّابعُ المشتقُّ بالفعلِ، أَو بالقولِ الموضِّحِ لحقيقةِ متبوعهِ، أَو المخصَّصُ لهُ(١)، وما ذكرَهُ المصنِّفِ بعضُ أَحكامِهِ، كما أَشارَ إِليهِ الشَّارِحُ.

والتَّابعُ مُطلقًا: ما شاركَ ما قبلَهُ في إِعرابِهِ الحاصلُ

---

(١) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص١١٩.

رَسَمَهُ بِبَعْضِ خَوَاصِّهِ تَقْرِيبًا عَلَىٰ ٱلْمُبْتَدِئِ، فَقَالَ: (ٱلنَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ) إِنْ كَانَ ٱلْمَنْعُوتُ مَرْفُوعًا، (وَنَصْبِهِ) إِنْ كَانَ ٱلْمَنْعُوتُ مَنْصُوبًا، (وَخَفْضِهِ) إِنْ كَانَ ٱلْمَنْعُوتُ مَخْفُوضًا، (وَتَعْرِيفِهِ) إِنْ كَانَ ٱلْمَنْعُوتُ مَعْرِفَةً، (وَتَنْكِيرِهِ) إِنْ كَانَ ٱلْمَنْعُوتُ

والمتجدِّدُ[(١)]، وإطلاقُ التَّابعِ على المبنيِّ مِن الفعلِ والحرفِ مجازٌ لعدمِ الإعرابِ [٥١/ظ] فيهما الَّذي يقعُ فيه التَّبعيةَ، والعاملُ في التَّابعِ هو العاملُ في متبوعِهِ إلَّا البدلَ، ومعنى المشتقِّ: ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِهِ، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، ومعنى المؤوَّلُ به: ما أَقيمَ مقامَهُ، كاسمِ الإشارةِ[(٢)] (وذي) بمعنى صاحب، والمنسوبِ، والجملةِ، والمصدرِ الملتزمِ تذكيرَهُ وإفرادِهِ نحوَ: عدل، قولُهُ: (في رفعِهِ)[(٣)] أي في نوعِ رفعِهِ، فيدخلُ ما لو كانَ في أَحدِهما لفظًا، وفي الآخرِ تقديرًا، أو محلًّا، أو في أَحدِهما بالحركاتِ، وفي الآخرِ بالحروفِ، [وكذا يقالُ في نصبِهِ وغيرِهِ][(٤)].

قولُهُ: (وتعريفِه) نَعَمْ لا يجوزُ أَنْ يكونَ النَّعتُ أَعرفَ مِن المنعوتِ، ويمكنُ استفادتُهُ من كلامِ المصنِّفِ[(٥)]، فإنْ وجدَ، نحوَ:

---

(١) يُنظر: شرح الحدود النّحوية، ص١١٧.

(٢) خصَّص بعضهم أسماء الإشارة بـ: غير المكانية. يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص١١٩.

(٣) ما بين القوسين في الأصل مِن متن الآجروميّة، ص١٤.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) يُشير في هذا إلى قول الشّيخ خالد الأزهريّ: «وتعريفه إنْ كان المنعوت معرفة»، ص٨٥.

نَكِرَةً؛ سَوَاءٌ كَانَ ٱلنَّعْتُ حَقِيقِيًّا أَمْ سَبَبِيًّا؛ ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ٱلنَّعْتُ ضَمِيرَ ٱلْمَنْعُوتِ ٱلْمُسْتَتِرَ تَبِعَهُ أَيْضًا فِي تَذْكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ وَإِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ، وَيَكْمُلُ لَهُ حِينَئِذٍ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ؛ وَيُسَمَّىٰ ٱلنَّعْتُ حِينَئِذٍ حَقِيقِيًّا، وَإِنْ رَفَعَ سَبَبِيَّ ٱلْمَنْعُوتِ ٱلظَّاهِرَ ٱقْتُصِرَ فِيهِ عَلَىٰ مَا ذَكَرَهُ ٱلْمُصَنِّفُ، وَتَبِعَهُ فِي ٱثْنَيْنِ مِنْ خَمْسَةٍ، وَيُسَمَّىٰ ٱلنَّعْتُ حِينَئِذٍ سَبَبِيًّا؛ (تَقُولُ) فِي ٱلنَّعْتِ ٱلْحَقِيقِيِّ ٱلرَّافِعِ لِضَمِيرِ ٱلْمَنْعُوتِ ٱلْمُسْتَتِرِ فِي

(جاءَ الرَّجلُ صاحبُكَ) تعيَّن بدلًا أو بيانًا، ويجوزُ نعتُ المعرَّفِ بلامِ الجنسِ بالنَّكرةِ، قولُهُ: (**حقيقيًّا**)[1] وهو الجاري على مَن هو لَهُ في الواقعِ[2]، وعكسُه السَّببيُّ، وهذا [جواب] لمن قولهم إن الحقيقيّ ما رفعَ ضميرَ المنعوتِ، معَ أنَّه سببيٌّ، فذكرَ الشَّارحُ لَهُ تبعًا لهم ولو عدلَ عنهُ لما مرَّ كانَ أَولى، قولُهُ: (**وتأنيثِهِ**) ما لم يردْ إفرادُهُ وتذكيرُهُ كأفعلْ التَّفضيلِ، قولُهُ: (**الظَّاهر**) هو ما قابلَ المستترَ، فيشملُ الضَّميرَ البارزَ، [وأشارَ بلفظِ (**السَّببيِّ**) إلى وجهِ تسميتِهِ سببيًا، وإلَّا فلا حاجةَ إليه معَ ما بعدَهُ فتأمَّل][3]، قولُهُ: (**اقتصرَ**) فيه على ما ذكرَهُ المصنِّفُ مِن حيثُ اللُّزومِ، ويجوزُ أَنْ يتبعُهُ في واحدٍ مِن الخمسةِ الباقيةِ أو في اثنين مِنها، قولُهُ: (**تقولُ... إلخ**) جملةُ ما ذكرَهُ اثنان وسبعونَ مثالًا، لأَنَّ المنعوتَ: إمَّا مفردٌ، أَو مثنًى، أَو مجموعٌ، وكُلٌّ مِنها إمَّا مذكَّر أَو

---

(١) شرح كتاب الحدود للأُبديّ، ص١٣١، وشرح الحدود النّحويّة، ص١١٩.

(٢) يريد أن يقول إنَّ تعريف النّعت السَّببيّ هو: «ما رَفَع ظاهرًا مُتَلبِّسًا بضمير الموصوف»، وشرح كتاب الحدود للأُبديّ، ص١٣١.

(٣) سقطت من (ث).

ٱلرَّفْعِ مَعَ ٱلْإِفْرَادِ وَٱلتَّعْرِيفِ وَٱلتَّذْكِيرِ: (قَامَ زَيْدٌ ٱلْعَاقِلُ، وَ) فِي ٱلنَّصْبِ: (رَأَيْتُ زيدًا ٱلْعَاقِلَ، وَ) فِي ٱلْخَفْضِ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ٱلْعَاقِلِ)؛ وَتَقُولُ مَعَ ٱلتَّنْكِيرِ وَٱلْإِفْرَادِ: «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ ٱلْمُذَكَّرِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَ ٱلزَّيْدَانِ ٱلْعَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلزَّيْدَيْنِ ٱلْعَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلزَّيْدَيْنِ ٱلْعَاقِلَيْنِ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ ٱلْمُذَكَّرِ مَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ عَاقِلَانِ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عَاقِلَيْنِ»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَ

مؤنَّثٌ، فهي ستَّةٌ، وكلٌّ منها إمَّا مُعرَّفةٌ، أَو نكِرة [٥٢/و] فهيَ اثنا عشرَ، وكلٌّ منهما إمَّا مرفوعٌ، أَو منصوبٌ، أَو مجرورٌ فهي ستَّةٌ وثلاثون، وكُلٌّ منها: إمَّا حقيقيٌّ أَو سببيٌّ فهي اثنان وسبعونَ، ويُزادُ عليهِ ما أَشارَ إِليه بقولِهِ: (**فأَمَّا معَ الجمْعِ إلى آخرِه**)، وبقولُهُ: (**فإِنَّ نُعِتَ باسمِ المفعولِ إلى آخرِهِ**)، قولُهُ: (**الرَّافعُ... إلخ**) هو تفسيرُ لما قبلَهُ كما تقدَّمَ، قولُهُ: (**في الرَّفعِ**) متعلِّقٌ بـ(**تقول**)[1] أَو حالٌ مِن النَّعتِ، وكذَا ما بعدَهُ، قولُهُ: (**معَ الإفرادِ والتَّعريفِ**) وكانَ حقُّهُ ذِكْرَ التَّذكيرِ أَيضًا، لتمامِ الأَربعةِ مِن العشرةِ الّتي هيَ موجودةٌ في جميعِ هذهِ الأَمثلةِ، قولُهُ: (**وتقولُ معَ التَّنكيرِ والإفرادِ**) وفي نسخةٍ: (**في الإفرادِ معَ التَّنكيرِ**) وهيَ الأَنسبُ بالسِّياقِ، قولُهُ: (**وتقولُ في تثنيةِ المذكَّر... إلخ**) مثَّل في المعرَّفِ بما مفردُهُ عَلَمٌ، وفي المذكَّرِ بما مفردُهُ نكرةٌ معَ صحَّةِ الثَّاني في الأَوَّلِ،

---

(١) (تقول) في الأصل من متن الآجروميّة، ص٨٥.

ٱلزَّيْدُونَ ٱلْعَاقِلُونَ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلزَّيْدِينَ ٱلْعَاقِلِينَ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلزَّيْدِينِ ٱلْعَاقِلِينَ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَ رِجَالٌ عُقَلَاءُ»، وَ«رَأَيْتُ رِجَالًا عُقَلَاءَ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ عُقَلَاءَ»؛ وَتَقُولُ فِي ٱلْمُفْرَدَةِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدُ ٱلْعَاقِلَةُ» وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا ٱلْعَاقِلَةَ»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ٱلْعَاقِلَةِ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ ٱمْرَأَةٌ عَاقِلَةٌ»، وَ«رَأَيْتُ ٱمْرَأَةً عَاقِلَةً»، وَ«مَرَرْتُ بِٱمْرَأَةٍ عَاقِلَةٍ»؛ وَتَقُولُ فِي مُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ ٱلهِنْدَانِ ٱلْعَاقِلَتَانِ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلهِنْدَيْنِ ٱلْعَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلهِنْدَيْنِ ٱلْعَاقِلَتَيْنِ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ ٱمْرَأَتَانِ عَاقِلَتَانِ، وَ«رَأَيْتُ ٱمْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱمْرَأَتَيْنِ عَاقِلَتَيْنِ»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ ٱلهِنْدَاتُ ٱلْعَاقِلَاتُ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلهِنْدَاتِ ٱلْعَاقِلَاتِ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلْهِنْدَاتِ ٱلْعَاقِلَاتِ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ أَيْضًا: «جَاءَتْنِي نِسَاءٌ عَاقِلَاتٌ»، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً عَاقِلَاتٍ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ عَاقِلَاتٍ»؛ فَٱلنَّعْتُ فِي هَٰذَا كُلِّهِ

ولعلَّهُ إشارةٌ إلى أَنَّ المفرَد العَلَمَ إذا ثُنِّي قُصِدَ تنكيرُهُ لدخولِ (أَل) المعرفةِ عليه، ولا يجتمعُ معرفانِ على معرَّفٍ واحدٍ، وكذا يُقال في تمثيلِهِ للجمعِ بعدَهُ، [فتأمَّل][1].

قولُهُ: (وتقولُ في تثنيةِ المؤنَّثِ... إلخ) يجري هُنا ما في الَّذي قبلَهُ مِن السُّؤال والحكمَةِ، وكذا في الجمعِ المؤنَّثِ بعدَه فتأَمَّلْ، قولُهُ: (فالنَّعتُ في ذلكَ كلُّهُ) وهو ستَّةٌ وثلاثون مثالًا.

---

(١) سقطت من (ت).

رَافِعٌ لِضَمِيرِ ٱلْمَنْعُوتِ ٱلْمُسْتَتِرِ، وَتَقُولُ فِيمَا إِذَا رَفَعَ سَبَبِيَّ ٱلْمَنْعُوتِ ٱلظَّاهِرَ فِي ٱلْإِفْرَادِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَ زَيْدٌ ٱلْقَائِمُ أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا ٱلْقَائِمَ أَبُوهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ٱلْقَائِمِ أَبُوهُ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلٌ عَاقِلٌ أَبُوهُ»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلًا عَاقِلًا أَبُوهُ»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ أَبُوهُ»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ ٱلْمُذَكَّرِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَ ٱلزَّيْدَانِ ٱلْقَائِمُ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ ٱلزَّيْدَيْنِ ٱلْقَائِمَ أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلزَّيْدَيْنِ ٱلْقَائِمِ أَبَوَاهُمَا»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَ رَجُلَانِ قَائِمٌ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ قَائِمًا أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَنِي ٱلرِّجَالُ ٱلْقَائِمُ آبَاؤُهُمْ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلرِّجَالَ ٱلْقَائِمَ آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلرِّجَالِ ٱلْقَائِمِ آبَاؤُهُمْ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَنِي رِجَالٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُمْ»، وَ«رَأَيْتُ رِجَالًا قَائِمًا آبَاؤُهُمْ»، وَ«مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ»؛ وَتَقُولُ فِي ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُؤَنَّثِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتْ هِنْدٌ ٱلْقَائِمُ أَبُوهَا»، وَ«رَأَيْتُ هِنْدًا ٱلْقَائِمَ أَبُوهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِهِنْدٍ ٱلْقَائِمِ أَبُوهَا»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَتْنِي ٱمْرَأَةٌ قَائِمٌ أَبُوهَا»، وَ«رَأَيْتُ ٱمْرَأَةً

قولُهُ: (وتقولُ فيما إذا رَفَعَ... إلخ) الجارُّ متعلِّقٌ بتقولُ، وما واقعةٌ، سَكَتَ عن التَّذكيرِ لضمَّةِ أَمثلةِ المؤنَّثِ معهُ كما يأْتي، قولُهُ: (وتقولُ في تثنيةِ المذكَّرِ) يجري فيه ما تقدَّم مِن الحكمةِ، قولُهُ: (جاءَ الرِّجَالُ) قد خالفَ في هذا أُسلوبَهُ السَّابقَ للعلمِ باستفادةِ الحكْمِ مما سبقَ.

قَائِمًا أَبُوهَا»، وَ«مَرَرْتُ بِٱمْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا»؛ وَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ ٱلْمُؤَنَّثِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ ٱلهِنْدَانِ ٱلْقَائِمُ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ ٱلهِنْدَيْنِ ٱلْقَائِمَ أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلهِنْدَيْنِ ٱلْقَائِمِ أَبَوَاهُمَا»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَتِ ٱمْرَأَتَانِ قَائِمٌ أَبَوَاهُمَا»، وَ«رَأَيْتُ ٱمْرَأَتَيْنِ قَائِمًا أَبَوَاهُمَا»، وَ«مَرَرْتُ بِٱمْرَأَتَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا»؛ وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ: «جَاءَتِ ٱلْهِنْدَاتُ ٱلْقَائِمُ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلْهِنْدَاتِ ٱلْقَائِمَ آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلْهِنْدَاتِ ٱلْقَائِمِ آبَاؤُهُنَّ»؛ وَمَعَ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَتْ نِسَاءٌ قَائِمٌ آبَاؤُهُنَّ، وَ«رَأَيْتُ نِسَاءً قَائِمًا آبَاؤُهُنَّ»، وَ«مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُنَّ»؛ فَٱلنَّعْتُ فِي هَٰذَا ٱلْقِسْمِ يَلْزَمُهُ ٱلْإِفْرَادَ وَٱلتَّذْكِيرَ دَائِمًا مَعَ غَيْرِ ٱلْجَمْعِ، ....

قولُهُ: (والنَّعتُ في هذا القسمِ)[1] الَّذي أمثلتُهُ ستةٌ وثلاثونَ [٥٢/ظ] مثالًا أيضًا، قولُهُ: (يُلزمه الإفرادُ) أي: في اللُّغة المشهورةِ بخلافِ لُغةِ (أكلوني البراغيثُ)[2]، فلا يلزمُهُ الإفرادُ فيها، وسَكَتَ عن

---

(١) أي النّعت السّببيّ.

(٢) وهي لغة قليلة لبعض القبائل التي خالفت الأصل الذي استقرّت عليه الفصحى، . . . وهو إلحاق علامات التثنية والجمع بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنى إلى اسم ظاهر مثنى أو جمعٍ كما تلحقه التّاء إذا كان مسندًا إلى مؤنث، مثل: الزّيدان ذهبا والزَّيدون ذهبوا. . . يُنظر: الكتاب ١٩/١، ومجاز القرآن، - لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، تحقيق: د.فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٠١/١، والأصول في النّحو، لابن السّرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين مبارك، ط٣، مؤسّسة الرّسالة - بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٧١/١، ولغة أكلوني البراغيث، د.محمد أحمد الدالي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الثالث، المجلّد الثالث، المجلّد الثامن والسُّتون، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص٤٠١.

وَأَمَّا مَعَ ٱلْجَمْعِ فَيَخْتَارُ تَكْسِيرَهُ عَلَىٰ إِفْرَادِهِ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ»، وَيَضْعُفُ تَصْحِيحُهُ.

هَـٰذَا إِذَا نُعِتَ بِٱسْمِ ٱلْفَاعِلِ، فَإِنْ نُعِتَ بِٱسْمِ ٱلْمَفْعُولِ أَوِ ٱلصِّفَةِ ٱلْمُشَبَّهَةِ جَازَ فِيهِ هَـٰذَا ٱلاسْتِعْمَالُ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُحَوَّلَ ٱلْإِسْنَادَ عَنِ ٱلسَّبَبِيِّ ٱلظَّاهِرِ إِلَىٰ ضَمِيرِ ٱلْمَنْعُوتِ، فَيَسْتَتِرُ فِي

غيرِ الإفرادِ كالتَّذكيرِ، لأنَّه باقٍ على أَصلِهِ، قولُهُ: **(في غيرِ الجمعِ... إلخ)** أَي: المفردُ، والمثنَّى، وفيه نظرٌ بنحوِ: جاء رجلٌ قيامٌ غلمانِهِ، وجاء رَجلانِ قيامُ غلمانِهما، مَعَ أَنَّ هذا يختارُ على الإفراد نظرًا للسَّببي، فإنْ أُريدَ بالجمعِ في كلامِهِ هذا السَّببيُّ فلا إشكالَ، ولا إيرادَ، قولُهُ: **(فيختارُ تكسيرُهُ على إفرادِهِ)**، وقيلَ: عكسُهُ، وهوَ ما عليه الجمهورُ، ومشى عليهِ السيِّدُ، ولكنَّ المختارَ الأَوَّلُ، لخروجِ اسمِ الفاعلِ بالتَّنكيرِ عن مشابهةِ الفعلِ، وقيلَ: الأَوْلى مراعاةُ المنعوتِ، قولُهُ: **(ويضعف تصحيحه)** [بل لا يجوز على اللُّغة المشهورةِ[١] السَّابقةِ][٢].

قولُهُ: **(هذا ظاهرُ كلامِهِ)** رجوعُ اسمِ الإشارةِ لقسمِ السَّببيِّ، وإِلَّا قيَّدَ رجوعَهُ للحقيقيِّ أيضًا، قولُهُ: **(إنْ نعتَ باسمِ الفاعلِ)** أَي: ولم يكن مُضافًا، وإِلَّا، نحوَ: (زيدٌ قائمٌ) فيجري فيه ما ذكرَهُ بعدَهُ،

---

(١) وقصارى القول في هذهِ المسألة: تكسير الوصف وهو أفصح مِن الإفراد عند سيبويه والمبرّد والجُزُوليّ. والإفراد أَفصح عند الأُبّديّ والشّلوبين، يُنظر: شرح الآجروميّة في علم العربيّة (السّنهوريُّ) ٣٧١/١، وشرح التصريح على التّوضيح ٣٧١/١.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

ٱلنَّعْتِ؛ وَيُنْصَبُ ٱلسَّبَبِيُّ عَلَىٰ ٱلتَّشْبِيهِ بِٱلْمَفْعُولِ بِهِ أَوْ يُخْفَضُ بِإِضَافَةِ ٱلنَّعْتِ إِلَيْهِ؛ وَحِينَئِذٍ يُطَابِقُ مَنْعُوتَهُ فِي ٱلتَّأْنِيثِ وَٱلتَّثْنِيَةِ وَٱلْجَمْعِ، وَيَرْجِعُ إِلَىٰ ٱلْقِسْمِ ٱلْأَوَّلِ؛ مِثَالُهُ: «جَاءَ زَيْدٌ ٱلْمَضْرُوبُ ٱلْعَبْدَ»، أَوِ «ٱلْحَسَنَ ٱلْوَجْهِ»، بِنَصْبِ «ٱلْعَبْدِ» أَوِ «ٱلْحَسَنِ ٱلْوَجْهِ»

ويجري في اسمِ المفعولِ مَا مرَّ في اسمِ الفاعلِ مِن الأَمثلةِ الاثنينِ والسَّبعينَ السَّابقةِ، إِنْ رجعَ اسمُ الإشارةِ لجميعِ ما تقدَّمَ، وهوَ في اسمِ المفعولِ ظاهرٌ، ويجرِي في الصِّفةِ المشبَّهةِ ما يمكنُ فيها، والمرادُ بالاستعمالِ في كلامِهِ رفعُ السَّببيِّ لا بقيدِ كونِهِ فاعلًا، قولُهُ: (في التَّأنيثِ... إلخ) اقتصرَ في المطابقةِ على ما ذكرَهُ لعدمِ المطابقةِ في البقيَّةِ مما قبلَهُ في كلامِ المصنِّف، قولُهُ: (ويرجعُ إِلى القسمِ الأَوَّل) أَي: في تلك المطابقةِ مع بقائِهِ على أَنَّه سببيٌّ، وليسَ المرادُ كونُهُ يصيرُ حقيقيًّا فتأمَّل، قولُهُ: (بنصبِ العبدِ) أَي على المفعول بِهِ، ونصبُ (الوجهَ) على التَّشبيه بِالمفعولِ بهِ.

تنبيه:

[٥٣/و] إذا تعدَّدت النُّعوتُ جازَ العطفُ، نحوَ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾ [سورة الأعلى: ١] الآيات، وتركُهُ، نحوَ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ﴾ [سورة القلم: ١٠] الآيات، وإِذا علمَ المنعوتُ بدونِ النَّعتِ، نحوَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [سورة الفاتحة: ٢] جازَ [القطع إلى][(١)] الرَّفعِ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ وجوبًا، وإِلى النَّصبِ بفعلٍ

---

(١) من حاشية (أ).

وَجَرِّهِمَا، وَكَذَا تَفْعَلُ فِي كُلِّ مِثَالٍ بِمَا يُنَاسِبُهُ.

***

[ٱلْمَعْرِفَةُ وَأَقْسَامُهَا]

(وَٱلْمَعْرِفَةُ) مِنْ حَيْثُ هِيَ (خَمْسَةُ أَشْيَاءَ:) ٱلْأَوَّلُ: (ٱلْاسْمُ

محذوفٍ وجوبًا، وإذا كانَ النَّعتُ جملةً وقطعتْ، فلا محلَّ لها مِن الإعرابِ[1].

قولُهُ: (**والمعرفةُ**)[2] لامُها للجنسِ وذكرَ ها هنا لمكانِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ المتقدِّمِ في النَّعتِ، وهيَ: ما وضَعَ لشيءٍ بعينهِ كاسمِ الإشارةِ، فإنَّه موضوعٌ للتَّعيينِ والتَّعريفِ، فالرَّجلُ موضوعٌ لشخصٍ أو جنسٍ معيَّنٍ معلوم عندَ السَّامعِ، وكذا البقيَّةُ، قولُهُ: (**خمسة أشياء**)[3] والوجهُ إنَّها ستَّةٌ[4] كما يأتي، وإنَّما حصرَها بالعدِّ لقلَّةِ أفرادِها، ولعدمِ ضابطٍ ينطبقُ عليها سالمٌ مِن النَّقدِ، وأعرفُها الضَّميرُ وإنْ رجعَ إلى نكرَةٍ، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ الإشارةُ، ثُمَّ الموصولُ، ثُمَّ المحلّى، ثُمَّ المضافُ، وأعرفُ الأعلامِ، اسمُ اللهِ، ثُمَّ أسماء الأماكنِ، ثم الأناسيِّ، ثُمَّ الأجناسِ، وأعرفُ الإشارةِ القريبُ، ثُمَّ المتوسِّطُ، ثُمَّ البعيدُ، وأعرف المحلَّى، ذُو الحضورِ، ثُمَّ ذو العهدِ الشَّخصيِّ، ثُمَّ

---

(١) يُنظر: شرح الآجروميّة في علم العربيّة ٣٧٣/١.

(٢) بدأ بذكر أقسام المعرفة.

(٣) يقصد عدد المعارف.

(٤) والسَّادس هو الاسم الموصول الذي لم يذكره صاحب متن الآجروميّة، ص١٤.

ٱلْمُضْمَرُ)، وَهُوَ: مَا دَلَّ عَلَىٰ مُتَكَلِّمٍ، (نَحْوَ: أَنَا، وَ) نَحْنُ؛ أَوْ مُخَاطَبٍ، نَحْوَ: (أَنْتَ)، وَأَنْتِ، وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتُنَّ؛ أَوْ غَائِبٍ، نَحْوَ: هُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمْ، وَهُنَّ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (ٱلْاسْمُ ٱلْعَلَمُ)، وَهُوَ: مَا عُلِقَ عَلَىٰ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ مَا

الجنسيّ، قولُهُ: (المضمرُ) ويُقالُ الضَّميرُ مِن الأسماءِ، [وهوَ السّترُ والإخفاءُ، أَو مِن الضُّمورِ، بمعنى: الهزالِ][1]، لقلَّة حروفِهِ غالبًا، ويُقالُ له عندَ الكوفيينَ كنايةً ومكنّى[2].

قولُهُ: (وهوَ ما دلَّ) أَي: (اسمٌ دلَّ... إلخ) سواءٌ مستترًا وهوَ ما لا صورةَ لهُ في اللّفظِ استنادًا واجبًا، أَو جائزًا، أَو بارزًا، وهوَ ما لا صورةَ في اللّفظِ، أَو متَّصلًا، وهوَ ما لا يُبتدأُ به، ويقعُ في محلِّ الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرِّ أَو منفصلًا [٥٣/ظ] ويقعُ في غيرِ الجرِّ.

قولُهُ: (على المتكلِّمِ) أَي: متكلَّمٌ به، وكذَا في المخاطَبِ، والغائِبِ، ولا بُدَّ لَهُ مِن مرجعٍ، فخرجَ لفظُ متكلّمٍ، والظّواهرُ كلُّها، وحروفُ المضارعةِ، والحروفُ اللاحقةُ للضَّمائرِ، [كالتَّاءِ والكافِ، والهاءِ][3]، فإنَّها كلُّها دالةٌ على التَّكلُّمِ والخطابِ والغيبةِ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليها في المضارعِ، قولُهُ: (الاسمُ العَلَمُ)[4] وهو ما عُلِّقَ،

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: موسوعة المصطلح النّحوي ١/١٨٥، ٤٦٤، ٢/٦٠٩، ٦١٠.

(٣) سقطت من (ب)، و(ج).

(٤) قال الفاكهيّ (ت٩٧٢): «العَلَمُ ما وُضِعَ لمعيَّنٍ لا يتناول غيره، وهو قسمان: شخصي وجنسي»، وشرح الحدود النّحويّة، ص٧٠.

أَشْبَهَهُ، سَوَاءٌ كَانَ عَلَمَ شَخْصٍ لِعَاقِلٍ، (نَحْوَ: زَيْدٌ) وَهِنْدٌ، أَمْ غَيْرَ عَاقِلٍ؛ إِمَّا لِمَكَانٍ، نَحْوَ: عَدَنُ (وَمَكَّةُ)، أَمْ لِغَيْرِهِ، كَشَذْقَمٍ: ٱسْمُ جَمَلٍ، وَهَيْلَةَ: ٱسْمُ شَاةٍ؛ أَوْ عَلَمَ جِنْسٍ، إِمَّا لِحَيَوَانٍ، نَحْوَ:

أي: وُضِعَ على شيءٍ، أي: شخصٍ، أو معنًى بعينِهِ[١]، أي: معيَّنٍ عندَ الواضعِ غيرِ متناولٍ معنى ما أَشبَهَهُ بوضعٍ واحدٍ حقيقةً، أو كمًا، فدخلَ العَلَمُ بالغلبَةِ، والمفرَدِ، والمركَّبِ الإسناديّ، والمزجيِّ، والجملةِ المسمَّى بها، والكنيةِ، وهي: ما صدرتْ بأبٍ، أو أمٍّ، أو ابنٍ، أو بنتٍ، واللَّقبُ، وهوَ: ما أُشعر بمدحٍ، أو ذمٍّ، ويؤخَّر عن الكُنيةِ[٢]، قولُهُ: (لعاقلٍ) [أولى][٣] منه لعالم، قولُهُ: (عَدَنْ)[٤] بفتحتين بلد بساحلِ اليمنِ، ومِن [مدائنه][٥]، قولُهُ: (شَذْقم)[٦] بفتح الشِّين، وسكونِ الذَّال المعجمتينِ، بعدهما قافٌ، عَلَمُ جملٍ للنُّعمان ابن المنذرِ[٧]، قولُهُ: (هيْلَة) عَلَمُ شاةٍ، قولُهُ: (عَلَم الجِنس) وهوَ الموضوعُ للماهيَّةِ ملاحظًا معها تعيّنها سواءٌ استعملتْ في فردٍ منها أو أكثر، بخلافِ اسم الجنسِ، فإنَّه الموضوعُ للماهيَّةِ مِن حيثُ هي، فإنْ

---

(١) بشرط أن تكون هذهِ الكُنى مضافة. يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص٧٢.

(٢) وقيل هو: «ما أُشعِرَ برفعة المسمّى أو بضعته».

(٣) مطموسة في (أ).

(٤) يُنظر في (عدن): معجم البلدان ٨٩/٤ ـ ٩٠.

(٥) مطموسة في (أ).

(٦) في لسان العرب (شَدْقم) بالدّال المهملة ٣٢٠/١٢ (شدقم).

(٧) النُّعمان بن المنذر بن حارث بن جبلة، مِن ملوك المناذرة في الحيرة، توفي سنة (٥٩٥م). يُنظر: الأعلام ٤٣/٨.

حُضَاجِرُ: عَلَمٌ لِلضَّبْعِ، وَأُسَامَةُ: عَلَمٌ لِلْأَسَدِ؛ أَوْ لِمَعْنًى، كَسُبْحَانَ وَبِرَّةَ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: (ٱلْاسْمُ ٱلْمُبْهَمُ)، وَأَرَادَ بِهِ ٱسْمَ ٱلْإِشَارَةِ،

دخلتْ عليه أداةُ التَّعريفِ حصلَ لهُ تعيينٌ بها، وبذلكَ فارقَ عَلَمُ الجنسِ، قولُهُ: (حضاجر)[1] هو علم للضَّبعِ، وأُسامةُ، علمٌ للأَسدِ[2]، وسبحانَ عَلَمٌ للتَّسبيحِ[3]، وبرة عَلَمٌ للمبرة [بمعنى البر][4]، وإذا أُضيف العَلَمُ، أَو دخلتْ عليهِ أداةُ تعريفٍ انسلخَ عن العلميَّةِ.

قولُهُ: (وأَرادَ به اسمَ الإشارة) فيه قصورٌ، إذ يلزمُ سقوطَ الموصولِ مِن كلامِ المصنِّفِ[5]، والوجهُ أَنْ يكونَ [٥٤/و] كلامُهُ شاملًا لهما، وتمثيلُهُ بالإشارةِ لا ينافيهِ، فإنَّ الموصولاتِ مبهمةٌ[6]، وهيَ: إمَّا خاصةٌ، نحوَ: الّذي للمفردِ المذكَّرِ، والّتي للمفردِ المؤنَّثِ، واللّذانِ، واللّتانِ لمثناهُما بالأَلفِ رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًّا، والأُلى، والّذي لجمعِ المذكَّر، واللّائي واللّاتي لجمعِ المؤنَّثِ، ويجوزُ فيهما إثباتُ الياءِ وحذفُها، وأَمَّا عامةٌ، وهي: مَنْ، وما، وأَل، وذو، وذا، ويحتاجُ الموصولُ إلى صلةٍ بجملةٍ خبريةٍ، إلَّا أَل فبمفردٍ، وإلى عائدٍ وتعيينه بصلةٍ، [وتعين اسم الإشارةِ بها][7].

---

(١) يُنظر معنى (حضاجر): لسان العرب ٢٠٢/٤ (حضجر).
(٢) يُنظر: لسان العرب ١٨/١٢ (أسم).
(٣) يُنظر: لسان العرب ٤٧٢/٢ (سبح).
(٤) سقطت من (ج).
(٥) يُنظر: لسان العرب ١٠/٢ (برت).
(٦) يُنظر في دلالة مصطلح (المبهم) على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة وغيرهما: موسوعة المصطلح النّحويّ ٢٨٤/١.
(٧) سقطت من (ت).

وَوَجْهُ إِبْهَامِهِ عُمُومُهُ وَصَلَاحِيَتُهُ لِلْإِشَارَةِ بِهِ إِلَىٰ كُلِّ جِنْسٍ وَإِلَىٰ كُلِّ شَخْصٍ، (نَحْوَ: هَـٰذَا) حَيْوَانٌ وَجَمَادٌ وَفَرَسٌ وَرَجُلٌ وَزَيْدٌ، وَهُوَ أَقْسَامٌ: فَهَـٰذَا لِلْمُفْرَدِ ٱلْمُذَكَّرِ، (وَهَـٰذِهِ) لِلْمُفْرَدَةِ ٱلْمُؤَنَّثَةِ، وَهَـٰذَانِ لِلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُذَكَّرِ، وَهَاتَانِ لِلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُؤَنَّثِ، بِٱلْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِٱلْيَاءِ فِيهِمَا نَصْبًا وَجَرًّا؛ (وَهَـٰؤُلَاءِ)، بِٱلْمَدِّ عَلَىٰ ٱلْأَفْصَحِ، لِجَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ

قولُهُ: **(وهوَ أقسامٌ)** أصلَها عقلًا ثمانيةَ عشرَ، لأَنَّه: إِمَّا مفردٌ، أَو مثنى، أَو جمعٌ، وكلٌّ منها: إِمَّا لمذكَّرٍ، أَو لمؤنَّثٍ، فهذهِ ستةٌ، وكلٌّ منها: إِمَّا لِقريبٍ، أَو متوسّطٍ، أَو بعيدٍ، لكنَّهم اكتفوا بصيغةٍ واحدةٍ في الجمعِ مطلقًا، فيسقطُ منها ثلاثةٌ، فالباقي خمسةَ عشرَ، هكذا قالَهُ بعضهُمْ، وفي كلامِ شيخِنا: إِنَّها مئةٌ وثمانيةٌ في الأَصلِ، والمستعملُ منها اثنان وسبعونَ، وفيه نظرٌ فراجعْهُ[١].

قولُهُ: **(فهذا للمفردِ والمذكَّرِ)** ولو حكمًا كالفريقِ والمذكورِ، والجمعِ، وأَصلِ ذا ثلاثيّ وضعًا، بدليلِ تصغيرِهِ على ذيا بإِعادةِ المحذوفِ، وزادَ ذاه، وذا بها أَو همزة مكسورتينِ بعدَ الأَلفِ ممدودًا، قولُهُ: **(وهذهِ للمفردةِ المؤنَّثةِ)** ولو حُكمًا، كالطائفةِ، والجماعةِ، وذالها، وفي هائِها السُّكونُ، والكسرُ بإِشباعٍ أَو عدمِهِ، قولُهُ: **(للمثنى المذكَّرِ)** أَي: للاثنينِ منه، وكذا المؤنَّثُ، قولُهُ: **(بالأَلفِ رفعًا . . . إِلخ)** صريحةٌ إِنَّها معربةٌ، وهوَ كذلك لما عارضَها مِن التَّثنيةِ الّتي هي مِن خصوصياتِ الأَسماءِ، ولاختلافِ آخرِها بالعواملِ، [قولُهُ: **(هؤلاءِ)**

---

(١) يُنظر: همع الهوامع ١/٢٥٧ ـ ٢٦٨.

وَٱلْمُؤَنَّثِ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: (ٱلْاسْمُ ٱلَّذِي فِيهِ ٱلْأَلِفُ وَٱللَّامُ) لِلتَّعْرِيفِ، (نَحْوَ: ٱلرَّجُلُ) وَٱلرَّجْلَةُ، (وَٱلْغُلَامُ) وَٱلْغُلَامَةُ؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ: .....

بهمزةٍ أوّلُهُ مضمومةٌ، وقد تُبدَّلُ ما [٥٤/ظ] كذلكَ، ويكسَرُ آخرُهُ بلا تنوينٍ، ونُقل عن الرَّضيِّ[١] تنوينُهُ للتَّنكيرِ[٢] كما في (صَهٍ، ومَهٍ) بضمٍّ آخرِهِ][٣]، قولُهُ: (بالمدِّ) على الأفصح عند الحجازيينَ وقصَرَهُ غيرهُمْ، وعندَ قصرِهِ يُرسمُ بالياءِ، لأنَّ أَلِفَهُ مجهولةُ الأَصلِ، فحُملتْ على الياءِ فَرارًا مِن الثّقلِ، بضمةٍ في أَوّلِ الكلمةِ وواوٍ في آخرِها[٤]، قولُهُ: (الألفُ، واللّامُ)[٥] لو عبَّرَ بأل أو بأداةِ التَّعريفِ لكانَ أنسبَ، وقدْ تُبدَّلُ ميمًا في لغة حِمْيَر[٦]، سواءٌ كانتْ لامُهُ تُدغَمُ في أَوَّلِهِ، وخرجَ بقولِهِ: (للتَّعريفِ) ما ليسَ كالزَّائدةِ في اسمٍ أو غيرِهِ، [كما مرَّ][٧].

---

(١) هو رضي الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي، عاش حياته بين العراق والمدينة المنوّرة، له شرح على الكافية، وشرح آخر على الشّافية. توفي سنة ٦٨٨هـ. يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ١/٥٦٧ ـ ٥٦٨.

(٢) الذي يقوله الرَّضي الأستراباذي هو عن (أُولاءِ) وليس (هؤلاء). قال الرَّضيُّ: «. . .أُولاءِ. . . وقد ينوَّن مكسورًا، ويكون التّنوين للتنكير، كما في: صهٍ. . .». وشرح الرَّضي على الكافية ٢/٤٧٦.

(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

(٤) والكلام عن (هؤلاء).

(٥) الرَّضي على الكافية ٢/٤٧٦.

(٦) يُنظر هذهِ اللغة: تهذيب اللغة ١٥/٦٢٥، والمعجم الكامل في لهجات الفُصحى، د.داود سلوم، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢٨.

(٧) سقطت من (ت).

(مَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ من هَـٰذِهِ ٱلْأَرْبَعَةِ) ٱلْمَذْكُورَةِ، تَقُولُ فِي ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلضمِيرِ: «غُلَامِي» وَ«غُلَامُهَا»، وَفِي ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلْعَلَمِ: «غُلَامُ زَيْدٍ» وَ«غُلَامُ مَكَّةَ»، وَفِي ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلاسْمِ ٱلْمُبْهَمِ: «غُلَامُ هَـٰذَا» وَ«غُلَامُ هَـٰذِهِ»، وَفِي ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلاسْمِ ٱلَّذِي فِيهِ ٱلْأَلِفُ وَٱللَّامُ: «غُلَامُ ٱلرَّجُلِ»، وَ«غُلَامُ ٱلْمَرْأَةِ»، وَمَا أُضِيفَ إِلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ هَـٰذِهِ ٱلْأَرْبَعَةِ فَهُوَ فِي دَرَجَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، إِلَّا ٱلْمُضَافَ إِلَىٰ ٱلْمُضْمَرِ فَإِنَّهُ فِي دَرَجَةِ ٱلْعَلَمِ، وَإِنَّمَا قُيِّدَتِ

قولُهُ: **(وما أُضيفَ)** ولو بواسطةٍ، نحوَ: عبدُ غلامِ زيدٍ، إضافةً معنويةً ليُخرجَ إضافةُ الوصفِ إلى معمولِهِ، وليسَ المضافُ منقولًا في الإبهامِ، نحوَ: مثلُ، وغيرُ، ونظيرُ، وسِوى، [وند، وترب][1]، وشَبَّهه، بغيرِ ياء فإضافةُ هذهِ لا تفيدُها تعريفًا [غالبًا][2]، [إلَّا إنْ أُريدَ المغايرَةُ أو المماثلةُ مِن [هذهِ] الوجوهِ، ولذلكَ كانتْ إضافةُ شبيهِ بالياءِ تفيدُ التَّعريفَ بالمساوِي مِن جميعِ الوجوهِ، نعمْ إضافةُ: حسبُكَ، ونهيُكَ، وناهيكَ، وكافيكَ، ودكَّ، وشرعكَ، وكفوكَ، مثلث الكافِ لا تفيدُ تعريفَهُ غالبًا][3]، قولُهُ: **(غلامي)** لغلامٍ معيَّنٍ مبهمٍ، قولُهُ: **(فإنَّه في رُتبةِ العِلْمِ)** لأنَّهُ قد يُنعتُ به، نحوَ: جاءَ زيدٌ صاحبُكَ، ولا يكونُ النَّعتُ أَعلى مِن المنعوتِ كما مرَّ.

قولُهُ: **(وإنَّما قُيِّدتْ... إلخ)** فيه نظرٌ، إذ لا دخلَ للتقييدِ بها،

---

(١) سقطت من (ت).
(٢) سقطت من (أ).
(٣) سقطت من (ت).

ٱلْمَعْرِفَةُ بِٱلْحَيْثِيَّةِ ٱلْمُطْلَقَةِ لِأَنَّ ٱلْمَعَارِفَ ٱلَّتِي ذِكْرَهَا بِٱلنِّسْبَةِ إِلَىٰ كَوْنِهَا تَنْعِتُ وَيُنْعَتُ بِهَا أَقْسَامٌ: ٱلْأَوَّلُ: ٱلْمُضْمَرُ لَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ؛ ٱلثَّانِي: ٱلْعَلَمُ يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ؛ ٱلثَّالِثُ وَٱلرَّابِعُ وَٱلْخَامِسُ: ٱسْمُ ٱلْإِشَارَةِ وَٱلْمُعَرَّفُ بِٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ وَٱلْمُعَرَّفُ بِٱلْإِضَافَةِ تُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهَا.

[ٱلنَّكِرَةُ]

(وَٱلنَّكِرَةُ) لَا تَنْحَصِرُ بِٱلْعَدِّ بَلْ بِٱلْحَدِّ، وَحَدُّهَا: (كُلُّ ٱسْمٍ

فيما ذكرَهُ، كما هوَ ظاهرٌ، فالوجهُ كونُ التقييدِ على نظيرِ ما تقدَّمَ غيرَ مرةٍ، للفرارِ مِن قسمةِ الشَّيء إلى نفسِهِ وغيرِهِ، قولُهُ: (المضمرُ... إلخ) إمَّا كونُهُ لا يُنعتُ، فلأنَّه غنيٌّ عن الإيضاحِ غالبًا، وإمَّا كونُهُ لا يُنعتُ بهِ، فلَحِقَ بعدَ ما لاشتقاقٍ عن الوصفيَّةِ ذاتًا وتأويلًا [٥٥/و] فلا يجوزُ فيهِ شيءٌ منهما، ويشاركُهُ في ذلكَ اسمُ الفعلِ، ومصدرُهُ حذفُ عاملِهِ وجوبًا، نحوَ: (سقيًا)، (مَنْ، وما) الموصولانِ، واسمُ الشَّرطِ، والاستفهامُ، وكمْ الخبريَّةِ.

قولُهُ: (العَلَمَ) وإنَّما نَعَتَ لاحتياجِهِ إلى الإيضاح، ولم يُنعتْ بهِ لخلوِهِ كما مرَّ، قولُهُ: (تُنعتُ ويُنعتُ بها)[1] لكَنْ لا يُنعتُ اسمُ الإشارة إلَّا بمثلِهِ، أَو بالمضافِ لمثلِهِ، أَولما فيه أَل، ولا يُنعتُ لما فيه أَل إلَّا بمثلِهِ، أَو بالمضافِ لمثلِهِ، قولُهُ: (والنَّكرةُ)[2] لا تنحصرُ

---

(١) ويقصد هنا (اسم الإشارة) و(المعرَّف بالألف واللَّام) و(المعرَّف بالإضافة).

(٢) والأصل في «والنكرة» من متن الآجروميّة، ص١٤.

شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ) ٱلشَّامِلِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، (لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ) مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ (دُونَ آخَرَ)، نَحْوَ: «رَجُلٌ»، فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي جِنْسِ

بالعدّ [لعدمِ ضبطِ إفرادِها][١]، بل بالحدِّ، أي: التَّقريبيّ، إذ ليسَ لها حدٌّ سالمٌ، والنَّكراتُ تتفاوتُ كالمعارفِ، فأنكرَها: شيءٌ، ثم متحيّزٌ، ثُمَّ جسمٌ، ثُمَّ نامَ، ثُمَّ حيوانٌ، ثُمَّ ماشٍ، ثُمَّ ذو رجلينِ، ثُمَّ إنسانٌ، ثُمَّ رجلٌ، وفي عبارةِ بعضهِم [أكثرُها][٢]: مذكورٌ، ثُمَّ موجودٌ، ثُمَّ محدِثٌ، ثُمَّ جوهرٌ، ثُمَّ جسمٌ، ثُمَّ حيوانٌ، إنسان، ثُمَّ رجل، ثُمَّ عالم.

قولُهُ: **(كلُّ اسمٍ)**[٣] أدخل كُلًّا على الاسم، لا على الجنسِ فهي صحيحةٌ، لأنَّ المعنى انطباقُ الجنسِ على كلِّ فردٍ مِن أفرادِهِ كما يأتي، والجنسُ أمرٌ كلي يوجَدُ في جميعِ أفرادِهِ، كما أشار إليه بقوله الشَّامل له، أي: للاسمِ الَّذي يُذكرُ لنحوِ السؤالِ عنه، فهوَ شاملٌ للنَّوعِ، والصِّفةِ، لا الجنسِ المصطلحِ عليهِ عندَ أهلِ الميزانِ[٤].

قولُهُ: **(لا يختصُّ... إلخ)**[٥] هو تفسيرٌ للشُّيوعِ، وأشارَ بقولِهِ: **(مِن أفرادِ جنسِهِ)** إلى أنّ المرادَ مفهومُ الجنسِ الكليِّ، وأنَّ في كلامِ

---

(١) سقطت من (ث).
(٢) مطموسة في (أ)، وفي (ج): أنكرها.
(٣) والنّصُّ في متن الآجروميّة، وهو: «والنّكرةُ كُلُّ اسم شائع في جنسه»، ص١٤.
(٤) قال الإمام تقيّ الدّين السُّبكي (ت٧٥٦هـ): «والمرادُ باعتبار المعنى أنْ تكون [كُلّ] على حسب المضاف إليه، إنْ كان مفردًا فمفردٌ، وإنْ ان مثنى فمثنى، وإنْ كان جمعًا فجمعٌ..».. أحكام كُلّ وما عليها تدلُّ، لتقيّ الدّين السُّبكيّ، تحقيق: د.طه محسن، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٠م، ص٣٠. ويُنظر: تسهيل الفوائد، ص١٥٨.
(٥) والنّصُّ مِن متن الآجروميّة، وهو: «ولا يختصُّ به واحد»، ص١٤.

ٱلرِّجَالِ، ٱلصَّادِقِ عَلَىٰ كُلِّ حَيْوَانٍ ذَكَرٍ نَاطِقٍ بَالِغٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، لَا يَخْتَصُّ لَفْظُ «رَجُلٍ» بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ ٱلرِّجَالِ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ صَادِقٌ عَلَىٰ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلْبَدَلِ؛ وَهَٰذَا ٱلْحَدُّ فِيهِ غُمُوضٌ؛ (وَتَقْرِيبُهُ)؛ أَيْ: تَقْرِيبُ حَدِّ ٱلنَّكِرَةِ عَلَىٰ ٱلْمُبْتَدِئِ: (كُلُّ مَا)؛ أَيْ: كُلُّ ٱسْمٍ (صَلَحَ) بِفَتْحِ ٱللَّامِ وَضَمِّهَا،

المصنِّفِ مضافٌ محذوفٌ، لتصحَّ نسبةُ الشُّيوعِ إليهِ، إذْ الجنسُ لا شيوعَ فيه، لأنَّهُ للماهيَّةِ، بل ولا وجودَ له في الخارجِ، وشملتِ الإفرادَ مالها وجودٌ في الخارجِ، أو لواحدٍ منها، وما لا وجودَ لشيءٍ، كرجلٍ وقمرٍ، وبحرِ زئبق، [٥٥/ظ] قولُهُ: (مِن إفرادِ جنسِهِ) في نسخةٍ: (مِن جنسِ إفرادِهِ) وهيَ خلافُ الصَّوابِ، قولُهُ: (في جنسٍ) أَي: في إفرادِهِ، كما مرَّ وسيصرِّحُ به أَيضًا، قولُهُ: (على سبيل البدَلِ) أَي: صِدْقُها على واحدٍ بدلًا عن الآخرِ، لا معه ولا تمنَعُ غيرَهُ، قولُهُ: (فيه غموضٌ)[1] أي: خفاءٌ لما عرفتَ.

قولُهُ: (وتقريبُهُ) أَي: تقريبُ وصولِهِ إلى ذهنِ المبتدِي وسهولتُهُ عليه، قولُهُ: (صَلُحَ)[2] أَي: بحسبِ الوضعِ، وإنْ امتنعَ دخولُها عليهِ، نحوَ: ذُو، وما، ومَن نكرتينِ، وصهٍ، ومهٍ منونينِ، لأنَّها بمعنى: صاحبٌ، وشيءٌ، وإنسانٌ، وسكوتٌ، وانكناف، كذا قالُوه، وفيه: أنَّه انتقالٌ مِن غموضٍ إلى مثلِهِ، فالوجهُ أنْ يُرادَ الدخولُ بالفعلِ، [ولا

---

(١) أي حدّ النكرة المذكورة آنفًا.

(٢) والنّصُّ مِن متن الآجرومية، وهو: «وتقريبه كُلُّ ما صَلَحَ دخُولُ الألف واللّام عليه»، ص١٤.

(دُخُولُ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ عَلَيْهِ) فِي فَصِيحِ ٱلْكَلَامِ، فَهُوَ نَكِرَةٌ؛ (نَحْوَ): «رَجُلٌ»، وَ«فَرَسٌ»؛ فَإِنَّهُمَا يَصْلُحُ دُخُولُ ٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ عَلَيْهِمَا، فَتَقُولُ: (ٱلرَّجُلُ وَٱلْفَرَسُ).

□ □ □ □ □ □

يضرُّ جهلَ المبتدئ لبعضِها][1].

قولُهُ: (في فصيحِ الكلامِ) احترزْ به عن الزائدةِ[2]، فإِنَّها تدخلُ على غيرِ [الأسماءِ][3]، ولا يضرُّ خروجُها بقولِهِ: (كلُّ اسمٍ) إِذ لا مانعَ مِن خروجِ [الشَّيءِ بقيدينِ][4] أَو ذِكْرِ الاسمِ أولًا لبيانِ ما لا للاحترازِ به، قولُهُ [الرجلُ، والفرسُ][5] هما مجرورانِ في كلامِ المصنِّفِ، وتحويلُ الشَّارحِ يوجبُ رفعُها، وليسَ ذلك بمناسبٍ، وإِيهامُ كلامِ المصنِّفِ أَنَّ الأَلفَ واللَّامَ تدخلُ على الرَّجلِ، والفرسِ، مدفوعٌ بأَدنى تأمُّلٍ، بل لا يسري إِليه فهمٌ، فلا حاجةَ لتكلُّفٍ حصلَ به إِخلالٌ، [فتأَمَّلْ][6].

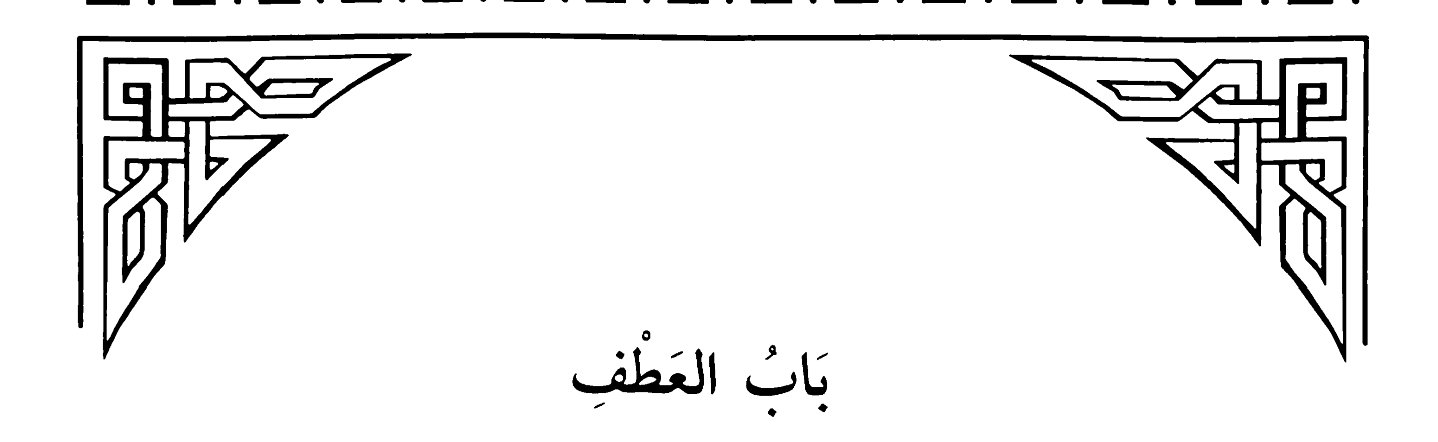
□ □ □ □ □ □

---

(١) سقطت من (ث).
(٢) أَي: (أَل) الزَّائدة.
(٣) في (أ): الآتي.
(٤) مطموسة في (أ).
(٥) مطموسة في (أ)، واضطربت في (ت) بتقديم الفرس على الرجل.
(٦) سقطت من (ت).

[حُرُوفُ ٱلْعَطْفِ]
(بَابُ ٱلْعَطْفِ)

....



بَابُ العَطْفِ

هو لغةٌ: الميلُ والحنو ونحوهما(١)، وهو قسمانِ: عطفُ نسقٍ، وهو المرادُ هُنا [كما قالَهُ الشَّارحُ](٢)، وعطفُ بيانٍ، لأَنَّه يبيّنُ متبوعَهُ، وهوَ موضِّحٌ ومخصَّصٌ كما في النَّعتِ، غيرَ أَنَّه جامدٌ بخلافِ النَّعتِ، ويجوزُ في المعارفِ والنَّكراتِ، على الأَصحِّ، ويجوزُ إِعرابُهُ بدلُ كُلٍّ مِن كُلٍّ إِلَّا لمانعٍ، نحوَ: هندٌ قامَ زيدٌ أَخوها، فيتعيَّنُ في أَخوها كونَه عطفَ بيانٍ لأَنَّ البدلَ [٥٦/و] على نيَّةِ تَكرارِ العاملِ، فهوَ حينئذٍ مِن جملةٍ أُخرى، فتخلُو جملةُ الخبرِ عن رابطٍ، ويتبعُ معطوفَهُ كما يتبعُ النَّعتَ.

---

(١) لسان العرب ٢٤٩/٩ (عطف). ويُنظر حدّه: شرح كتاب الحدود للأُبّدي، ص١٣٤، وشرح الحدود النّحويّة، ص١٢١، ١٣١.

(٢) سقطت من (ج).

وَمُرَادُهُ عَطْفُ ٱلنَّسَقِ، وَهُوَ ٱلْعَطْفُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ.

(وَحُرُوفُ ٱلْعَطْفِ عَشْرَةٌ) عَلَىٰ ٱلْقَوْلِ بِأَنَّ «إِمَّا» ٱلْمَكْسُورَةَ

قولُهُ: (ومرادُهُ عطفُ النَّسقِ) لو جعلَهُ شاملًا لعطفِ البيانِ، وجعلَ اشتمالَهُ عليه عُذرًا في ذكرِهِ عقبَ النَّعتِ لكانَ أولى، لكنَّهُ نَظرَ إلى الظَّاهرِ بقرينةِ ذَكَرَ حروفَ العطفِ والنَّسقِ بمعنى النَّظمِ، والمرادِ المنسوقِ، قولُهُ: (وهوَ) أَي: اصطلاحًا، عطفٌ بحروفٍ مخصوصةٍ، ويُقالُ: هو التَّابع المتوسّطُ بينَه وبينَ متبوعِهِ بأحدِ حروفٍ مخصوصةٍ[1]، وهو إمَّا على اللّفظِ، وهوَ الغالبُ والأَكثرُ، وشرطُهُ صِحّةُ توجُّه العاملِ إلى المعطوفِ، وأَمَّا على المحلِّ، ولهُ شروطٌ ثلاثةٌ: إمكانُ توجُّه العاملِ، فلا يجوزُ: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، وكونُ الموضعِ بحقِّ الأَصالةِ، فلا يجوزُ: هذا الضَّارب زيدًا وأَخيه، لعدمِ أَصالةِ الجرِّ في اسمِ الفاعلِ، ووجودُ المجوّزِ، أَي: الطّالبُ، فلا يجوزُ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ، لعدمُ الابتداءِ لطالبٍ للخبرِ لنسخِهِ، وأَمَّا على التَّوهُّمِ، وشرطُهُ صحةُ دخولِ ذلكَ العاملُ المتوهّمُ، وشرطُ حسنِهِ كثرتُهُ، فلا يجوزُ: أَصبحَ زيدٌ قائمًا وقاعدٍ، بالجرِّ لعدمِ دخولِ الباءِ في خبرِهِ، وعُلِمَ مِن التَّعريفِ السَّابقِ عدمِ وجودِ الدَّورِ فيهِ، لعدمِ ذِكْرِ العطفِ فيه فلا اعتراضَ، وكونُ ذكْرِ الحروفِ يُغني عن تعريفِهِ لا يمنعُ مِن تعريفِهِ فتأمَّل، قولُهُ: (عشرةٌ)[2] وهيَ قسمانِ: مايقتضي التَّشريكُ في اللّفظِ والمعنى، وهوَ سبعةٌ: الواو، والفاءُ، وثُمَّ،

---

(١) يُنظر: شرح كتاب الحدود للأُبّديّ، ص١٣٥، وشرح الحدود النّحويّة، ص١٣١.

(٢) والنّصُّ في متن الآجروميّة: «وحروف العطف عشرة»، ص١٥.

ٱلْهَمْزَةِ عَاطِفَةٌ، وَٱلتَّحْقِيقُ خِلَافُهُ؛ (وَهِيَ)؛ أَيْ: حُرُوفُ ٱلْعَطْفِ ٱلْعَشَرَةِ: (ٱلْوَاوُ) لِمُطْلَقِ ٱلْجَمْعِ عَلَىٰ ٱلصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ؛ (وَٱلْفَاء) لِلتَّرْتِيبِ

وحتَّى، وأَو، وأَمْ، وأَمَّا، على القولِ بها لأَنَّها مثل: أَو كما يأتي، وما يقتضي التَّشريكُ في اللّفظِ فقطْ، وهَو الباقي، وذَكْرُهُ العشرةَ لردِّ ما قيلَ إِنَّ منها: إِلّا، وليسَ، وأَي، قولُهُ: **(والتَّحقيق خلافُهُ)**[1] فهيَ حرفُ [٥٦/ظ] تفصيلٍ فقطْ لا عطفٌ على الرَّاجحِ، قولُهُ: **(لمطلقِ الجمعِ)**[2] ويُقالُ للجَمعِ المطلقِ، [فمؤدّى][3] العبارتينِ واحدٌ، والفرقُ بينهُما اصطلاحٌ فقهيٌّ، قولُهُ: **(مِن غيرِ ترتيبٍ)** أَي فهي لا تفيدُهُ، ولا المعيَّةُ، واكتفى بذكْرِ عدمِ التَّرتيبِ عَنها لدخولِها فيه، أَو لأَنَّ التَّرتيبَ هو المدَّعَى فاحتاجَ لنفيهِ وحدَهُ، قولُهُ: **(قبلَهُ أَو بعدَهُ أَو معَهُ)** ظاهرُ كلامِهِ أَنَّ هذهِ مِن تمامِ صيغةِ المثالِ[4] ليستدلَّ بها على الإِطلاقِ المذكورِ، وقدَّمَ القبليَّةَ لأَنَّها أَقوى في ردّ التَّرتيبِ بجعلِ المتأَخِّرِ سابقًا، وأَعقبَها بالبَعديَّةِ لأَنَّها عكسُها، [وإِذا أُطلقتْ عندَ ذِكْرِ هذهِ الثَّلاثةِ فهي محتملةٌ لها، لكنَّ المعيَّةَ برجُحَان وأَكثرية، والبعَديَّة بكثرَةٍ، والقبلية بقلَّةٍ][5].

---

(١) يتحدّث عن (إمَّا): «...بأَنَّ إمَّا المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه»، ص٩٠.

(٢) أي: الواو العاطفة.

(٣) في: (ث)، و(ج): فمعنى.

(٤) والمثال هو: (جاء زيدٌ وعمرٌو).

(٥) سقطت من (ث).

وَٱلتَّعْقِيبِ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو»، إِذَا كَانَ عَمْرٌو جَاءَ عَقِبَ مَجِيءِ زَيْدٍ؛ (وَثُمَّ) بِضَمِّ ٱلْمُثَلَّثَةِ، لِلتَّرْتِيبِ ....

قولُهُ: (للتَّرتيبِ)[1] اللُّغويّ أو الذِّكريّ، وأكثرُها في عطفِ مفصَّلٍ على مجملٍ، والتَّعقيبُ دفعُ بالأَوَّلِ المعيَّةِ، [وبالثَّانيةِ] المهملةِ، [وذكرهُما][2] لبيانِ أَنَّها موضوعةٌ لهُما، ولأَنَّ الثَّاني خاصٌّ بعدَ عامٍ، وهوَ معتبَرٌ في المخاطباتِ، ولأَنَّه لا يُقالُ يُستغنَى بالمثَلِ عن الأَوَّلِ لوقوعِ الأَوَّل في محلِّهِ، وإِنَّما يعترضُ بعكسِهِ فتأمَّل، وتعقيبُ كُلَ شيءٍ بحسْبِهِ فدخلَ نحوَ: تزوَّجَ زيدٌ فَوُلِدَ له، إذا لم يكنْ بينَ الزَّواجِ والولادةِ إِلَّا مُدّةَ الحملِ، أَقلّه أو غالبُهُ أو أكثرُهُ، وإِمَّا، نحوَ: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا﴾ [سورة الأعراف: ٤] فهوَ على حذفِ الإرادةِ، وقد تأْتي لمجرَّد الرَّبطِ، نحوَ: إِنْ جئتني فأَنا أُكرمُكَ، قولُهُ: (بضم المثلّثةِ)[3] معَ تشديد للميم وتخفيفها، وإِلحاقِ تائِها مفتوحةً أَو ساكنةً، فهيَ أَربعُ لغاتٍ[4]، واحترزْ بالضَّم عن الفتحِ فإِنَّها ظرفٌ[5]، قولُهُ: (للتَّرتيب)[6] أي: وقوعُ الفعلِ بعدَ الفعلِ، والتَّراخي بمعنَى المهملةِ، وهوَ كونُ الزَّمنِ [٥٧/و] الَّذي بينَ الفعلينِ زائدًا على ما لا بُدَّ

---

(١) بدأ بالحديث عن (الفاء) العاطفة.
(٢) سقطت من (ت).
(٣) ويقصد (ثُمَّ).
(٤) واللُغات الأربع هي: ثُمَّ وهي الأصل، وفُمَّ، وثُمَّتْ، وثُمَّتَ. يُنظر: الجنى الدّاني، ص٤١٠. وذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) لغة واحدة وهي (فُمَّ). يُنظر: مغني اللبيب ١٥٨/١.
(٥) يُنظر: مغني اللبيب ١٦٢/١. وعندها يُشار إلى المكان البعيد.
(٦) أي (ثُمَّ).

وَٱلتَّرَاخِي، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو»، إِذَا كَانَ مَجِيءُ عَمْرٍو بَعْدَ مَجِيءِ زَيْدٍ بِمُهْلَةٍ؛ (وَأَوْ) لِلتَّخْيِيرِ وَٱلْإِبَاحَةِ ....

منه بينهما، أخذًا ممّا مرَّ، وقدْ تأْتي بمعنى الفاءِ كقولِهِ: جرَى في الأَنابيبِ ثُمَّ اضطربَ، وقدْ تأْتي للتَّرتيبِ في عُلوّ المراتبِ كذلكَ، نحوَ: سارَ زيدٌ، ثُمَّ أبوه، ثُمَّ جدّه، وقد تأتي للتَّرتيبِ في التَّقديرِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ﴾[1] الآية [سورة الأعراف: ١١]، فإنَّ الله تعالى قدَّر خلْق بني آدم وتصويرهم في الأزلِ، والأمرُ بسجودِ الملائكةِ لآدم متأخرٌ عنهما، فلا حاجةَ لجعلِ الآية على حذفِ المضافِ، أي: خلقْنا أَباكم إِلى آخرِهِ، وإِنْ كانَ جوابًا قانعًا، معَ أَنَّه لا ترتيبَ بينَ خَلْقِ آدمَ وتصويرِهِ، فتأمَّله[2]، قولُهُ: (التَّخييرُ)[3] وهو: ما كانَ بينَ أُمور لا تجتمعُ اثنانِ منها بحسبِ فعلِها، أَو وصفِها في واحدٍ منها، كالتَّزويج المذكورِ، وكاتِّصالِ الكفارةَ، لأَنَّه إِذا أَخرجَ اثنينِ منها فالكفَّارة واحد منهما فقط، وما ذَكَر فيما لا يوجدُ اجتماعُهُ شرعًا، ومثلُهُ عقلًا، كالحركةِ والسُّكون، أَو عُرفًا كالأَخذِ والإِعطاءِ، وغيرِ ذلكَ[4]، قولُهُ: (والإِباحةُ) وهي: ما تكونُ بين أُمورٍ يمكنُ جمعُها على ما مرَّ، فدعوَى أَنَّ المرادَ بالإِباحةِ غيرِ الشَّرعيةِ ليستْ في محلِّها[5].

---

(١) والآية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾.

(٢) يُنظر تفسير الآية الكريمة: الكشاف ٦٨/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٣٧/٧، الدُّرُّ المصون ٢٣٧/٣.

(٣) يُنظر: معجم مصطلح الأُصول، ص٧٩.

(٤) يُنظر: معجم مصطلح الأُصول ص٧٩.

(٥) والإباحة عند أهل الفقه هي: «التّخيير بين الفعل والتّرك»، ومعجم مصطلح الأُصول، ص٧٩.

بَعْدَ ٱلطَّلَبِ، نَحْوَ: «تَزَوَّجْ هِنْدًا أَوْ أُخْتَهَا»، وَ«جَالِسِ ٱلْعُبَّادَ أَوِ ٱلزُّهَادِ»، وَلِلْإِبْهَامِ وَٱلشَّكِّ بَعْدَ ٱلْخَبَرِ نَحْوَ: ....

قولُهُ: (**بعدَ الطَلَبِ**) شَمَلَ الأَمرُ، والنَّهي بصيغةِ الفعلِ أَو غيرِها، كالتَّمني، والعَرضِ، ويُعلَمُ التَّخييرُ والإِباحةُ[(١)] بحسبِ القرينةِ، نَعم في الاستفهامِ، نحوَ: أَعندكَ زيدٌ أَو عمروٌ؟ لا يَظهر فيه شيءٌ في ذلكَ، وقولُ بعضهم: إِنَّها بعد النَّهي لتركِ الجميعِ، [هو استعمالٌ طارئٌ على أَصلِ اللُّغةِ][(٢)].

قولُهُ: (**والإِبهام**) ويُقال لَهُ: التَّشكيكُ، لأَنَّ المتكلِّم به عالمٌ بالحكمِ، ومرادُهُ التَّعميةُ على المخاطَبِ، والشَّكِ بمعنى: التَّرددِ مِن المتكلِّم في الحُكم[(٣)]. [٥٧/ظ] قولُهُ: (**بعد الخبرِ**) المقابلِ للطلَبِ فيما قبلَهُ، وقد تأتي للتَّقسيم نحوُ، الكلمةُ: اسمٌ، أَو فعلٌ، أَو حرفٌ، وللإِضرابِ (كمئة أَلفِ أَو يزيدونَ) وبمعنى الواوِ، نحوُ[(٤)]:

(١) وقد فرَّق بعضهم بين (التّخيير) و(الإِباحة) فقالوا إِنَّ التخيير هو: «ردُّ العاقل إِلى اختياره، إِنْ شاءَ فعل، وإِنْ شاءَ لم يفعل»، والإِباحة كما ذكرنا في هامش سابق: «التخيير بين الفعل والتّرك، أَي: ما يستوي فعلُهُ وتركه»، ومعجم مصطلح الأُصول، ص٧٩.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ٢٠٢/١ ـ ٢٠٣.

(٤) صدر بيتٍ من البسيط، وعجزه:

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى عَلَى قَدَرِ

وهو لجرير بن الخطفيّ في مدح الخليفة عمر بن عبدالعزيز. والشّاهد فيه: مجيء (أَو) العاطفة بمعنى (الواو) العاطفة. يُنظر الشّاهد: المقاصد النّحويّة ١٤٥/٤، ومغني اللبيب ٨٩/١. وورد في ديوان جرير ٤١٦/١:

نَالَ الخِلَافَةَ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وحينئذٍ لا شاهد فيه.

﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [٣٤ سُورَةُ سَبَإٍ / ٱلۡآيَةُ: ٢٤]، وَنَحْوَ: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾ [١٨ سُورَةُ ٱلۡكَهۡفِ / ٱلۡآيَةُ: ١٩]؛ (وَأَمْ) لِطَلَبِ ٱلتَّعْيِينِ، نَحْوَ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرٌو»، إِذَا كُنْتَ

---

[١٧] جَاءَ الخِلَافَةَ أَو كَانَتْ لَهُ قَدَرًا

وبمعنَى ألا، وبمعنَى إلى كما مرَّ، قولُهُ: (﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ﴾... [سورة سبأ: ٢٤]... إلخ)[١] هذا مثالُ الإبهامِ، وهوَ في أوَّلِ الأُولى كما قالَهُ ابنُ هشام[٢]، وفي الثَّانيةِ كما قالهُ الدَّمامينيُّ[٣]، والمعنى: إنْ أحدُ الفريقينِ منَّا، وحُكْمٌ ثابتٌ له أحد الأمرينِ مِن الهدى والضَّلالِ، وعُلِمَ مما ذُكِرَ أَنَّ نسبةَ هذه المعاني لأَوْ، ولكونِها أحد السَّببين، والمذكورُ قبلَها سببٌ آخرَ، إذ لو انفردت عنه لم تفدْ شيئًا مِن ذلكَ، قولُهُ: (وأم لطلبِ التَّعيينِ) أي: أَصلُها ذلكَ، وإلا فقد تقعُ في كلامٍ فيه التَّسويةُ بالهمزةِ، أو غيرِهما كما أَدرِي، وما أُبالي، وليت شِعري، ثُمَّ إنْ كانَ لا يُستغنَى أَحدُ معطوفِها

---

(١) الآية: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾.

(٢) هو أبو محمد جمال الدّين عبدالله بن هشام الأنصاري، صاحب التصانيف المتميّزة، قطر الندى وبلّ الصدى، وشذور الذّهب، ومغني اللبيب، توفي سنة ٧٦١هـ يُنظر ترجمته: طبقات الشّافعية ٣٣/٦، وبغية الوعاة ٦٨/٢، والأعلام ٢٩١/٤. ويُنظر رأيه: مغني اللبيب ٨٧/١.

(٣) هو بدر الدّين محمد ابن أبي بكر بن عمر الدّمامينيّ. له ثلاثة شروح على مغني اللبيب، توفي سنة ٨٢٧هـ يُنظر ترجمته: شذرات الذّهب ١٨١/٧، الضوء اللّامع ١٨٤/٧، وبغية الوعاة ٢٧/١، والأعلام ٥٧/٦. ويُنظر رأيه: شرح الدّمامينيّ على مغني اللبيب ٢٤٥/١.

عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَ ٱلْمُخَاطَبِ وَلَٰكِنَّكَ لَا تَعْرِفُ عَيْنَهُ، وَطَلَبْتَ مِنْهُ تَعْيِينَهُ؛ (وَإِمَّا) ٱلْمَكْسُورَةُ ٱلْهَمْزَةِ ٱلْمَسْبُوقَةُ بِمِثْلِهَا، مِثْلُ: «أَوْ» فِي مَعْنَاهَا، نَحْوَ: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [٤٧ سُورَةُ مُحَمَّدٍ / ٱلْآيَةُ: ٤]؛ وَقِسِ ٱلْبَاقِي؛ ....

عَن الآخرِ سُمِّيت متصلةً، وإلَّا فتُسمَّى منقطعةً نحوُ آية: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [سورة الرَّعد: ١٦] وقد تحتملُها، نحوَ: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٠] ويجوزُ أَن تُبدّلَ أَم بأَو فيما لم تسبقْهُ الهمزةُ نحوَ: (سواء علي قمت أَو قعدت) [خلافًا لمنَ منعَهُ][1].

قولُهُ: (وإِمَّا المكسورةُ الهمزة) على الأَفْصح، ويجوزُ فتحُها، ويجوزُ إبدالُ ميمِها ياءً معهُما، فهي أَربعُ لغاتٍ، وهيَ مركبةٌ مِن إِنْ وما[2]، قولُهُ: (المسبوقةُ بمثلِها)[3] أَي: غالبًا، وقيلَ دائمًا، قولُهُ: (مثل أَو في معناها) أَي المتقدّم مِن التَّخييرِ، أَو الإِباحةِ، أَو الإِبهام، أَو الشَّكِّ، وتَردُ أَيضًا للتَّقسيمِ ولا تَرِدُ للإِضرابِ، ولا غيرِهِ مما مرَّ في أَو، قولُهُ: (﴿فَإِمَّا مَنًّۢا﴾ [محمد: ٤]... إلخ)[4] هو مثالُ التَّخييرِ بعدَ الطلبِ، أَي: الإِمام مخيرٌ في الأَسيرِ بين أَنْ يُطلِقَهُ بلا شيءٍ، أَو أَن يأخذَ منه فداءً، قولُهُ: (وقِس البَاقِي) مِن معانِ أَو، فالإِباحةُ بعدَ الطَّلبِ، نحوَ: تعلَّم إمّا نحوًا، وإمّا فقهًا، وللتَّشكيكِ بعدَ [٥٨/و]

---

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

(٢) يُنظر: الجنى الدّاني، ص٤٩١.

(٣) يقصدُ: «بمثلها»، (أَو).

(٤) الآية: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾.

(وَبَلْ) لِلْإِضْرَابِ، نَحْوَ: «اُضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا»؛ (وَلَا) ....

الخبر، نحوَ: إمَّا أَنا، وإمَّا أَنتَ، وإمَّا على هُدىً، وإمَّا على ضلالٍ، وللشَّكِ، نحوَ: قرأتُ إمَّا سورة كذا، وإمَّا سورة كذا، قولُهُ: (وَبَلْ) وللعطف بها عندَ الجمهور شرطان: إفراد معطوفيها، وأنْ تُسْبَقَ بإيجابٍ، أَو أَمرٍ، أَو نهيٍ، أَو نفيٍ، فإنْ وقعتْ في الجُملِ: فهيَ حرفُ ابتداءٍ لا عاطفةٌ، خلافًا لابن مالك[1]، قولُهُ: (للإضرابِ) بمعنى إثباتِ الحُكم لما بعدَها مطلقًا، ثُمَّ إنْ كانتْ بعد إيجابٍ، أَو أَمرٍ، فما قبلَها مسكوتٌ عنهُ، بمعنى جوازُ ثبوتِ الحُكمِ لَهُ وعدمُهُ، وإنْ كانتْ بعدَ نهيٍ أَو نفيٍ فما قبلَها باقٍ على حكمِهِ، ويحكمُ لما بعدَها بنقيضِهِ، قولُهُ: (ولا)[2] وللعطفِ بها شرطانِ: إنْ تسبقَ بإيجابٍ، أَو أَمرٍ اتفاقًا، أَو نداءٍ خلافًا لابنِ سعدانَ[3]، والدُّعاءُ كالأَمرِ وإنْ لا يصدقُ أَحد معطوفَها على الآخرِ، خلافًا لابن الخباز[4]، قولُهُ:

(١) يُنظر رأيه: الجنى الدّاني، ص٢٥٣، ومغني اللبيب ١/١٥٢. وقد ذكر العليمي على شرح التصريح إنَّ هذا الرأي هو لابن الناظم، وليس لابن مالك. يُنظر: شرح التّصريح على التّوضيح ٢/١٤٧.

(٢) بدأ يتحدّث عن (لا) العاطفة.

(٣) هو محمد بن سَعدان الضّرير، مِن تلاميذ أبي حمزة الكسائي، توفي سنة (٢٣١هـ). يُنظر ترجمته: طبقات النّحويين واللّغويين، ص١٥٣، وتاريخ بغداد ٥/٣٢٤، وبُغية الوعاة ١/١١١. ويُنظر رأيه: الجنى الداني، ص٣٠٢.

(٤) هو أَحمد بن الحسين بن أَحمد المعروف بـ (ابن الخباز)، له توجيه اللّمع، والغرّة المخفيّة في شرح الدُّرّة الأَلفية، توفي سنة (٦٣٩هـ). يُنظر ترجمته: بغية الوعاة ٢/٢١٦، وشذرات الذهب ٥/٢١٢، والأعلام ١/١١٤. ويُنظر رأيه الغرّة المخفيّة في شرح الدُّرة الأَلفية ١/٣٨٨، وتوجيه اللُّمع، ص٢٨٧.

لِلنَّفْيِ، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو»؛ (وَلَكِنْ) بِسُكُونِ ٱلنُّونِ لِلْاسْتِدْرَاكِ، نَحْوَ: «لَا تَضْرِبُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا»؛ (وَحَتَّىٰ فِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ) تَكُونُ عَاطِفَةً، وَمَعْنَاهَا ٱلتَّدْرِيجُ وَٱلْغَايَةُ، نَحْوَ: «مَاتَ ٱلنَّاسُ حَتَّىٰ ٱلْأَنْبِيَاءُ»، وَفِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ تَكُونُ ٱبْتِدَائِيَّةً، نَحْوَ: «حَتَّىٰ مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ»، وَفِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ تَكُونُ جَارَّةً، نَحْوَ

(للنَّفي) أَي لنفي الحكْم عما بعدَها، وإثباته لما قبلَها بقصرِ قلب أَو إفراد، قولُهُ: (ولكنْ) وللعطفِ بها شروط ثلاثة: إفرادُ معطوفِيها، وعدمُ اقترانِها بالواوِ، وإنْ تُسبقَ بنهي أَو نفي، فإنْ فقدَ شرطًا فهي حرفُ ابتداءٍ واستدراكٍ، قولُهُ: (وحتَّى) وللعطفِ بها شروط أَربعة: كون ما بعدَها ظاهرًا مفردًا جزءًا لما قبلَها حقيقةً، أَو حكمًا، غايةً له في شرفٍ أَو عدمِهِ، وأَشارَ [المصنِّفُ][1] بقولِهِ: (في بعضِ المواضعِ)[2] إلى أَنَّ العطفَ بها قليلٌ، قولُهُ: (للتَّدريجِ) هو انقضاءُ الشَّيءِ شيئًا فشيئًا، فهوَ ملزومٌ للغايةِ الَّتي هي آخره، فعطفُها عليهِ مِن عطفِ البعضِ المقصودِ على الكلِّ[3]، قولُهُ: (تكونُ ابتدائيَةً) بمعنَى: أَنَّ الجملةَ الَّتي بعدَها لا تعلَّق لها بما قبلَها مِن حيثُ الإعرابُ، وذلكَ إذا فقدتْ شرطًا مما مرَّ ودخلتْ على الجملِ [٥٨/ظ] حقيقةً[4]، قولُهُ: (تكونُ جارةً) إذا فقدت ذلكَ، وكانَ ما بعدَها مفردًا، ولو تأويلًا كالمصدرِ المسبوكِ، وتكونُ بمعنى: إلى تارةً، وبمعنى كي، وقيل: تكونُ بمعنى

---

(١) سقطت من (ج).
(٢) «وحتّى في بعض المواضع». مِن متن الآجروميّة، ص١٥.
(٣) يُنظر: كشّاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٨٨.
(٤) يُنظر: مغني اللّبيب ٢/ ٥٠٠.

قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [٩٧ سُورَةُ ٱلْقَدْرِ / ٱلْآيَةُ: ٥]، فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِـ «حَتَّىٰ» ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَرُبَّمَا تَعَاقَبَتْ هَٰذِهِ ٱلْأَوْجُهُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي بَعْضِ ٱلْمَوَاضِعِ بِحَسَبِ ٱلْإِرَادَةِ، كَمَا إِذَا قُلْتَ: «أَكَلْتُ ٱلسَّمَكَةَ حَتَّىٰ رَأْسَهَا»، فَإِنْ رَفَعْتَ ٱلرَّأْسَ فَـ «حَتَّىٰ» حَرْفُ ٱبْتِدَاءٍ، وَإِنْ نَصَبْتَهَا فَـ «حَتَّىٰ» حَرْفُ عَطْفٍ، وَإِنْ جَرَرْتَهَا فَـ «حَتَّىٰ» حَرْفُ جَرٍّ؛ وَهَٰذِهِ ٱلْحُرُوفُ ٱلْعَشَرَةُ مَعَ ٱخْتِلَافِ مَعَانِيهَا تُشَرِّكُ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلَهَا فِي إِعْرَابِهِ.

إِلَّا، كقوله[(١)]:

[١٨] لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُوْدَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ

وعليهِ فهو استثناءٌ منقطعٌ، قولُهُ: **(وربَما تعاقبت)**[(٢)] أي: صحَّ إرادةُ أيّ واحدٍ منها، قولُهُ: **(فحتَّى حرف ابتداءٍ)** والرأسُ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، أي: مأكولٌ، قولُهُ: **(معَ اختلافِ معانيها)** أي في الجملةِ والأكثرِ، فلا ينافي ما مرَّ مِن اتِّحادِ معنى إمَّا، وأو، والتَّرتيبُ، والتَّشريكُ في الحكمِ، [ونحوَ ذلكَ، فتأمَّل][(٣)]، قولُهُ: **(في إعرابِهِ)** توطئةٌ لما بعدَهُ، وفيه عمومُ التَّشريكِ.

---

(١) الشَّاهد مِن الكامل للمقنّع الكنديّ. الشَّاهد فيه: مجيء (حتّى) بمعنى (إلَّا) يُنظر ديوانه، ص٢١٠. ضمن شعراء أمويُّون (القسم الرّابع). حماسة المرزوقي ١٦٥١/٤، والجنى الدّاني، ص٥٠٦.

(٢) أي: تعاقب شروط (حتّى) المذكورة آنفًا.

(٣) سقطت من (ث).

[حُكْمُ حُرُوفِ ٱلْعَطْفِ]

(فَإِنْ عَطَفْتَ) أَنْتَ (بِهَا عَلَىٰ مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ) ٱلْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَىٰ مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ) ٱلْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَىٰ مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ) ٱلْمَعْطُوفَ، (أَوْ عَلَىٰ مَجْزُومٍ جَزَمْتَ) ٱلْمَعْطُوفَ؛ (تَقُولُ) فِي عَطْفِ ٱلْاسْمِ عَلَىٰ ٱلْاسْمِ فِي ٱلرَّفْعِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَ) فِي ٱلنَّصْبِ (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَ) فِي ٱلْخَفْضِ (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)؛ وَتَقُولُ فِي عَطْفِ ٱلْفِعْلِ عَلَىٰ ٱلْفِعْلِ فِي ٱلرَّفْعِ: «يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ»، وَفِي ٱلنَّصْبِ: «لَنْ يَقُومَ وَيَقْعُدَ زَيْدٌ»، وَفِي ٱلْجَزْمِ: «لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ

قولُهُ: (أَنتَ) دفعَ به توهُّم كونَ التَّاءِ ساكنةً للتَّأنيثِ عائدةً على الحروفِ المذكورةِ، وهوَ صحيحٌ أَيضًا، لكنَّ منعَ منه الظَّرفَ بقولِهِ: (بها)، قولُهُ: (على مرفوعٍ) لفظًا، أَو تقديرًا، أَو محلًّا، وكذا ما بعدَه [وكلامه][1] لا يشملُ العطفَ على ما لا محلَّ له مَعَ صحّتِهِ.

قولُهُ: (عطفِ الفعلِ على الفعلِ) يشترطُ في جوازِ عطفهِ: اتحادُهما في الزَّمنِ، فلا يعطفُ ماضٍ مبنيٌّ على مضارعٍ مستقبلٍ معنًى، ويجوزُ عطفُ ماضٍ لفظًا مستقبلٌ متعيَّنٌ على مضارعٍ مستقبلٍ وعكسه، كقولِهِ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [سورة الفرقان: ١٠] عندَ مَنْ جزَمَهُ، قولُهُ: (يقومُ، ويقعدُ) هذا في المضارعِ، وفي الماضي: جاءَ زيدٌ وركبَ، وفي الأمرِ: اضربْ زيدًا، وقمْ، قالَ

---

(١) مطموسة في (أ).

زَيْدٌ»، وَقِسْ سَائِرَ حُرُوفِ ٱلْعَطْفِ عَلَىٰ هَٰذَا.

وَفُهِمَ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ ٱلظَّاهِرِ عَلَىٰ ٱلظَّاهِرِ، وَٱلْمُضْمَرِ عَلَىٰ ٱلْمُضْمَرِ، وَٱلظَّاهِرِ عَلَىٰ ٱلْمُضْمَرِ، وَعَكْسِهِ، وَٱلنَّكِرَةِ

بعضهم: وفي عطفِ الفعلِ على الفعلِ تجوزُ، لأنَّه مِن عطفِ الجملِ، وأُجيبُ بأَنَّ المقصودَ الفعل لاتَّحاد فاعلِ الفعلينِ.

قولُهُ [٥٩/و] (وفُهِمَ مَن إطلاقِهِ) بقولِهِ: (فإنْ عطفتَ إلى آخره)[١] وفُهِمَ منه جوازُ عطفِ الفعلِ على الاسمِ وعكسِهِ، وهوَ كذلكَ إنْ كانَ الاسمُ مما يشبِهُ الفعلَ، وجوازُ عطفِ الجملةِ اسميتينِ أو فعلتينِ أو مختلفتينِ، سواءٌ كانَ لهما محلٌّ مِن الإعرابِ أوّلا، وسواءٌ اتَّفقتا إنشاءً أو خبرًا أولًا، قولُهُ: (والمضمرِ... إلخ) نَعم العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بغير فاصلٍ ضعيف وعلى المجرورِ بدونِ إعادةِ الجارِّ كذلكَ، عندَ الجمهور، وخالفَهم ابنُ مالكٍ[٢]، قولُهُ:

---

(١) يُراجع الهوامش الخمسة السَّابقة.

(٢) قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ) في قضية عطف الظاهر على المضمر المتّصل المخفوض: «وجَبَ الاعترافُ بصحّة الجواز»، وشرح التّسهيل ٢٣٣/٣. ويُنظر: شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ، ص٦٦٦. ومِن الأهميّة بمكان أنْ نذكر أنّ هناك مَن أجاز ذلك أيضًا منهم: الكوفيون، ومِن البصريين أيضًا قطرب (٢٠٦)، والأخفش الأوسط (ت٢١٦هـ)، ومِن المتأخرين أبو حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، وابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، وجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ). يُنظر تفصيل ذلك: قضية عطف الظاهر على المضمر المتصل المخفوض، قراءة الإمام حمزة (والأرحام) نمطًا، د.يوحنا مرزا الخامس، مجلة العرب السُّعوديّة، ج٩ و١٠، نيسان/أيار، ٢٠٠٦م، ص٧٣٣.

عَلَىٰ ٱلنَّكِرَةِ، وَٱلْمَعْرِفَةِ عَلَىٰ ٱلْمَعْرِفَةِ، وَٱلْمَعْرِفَةِ عَلَىٰ ٱلنَّكِرَةِ، وَعَكْسِهِ، وَٱلْمُفْرَدِ وَٱلْمُثَنَّىٰ وَٱلْمَجْمُوعِ وَٱلْمُذَكَّرِ وَٱلْمُؤَنَّثِ، بَعْضِهَا عَلَىٰ بَعْضٍ، تَطَابُقًا وَتَخَالُفًا.

(**مطابقًا وتخالفًا**) وهو راجعٌ إلى جميعِ ما تقدَّمَ، والمرادُ به التَّشريكُ في الحكمِ وعدمُهُ، ويجوزُ رجوعُهُ إلى التَّطابقِ من حيثُ الإفرادُ والتَّثنيةُ والجمعُ ونحوها، وهو ظاهرُ كلامِهِ، والتَّحقيقُ عدمُ ذلكَ، [ويحتملُ أَنْ يرادَ ما يعمُّ جميعَ ذلكَ، وهو أَفيدُ][1].

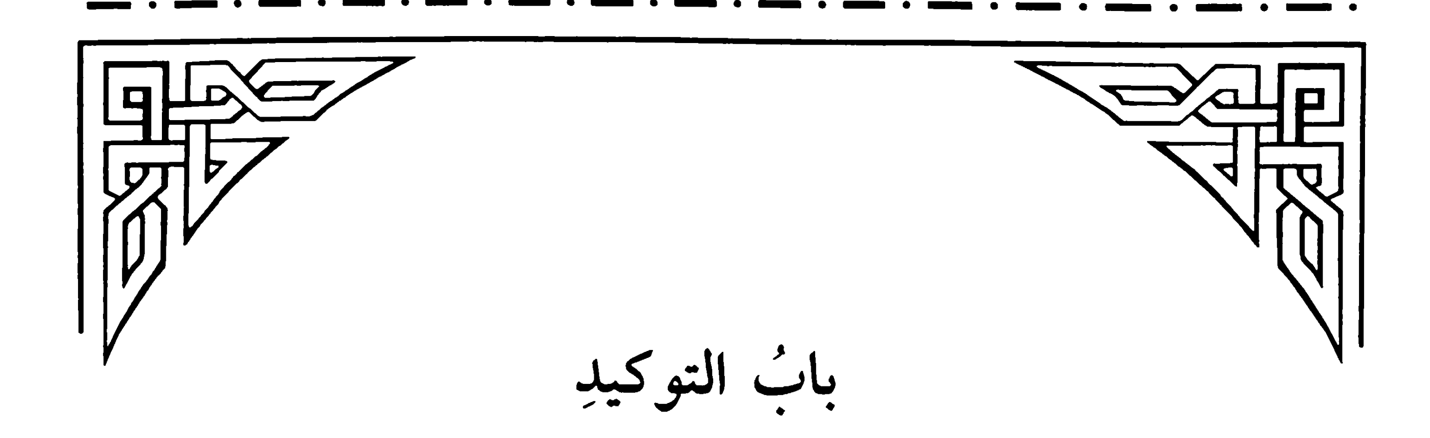
□□□□□□

---

(١) سقطت من (ج).

[ٱلتَّوْكِيدُ]
(بَابُ ٱلتَّوْكِيدِ)

. . . .



بابُ التوكيدِ

هو لغةً: التَّقريرُ والتثبيتُ[1]، وعرفًا: تابعٌ يُقصدُ به كونَ المتبوعِ على ظاهرِهِ، وهذا ظاهرٌ في التَّوكيد المعنويِّ[2]، وكلامُ المصنِّفِ ظاهرٌ فيه، ويمكنُ حملُ كلامِ المصنِّفِ على الأعمِّ الشَّاملِ للفظيِّ، ولا يُنافيه ما بعدَه كما سيأتي، واللَّفظيُّ[3] إعادةُ الأوَّلِ بلفظِهِ اسمًا كانَ، أو فعلًا، أو حرفًا، أو مركَّبًا منها، أو جملةً، لكنْ يشترطُ في الحرفِ غيرِ الجوابي إعادةُ ما اتَّصلَ به مَعَهُ، نحوَ: منكَ منك، وإنَّ زيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ، والأكثرُ في الجملةِ اقترانُها بالعاطفِ، حيثُ لا لَبْسَ، وقيَّدَهُ

---

(١) لسان العرب ٤٦٦/٣ (وكد).

(٢) يُنظر: شرح كتاب الحُدود للأُبّديّ، ص١٣٦، وشرح الحدود النّحويّة، ص١٢٢.

(٣) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص١٢٣.

يُقْرَأُ بِٱلْوَاوِ وَبِٱلْهَمْزَةِ وَبِٱلْأَلِفِ. (ٱلتَّوْكِيدُ) بِمَعْنَىٰ ٱلْمُؤَكِّدِ، بِكَسْرِ ٱلْكَافِ، (تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ)، بِفَتْحِ ٱلْكَافِ، (فِي رَفْعِهِ) إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ»، وَ«جَاءَ ٱلْقَوْمُ كُلُّهُمْ»؛ (وَ) فِي (نَصْبِهِ) إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، نَحْوَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَ«رَأَيْتُ ٱلْقَوْمَ كُلَّهُمْ»؛ (وَ) فِي (خَفْضِهِ) إِنْ كَانَ مَخْفُوضًا، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ»، وَ«مَرَرْتُ بِٱلْقَوْمِ كُلِّهِمْ»؛ (وَ) فِي (تَعْرِيفِهِ) إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ ٱلْأَمْثِلَةِ، فَإِنَّ «زَيْدًا» وَ«ٱلْقَوْمَ» مَعْرِفَتَانِ، ٱلْأَوَّلُ بِٱلْعَلَمِيَّةِ وَٱلثَّانِي بِٱلْأَلِفِ وَٱللَّامِ، وَ«نَفْسُهُ» وَ«كُلُّهُمْ» مَعْرِفَتَانِ بِٱلْإِضَافَةِ إِلَىٰ ٱلضَّمِيرِ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَتَنْكِيرِهِ» كَمَا قَالَهُ فِي ٱلنَّعْتِ، لِأَنَّ أَلْفَاظَ ٱلتَّوْكِيدِ كُلَّهَا مَعَارِفُ، فَلَا تَتْبَعُ ٱلنَّكِرَاتِ عِنْدَ ٱلْبَصْرِيِّينَ.

بعضهُم بثمَّ خاصّة، والمختارُ في علميته الحسابُ بابًا بابًا أنَّ مجموعَهُما حالٌ كالخبرِ في نحوَ: حلوٌ حامضٌ، قولُهُ: **(يُقرَأُ... إلخ)** والواوُ أَفصحُ، قولُهُ: **(بمعنى المؤكِّد بكسرِ الكافِ)**، فهوَ من إطلاقِ المصدرِ على اسمِ الفاعلِ، قولُهُ: **(في رفعِهِ)** أي [٥٩/ظ] في نوعِ رفعِهِ، وإنْ اختلفَا لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا، أو في الحركةِ والحرفِ، وكذَا ما بغيرِهِ، قولُهُ: **(نحوُ: جاءَ زيدٌ... إلخ)** أشارَ بالمثالِ الأَوَّلِ إلى توكيدِ النّسبةِ، وبالثَّاني إلى توكيدِ الشُّمولِ، قولُهُ: **(بالإضافةِ إلى الضَّميرِ)** الملفوظِ به، أو المقدَّرِ في الجمعِ وتوابعِهِ، وقيلَ: إنَّ أَلفاظَهُ صارتْ كالأعلامِ، قولُهُ: **(فلا تتبعِ النّكراتِ)** عندَ البصريينَ[1]، واختارَ

---

(١) مذهب البصريين أنَّ النكرة لا يؤكّد مطلقًا مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت، والكوفيون يذهبون إلى أنَّ النّكرة تؤكَّد مطلقًا. يُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة، ص١٥٩.

[أَلْفَاظُ ٱلتَّوْكِيدِ ٱلْمَعْنَوِيِّ]

(وَيَكُونُ)؛ أَيْ: ٱلتَّوْكِيدُ ٱلْمَعْنَوِيُّ (بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ) عِنْدَ ٱلْعَرَبِ، لَا يُعْدَلُ عَنْهَا إِلَىٰ غَيْرِهَا؛ (وَ) ٱلْأَلْفَاظُ ٱلْمَعْلُومَةُ (هِيَ: ٱلنَّفْسُ) بِسُكُونِ ٱلْفَاءِ، أَيْ: ٱلذَّاتُ؛ (وَٱلْعَيْنُ) ٱلْمُعَبَّرُ بِهَا عَنِ ٱلذَّاتِ مَجَازًا، مِنْ بَابِ ٱلتَّعْبِيرِ بِٱلْبَعْضِ عَنِ ٱلْكُلِّ، وَيُؤَكَّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ ٱلْمَجَازِ عَنِ ٱلذَّاتِ، فَإِنْ قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ»، ٱحْتُمِلَ أَنْ يَكُونَ أَرَدْتَ كِتَابَهُ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ ثِقْلَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ» أَوْ

ابنُ مالكٍ[1] جوازُ توكيدِ النَّكرةِ المحدودةِ، كيومٍ، وشهرٍ، وسنةٍ، لا غيرِها، كساعةٍ، وزمانٍ.

قولُهُ: (معلومةٍ) لو قالَ: مخصوصةٌ، لكانَ أَولى، قولُهُ: (عندَ العربِ) كانَ الأَولى: عندَ النُّحاةِ، لأَنَّه أَقربُ إِلى التَّناولِ، وإِنْ كانَ النُّحاةُ تابعينَ للعربِ، قولُهُ: (لا يعدلُ عنها إِلى غيرِها)[2] وتكونُ مفردةً، ومتعددةً، ولا يجوزُ عطفُها، ولا قطعُها، ولا اتباعُها بنكرةٍ، قولُهُ: (بسكونِ الفاءِ) لا بفتحِها الّذي هو الهواءُ الممتدُّ مِن داخلِ الرّئةِ إِلى خارجِها وعكسِهِ، قولُهُ: (المعبَّرُ بها عن الذَّاتِ) أَي: لا حقيقتِها الّتي هي الباصرةُ، وإِلّا فهي بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ.

---

(١) يُنظر: شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ، ص٥٦٣ ـ ٥٦٤.

(٢) يتحدّث عن التّوكيد المعنوي.

«عَيْنُهُ» ٱرْتَفَعَ ٱلْمَجَازُ وَثَبَتَتِ ٱلْحَقِيقَةُ؛ (وَكُلٌّ ....

قولُهُ: (ارتَفَعَ المجازُ) عن الذَّاتِ، ولذلكَ سُمِّي هذا القِسْمُ برفع مجازِ النِّسبةِ، أَي: أَنَّ نسبةَ الفعلِ إلى الذَّاتِ محتملةٌ للحقيقةِ والمجازِ بأَنْ يكونَ الفاعلُ غيرَها، فبالتَّوكيدُ يضعفُ ذلكَ المجازُ على الأَقربِ، أَو يرتفعُ بالكليَّة، [وهو ظاهرُ كلامِ الشَّارح][(١)]، قالَ شيخُنا: والمجازُ فيه يحتملُ أَنَّه بحذفِ مضافٍ ويحتملُ [٦٠/و] أَنَّه مِن المجازِ اللَغويّ باستعمالِ اللّفظ في غيرِ ما وُضِعَ لهُ[(٢)]، ويحتملُ أَنَّه من المجازِ العقليّ بالإِسنادِ إلى غيرِ ما هو لَهُ[(٣)]، قولُهُ: (أَو ثِقْلُه) بكسر الثَّاء، وسكونِ القافِ، واحدُ الأَثقال، وأَما بفتحِ القَافِ فهوَ ضدُّ الخفَّةِ، قولُهُ: (ارتفعَ المجازُ وثبتَتِ الحقيقةُ) فيه نظرٌ بالاحتياجِ إلى الجمعِ بينَ النَّفسِ والعينِ، فالأَولى ما مرَّ مِن أَنَّ الاحتمالَ يضعفُ فقطْ، قولُهُ: (وكلٌّ)[(٤)] ويؤكَّد بها مفردٌ ذو أَجزاءٍ بذاتِهِ عاملُهُ نحوَ: اشتريتُ العبدَ كلَّهُ، ويؤكَّدُ المثنَّى بكِلا للمذكَّرِ، وكِلتا للمؤنَّثِ إِنْ اتَّحدَ، إِلَّا نحوَ: جاءَ زيدٌ، وذهبَ عمرٌو [كلاهما][(٥)].

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) المجاز اللغوي هو: «نقل الألفاظ عن حقائقها اللغويّة إلى معانٍ أُخرى بينها صلة ومناسبة»، ومعجم البلاغة العربيّة، ص١٥٠. ويُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢١٧/٣.

(٣) المجاز العقلي هو: «إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له عند المتكلّم في الظاهر، لعلاقة مع قرينةٍ صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له»، ومعجم البلاغة العربيّة، ص٤٤٢. ويُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها ٢١٣/٣.

(٤) في الأصل هو من متن الآجروميّة: «وكل وأجمعُ»، ص١٢.

(٥) سقطت من (ج).

وَأَجْمَعُ)، يُؤَكَّدُ بِهِمَا لِلْإِحَاطَةِ وَٱلشُّمُولِ، فَإِذَا قُلْتَ: «جَاءَ ٱلْقَوْمُ» ٱحْتُمِلَ أَنَّ ٱلْجَائِي بَعْضُهُمْ، وَأَنَّكَ عَبَّرْتَ بِٱلْكُلِّ عَنِ ٱلْبَعْضِ، فَإِذَا أَرَدْتَ ٱلتَّنْصِيصَ عَلَىٰ مَجِيءِ ٱلْجَمِيعِ قُلْتَ: «جَاءَ ٱلْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»، وَقَدْ يَحْتَاجُ ٱلْمَقَامُ إِلَىٰ زِيَادَةِ ٱلتَّوْكِيدِ، فَيُؤْتَىٰ بِأَلْفَاظٍ أُخَرَ مَعْلُومَةٍ، (وَ) تُسَمَّىٰ تِلْكَ ٱلْأَلْفَاظُ (تَوابعَ أَجْمَعَ) وَتَوَابِعُ أَجْمَعَ

قولُهُ: **(وأَجمع)**[1] ومثلُهُ: جميعُ، [وعامَّةً، وهو جمعُ الّذي للمذكَّرِ، جمعٌ بضمٍّ ففتحٍ في المؤنَّثِ، ومثلُهُ جمعاء][2]، قولُهُ: **(للإِحاطةِ)** أَو الشُّمولِ، وبذلكَ سُمّي هذا القسمُ، وعطفُ الشُّمولِ تفسيرٌ أَو مساوٍ، قولُهُ: **(وإِنَّك عبرتَ... إلخ)** أَي: مجازٌ كما مرَّ بالكُلِّ، أَي: بالاسمِ الدَّالِ على الكُلِّ، كالقومِ عنِ البعضِ، أَي: بمعنى ذلكَ إِمَّا لكونكَ لم تعتدَّ بغيرِ مَن جاءَ أَو بفعلِهِ لخسَّتِهِ، أَو خسَّةِ فعلِهِ مثلًا، قولُهُ: **(التَّنصيصُ)**[3] بحسب الظَّاهر، ولذلك قال سيبويه[4]: لا يرتفعُ إِلَّا بجميعِ الأَلفاظِ، قولُهُ: **(جاء القومُ كلُّهم أَجمعون)** أَي: أَنَّ المجيءَ وقعَ مِن كُلِّ واحدٍ منهم، وليسَ فيه اتِّحادُ زمنِ مجيئِهِم، كقولُهُ تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [سورة الحجر: ٣٠]، قولُهُ: **(وقد يحتاجُ المقام... إلخ)** أَي: لتوّهم تخلُّفِ بعضٍ أَو إِنكارِ سامعٍ، أَو غيرِ ذلكَ، قولُهُ: **(وتوابعُ)** هذا في

---

(١) والنّصُّ في متن الآجروميّة كما ذكرنا آنفًا، ص١٥.
(٢) سقطت من (ت).
(٣) يُنظر الهامش السابق.
(٤) الكتاب ٢/٣٨٠ ـ ٣٨١.

لَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛ (وَهِيَ)؛ أَيْ: تَوَابِعُ أَجْمَعَ: (أَكْتَعُ)، مَأْخُوذٌ مِنْ: تَكَتَّعَ ٱلْجِلْدُ، إِذَا ٱجْتَمَعَ، (وَأَبْتَعُ)، مَأْخُوذٌ مِنَ ٱلْبَتْعِ، وَهُوَ: طُولُ ٱلْعُنُقِ، (وَأَبْصَعُ) بِٱلصَّادِ ٱلْمُهْمَلَةِ، مِنَ ٱلْبَصْعِ، وَهُوَ: ٱلْعَرَقُ ٱلْمُجْتَمِعُ.

وَٱلْأَصْلُ إِفْرَادُ «ٱلنَّفْسِ» عَنِ «ٱلْعَيْنِ»، وَ«كُلٍّ» عَنْ «أَجْمَعَ»، وَ«أَجْمَعَ» عَنْ تَوَابِعِهِ؛ (تَقُولُ) فِي إِفْرَادِ «ٱلنَّفْسِ» عَنِ «ٱلْعَيْنِ» فِي ٱلرَّفْعِ: (قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، وَ) فِي إِفْرَادِ «كُلٍّ» عَنْ «أَجْمَعَ» فِي

كلامِ المصنِّفِ مرفوعٌ، وقدْ أَخرجَهُ الشَّارحُ عنه إلى النَّصبِ، وهو معيبٌ في اللَّفظي، قولُهُ: (**لا تتقدَّم عليه**) وكذَا لا تتقدَّم العينُ على النَّفسِ، ولا أَجمع على [٦٠/ظ] كُلٍّ، كما سيأْتي.

قولُهُ: (**مِن تكتَّع الجلْدِ**) فيه إنَّ هذا رباعيٌّ، ولا يُصاغُ منه أَفعل التَّفضيلِ، وإنَّه لا يُشتقُّ مِن الفعلِ، قولُهُ: (**بالصَّاد المهملةِ**)، وقيلَ: بالمعجمَةِ مِن البصعِ، وهوَ: الرَّيُّ[1]، قولُهُ: (**والأَصلُ إفراد النَّفسِ عنِ العينِ**) أَي: ذَكَر واحدةً منهما وحدَها، وكذا ما بعدَهُ، قولُهُ: (**وأَجمعُ**) من توابِعِهِ ظاهرُهُ أَنَّه لا تفردُ توابعُهُ عنهُ، ولا بعضُهما عن بعضٍ [فراجعْهُ][2].

قولُهُ: (**تقولُ في إِفرادِ النَّفسِ... إلخ**)، وتقولُ في عكسِهِ: جاءَ زيدٌ عينُهُ، قولُهُ: (**وفي إِفرادِ كلّ... إلخ**) وفي عكسِهِ: رأيتُ القومَ

---

(١) لسان العرب ٨/١١ ـ ١٢ (بصع).

(٢) سقطت من (ب).

ٱلنَّصْبِ: (رَأَيْتُ ٱلْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَ) فِي إِفْرَادِ «أَجْمَعَ» عَنْ تَوَابِعِهِ فِي ٱلْخَفْضِ: (مَرَرْتُ بِٱلْقَوْمِ أَجْمَعِينَ)، وَتَقُولُ فِي ٱجْتِمَاعِ «ٱلنَّفْسِ» وَ«ٱلْعَيْنِ»: «جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ»، وَفِي ٱجْتِمَاعِ «كُلٍّ» وَ«أَجْمَعَ»: «رَأَيْتُ ٱلْقَوْمَ كُلَّهُمْ أَجْمَعِينَ»، وَفِي ٱجْتِمَاعِ: «أَجْمَعَ» وَتَوَابِعِهِ: «مَرَرْتُ بِٱلْقَوْمِ كُلِّهِمْ أَجْمَعِينَ أَكْتَعِينَ أَبْتَعِينَ أَبْصَعِينَ»، ....

أجمعينَ، قولُهُ: (في اجتماعِ النَّفسِ والعينِ) أي: في حالةِ الرَّفعِ والمتبوعِ مفردٌ، فإنَّ تبعتا معًا أو أحديهما لمثنًى، فالأفصحُ جمعُهُما على صيغةِ أفعُل بِضَمِّ العينِ، نحوَ: جاءَ الزَّيدانُ أنفُسَهم، وتجوزُ التَّثنيةُ، نحوَ: جاءَ الزيدانِ نفساهُما، ودونَهُ الإفرادَ، نحوَ: جاءَ الزَّيدانِ نفسَهم، وإنْ تبعَتا جمعًا وجبَ الأوَّلُ، نحوَ: جاءَ الزَّيدونَ أنفسهُم؛

قولُهُ: (مررتُ بالقومِ أَجمعينَ... إلخ) وتقديمُ أَبتعَ على أَبصعَ مجازاةٌ لكلامِ المصنِّفِ، والأَصحُّ أَنّ أَبصعَ مقدَّمٌ عليه، وتقولُ في غيرِ جمعِ المذكَّرِ: جاءتِ النِّساءُ كتعَ بتعَ، بعدمِ تنوينِ الجميعِ؛ لأَنَّها ممنوعةُ الصَّرفِ، وفي علّتِهِ خلافٌ أَقربُها: أَنَّه للوصفِ والعدلِ عن جمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ: وجاءتِ القبيلةُ جمعًا كتعًا بصعًا بتعًا، وجاءَ الجيشُ أجمعُ أَكتعُ أَبتعُ أَبصعُ، واختارَ ابنُ مالكٍ[1]، وابنُ هشامٍ جوازُ الابتداءِ بما شئتَ مِن هذه الألفاظِ الثَّلاثةِ.

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ١/٣٠٤.

بِشَرْطِ تَقَدُّمِ «ٱلنَّفْسِ» عَلَىٰ «ٱلْعَيْنِ»، وَ «كُلٌّ» عَلَىٰ «أَجْمَعَ»، وَ«أَجْمَعَ» عَلَىٰ تَوَابِعِهِ.

قولُهُ: (يشرطُ تقدُّم النَّفسِ... إلخ)[١] وذلكَ لأنَّ النَّفسَ للماهيَّة حقيقةٌ، والعينَ مجازٌ، كما مرَّ، وقُدّما على كُلٍّ لأنَّ الإحاطةَ وصفٌ للنَّفسِ، ومعنى قائمٌ بها، وقدِّمَ كُلٌّ على أَجمعَ لأَنَّه جامدٌ، وقدْ [٦١/و] يقعُ مبتدأً، والمشتقُّ تابعٌ لَهُ، وقُدِّمَ أَجمعُ على توابِعِه، لأَنَّه أَقوى في النَّصِ على الجمعيَّةِ، وقُدِّم أَكتعُ لكونِهِ أَظهرَ فيها مِن أَبصعَ، [وهوَ أَظهرُ فيها مِن أَبتعَ][٢].

تنبيه:

عُلِمَ مِن كلامِ المصنِّفِ أَنَّ أَجمعَ وتوابعَهُ مجردةٌ عن الضَّميرِ لفظًا وإِنَّما هو مقدورٌ، وهو كذلكَ وأَمَّا قولُهم: جاءَ القومُ بأَجمعِهمُ، فهو بضمِّ الميمِ مفردةَ جمعٍ، كفرْخٍ، وأَفرُخٍ، والمعنى: جاءُوا بجماعتِهم، وجوَّز النَّووي[٣] فيه الفَتْحَ، أَي: جميعهم، وعلى كل فالباقيةُ زائدةٌ، لأَنَّها لا تجوزُ إِلَّا في النَّفسِ، والعينِ، نحوَ: جاءَ زيدٌ نفسُهُ أَو بنفسِهِ، أَو عينُهُ، أَو بعينِهِ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

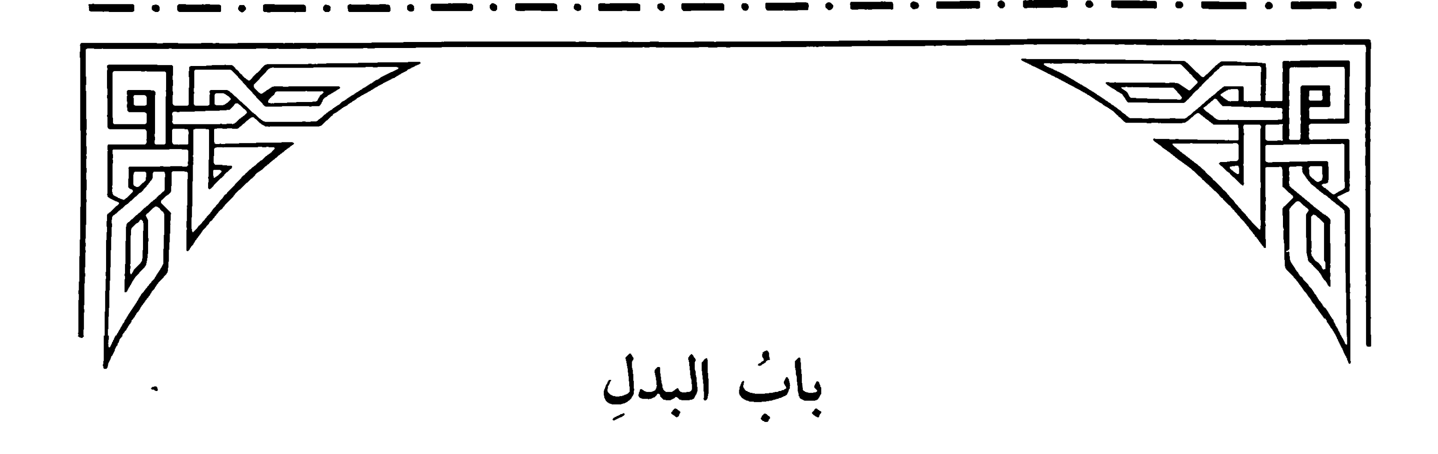
---

(١) شرح اللمحة البدريّة في علم اللُّغة العربيّة ٢/٢٩٣.
(٢) سقطت من (ج).
(٣) لم أجد رأي الإِمام النَّووي في المظانّ التي تحدَّث إليها.

(بَابُ ٱلْبَدَلِ)

[ٱلْبَدَلُ وَحُكْمُهُ]

ٱلْبَدَلُ تَابِعٌ لِلْمُبْدَلِ مِنْهُ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَجَزْمِهِ،



بابُ البدلِ

هو لغةً: العوضُ(١)، واصطلاحًا: هو التَّابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بغيرِ واسطةٍ(٢)، فخرجَ العطفُ، بلْ وغيرُه مِن بقيّة التَّوابع، ويسمّيه الكوفيون التَّرجمةَ(٣) والتَّبينَ(٤) والتَّكريرَ(٥)، قولُهُ: (في رفعِهِ... إلخ) إِنَّما اقتصرَ على وجوهِ الإعرابِ [مراعاةً لكلامِ المصنِّفِ](٦)، وقدَّمها على كلامِهِ لدفعِ إيهامِ [عدمِ](٧) شمولِ التَّبعيةِ للَّفظيِّ والتَّقديريِّ

(١) قال الفرّاء (ت٢٠٧هـ): «بَدَلٌ وبِدْلٌ لغتان». لسان العرب ١١/٤٨ (بدل).
(٢) شرح الحدود النّحويّة، ص١٢٥.
(٣) يُنظر: موسوعة المصطلح النّحويّ ١/٤٤١، ٢/٦٣٥.
(٤) يُنظر: موسوعة المصطلح النّحويّ ١/٢٤٩، ٢٧٨.
(٥) يُنظر: موسوعة المصطلح النّحويّ ١/٣٦٥، ٣٧٦.
(٦) سقطت من (ث).
(٧) من حاشية (أ).

وَهَٰذَا مَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: (إِذَا أُبْدِلَ ٱسْمٌ مِنْ ٱسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ)، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ وَجَزْمٍ.

[أَنْوَاعُ ٱلْبَدَلِ]

(وَهُوَ)؛ أَيْ: بَدَلُ ٱلِاسْمِ مِنَ ٱلِاسْمِ، وَٱلْفِعْلِ مِنَ ٱلْفِعْلِ؛ (عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ) عَلَىٰ ٱلْمَشْهُورِ: ٱلْأَوَّلُ: (بَدَلُ ٱلشَّيْءِ مِنَ

والمحليّ، وصرَّح بها ثانيًا لدفعِ إيهامِ تعدُّد أنواعِ الإعرابِ، في البدلِ على نوعٍ واحدٍ في المبدّلِ، وسكتَ عن إفراده وإظهارِهِ وتذكيرِهِ وتعريفِهِ وفروعِها لما سيأتي، وسكتَ عن إبدال الجملةِ مِن مثلِها كقولِهِ تعالى في بدل البعض: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الشُّعراء: ١٣٢] إلى آخره، وعن إبدال الجملة من المفرد كقوله[1]:

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالـمَدِيْنَةِ حَاجَةً... ....

البيت.

لأَنَّه إبدالٌ كيفَ يلتقيانِ مِن حاجةٍ وأُخرى، وهما بمعنى حاجتينِ؟ وعن عكسِ ذلكَ كإبدالِ يومئذٍ مِن إذا في: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [سورة الزلزلة: ١] إلى آخره، قولُهُ: (على المشهورِ) مقابلةُ ما

(١) صدر بيتٍ مِن الطويل منسوبٌ الفرزدق، وتمامه:

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

والشَّاهد فيه: كيف يلتقيان فإنّه بدلٌ مِن قوله: «حاجة».

يُنظر: المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية ٥٤٣/١، وشرح الأشموني ١١٤٣/٣، وشرح التصريح ١٨٠/١، وليس في ديوانه.

ٱلشَّيْءِ)؛ أَيْ: بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ هُوَ مُسَاوٍ لَهُ فِي ٱلْمَعْنَىٰ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: (بَدَلُ ٱلْبَعْضِ مِنَ ٱلْكُلِّ)؛ أَيْ: بَدَلُ ٱلْجُزْءِ مِنْ كُلِّهِ، قَلِيلًا

قيلَ: إنَّ بدلَ البعضِ والاشتمالِ يرجعانِ إلى بدلِ الكلِّ [٦١/ظ] لأنَّ المتكلِّمَ بالعامِّ مرادُه الخاصّ، وإنَّه حذفَ المضافَ العامَّ ونواه، لأنَّ قولَكَ: أكلتُ الرَّغيفَ ثلثَهُ، إنَّما تريدُ أكلتُ بعضَهُ، ثُمَّ تبيِّنَهُ بأنَّه ثلثُهُ.

قولُهُ: (**بدلُ الشَّيء مِن الشَّيءِ**)[1] ويسمَّى بدل الكُلِّ مِن الكُلِّ[2]، والإضافة فيهما بيانية، قولُهُ: (**مساوٍ لهُ في المعنى**) أي: أنْ يكونَ مسماهُما واحدًا بحسبِ المرادِ وإنْ اختلفَا مفهومًا، وهوَ واضحٌ، وما صدقًا كالعمومِ والخصوصِ في نحوَ: زيدٌ أخوكَ، ويُفارقُ عطفَ البيانِ بأنَّ المقصودَ بالنسبةِ هنا: الثَّاني، والأَوَّل كالتَّوطِئة لَهُ، وفي البيانِ بالعكسِ، والثَّاني كالمبيّنِ والموضّحِ له، قولُهُ: (**بدلُ البعضِ مِن الكُلِّ**) أَمَّا عكسُ ذلكَ فقد أَجازَهُ بعضُهم مستدلًا بقولِهِ:

[٢٠] رَحِمَ اللهُ أَعْظُمًا دَفَنُوْهَا ... بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[3]

وَرُدَّ لاشتمالِ القَطْعِ فيه، قولُهُ: (**أي بدلُ الجزءِ**) ومِن كلِّه، سواءٌ كانَ ذلكَ الجزءُ فردًا أَو لا، وإِضافتُهُ بيانيةٌ أَيضًا.

---

(١) النّصُّ في الأَصل في متن الآجروميّة، ص١٦.

(٢) يُنظر: موسوعة المصطلح النَحويّ ٣٣٦/٢ ـ ٦٣٨.

(٣) الشّاهد من الخفيف لعُبيد الله بن قيس الرُّقيات. ورواية الدّيوان:

نَضّر اللهُ أَعْظُمًا .... الطلحاتِ

والطلحة المذكور هو: طلحة بن عبدالله بن خلف. يُنظر: ديوانه بتحقيق: د.محمد يوسف نجم، دار صادر ـ بيروت ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م، ص٢٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤١/١، وشرح المفصل ٤٧/١.

كَانَ ذَٰلِكَ ٱلْجُزْءُ أَوْ كَثِيرًا أَوْ مساوٍ بِٱلْجُزْءِ ٱلْآخَرِ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: (بَدَلُ ٱلْاشْتِمَالِ)، وَهُوَ أَنْ يَشْتَمِلَ ٱلْمُبْدَلُ مِنْهُ عَلَىٰ ٱلْبَدَلِ ٱشْتِمَالًا بِطَرِيقِ ٱلْإِجْمَالِ لَا كَٱشْتِمَالِ ٱلظَّرْفِ عَلَىٰ ٱلْمَظْرُوفِ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ:

قولُهُ: (**وبدلُ الاشتمالِ**)[1] هو ما ليسَ عينَه ولا بعضَه، بل ما بينهما علاقةٌ تامةٌ، [ولذلكَ][2] سمّي بالاشتمالِ، قولُهُ: (**وهو أَنْ يشتملَ المبدلُ منه على البدلِ**)[3] فالإضافةُ بمعنى اللَّام، وقيلَ: المشتملُ العاملُ أو البدلُ، [وقيلَ: المرادُ دلالةُ أوَّلِ الكلام بالإجمالِ على آخرِهِ][4]، فإنَّه إذا قيلَ: (**أعجبني زيدٌ**) فليسَ المرادُ ذاتَه، بلْ شيءٌ آخر غيرُهُ شاملٌ للعلمِ وغيرِهِ، وهو بهذا المعنى شاملٌ لما إذا كانَ الأوّلُ مشتملًا على الثّاني، نحوَ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧] أو عكسهُ، نحوَ: سلبَ زيدٌ ثوبُهُ أو لا، ولا نحوَ: أعجبني زيدٌ عِلمُهُ، وهذا صريحُ كلامِهِ بقولِهُ: (**اشتمالًا**) بطريقِ الإجمالِ، وهو يخالفُ تخصيصُهُ قبلَهُ المذكورَ، وشاملٌ لما إذا كانتْ [٦٢/و] النسبةُ إلى المتبوعِ صحيحةً حقيقةً، نحوَ: أكلتُ الجَزَرَ ورقَه، ورأيتُ زيدًا ثوبَه، خلافًا لمنَّ نازعَ فيهِ، قولُهُ: (**لا كاشتمالِ الظّرفِ... إلخ**) أي: اللّفظُ الّذي ذكرَ غلطًا، فهوَ مَن سبقَ اللّسانَ مِن غيرِ قصدٍ لذكرِهِ، ولذلكَ لا يقعُ في فصيحِ الكلامِ، [وخصَّهُ

---

(١) وهذا النّصُّ في الأصل في متن الآجروميّة، ص١٦.

(٢) في (ج): وبذلك.

(٣) هنا يُعرِّف (بدل الاشتمال).

(٤) سقطت من (ث).

(بَدَلُ ٱلغَلَطِ)؛ أَيْ: بَدَلٌ عَنِ ٱللَّفْظِ ٱلَّذِي ذُكِرَ غَلَطًا، لَا أَنَّ ٱلْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ ٱلْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ كَذَا حَرَّرَهُ فِي «ٱلتَّوْضِيحِ»؛ فَمِثَالُ

بعضهُم بالشِّعرِ، وبعضهُم بالنَّثرِ][1]، وبعضهُم نفاهُ مطلقًا، والرَّاجحُ: جوازُهُ مطلقًا، قولُهُ: (كَما قَدْ يتوهّم) إنْ كانَ المرادُ أَنَّ العبارةَ توهّم ذلكَ، فلا شكَّ في عدمِ توهُّمِهِ، معَ ما مرَّ أَنَّه المقصودُ بالحكمِ، فلا حاجةَ لإسنادٍ فيه، ولا لتحريرِهِ في التَّوضيحِ أو غيرِهِ، لأَنَّه معلومٌ الانتفاءُ فتأمّل، قولُهُ: (الذي ذكرَهُ... إلخ)[2] أي: هذا اللّفظُ مماثلٌ للّفظِ التَّوضيحِ في فائدةِ المرادِ.

تنبيه:

بقيَ مِن البدلِ قسمانِ، أَحدهُما: بدلُ النّسيانِ[3] بأَنْ يُقصدَ الإِخبارُ بالأَوّلِ، ثُمَّ يظهرُ له فسادُ قصدِهِ فيخبرُ بالثَّاني، ويمكنُ إِدراجُ هذا القسمِ في كلامِ المصنّفِ، لأَنَّ هذا غلطٌ بالجنانِ، وما قبلَهُ غلطٌ باللّسانِ، ثانيهما: بدلُ الإضرابِ[4]، ويقالُ له بدلُ البداءِ بالمدِّ، وهوَ ما يقصدُ فيهِ الإخبارُ بالأَوّلِ، ثُمَّ يبدو للمتكلم الإِخبارُ بالثَّاني مِن غيرِ إِبطالِ الأَوّلِ، ولم يذكرْهُ المصنِّفُ لأَنَّ بعضَهم نفاهُ، وادّعى أَنَّ ما استدلُّوا به محمولٌ على إِضمارِ الواوِ لا بلْ، والأَحسنُ في هذه الأَقسامِ الثَّلاثة العطفُ ببلْ، ليكونَ مِن عطفِ النَّسقِ لئَّلا يتوهَّمُ إرادة الصّفةِ.

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنظر الهامش السَّابق.

(٣) يُنظر: موسوعة المصطلحات النّحويّة ١/٢٦٩، ٢/٦٣٩ ـ ٦٤٠.

(٤) يُنظر: موسوعة المصطلحات النّحويّة ٢/٦٤٢.

بَدَلِ ٱلشَّيْءِ مِنَ ٱلشَّيْءِ فِي ٱلِاسْمِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)، وَإِعْرَابُهُ: «جَاءَ»: فِعْلٌ مَاضٍ، وَ «زَيْدٌ»: فَاعِلٌ، وَ«أَخُوكَ»: بَدَلٌ مِنْ «زَيْدٍ»، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، وَيُسَمَّىٰ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَيُسَمِّيهِ ٱبْنُ مَالِكٍ بِٱلْبَدَلِ ٱلْمُطَابِقِ؛ (وَ) مِثَالُ بَدَلِ ٱلْبَعْضِ مِنَ ٱلْكُلِّ: (أَكَلْتُ ٱلرَّغِيفَ ثُلُثَهُ) أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثُلُثَيْهِ، وَإِعْرَابُهُ: «أَكَلْتُ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ«ٱلرَّغِيفَ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«ثُلُثَهُ» بَدَلٌ مِنَ ٱلرَّغِيفِ، بَدَلُ

قولُهُ: (وسمّاهُ ابنُ مالكٍ[1]، بالبدلِ المطابقِ) وهو أَوْلى، لوقوعِهِ في اسمِ اللهِ تعالى، والكليَّةُ فيها محالةٌ لأَنَّه ليسَ لها أجزاءٌ، نحوَ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [٦٢/ظ] [سورة إبراهيم: ١ ـ ٢] على قراءة جرِّ الجلالةِ، وهذا لا يحتاجُ إلى تقديرِ ضميرٍ، لأَنَّه عينُ الأَوَّل[2]، قولُهُ: (ومثالُ بدَلِ البعضِ... إلخ) ويجوزُ فيه تقديمُ البدلِ على المبدلِ منه بخلافِ بدلِ الكُلِّ، قولُهُ: (وثلثه بدل من الرَّغيف)[3] واقتصرَ على هذا لأَنَّه الّذي في كلامِ المصنّفِ، [ومثلُه نصفُهُ وثلثيه المذكوران أيضًا][4]، ولو ساوَى البدلُ المبدلُ منهُ، نحوَ: أكلتُ الرَّغيفَ ثلثَه وثلثيه، فهو مِن بدلِ

---

(١) قال ابن مالك (ت٦٧٢هـ): «بَدلُ الكلِّ مِن الكُلِّ. وذِكْرُ المطابقة أولى»، وشرح الكافية الشَّافية ٢٩/١.

(٢) الحديث هنا عن (بدل الكل مِن الكُلِّ).

(٣) قرأ نافع وابن عامر «اللهِ» بالرَّفع استئنافًا على الابتداء، وقرأ الباقون بالخفضِ على البدل. يُنظر: السّبعة في القراءات، ص٣٦٢، والكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ٢٥/٢.

(٤) سقطت من (ث)، و(ج).

بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، وَمَنَعَ ٱلْمُحَقِّقُونَ دُخُولَ «أَلْ» عَلَىٰ «كُلٍّ» وَ«بَعْضٍ»؛ (وَ) مِثَالُ بَدَلِ ٱلِاشْتِمَالِ (نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، وَإِعْرَابُهُ: «نَفَعَنِي» فِعْلٌ وَمَفْعُولٌ، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ، وَ«عِلْمُهُ» بَدَلٌ مِنْ زَيْدٍ بَدَلُ ٱشْتِمَالٍ؛ (وَ) مِثَالُ بَدَلِ ٱلْغَلَطِ (رَأَيْتُ زَيْدًا ٱلْفَرَسَ)، وَإِعْرَابُهُ: «رَأَيْتُ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«ٱلْفَرَسَ» بَدَلٌ مِنْ زَيْدًا بَدَلُ غَلَطٍ،

البعضِ أيضًا، إلَّا إنَّ قدرَ العطفِ سابقًا على الإبدالِ، فهوَ مِن بدلِ الكُلِّ، وعُلِمَ مِن كلامِهِ أنَّه لا بدَّ في بدلِ البعضِ مِن ضميرٍ ملفوظٍ به، أو مقدَّرٍ، نحوَ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] [أي: منهم][1].

قولُهُ: (ومنعَ المحققونَ... إلخ) أي: لأنَّهما فيهما معنى الإضافةِ، لكنْ أجازه الزَّمخشريُّ، وغيره من متأخري النُّحاةِ[2]، قولُهُ: (ومثالُ بدلِ الاشتمالِ... إلخ) صريحٌ في أنه لا بدَّ مِن ضميرٍ فيه ملفوظٍ به، أو مقدَّرٍ، كما في بدلِ البعضِ السَّابقِ، وشرطُ صحّتِهِ إمكانُ فهمِ معناهُ عندَ حذفِهِ، وحسنُ الكلامِ بتقديرِ حذفِهِ، فلهذا جعلَ نحوَ: أعجبني زيدٌ أخوهُ، بدلُ إضرابٍ لعدمِ فهمِ المعنى عندَ حذفِهِ، وامتنعَ نحوَ: أسرجتُ زيدًا دابتَه، لأنَّه وإنْ فُهِمَ معناه لا يَحسنُ استعمالُهُ، بل لا يستعملُ، فإنْ وردَ مثلُهُ فهوَ مِن اللَّفظِ ونحوه، قولُهُ:

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) المشهور في هذهِ المسألة أنَّ الذي أجاز هو ابن دُرُسْتَويه (ت٣٧٧هـ)، والزَّجاجيُّ (ت٣٤٠هـ). ومنع ذلك الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) ومَن تلا تلوه مِن النحويين. يُنظر تفصيل ذلك: تاج العروس ١٢٦/١٨ ـ ١٢٧.

وَذٰلِكَ أَنَّكَ (أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: ٱلْفَرَسَ) ٱبْتِدَاءً، (فَغَلِطْتَ)، فَجَعَلْتَ زَيْدًا مَكَانَهُ، وَهَـٰذَا مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: (فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ)؛ أَيْ: عَوَّضْتَ زَيْدًا مِنْ لَفْظِ ٱلْفَرَسِ. فَهَـٰذِهِ أَمْثِلَةُ أَقْسَامِ ٱلْبَدَلِ ٱلْأَرْبَعَةِ فِي ٱلِاسْمِ.

وَأَمَّا فِي ٱلْفِعْلِ، فَقَالَ ٱلشَّاطِبِيُّ: تَجْرِي فِيهِ ٱلْأَقْسَامُ ٱلْأَرْبَعَةُ؛ مِثَالُ بَدَلِ ٱلشَّيْءِ مِنَ ٱلشَّيْءِ فِي ٱلْفِعْلِ: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ

(فغَلطت) أيْ: فحصلَ الغلطُ منكَ بسبقِ اللّسانِ، ومثله جعلتُ، وأَبدلتُ، إذ لا قصدَ في ذكرِهِ، فتأمَّل، قولُهُ: (هذهِ أَمثلةُ أَقسامِ البدلِ الأَربعةِ) قالَ في الجامعِ[1]: ويجوزُ قطعُ البدلِ ويحسنُ مع الفصلِ، نحوَ: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾ [سورة الحج: ٧٢] وتجبُ إن وقع [٦٣/و] متعددًا ولم يفِ به، نحوَ: (اتَّقُوا الموبِقاتِ: الشِّرْكُ والسِّحْرُ)[2].

قولُهُ: (وأَمّا في الفعلِ... إلخ) قال الرَّضيُّ: ويشترطُ فيه أَنْ يكونَ الثّاني أَرجحَ في البيانِ مِنَ الأَوَّلِ، وإلَّا فهوَ تأكيدٌ لا بدلٌ، وأَنْ يكونَ بينهُما ملائمةٌ، فلا يجوزُ البدلُ في، نحوَ: مَنْ يَسْتَغْنِ بزيدٍ لا يُغنِ[3]، قولُهُ: (مثالُ بدلِ الشَّيء... إلخ) قالَ بعضُهم[4]: وهذا القِسمُ متَّفقٌ عليه، قولُهُ: (﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩]. . .

---

(١) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبيّ (ت٦٧١هـ)، ٨١/١٢. والمسألة أيضًا في: ارتشاف الضّرب ٦٢٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢٢/٥.

(٢) أخرجه البُخاري في باب السّحر برقم ٥٧٦٤ بلفظ: «اجتنبوا الموبقات: الشّركُ بالله، والسّحرُ»، ص١٠٧١.

(٣) شرح الرَّضي على الكافية ٣٩٣/٢. ويُنظر: ارتشاف الضّرب ٦٢٧/٢.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٦٢٧/٢.

أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [٢٥ سُورَةُ ٱلْفُرْقَانِ / ٱلْآيَتَانِ: ٦٨ وَ٦٩] فَإِنَّ مَعْنَىٰ مُضَاعَفَةِ ٱلْعَذَابِ هِيَ لَقْيُ ٱلْآثَامِ؛ وَمِثَالُ بَدَلِ ٱلْبَعْضِ مِنَ ٱلْكُلِّ: «إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لِلَّهِ يَرْحَمْكَ»؛ وَمِثَالُ بَدَلِ ٱلْاشْتِمَالِ قَوْلُهُ [مِنَ ٱلرَّجَزِ]:

إِنَّ عَلَيَّ ٱللَّهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

إلخ)[١] جعلَ بعضُهم[٢] هذا من بدلِ الاشتمالِ وقُرِئَ[٣] برفع (يُضاعفْ) على الاستئنافِ أَو الحالِ، قولُهُ: (ومثالُ بدلِ البعضِ)[٤] هذا القسمُ نفاه بعضهم مدَّعيًا عدمَ الخلافِ في نفيه، مُدّعيًا أَنَّ الفعلَ لا يتبعّض، وعُورضَ بأَنَّه إِنْ أَرادَ: أَنَّ لفظَهُ لا يتبعَّضُ فالاسمُ كذلكَ، وإِنْ أَرادَ معناهُ فممنوعٌ[٥].

قولُهُ: (ومثالُ بدلِ الاشتمالِ... إلخ) إثباتُ هذا القسمِ [هو الصَّحيحُ][٦] وقيلَ بنفيِهِ، قولُهُ: (إِنَّ عليَّ الله... البيت)[٧] على خبرِ إِنْ مقدَّمًا، و(اللهَ) منصوبٌ بنزعِ واوِ القسمِ، و(إِنْ تبايعا) مسندٌ

---

(١) وهو مِن قولُهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ﴾.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٦٢٧ ـ ٦٢٨.
(٣) وهي قراءة عاصم. يُنظر: السّبعة في القراءات ص٤٦٧.
(٤) يُشير إِلى بيت لا يُعرف له قائل، مِن الرَّجز، وتمامه:
إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهًا أَو تَجِيءَ طَائِعَا
يُنظر: الكتاب ١/٧٨، المقتضب ٢/٦٣، المقاصد النّحويّة في شرح شواهد الأَلفية ٤/١٩٩، وشرح التّصريح على التّوضيح ٢/١٦٢.
(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٢٧ ـ ٦٢٨.
(٦) سقطت من (ث).
(٧) والفقه في شرح المقدمة الآجرومية: (والمجيء طائعًا مِن صفات المبايعة)، ص٩٧.

لِأَنَّ ٱلْأَخْذَ كَرْهًا وَٱلْمَجِيءَ طَائِعًا مِنْ صِفَاتِ ٱلْمُبَايَعَةِ؛ وَمِثَالُ بَدَلِ ٱلْغَلَطِ: «إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلْنَا نُعْطِكَ». هَٰذَا مُلَخَّصُ كَلَامِهِ، وَٱلدَّرْكُ عَلَيْهِ.

وَأَوْجُهُ بَدَلِ ٱلْاسْمِ مِنَ ٱلْاسْمِ عَلَىٰ مَا يَقْتَضِيهِ ٱلضَّرْبُ مِنْ

لشخصٍ امتنعَ مِن مبايعةِ الملكِ، فألِفُهُ للإطلاقِ، والجملةُ اسمُ إنَّ، وتؤخَذْ منصوبٌ على البدلِ مِن تبايعَ، ويجيءُ معطوفٌ عليه و(**كَرهًا**) صفةٌ مصدرٌ محذوفٌ، أَو حالٌ، أَي: كارهًا كطائعٍ، وقد اجتمعَ في البيتِ نصبُ الفعلِ من ثلاثةِ وجوهٍ: بالحرفِ، والبدلِ، والعطفِ، قولُهُ: (**والمجيءُ طائعًا... إلخ**) الأَولى إسقاطُ هذا، لأَنَّ الفعلَ فيه ليسَ مِن البدلِ، قولُهُ: (**هذا ملخَّصُ كلامِهِ**) قد بقيَ مِن كلامِهِ بدلُ الإضرابِ والغلطِ، ومثَّلَ له بقولِهِ: (**إن تطعم زيدًا تكْسِهِ** [٦٣/ظ] **أكرمْكَ**)، [ولم يذكرْهُ الشَّارحُ لعدمِ ذكرِ القسمينِ في كلامِ المصنِّفِ، كما تقدَّم][1]، وأَشارَ بقولِهِ: (**ملخّصٌ**) إلى أَنَّه منقولٌ بالمعنى، وأَسندَهُ إليه ليبرأَ مِن عهدتِهِ مما تقدَّمَ فيه مِن الخلافِ وغيرِهِ.

تنبيه:

لا يشترطُ في بدلِ الفعل مِن الفعلِ والجملةِ مِن الجملةِ ضميرٌ، لأنَّه متعدد، قوله: (**وأَوجه بدلِ الاسمِ مِن الاسمِ**) خرجَ بدلُ الفعلِ مِن الفعلِ، والجملةُ مِن مثلِها، والجملةُ مِن المفرد، وعكسه، قولُهُ:

---

(١) سقطت من (ت).

جِهَةِ ٱلْحِسَابِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعَةٍ فِي سِتَّةَ عَشَرَ، وَذٰلِكَ لِأَنَّهُمَا إِمَّا مَعْرِفَتَانِ أَوْ نَكِرَتَانِ، أَوِ ٱلْأَوَّلُ مَعْرِفَةٌ وَٱلثَّانِي نَكِرَةٌ أَوْ بِٱلْعَكْسِ؛ فَهَٰذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَكُلٌّ مِنْهَا إِمَّا مُضْمَرٌ أَوْ مُظْهَرٌ أَوْ مُخْتَلِفَاهُمَا؛ فَهَٰذِهِ سِتَّةَ عَشَر؛ وَكُلٌّ مِنْهَا إِمَّا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ، أَوْ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، أَوْ بَدَلُ ٱشْتِمَالٍ، أَوْ بَدَلُ غَلَطٍ؛ فَهَٰذِهِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ؛ ....

(مِن جهةِ الحسابِ) أَي: مِن حيثُ القسمةُ العقليةُ، وإنْ لم يمكنْ تصوّرُه في بعضِها، ككونِ المضمرينِ مِن أقسامِ النَّكرةِ، قولُهُ: (أربعةٌ وستونَ) بقطعِ النَّظرِ عن بدلِ النِّسيانِ والإضرابِ، وإلَّا فهي ستةٌ وتسعونَ، قولُهُ: (مِن ضَرْبِ أَربعةٍ) وهي أَنواعُ البدلِ، أَو مِن ضربِ ستَّةٍ على ما مرَّ، قولُهُ: (في ستَّةَ عشرَ) الحاصلةُ مِن ضربِ أَربعةٍ، وهي المضمرانِ، والمظهرانِ، والمختلفانِ منهُما، قولُهُ: (وكلٌّ منهَا) أَي الأَربعةُ، قولُهُ: (أو مُختلفَا هُما) بكونِ الأَوَّلِ مُضمرًا، والثَّاني مُظهرًا، أَو عكسَهُ، قولُهُ: (فهذِهِ ستَّةَ عشر) لأَنَّ المعرفتينِ: إمَّا مضمرانِ، أَو مظهرانِ، أَو الأَوَّلُ مضمرًا، والثَّاني مظهرًا، [أَو عكسَهُ][(١)]، والنكرتين كذلكَ، والمختلفتينِ كذلكَ، قولُهُ: (وكلٌّ منهُما) أَي: مِن الستَّةَ عشرَ، قولُهُ: (فهذِهِ أَربعةٌ وستونَ) منها ستَّةَ عشرَ في المعرفتينِ، لأَنَّهما: إمَّا مضمرانِ، أَو مظهرانِ، أَو الأَوَّلِ مضمرٌ، والثَّاني مظهرٌ، أَو بالعكسِ، وكلٌّ منها معَ كلٍّ مِن أَنواعِ البدلِ الأَربعةِ، ومنها ستَّةَ عشرَ في النكرتينِ على وزانِ ذلكَ، ومنها ستةَ

---

(١) سقطت من (ج).

وَتَفَاصِيلُهَا مِنَ ٱلْجَوَازِ وَٱلْامْتِنَاعِ مَذْكُورٌ فِي ٱلْمُطَوَّلَاتِ.

[٦٤/و] عشرَ معَ كونِ الأوَّل معرفةً، والثَّاني نكرةً، ومنهَا ستةَ عشرَ في عكسِهِ، قولُهُ: **(وتفاصيلها)** جَمْع تفصيلٍ بمعنى التَّبين وقطعُ بعضِها عن بعضٍ، أَو جمعٌ مفصَّلٌ بمعنى المبينِ، أَي: بيانُ أَقسامِها مِن الجوازِ، وإِلَّا بالمعنى الشَّاملِ لعدمِ التَّصويرِ، كما مرَّت الإِشارةُ إِليه، مذكورٌ في المطوَّلاتِ، وحاصلُهُ: أَنَّه يجوزُ إِبدالُ المظهرِ مطلقًا، أَي سواءٌ كانا معرفتين، أَو نكرتينِ، أَو مختلفينِ منهما في كلٍّ مِن أَنواعِ البدلِ الأَربعةِ الَّتي في كلامِ المصنِّفِ، أَو السِّتةِ على ما تقدَّمَ، وأَنَّه يجوزُ إِبدالُ المظهرِ مِن المضمرِ الغائبِ في أَنواعِ البدلِ المذكورةِ، ومِن المضمرِ الحاضرِ في بدلِ البعضِ، أَو الاشتمالِ، أَو الغلطِ، وكذا في بدلِ الكلِّ إِنْ أَفادَ إِحاطةً، نحوَ: سلمْنا أَولنا وآخرنا، وأَجازه الأَخفشُ[١] مطلقًا، نحوَ: رأيتك زيدًا، ورأَيْتُني عمرًا، وأَنه لا يجوزُ إِبدالُ مضمرٍ مِن مضمرٍ مطلقًا، وأَجازه البصريون في المنصوبِ[٢]، نحوَ: رأيتكَ إِيَّاك، وإِنَّه لا يجوزُ إِبدالُ مضمرٍ مِن مضمرٍ مطلقًا، فإِن سُمِعَ منه شيءٌ فهو تأكيدٌ، وأَمثلةُ ذلك لا يخفى على مَن لهُ تمييزٌ، فلا حاجةَ إِلى ذكرِها بالتَّمييزِ.

□ □ □ □ □ □

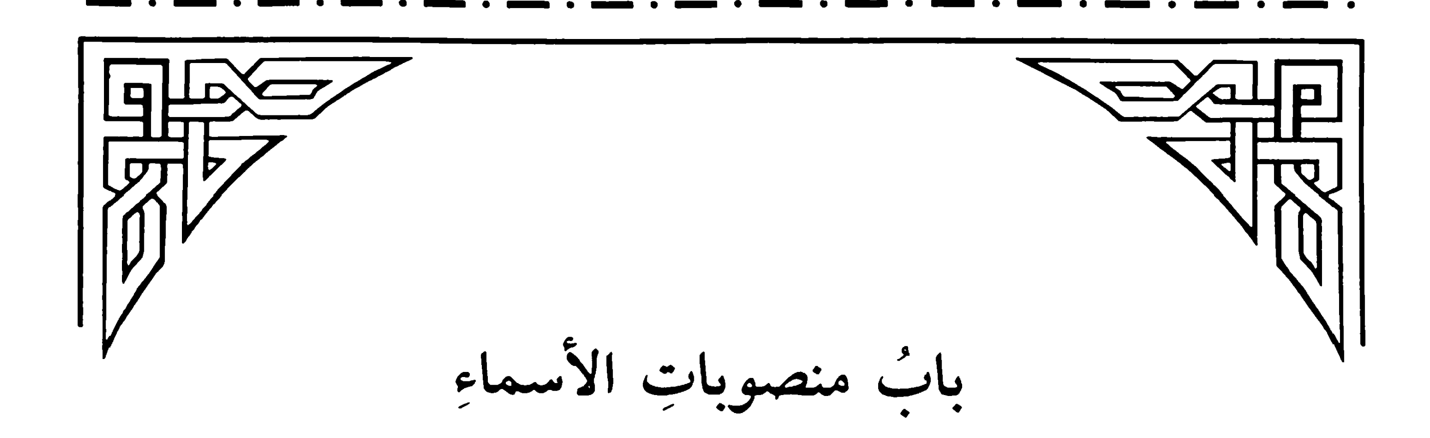
---

(١) والكوفيون أَيضًا. يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٦٢٤.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٦٢٤.

[عَدَدُ ٱلْمَنصُوبَاتِ، وَأَمْثِلَتُهَا]
(بَابُ مَنصُوبَاتِ ٱلْأَسْمَاء)

وَتَقَدَّمَتْ مَنْصُوباتُ ٱلْأَفْعَالِ.

(ٱلْمَنْصُوبَاتُ) مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) ....



بابُ منصوباتِ الأسماءِ

أَي: ما يقعُ منصوبًا منها لفظًا، أَو تقديرًا، أَو محلًا، قولُهُ: (وتقدَّمت منصوباتُ الأفعالِ) لعلَّهُ جمعَها مجاراةً لكلامِ المصنِّفِ، أو باعتبارِ إفرادِها، أَو جزءِ بيانِها، أَو النَّواصبِ، وإِلَّا فالمنصوبُ مِن الأَفعالِ واحدٌ فقطْ، [كما مرَّ][1].

قولُهُ: (خمسةَ عشرَ) كذا في جميعِ النُّسخِ، والمذكورُ فيما يأْتي أَربعةَ عشرَ فقطْ، ولعلَّهُ لم يذكرِ الخامسَ عشرَ نسيانًا، وهو خبرُ ما الحجازيَّة، أَو مفعولَا ظَنَّ وأَخواتِها، [٦٤/ظ] وسينبّهُ عليهِ الشَّارحُ،

(١) سقطت من (ت).

مَنْصُوبًا، (وَهِيَ) عَلَىٰ سَبِيلِ ٱلْإِجْمَالِ وَٱلتَّعْدَادِ: (ٱلْمَفْعُولُ بِهِ)، نَحْوَ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»؛ (وَٱلْمَصْدَرُ) ٱلْمَنْصُوبُ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ ٱلْمُطْلَقَةِ، نَحْوَ: «ضَرَبْتُ ضَرْبًا»؛ (وَظَرْفُ ٱلزَّمَانِ)، نَحْوَ: «صِمْتُ يَوْمًا»؛ (وَظَرْفُ ٱلْمَكَانِ)، نَحْوَ: «جَلَسْتُ أَمَامَ ٱلشَّيْخِ»؛ وَهَـٰذَانِ ٱلظَّرْفَانِ ٱلْمُسَمَّيَانِ بِٱلْمَفْعُولِ فِيهِ؛ (وَٱلْحَالُ)، نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»؛ (وَٱلتَّمْيِيزُ)، نَحْوَ: «طِبْتُ نَفْسًا»؛ ....

قولُهُ: (**على سبيلِ الإجمالِ**) المقابلِ للتَّفصيلِ، وإضافتِهِ بيانيةٌ، وعطفَ التّعدادُ لبيانِ نوعِهِ، بمعنَى أَنَّ الإجمالَ المذكورَ مِن حيثُ العددُ، لا مِن حيثُ الأَحكامُ المجملةُ مثلًا، قولُهُ: (**نحوُ: ضربتُ زيدًا**) أَي نحوَ: زيدًا مِن ذلكَ، وكذا فيما يأتي، قولُهُ: (**على المفعوليَّةِ المطلقةِ**) أَشارَ بذلكَ إلى أَنَّ المرادَ بالمصدرِ هُنا: ما يُسمَّى بذلكَ، لإخراجِ اسمِ الحدثِ الجاري على فعلِهِ، أَي: المشتملِ على حروفِ فعلِهِ، وفيه أَيضًا ردٌّ على مَن قدَّمَ المصدرَ على المفعولِ بهِ نظرًا لذلكَ، ووجه الرَّدِّ: أَنَّ المرادَ بالمصدرِ هنا المفعولُ المقيَّدُ بالإِطلاقِ، فساوَى المفعولَ بهِ في التَّقييدِ بالظَّرفِ، وامتازَ المفعولُ بهِ بكثرتِهِ، وبأَنَّه الَّذي يلتبسُ بالفاعلِ ويقومُ مقامَهُ، وإذا أَطلقَ المفعولَ انصرفَ إليهِ، فهوَ أَحقُّ بالتَّقديمِ[(١)]، قولُهُ: (**وهذان الظَّرفانِ... إلخ**) فيه إشارةٌ إلى تقديمِهما على ما بعدَهما لوجودِ وصفِ المفعوليَّةِ فيهما، وقدَّمَ ظرفَ الزَّمانِ لأَنَّ الزَّمانَ جزءٌ مِن معنى الفعلِ، وقدَّمَ الحالَ على التَّمييزِ لأَنَّ

---

(١) قال الفاكهي (ت٩٧٢هـ): «حدُّ المفعول المطلق: أي، الذي لم يُقيّد بأداة هو المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل مِن لفظه»، وشرح الحدود النّحويّة، ص١٠٥.

(وَٱسْمُ لَا) ٱلنَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ، نَحْوَ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»؛ (وَٱلْمُسْتَثْنَىٰ) فِي بَعْضِ أَحْوَالِهِ، نَحْوَ: «جَاءَ ٱلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا»؛ (وَٱلْمُنَادَىٰ)، نَحْوَ: «يَا عَبْدَ ٱللَّهِ»؛ (وَٱلْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ)، نَحْوَ: «جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ»؛ (وَٱلْمَفْعُولُ مَعَهُ)، نَحْوَ: «سِرْتُ وَٱلنِّيلُ»؛ (وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»؛ (وَٱسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ وَخَبَرُ «مَا» ٱلْحِجَازِيَّةِ، نَحْوَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [١٢ سُورَةُ يُوسُفَ / ٱلْآيَةُ: ٣١]، وَقَدْ أَخَلَّ بِذِكْرِهِ؛

عاملَها لفظيٌّ أبدًا، وقدَّمَهُ على اسمِ لا للاتِّفاقِ على عملِهِ، وقدَّمَ اسمَها على المستثنَى لعدمِ الواسطَةِ فيها، ولتقدُّمِ عاملِها، وقدَّمَه على المنادى لأَنَّ عاملَ المنادَى غيرُ أَصليٍّ، ولم يذكرْهُ مَعَ المفعولِ بهِ، كما فعلَ بعضُهُم لأَنَّ لَهُ أحكامًا تخصُّهُ، وأخَّرَ المفعولَ لأَجلِهِ عنه لقلَّتِهِ، وأَخَّرَ عنه المفعولَ معه لأَنَّه أَقلُّ، بل قيلَ بنفيهِ مِن أَصلِهِ، وأخَّرَ كانَ وما معها لأَنَّ ذِكْرَ ذلكَ هنا كالأستطراديِّ، وقدَّمَ كانَ وأَخواتِها على إِنَّ وأَخواتِها لما مرَّ.

قولُهُ: (النَّافيةُ [٦٥/و] للجِنْسِ) أي: لصفتِهِ وحكمِهِ كما يأتي، قولُهُ: (في بعضِ أَحوالِهِ) أَيْ: الَّذي هوَ المرادُ هنا، قولُهُ: (قراءةً للعلْمِ) في التَّمثيلِ بهِ نظرٌ معَ ما يأتي مِن اشتراطِ كونِهِ قلبيًا، وسيأتي ما فيهِ، قولُهُ: (وخبرُ ما) هو عطفٌ على المفعولِ بهِ في كلامِ المصنِّفِ، أَو لا كالّذي قبلَهُ، وأَشار بقولِهِ: (وقد أخلَّ بذكرِهِ)[1] إِلى

---

(١) المراد بمَن أخلَّ هو الإمام الصنهاجي في متن الآجروميّة.

وَمَفْعُولَا «ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا»، نَحْوَ: «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»، وَإِنَّمَا أَسْقَطَهُمَا لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِمَا فِي ٱلْمَرْفُوعَاتِ، أَوْ لِكَوْنِهِمَا دَاخِلَيْنِ فِي قِسْمِ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ؛ (وَٱلتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي ٱلْمَرْفُوعَاتِ: (ٱلنَّعْتُ وَٱلْعَطْفُ وَٱلتَّوْكِيدُ وَٱلْبَدَلُ)؛ وَسَتَمُرُّ بِكَ فِي أَبْوَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ ....

أنَّه الَّذي ينبغي أَنْ يكونَ هو الرَّابعَ عشرَ، ليكملَ به تمامَ الخمسةَ عشرَ في كلامِ المصنِّفِ، لأَنَّ الإِخلالَ عيبٌ، والتَّرجمةَ للشَّيءِ والنَّقصَ عنه مِن المعيبِ، ويقالُ للشَّارحِ قد أخليتَ بذكرِهِ فيما يأتي، [وهذا أَقوى في العيبِ فتأَمَّل][1].

قولُهُ: (**ومفعولَا... إلخ**) هو عطفٌ على المفعولِ بِهِ أَيضًا، ولم يقلْ أَخلَّ بذكرِهِ لما ذكرَه مِن الجوابِ، قولُهُ: (**وإِنَّما أَسقطَهما**) أَي: مفعوليْ ظننتُ، قولُهُ: (**لتقدُّمِ ذكرِهُما في المرفوعاتِ**) فيه انتقادٌ بذكرِ كانَ وإِنَّ وأَخواتِها، وقد يعتذرُ عن ذكرِ هذينِ باختلافِ عملِهِما في الجزئينِ فاحتاجَ إِلى التَّنصيصِ على المرادِ هُنا، قولُهُ: (**أو لكونِهِما**) أَي: مفعولي ظنَّ، داخلينِ في المفعولِ بِهِ، اعترضَ بذكرِ المنادَى مع دخولِهِ فيهِ، وقد يعتذرُ عنهُ بِما مرَّ، وبأَنَّ مفعولي ظننتُ مِن المفعولِ به حقيقةً، والمنادَى منهُ حُكمًا، قولُهُ: (**وستمرُّ بكَ**) أَي المنصوباتُ المذكورةُ كلُّها، ونسبةُ المرورِ إِليها مجازيةٌ أَيضًا، لأَنَّها مِن ظرفيةِ الشَّيءِ لنفسِهِ، ولو أَسقطَ لفظَ (في) لكانَ أَنسبَ، و(**متعددةٌ**) صفة

---

(١) سقطت من (ث).

بَابًا بَابًا عَلَىٰ تَرْتِيبِهَا فِي ٱلتَّعْدَادِ.

* * *

لأبوابٍ، أو منصوبٌ حالًا مِن فاعلٍ [٦٥/ظ] تمرُّ.

قولُهُ: (بابًا بابًا) قال شيخُنا: المختارُ أنَّ مجموعَ الاسمينِ منصوبٌ بالعاملِ، كقولِهم: الرُّمانُ حلوٌ حامضٌ، وقيلَ: إنَّ الأوَّلَ بمعنى مرتبة، والثَّاني توكيدٌ له لإفادةِ ذلكَ المعنَى، فلذلكَ التزمَ ذكرَهَ، وقيلَ: إن الثَّاني وصفٌ للأوَّل على حذفِ مضافٍ قدَّره بعضهُم بقبلٍ، واعترضَ بإخراجِ البابِ الأخيرِ، وبعضهُم ببعدٍ، واعترضَ بإخراجِ البابِ الأوَّلِ، وبعضُهُم بمفارقٍ لإدخالِهما، أي: منفصلٌ غيرُ مختلطٍ بآخرَ(١)، قولُهُ: (على هذا التَّرتيبِ) أي: في الأغلبِ، وإلَّا فقدْ خالفَ في اسمِ لا، [والمستثنى فيما يأتي](٢).

□ □ □ □ □ □

---

(١) مسألة تعدُّد الحال، فيها خلاف، يُنظر تفصيل ذلك: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٢٣١٣/٥ ـ ٢٣١٦.

(٢) سقطت من (ت)، و(ج).

[ٱلْمَفْعُولُ بِهِ]
(بَابُ ٱلْمَفْعُولِ به)

ٱلْهَاءُ مِنْ بِهِ تَعُودُ عَلَىٰ «أَلْ» ٱلْمَوْصُولَةِ فِي ٱلْمَفْعُولِ.

(وَ) ٱلْمَفْعُولُ بِهِ (هُوَ ٱلْاسْمُ ٱلْمَنْصُوبُ ٱلَّذِي ....



بابُ المفعول به

قولُهُ: (الهاءُ من بهِ... إلخ)[1] والجارُ والمجرورُ، ونائبُ الفاعلِ، وهذا بحسبِ أَصلِهِ، وقد صَارَ الآنَ عَلَماً للاسمِ المصطلحِ عليهِ، ومثلُهُ المفعولُ لَهُ، ومعهُ، وفيهِ، قولُهُ: (هو الاسمُ) خرجَ الفعلُ، والحرفُ، والجملةُ، إذا [...] ألفاظُها، قولُهُ: (المنصوبُ) بالفعلِ، أَو اسمهِ، أَو المصدرِ، أَو لاسم الفاعلِ، والأَصلُ ذِكرُ عاملِهِ، وقد يُحذفُ جوازًا لدليلٍ، نحوَ: مكَّة لمن تأهَّب لسفرٍ، أَو وجوبًا في نحوِ الاشتغالِ، وخُصّ بالنَّصبِ لأَنَّهُ قد يتعددُ، بخلافِ

(١) أي: المفعول به.

يَقَعُ بِهِ) أَيْ: عَلَيْهِ، (ٱلْفِعْلُ) ٱلصَّادِرُ مِنَ ٱلْفَاعِلِ، (نَحْوَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا)، فَـ «زَيْدٌ» ٱسْمٌ مَنْصُوبٌ وَقَعَ عَلَيْهِ ٱلْفِعْلُ، وَهُوَ ٱلضَّرْبُ؛ وَهَٰذَا ٱلتَّعْرِيفُ بِٱلرَّسْمِ كَمَا مَرَّ؛ (وَرَكِبْتُ ٱلْفَرَسَ)، فَٱلْفَرَسُ مَفْعُولٌ بِهِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ ٱلْفَاعِلِ، وَهُوَ ٱلرُّكُوبُ؛ (وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَفْعُولُ بِهِ، (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (ظَاهِرٌ وَ) قِسْمٌ (مُضْمَرٌ؛ فَٱلظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) مِنْ نَحْوِ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا»، وَ«رَكِبْتُ ٱلْفَرَسَ»؛

الفاعلِ، وسُمِع رفعهُما، ونصبهُما، وعكسُ ما ذَكَرَ عندَ أمنْ اللَّبس، ولا يُقاسُ، قولُهُ: (يقع بِهِ) أي: يتعلَّقُ به بحيثُ يتوقَّفُ تعقُّلُهُ عليهِ، فشملَ نحوَ: أردتُ السَّفرُ، وما ضربتُ زيدًا، وضابطُهُ: صِحَّةُ الإخبارِ باسمِ مفعولِ فعلُهُ عنه، نحوَ: زيدٌ مضروبٌ.

قولُهُ: (يقعُ به) فالباءُ بمعنى على، وبهِ يُخرجُ بقيَّةَ المفاعيلِ، وضميرٌ عليهِ راجعٌ للاسمِ باعتبارِ مسماهُ، أو هوَ على حذفِ المضافِ، قولُهُ: (ضربتُ زيدًا) الضَّربُ إمساسُ [٦٦/و] بعنفٍ مِن جسمٍ لجسمٍ مِن الحيوانِ أو غيرِهِ، نحوَ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٠]، قولُهُ: (وهذا التَّعريف بالرَّسمِ) وقد مرَّ ما يتعلَّقُ به في تعريفِ الفاعلِ، [فراجِعْهُ][(١)].

قولُهُ: (مِن نحوِ ضربتُ زيدًا... إلخ) هو بيانٌ لما تقدَّمَ، وللمرادِ مِن ضربتُ زيدًا، وركبتُ، ونحوهُما مِن كلِّ اسمٍ غيرِ مضمرٍ،

---

(١) سقطت من (ب).

(وَٱلْمُضْمَرُ قِسْمَانِ) أَيْضًا: قِسْمٌ (مُتَّصِلٌ وَ) قِسْمٌ (مُنْفَصِلٌ، فَٱلْمُتَّصِلُ) هُوَ ٱلَّذِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَىٰ عَامِلِهِ، وَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ بِـ «إِلَّا»؛ وَهُوَ (ٱثْنَا عَشَرَ) نَوْعًا؛ ٱلْأَوَّلُ: ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي) زَيْدٌ، فَٱلْيَاءُ مِنْ «ضَرَبَنِي» مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا يَدْخُلُهُ إِعْرَابٌ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوِ ٱلْمُعَظِّمُ نَفْسَهُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَنَا) زَيْدٌ، فَـ «نَا» مَفْعُولٌ بِهِ مَحَلُّهُ نَصْبٌ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: ضَمِيرُ ٱلْمُخَاطَبِ ٱلْمُذَكَّرِ،

قولُهُ: **(والمضمرُ قسمانِ)** وكلٌّ منهُما اثنا عشرَ، وتقدَّم في الفاعلِ اثنا عشرَ، وفي المبتدإِ اثنا عشرَ، وسيأتي في المخفوضِ اثنا عشرَ، [فهي ستون ضميرًا][1].

وتقدَّمَ في الإعرابِ ضميرُ المؤنَّثةِ المخاطبةِ فيُزادُ عليها، قولُهُ: **(هو الَّذي لا يتقدَّمُ... إلخ)** هوَ مساوٍ لقولِهِ فيما مرَّ: **(هو الَّذي لا يبتدأُ به إلى آخرِهِ)** وفيه إشارةٌ إلى أَنَّ المرادَ الاتصالُ بعامِلِهِ، وانفصالُهُ عنهُ، وما ذكرَ تعريفٌ للضَّميرِ المتَّصلِ مِن حيثُ هو لا بقيدِ كونِهِ مفعولًا بهِ، قولُهُ: **(اثنا عشرَ نوعًا)** إنْ أرادَ بالنَّوعِ باعتبارِ تعدُّدِ المتكلِّم به فلا حاجةَ إليهِ، وإنْ أرادَ أَنْ الياءَ مثلًا فردٌ مِن إفرادِ ما يكونُ للمتكلِّمِ وحدَهُ فليسَ بصحيحٍ، إذ ليسَ غيرُها، قولُهُ: **(ضربْنا)** بفتحِ الموحَّدةِ [كما أشارَ إليه الشَّارحُ][2]، وإلَّا فهوَ فاعلٌ كما مرَّ،

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) سقطت من (ث).

نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكَ) زَيْدٌ، فَٱلْكَافُ مِنْ «ضَرَبَكَ» مَفْعُولٌ بِهِ مَحَلُّهُ نَصْبٌ، وَفَتْحَتُهُ فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: ضَمِيرُ ٱلْمُؤَنَّثَةِ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكِ) زَيْدٌ، فَٱلْكَافُ ٱلْمَكْسُورَةُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَا إِعْرَابَ فِيهِ؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ: ضَمِيرُ

قولُهُ: (ضَرَبَكِ) حُكي عن سيبويهِ أَنَّ بعضَ العربِ يلحقُ كافَ المذكَّر أَلفًا، وكافَ المؤنَّثِ ياءً فيقولُ: أَعطينكاهُ، وأعطيتَكِيه، وبعضُهم يلحقُ بتاءِ المؤنَّث ياء، نَحوَ: رَمَيْتِيه[1].

قولُهُ: (مطلقًا) أَي: لمذكّرٍ أَو مؤنَّثٍ، قولُهُ: (ضَرَبَكُم) هوَ وأَمثالُهُ في نحوَ: ضربَهُم، ومرَّ بِهِم، ويجوزُ فيه لغات أَربعة[2]، وكلها قرئ بها، وهي: بسكون الميم في أحسنِ اللُّغاتِ، وضمُّها، بإشباعٍ، أَو اختلاسٍ [٦٦/ظ] أَو ضمِّها قبل همزةِ القطعِ، وسكونها قبلَ غيرِها[3]، وإذا اتَّصلَ بالميمِ ضميرٌ وجبَ الضَّمُ عند ابن مالك[4]، وترجَّح عندَ غيرِهِ[5]، نحوَ: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[6]، وقُرئ (أَنُلْزِمْكُمُوهَا) بسكونِ الميمِ[7]، وجه الضَّمِ: أَنَّ الضَّمائِرَ تَردُّ الأَشياءَ إِلى أُصولها،

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٠.

(٢) يُنظر تفصيل ذلك: تفسير البحر المحيط ٥/٢١٧، الدرُّ المصون ٤/٩٥.

(٣) يُنظر: البحر المحيط ٥/٢١٧، ومعجم القراءات القرآنية ٣/١٠٨.

(٤) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٢٤ ـ ٢٥.

(٥) وهو رأي ابن أبي ربيع (ت٥٩٩هـ). يُنظر: تفسير البحر المحيط ٥/٢١٧.

(٦) مِن قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [هود: ٢٨].

(٧) قال ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): «أَنُلْزِمْكُموها بجزم الميم عباس عن أبي عمرو»، مختصر في شواذ القرآن، ص٥٩. ويُنظر: معجم القراءات القرآنية ٣/١٠٨.

ٱلْمُخَاطَبِ فِي ٱلتَّثْنِيَةِ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُمَا) زَيْدٌ، فَٱلْكَافُ ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةُ ٱلتَّثْنِيَةِ؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْمُخَاطَبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُمْ) زَيْدٌ، فَٱلْكَافُ ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ؛ (وَ) ٱلسَّابِعُ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ فِي ٱلْخِطَابِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ضَرَبَكُنَّ) زَيْدٌ، فَٱلْكَافُ وَحْدَهَا ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ فِي ٱلْخِطَابِ؛

والأَصلُ في ضميرِ الجميعِ الإشباعُ بالواوِ، قولُهُ: **(فالهاءُ)** وفي نسخةٍ **(فهاءُ ضميرٍ)** وهي الصَّحيحة، لأَنَّ الصَّحيحُ في هذهِ: أَنَّ الضَّميرَ هو مجموعُ الهاءِ والألفِ، قولُهُ: **(ولا تقعُ الكافُ والهاءُ المتَّصلتانِ)** ومثْلُهما ياءُ المتكلِّم، قولُهُ: **(في موضعِ رفعٍ)** أَي: فقطْ فلا يَردُّ نحوَ: أَعجبني ضربِي زيدٌ، أَو ضَرْبُكَ عمرٌو، أَو ضَرْبُهُ خالدًا، فالضَّمائر الثَّلاثة في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة بالمصدرِ، وفي محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وتقدَّمَ أَيضًا أَنَّها تقعُ في محلِّ رفعٍ وجرٍّ بعدَ لولا.

قولُهُ: **(إِيَّاي)** في إِيا سبع لغاتٍ، وقرئ بجميعها: كسرُ الهمزةِ وتشديدُ الياءِ، وهي لغةُ الجمهورِ، وكسرُ الهمزةِ وفتحُها مع تخفيفِ الياءِ، وإِبدالُ الهمزةِ هاءً مكسورةً، أَو مفتوحةً معَ تشديدِ الياءِ، وتخفيفِها[١]، قولُهُ: **(علامةُ الجمعِ)**[٢] كانَ الأُولى أَنْ يقولَ علامةً غيرَ

---

(١) يُنظر: تفسير البحر المحيط ١/١٣٩ ـ ١٤٠، الدرُّ المصون ١/٧٥.

(٢) يتحدّث عن (إِيّاكم).

(وَ) ٱلثَّامِنُ: ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْغَائِبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ (ضَرَبَهُ) عَمْرٌو، فَٱلْهَاءُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ، مَبْنِيٌّ، لَا إِعْرَابَ فِيهِ؛ (وَ) ٱلتَّاسِعُ: ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدَةِ ٱلْغَائِبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: هِنْدٌ (ضَرَبَهَا) زَيْدٌ، فَٱلْهَاءُ ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ ٱلْمُؤَنَّثُ، وَمَوْضِعُهَا

المفردِ ليشملَ المثنَّى، أَو يُرادُ بالجمعِ ما فوقَ الواحدِ، وهذا أَقربُ إلى كلامِهِ بدليلِ ما بعدَهُ، قولُهُ: **(والكافُ حرفُ خطابٍ، والميمُ والألفُ علامةُ التثنيةِ)**[1] كذا في نسخةٍ، [وهو الصَّوابُ][2]، ويحملُ عليهَا ما في النُّسخةِ الأُخرى بِقولِهِ: **(والكافُ والميمُ والألفُ علامةُ التَّثنيةِ)**.

قولُهُ: **(علامةُ الجمعِ)** أَل في الجمعِ للعَهْدِ الذِّكرِي، قولُهُ: **(جمعُ المؤنَّثِ المخاطباتُ)** كانَ الأَولى أَنْ يقولَ: المخاطبُ، أَو الإِناثُ المخاطباتُ[3]، قولُهُ: **(في الخطابِ مستدرَكٌ)**.

قولُهُ [٦٧/و] **(والهاءُ والأَلفُ)** هو إِيضاحُ، والأُولى أَنْ يقولَ: وهاءٌ، لأَنَّ الكلمةَ على حرفينِ، قولُهُ: **(والهاءُ والميمُ والأَلفُ... إلخ)** هوَ على التَّوزيعِ، فالهاءُ علامةُ الغيبةِ، والميمُ والأَلفُ علامةُ التثنيةِ، قولُهُ: **(والهاءُ والميمُ... إلخ)**[4] فيهِ التَّجوُّزَ كالّذي قبلَهُ،

---

(١) يُنظر تفصيل المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٥/٢، المسألة رقم (٩٨)، وشرح التّصريح على التّوضيح ١٢٢/١.

(٢) سقطت من (ج).

(٣) يتحدّث عن (إياهنَّ).

(٤) يتحدّث عن (إيّاها).

نَصْبٌ، وَفَتْحَتُهَا فَتْحَةُ بِنَاءٍ لَا فَتْحَةُ إِعْرَابٍ؛ (وَ) ٱلْعَاشِرُ: ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْغَائِبُ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: ٱلزَّيْدَانِ (ضَرَبَهُمَا) عَمْرٌو، فَٱلْهَاءُ ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةُ ٱلتَّثْنِيَةِ؛ (وَ) ٱلْحَادِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْغَائِبِينَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ٱلزَّيْدُونَ (ضَرَبَهُمْ) عَمْرٌو، فَٱلْهَاءُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ فِي ٱلتَّذْكِيرِ؛ (وَ) ٱلثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ ٱلْغَائِبَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: ٱلْهِنْدَاتُ (ضَرَبَهُنَّ) عَمْرُو، فَٱلْهَاءُ ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ، وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ ٱلْكَافَ وَٱلْهَاءَ وَحْدَهُمَا هُوَ ٱلضَّمِيرُ هُوَ ٱلصَّحِيحُ، وَلَا تَقَعُ ٱلْكَافُ أَوِ ٱلْهَاءُ ٱلْمُتَّصِلَتَانِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَقَعَانِ فِي مَوْضِعِ ٱلنَّصْبِ أَوِ ٱلْخَفْضِ.

(وَ) ٱلضَمِيرُ (ٱلْمُنْفَصِلُ)، وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَىٰ عَامِلِهِ أَوْ يَقَعُ بَعْدَ «إِلَّا» وَمَا فِي مَعْنَاهَا، (ٱثْنَا عَشَرَ) نَوْعًا أَيْضًا: ٱلْأَوَّلُ: ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: إِيَّايَ) أَكْرَمْتَ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّايَ»، فَـ «إِيَّا» فِيهِمَا ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَىٰ

وكذا في الّذي بعدَه، [قولُهُ: (هو الصَّحيحُ) وهو المختارُ والرَّاجحُ][1]، وقيلَ: الضَّميرُ الكافُ والهاءُ، وإِيَّا عمادٌ، وقيل الضَّمير مجموعُهما، ومثلُ الكافِ والهاءِ (نا) في إيّانا كما مرَّ[2].

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٦٩٥، وتفسير البحر المحيط ١/١٣٩ ـ ١٤٠.

ٱلْمَفْعُولِيَّةِ، وَٱلْيَاءُ ٱلْمُتَّصِلَةُ بِهَا حَرْفُ تَكَلُّمٍ؛ (وَ) ٱلثَّانِي: ضَمِيرُ ٱلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوِ ٱلْمُعَظِّمِ نَفْسَهُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّانَا) أَكْرَمْتَ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّانَا» فَـ «إِيَّا» وَحْدَهَا ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَ«نَا» ٱلْمُتَّصِلَةُ بِهَا عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّمِ مَعَ ٱلْمُشَارَكَةِ أَوِ ٱلتَّعْظِيمِ؛ (وَ) ٱلثَّالِثُ: ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُخَاطَبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاكَ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْكَافُ ٱلْمَفْتُوحَةُ ٱلْمُتَّصِلَةُ بِهِ حَرْفُ ٱلْخِطَابِ؛ (وَ) ٱلرَّابِعُ: ضَمِيرُ ٱلْمُخَاطَبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاكِ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكِ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْكَافُ ٱلْمَكْسُورَةُ حَرْفُ خِطَابٍ؛ (وَ) ٱلْخَامِسُ: ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاكُمَا) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمَا»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْكَافُ وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةُ ٱلْمُثَنَّىٰ؛ (وَ) ٱلسَّادِسُ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلذُّكُورِ وَٱلْمُخَاطَبِينَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاكُمْ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُمْ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْكَافُ وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ؛ (وَ) ٱلسَّابِعُ: ضَمِيرُ ٱلْجَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْمُخَاطَبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاكُنَّ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكُنَّ» فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْكَافُ وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ حَرْفَانِ دَالَّانِ عَلَىٰ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ فِي ٱلْخِطَابِ؛ (وَ) ٱلثَّامِنُ: ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْمُذَكَّرِ ٱلْغَائِبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُ) أَكْرَمْتَ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّاهُ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْهَاءُ عَلَامَةٌ عَلَىٰ ٱلْغِيبَةِ فِي ٱلْمُذَكَّرِ؛ (وَ) ٱلتَّاسِعُ: ضَمِيرُ ٱلْمُفْرَدَةِ ٱلْغَائِبَةِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهَا)

أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتَ إِلَّا إِيَّاهَا»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْهَاءُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةُ ٱلتَّأْنِيثِ فِي ٱلْغِيبَةِ؛ (وَ) ٱلْعَاشِرُ: ضَمِيرُ ٱلْمُثَنَّىٰ ٱلْغَائِبِ مُطْلَقًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُمَا) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمَا»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْهَاءُ وَٱلْمِيمُ وَٱلْأَلِفُ عَلَامَةُ ٱلتَّثْنِيَةِ فِي ٱلْغِيبَةِ؛ (وَ) ٱلْحَادِي عَشَر: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلذُّكُورِ ٱلْغَائِبِينَ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُمْ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُمْ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْهَاءُ وَٱلْمِيمُ عَلَامَةُ ٱلْجَمْعِ فِي ٱلتَّذْكِيرِ؛ (وَ) ٱلثَّانِي عَشَرَ: ضَمِيرُ جَمْعِ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْغَائِبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (إِيَّاهُنَّ) أَكْرَمْتُ، أَوْ «مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاهُنَّ»، فَـ «إِيَّا» ضَمِيرُ ٱلْمَفْعُولِ بِهِ، وَٱلْهَاءُ وَٱلنُّونُ ٱلْمُشَدَّدَةُ عَلَامَةُ جَمْعِ ٱلْإِنَاثِ فِي ٱلْغِيبَةِ؛ وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ «إِيَّا» وَحْدَهَا هِيَ ٱلضَّمِيرُ، وَٱللَّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفُ تَكَلُّمٍ وَخِطَابٍ وَغِيبَةٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ هُوَ ٱلصَّحِيحُ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

[ٱلْمَصْدَرُ]

(بَابُ ٱلْمَصْدَرِ)

ٱلْمَنْصُوبِ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ ٱلْمُطْلَقَةِ.

(ٱلْمَصْدَرُ هُوَ ٱلْاسْمُ ٱلْمَنْصُوبُ ....



بابُ المصدرِ

قولُهُ: (على المفعولِ المطلقِ) الأَوْلَى أَنْ يقولَ: على المفعوليَّةِ المطلقةِ، أَو على أَنَّه المفعولُ المطلقُ، والمرادُ بإطلاقِهِ: عدمُ تقييدِهِ بجارٍ كبقيةِ المفاعيلِ، ولأَنَّه اسمٌ للحدثِ من حيثُ هوَ، ولذلكَ صارَ الإِطلاقُ قيدًا فيهِ، وقد تقدَّمَ فائدةُ تقييدِهِ بهِ[1]، قولُهُ: (هو الاسمُ) على ما تقدَّم، المنصوبُ بفعلِهِ أَو وصفِهِ أَو مصدرٍ مثلِهِ ملفوظٍ بعاملِهِ أَو مقدورٍ جوازًا أَو وجوبًا، نحوَ: سقيًا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا

(١) مصطلح (المفعول المطلق) مِن ابتداعات علماء القرن الرّابع الهجري، وأوّل واضعِ له هو ابن السّرّاج. يُنظر: الأُصول في النّحو ١٥٩/١، وموسوعة المصطلح النّحوي ٧١٨/٢.

ٱلَّذِي يَجِيءُ) حَالَ كَوْنِهِ (ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ ٱلْفِعْلِ)، كَمَا إِذَا قِيلَ لَكَ صَرِّفْ (نَحْوَ) ضَرَبَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا)، فَـ«ضَرْبًا» جَاءَ ثَالِثًا فِي تَصْرِيفِ ٱلْفِعْلِ، لِأَنَّ «ضَرَبَ» هُوَ ٱلْأَوَّلُ، وَ«يَضْرِبُ» هُوَ ٱلثَّانِي، وَ«ضَرْبًا» هُوَ ٱلثَّالِثُ.

وويلٌ، وويحٌ، ونحوها[١].

قولُهُ: **(الّذي يجيءُ)** أَي: ينطقُ به المصرفُ ثالثًا إِنْ جاءَ قبلَهُ بماضٍ، أَو مضارعٍ، وإِلَّا فثانيًا، أَو ابتداءً، وخرجَ بالنُّطقِ: المرتبةُ فهو للأَوَّلِ فيها ذاتًا، لأَنَّ غيرَه مشتقٌّ منهُ على الرَّاجحِ، قولُهُ: **(في تصريفِ الفعلِ)** أَي: تغييرُ صيغتِهِ إِلى صيغةٍ أُخرى، وسيأْتي لذلك مزيدُ بيانٍ في البابِ بعدَهُ، وهذا رسمٌ كما مرَّ في غيرِهِ، أَو إِيضاحٌ وتقريبٌ على المبتدئِ، وحقيقتُهُ الاسمُ، قولُهُ: **(الفَضْلةُ)**[٢] المسلَّطُ عليه عاملٌ مِن لفظِهِ مطلقًا على الأَصحِّ، وهو ثلاثةُ أَقسامٍ باعتبارِ[٦٧/ظ] فائدتِهِ، مؤَكِّدةٌ لعاملِهِ إِنْ كانَ مصدرًا، أَو لمصدرٍ مفهومٍ مِن فعلِهِ، وهذا اسمُ جنسٍ لا يثنَّى، ولا يُجمعُ، نحوَ: ضربتُ ضربًا، ومبينٌ لعاملِهِ إِمَّا بلفظٍ، نحوَ: رجعَ القهقرى، أَو بغيرِهِ، نحوَ: ضربَ ضَرْبَ الأَميرِ، وهذا يثنَّى ويجمعُ على الأَصحِّ، ومبينٌ لعددِ عاملِهِ، ويثنَّى ويجمعُ اتفاقًا، نحوَ: ضربتُ ضربتينِ، قولُهُ: **(صَرِّفْ)** هو فعل أَمرٍ، قولُهُ: **(فضربًا [مصدرٌ]**[٣] **جاء ثالثًا... إِلخ)** وهذا بالنَّظر لأَصلِهِ، وقد ينوبُ عنهُ غيرُهُ كعصى، وسوطٍ، ونباتٍ، وغيرِها.

---

(١) يُنظر: شرح الحدود النّحويّة، ص١٠٥.
(٢) لم أَجده في نصِّ الشّيخ خالد بشرح المقدّمة الآجروميّة.
(٣) ساقطة مِن النّسخ جميعًا، وما أَثبتناه مِن شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٠٤. ويُنظر: حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الآجروميّة، ص١٧٤.

[أَنْوَاعُ ٱلْمَفْعُولِ ٱلْمُطْلَقِ]

(وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَصْدَرُ ٱلْوَاقِعُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، (قِسْمَانِ:) قِسْمٌ (لَفظِيٌّ وَ) قِسْمٌ (مَعْنَوِيٌّ)، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُوَافِقَ لَفْظُ ٱلْمَصْدَرِ لَفْظَ فِعْلِهِ ٱلنَّاصِبِ لَهُ أَوْ لَا، (فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ)؛ أَيْ: ٱلْمَصْدَرِ، (لَفْظَ فِعْلِهِ) فِي حُرُوفِهِ ٱلْأُصُولِ وَمَعْنَاهُ (فَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَصْدَرُ (لَفظِيٌّ)، سَوَاءٌ وَافَقَهُ مَعَ ذٰلِكَ فِي تَحْرِيكِ عَيْنِهِ، نَحْوَ: «فَرِحَ

قولُهُ: (وهوَ) أي: المصدرُ، ومِن حيثُ تسميتُهُ إذا ذكرَ معَهُ فعلُهُ، قولُهُ: (النَّاصبُ لَهُ) هو إشارةٌ إلى الفعلِ المذكورِ كما مرَّتِ الإشارةُ إليهِ، قولُهُ: (فعلِهِ) هوَ في كلامِ المصنِّفِ[1] منصوبٌ، وغيَّرَهُ الشَّارحُ إلى الجرِّ معَ ظهورِ إعرابِهِ وهو معيبٌ[2]، قولُهُ: (في حروفِهِ) الأَصولُ وهي ما تقابلُ الفاءُ والعينُ واللَّامُ في ميزانِهِ، وهو فعلٌ في الثُّلاثيّ، وفعلٌ في الرُّباعيِّ، قولُهُ: (ومعناهُ) قيدٌ لا بدَّ منهُ، إذ لا يلزمُ مِن موافقةِ اللَّفظِ موافقةَ المعنى نحوَ: معينٌ للمساعدِ، ومعينٌ للمصيبِ بالعينِ، [قولُهُ: (معَ ذلك) أي: مع اللَّفظِ والمعنى الَّذي ذكرَهُ الشَّارحُ][3]، قولُهُ: (في تحريكِ عينِهِ) أيْ في حرفِهِ المقابلُ للعينِ كما مرَّ، وإنْ اختلفَ الحركةُ، لأَنَّ فرِحٌ مكسورُ العينِ وفرَحًا مفتوحُها،

---

(١) والمقصود صاحب متن الآجروميّة الصّنهاجيُّ.

(٢) ليس كذلك، وما هو مثبّتٌ في متن الآجروميّة بالجرِّ: «... لفظيٌّ ومعنويٌّ فإنْ وافق لفظُهُ لفظ فعلِهِ فهو لفظيٌّ»، ص١٨، وليس مِن شرح الشّيخ خالد.

(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

فَرَحًا» أَوْ لَا، (نَحْوَ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا) فحُرُوفُ «قَتَلَ» هِيَ حُرُوفُ «قَتْلًا» بِعَيْنِهَا، إِلَّا أَنَّ ٱلْفِعْلَ مَفْتُوحُ ٱلْعَيْنِ، وَٱلْمَصْدَرَ سَاكِنُ ٱلْعَيْنِ؛ (وَإِنْ وَافَقَ)؛ أَيْ: ٱلْمَصْدَرُ، (مَعْنَىٰ فِعْلِهِ) ٱلنَّاصِبِ لَهُ (دُونَ) مُوَافَقَةِ (لَفْظِهِ) فِي حُرُوفِهِ، (فَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَصْدَرُ (مَعْنَوِيٌّ)، لِمُوَافَقَتِهِ لِلْفِعْلِ فِي ٱلْمَعْنَىٰ دُونَ ٱلْحُرُوفِ، (نَحْوَ: جَلَسْتُ قُعُودًا وَقُمْتُ وُقُوفًا)، فَإِنَّ ٱلْمَصْدَرَ ٱلَّذِي هُوَ قُعُودٌ مُوَافِقٌ لِفِعْلِهِ ٱلَّذِي هُوَ جَلَسَ فِي مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، لِأَنَّ ٱلْقُعُودَ وَٱلْجُلُوسَ بِمَعْنًىٰ وَاحِدٍ، وحُرُوفُهُمَا مُتَغَايِرَةٌ، فَحُرُوفُ «جَلَسَ» ٱلْجِيمُ وَٱللَّامُ وَٱلسِّينُ؛ وَحُرُوفُ «قُعُودٍ» ٱلْقَافُ وَٱلْعَيْنُ وَٱلْوَاوُ وَٱلدَّالُ، وَكَذَا تَقُولُ فِي ٱلْوُقُوفِ وَٱلْقِيَامِ؛ وَهَٰذَا ٱلتَّقْسِيمُ ٱلَّذِي ذَكَرَهُ ٱلْمُصَنِّفُ إِنَّمَا

قولُهُ: (**بعينها**) أي مِن حيثُ النَّوعُ والنّطقُ، لا مِن حيثُ الشَّخصُ، لأنَّه يستحيلُ قيامُهُ بمحلّينِ فتأمَّلْ، قولُهُ: (**لأنَّ القعودَ، والجلوسَ بمعنى واحدٍ**) مِن حيثُ ملاصقةُ الأُلْيَيْنِ للمقرِّ، فلا يُخالفُ ما قيلَ إنَّ القعودَ عن الاضطجاعِ، وأنَّ الجلوسَ عن القيامِ، أَو عكسِهِ[1].

قولُهُ [٦٨/و] (**فحروفُ جَلَسَ: الجيمُ... إلخ**) مسمَّيات هذا الأَسماءِ.

قولُهُ: (**وكذَا تقولُ... إلخ**) مِن حيثُ انتصابُ القامةِ، وإِنْ قيلَ: إنَّه يعتبرُ في القيام الأَخذَ مِن السُفلِ إلى العُلوِ.

---

(١) الفروق في اللّغة ـ لأبي هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: جمال عبدالقادر، ط١، مؤسسة الرّسالة، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص٢٥.

يَتَمَشَّىٰ عَلَىٰ مَذْهَبِ ٱلْمَازِنِيِّ ٱلْقَائِلِ بِأَنَّ ٱلْمَصْدَرَ ٱلْمَعْنَوِيَّ يَنْصِبُ بِٱلْفِعْلِ ٱلْمَذْكُورِ مَعَهُ، وَأَمَّا عَلَىٰ مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِ، فتَقْدِيرُ «جَلَسْتُ قُعُودًا» جَلَسْتُ وَقَعَدْتُ قُعُودًا، فَلَا؛ وَتَمْثِيلُهُ فِي ٱللَّفْظِيِّ بِٱلْمُتَعَدِّي، وَفِي ٱلْمَعْنَوِيِّ بِٱللَّازِمِ لِلْإِيضَاحِ لَا لِلتَّخْصِيصِ، إِذْ كُلٌّ مِنْهُمَا يَجْرِي مَعَ ٱلْمُتَعَدِّي وَٱللَّازِمِ.

قولُهُ: (بأَنَّ المصدرَ المعنويَّ... إلخ) هذهِ العبارةُ صريحةٌ في أَنّ كونَ المصدرِ فيه معنويٌّ متّفقٌ عليهِ، وإنَّما الخلافُ في عاملِهِ فقط، واعتراضُهُ على المصنِّفِ[١] في التَّقسيم مخالفةٌ، ويوجبُ أَنَّه لفظيٌّ دائمًا فقط، فكانَ حقُّ العبارةِ أَنْ يقولَ بأَنَّ هناكَ مصدرًا معنويًا فتأمَّل، قولُهُ: (أَمَّا على مذهبِ...إلخ) وهذا المذهبُ المنصورُ، وقول الجمهورِ[٢]، قولُهُ: (فلا) أَي: فلا يتمشّى ما ذكرَهُ المصنِّفُ.

[تنبيه:

يُعتبرُ لعمل المصدرِ عملِ الفعلِ شروطٌ ثمانيةٌ: أَنْ لا يكونَ محذوفًا، ولا مصغّرًا، ولا محدودًا بعددٍ، ولا موصوفًا قبل العملِ، نحوَ: ضربُكَ الشَّديدَ زيدًا، ولا مضمرًا، نحوَ: ضربُك زيدٌ أحسنَ وهو عمرًا قبيحٌ، ولا مفصولًا مِن معمولِهِ بغيرِ مجرورٍ، ولا مؤخَّرًا عنه، وإِنْ يصحَّ أَن يُجعَلَ محلَّه إِنْ أَو ما والفعلُ، ويَكثرُ عملُهُ مضافًا لفاعلِهِ، ويقلُّ منكرًا، ويضعفُ معرَّفًا بأَل][٣].

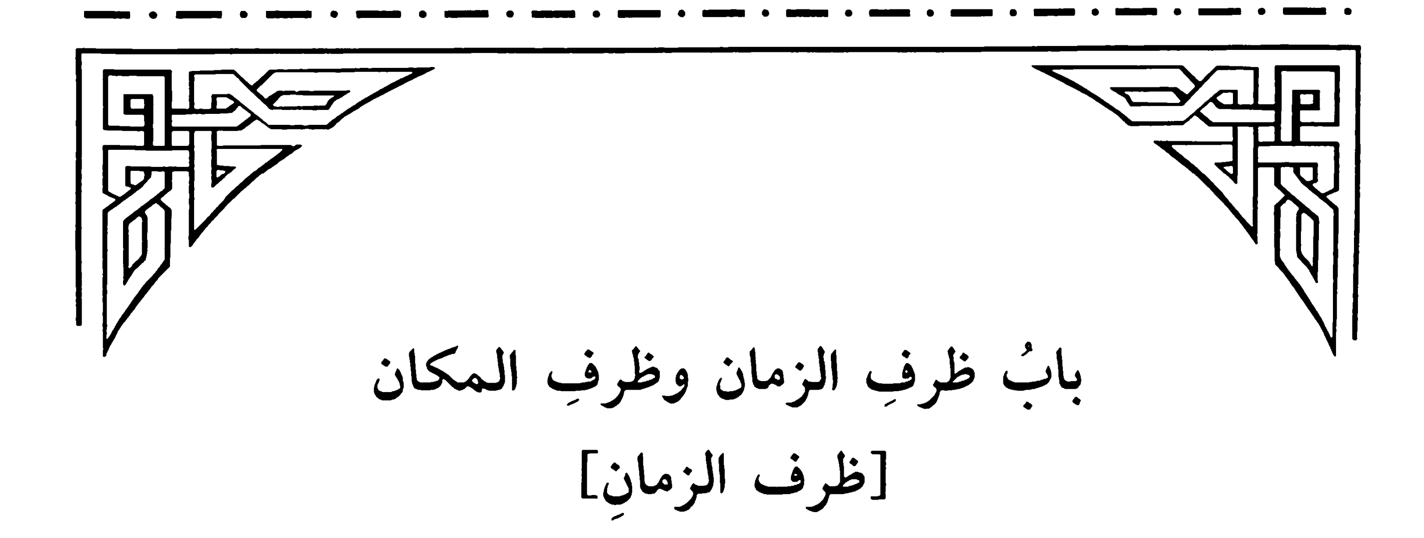
---

(١) المصنّف وهو الإمام الصّنهاجي وخلافه مع الشّارح الشيخ خالد الأزهري.
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٣) سقطت من (ب).

[ظَرْفُ ٱلزَّمَانِ، وَظَرْفُ ٱلْمَكَانِ]
(بَابُ ظَرْفِ ٱلزَّمَانِ، وَظَرْفِ ٱلْمَكَانِ)

ٱلْمُسَمَّيَيْنِ بِٱلْمَفْعُولِ فِيهِ.

(ظَرْفُ ٱلزَّمَانِ، هُوَ: ٱسْمُ ٱلزَّمَانِ ٱلْمَنْصُوبِ) بِٱللَّفْظِ ....



بابُ ظرفِ الزمان وظرفِ المكان

[ظرف الزمانِ]

أصلُ الظَّرفِ الوعاءُ[١] فسمِّيا بذلكَ لشبهِهما به، كما أَشارَ إليه بقولِهِ: (المسميينِ بالمفعولِ فيهِ)، قولُهُ: (هو اسمُ الزَّمانِ) أَي: لفظٌ دالٌّ على مجرَّدِ الزَّمانِ حقيقةً، أَو حكمًا[٢]، فدخلَ نحوَ: القارظينَ، وخرج نحوَ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]، قولُهُ: (المنصوبَ) لفظًا أَو تقديرًا أَو محلًا، فخرجَ نحوَ: هذا يومُ الجمعةِ، أَو يومُ الجمعةِ مباركٌ، قولُهُ: (باللّفظِ) هو متعلِّقٌ بمنصوبٍ، وهوَ

(١) لسان العرب ٩/٢٢٩ (ظرف).

(٢) شرح الحدود النحويّة، ص١٠٧.

ٱلدَّالُّ عَلَىٰ ٱلْمَعْنَىٰ ٱلْوَاقِعِ فِيهِ، (بِتَقْدِيرِ) مَعْنَىٰ (فِي) ٱلدَّالَّةِ عَلَىٰ ٱلظَّرْفِيَّةِ، سَوَاءٌ فِيهِ ٱلْمُبْهَمُ وَٱلْمُخْتَصُّ، (نَحْوَ: ٱلْيَوْمَ)، ....

العاملُ فيهِ، وهوَ ما يعملُ [٦٨/ظ] في المصدرِ [مما مرَّ][1].

قولُهُ: **(الدَّالُ على المعنى الواقعِ فيهِ)** أي: الَّذي يصحُّ أَنْ يقعَ فيهِ، وإِنْ كانَ منفيًّا، نحوَ: ما صمتُ يومَ الجمعةِ، ويجوزُ حذفُ ذلكَ العاملُ لدليلٍ، نحوَ: يومُ الجمعةِ، لمن قالَ: متَى قدمتَ؟ ويجبُ حذفُهُ إِنْ وقعَ صفةً، أَو صلةً، أَو حالًا، أَو خبرًا، أَو مشتغلًا عنه، أَو مسموعًا، نحوَ: حينئذٍ، أَي: كان ذلك حينئذٍ، قولُهُ: **(بتقديرِ معنًى في)** وإِنْ لم يصحَّ ظهورُ ذلكَ المعنى وفاقًا للجمهورِ[2]، فخرجَ بتقديرِها وجودُها، نحوَ: في يومِ الجمعةِ، أَو عدمِ تقديرِها، نحوَ: يخافونَ يومًا، وخرجَ بتقديرِ معناها تقديرُ لفظِها، نحوَ: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [سورة الممتحنة: ١٠] [كما مرَّ][3]، قولُهُ: **(الدّالة على الظرفيّةِ)** هو إِشارةٌ إِلى وجهِ تسميتِهِ بالظّرفِ كما مرَّ، والظرفيّة كون الشّيءِ بحيثُ يستقرُّ فيه شيءٌ آخرُ، قولُهُ: **(المبهمُ)** وهو ما ليسَ لهُ أحدٌ يحصرُهُ، ويقالُ فيه ما لا يصحُ أن يقعَ جوابًا لمتى، أَو لكم، معرفةً كانَ أَو نكرةً، نحوَ: زمانٌ، وحينٌ، ووقتٌ، والزَّمانٌ، والحينٌ.

قولُهُ: **(والمختصُّ)** وهوَ ما لهُ حدّ يحصرُهُ، أَو يصحُّ جوابًا لمتى، أَو لكمْ، ويقالُ لما في جوابِ متى محصورٌ، ولما في جوابِ

---

(١) سقطت من (ت).

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥.

(٣) سقطت من (ج).

وَهُوَ: مِنْ طُلُوعِ ٱلْفَجْرِ إِلَىٰ غُرُوبِ ٱلشَّمْسِ، تَقُولُ: «صِمْتُ ٱلْيَوْمَ»، أَوْ «يَوْمًا»، أَوْ «يَوْمَ ٱلْخَمِيسِ»؛ (وَٱللَّيْلَةَ)، وَهِيَ: مِنْ غُرُوبِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ طُلُوعِ ٱلْفَجْرِ، تَقُولُ: «ٱعْتَكَفْتُ ٱللَّيْلَةَ» أَوْ «لَيْلَةً» أَوْ «لَيْلَةَ ٱلْجُمُعَةِ»؛ (وَغُدْوَةً) بِٱلتَّنْوِينِ مَعَ ٱلتَّنْكِيرِ وَبِعَدَمِهِ مَعَ ٱلتَّعْرِيفِ، وَهِيَ مِنْ صَلَاةِ ٱلصُّبْحِ إِلَىٰ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ، تَقُولُ: «أَزُورُكَ غُدْوَةً»، أَوْ «غُدْوَةَ يَوْمِ ٱلاثْنَيْنِ»؛ (وَبُكْرَةً) بِٱلتَّنْوِينِ وَتَرْكِهِ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ فِي «غُدْوَةً»، وَهِيَ: أَوَّلُ ٱلنَّهَارِ، وَأَوَّلُ ٱلنَّهَارِ مِنْ طُلُوعِ ٱلْفَجْرِ عَلَىٰ ٱلصَّحِيحِ، وَقِيلَ: مِنْ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ، تَقُولُ:

كَمْ معدودٌ، فإنْ صلحَ لهما: فمحصورٌ ومعدودٌ، فالأَوَّلُ كشهرِ رمضانَ، والثَّاني كيومينِ، والثَّالثُ كربيعٍ وجُمادى، وبقيَّةُ الشُّهورِ، والعربُ لم تضفْ لفظَ شهرٍ إلَّا لرمضانَ والرَّبيعينِ، قولُهُ: (وهوَ مِن طلوعِ الفجرِ) أي: شرعًا، وأمَّا حقيقةً، ولغةً، وعرفًا: فمِن طلوعِ الشَّمسِ، وقد يطلقُ اليومَ على ما يشملُ الليلةَ، وعلى الزَّمانِ مطلقًا، كيومِ الأَحزابِ، قولُهُ: (إلى طلوعِ الفجرِ) أي شرعًا، وإلَّا فإلى طلوعِ الشَّمسِ كما مرَّ، قولُهُ: (بالتَّنوينِ معَ التَّنكيرِ) أي: معَ إرادةِ كونِها نكرةً [٦٩/و] لا تختصُّ بمعينٍ، قولُهُ: (مِن صلاةِ الصُّبحِ) أي: وقتَ صلاتِهِ، قولُهُ: (وأَوَّلُ النَّهارِ... إلخ) إنْ كانَ هذا الخلافُ مِن حيثُ اللغةُ فغيرُ مستقيمٍ لما تقدَّمَ في اليومِ، بل هذا أَولى، أَو مِن حيثُ الشُّروعُ، فكذلكَ لمَا مرَّ أيضًا، ولقولِهم: لو جامعَ الصائمُ في نهارِ رمضانَ الشَّامل لما بعدُ الفجرِ اتفاقًا، أَو مِن حيثُ ابتداءُ زمنِ البكرةِ، فكانَ الأَولى أَنْ يقولَ: وأَوّل زمنِها مِن الفجرِ إلى آخرِهِ، وانظرْ لِمَ

«أَجِيئُكَ بُكْرَةً» أَوْ «بُكْرَةَ ٱلنَّهَارِ»؛ (وَسَحَرًا) بِٱلتَّنْوِينِ إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهِ سَحَرَ يَوْمٍ بِعَيْنِهِ، وَبِلَا تَنْوِينٍ إِذَا أَرَدْتَ بِهِ ذٰلِكَ، وَهُوَ: آخِرُ ٱللَّيْلِ، وَآخِرُ ٱللَّيْلِ قُبَيْلَ ٱلْفَجْرِ؛ تَقُولُ: «أَجِيئُكَ يَوْمَ ٱلْجُمُعَةِ سَحَرًا»، وَ«سَحَرَ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ»، أَوْ «أَجِيئُكَ سَحَرًا مِنَ ٱلْأَسْحَارِ»؛ (وَغَدًا)، وَهُوَ: ٱسْمٌ لِلْيَوْمِ ٱلَّذِي بَعْدَ يَوْمِكَ ٱلَّذِي أَنْتَ فِيهِ، تَقُولُ: «أُكْرِمُكَ غَدًا»؛ (وَعَتْمَةً)، وَهِيَ: ثُلُثُ ٱللَّيْلِ ٱلْأَوَّلِ، تَقُولُ: «آتِيكَ عَتْمَةً»، أَوْ «عَتْمَةَ لَيْلَةِ ٱلْخَمِيسِ»؛ (وَصَبَاحًا)، وَهُوَ: أَوَّلُ ٱلنَّهَارِ، تَقُولُ:

سكتَ عن انتهائِها؟ قولُهُ: (قُبيلَ) بمثناةٍ بعدَ الموحدةِ، مصغرًا اسمٌ للزَّمنِ الملاصقِ للفجرِ، فهوَ أخصُّ مِن قبلُ، وكذا في كلِّ موضعٍ، قولُهُ: (أجيئكَ يومَ الجمعةِ سَحرًا وسَحرَ يومَ الجُمعةِ) وهوَ على حذفِ المضافِ، أَي: ليلةَ الجمعةِ، لأَنَّ السَّحرَ جزءٌ مِن اللّيلِ كما مرَّ، أَو أَرادَ باليومِ ما يشملُ الليلةَ، [كما مرَّ][1]، أَو إِنَّ في العبارةِ تسمُّحًا موكولًا إِلى ظُهورِهِ، قولُهُ: (بعدَ يومِكَ) لو قالَ عقبه لوفّى بالمقصودِ، وقد يطلقُ على الزَّمنِ المستقبلِ مطلقًا، ولم يذكرِ التَّنوينَ وعدمَهُ في هذا وما بعدَهُ، لأَنَّها منوّنةٌ دائمًا مع عدم الإِضافةِ أَو أَل.

قولُهُ: (وهو ثلثُ اللّيل الأَوَّلِ) أَي: مِن بعدِ العشاءِ، أَو مِن قبيلِ وقتِها، قولُهُ: (وهوَ أَوَّلُ النَّهارِ) أَي: على القولِ إِنَّه مِن الفجرِ، لما في الحديثِ أَنَّه يُقالُ لابنِ أُمِّ مَكتوم[2] عندَ إِرادةِ أَذانِ الفجرِ

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) اسمه عمرو، وقيل حصين، صحابي، أسلم قديمًا، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، وشهد القادسيّة في خلافة عمر محمد بن خطّاب فاستشهد بها، وهو الأعمى=

«ٱنْتَظِرْنِي صَبَاحًا»، أَوْ «صَبَاحَ يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ»؛ (وَمَسَاءً) بِٱلْمَدِّ، وَهُوَ مِنَ ٱلظُّهْرِ إِلَىٰ آخِرِ ٱلنَّهَارِ، تَقُولُ: «أَجِيئُكَ مَسَاءً»، أَوْ «مَسَاءَ يَوْمِ ٱلْخَمِيسِ»؛ (وَأَبَدًا)، وَهُوَ: ٱلزَّمَانُ ٱلْمُسْتَقْبَلُ ٱلَّذِي لَا نِهَايَةَ

(أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ)[1]، وسكتَ عن آخرِ وقتِهِ، ولعلَّهَ إلى الظُّهرِ، لأنَّه مقابلُ المساءِ الآتي، وقد يُطلقُ ما بعد نصفِ اللّيلِ لما سيأتي، قولُهُ: **(إلى آخرِ النَّهارِ)** وقدْ يمتدُّ إلى نصفِ اللّيلِ ويعقبُهُ الصباحِ على ما تقدَّمَ.

قولُهُ: **(وهو الزَّمانُ المستقبلُ)** فلا يصحُّ ما صحبتُكَ أبدًا، قولُهُ الّذي لا نهايةَ [٦٩/ظ] لمنتهاهُ فلا يتجزّأُ، وحينئذٍ فلا يصحُّ أن يثنَّى، ولا يُجمعُ، إذ ليسَ هناكَ زمنٌ آخرُ ينضمُ إليه إلّا إذا أُريد خصوصُ أَزمنةٍ معينةٍ منهُ، فيصحُّ ذلكَ كالآبادِ، على أنَّه قيلَ: إنَّ هذا مِن كلامِ المولّدينَ، والمرادُ بمنتهاهُ: نهايتُهُ، ولو عبّرَ به لكانَ أَظهرَ، إذ المنتهى

= المذكور في سورة (عَبَسَ)، توفي سنة ١٥هـ. يُنظر ترجمته: الطبقات الكبرى، لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢٣/٢، فتح الباري بشرح صحيح البُخاري، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط١، دار أبي حيّان، القاهرة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٥٤٨/٢، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، ط١، دار ابن حزم، بيروت ـ لبنان، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص٦٣٧.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب آذان الأعمى برقم (٦١٧): «إنَّ بلالًا يؤذِّن بليلٍ فكُلوا واشربوا حتّى يُنادي ابن أُمِّ مكتوم ثُمَّ قال: وكان رجلًا أعمى، لا يُنادي حتّى يُقال له: أصبحتَ أصبحتَ». صحيح البُخاري، ص١٢٥. ويُنظر: فتح الباري بشرح صحيح البُخاري ٦١٧/٢، عمدة القاري شرح صحيح البُخاري، لبدر الدين العيني، (ت٨٥٥هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ١٨٠/٤.

لِمُنْتَهَاهُ، تَقُولُ: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَبَدًا»، أَوْ «أَبَدَ ٱلْآبِدِينَ»؛ (وَأَمَدًا)، وَهُوَ: ظَرْفٌ لِزَمَنٍ مُسْتَقْبَلٍ، تَقُولُ: «لَا أُكَلِّمُ زَيْدًا أَمَدًا»، أَوْ «أَمَدَ ٱلدَّهْرِ»، أَوْ «أَمَدَ ٱلدَّاهِرِينَ»؛ (وَحِينًا)، وَهُوَ: ٱسْمٌ لِزَمَنٍ مُبْهَمٍ، تَقُولُ: «قَرَأْتُ حِينًا»، وَ «حِينَ جَاءَ ٱلشَّيْخُ»؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذَٰلِكَ) مِنْ أَسْمَاءِ ٱلزَّمَانِ ٱلْمُبْهَمَةِ، نَحْوَ: «وَقْتَ» وَ«سَاعَةَ» وَ«أَوَانَ»؛ وَٱلْمُخْتَصَّةُ، نَحْوَ: «ضُحًى» وَ«ضَحْوَةً».

وَٱعْلَمْ أَنَّ هَٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةَ مِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ ٱلتَّصَرُّفِ

والنَّهايةُ واحدٌ، قولُهُ: **(وهو ظرفٌ لزمانٍ مستقبلٍ)** لو أَسقطَ لفظَ ظرفٍ وعرَّفَ الزَّمانَ لكانَ أَولى، لأَنَّه مرادِفٌ لما قبلَهُ، إِلَّا أَنْ يؤولَ الظّرفُ بالاسمِ والتَّنكيرِ لخوفِ الالتباسِ، قولُهُ: **(لزمنٍ مبهمٍ)** أَي: في أَصلِهِ وقد يُرادُ به معيَّنٌ، نحوَ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [سورة الإنسان: ١] لأَنَّ الإِنسان آدمُ، والحينُ فيه أربعونَ عامًا، [قولُهُ: **(هذهِ الأَمثلةُ)** عبَّرَ بالأَمثلةِ دونَ الظروفِ للإِشارةِ إِلى أَنَّ ما خرجَ منها عَن النَّصبِ على الظَّرفيةِ لا يُسمَّى ظرفًا، وهوَ كذلكَ، فلا اعتراضَ عليهِ][1]، قولُهُ: **(ثابتُ التَّصرفِ)** وهوَ التَّصريفُ، أَمَّا الانصرافُ: فهوَ وجودُ تنوينِ الصَّرفِ فيهِ، وأَمَّا إنصرفْ هنا: فهو وقوعُهُ مبتدأً، أَو خبرًا، أَو مفعولًا به، أَو حالًا، أَو غيرَ ذلكَ، وعدمُ التَّصرُّفِ لزومُهُ للنَّصبِ على الظَّرفيةِ، ولا يُخرِجُهُ عنها: جرُّ عندَ بمِن، ولا أَينَ بإِلى، ولا متى بإِلى، أَو حتَّى، لأَنَّ معنى تلكَ الحروفِ فيها معنًى في

---

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

وَٱلْانْصِرَافِ، كَـ «يَوْمٍ» وَ«لَيْلَةٍ»؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مَنْفِيُّ ٱلتَّصَرُّفِ وَٱلْانْصِرَافِ، نَحْوَ: «سَحَرَ» إِذَا كَانَ ظَرْفًا لِيَوْمٍ بِعَيْنِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ لِعَدَمِ ٱنْصِرَافِهِ، وَلَا يُفَارِقُ ٱلظَّرْفِيَّةَ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ ثَابِتُ ٱلتَّصَرُّفِ مَنْفِيُّ ٱلْانْصِرَافِ، نَحْوَ: «غَدْوَةَ» وَ«بَكْرَةَ» عَلَمَيْنِ؛ وَمِنْهَا

غالبًا، وأَشرنا بقولِنا (هُنا) إلى أَنَّ التَّصرُّفَ يُطلقُ على غيرِ ما ذكرَ، لأَنَّ التَّصرفَ وعدمَهُ في كلامِ النَّحويينَ على ثلاثةِ أَوجهٍ[1]:

أَحدُها: أَنَّ المنصرفَ ما تختلفُ أَبنيتُهُ باختلافِ الأَزمنةِ، وغيرُ المتصرّفِ ما ليسَ كذلكَ، وهذا خاصٌ بالأَفعالِ كضربَ، وعَسَى.

ثانيها: أَنَّ المتصرِّفَ [٧٠/و] ما تختلفُ ذاتُهُ ومادتُهُ على أَبنيةٍ مختلفةٍ وغيرُ المتصرِّفِ ما ليسَ كذلكَ، وهذا خاصٌّ بالأَسماءِ غيرِ الظُّروفِ، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ الإشارةِ.

ثالثُها: أَنَّ المتصرِّفَ ما يقعُ على وجوهِ الإعرابِ، وغيرِ المتصرِّفِ ما ليسَ كذلكَ، وهذا نوعانِ لأَنَّه قد يكونُ في غيرِ أَسماءِ الزَّمانِ كاقتصارِ أَيمنَ على الابتداءِ، وسبحانَ على المصدريَّة، وهذا ليسَ مُرادًا هنا، وقد يكونُ في أَسماءِ الزَّمانِ وهوَ المرادُ هنا على ما تقدَّمَ فافهمْ وراجعْ وتأَمَّل.

قولُهُ: (إذا كانَ ظرفًا ليوم بعينهِ) أَي إذا كانَ اسمًا لسحَرِ ليلةِ يومٍ بعينه كما مرَّت الإشارةُ إِليه، قولُهُ: (نحوُ: غُدْوَةَ، وبُكْرَةَ علمين)

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضَّرب ٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧.

مَا هُوَ ثَابِتُ ٱلْانْصِرَافِ مَنْفِيُّ ٱلتَّصَرُّفِ، نَحْوَ: «عَتْمَةً» وَ«مَسَاءً».

***

[ظَرْفُ ٱلْمَكَانِ]

(وَظَرْفُ ٱلْمَكَانِ، هُوَ: ٱسْمُ ٱلْمَكَانِ) ٱلْمُبْهَمِ (ٱلْمَنْصُوبُ)

لأَنَّهما ممنوعانِ من الصرف حينئذٍ للعلميَّة والتأْنيثِ اللّفظيّ، ويخرجانِ عن النَّصبِ على الظرفيَّةِ إلى غيرِهِ، وأَشارَ بقولِهِ: (نحوُ) إلى أَنَّ لهما نظائرَ، وهو كذلكَ، كشعبانَ، ورمضانَ، خلافًا لمن زعمَ أَنَّه ليسَ هناكَ غيرُهما، والغُدوةُ ما بينَ أَوّلِ وقتِ صلاةِ الغداةِ وطلوعِ الشَّمسِ وهوَ وقتُ الصُّبحِ، قولُهُ: (وظرفُ المكانِ) أي: المرادُ هُنا هوَ المعرَّفُ بما بعدَهُ، وإلا فظرفُ المكانِ هو اسمُ المكانِ مطلقًا لغةً[1].

قولُهُ: (المبهمُ) وهوَ ما ليسَ معناهُ شخصًا معيَّنًا بذاتِهِ، فشملَ ما لا تعيينَ فيه أصلًا، كمكانٍ، ومالَهُ تعيينٌ بواقعٍ فيه، نحوَ: مقعدٌ، ومصعدٌ، ومهبطٌ، ولما وجدَ فيه قعودٌ، أَو صعودٌ، أَو هبوطٌ، وما له تعيينٌ بمجاورةٍ كأَمامَ، وخلفَ، وعرَّفَهُ بعضهم بما له اسمٌ بسببِ أَمرٍ لم يدخلْ في مسمّاهُ، [وهو يشملُ ما ذَكَرَ][2]، وعلى كُلٍّ منهما يخرجُ البيتَ، والدارَ، والقريةَ، والبلدَ [٧٠/ظ] والمدينةَ، والمسجدَ العرفيّ، فإِنَّها لا تجرُّ إِلَّا بفي ظاهرةً، فإِنْ حذفتْ فنصبُها على التَّوسُّعِ، قالَهُ

---

(١) شرح الحدود النّحوية، ص١٠٧.

(٢) سقطت من (ث).

بِٱللَّفْظِ ٱلدَّالِ عَلَىٰ ٱلْمَعْنَىٰ ٱلْوَاقِعِ فِيهِ، (بِتَقْدِيرِ) مَعْنَىٰ (فِي) ٱلدَّالَّةِ عَلَىٰ ٱلظَّرْفِيَّةِ، (نَحْوَ: أَمَامَ)، وَهُوَ بِمَعْنَىٰ قُدَّامٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ أَمَامَ ٱلشَّيْخِ»، أَيْ: قُدَّامَهُ؛ (وَخَلْفَ)، وَهُوَ ضِدُّ قُدَّامٍ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ»؛ (وَقُدَّامَ)، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِأَمَامَ، تَقُول: «جَلَسْتُ قُدَّامَ ٱلْأَمِيرِ»؛ (وَوَرَاءَ) بِٱلْمَدِّ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِخَلْفَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ وَرَاءَكَ»؛ (وَفَوْقَ)، وَهُوَ ٱلْمَكَانُ ٱلْعَالِي، تَقُولُ: «جَلَسْتُ

ابنُ مالكٍ[1] وجماعةٌ، أَو على المفعولِ به، قالَهُ جماعةٌ أَيضًا، أَو على الظَّرفيةِ تشبيهًا بالمبهمِ، ورجَّحَهُ شيخُنا الرَّمليُّ[2]، وغيرُهُ، ويستثنى مِن المبهمِ جانبٌ، وخارجٌ، وداخلٌ، وجوفٌ، وجهةٌ، ووجهٌ، وكنفٌ، ودزيٌّ، فهي كالمختِّص لأَنَّه لا يُقالُ: جلستُ جانبَ زيدٍ، بل يُقالُ في جانبِهِ، أَو إِلى جانبِهِ، وهكذا.

قولُهُ: **(باللَّفظِ... إلخ)** تقدَّمَ ما فيه آنفًا، وكذا ما بعدَهُ، ولا يكونُ العاملُ فيهِ إِلَّا مِن جنسِهِ، فلا يُقالُ: جلستُ مقعدَ زيدٍ، قولُهُ: **(هو بمعنى قُدّام)** أَي: مسمّاهما واحدُ، فهو توطِئةٌ لترادفِهما المذكورُ بعدَهُ، قولُهُ: **(وهو مرادفٌ لخلف)** وقد يأتي بمعنى قُدَّام، ومنهُ: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [سورة الكهف: ٧٩]، الآية قولُهُ: **(وهو المكانُ العالي)** وقد

---

(١) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٩٦ ـ ٩٧.

(٢) هو محمد بن أحمد بن حمزة الرَّمليّ، فقيه، له: (نهاية المحتاج شرح المنهاج)، توفي سنة (١٠٠٤هـ). يُنظر ترجمته: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٢٨/٣، والأعلام ٧/٦، ومعجم المؤلفين ٢٥٥/٨.

فَوْقَ ٱلْمِنْبَرِ»؛ (وَتَحْتَ)، وَهُوَ ضِدُّ فَوْقَ، نَحْوَ: «جَلَسْتُ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ»؛ (وَعِنْدَ)، وَهُوَ لِمَا قَرُبَ مِنَ ٱلْمَكَانِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ»، أَيْ: «قَرِيبًا مِنْهُ»؛ (وَمَعَ)، وَهُوَ ٱسْمٌ لِمَكَانِ ٱلاجْتِمَاعِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ مَعَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُصَاحِبًا لَهُ؛ (وَإِزَاءَ)، بِمَعْنَىٰ

يُراد به العلو في الرُّتبةِ، قولُهُ: (وهو ضدُّ فوقَ) مكانًا، أَو رتبةً، كما مرَّ، قولُهُ: (وعِند) بكسرِ أَوَّله، وقد يُفتح، وقد يُضمُّ، فلا يُستعملُ إِلَّا ظرفًا، أَو مجرورًا بمِن خاصّةً، وقولُ العوام: جئتُ إِلى عندكَ مِن اللّحن، قولُهُ: (مِن المكانِ)[1]، بيانٌ لما أي: للمكانِ القريبِ، فهي وقد تردُّ للزّمانِ، نحوَ: (إِنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُوْلَى)[2]، قولُهُ: (ومعَ) فهي اسمُ ظرفِ على الأَصحِّ، لا حرفٌ كما قيلَ، ويدلُّ على اسميتِها تنوينُها كقولِهم: معًا، ودخولُ مَنْ عليها كقولِهم: ذهبَ مَنْ معَهُ، وقُرِئ: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[3] [سورة الأنبياء: ٢٤]، قولُهُ: (وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ) ولهذا صحَّ الإِخبار بها عن الذَّاتِ، ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٥]، وتَستعملُ بمعنى زمانِ الاجتماعِ، نحوَ: (جئتكَ معَ العصرِ) وتُستعملُ [٧١/و] مرادفةً لعندَ، قولُهُ: (وإِزاءَ) بكسر أَوَّلِهِ، والزَّاي المعجمة، والمدُّ.

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٢٦٤.

(٢) حديث أخرجه البخاري في باب زيارة القبور برقم (١٢٨٣)، ص٢٣٨، ومسلم في باب الصّبر على المصيبة عند الصّدمة الأُولى برقم (٩٢٦)، ص٣٣١.

(٣) قراءة «ذِكْرٌ»، ليحيى بن يَعْمُر (ت١٢٩هـ). يُنظر: مختصر شواذ القرآن ٩١، ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٢، وإعراب القراءات الشّواذ ٢/١٠٢.

مُقَابِلَ، تَقُول: «جَلَسْتُ إِزَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: مُقَابِلَهُ؛ (وَحِذَاءَ)، بِٱلذَّالِ ٱلْمُعْجَمَةِ، بِمَعْنَىٰ قَرِيبًا، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِذَاءَ زَيْدٍ»، أَيْ: قَرِيبًا مِنْهُ؛ (وَتَلْقَاءَ)، بِمَعْنَىٰ إِزَاءَ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ تَلْقَاءَ ٱلْكَعْبَةِ»؛ (وَهُنَا)، بِضَمِّ ٱلْهَاءِ وَتَخْفِيفِ ٱلنُّونِ، ٱسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ ٱلْقَرِيبِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ هُنَا»، أَيْ: فِي ٱلْمَكَانِ ٱلْقَرِيبِ؛ (وَثَمَّ) بِفَتْحِ ٱلثَّاء، ٱسْم إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ ٱلْبَعِيدِ، تَقُولُ: «جَلَسْتُ ثَمَّ»، أَيْ: فِي ٱلْمَكَانِ ٱلْبَعِيدِ؛ (وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ) مِنْ أَسْمَاءِ ٱلْمَكَانِ ٱلْمُبْهَمَةِ، نَحْوَ: يَمِينَ وَشِمَالَ وَمَا أَشْبَهَهُمَا.

قولُهُ: (بالذَّالِ المعجمةِ)[1] أي: مع كسرِ أَوَّلِهِ المهملِ، قولُهُ: (وتلقاءَ) بكسرِ المثّناة الفوقيَّة أَوَّله، وسكونِ اللَّام والمدِّ، وجميعُ هذهِ الظروفِ معربةٌ منصوبةٌ على الظَّرفيَّةِ [كما تقدَّمَ][2]، قولُهُ: (بضمِّ الهاءِ... إلخ) ويجوزُ كسرُ الهاءِ وفتحُها مع تشديدِ النُّونِ فيهما، وهي اسمٌ مبنيٌّ مطلقًا، قولُهُ: (بفتحِ الثَّاءِ المثلّثةِ)[3] وهي اسمٌ مبنيٌّ أيضًا، ويلحقُهما هاء التَّأنيثِ، فيُقال ثمَّة، ولا تلحقُها تاءُ التَّأنيثِ [بخلافِ ثُمَّ العاطفةِ][4]، قولُهُ نحوَ: (يمينٌ، وشمالٌ، وذاتُ اليمينِ وذاتُ الشَّمالِ)، قولُهُ: (وما أَشبهها) نحوَ: بزيدِ، وفرسخٌ، وميلٌ، ومجلسٌ، ومقعدٌ، ومرمى، ومسعى، ومنزلٌ، ومسجدٌ، بالمعنى الشَّرعي لا العرفيّ.

---

(١) يتحدّث عن (حِذَاءَ): «وحِذَاءَ: بالذال المعجمة». شرح المقدّمة الآجروميّة، ص١٠٧.
(٢) سقطت من (ت).
(٣) يتحدّث عن (ثَمَّ): «وثَمَّ بفتح التاء المثلثة»، ص١٠٨.
(٤) سقطت من (ث).

[ٱلْحَالُ]

(بَابُ ٱلْحَالِ)

(ٱلْحَالُ هُوَ ٱلِاسْمُ) ٱلْفَضْلَةُ (ٱلْمَنْصُوبُ) ....



بابُ الحال

مِن التَّحولِ بمعنى: الانتقالِ[1]، فأَلِفُها بدلٌ مِن واوٍ، وتُذكَّرُ وتؤنَّثُ، وهو أكثرُ[2]، وقد يؤنَّثُ لفظُها فيُقال حالةٌ، قولُهُ: (الحالُ)[3] أَي: الاصطلاحيَّةُ، هوَ الاسمُ: ولو تأويلًا، فشَمَلَ الجملةَ والظَّرفَ، لأَنَّهما في تأويلِ المفردِ، فإنَّ: جاءَ زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، في تأويلِ قولِكِ مقارنًا لطلوعِ الشَّمسِ، وشرطُ الجملةِ كونُها خبريةً لم تصدرْ بعلمِ استقبالٍ، مرتبطةً بواوٍ ضميرٍ، قولُهُ: (الفَضْلَةُ) أَي: شأنًا، أَو غالبًا، وإِنْ توقَّفَ صحةُ الكلامِ عليهِ كما يأتي، قولُهُ: (المنصوبُ)

(١) والنّصّ في الأصل في متن الآجروميّة، ص١٨.

(٢) لسان العرب ١١/١٨٤ (حول).

(٣) قال الفاكهيُّ (ت٩٧٢هـ): «تأنيثُها أفصحُ مِن تذكيرِها»، ص١٠٩.

بِٱلْفِعْلِ وَشِبْهِهِ، (ٱلْمُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ ٱلْهَيْآتِ)؛ أَيْ: ٱلصِّفَاتِ ٱللَّاحِقَةِ لِلذَّوَاتِ ٱلْعَاقِلَةِ وَغَيْرِهَا، وَيَجِيءُ ٱلْحَالُ مِنَ ٱلْفَاعِلِ نَصًّا، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فَـ «رَاكِبًا» حَالٌ مِنْ «زَيْدٍ»، وَ«زَيْدٌ» فَاعِلٌ بِـ «جَاءَ»؛ (وَ) مِنَ ٱلْمَفْعُولِ نَصًّا، نَحْوَ: (رَكِبْتُ ٱلْفَرَسَ مُسْرَجًا)، فَـ «مُسْرَجًا» حَالٌ مِنَ «ٱلْفَرَسِ»، وَ«ٱلْفَرَسُ» مَفْعُولٌ بِـ «رَكِبْتُ»؛ (وَ) مُحْتَمَلٌ لِأَنْ يَكُونَ مِنَ ٱلْفَاعِلِ أَوِ ٱلْمَفْعُولِ، نَحْوَ: (لَقِيتُ عَبْدَ ٱللَّهِ رَاكِبًا)، فَـ «رَاكِبًا» حَالٌ مُحْتَمِلَةٌ لِأَنْ تَكُونَ مِنَ

لفظًا، أَو تقديرًا، أَو محلًّا، قولُهُ: **(بالفعلِ)** صريحًا، أَو تأويلًا، نحوَ: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ﴾ [سورة هود: ٧٢] فإنَّه في تأويل أُشير أَو أنبِّهُ.

قولُهُ: **(وشبهُهُ)** كاسمِ الفاعلِ، والمصدرِ، والظّرفِ، لأَنَّها تعملُ عملَهُ، قولُهُ: **(أَي الصِّفاتُ اللّاحقةُ للذّواتِ)** سواءٌ كانت محسوسةً، أَو لا، فدخلَ: [٧١/ظ] ﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا﴾ [سورة فاطر: ٣١]، وماتَ زيدٌ مسلمًا، ونحوَ ذلكَ، وضابطُها أن تقعَ في جوابِ كيفَ، قولُهُ: **(مِن الفاعلِ)** ولو بالظَّرفِ، نحوَ: زيدٌ في الدَّارِ قائمًا، فقائمًا حالٌ مِن فاعلِ الظَّرفِ، قولُهُ: **(ومِن المفعولِ)** لم يقيّدْهُ، فهوَ المفعولُ بِهِ، ويشهدُ لَهُ المثالُ، وقد يُرادُ بِهِ الأَعمُّ، ولا ينافيهِ المثالُ لصحَّةِ مجيئها مِن المنادَى، نحوَ: يا ربَّنا منعمًا، [ومن المفعولِ معَهُ، نحوَ: سِرتُ والنيلَ جاريًا][1] ومِن المفعولِ المطلقِ، نحوَ: ضربتُ الضربَ شديدًا، قولُهُ: **(ومحتملةٌ... إلخ)** ومِنْهُ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾ [سورة التوبة:

---

(١) من حاشية (أ).

ٱلتَّاءِ ٱلَّتِي هِيَ فَاعِلُ «لَقِيَ» أَوْ مِنْ «عَبْدِ ٱللَّهِ» ٱلَّذِي هُوَ مَفْعُولُ «لَقِيَ»؛ (وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ) مِنَ ٱلْأَمْثِلَةِ. وَلَا يَجِيءُ ٱلْحَالُ مِنَ ٱلْمُبْتَدَإِ، وَيَجِيءُ مِنَ ٱلْفَاعِلِ وَٱلْمَفْعُولِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَجِيءُ مِنَ ٱلْمَجْرُورِ بِٱلْحَرْفِ، نَحْوَ: «مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً»، وَمِنَ ٱلْمَجْرُورِ بِٱلْمُضَافِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [٤٩ سُورَةُ ٱلْحُجُرَاتِ / ٱلْآيَةُ: ١٢]، فَـ «مَيْتًا» حَالٌ مِنْ «أَخِيهِ»، وَٱلْغَالِبُ أَنَّ ٱلْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُشْتَقَّةً مُنْتَقِلَةً.

٣٦] كما في المغني[1]، ومنها معًا، نحوَ: (لقيتُهُ راكبين).

قولُهُ: (وَلا تجيءُ الحالُ مِن المبتدإِ) هو المنصورُ، وقول الجمهورِ وفي [مجيئها][2] مِن اسمِ كانَ خلافٌ، وتجيءُ مِن الخبرِ اتفاقًا[3].

قولُهُ: (ومِن المجرورِ بالمضافِ) إنْ كانَ بعضًا مِن المضافِ إليهِ كما مثَّل، أو كبعضِهِ في الاستغناءِ عنهُ لو حذفَ، نحوَ: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [سورة النحل: ١٢٣]، أو علمًا فيه، نحوَ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس: ٤]، والعاملُ في الحالِ [في أقلِّ مِن ذلكَ هو العاملُ في] المضافِ على الصَّحيحِ، قولُهُ: (مشتقَّةٌ) لأنَّها دالةٌ على حدثٍ وصاحبِهِ، قولُهُ: (مُنتقِلةٌ) لأنَّه لا فائدةُ في اللَّازمةِ.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٢/٧٣٣.

(٢) مطموسة في (أ).

(٣) يُنظر المسألة: ارتشاف الضَّرب ٢/٣٣٤، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/٢٢٤٣، وشرح الآجروميّة (السَّنهوريّ) ٢/٥٦٧، وهمع الهوامع ٤/٧.

[شُرُوطُ ٱلْحَالِ وَشُرُوطُ صَاحِبِهَا]

(وَلَا تَكُونُ ٱلْحَالُ إِلَّا نَكِرَةً، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ ٱلْكَلَامِ، وَلَا يَكُون صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً)، كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ ٱلْأَمْثِلَةِ مِنْ نَحْوِ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»، فَـ «رَاكِبًا» حَالٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ ٱلرُّكُوبِ، وَمُنْتَقِلَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَوَاقِعَةٌ بَعْدَ تَمَامِ ٱلْكَلَامِ، وَنَكِرَةٌ وَصَاحِبُهَا زَيْدٌ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِٱلْعَلَمِيَّةِ؛ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ جَمِيعُ ذٰلِكَ؛ فَمِنْ تَخَلُّفِ ٱلْاشْتِقَاقِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [٤ سُورَةُ ٱلنِّسَاءِ / ٱلْآيَةُ: ٧١] فَـ «ثُبَاتٍ» بِمَعْنَىٰ مُتَفَرِّقِينَ حَالٌ جَامِدَةٌ؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ ٱلْانْتِقَالِ: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [٣٥ سُورَةُ فَاطِرٍ / ٱلْآيَةُ: ٣١]، فَـ «مُصَدِّقًا» حَالٌ لَازِمَةٌ غَيْرُ مُنْتَقِلَةٍ؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ ٱلتَّنْكِيرِ: «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ»،

قولُهُ: (نكرةٌ) لأَنَّها كالخبرِ في الأَصلِ ولذلكَ كانتَ بعدَ [معرفةٍ][(١)] ولذلكَ لا يكونُ صاحبُها إِلَّا معرفةً، لأَنَّه مبتدأٌ في الأَصلِ، قولُهُ: (فمِن تخلُّفِ الاشتقاقِ) أَي: صورةٌ، وإِلَّا فهوَ مشتقٌّ بالتَّأْويلِ كما أَشارَ إِليه، قولُهُ: (ومن تخلّفَ الانتقالَ... إلخ) قد يُقال: عدمَ الانتقالِ لقرينةٍ خارجيةٍ، وهو لا يمنعُ مِن كونِها منتقلةً في ذاتِها، [فتأمَّل][(٢)].

قولُهُ: (ومِن تخلّفِ التَّنكيرِ) أَي: في الصُّورةِ، وإِلَّا فهوَ نكرةٌ

---

(١) مطموسة في (أ).

(٢) سقطت من (ب).

فَـ «وَحْدَهُ» حَالُ مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ بِمَعْنَىٰ مُنْفَرِدًا؛ وَمِنْ تَخَلُّفِ وُقُوعِ ٱلْحَالِ بَعْدَ تَمَامِ ٱلْكَلَامِ: «كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟»، فَـ «كَيْفَ» حَالٌ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَىٰ تَمَامِ ٱلْكَلَامِ؛ وَٱلْمُرَادُ بِتَمَامِ ٱلْكَلَامِ أَنْ يَأْخُذَ ٱلْمُبْتَدَأُ خَبَرَهُ وَٱلْفِعْلُ فَاعِلَهُ، سَوَاءٌ تَوَقَّفَ حُصُولُ ٱلْفَائِدَةِ عَلَىٰ ٱلْحَالِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ٣٨﴾ [٤٤ سُورَةُ ٱلدُّخَانِ / ٱلْآيَةُ: ٣٨]، أَمْ لَا؛ نَحْوَ: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا»؛

تأويلًا، كما أشارَ إليهِ، ولا حاجةَ لذكرِ هذه التَّحقيقاتِ [٧٢/و] لأَنَّها موجودٌ فيها الشُّروطُ بالتَّأويلِ، قولُهُ: **(حالُ معرفةٍ)** بفتحِ الميمِ، وسكونِ العينِ، وكسرِ الرَّاءِ مخففةً، أَو بضمِّ الميمِ، وفتحِ العينِ، والرَّاءِ مثقلةً، والأَوَّل أَنسبُ بسياقِ الكلامِ، ومِن هذا مجيءُ الحالِ معرفةً بأَل مؤولةً بزيادتِها، نحوَ: أدخلُوا الأَوَّل فالأَوَّل، قولُهُ: **(وجاءوا الجماء الغفير)**(١) ومعرفةٌ بالعَلَميَّة، نحوَ: جاءت الخيلُ بدادًا، [بمعنى متبددة](٢)، فإِنَّه علمُ جنسٍ على التبدِّ، (كُفّار) علم للفجَرَةِ أَي: الفجورِ، قولُهُ: **(ومن تخلّفِ وقوعِ... إلخ)** أَي: في اللّفظِ، وإِلَّا فهي متأخرةٌ في الرُّتبةِ، قولُهُ: **(فكيفَ: حال)** أَي: هُنا، وقد تَأتي شرطًا غيرَ جازمٍ، أَو استفهاميةً، أَو بمعنى الكيفيَّةِ، نحوَ: (انظر كيفَ صنعَ زيدٌ).

قولُهُ: **(سواءٌ توقَّفَ... إلخ)** كانَ المناسبُ لسياقِ الكلامِ إِيرادَ

---

(١) لم أجد هذا النصّ في شرح المقدّمة الآجروميّة.
(٢) سقطت من (ت).

وَمِنْ تَخَلُّفِ تَعْرِيفِ صَاحِبِ ٱلْحَالِ: «وَصَلَّىٰ وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا»، وَٱلْمُرَادُ بِصَاحِبِ ٱلْحَالِ مِنَ ٱلْحَالُ وَصْفٌ لَهُ فِي ٱلْمَعْنَىٰ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ «رَاكِبًا» فِي قَوْلِنَا: «جَاءَ زَيْد رَاكِبًا» وَصْفٌ لِزَيْدٍ فِي ٱلْمَعْنَىٰ.

❊ ❊ ❊

هذهِ على كونِها فضلَةً، وهوَ بالنَّظرِ، للأَصلِ فيها، قولُهُ: (**ومِن تخلّفِ تعريفِ صاحبِ الحالِ... إلخ**) قد يقالُ كما في المبتدإِ: إِنَّ النكرةَ إِذا عمَّتْ، أَو خصَّتْ جاءتِ الحالُ منها، كما يصحُّ الابتداءُ، وقد صرَّحوا بذلكَ، نحوَ: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ [سورة فصّلت: ١٠]، وما هنا من ذلك بجعلِ تنوينِ رجالٍ للتعظيمِ، وبما قرَّرناهُ عُلِمَ أَنَّه لا يردّ شيءٌ مما ذكرُهُ مِن التخلُّفاتِ فراجعْهُ.

تنبيه:

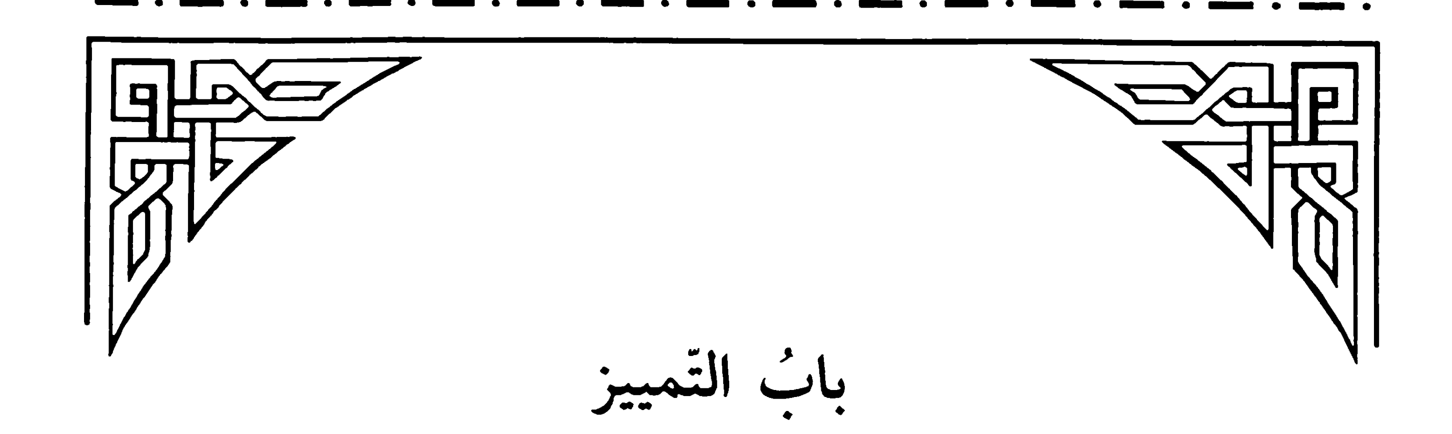
قدْ تتعدَّد الحالُ لواحدٍ ولمتعدِّدٍ، ويجوزُ في المتعدّدِ تأخيرُ الجميعِ إِذا أَمِنَ اللَبسَ، وإِلَّا جعلتَ كل حالٍ تاليةً لصاحبِها، وقد تكونُ في المفردِ متداخلةً إِنْ كانتْ مِن ضميرِ ما قبلَها.



[ٱلتَّمْيِيزُ]
(بَابُ ٱلتَّمْيِيزِ)

أَيْ: ٱلتَّفْسِيرِ.

(ٱلتَّمْيِيزُ، هُوَ: ٱلِاسْمُ ٱلْمَنْصُوبُ ٱلْمُفَسِّرُ لِمَا ٱنْبَهَمَ مِنَ ٱلذَّوَاتِ) وَمِنَ ٱلنَّسَبِ، فَٱلثَّانِي (نَحْوَ قَوْلِكَ: ....



بابُ التّمييز

بمعنى: المميّزُ، اسمُ فاعلٍ، وهو لغةً: التفضيلُ، والتَّبيينُ، والتَّفريقُ، والتَّفسيرُ، كما ذكرَهُ(١)، واقتصرَ عليه مراعاةً لكلام المصنّفِ، قولُهُ: (**الاسمُ**) أي: الصَّريحُ، قولُهُ: (**المنصوبُ**) بِما سبقَهُ مِن فعلٍ أو شبهِهِ، [٧٢/ظ] أو مميِّزه كما سيذكرُهُ، قولُهُ: (**المفسّر... إلخ**) أَي: على معنًى، ويجوزُ إظهارُها، إلَّا في تمييزِ العددِ، والحولُ عن الفاعلِ أو المفعولِ، قولُهُ: (**أَو مِن النِّسبِ**) بكسرِ النُّونِ، جمعُ نسبةٍ، ولم يذكرهُ المصنِّفُ اقتصارًا على الأَظهرِ، أَو اكتفاءً عنه

(١) أي كما ذكر هذهِ الأخيرة (التفسير).

تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ)؛ أَيْ: ٱمْتَلأَ، (بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا)؛ فَـ «عَرَقًا» تَمْيِيزٌ لِإِبْهَام نِسْبَةِ ٱلتَّصَبُّبِ إِلَىٰ زَيْدٍ، وَ«شَحْمًا» تَمْيِيزٌ لِإِبْهَام نِسْبَةِ ٱلتَّفَقُّؤِ إِلَىٰ بَكْرٍ، وَ «نَفْسًا» تَمْيِيزٌ لِإِبْهَامِ نِسْبَةِ ٱلطِّيبِ إِلَىٰ مُحَمَّدٍ؛ وَأَصْلُ ٱلْكَلَامِ: «تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ»، وَ«تَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ»، وَ«طَابَتْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ»؛ فَحُوِّلَ ٱلْإِسْنَادُ عَنِ ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي ٱلنِّسْبَةِ، فَجِيءَ بِٱلْمُضَافِ ٱلَّذِي كَانَ فَاعِلًا وَجُعِلَ تَمْيِيزًا، وَٱلْبَاعِثُ عَلَىٰ ذٰلِكَ أَنَّ

بالمثالِ، أَو لدخولِهِ في الذَّواتِ، لأَنَّ النِّسبةَ تتعلَّقُ بها على الأَصحِّ عند النُّحاةِ[1]، لأَنَّ قولَكَ (طابَ زيدٌ)[2] أَصله: طاب شيءٌ زيدٌ، فإِنَّ الذَّاتَ مقدرةٌ، و(نفسًا) تمييزٌ لذلكَ الشَّيءِ، قولُهُ: (فالثَّاني) الذّي هو تمييزُ النِّسبةِ، وقدَّمَهُ لأَصالةِ العملِ في عاملِهِ، قولُهُ: (تصبَّبَ) أَي: تحدَّرَ، قولُهُ: (عرقًا) أَي: من جهة العَرقِ، أَو مِن العرقِ، قولُهُ: (وأَصلُ الكلامِ) أَي: تقديرُهُ لو لم يكنْ محولًا، قولُهُ: (عَن المضافِ) الَّذي هو الفاعلُ في هذهِ الأَمثلةِ، وقد يكونُ محوَّلًا عن المضافِ المفعولِ، نحوَ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: ١٢]، والأَصلُ: فجَّرنا عيونَ الأَرضِ، فعملَ فيه ما ذكرَهُ، [وقد يكونُ مِن غيرِ ذلكَ كما سنأْتي عليها][3].

---

(١) يُنظر في حدِّه: شرح الحدود النّحويّة، ص١١٥.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٢/٣٧٧.

(٣) سقطت من (ب).

ذِكْرَ ٱلشَّيْءِ مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرَهُ مُفَسَّرًا أَوْقَعُ فِي ٱلنَّفْسِ، وَٱلنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ فِي هَٰذِهِ ٱلْأَمْثِلَةِ هُوَ ٱلْفِعْلُ ٱلْمُسْنَدُ إِلَىٰ ٱلْفَاعِلِ؛ (وَ) مِثَالُ ٱلْأَوَّلِ: أَعْنِي تَمْيِيزَ ٱلذَّوَاتِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: (ٱشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)، فَـ «غُلَامًا» تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ ٱلْحَاصِلِ فِي ذَاتِ عِشْرِينَ، وَ«نَعْجَةً» تَمْيِيزٌ لِلْإِبْهَامِ ٱلْحَاصِلِ فِي ذَاتِ تِسْعِينَ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَعْدَادِ مُبْهَمَةٌ لِكَوْنِهَا صَالِحَةً لِكُلِّ مَعْدُودٍ، وَمِنْهُ تَمْيِيزُ ٱلْمَقَادِيرِ كَـ «رِطْلٍ زَيْتًا»، وَ«قَفِيزٍ بُرًّا»، وَ«شِبْرٍ أَرْضًا»،

قولُهُ: (أَوقع) أي: أشدُّ وقوعًا وتمكُّنًا، قولُهُ: (أَعني تمييزَ الذَّاتِ) ويسمَّى: تمييزُ المفردِ، ومنهُ ما دلَّ على تعجُّبٍ، نحوَ: لله درُّه فارسًا، وقالَ بعضهُمُ[1]: إنَّ هذا مِن تمييزِ النِّسبةِ، ورُجِّحَ وهو ليسَ محولًا عن شيءٍ، [ومثلُهُ: امتلأَ الإناء ماءً][2].

قولُهُ: (ومنُهُ) أي: مِن هذا القسمِ، تمييزُ المقاديرِ، وهي ما دلَّتْ على كمٍّ متَّصلٍ، والأَعدادُ ما دَلَّت على كَمٍّ منفصلٍ، ومنها تمييزُ كَمْ، لأَنَّها كنايةٌ عن عددٍ مجهولٍ جنسًا ومقدارًا، وهي إمَّا استفهاميةٌ للسؤَالِ عن كميَّةِ الشَّيءِ، وتمييزُها يكونُ منصوبًا مفردًا أبدًا، ويجوزُ جرُّهُ إنْ جرَتْ بالحرفِ، نحوَ: كَمْ عبدًا ملكتَ، وبِكَمْ دينارًا اشتريتَ؟ والجارُّ لهُ مِن مقدرةٍ، وتميُّزُها مجرورٌ دائمًا مفردًا تمييزُ المائةِ [٧٣/و] فما فوقَها أَو مجموعٌ كتميزِ العشرةِ فما دونَها، نحوَ: كم عبدٍ ملكتَ؟ أَو كم عبيدٍ ملكتَ؟

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضّرب ٣٧٨/٢ ـ ٣٧٩.
(٢) سقطت من (ث)، و(ج).

وَمَا أَشْبَه ذٰلِكَ؛ وَٱلنَّاصِبُ لِلتَّمْيِيزِ بَعْدَ ٱلْأَعْدَادِ وَٱلْمَقَادِيرِ مَا دَلَّ عَلَىٰ عَدَدٍ أَوْ مِقْدَارٍ؛ (وَ) قَوْلُهُ: (زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا) لَيْسَ مِنْ هَـٰذَا ٱلْقِسْمِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قِسْمِ تَمْيِيزِ ٱلنِّسْبَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَىٰ ذِكْرِ ٱلْعَدَدِ، وَشَرْطُ نَصْبِ ٱلتَّمْيِيزِ ٱلْوَاقِعِ بَعْدَ ٱسْمِ ٱلتَّفْضِيلِ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا فِي ٱلْمَعْنَىٰ كَمَا فِي هَـٰذَيْنِ ٱلْمِثَالَيْنِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ لَوْ جِئْتَ مَكَانَ ٱسْمِ ٱلتَّفْضِيلِ بِفِعْلٍ وَجَعَلْتَ ٱلتَّمْيِيزَ فَاعِلًا، وَقُلْتَ: «زَيْدٌ كَرُمَ أَبُوهُ وَجَمُلَ وَجْهُهُ» لَصَحَّ، وَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُمَا مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ ٱلنِّسْبَةِ لِأَنَّ ٱلْأَصْلَ: «أَبُو زَيْدٍ أَكْرَمُ مِنْكَ»، وَ«وَجْهُهُ أَجْمَلُ مِنْكَ»، فَحُوِّلَ ٱلْإِسْنَادُ عَنِ ٱلْمُضَافِ إِلَىٰ ٱلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَجُعِلَ ٱلْمُضَافُ تَمْيِيزًا، فَصَارَ «زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبًا» وَ«أَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا»؛ فَـ «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«أَكْرَمُ» خَبَرُهُ، وَ«مِنْكَ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَكْرَمُ»، وَ«أَبًا» مَنْصُوبٌ عَلَىٰ ٱلتَّمْيِيزِ،

قولُهُ: **(وما أَشبهَ ذلكَ)** ومنهُ يُعدُّ ما دلَّ على مماثلةٍ، نحوَ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: ١٠٩] وعَلى غيريَّة، نحوَ: (إنَّ لنا غيرَها أبلا)[١]، قولُهُ: **(ما دلَّ على عددٍ أَو مقدارٍ)** كعشرينَ، ورطل، وشِبر، ونحوها، قولُهُ: **(وكان حقُّه أَنْ يتقدَّمَ... إلخ)** وقد يعتذرُ بأَنَّه لخفائِهِ على المبتدِي جعلَهُ قسمًا برأسِهِ وأخَّرَهُ، قولُهُ: **(وأَبا منصوب على التَّمييزِ)**، والنَّاصبُ لهُ ولما بعدَهُ أَفعلُ التَّفضيلِ.

---

(١) يُنظر: الأُصول في النّحو ٢٤٨/١.

وَ«أَجْمَلُ» مَعْطُوفٌ عَلَىٰ «أَكْرَمُ»، وَ«مِنْكَ» مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَكْرَمُ»، وَ«وَجْهًا» تَمْيِيزٌ.

[شُرُوطُ ٱلتَّمْيِيزِ]

(وَلَا يَكُونُ) ٱلتَّمْيِيزُ (إِلَّا نَكِرَةً) خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ: وَطِبْتَ ٱلنَّفْسَ، لِإِمْكَانِ حَمْلِ «أَلْ» عَلَىٰ ٱلزِّيَادَةِ.

قولُهُ: (ولا يكونُ إِلَّا نكرةً)[1] اقتصارًا على أَقلِّ ما يكفي في حصولِ المقصودِ كالحالِ، لكنْ يخالفُها في أَنَّه لا يكونُ إِلَّا جامدًا غالبًا فلا يردُّ: لله درُّه فارسًا، ولا يقعُ جملةً ولا شبهها، ولا يجوزُ تقديمُهُ على مميِّزِهِ، ولا على عاملِهِ مطلقًا، ومنعَ الجمهورُ وقوعَهُ مؤكدًا، فلا يفسِّرُ بنسبةٍ، ولا ذاتٍ وجوَّزَهُ بعضهُم، كَقولِ أَبي طالبٍ[2]:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِيْنَ مُحمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنًا

والجمهور أنه مؤول، قولُهُ: (خلافًا للكوفيين) أي: خالفتهم خلافًا، أَو حالة كوني مخالفًا، أَو اللام للتأكيد، قولُهُ: (ولا حجة لهم)

---

(١) أي التّمييز.

(٢) البيت مِن الكامل. الشّاهد فيه: ورود التّمييز مؤكّدًا لا رافعًا للإبهام في «دينًا». يُنظر: شرح ديوان أبي طالب، تحقيق: محمد خليل الخطيب، طنطا ـ مصر ١٩٥١م، وشرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، ص٧٨٨، وشرح التّصريح على التوضيح ٩٦/٢، خزانة الأدب ٧٦/٢، ٣٩٧/٩، المعجم المفصل في شواهد اللّغة العربيّة، إعداد: د.إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ٦٦/٨.

....

أي: للكوفيين في جوازه تعريفه بذلك البيت، لإمكان حمله على أن أل زائدة، وبعض النَّسخِ فيها جميعُ البيتِ، وهوَ قولُ رشيدِ بنِ شهابِ اليشكريّ، وأصلُه أنَّ قبيلتَهُ: قتلتْ عَمْرًا، وكان قيسُ حميمًا له، فأَراد الأَخذَ بثأرِهِ، [فلما رأى ذواتَ تلكَ القبيلةِ، أَو أكابرَهم أعَرضَ عن أَخْذِ الثَّأرِ][1]، وتسلّى عن عمرٍو، فأنشدَهُ ابنُ شهابٍ، [المذكورُ][2] بقولِهِ[3]:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا
صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو [٧٣/ظ]



(١) سقطت من (ت).

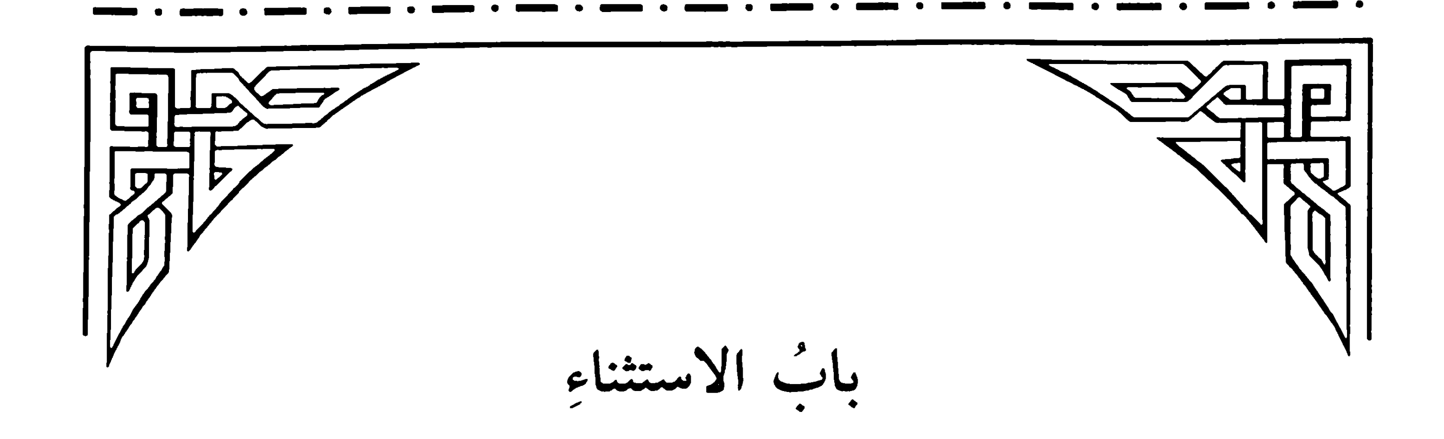
(٢) سقطت من (ج).

(٣) الشّاهد من الطويل، والصّحيح أنَّ اسم الشّاعر راشدٌ كما في المفضليات، ص٣١٠. والشّاهد فيه: أراد: وطبت نفسًا لأنّه تمييز، والتمييزُ لا يعرّف. يُنظر: المفضليات، ص٣١٠، وشرح المفضليات، ص٦١٥، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، ص١٥٣.

[ٱلْأسْتِثْنَاءُ]

(بَابُ ٱلْأسْتِثْناءِ)

وَهُوَ ٱلْإِخْرَاجُ ....



بابُ الاستثناءِ

مِن الثَّني بمعنى: العطف، نحوَ: ثنيتُ الحبلَ إذا عطفتُ بعضَهِ على بعضِهِ، أَو بمعنى الصَّرفِ، نحوَ: [صرفَ][1] عنانَ الدّابة: صرفَها عن مقصودِها[2]، قولُهُ: (وهو الإخراج... إلخ) قال السَّعد[3]: يطلق الاستثناء على أَربعة أُمور: على إِخراج زيدٍ، وعلى

(١) سقطت من (أ).

(٢) لسان العرب ١٤/١١٥ (ثني).

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازانيّ، الإمامُ البلاغيُّ، له: شرح المختصر والمطوّل في شرح تلخيص المفتاح، توفي سنة ٧٩٢هـ. يُنظر ترجمته: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، لمحمّد بن علي الشّوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد حسن حلّاق، ط١، دار ابن كثير، دمشق وبيروت ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ٢/٣٠٣، والأعلام ٧/٢١٩.

بـ «إِلَّا» أَوْ إِحْدَىٰ أَخَوَاتِهَا مَا لَوْلَاهُ لَدَخَلَ فِي ٱلْكَلَامِ ٱلسَّابِقِ.

(وَحُرُوفُ ٱلْاسْتِثْنَاءِ)؛ أَيْ: أَدْوَاتِهِ، (ثَمَانِيَةٌ) وَسَمَّاهَا حُرُوفًا تَغْلِيبًا، (وَهِيَ) فِي ٱلْحَقِيقَةِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: حَرْفٌ بِٱتِّفَاقٍ،

زيدِ المخرجُ، وعلى لفظِ زيدٍ المذكورِ بعد إِلَّا، وعلى مجموعِ زيدٍ، وإِلَّا وبهذه الاعتباراتِ، اختلفت العباراتُ فيحملُ في كلِّ محلٍّ على ما يُناسبُهُ[1]، والمناسبُ في التَّرجمةِ هنا: اللَّفظُ، لأَنَّه المنصوبُ، ففي كلامِ الشَّارحِ تسامحٌ، قولُهُ: **(بإِلَّا... إلخ)** خرجَ به البدلُ، والصِّفةُ، والشَّرطُ، والغايةُ، ونحوُها، والأَخواتُ النَّظائرُ، قولُهُ: **(ما لولاه)** أي: شيءٌ لولا الإخراجُ لدخَلَ ذلكَ الشَّيءُ في حُكمِ الكلامِ قبلَهُ حقيقةً، أو حكمًا، فشَملَ المنقطعَ، قولُهُ: **(ثمانيةٌ)** أَي: على المذكور هُنا، وبقيَ منها: ليسَ، ولا يكونُ، وهما قليلٌ، فهو قسمٌ رابعٌ، وفي الحقيقةِ أَنَّ ما ذكرَهُ ستَّةٌ فقط، لأَنَّ سوى بلغاتِها واحدٌ، قولُهُ: **(وسمَّاها حروفًا تغليبًا)** أَي: غلَّب إِلَّا لكونِها الأَصل في عمل هذا الباب على غيرها، على أَنَّ سيبويه يُطلقُ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ[2]، فلا تغليبَ، قولُهُ: **(حرف)**[3] باتِّفاقٍ صوابِ العبارةِ حرفٌ

---

(١) يُنظر: المطوّل شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدّين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، ط١، دار إحياء التّراث العربي، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٣٨٤.

(٢) يُنظر الكتاب ١/١٢، ٤٢٠، ٣/٢٦٠، على أَنَّ الحرف جاء لمعانٍ أُخرى لتدلَّ على القراءة والظرف وحرف الهجاء والصّوت. يُنظر: حروف المعاني في معجم لسان العرب، يوحنا ميرزا خامس، رسالة ماجستير من جامعة تكريت، ص١٤ ـ ١٧.

(٣) أي: (إِلَّا).

وَهُوَ (إِلَّا)؛ وَٱسْمُ بِٱتِّفَاقٍ، (وَ) هُوَ (غَيْرُ، وَسِوَىٰ) كَرِضَا، (وَسُوَىٰ) كَهُدَىٰ، (وَسَوَاءٌ) كَسَمَاءٍ؛ وَمُتَرَدِّدٌ بَيْنَ ٱلْفِعْلِيَّةِ وَٱلْحَرْفِيَّةِ، (وَ) هُوَ (خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا).

وَلِلْمُسْتَثْنَىٰ بِهَٰذِهِ ٱلْأَدَوَاتِ حَالَاتٌ:

لا غيرُ، واسمٌ لا غيرُ، لأنَّ لفظَ الاتفاقِ صريحٌ في أنَّ في غيرِهِ خلافًا، وليسَ كذلكَ بل معناهُ: أنَّه يجوزُ أنْ يستعملَ فعلًا، وإنْ يستعملَ حرفًا، كما أشارَ إليهِ بلفظِ التَّردُّدِ، وليسَ في كونِهِ فعلًا، أو حرفًا، قولانِ مثلًا فتأمَّل، قولُهُ: **(وهو إلا)** قدَّمها لأنَّها الأصلُ في الاستثناءِ كما مرَّ، وعملَ غيرَها [٧٤/و] بحملِهِ عليها، وقدَّمَ بعدَها الأسماءَ لشرفِها، وهذانِ القسمانِ يقعُ بعدَها الاستثناءُ المتَّصلُ والمنقطعُ ولا يقعُ المنقطعُ بعد الثَّالثِ، [ولا بعدَ ليسَ، ولا يكونُ][1].

قولُهُ: **(وَسَواء كسَماء)**، و**(سِواء)** كبِناء، قولُهُ: **(ومتردِّدٌ... إلخ)** محلُّه في، خلا، وعدا، أَنَّ تجرَّدَا عن ما، وإلَّا فهما فعلانِ ليسَ غيرُ، ولا تقترنُ حاشا بما، قولُهُ: **(بهذِهِ الأدواتِ)** مِن حيثُ مجموعُها لا كلُّ فردٍ منها، قولُهُ: **(حالاتٌ)** أَي: باعتبارِ التَّغليبِ، وإلَّا فليسَ للمستثنى بغيرِ، وسوى إلَّا حالةٌ واحدةٌ، وليسَ للمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، إلَّا حالتانِ.

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

[حُكْمُ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِإِلَّا]

(فَٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ) وُجُوبًا (إِذَا كَانَ ٱلْكَلَامُ) قَبْلَهَا (تَامًّا مُوجَبًا)، وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱلتَّامِّ» أَنْ يُذْكَرَ فِيهِ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱلْمُوجَبِ» بِفَتْحِ ٱلْجِيمِ: مَا لَا يَسْبِقُهُ نَفْيٌ وَلَا شِبْهُهُ، وَذٰلِكَ (نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ ٱلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) فَـ «قَامَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَ«ٱلْقَوْمُ» فَاعِلٌ، وَ«إِلَّا» حَرْفُ ٱسْتِثْنَاءٍ، وَ«زَيْدًا» مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَىٰ ٱلِاسْتِثْنَاءِ؛ (وَ) مِثْلُهُ: (خَرَجَ ٱلنَّاسُ إِلَّا عَمْرًا) فَـ «خَرَجَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَ«ٱلنَّاسُ» فَاعِلٌ، وَ«إِلَّا» حَرْفُ ٱسْتِثْنَاءٍ، وَ«عَمْرًا» مَنْصُوبٌ بِإِلَّا عَلَىٰ ٱلِاسْتِثْنَاءِ؛ وَٱلِاسْتِثْنَاءُ فِي هَٰذَيْنِ ٱلْمِثَالَيْنِ مِنْ كَلَامٍ تَامٍّ

قولُهُ: (ينصبُ وجوبًا) على الأَصحِّ، وفيه لغة بالبدليَّة، وخرجَ عليها آية: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩] وسواءٌ في ذلك الاستثناءِ المتَّصل وهو الحقيقيُّ، والمنقطعُ وهو المجازُ، قولُهُ: (قبلَها) الوجه إسقاطُهُ، إذ لا فرقَ بين تقدُّمِهِ وتأخُّرِهِ في المتَّصلِ والمنقطعِ، نحوَ: قامَ إِلَّا زيدًا، أَو إِلَّا حمارُ القومِ، ونحوَ: إِلَّا زيدًا أَو، إِلَّا حمارًا، قامَ القومُ إِلَّا أَنْ يُرادَ قبلَها رتبةٌ، قولُهُ: (والمرادُ بالتَّمامِ) كذا في نسخةٍ، والأَوجه بالتَّامِّ، [كما في نسخةٍ أُخرى][1].

قولُهُ: (منصوبٌ بإِلَّا) أَي: على الرَّاجحِ مِن أَوجُهٍ ثمانيةٍ، وقيلَ منصوبٌ بالفعلِ قبلَه بواسطةِ إِلَّا.

---

(١) سقطت من (ت).

مُوجَبٍ؛ أَمَّا كَوْنُهُ «تامًا»، فَلِذِكْرِ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، وَهُوَ «ٱلْقَوْمُ» فِي ٱلْمِثَالِ ٱلْأَوَّلِ، وَ«ٱلنَّاسُ» فِي ٱلْمِثَالِ ٱلثَّانِي؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ «مُوجَبًا»، فَلِأَنَّهُ لَمْ يُسْبَقْ بِنَفْيٍ وَلَا شِبْهِهِ. (وَإِنْ كَانَ ٱلْكَلَامُ) ٱلَّذِي قَبْلَ «إِلَّا» (مَنْفِيًّا)، بِأَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ، وَكَانَ (تامًا)، بِأَنْ ذُكِرَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ (جَازَ فِيهِ)؛ أَيْ: فِي ٱلْمُسْتَثْنَىٰ، (ٱلْبَدَلُ) مِنَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ، بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ، سَوَاءٌ كَانَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ مِنْهُ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا، (وَ) جَازَ فِيهِ أَيْضًا (ٱلنَّصْبُ) بِـ «إِلَّا» (عَلَىٰ ٱلاسْتِثْنَاءِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا قَامَ ٱلْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ)، بِٱلرَّفْعِ عَلَىٰ ٱلْبَدَلِ مِنَ ٱلْقَوْمِ؛ وَيَجِبُ فِي بَدَلِ ٱلْبَعْضِ مِنَ ٱلْكُلِّ ٱتِّصَالُهُ بِضَمِيرِ ٱلْمُبْدَلِ مِنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، وَهُوَ هَـٰهُنَا مُقَدَّرٌ، وَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا زَيْدٌ مِنْهُمْ. (وَ) يَجُوزُ (إِلَّا زَيْدًا) بِٱلنَّصْبِ عَلَىٰ ٱلاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوَ قَوْلِكَ: «مَا مَرَرْتُ بِٱلْقَوْمِ

قولُهُ: (الّذي قبلَ إِلَّا فيهِ) ما تقدَّمَ، قولُهُ: (جازَ فيه) البدلُ وهوَ أَجودُ مرفوعًا أَوّلًا وهذا في الاستثناءِ المتَّصلِ، وإِلَّا تعيَّنَ النَّصبُ مطلقًا، قولُهُ: (مِن المستثنى منهُ) أَي: من لفظِهِ أَو محلِّه، نحوَ: ما جاءَني مِن أَحدٍ إِلَّا زيدٌ، وما زيدٌ بشيءٍ إِلَّا شيئًا لا يعبأُ به، ولا إِلهَ إِلَّا اللهُ، لأَنَّ مِن والباءَ الزَّائدتينِ ولا، [٧٤/ظ] الجنسيَّةَ لا تعملُ في معرفةٍ، فيتعيَّنَ رفعُ: اللهُ، وزيدٌ، ونصبُ شيئًا، قولُهُ: (وتجبُ... إلخ) هو مرجوحٌ، لأَنَّ الرَّبطَ الّذي وجبَ الضَّميرَ في البدلِ لأَجلِهِ موجودٌ هنا بدونِهِ، لأَنَّ إِخراجَ الثَّاني مِن الأَوَّلِ بإِلَّا يُوجِبُ أَنَّه بعضُهُ، وليستْ المخالفةُ بالنَّفي والإِثباتِ الّتي لا توجدُ إِلَّا في الاستثناءِ مانعةً مِن البدليةِ، لافتقارِ الحرفِ لذلكَ.

إِلَّا زَيْدٍ» بِٱلْجَرِّ عَلَىٰ ٱلْبَدَلِ، وَ«إِلَّا زَيْدًا» بِٱلنَّصْبِ عَلَىٰ ٱلاسْتِثْنَاءِ، وَنَحْوَ: «مَا رَأَيْتُ ٱلْقَوْمَ إِلَّا زَيْدًا» بِٱلنَّصْبِ لَا غَيْرَ، سَوَاءٌ جَعَلْتَهُ بَدَلًا مِنَ ٱلْمَنْصُوبِ أَوْ مَنْصُوبًا بِـ «إِلَّا» عَلَىٰ ٱلاسْتِثْنَاءِ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ٱلاحْتِمَالَيْنِ فِي ٱلنَّاصِبِ لَهُ مَا هُوَ، وَفِي تَقْدِيرِ ٱلضَّمِيرِ وَعَدَمِهِ؛ فَعَلَىٰ تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا فَٱلنَّاصِب لَهُ «رَأَيْتُ» مُقَدَّرًا بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ ٱلْبَدَلَ عَلَىٰ نِيَّةِ تَكْرَارِ ٱلْعَامِلِ، وَهُوَ ٱلصَّحِيحُ؛ وَيَجِبُ تَقْدِيرُ ٱلضَّمِيرِ مَعَهُ عَلَىٰ مَا مَرَّ؛ وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَىٰ ٱلاسْتِثْنَاءِ يَكُونُ ٱلنَّاصِبُ لَهُ «إِلَّا» عَلَىٰ ٱلصَّحِيحِ عِنْدَ ٱبْنِ مَالِكٍ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ تَقْدِيرِ ضَمِيرٍ. (وَإِن كَانَ ٱلْكَلَامُ نَاقِصًا)، بِأَنْ لَمْ يُذْكَرِ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ

قولُهُ: (**وهوَ الصَّحيحُ**)[1] وهو قولُ الجمهورِ.

قولُهُ: (**ويجبُ**)[2] تقديرُ الضَّميرُ على المرجوحِ السّابقِ، قولُهُ: (**على الصَّحيحِ**) وهوَ الرَّاجحُ كما مرَّ، قولُهُ: (**ناقصًا**) بأَنْ فَقَدَ منه

---

(١) شرح المقدمة الآجرومية ص١١٥.
(١) إنَّ ناصبه هو (إلَّا) وهو مذهب سيبويه والمبرّد وابن مالك.
(٢) إنَّ النّاصب ما قبل (إلَّا) مِن فعل أو غيره بتعدية (إلَّا) قاله ابن عصفور.
(٣) إنَّ ما قبل إلَّا مستقلًا وهو مذهب ابن خروف.
(٤) إنَّ النّاصب (أستثني) مضمرًا بعد (إلَّا) حكاه السّيرافي عن المبرّد والزجاج.
(٥) إنَّ النّاصب (أن) مقدّرة بعد (إلَّا) حكاه السّيرافي عن الكسائي.
(٦) إنَّ النّاصب (إنْ) المكسورة المخففة مركّبًا منها ومن (لا) و(إلَّا) حكاه السّيرافي أيضًا عن الفرّاء.
(٧) إنَّ النّاصب له مخالفته للأوّل، ونقل عن الكسائي.
يُنظر: الجنى الدّاني، ص٤٧٦ - ٤٧٧.
(٢) وفي ناصب المستثنى أقوال كثيرة.

مِنْهُ (مَنْفِيًّا)، بِأَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ، (كَانَ) ٱلْمُسْتَثْنَىٰ (عَلَىٰ حَسَبِ ٱلْعَوَامِلِ) ٱلْمُقْتَضِيَةِ لَهُ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ، وَأُلْغِيَ عَمَلُ «إِلَّا»، فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ فَاعِلًا رَفَعْتَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ، (نَحْوَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، فَـ «زَيْدٌ» مَرْفُوعٌ عَلَىٰ ٱلْفَاعِلِيَّةِ بِـ «قَامَ»، وَ«إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ (وَ) إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ مَفْعُولًا نَصَبْتَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ، نَحْوَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، فَـ «زَيْدًا» مَنْصُوبٌ عَلَىٰ ٱلْمَفْعُولِيَّةِ بِـ «ضَرَبْتُ»، وَ «إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ (وَ) إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» يَطْلُبُ جَارًّا وَمَجْرُورًا يَتَعَلَّق بِهِ خَفَضْتَ

التَّمامُ والإِيجابُ كما أَشارَ إِليهِ، قولُهُ: **(وألغى إِلَّا مِن حيثُ العملِ** لا مِن حيثُ المعنى، قولُهُ: **(على الفاعليَّة)** فيه تجوزٌ، فإِنَّ الفاعلَ هو المستثنى منه المقدّرُ، لكنْ لما أُقيمَ هذا مقامَهُ سُمّيَ باسمِهِ وكذا يُقالُ [في المفعوليَّةِ](١)، قولُهُ: **(لأَنَّ ما قبلَ إِلَّا)** تفرّغ للعملِ فيما بعدَها لفظًا، أَو رتبةً ليدخلَ نحوَ: ما في الدارِ إِلَّا زيدٌ، فإِنَّ ما قبلَ إِلَّا متأخرًا رتبةً وعكسُهُ، والاستثناءُ في هذا مِن اسمٍ عامٍّ كما مرَّ.

تنبيه:

قدْ يقعُ في هذا القِسم بعدَ إِلَّا جملةٌ إِمَّا خبرٌ، نحوَ: ما زيدٌ إِلَّا يقومُ، أَو صفةٌ، نحوَ: ما جاءني منهم رجل إِلَّا يقومُ، أَو حالٌ، نحوَ: ما جاءني زيدًا إِلَّا يضحكُ، وكثيرًا ما يقع الحالُ بعدَ إِلَّا ماضيًا مجرَّدٌ مِن قد والواو.

---

(١) مطموسة في (أ).

ٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِحَرْفِ جَرٍّ، نَحْوَ: (مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فَـ «زَيْدٌ» مَخْفُوضٌ بِٱلْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِـ «مَرَّ»، وَ«إِلَّا» مُلْغَاةٌ؛ وَيُسَمَّىٰ ٱلاسْتِثْنَاءُ حِينَئِذٍ مُفَرَّغًا، لِأَنَّ مَا قَبْلَ «إِلَّا» مِنَ ٱلْعَوَامِلِ تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا؛ هَٰذَا حُكْمُ ٱلاسْتِثْنَاءِ بِـ «إِلَّا».

❊ ❊ ❊

[ٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِغَيْرٍ وَأَخَوَاتِهَا]

(وَأَمَّا ٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِغَيْرٍ وَسِوَىٰ) بِكَسْرِ ٱلسِّينِ، (وَسُوَىٰ) بِضَمِّهَا، مَعَ ٱلْقَصْرِ فِيهِمَا، (وَسَوَاءٍ) بِٱلْمَدِّ وَفَتْحِ ٱلسِّينِ أَفْصَحُ مِنْ كَسْرِهَا؛ (فَهُوَ مَجْرُورٌ) بِإِضَافَةِ غَيْرٍ وَسِوَىٰ وَسُوَىٰ وَسَوَاءٍ إِلَيْهِ، (لَا غَيْرُ)؛ أَيْ: لَا يَجُوزُ فِيهِ غَيْرُ ٱلْجَرِّ، وَحَذَفَ مَا

قولُهُ: (وَسِوى) وهي لازمةٌ للنَّصبِ على الظَّرفيةِ المكانيَّةِ المجازيَّةِ تقديرًا في المقصورِ، ولفظًا في الممدودِ، قولُهُ: (لا غيرُ)[1] فيه تصريحٌ بجوازِ نفي غيرِ بلا خلافًا لابنِ هشامٍ في جعلِهِ مِن اللَّحنِ[2]، وإنَّما يُقالُ ليسَ غيرُ فقط، قولُهُ أي: (لا يجوزُ فيه غيرُ الجرِّ) هو تفسيرُ معنى [٧٥/و] لا تفسيرُ إعرابٍ، وإلَّا لقالَ لا غيرُ الجرِّ جائزًا.

---

(١) والنّصُّ في الأصل مِن متن الآجروميّة: «والمستثنى بغيرِ، وسِوى، وسُوَىً، وسواءٍ، مجرورٌ لا غيرُ»، ص٢٠.

(٢) مغني اللبيب ٢٠٩/١.

أُضِيفَ إِلَيْهِ «غَيْرُ»، وَبَنَاهَا عَلَىٰ ٱلضَّمِّ تَشْبِيهًا بِـ «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ»، وَيُعْطِي غَيْرَ وَسِوَىٰ وَسُوَىٰ وَسَوَاءٌ مَا يُعْطَاهُ ٱلْاسْمُ ٱلْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا» مِنْ وُجُوبِ ٱلنَّصْبِ بَعْدَ ٱلْكَلَامِ ٱلتَّامِّ ٱلْمُوجَبِ، لَـٰكِنْ عَلَىٰ ٱلْحَالِ؛ وَمِنْ جَوَازِ ٱلْإِتْبَاعِ بَعْدَ ٱلتَّامِّ ٱلْمَنْفِيِّ، وَمِنْ ٱلْإِجْرَاءِ عَلَىٰ حَسَبِ ٱلْعَوَامِلِ فِي ٱلنَّاقِصِ ٱلْمَنْفِيِّ.

❊ ❊ ❊

قولُهُ: (لكنَّ على الحالِ) أي: مِن المستثنى منهُ، أو على الاستثناءِ أيضًا سواءٌ تقدَّمَ المثنى، أو لا، متَّصلًا كانَ، أو لا كما مرَّ، قولُهُ: (ومِن جوازِ الاتباعِ) أي: في غيرِ المنقطعِ كما تقدَّمَ، قولُهُ: (ومِن الأجزاءِ) هو مبنيٌّ على أنَّ غيرَ مِن الظُّروفِ المتصرِّفةِ، وقد مرَّ خلافُهُ، فلعلَّ المصنِّف لا يوافقُ عليه، قولُهُ: (على تقديرِ الحرفيَّةِ والفعليَّةِ) وهو في حاشا دائمٌ، وتقديرُ الحرفيَّةِ أكثرُ، ولا تدخُلُ عليها ما، وفيها لغات ثلاثٌ: إثباتُ ألفيها، وإسقاطُ أحدَيهما، وقد تقعُ اسمًا فيخرجُ عمَّا هُنا، ومعناهُ التَّبرئةُ، ونصبُها نصبُ المصدرِ، وذلكَ إذا وقعَ بعدَها اللَّامُ، ويجوزُ فيها التَّنوينُ وعدمُهُ[1] وفي خَلا، وعَدا كذلكَ تقديرُ الفعليَّةِ فيهما أكثرُ، وإذا دخلتْ عليهما ما تعيّنت الفعليّةُ لأنَّها خاصّةٌ بالجُملِ.

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب ١/١٦٤ ـ ١٦٦.

[ٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِعَدَا وَأَخَوَاتِهِ]

(وَٱلْمُسْتَثْنَىٰ بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا يَجُوزُ) فِيهِ (نَصْبُهُ وَجَرُّهُ) عَلَىٰ تَقْدِيرِ ٱلْحَرْفِيَّةِ وَٱلْفِعْلِيَّةِ، (نَحْوَ: قَامَ ٱلْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا) بِٱلنَّصْبِ عَلَىٰ أَنَّ «خَلَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَ«زَيْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ، (وَ) خَلَا (زَيْدٍ) بِٱلْجَرِّ، عَلَىٰ أَنَّ «خَلَا» حَرْفُ جَرٍّ، وَ«زَيْدٍ» مَجْرُورٌ بِـ «خَلَا»؛ (وَعَدَا عَمْرًا) بِٱلنَّصْب عَلَىٰ أَنَّ «عَدَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وُجُوبًا، وَ«عَمْرًا» مَفْعُولٌ بِهِ، (وَ) عَدَا (عَمْرٍو) بِٱلْجَرِّ، عَلَىٰ أَنَّ «عَدَا» حَرْفُ جَرٍّ، وَ«عَمْرٍو» مَجْرُورٌ بِـ «عَدَا»؛ (وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ) بِٱلنَّصْبِ وَٱلْجَرِّ عَلَىٰ وِزَانِ مَا قَبْلَهُ.

❊ ❊ ❊

قولُهُ: **(وجوبًا)** لنيابتِهِ عن إلّا وفي غيرِ هذا يُستَتَرُ الفاعلُ جوازًا.

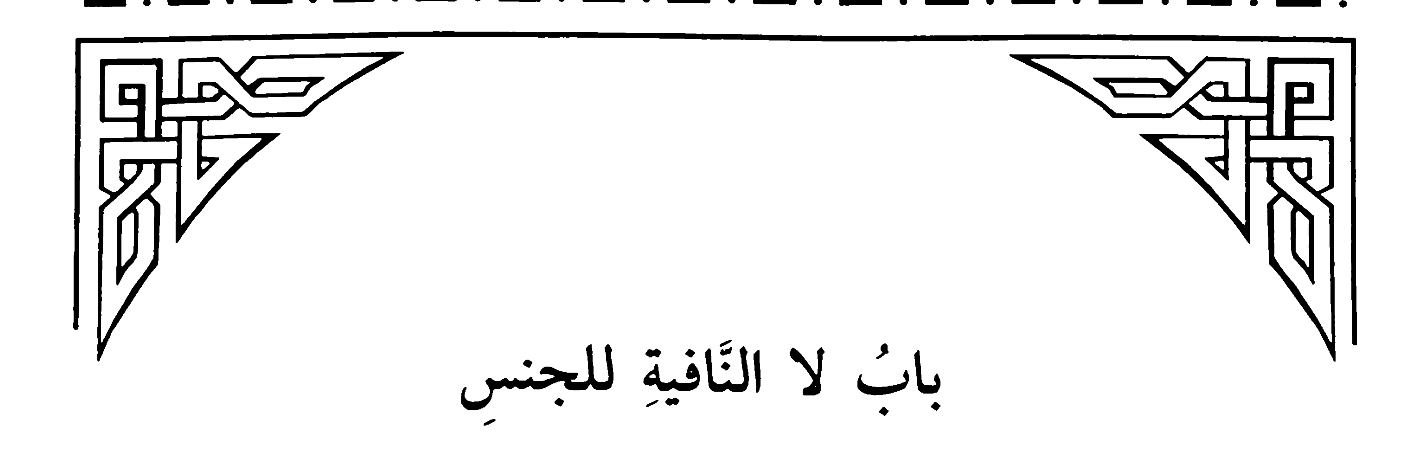
قولُهُ: **(حرفُ جرٍّ)** معناهُ الاستثناءُ وهو متعلّقٌ ما قبلَهُ مِن فعلٍ أو شبهِهِ، ومحلُّ جملتِهِ النَّصبُ، ومحلُّ الجملةِ الفعليةِ النَّصبُ على الحالِ، أَي: مجاوزينَ، وضميرُها عائِدٌ على اسمِ فاعلٍ، أَي: القائِمُ أو على البعضِ، أَي: بعضِهِم، أَو على مصدرٍ لفعلٍ أَي: القيام والأول أقرب، والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير، لأنه خبرهما، [وفي اسمهما ما مرَّ آنفًا][1].

(١) سقطت من (ث)، و(ج).

[شُرُوطُ إِعْمَالِ «لَا» عَمَلَ إِنَّ]
(بَابُ «لَا»)

ٱلنَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ.

(ٱعْلَمْ) بِكَسْرِ ٱلْهَمْزَةِ، فِعْلُ أَمْرٍ مِنْ عَلِمَ يَعْلَمُ؛ (أَنَّ «لَا»



بابُ لا النَّافيةِ للجنسِ

أي الحقيقةُ والماهيَّةُ، أو النافيةُ للخبرِ عن جنسِ الاسمِ، وتسمَّى لا التبرئةِ[1]، ونسبةُ النَّفي إليها مجازٌ، وخرجَ النَّافيةَ للوحدةِ [٧٥/ظ] لأنَّها كليسَ، والنَّاهيةُ لأنَّها للأفعالِ، والزَّائدةُ لأنَّها لا عملَ لها، قولُهُ: (اعلمْ) فيه تنبيهٌ وتأكيدٌ للاعتناءِ بذلكَ، قولُهُ: (أنّ لا) المذكورةُ، إذ لعملِها أربعةُ شروطٍ: كونُها نافيةً للجنسِ، ومعمولَها نكرتينِ، وعدمَ انفصالِها، وعدمَ اقترانِها بجارٍّ، والمصنِّفُ أشارَ إلى ذلكَ إلَّا الأخيرَ.

---

(١) والمصطلح مِن استعمالات الكوفيين. يُنظر: موسوعة المصطلح النّحوي ٤٣٥/١.

تَنْصِبُ ٱلنَّكِرَاتِ) وُجُوبًا، لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، (بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا بَاشَرَتْ) «لَا» (ٱلنَّكِرَةَ)، بِأَنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، (وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»)، فَتَنْصِبُ ٱلنَّكِرَةَ لَفْظًا إِذَا كَانَتِ ٱلنَّكِرَةُ مُضَافَةً لِمِثْلِهَا، نَحْوَ: «لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ»، وَتَنْصِبُ ٱلنَّكِرَةَ مَحَلًّا إِذَا كَانَتِ ٱلنَّكِرَةُ مُفْرَدَةً عَنِ ٱلْإِضَافَةِ وَشِبْهِهَا، (نَحْوَ: لَا رَجُلَ فِي ٱلدَّارِ)، فَـ «لَا» حَرْف نَفْيٍ، وَ «رَجُلَ» ٱسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَىٰ ٱلْفَتْحِ، وَمَوْضِعُهُ نُصِبَ بِـ «لَا»، وَ«فِي ٱلدَّارِ» خَبَرُهَا؛ وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ ٱلْبَصْرِيِّينَ إِلَىٰ أَنَّ «رَجُلَ» وَنَحْوَهُ مَنْصُوبٌ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ٱلْمُصَنِّفِ،

قولُهُ: (تنصبُ) حملًا على أَنَّ لمشابهتِها لها في التَّوكيدِ، ولزومُ الصدرِ، والاختصاصِ بالجُملِ الإسميَّةِ، قولُهُ: (النَّكراتُ) ولو صورةً، أَو تأويلًا، كالعَلَمِ المقصودِ تنكيرُهُ، قولُهُ: (وجوبًا) قيدٌ للشُّرطِ بعدَه، قولُهُ: (لفظًا) هو مقابلُ محلًّا فيشملُ المقدَّرُ، قولُهُ: (مِن غيرِ تنوينٍ) فيما ليس شبيهًا بالمضافِ، قولُهُ: (إلى مثلِها) وكذَا إِلى معرفةٍ حيثُ لا تتعرَّفُ النَكرةُ بالإضافةِ، نحوَ: لا مثلَ زيدٌ حاضرٌ، ومنه: إِنْ جعلتَ الكافَ بمعنى مثلَ، فإِنْ جعلتَ حرفًا فالاسمُ محذوفٌ، والجملةُ الخبرُ، والأَصل: لا أَحدَ كزيدٍ.

قولُهُ: (مبنيٌّ) لتضمُّنِهِ معنى (في) الاستغراقيَّةِ، أَو لتركُّبِهِ معَ (لا) كخمسةَ عشرَ، وحُرِّكَ نظرًا لأَصلِ الإِسميةِ، وكانتْ فتحةً، لأَنَّها الّتي كانَ يستحقُّها قبلَ البناءِ، ولمناسبةِ ثقلِ التَّركيبِ، قولُهُ: (على الفتحِ) أَو نائبُهُ كالياءِ في المثنَّى والجمعِ، والكسرةِ في الجمعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، قولُهُ: (وهوَ ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ) لقولِهِ: تنصبُ مِن غيرِ

وَنُسِبَ إِلَىٰ سِيبَوَيْهِ؛ هَـٰذَا إِذَا بَاشَرَتْ «لَا» ٱلنَّكِرَةَ، (فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا)، بِأَنَّ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ، أَوْ دَخَلَتْ «لَا» عَلَىٰ مَعْرِفَةٍ، (وَجَبَ ٱلرَّفْعُ) عَلَىٰ ٱلِابْتِدَاءِ، (وَوَجَبَ) عِنْدَ غَيْرِ ٱلْمُبَرِّدِ وَٱبْنِ كَيْسَانَ (تَكْرَارُ «لَا»، نَحْوَ: لَا فِي ٱلدَّارِ رَجُلٌ وَلَا ٱمْرَأَةٌ)، وَنَحْوَ: «لَا زَيْدٌ فِي ٱلدَّارِ وَلَا عَمْرٌو»؛ (وَإِنْ تَكَرَّرَتْ «لَا») مَعَ مُبَاشَرَةِ ٱلنَّكِرَةِ (جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) عَلَىٰ ٱلْإِعْمَالِ: (لَا رَجُلَ فِي ٱلدَّارِ وَلَا ٱمْرَأَةَ)، بِفَتْحِ «رَجُلَ» وَرَفْعِ «ٱمْرَأَةٍ» وَنَصْبِهَا أَوْ فَتْحِهِمَا؛ (وَإِنْ

تنوينٍ، بل صريحةٌ، لأَنَّه مع البناءِ لا تنوينٌ، فلا حاجةَ لنفيهِ فتأمَّل، [وإنَّما لم يبنِ المضافَ وشبهَهُ لمعارضةِ الإضافةِ][1].

قولُهُ: (ووجبَ) أَي: في الصورتينِ تكرارُها، ليكونَ عوضًا عمّا فاتَها مِن نفي الجنسِ، لأَنَّه في الحقيقةِ بمنزلةِ المكرَّرِ [٧٦/و]، ولكونِ (لا) عاملةً عملَ ليسَ، ونفيُها للجنسِ ظاهرٌ لا نصٌّ، [قولُهُ: (جازَ إعمالُها) أَي: عملُ أَنَّ، ومحلُّها مع اسمِها رفعٌ بالابتداءِ، والظَّرفُ بعدَه الخبرُ على الصَّحيحِ، ومحلُّ اسمِها وحدَه نصبٌ بِها، والظَّرفُ بعدَهُ خبرُها][2].

قولُهُ: (وإلغاؤها) أَي: عن عملِ إنَّ فهي إمَّا عاملةٌ عملَ ليسَ، أَو لا عملَ لها، وضميرُ المؤنَّثِ في كلٍّ منهما عائدٌ إلى لا سواءٌ الأُولى والثَّانيةُ أوهُما معًا، قولُهُ: (بفتحِ رجلٍ) على عملِ إنَّ ورفعِ

---

(١) سقطت من (ج).

(٢) سقطت من (ث)، و(ج).

شِئْتَ قُلْتَ) عَلَىٰ ٱلْإِلْغَاءِ: (لَا رَجُلٌ فِي ٱلدَّارِ وَلَا ٱمْرَأَةٌ)، بِرَفْعِ «رَجُلٌ»، وَرَفْعِ «ٱمْرَأَةٌ»، أَوْ فَتْحِهَا؛ وَٱلْحَاصِلُ أَنَّ لِلنَّكِرَةِ بَعْدَ «لَا» ٱلنَّافِيَةِ خَمْسَةَ أَوْجُهٍ: ثَلَاثَةٌ مَعَ فَتْحِ ٱلنَّكِرَةِ ٱلْأُولَىٰ، وَٱثْنَانِ مَعَ رَفْعِهَا؛ وَتَوْجِيهُ كُلٍّ مِنْهَا مَذْكُورٌ فِي ٱلْمُطَوَّلَاتِ.

❑❑❑❑❑❑

امرأة على أَنَّها اسمُ لا إِنْ عملتْ عملَ ليسَ، أَو عطفًا على محلِّ لا معَ اسمِها إِنْ كانتْ لا عملَ لها، قولُهُ: **(وفتحُها)** على عملِ الثَّانيةِ عملَ إِنَّ كالأُولى، قولُهُ: **(برفع رجلٍ)** أَو على أَنَّه اسمُ لا إِن عملتْ عملَ ليسَ، قولُهُ: **(وفتحُها)** فمرأةَ على عملِ الثَّانيةِ عملَ إِنَّ، ومتى كانتِ الثَّانيةُ لا عملَ لها فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ، وإِلَّا فجملتانِ، قولُهُ: **(خمسةُ أوجهٍ)** وبقيَ سادسٌ ممنوعٌ، وهو رفعُ الأَوَّلِ، ونصبُ الثاني لعدمِ ما يُعطفُ عليه، قولُهُ: **(وتوجيهُ كل مذكورٍ... إلخ)** وقد علمتَهُ.

تنبيه:

إذا وُصِفَ اسمُ لا بصفةٍ مفردةٍ، نحوَ: لا رجلَ ظريفٌ، جازتِ الأَوجهُ الثَّلاثةُ إِنْ وصلتْ الصِّفةُ، وإِلَّا امتنعَ الفتحُ فقط، والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ كالصفةِ المذكورةِ، والبدلُ النكرةُ كالمفصولةِ، ومثلُهُ عطفُ البيانِ إِنْ قيلَ بجوازِهِ في النَّكرةِ، [ويجبُ الرفعُ فيما عدا ذلك][1].

---

(١) سقطت من (ب).

[ٱلْمُنَادَىٰ]
(بَابُ ٱلْمُنَادَىٰ)

بِفَتْحِ ٱلدَّالِ.



باب المنادَى

هوَ مِنَ المفعولِ بهِ، لأَنَّ حرفَ النِّداءِ فيه نائبٌ عن فعلٍ، أي: أَدعو مثلًا، وأَفردَ لما فيه مِنَ الأَحكامِ الخاصَّةِ به كما تقدَّم، قولُهُ: **(بفتحِ الدَّالِ)** لا بكسرِها [٧٦/ظ] لأَنَّه الطالبُ، وأَصلُها مِن النّداءِ بكسرِ النُّونِ وضمِّها، وهمزتُهُ بدلٌ مِن واوٍ[١]، لأَنَّ ندوتُ القومَ: جلستُ معهم في النَّادي، وهوَ محلُّ التحدُّثِ، والنِّداء لغةً: الدُّعاءُ، [وعُرفًا الدُّعاءُ بياءٍ أَو إِحدى أَخواتِها][٢].

(١) وفي اللسان مِن (الياء)، وفي قاموس المحيط، وتاج العروس مِن (الألف). يُنظر: لسان العرب ٣١٣/١٥ (ندي)، القاموس المحيط ٣٩٤/٤، تاج العروس ٢٤/٤٠.

(٢) سقطت من (ج). ويُنظر: لسان العرب ٣١٣/١٥ (ندي).

(ٱلْمُنَادَىٰ) هُوَ ٱلْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ بِـ «يَا» أَوْ إِحْدَىٰ أَخَواتِهَا؛ وَهُوَ: (خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: ٱلْمُفْرَدُ ٱلْعَلَمُ)، وَٱلْمُرَادُ بِـ «ٱلْمُفْرَدِ» هُنَا وَفِي بَابِ «لَا» ٱلسَّابِقِ مَا لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهًا بِهِ؛ (وَٱلنَّكِرَةُ ٱلْمَقْصُودَةُ) بِٱلنِّدَاءِ دُونَ غَيْرِهَا؛ (وَٱلنَّكِرَةُ غَيْرُ ٱلْمَقْصُودَةِ) بِٱلذَّاتِ، وَإِنَّمَا ٱلْمَقْصُودُ وَاحِدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا؛ (وَٱلْمُضَافُ) إِلَىٰ غَيْرِهِ؛ (وَٱلْمُشَبَّهُ بِٱلْمُضَافِ)، وَهُوَ: مَا ٱتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ.

قولُهُ: (هُو) أي: المنادَى عُرفًا، وأمَّا لغةً: فهو المدعو[(١)]، قولُهُ: (إقبالُهُ) أَي: توجُّهُهُ إليكَ، بذاتِهِ، أو قلبِهِ حقيقةً أو حكمًا، نحوَ: ﴿يَٰجِبَالُ﴾ [سورة سبأ: ١٠]، وفي دعاءِ اللهِ طلبُ الإجابةِ، وفي المصابِ التَّوجُّعُ والتَّفجُّعُ، قولُهُ: (أَخواتُها) أي: نظائرُها، وهي (أَيا، وهيَا، وأَيْ) مقصورةٌ وممدودةٌ، والهمزةُ كذلكَ، وهي للقريبِ وحدَها، قولُهُ: (وفي باب لا) السَّابقُ كانَ الأنسبُ ذكرَهُ هناكَ، والإحالةَ عليهِ كما هوَ العادةُ مِن الإحالةِ على الأَوَّلِ، قولُهُ: (ما ليسَ... إلخ) شملَ المركَّبُ، كاثني عشرَ، فإذا ناديتَه بُني على الألفِ، [وهوَ] مفردٌ هُنا، [وجعلَه الكوفيون[(٢)] بالياء كالمضافِ][(٣)].

قولُهُ: (وهوَ ما اتَّصلَ به... إلخ) أي: لفظٌ اتّصلَ بهِ لفظٌ آخرُ يتوقَّفُ فهمُ معنى الأَوَّلِ عليهِ، ومنهُ المتَّصلُ بعطفٍ قبلَ النِّداءِ، نحوَ: يا زيدًا ويا عمرًا، في المسمَّى بهما، قيلَ ومنه الموصولُ، نحوَ: يا مَن فعلَ

---

(١) لسان العرب ٣١٣/١٥ (ندي).
(٢) يُنظر: ارتشاف الضّرب ١٢٠/٣.
(٣) سقطت من (ث)، و(ج).

(فَأَمَّا ٱلْمُفْرَدُ ٱلْعَلَمُ وَٱلنَّكِرَةُ ٱلْمَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَىٰ ٱلضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) فِي حَالَةِ ٱلاخْتِيَارِ، فَمِثَالُ ٱلْمُفْرَدِ ٱلْعَلَمِ (نَحْوَ: يَا زَيْدُ، وَ) مِثَالُ ٱلنَّكِرَةِ ٱلْمَقْصُودَةِ نَحْوَ: (يَا رَجُلُ)، لِمُعَيَّنٍ؛ هَـٰذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ ٱلنَّكِرَةُ ٱلْمَقْصُودَةُ مَوْصُوفَةً، فَإِنْ كَانَتْ مَوْصُوفَةً، فَٱلْعَرَبُ تُؤْثِرُ نَصْبَهَا عَلَىٰ ضَمِّهَا، يَقُولُونَ: ....

كذا، والأَصحُّ: أَنَّه ليسَ منهُ، فيقدَّرُ الضَّمُ في آخرِهِ، قولُهُ: (**فيبنيانِ على الضَّمِّ**) ومحلُّهما نصبٌ لما مرَّ، ولو قالَ: على ما يرفعانِ به لكانَ أَعمَّ، ليشملَ الأَلفَ والواو في المثنَّى والجمعِ، إِلَّا أَنْ يُراد الضَّمُّ حقيقةً، أَو حكمًا، وحكمُهُ بناءُ المفردِ المذكورِ أَنَّه أَشْبَهَ الكافَ الاسميَّةَ في (**أَدعوكَ**) المشابهةِ للكافِ الحرفيَّةِ في (**ذلكَ**) لفظًا ومعنى، واحتيجَ للشّبهِ الثَّاني لأَنَّ شبهَ الاسمِ المبنيِّ لا يوجبُ البناءَ، [٧٧/و] وكانَ على حركةٍ للإِعلامِ بالاسميَّةِ، وكانتْ ضمةٌ خوفَ اللّبسِ بالمضافِ لياءِ المتكلِّمِ إذا حُذفتِ الياءُ في حالةِ الكسرِ، أَو قُلبتْ أَلفًا في حالةِ الفتحِ.

قولُهُ: (**في حالةِ الاختيارِ**) خرجَ حالة الاضطرارِ، فيجوزُ تنوينُهُ ونصبُهُ معًا، أَو أَحدهُما، قولُهُ: (**فإِنْ كانتْ موصوفةً**) أَي: بمفردٍ كما مثّل، وكذا بجملةٍ أَو ظرفٍ أَو مجرورٍ على الأَصحِّ، ومنه الحديثُ الّذي ذكرَهُ[١]، قولُهُ: (**على ضمِّها كذا**) في النُّسخِ المعتمدةِ، وهي الصَّوابُ، بخلافِ نسخةٍ على رفعِها، لأَنَّ المنادَى لا يرفعُ بحالٍ، وظاهرُ كلامِهِ تعيَّنَ النَّصبُ، وعليهِ الأَكثرُ، وبعضهُمُ أَجازَ الضَّمَّ أَيضًا[٢].

---

(١) وهو: «يا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيم».
(٢) يُنظر: ارتشاف الضَّرب ١٢٠/٣.

«يَا رَجُلًا كَرِيمًا أَقْبِلَ» وَمِنْهُ ٱلْحَدِيثُ: «**يَا عَظِيمًا يُرْجَىٰ لِكُلِّ عَظِيمٍ**»، نَقَلَهُ ٱبْنُ مَالِكٍ عَنِ ٱلْفَرَّاءِ وَأَقَرَّهُ. (وَٱلثَّلَاثَةُ ٱلْبَاقِيَةُ) ٱلَّتِي هِيَ ٱلنَّكِرَةُ غَيْرُ ٱلْمَقْصُودَةِ وَٱلْمُضَافُ وَٱلْمُشَبَّهُ بِٱلْمُضَافِ، (مَنْصُوبَةٌ) وُجُوبًا (لاَ غَيْرُ)؛ أَيْ: لاَ يَجُوزُ فِيهَا غَيْرُ ٱلنَّصْبِ، مِثَالُ ٱلنَّكِرَةِ غَيْرِ ٱلْمَقْصُودَةِ قَوْلُ ٱلْوَاعِظِ: «يَا غَافِلاً وَٱلْمَوْتُ يَطْلُبُهُ»، إِذَا لَمْ يَقْصِدْ غَافِلاً بِعَيْنِهِ، وَمِثَالُ ٱلْمُضَافِ: «يَا عَبْدَ ٱللَّهِ!»، وَمِثَالُ ٱلْمُشَبَّهِ بِٱلْمُضَافِ: «يَا حَسَنًا وَجْهُهُ!»، وَ«يَا طَالِعًا جَبَلًا!»، وَ«يَا رَفِيقًا بِٱلْعِبَادِ!»، وَ«يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ» فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَٰلِكَ.

قولُهُ: (**يا رجلًا كريمًا**) فيه وصفُ المعرفةِ بالنَّكرةِ إِلَّا بالنَّظرِ للصُّورةِ، قولُهُ: (**منصوبةٌ**) أي: لفظًا وتقديرًا، لا محلًا لما تقدَّم، قولُهُ: (**مثالُ النَّكرةِ... إلخ**) يصحُّ في مثالِهِ أَنْ يكونَ مِن الشبيهِ بالمضافِ، لأَنَّ جملةَ (**والموتُ يطلبُهُ**) حالٌ مِن ضميرِ (**غافلًا**) والعاملُ واحدٌ.

قولُهُ: (فيمت)[1] سمَّيته بذلكَ قبلَ النِّداءِ، ويمتنعُ إدخالُ يا على ثلاثينَ، لأَنَّه جزءُ العَلَمِ، وإذا ناديتَ جماعةً فيهم هذا العددُ فإِنْ لم تكنْ معيّنةً نصبتَهما أيضًا، وإلَّا ضممتَ الأَوَّل، وعرّفتَ الثاني بأَل، ونصبتُهُ أَو رفعتُهُ إِلَّا أَنْ أُعيدتْ يا، فيجبُ ضمُّه وتجريدُهُ مِن أَل، ولا تدخلُ يا على ما فيه أَل، ويتوصَّلُ إِلى ندائِهِ بأَي وأَيه وهذا، [نحوَ: يا أَيُّها الرّجلُ، ويا أَيَّتُها المرأَةُ، ويا هذا الرَّجلُ][2]، فأَيُّ هو

---

(١) لم أجد ما بين القوسين في شرح المقدّمة الآجروميّة.

(٢) سقطت من (ث).

....

المنادَى، والمعرفُ نعتٌ لَهُ، ويجبُ رفعُهُ لأنَّه المقصودُ، نَعَم تدخلُ على ما فيه مِن (اللهُ تعالى) والجملةُ المحكيَّةُ، والموصولُ المسمَّى به، واسمُ جنسٍ شبيهٍ [٧٧/ظ] به نحوَ: (يا اللهَ) ويعوَّضُ ميم مشدَّدة عن الياءِ، ولا يُجمعُ بينهما في غيرِ ضرورةٍ، ويجوزُ: يا القائمُ زيدُ، ويا الَّذي جاءَ، ويا الخليفةُ.

قولُهُ: (تابعُ المنادَى)[١] إنْ كانَ بدلًا، أو معطوفًا مجرَّدًا مِن أل، فلَهُ حكمُ المنادَى المستقلّ، وإلَّا فإنْ تبعَ منصوبًا وجبَ نصبُهُ، أو مبنيًّا جازَ رفعُهُ ونصبُهُ، نَعَمْ يجوزُ فتحُ المنادَى فتحةَ إتباعٍ في مفردٍ متَّصلٍ بابنٍ وُصِفَ به مضافٌ إلى مثلِهِ، نحوَ: يا زيدُ بنُ عمرٍو، وإذا تكرَّر المنادَى، نحوَ:

يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ[٢]

وجبَ نصبُ الثَّاني، وجازَ في الأَوَّل الوجهانِ.

---

(١) لم أجد ما بين القوسين في شرح المقدّمة الآجروميّة.

(٢) ليس شاهدًا نحويًّا، وإنّما وردَ النّصُ في بيت شعريّ كما ذكر محمد محيي الدّين عبدالحميد رَحِمَهُ اللَّهُ:

أَيا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنتَ مَانِعًا وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِيْنَ الغَطَارِفِ

شرح ابن عقيل ٢١١/٢، الهامش رقم (٢). ويُنظر: المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٢٥/٥، شر الأشموني ١١٧٤/٣.

على أنَّ هذا النّص وَرَدَ في الألفية:

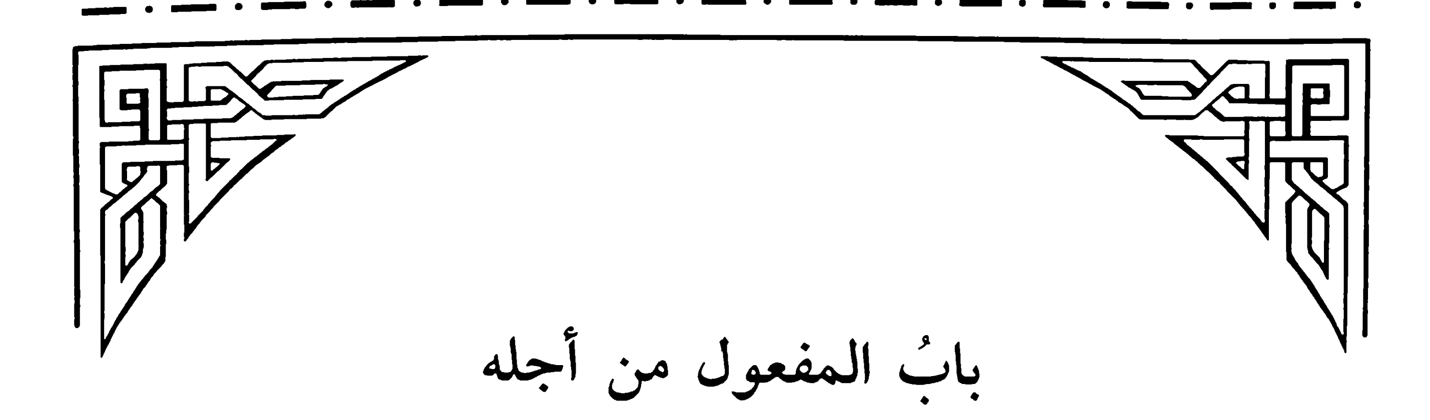
فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلًا تُنصِبْ

ألفية ابن مالك، ص٤٠.

[ٱلْمَفْعُولُ لَهُ]
(بَابُ ٱلْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ)

وَيُسَمَّىٰ: ٱلْمَفْعُولَ لَهُ، وَٱلْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ.

(وَهُوَ ٱلْاسْمُ) ٱلْمَصْدَرُ (ٱلْمَنْصُوبُ ٱلَّذِي يُذْكَرُ) عِلَّةً وَ(بَيَانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ ٱلْفِعْلِ) ٱلصَّادِرِ مِنْ فَاعِلِهِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ



بابُ المفعول من أجله

قولُهُ: (المصدرُ) أَي: القلبيُّ، لأَنَّ الذَّواتَ لا تقعُ عليهِ، فلا يُقالُ: جئتكَ السَّمنَ والعَسَلَ، قولُهُ: (المنصوبُ) بما قبلَهُ مِن فعلٍ أَو شبهِهِ على المرجَّحِ، ويجوزُ تقديمُهُ على عاملِهِ، وعلى ممّا ذكرَ أَنَّهُ فضلةٌ، قولُهُ: (الّذي يذكرُ عِلّة) ولذلكَ كانت علامتُهُ: أَنْ يصحَّ وقوعُهُ في جوابِ: لم فقلتُ كذا؟ وأَشارَ بذكرِ عِلّةٍ إِلى أَنْ البيانَ في كلامِهِ بمعناها، أَي: لإِظهارِ سببِ الفعلِ، قولُهُ: (الصادرُ من فاعِلِهِ) أَي: واتّحدَ زمانًا وفاعلًا على الرَّاجحِ عندَ المتأخّرينَ، فهذهِ شروطٌ خمسةٌ متى فقدَ واحدًا منها وجبَ جرُّهُ بالحرفِ، وهوَ: مِن، والباءِ، وفي،

إِجْلَالًا لِعَمْرٍو)، فَـ «إِجْلَالًا» مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ ذُكِرَ عِلَّةً وَسَبَبًا لِوُقُوعِ ٱلْفِعْلِ ٱلصَّادِرِ مِنْ «زَيْدٍ»، فَإِنَّ سَبَبَ قِيَامِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو هُوَ إِجْلَالُهُ وَتَعْظِيمُهُ؛ وَإِعْرَابُهُ: «قَامَ زَيْدٌ»: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ«إِجْلَالًا» مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَ «لِعَمْرٍو» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «إِجْلَالًا»؛ (وَقَصَدْتُكَ ٱبْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)، فَـ «ٱبْتِغَاءَ» مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ ذُكِرَ عِلَّةً لِبَيَانِ سَبَبِ ٱلْقَصْدِ؛ وَإِعْرَابُهُ: «قَصَدْتُكَ» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَ«ٱبْتِغَاءَ» مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَ «مَعْرُوفِكَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ وَنَبَّهَ بِهَٰذَيْنِ ٱلْمِثَالَيْنِ

والكافِ، ويجوزُ جرُّه مع الشُّروطِ، والمرادِ باتِّحادِ زمانِهما: أَنْ يقعَ الحدثُ في بعضِ زمانِ المصدرِ، أَو متَّصلًا [به] قبلَهُ أو بعدَهُ، نحوَ: جئتكَ طمعًا في جاهكَ، أَو خوفًا مِن فرارِكَ، أَو إصلاحًا لحالِكَ.

قولُهُ: (لوقوعِ الفعلِ) وهو القيامُ، قولُهُ: (وتعظيمُهُ) [٧٨/و] عطفُهُ تفسيرٌ، قولُهُ: (وقوعِ الفعلِ) وهوَ القصدُ الّذي هوَ الذَّهابُ إِليهِ، والابتغاءُ هو الطّلبُ بالقلبِ، أَي: ميلِهِ إِلى تحصيلِ مرادِهِ، فإِنْ أُريدَ القصدُ بالقَلْبِ أَيضًا لَزِمَ اتّحادُ العلَّةِ والمعلولِ، فلمْ يوجدْ حدٌّ ثانٍ حتَّى يتقارَنا، إِلّا أَنْ يُقالَ إِنَّ مطلقَ القصدِ أَعمُّ منهُ لقصدِ المعروفِ، فكأَنَّه غيرُهُ واقعٌ فيه، [فتأَمَّل هذا وراجعْه وحرِّرْهُ][1].

قولُهُ: (ونبَّه)[2] مِن التَّنبيهِ، وهوَ الإِيقاظُ[3].

---

(١) سقطت من (ث).

(٢) المثالان المذكوران في متن الآجروميّة: «قام زيدٌ إجلالًا لعمرٍو وقصدتُكَ ابتغاءَ معروفِكَ». في متن الآجروميّة، ص٢٢.

(٣) لسان العرب ٥٤٧/١٣ (نبه).

عَلَىٰ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَٰلِكَ بَيْنَ ٱلْفِعْلِ ٱلْمُتَعَدِّي وَٱللَّازِمِ، وَلَا بَيْنَ ٱلْمَصْدَرِ ٱلْمُضَافِ وَغَيْرِهِ.

❊ ❊ ❊

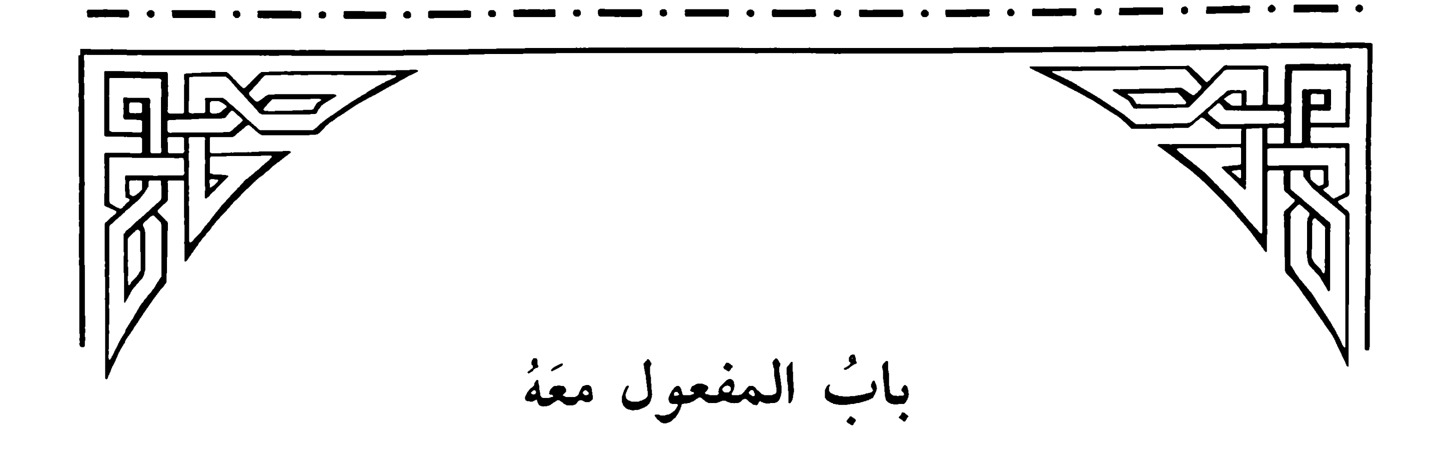
قولُهُ: (في ذلكَ) أي في وجودِ المفعولِ لهُ وصحّته، قولُهُ: (الفعلُ المتعدّي) هو قصدٌ، واللّازمُ قامَ، والمصدرُ المضافُ هو ابتغاءُ وغيرُه إجلالًا، ويجوزُ جرُّها، أي: لأَجلِ عمرٍو، ولابتغاءِ معروفِكَ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

[ٱلْمَفْعُولُ مَعَهُ]

(بَابُ ٱلْمَفْعُولِ مَعَهُ)

(وَ) ٱلْمَفْعُولُ مَعَهُ (هُوَ ٱلْاسْمُ ٱلْمَنْصُوبُ) بَعْدَ وَاوِ ٱلْمَعِيَّةِ (ٱلَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ ٱلْفِعْلُ)؛ أَيْ: ٱلْمَذْكُورُ لِبَيَانِ مَنْ صَاحِبُ مَعْمُولِ ٱلْفِعْلِ، (نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ ٱلْأَمِيرُ وَٱلْجَيْشُ)، فَـ«ٱلْجَيْشُ» ٱسْمٌ مَنْصُوبٌ مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ ٱلْأَمِيرَ فِي ٱلْمَجِيءِ، (وَٱسْتَوَىٰ ٱلْمَاءُ وَٱلْخَشَبَةَ)، فَـ «ٱلْخَشَبَةَ» ٱسْمٌ مَنْصُوبٌ



بابُ المفعول معَهُ

أَي: الَّذي وجدَ فعلُ الفاعلِ بمصاحبتِهِ، قولُهُ: **(الاسمُ)** الفضلةُ الصّريحُ فخرجَ الجملةَ والمؤوّلَ على الأَصحِّ، نحوَ: وتأتي مثلَهُ، وتشربُ اللّبنَ، لأَنَّه مؤولٌ معطوفٌ، ونحوَ: مزجتُ ماءً وعسلًا، لأَنَّ المعيَّةَ مستفادةٌ مِن العاملِ، قولُهُ: **(المنصوبُ)** بما قبلَهُ مِن الفعلِ وما فيهِ حروفُهُ ومعناهُ، ولا يجوزُ تقديمُهُ على عاملِهِ، قولُهُ: **(استوى الماءُ والخشبةَ)** الاستواءُ: الارتفاعُ[1]، والخشبةُ مقياسٌ يُعرفُ به قدرُ ارتفاعِ الماءِ في

(١) لسان العرب ٤٠٩/١٤ (سوا).

مَذْكُورٌ لِبَيَانِ مَنْ صَاحَبَ ٱلْمَاءَ فِي ٱلاسْتِوَاءِ؛ وَنَبَّهَ بِهَٰذَيْنِ ٱلْمِثَالَيْنِ عَلَىٰ أَنَّ ٱلْمَنْصُوبَ بَعْدَ ٱلْوَاوِ قَدْ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ كَـ«ٱلْجَيْشَ»، وَقَدْ لَا يَجُوزُ كَـ«ٱلْخَشَبَةَ». (وَأَمَّا خَبَرُ كَانَ وَ) خَبَرُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا»، (وَٱسْمُ إِنَّ وَ) ٱسْمُ (أَخَوَاتِهَا)، نَحْوَ: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»، (فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمَا فِي ٱلْمَرْفُوعَاتِ) ٱسْتِطْرَادًا عَقِبَ بَابِ ٱلْمُبْتَدَإِ وَٱلْخَبَرِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَىٰ

زيادتِهِ[1]، والمعنى: ارتفعَ الماءُ المصاحبُ للخشبةِ حتَّى وصلَ إلى آخرِها مثلًا، قولُهُ: (قد يجوزُ) معَهُ العطفُ كالجيشِ، والعطفُ فيه أرجحُ لصحَّةِ توجُّهِ العاملِ إلى الجيشِ مِن غيرِ ضَعْفٍ، قولُهُ: (وقدْ لا يجوزُ كالخشبةِ) لعدمِ صحَّةِ توجُّهِ العاملِ إليها، ومنُهُ: لا تنهَ عن القَبيحِ وإتيانَهُ، فيجبُ النَّصبُ لفسادِ المعنى على العطفِ ويترجَّحُ [٧٨/ظ] النَّصبُ في نحوَ: كنْ أنتَ وزيدًا كالأخِ، لأنَّ المقصودَ أمرُ المخاطبِ وحدَهُ، لا زيدٌ أيضًا، ويتساوَى معَ الرَّفعِ في نحوَ: ما صنعتَ أنتَ وإيَّاكَ؟ لتأكيدِ الضَّميرِ المتَّصلِ، فإنْ لم يؤكَّدْ وجبَ [النَّصبُ، ويجبُ][2] الرَّفعُ إذ لم تصحَّ المعيةُ، نحوَ: جاءَ زيدٌ وعمروٌ قبلَه، أو بعدَهُ، فهذِهِ خمسةُ أحوالٍ.

قولُهُ: (وخبرُ أخواتِها) إشارةٌ إلى أنَّ أخواتِها عطفٌ على كانَ، لا على خبرٍ، وليسَ المرادُ مِن خبرِ كانَ العَلَميَّة، بل ما لَهُ تعلَّقَ بها، فلا يُقالُ العطفُ على جزءِ العَلَمِ، ورجوعِ الضَّميرِ إليه ممنوعٌ، قولُهُ: (عَقِبَ) بغيرِ تحتيَّةٍ على الأفصحِ.

---

(١) لسان العرب ٣٥١/١ (خشب).

(٢) من حاشية (أ).

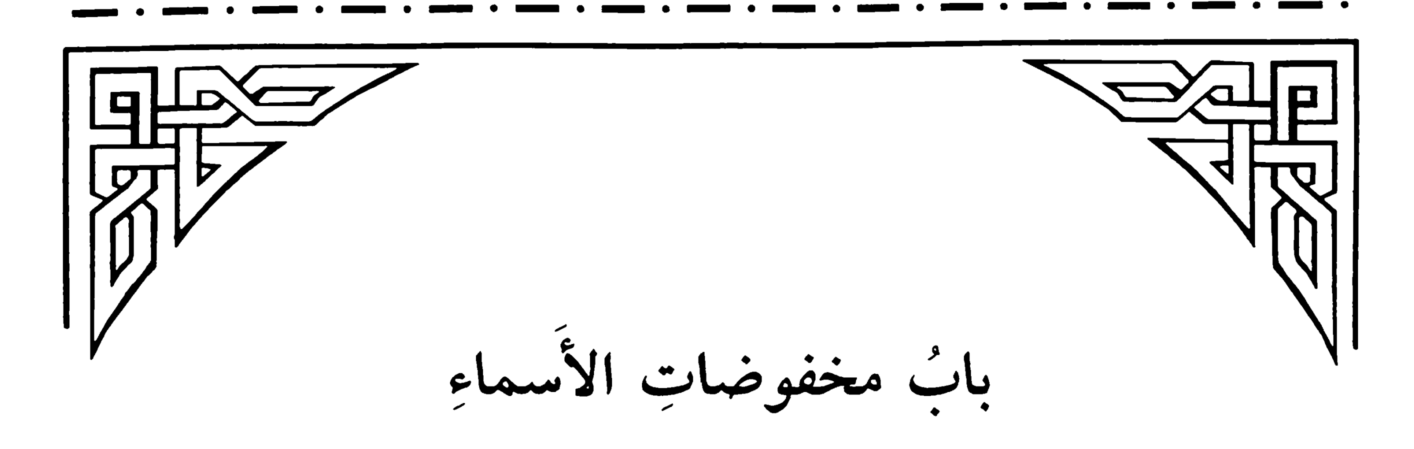
إِعَادَتِهِمَا؛ (وَكَذٰلِكَ ٱلتَّوَابِعُ) ٱلْمَنْصُوبَةُ (قَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ) فِي أَبْوَابٍ أَرْبَعَةٍ عَقِبَ ٱلنَّوَاسِخِ، وَمِنْ جُمْلَتِهَا تَابِعُ ٱلْمَنْصُوبِ ٱلْمَقْصُودُ بِٱلذِّكْرِ هُنَا، وَمِثَالُهُ فِي ٱلنَّعْتِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا ٱلْعَاقِلَ»، وَفِي ٱلْعَطْفِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا»، وَفِي ٱلتَّوْكِيدِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ»، وَفِي ٱلْبَدَلِ: «رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَاكَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ.

❊ ❊ ❊

[ٱلْمَخْفُوضَاتُ مِنَ ٱلْأَسْمَاءِ]
(بَابُ مَخْفُوضَاتِ ٱلْأَسْمَاءِ)

بِإِضَافَةِ «مَخْفُوضَاتٍ» إِلَىٰ ٱلْأَسْمَاءِ لِبَيَانِ ٱلْوَاقِعِ، وَهِيَ خَاتِمَةُ ٱلْكِتَابِ.

(ٱلْمَخْفُوضَاتُ) ٱلْمَشْهُورَةُ عَلَىٰ (ثَلَاثَةِ) أَقْسَامٍ: قِسْمٌ



بابُ مخفوضاتِ الأَسماءِ

وأَشَارَ بقولِهِ: **(لبيانِ الواقعِ)** إلى أَنَّه ليسَ للاحترازِ، إذ لا يدخلُ الأَفعالَ خفضٌ، قولُهُ: **(المشهورةُ)** أَشارَ إلى أَنَّه بقيَ الجرُّ بالجوارِ نحوَ: جُحْرُ ضَبٍّ خَرْبٍ، وجوّزَهُ بعضهُمُ بالنَّعت، كما ذكروا في نحوِ التَّوكيدِ في: رأَيتُ أَزواجَ النِّساءِ كلِّهم، وفي عطفِ البيانِ لقربهِ مِن ذلكَ، ومنعه المحققّون في البدلِ للفصلِ بالعاملِ المقدورِ، وفي عطفِ النَّسقِ للفاصلِ أَيضًا، وأَجابوا عن جرِّ الأَرجلِ في آية ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة المائدة: ٦] بما يعلمُ مِن المطوّلاتِ، وبقيَ أَيضًا الجرُّ بالتَّوهُّمِ، نحوَ: ليسَ زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، بجرِّ قاعدٍ على توهُّم الباءِ

(مَخْفُوضٌ بِٱلْحَرْفِ)، نَحْوَ: «بِزَيْدٍ»، (وَ) قِسْمٌ (مَخْفُوضٌ بِٱلْإِضَافَةِ)، نَحْوَ: «غُلَامُ زَيْدٍ»، وَقِسْمٌ مَخْفُوضٌ بِٱلتَّبَعِيَّةِ عَلَىٰ رَأْيِ ٱلْأَخْفَشِ وَٱلسُّهَيْلِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهُوَ مُرَادُ ٱلْمُصَنِّفِ بِقَوْلِهِ: (وَتَابِعٌ لِلْمَخْفُوضِ)، نَحْوَ: «بِزَيْدٍ ٱلْعَاقِلِ»، وَقَدِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلثَّلَاثَةُ فِي ٱلْبَسْمَلَةِ؛ (فَأَمَّا ٱلْمَخْفُوضُ بِٱلْحَرْفِ، فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ)،

في خبرِ ليسَ لكثرتِهِ[(١)]، والتَّحقيقُ رجوعُهما للخفضِ بالحرفِ والإضافةِ، قولُهُ: (بالإضافةِ) أي: بسببِها، أو بمعنى المضافِ، لأنَّ الجرَّ به لا بِها على الصَّحيحِ، والمشهورُ في الأوَّلِ المضافُ، وفي الثَّاني المضافُ إليه، وقيلَ: عكسُهُ، وقيلَ: يجوزُ كلٌّ في كلٍّ[(٢)]، والإضافةُ لغةً: الميلُ والإلصاقُ والإستنادُ[(٣)]، وعُرْفًا: نسبةٌ تقييديّة بينَ اثنين تقتضي انجرار [٧٩/و] ثانيهما دائمًا، ويدخُل فيها الجُمل، لأنَّها في تأويلِ المفردِ، وهيَ إمَّا محضَةٌ: وتسمَّى معنويةً إنْ أفادت تعريفًا، أَو تخصيصًا، وإلَّا فلفظيَّة: وهي إضافةُ العاملِ إلى معمولِهِ.

قولُهُ: (عَلى رأْيِ الأَخفشِ) وهو مرجوحٌ، والرَّاجحُ أَنَّ الجارَّ له ما جرَّ متبوعَهُ، إلَّا في البدلِ فعاملُهُ مقدَّرٌ[(٤)]، [قولُهُ: (بالحرفِ) أل فيه للجنسِ، ويتعلّق بما قبلَهُ مِن مشتقٍّ مطلقًا، وفعلٌ جامدٌ، وفي اسمِ

---

(١) يُنظر المسألة: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢، المسألة رقم (٨٤).

(٢) قال جلال الدّين السُّيوطيُّ (ت٩١١هـ): «والأصحُّ أَنَّ الأوّلَ هو المضافُ والثّاني هو المضافُ إليه وهو قول سُيبويه، لأنَّ الأوّل هو الذي يُضاف إلى الثّاني، فيستفيدُ منه تخصيصًا وغيره. وقيل: عكسُهُ. وثالثها: يجوز في كُلٍّ منهما». همع الهوامع ٢٦٥/٤.

(٣) يُنظر: همع الهوامع ٢٦٤/٤.

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢، المسألة رقم (٨٤).

وَهِيَ أُمُّ حُرُوفِ ٱلْخَفْضِ، نَحْوَ: «مِنَ ٱلْبَصْرَةِ»، (وَإِلَىٰ)، نَحْوَ: «إِلَىٰ ٱلْكُوفَةِ»، (وَعَنْ)، نَحْوَ: «عَنْ زَيْدٍ»، (وَعَلَىٰ)، نَحْوَ: «عَلَىٰ ٱلسَّطْحِ»، (وَفِي)، نَحْوَ: «فِي ٱلْمُصْحَفِ»، (وَرُبَّ) بِضَمِّ ٱلرَّاءِ، نَحْوَ: «رُبَّ رَجُلٍ»، (وَٱلْبَاءِ)، نَحْوَ: «بِٱلْمِنْدِيلِ»، (وَٱلْكَافِ)، نَحْوَ: «كَٱلْأَسَدِ»، (وَٱللَّامِ)، نَحْوَ: «لِزَيْدٍ»؛ (وَ) مَا يُخْفَضُ (بِحُرُوفِ ٱلْقَسَمِ)؛ أَيْ: ٱلْيَمِينِ، (وَهِيَ: ٱلْوَاوُ وَٱلْبَاءُ وَٱلتَّاءُ)، نَحْوَ: «وَٱللَّهِ»، وَ«بِٱللَّهِ»، وَ «تَٱللَّهِ»؛ (وَبِوَاوِ رُبَّ)، نَحْوَ: «وَلَيْلٍ»؛ أَيْ: وَرُبَّ لَيْلٍ، (وَبِمُذْ وَمُنْذُ)، نَحْوَ: «مُذْ يَوْمِ ٱلْخَمِيسِ»، وَ«مُنْذُ

جامدٍ ولم يؤَّولْ وجهانِ، ولا يتعلَّقُ بحروفِ الباقي][1].

قولُهُ: (وهي أُم الحروفِ)[2] أَي: أَصلُها ولذلكَ دخلتْ على ما لا يتصرَّفُ مِن الظُّروفِ، نحوَ: عندَ، وقبلَ، وبعدَ، ولدَى، ولَدنْ، ومعَ، وعنْ، وعلى اسمينِ، قولُهُ: (بالمنديلِ) مِن المندلِ، وهو الانتقالُ، أَو الوسخُ وهوَ معروفٌ يجعلُ في اليدِ[3]، قولُهُ: (وبواوِ، رَبَّ) الرَّاجحُ أَنَّ الخافضَ رَبَّ المقدَّرة، وتقعُ بعد الفاءِ وثُمَّ، [كالواوِ][4].

قولُهُ: (وبمذْ، ومنذُ) وهما للزّمانِ خاصَّةً، بمعنى مِن أَنْ، دخلَا على حاضرٍ، نحوَ: مذْ يومِنا، ولا تدخلانِ على مستقبلٍ، وبمعنى مِن

---

(١) سقطت من (ج).
(٢) أي: (مِن) الجارّة.
(٣) لسان العرب ٦٥٣/١١ (ندل).
(٤) سقطت من (ث).

يَوْمِ ٱلْخَمِيسِ»؛ (وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِٱلْإِضَافَةِ، فَنَحْوَ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ) فَـ «زَيْدٍ» مَخْفُوضٌ بِإِضَافَةِ غُلَامِ إِلَيْهِ، (وَهُوَ)؛ أَيْ: ٱلْمَخْفُوضُ بِٱلْإِضَافَةِ، (عَلَىٰ قِسْمَيْنِ): ٱلْقِسْمُ ٱلْأَوَّلُ: (مَا يُقَدَّرُ بِٱللَّامِ) ٱلدَّالَّةِ عَلَىٰ ٱلْمُلْكِ، (نَحْوَ: غُلَامُ زَيْدٍ)، أَوِ ٱلْاخْتِصَاصِ، نَحْوَ: «بَابُ ٱلدَّارِ»؛ (وَ) ٱلْقِسْمُ ٱلثَّانِي: (مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ) ٱلدَّالَّةِ عَلَىٰ بَيَانِ ٱلْجِنْسِ، (نَحْوَ: ثَوْبُ خَزٍّ، وَبَابُ سَاجٍ، وَخَاتَمُ حَدِيدٍ)؛ أَيْ: ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ، وَبَابٌ مِنْ سَاجٍ، وَٱلْخَزُّ نَوْعٌ مِنَ ٱلْحَرِيرِ،

وإلى معًا إنْ دخلَا على معدودٍ، نحوَ: مذْ يومينِ، ثُمَّ هما مبتدآن إنْ دخَلا على مرفوعٍ، أَو جملةٍ إسمية، أَو فعليَّةٍ، وما بعدهُما الخبرُ نحوَ: مذْ يومانِ أَو مذْ زيدٌ قائمٌ، أَو مذْ يقومُ زيدٌ، قولُهُ: (**ما يقدَّرُ باللَّامِ**)(١) أي: ما يكونُ المناسبُ في معناهُ معناها وإِنْ امتنعَ ذكرُها كيومِ الأَحدِ، ويصحُّ تقديرُها في جميعِ المضافاتِ، ولذلكَ ذهبَ بعضهُم إلى أَنَّ جميعَ الإِضافاتِ على تقديرِها فقط، وذهبَ بعضهُم إلى أَنَّه ليسَ في الإِضافات تقديرُ حرفٍ أَصلًا(٢).

قولُهُ: (وما يقدَّرُ بمِن)(٣) ويظهرُ ويكثرُ في المعدوداتِ [٧٩/ظ] والمقاديرِ كعشرةِ رجالٍ، ورطلُ زيتٍ، وفيما إذا أُضيفَ عددٌ إلى عددٍ كثلاثِ مائةٍ، قولُهُ: (ثوبُ من... إلخ) هذا تقديرٌ وتوضيحٌ، وليسَ من مقدّرةٍ في الإِضافةِ، وإِنَّما الإِضافةُ على معناها، وعلى معنى

---

(١) والنّصُّ في الأصل في متن الآجروميّة، ص٢٣.
(٢) يُنظر: همع الهوامع ٤/٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٣) والنّصُّ في الأصل في متن الآجروميّة، ص٢٣.

وَٱلسَّاجُ نَوْعٌ مِنَ ٱلْخَشَبِ؛ وَزَادَ ٱبْنُ مَالِكٍ تَبَعًا لِطَائِفَةٍ قِسْمًا ثَالِثًا، وَهُوَ: مَا يُقَدَّرُ بِـ «فِي» ٱلدَّالَّةِ عَلَىٰ ٱلظَّرْفِيَّةِ، نَحْوَ: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [٣٤ سُورَةُ سَبَإٍ / ٱلآيَةُ: ٣٣]؛ أَيْ: مَكْرٌ فِي ٱللَّيْلِ وَ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [٢ سُورَةُ ٱلبَقَرَةِ / ٱلآيَةُ: ٢٢٦]، (وَمَا أَشْبَهَ ذٰلِكَ) مِنْ أَمْثِلَةِ ٱلْقِسْمَيْنِ ٱلْأَوَّلَيْنِ، أَوِ ٱلثَّلَاثَةِ؛ وَأَمَّا تَابِعُ ٱلْمَخْفُوضِ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ٱلْمَرْفُوعَاتِ، فَلْيُرَاجَعْ جَمِيعُ ذٰلِكَ؛ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلصَّوَابِ.

[قَالَ مُؤَلِّفُهُ:] وَهَـٰذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا ذِكْرَهُ عَلَىٰ هَـٰذِهِ ٱلْمُقَدَّمَةِ، وَقَدْ تَمَّ بِحَمْدِ ٱللَّهِ وَعَوْنِهِ، وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ.

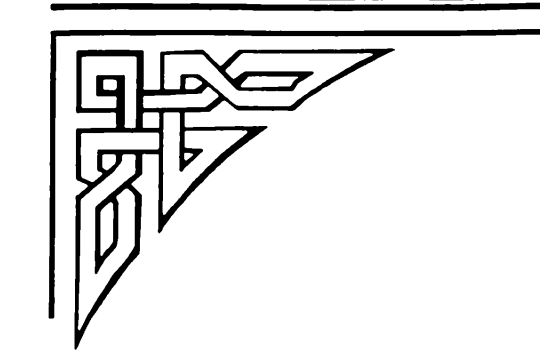
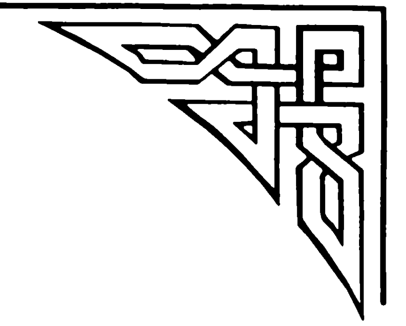
اللَّامِ، وإِلَّا يلزَمُ أَنْ لا تفيدَ الإِضافةُ تعريفًا ولا تخصيصًا، لأَنَّ المقدَّرَ كالملفوظِ، ولذلكَ كانَ الصَّوابُ في عبارةِ المصنِّفِ أَن يقولَ على معنى اللَّام، أَو معنى مِن، اختلفوا في الإِضافةِ اللَّفظيةِ، والجمهورُ أَنَّها ليستْ على معنى حرفٍ، ومثلُها الإِضافةُ البيانيَّة وهي: إما غيرُ محضَةٍ، أَو واسطةٌ بين المحضَةِ وغيرِها، وهيَ مِن إِضافةِ الشّيءِ إِلى نفسِهِ، أَو مِن إِضافةِ المسمَّى إِلى الاسمِ، أَو إِضافةِ ما بينه وبين مضافِهِ عمومٌ مِن وجهِ، أقوال ثلاثةٌ[1]، والله أَعلمُ.

وصَلَّى اللهُ عَلَى سيِّدنا محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ[2].

---

(١) يُنظر: آرتشاف الضّرب ٢/٥٠٣، وهمع الهوامع ٤/٢٦٨ وما بعدها.

(٢) في نهاية نسخة (أ): (تمت، تم)، وفي (ت)، و(ث): والله أعلم. وأطال الخاتمة في نسخة (ج)..

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وآل محمد، **وبعد:**

فالحياة في ظلال النحو ومباحثه حياةٌ يملؤها الحجاجُ والاستدلال، والعرض والمقال، وهي حياةٌ لا يصبرُ عليها إلا من ذاق طعم العربية وسحرها، وعاش معها بروحه ووجدانه، وقلبه وكيانه، فهي ميراث قومٍ تكلموا فأفصحوا، ونطقوا فأبانوا، ومما زادها شرفًا وفضلًا نزول القرآن الكريم بها، ليكون خير كتاب أُنزل، على خير رسول أُرسل.

وقد شرَّفني الله تعالى بالحياة في ظلال هذه اللغة الشريفة، ومباحثها الدقيقة اللطيفة مدةً من عمري، هي تلك المدة التي قضيتها في تحقيق ودراسة حاشية العلامة القليوبي على شرح الشيخ خالد الأزهري، رحمه الله تعالى، على متن الآجرومية، فكنتُ أتأمل ذلك

السر البديع، والذوق العالي الرفيع، الذي أودعه الله تعالى في هذه اللغة (واللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالتَهُ).

فقد كنتُ أنتقل في رياضها الغنَّاء، روضةً بعد روضة، أبحثُ عن أسرار أحكام النحو، وأفتِّشُ في مباحثه، وأقفُ على تغاير المعاني تبعًا لتغاير الحركات النحوية، والأحكام الإعرابية. فأدركتُ جيدًا أنها لغةٌ عظيمةٌ جديرةٌ بأن ينفق الرجال مُهَجَ قلوبهم، ونفائس أوقاتهم، وبُنَيَّات عقولهم، في سبيل خدمتها وتعليمها ونشرها.

وقد يخالفني كثيرون في هذا الرأي، وربما يتهمونني بالمبالغة!! ولكن ما على العاشقين من سبيل، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ، كما قيل، وإني، ويشهد الله، لا أسخر من آرائهم، ولا أستخفُّ بها، ولا أنفردُ برأيي دون آرائهم، لأنَّ من استشار الرجال شاركهم بعقولهم، ولكني أعلن عن قناعتي، وأفصح عن حقيقة شعور استقر في أعماق نفسي، وملك سويداء قلبي! فعلى هذا لا لوم عليَّ ولا عتاب.

ولـمَّا كانت مقتضيات البحث تتطلب تقديم خاتمة تلخص العمل، رأيت تسجيل هذه الخاتمة لتكون وصفًا ملخصًا للرسالة وعملي فيها، وذلك على النحو الآتي:

● الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي المصري الأزهري (ت١٠٦٩هـ) من علماء النحو والعربية والفقه والشريعة البارزين في القرن الحادي عشر للهجرة في مصر والعالم الإسلامي.

• للشيخ القليوبي، رحمه الله تعالى، مؤلفات كثيرة في علوم الشريعة والفقه والعقائد والكلام والتصوف والمنطق والميقات والهيئة، وهذه المؤلفات الثرية تشهد على تمكن الشيخ من هذه العلوم كلها، وتضلعه فيها.

• تعد المقدمة الآجرومية لمؤلفها الشيخ ابن آجروم الصنهاجي (ت ٧٢٣هـ) من أشهر متون النحو العربي عند المتأخرين، وقد حظيت بالكثير من الشروح والحواشي والتوضيحات التي دبجتها أقلام العلماء والفضلاء، ومن هذه الشروح المفيدة شرح العلامة الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) عليها، فهو من أجلِّ الشروح المدرسية وأنفعها، ولكن شرح الشيخ الأزهري، رحمه الله تعالى، استغلق فهمه واستعصى على كثير من طلبة العلم المبتدئين الأمر الذي جعل الشيخ الشهاب القليوبي يكتب حاشية لطيفة على ذلك الشرح يفك بها ما استغلق فهمه على الطلبة، ويقرِّب فيها ما بَعُدَ فهمه واستيعابه منها.

• اختلف المترجمون للقليوبي في تسمية حاشيته على شرح الشيخ خالد الأزهري، ولكن ارتأى الباحث أن يكون الاسم المختار للحاشية هو: (**حاشية القليوبي على شرح الشيخ خالد على الآجرومية**) وذكر الباحث المرجحات التي اعتمدها لاختيار هذه التسمية.

• أجمعت كتب المصادر والتراجم على صحة نسبة هذه الحاشية للشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي.

• اعتمد المحقق في تحقيق حاشية القليوبي خمس نسخ

مخطوطة من الكتاب، وهي نسخ تتصف بالجودة والكمال في بعضها، وذكر أوصاف كل نسخة بشكل دقيق.

• جاء عمل الباحث في التحقيق والدراسة عملًا أكاديميًا منضبطًا ودقيقًا، على ما يوافق معايير البحث والدراسة والتحقيق المتبعة في الجامعات الرصينة، والأبحاث العلمية الجادة.

• تعد حاشية القليوبي من كتب النحو المدرسي التعليمي المهمة في زماننا، خاصة مع الضعف الذي يشهده الكثير من طلبة العربية في المراحل الأولية لدراستهم لهذا العلم، وتحقيقها ونشرها وجعلها في متناول الباحثين سيساهم كثيرًا في إثراء معلومات الطالب المبتدئ، وترسيخ معلومات الطالب المتوسط، وتذكرة العالم المنتهي في علم النحو.

• لم يخرج القليوبي عن شرح الشيخ خالد الأزهري، وإنَّمَا التزم بالشرح وأبوابه كافة، وسار على نهجه وطريقته في التقسيم وعرض المادة العلمية ومناقشتها.

• عني القليوبي بشرح الألفاظ وإعرابها، وعرض المادة النحوية، وذلك من أجل تيسير فهم الأحكام النحوية على الطلبة المبتدئين بدراسة علم النحو.

• جعل القليوبي تعقيباته وتعليقاته التي استدرك فيها على الشارح الشيخ خالد الأزهري تحت عنوان (تنبيه)، وقد كثرت هذه التنبيهات كثرة ظاهرة في الحاشية، مما يدل على عمق الفكر النحوي، ونضج التحليل اللغوي عند الشيخ القليوبي.

● ومن أجل إعطاء القارئ والطالب، على حد سواء، فكرة عن الموضوع الذي يناقشه القليوبي في حاشيته تبعًا للشارح، فإن المحشِّي القليوبي، رحمه الله تعالى، يستهل كل باب من أبواب الشرح بتوضيح وبيان معاني مصطلحات الباب، فيذكر المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي، ويذكر بعض الفوائد العلمية المتعلقة بالباب.

● ومن الظواهر الجديرة بالاهتمام في حاشية القليوبي: عنايته بالإعراب التطبيقي، إذ أولى إعراب المفردات والجمل والتراكيب عناية فائقة. وفي هذا تدريب للطلبة على الإعراب، وتنمية لقدراتهم في حل التراكيب والجمل النحوية.

● عني القليوبي عنايةً فائقة ببيان معاني المفردات الغريبة التي ترد في شرح الشيخ الأزهري، أو الشواهد النحوية التي يسوقها لإثبات قاعدة نحوية أو حكم نحوي، وهذا أسلوب مدرسي ممتاز يتيح للطالب الاطلاع على مخزون لغوي كبير من المفردات والمعاني المعجمية تسهل له طريق العربية وتعلمها.

● ومن مظاهر الفكر النحوي عند القليوبي عنايته بالحدود النحوية وتعريفاتها، فهو يقف عند كل مصطلح نحوي، ويورد تعريفه بطريقة تقرِّبه إلى الفهم كثيرًا.

● عني القليوبي في حاشيته بضبط الألفاظ عناية خاصة، فقلَّ أن يمر على لفظ يحتاج إلى ضبط إلا ويضبطه ويذكر ما فيه من لغات، كي يكون الطالب على بينة من أمره في طلب العلم وضبطه.

● لمَّا كانت القاعدة النحوية من مهمات علم النحو أولاها

القليوبي عناية فائقة، فهو يذكر القاعدة النحوية ويشرحها ويورد بعض الأمثلة تطبيقاتٍ عليها، كي يترسخ فهمها في ذهن الطالب، فالعلم إذا ضبطته القاعدة ثبت ورسخ في الأذهان.

- كانت أصول النحو وشواهده حاضرة بغزارة في حاشية القليوبي، وتنوعت شواهده النحوية بين الشواهد القرآنية، وشواهد الحديث النبوي الشريف، والشواهد الشعرية، وشواهد كلام العرب المنثور. وتنوع الشواهد في الحاشية يدل على سعة علم القليوبي بالعربية وأصولها، والنحو العربي وطرق إثبات أحكامه، فهو يورد الشاهد ليثبت به حكمًا نحويًا، أو يعزِّز به قاعدة، أو يقرر به ظاهرة نحوية مطردة في كلام العرب.

- وافق القليوبي النحويين كافة في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشواذ على إثبات الحكم النحوي.

- كان العلامة القليوبي من المكثرين بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهو في توجهه هذا يكون من النحويين الذين أجازوا الاستشهاد بحديث النبي ﷺ على إثبات كلام العرب وأساليبهم في الخطاب، وقد كانت أغلب الأحاديث التي استشهد بها القليوبي من قسم الصحيح والمتفق عليه إلا حديثًا واحدًا فقط. ولم يقتصر استشهاده بالحديث على إثبات حكم نحوي فقط، بل استشهد بالحديث على إثبات فصاحة اللفظ واستعماله في العربية أيضًا.

- كان الشاهد الشعري حاضرًا بغزارة في حاشية القليوبي، فقد استشهد، رحمه الله تعالى، بالشعر على إثبات قاعدة أو حكم نحوي، أو فصاحة لفظة واستعمالها في كلام العرب. ووافق علماء العربية

السابقين في عدم الاستشهاد بأشعار المولدين، واقتصر استشهاده بالشعر على شعر القدامى من الجاهليين والمخضرمين.

● أولى القليوبي الخلاف النحوي وتعدد الآراء عناية بارزة في حاشيته، بل أكثر من ذكرها، وكانت آراء النحويين القدامى كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، والخليل (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عمدته في النقاش والحوار، ولم يهمل أيضًا آراء النحويين المتأخرين كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومالك (ت ٧٦٢هـ)، والرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، وغيرهم من العلماء البارزين. ولا شكَّ في أنَّ الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة كان حاضرًا وبكثرة في حاشية القليوبي، فقد أورد الكثير من المسائل الخلافية بين علماء المدرستين وغيرهما من مدارس النحو.

● أما المصطلحات النحوية التي استخدمها القليوبي في حاشيته فقد كانت بصرية في أغلبها، وقد يذكر مصطلحات متعددة ومشتركة للمعنى الواحد، ولعل السبب في ذلك يعود للمنهج المدرسي التعليمي الذي اتبعه في حاشيته، علمًا أن المصطلح النحوي صار اليوم علمًا خاصًا له دراساته وأبحاثه المستقلة، خاصة ما له علاقة بنشأته وتطوره واستخداماته في كتب النحويين قديمًا وحديثًا.

● وقد كان البحث المنطقي والأساليب المنطقية في إثبات القضايا والأحكام النحوية حاضرًا في حاشية القليوبي، ويُعَدُّ القياس من أبرز المباحث المنطقية التي وجدت بكثرة في علم أصول النحو، وقد استعمله القليوبي في مواضع متعددة من حاشيته لإثبات الأحكام

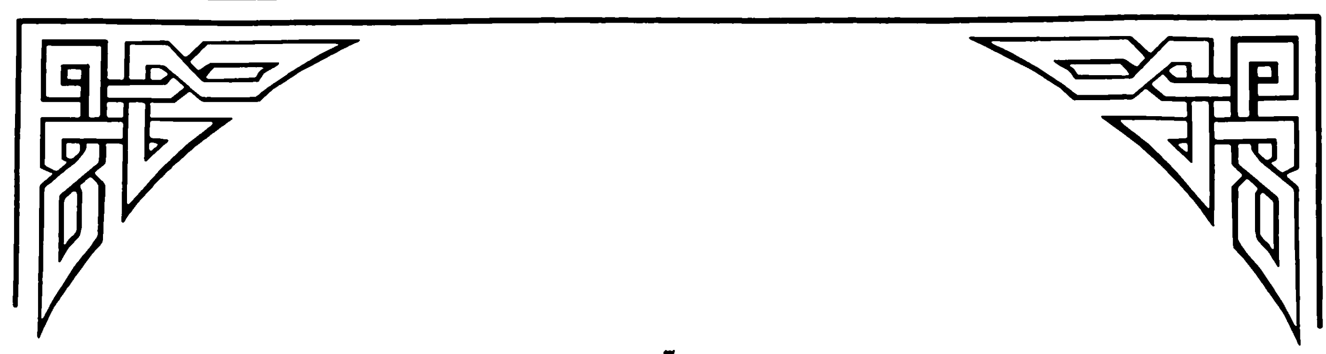
النحوية، وهو في ذلك يتابع العلماء والنحويين الذين سبقوه في هذا الميدان.

- أما علل النحو والتعليل النحوي للأحكام فقد شكل ظاهرة بارزة في حاشية القليوبي، فهو يذكر الحكم النحوي ويلتمس له عللًا عقلية منطقية فلسفية، ولا يدخر جهدًا في ذلك.

- ولم يكن القليوبي ناقلًا فقط! بل لم يرض لنفسه هذا الوصف! لذا نراه ينتقد الكثير من الأحكام النحوية ويناقشها، فمنها ما يقومه ويهذبه، ومنها ما يوجهه، ومنا ما يرده ولا يقبل به. ولم يكتف بانتقاد الشارح الأزهري فقط، بل انتقد آراء غيره من النحويين أيضًا.

- أخيرًا، هذا كتاب جديد في المكتبة النحوية، وهو كتاب نحو تعليمي مدرسي، يحتاجه طالب النحو كثيرًا في أول الطريق لضبط علم النحو وعلله وأصوله وأحكامه، وقد بذلت في تحقيقه ودراسته جهدًا ليس باليسير، فقد شغلني سواد ليلي، وبياض نهاري، وآثرت العمل فيه على الكثير من الأعمال والمهمات والواجبات، فما كان في عملي هذا من صواب فهو بتوفيق الله تعالى، وما كان فيه من إخفاق أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وإني راجع عنه إلى الصواب، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ملخّص
حاشية القَلْيُوبيّ على شرح الشّيخ خالد على الآجُرُوميّة

يزخرُ التُّراث الإسلاميّ بمؤلفات في العلوم كلّها، فلم يترك علماء السّلف بابًا إلّا وطرقوه، فكتبوا في الجغرافيا، والبلدانيات، والهندسة، والطبّ، والجبر، والحساب، والحشرات، والجراثيم، والأنواء، وأسماء الخيل، والحيوانات، وفي كُلّ نكتةٍ صغيرةٍ ثمّة تأليف من تآليف السّلف الصّالح.

وعلى هذا آليتُ على نفسي أن يكون لي وقفةٌ مع التّراث الإسلاميّ وفي مجال تخصصي (النّحو العربيّ)، فاخترتُ بعد التُّكلان على الله مخطوطة لم يسبقني إليها باحثٌ أو ناشرٌ، مخطوطةٌ وجدتُ فيها كلّ مقوّمات الدّرس النّحويّ مِن تعليمٍ، وتشذيبٍ للمادّةِ النّحويّةِ، عثرتُ على المخطوطة في دار الكتب المصريّة، وكان في هذهِ الدّارِ (خمس نُسخٍ) منها، والمخطوطة في الأَصل حاشية على شرح الشّيخ خالد الأزهريّ المتوفّى سنة (٩٠٥هـ) على متن الآجروميّة لابن آجرّوم المتوفى سنة (٧٢٣هـ). وعَنَّ لي وتبيّن أَنّ الحاشية هي للشَّيخ العلّامة شهاب الدّين أحمد بن أحمد بن سلامةَ، أَبي العباس الشّافعيّ

القَلْيُوبيّ المصريّ (ت١٠٦٩هـ)، وكان اسم المخطوط (حاشية القليوبيّ على شرح الشيخ خالد الأَزهريّ على الآجروميّة).

وبعد قراءة المخطوطات الخمس للحاشية قراءة مستفيضة استوت هذهِ الرّسالة على مقدّمة وقسمين وفهارس فنيّة:

أَمّا القسم الأوّل مِن الرّسالة فكانت الدّراسة حول المخطوطة وصاحبها، وجعلته في فصلين:

الفصل الأوّل: كان بعنوان: شهاب الدّين القليوبيّ، درستُ فيه اسم الإمام القليوبيّ، ونسبه، ولقبه، وكنيته، وأَخلاقه، وتلاميذه، وشيوخه، وآثاره، ووفاته وكُلّ ما يتعلّق بالرَّجل رَحِمَهُ اللَّهُ.

والفصل الثاني: جاء بعنوان: حاشية القليوبيّ على شرح الشّيخ خالد الأَزهريّ، فدرستُ أَوّلًا الإِمامُ الآجروميّ حياتُه وشيوخُه وتلاميذُه ووفاتُه.

ثُمَّ تصدّينا لحاشية القليوبيّ فآثرنا أَنْ نُعرّف بمنهاجه على الشّرح فدرسنا: موضوعات الحاشية وطريقته في الحشي، واستهلالاته، وإِعراباتِهِ وغيرها من الموضوعات والمسائل النحويّة.

ثُمّ وقفنا ونحن ندرس منهاج القليوبيّ عند شواهده: فدرسنا منهاجَه في الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف والشّعرِ والنّثر، وبعد ذلك أَتينا على الآراء النّحويّة والمسائل الخلافية في الحاشية، وأَخيرًا درسنا في هذا القسم (الفكر النّحويّ): المنطق، والعلل النّحويّة، ونقد المسائل النّحويّة.

وكانت خاتمة الدّراسة توثيق اسم الحاشية والتأكد مِن اسمها

الصحيح، فاتضح لدينا أَنَّ اسمها الصّحيح هو (**حاشية القليوبيّ على شرح الشّيخ خالد على الآجروميّة**)، وبعدها قمنا بتوثيق نسبة المؤلَّف إلى المؤلِّف وبأدلةٍ لا تقبل الشك.

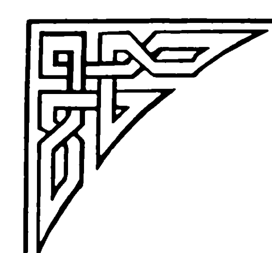
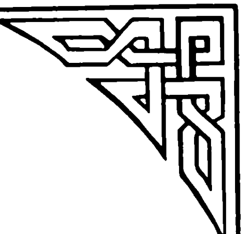
أمّا القسم الثّاني، فكان تحقيق الحاشية، فقمنا بتحقيق النّصّ تحقيقًا علميًّا فنسبنا الآراء إلى قائلها، وصحّحنا إذا نُسبت إلى غير أَصحابها، وخرّجنا الآيات القرآنية الكريمة، وخرَّجنا أيضًا الأحاديث النبويّة الشّريفة مِن مظانّها وأُصولها، أَمّا الشّواهد الشّعريّة فخرّجناه مِن الدّيوان والمصادر الأَدبيّة واللُّغويّة، ولم نترك النصّ مِن دون تشكيلٍ، وإِذا اقتضى الأَمر عرَّفنا بدلالة الأَلفاظ مِن المعجمات وغيرها.

وذيّلنا الرّسالة بفهارس فنية خدمتِ النّصَّ والقارئَ فصنعنا فهارس للآيات القرآنية والأَحاديث الشّريفة والأَشعار والأَعلام والقبائل والمصادر وغيرها.

وأَقول بآخرة لا يسعني إِلَّا أن أَشكر أُستاذي الفاضل الأستاذ الدّكتور محمد عبدالله الذي بذل جهودًا حثيثةً لمتابعة الرّسالة وتقديمها، كما أَتقدّم بالشكر والعرفان لكلّ مَن قدّم معلومةً أَفادت البحثَ والباحثَ.

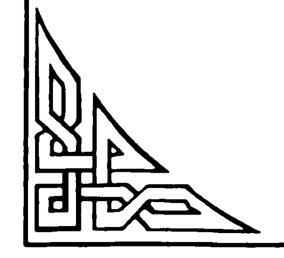
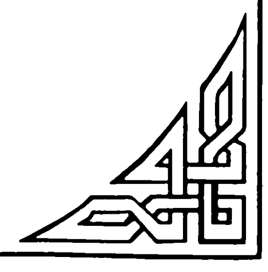
وآخر دعوانا أَن الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

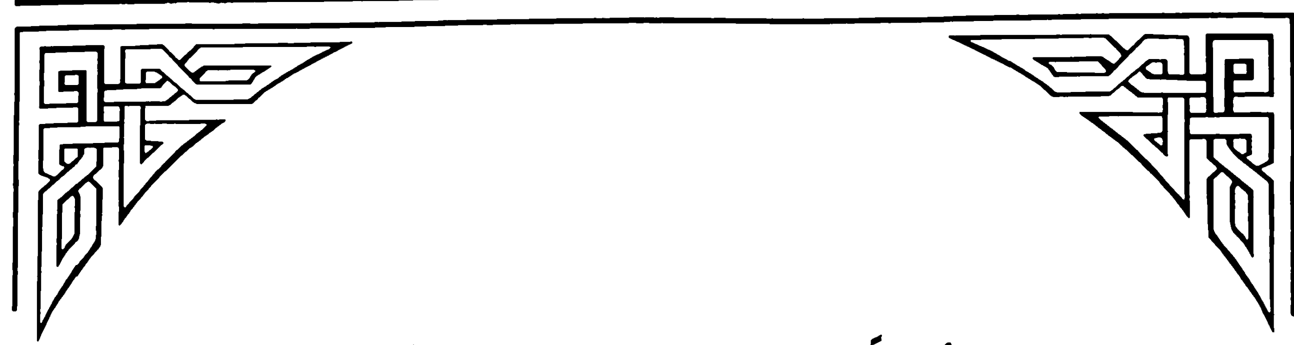
أمير فتاح عباس
كركوك
١٦ ـ ٥ ـ ٢٠١٨م

الفهارس الفنية

* أولاً: فهرس الآيات القرآنية.
* ثانياً: فهرس القراءات القرآنية.
* ثالثاً: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
* رابعاً: فهرس الأبيات الشعرية.
* خامساً: فهرس أنصاف الأبيات.
* سادساً: فهرس الأعلام.
* سابعاً: فهرس الجماعات والقبائل.
* فهرس المصادر والمراجع.
* فهرس المحتويات.

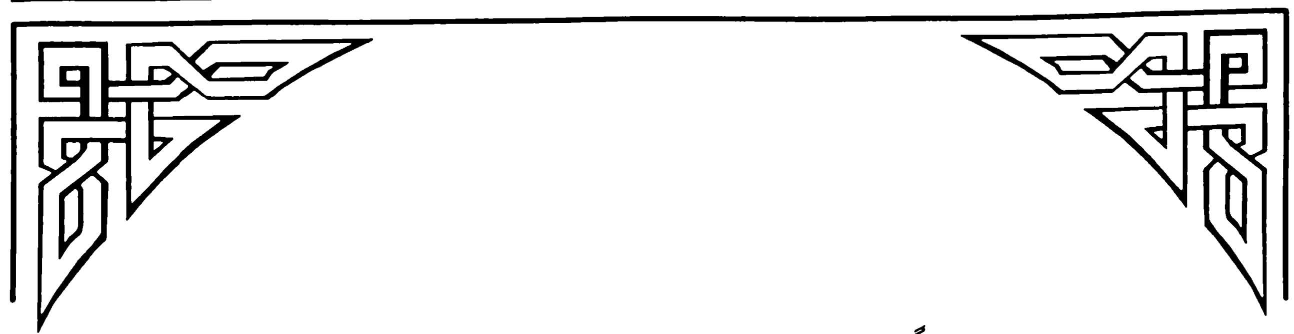





أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	نصها	الصفحة
	سورة الفاتحة	
٢	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾	٣٥١
٥	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٢٤٥
	سورة البقرة	
٥٤	﴿بَارِئِكُمْ﴾	١٨٥
٨٠	﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	٣٧٠
١٨٤	﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾	٢٢٠
٢١٤	﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾	٢٥٦
١٧٩	﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ﴾	١٥٥
	سورة النساء	
١١	﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾	٣٣٢
٢٣	﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾	٣٣٢
٧٨	﴿يُدْرِككُّمُ﴾	٢٧١
١٢٧	﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾	٤١٦
	سورة المائدة	
٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾	٤٦٤
٨٩	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾	١٨٦

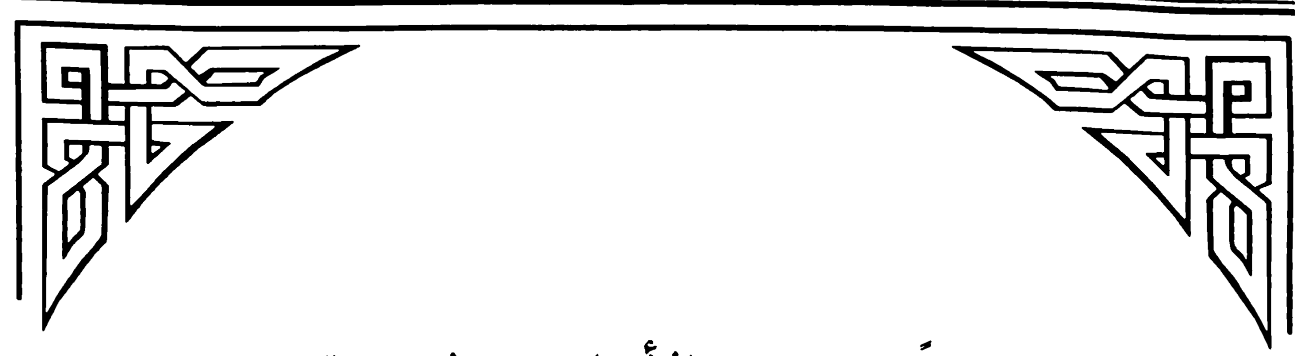
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

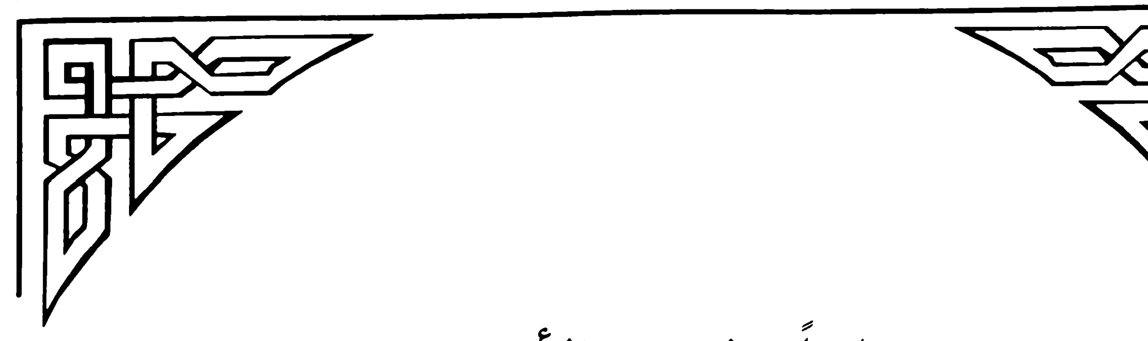
ت	الآية	القراءة	الصفحة
١	﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]	قرأ أبو عمرو بسكون الهمزة.	١٨٥
٢	﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]	قرأ جعفر الصادق عليه السلام بسكون الياء.	١٨٦
٣	﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]	قرئ بسكون الميم	٤٠٥
٤	﴿...صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝١ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢]	بخفض لفظ الجلالة، وهو ما يوافق رواية حفص عن عاصم.	٣٩٠
٥	﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	قرئ بالشواذ (لا يلبثوا)	٢٥٠





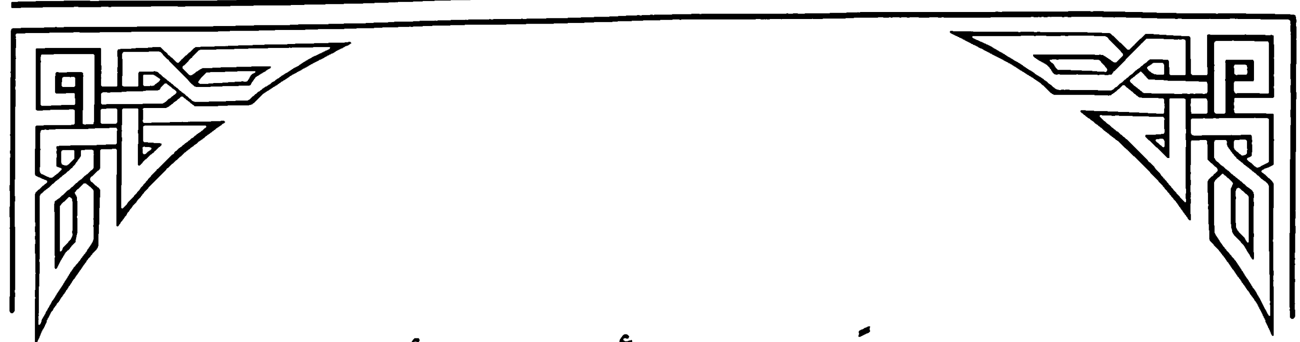
ثالثاً: فهرس الأحاديث الشريفة





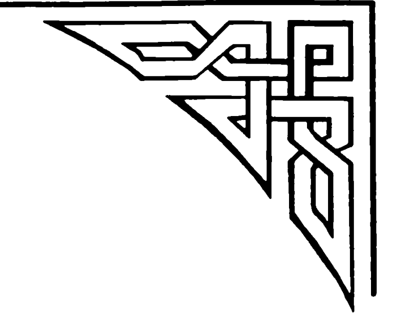
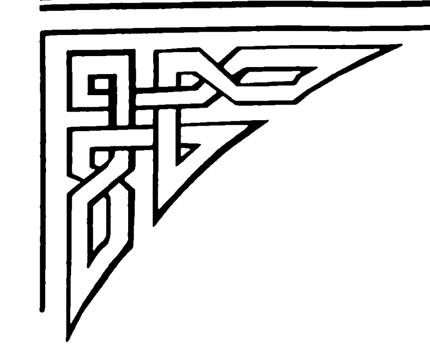
رابعاً: فهرس الأبيات

❑❑❑❑❑❑

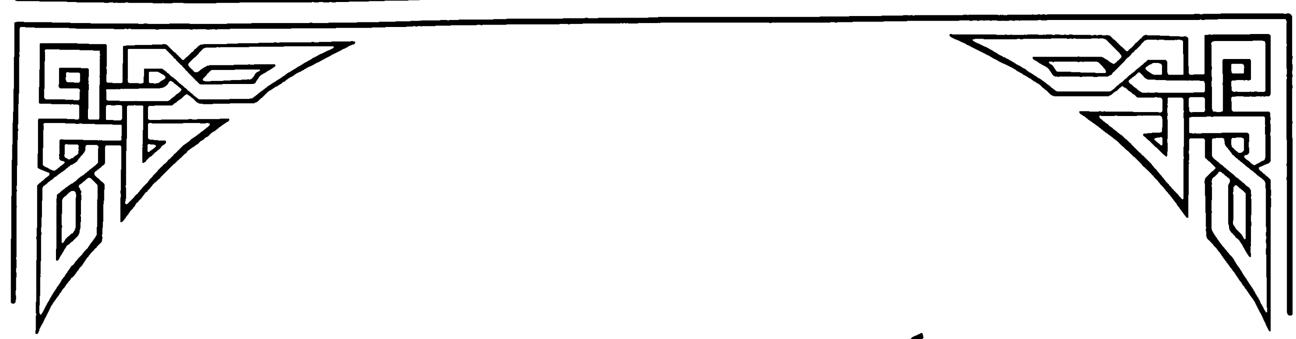


خامساً: فهرس أنصاف الأبيات
(حسب ورودها في النص المحقق)

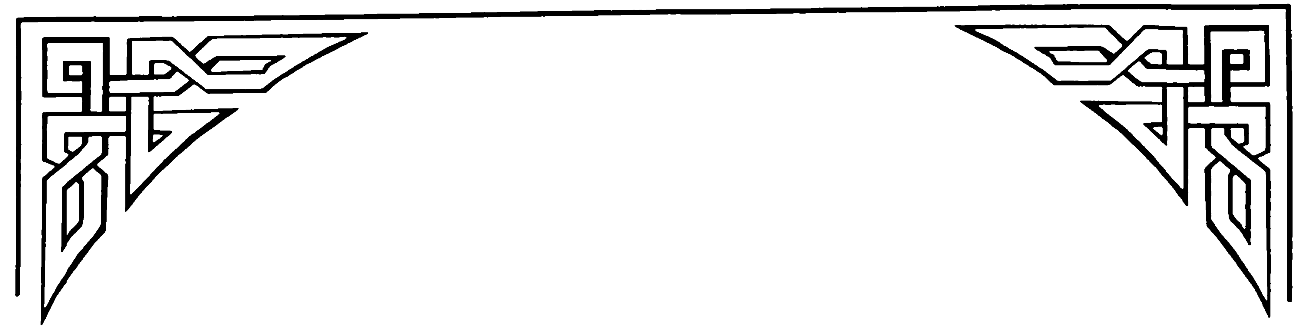
□□□□□□

سادساً: فهرس الأعلام



سابعاً: فهرس الجماعات والقبائل



فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

أوّلاً الكُتُب:

١ ـ ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ـ لعبداللَّطيف بن أبي بكر الشَّرجيّ الزَّبيديّ (ت٨٠٢هـ) ـ تح: د. طارق الجنابي ـ مكتبة النَّهضة العربيَّة ـ بيروت ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢ ـ أبجد العلوم ـ للسَّيد الصادق حسن القونجيّ (ت١٣٠٧هـ) ـ نشره: أحمد شمس الدِّين ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣ ـ الإبدال والمعاقبة والنَّظائر ـ لأبي القاسم الزَّجَّاجيّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: عزَّالدين التَّنُوخيّ ـ مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ١٣٨١هـ ـ ١٩٦٢م.

٤ ـ أحكام كلّ وما عليها تدلّ ـ لتقي الدّين السُّبكيّ (ت٧٥٦هـ) ـ تح: د. طه محسن ـ ط/١ ـ دار الشؤون الثقافيّة ـ بغداد ٢٠٠٢م.

٥ ـ إحياء النَّحو ـ لإبراهيم مصطفى ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٦ ـ أخبار النَّحويينَ البصريينَ (كتاب) ـ لأبي سعيد السِّيرافيّ (ت٣٦٨هـ) ـ تح: فرينس كرنكو ـ المطبعة الكاثوليكيَّة ـ خزانة الكتب العربيَّة ـ بيروت ١٩٣٦م.

٧ ـ الاختيار لتعليل المختار ـ لعبدالله بن محمَّد بن مودود الموصليّ الحنفيّ (ت٦٨٣هـ) ـ ط/١ ـ دار الخير للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٨ ـ الأذكار ـ لأبي زكريا محيي الدِّين يحيىبن شرف النَّوويّ (ت٦٧٦هـ) ـ تح: عبدالقادر الأرنؤوط ـ دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٩ ـ ارتشاف الضَّرب مِن لسان العرب ـ لأبي حيَّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ) ـ تح: د. مصطفى أحمد النَّماس ـ مطبعة النِّسر الذَّهبيّ ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٠ ـ الأُزهية في علم الحروف (كتاب) ـ لعلي بن محمَّد النَّحويِّ الهرويِّ (ت٤١٥هـ) ـ تح: عبدالمعين الملُّوحيّ ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١١ ـ أَساس البلاغة ـ لأَبي القاسم محمود بن عمر الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ـ تح: عبدالرَّحيم محمود ـ دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر ـ بيروت/لبنان ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٢ ـ أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة ـ لابن الأثير (ت٦٣٠هـ) ـ ط/١ ـ دار ابن حزم ـ بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

١٣ ـ أَسرار العربيَّة (كتاب) ـ لأَبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) ـ تح: محمَّد بهجة البيطار ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.

١٤ ـ أسماء خيل العرب وفرسانها ـ لابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) ـ رواية أبي منصور الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ) ـ تح: د. نوري حمودي القيسي، ود ـ حاتم صالح الضَّامن ـ ط/١ ـ عالم الكتب ـ بيروت/لبنان ـ ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

١٥ ـ اشتقاق أَسماء اللَّه ـ لأَبي القاسم الزَّجّاجيِّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: د. عبدالحسين المبارك ـ ط/٢ ـ مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦ ـ إِصباح الشِّيعة بمصباح الشَّريعة ـ لأَبي الحسين تاج الدِّين البيهقيّ (كان حيّاً سنة ٥٧٦هـ) ـ تح: إِبراهيم البهادريّ ـ ط/١ ـ مؤسَّسة الصَّادق ـ قم/طهران ١٤١٦هـ.

١٧ ـ إِصلاح المنطق ـ لأَبي يوسف يعقوب بن إِسحاق، ابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ) ـ تح: أَحمد محمَّد شاكر وعبدالسَّلام هارون ـ ط/٤ ـ دار المعرف بمصر.

١٨ ـ الأَصمعيَّات ـ لأَبي سعيد بن قُريب الأَصمعيّ (ت٢١٦هـ) ـ تح: أَحمد محمَّد شاكر وعبدالسَّلام هارون ـ ط/٤ ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٦م.

١٩ ـ الأصوات اللغويَّة ـ د. إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصريَّة ٢٠٠٧م.

٢٠ ـ **الأُصول في النَّحو** ـ لأَبي بكر محمَّد بن سهل بن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) ـ تح: د. عبدالحسين الفتلي ـ ط/٣ ـ مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢١ ـ **الأضداد** (ضمن ثلاثة في الأضداد) ـ لأبي عُبيد (ت٢٤٤هـ) ـ تح: ط/١ ـ عالم الكتب ـ بيروت ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٢٢ ـ **الأضداد** (ضمن كتاب ثلاثة كُتُبٍ في الأضداد) ـ لعبدالملك بن قُريب الأصمعي (ت٢١٦هـ) ـ تح: أوكست هفنر دار الكتب العلميَّة.

٢٣ ـ **إعراب القراءات الشَّواذ** ـ لأبي لبقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) ـ تح: محمّدالسيد أحمد عزوز ـ ط/١ ـ عالم الكتب ـ بيروت/لبنان ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٤ ـ **إِعراب القُرآن** ـ لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد بن إِسماعيل بن النَّحَّاس (ت٣٢٨هـ) ـ تح: د. زهير غازي زاهد ـ ط/١ ـ عالم الكتب للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٢٥ ـ **الأَعلام** ـ خير الدِّين الزّركليّ ـ ط/٤ ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٩م.

٢٦ ـ **الاقتراح في علم أُصول النَّحو** (كتاب) ـ لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ تح: د. أَحمد سليم الحمصيّ ود. محمَّد أَحمد قاسم ـ ط/١ ـ جروس برس ـ ١٩٨٨م.

٢٧ ـ **الألفاظ الكتابيَّة** ـ لعبدالرَّحمن بن عيسى الهمدانيّ (ت٣٢٠هـ) ـ الدار العربيَّة للكتاب ١٩٨٠م.

٢٨ ـ **الأَمالي الشَّجريَّة** ـ لأَبي السَّعادات هبة اللَّه بن علي بن حمزة الشَّجريّ (ت٥٤٢هـ) ـ دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر ـ بيروت/لبنان.

٢٩ ـ **إِنباه الرُّواة على أَنباه النُّحاة** ـ للوزير جمال الدِّين أَبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت٦٢٤هـ) ـ تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم ـ ط/١ ـ مطبعة دار الكتب المصريَّة ـ القاهرة ١٩٥٠م ـ ١٩٧٣م.

٣٠ ـ **الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويينَ البصريين والكوفيين** ـ لأَبي البركات الأَنباريّ (ت٥٧٧هـ) ـ تح: محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد ـ دار الفكر للطِّباعة والنَّشر.

٣١ ـ **أنوار الرَّبيع في أنواع البديع** ـ للسيِّد علي صدر الدِّين بن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠هـ) ـ تح: شاكر هادي شكر ـ ط/١ ـ مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٣٢ ـ **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك** ـ لابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) ـ تح: محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد ـ ط/٦ ـ دار النَّدوة الجديدة ـ بيروت/لبنان ١٩٨٠م.

٣٣ ـ **الإيضاح في علل النَّحو** ـ لأبي القاسم عبدالرَّحمن بن إسحاق الزَّجّاجيّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: د. مازن المبارك ـ ط/٣ ـ دار النَّفائس ـ بيروت ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٤ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة** ـ لجلال الدِّين محمَّد بن عبدالرَّحمن (الخطيب القزوينيّ) (ت٧٣٩هـ) ـ أعادتْ طبعه بالأوفسيت مكتبة المثنى عن مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّة بالقاهرة ـ بغداد.

٣٥ ـ **إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون** ـ لإسماعيل باشا البغداديّ (ت١٢٤٨هـ) ـ مؤسَّسة التَّاريخ العربي ـ بيروت.

٣٦ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللُّغويينَ والنُّحاة** ـ لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/١ ـ مطبعة عيسى البابي الحلبيّ وشركاه ـ القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٤٦م.

٣٧ ـ **البُلغة في تاريخ أئمَّة اللُّغة** ـ لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروزاباديّ (ت٨١٧هـ) ـ تح: محمَّد المصريّ ـ مطبعة جامعة دمشق ـ منشورات وزارة الثَّقافة والإرشاد القوميّ ـ دمشق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٣٨ ـ **تاج العروس مِن جواهر القاموس** ـ نشره: د. عبدالمنعم خليل وكريم سيد محمَّد ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٩ ـ **تاريخ بغداد** ـ لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ (ت٤٦٣هـ) ـ دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان.

٤٠ ـ **التَّبيين عن مذاهب البصريينَ والكوفيينَ** ـ لأبي البقاء عبداللَّه بن الحسين العُكبريّ (ت٦١٦هـ) ـ تح: د. عبداللَّه بن صالح العُثيمين ـ ط/١ ـ دار الغرب الإسلاميّ ـ بيروت/لبنان ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤١ ـ **تحرير التحبير في صناعة الشِّعر والنَّثر وبيان إعجاز القرآن** ـ لبن أبي الإصبع المصريّ (ت٦٢٤هـ) ـ تح: د. حفني محمد شرف ـ الجمهوريّة العربيَّة المتحدة ـ القاهرة.

٤٢ ـ تحصيل عين الذَّهب مِن معدن جوهر الأَدب في علم مجازات العرب ـ لأَبي الحجَّاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشَّنتمريّ) (ت٤٧٦هـ) ـ تح: د. زهير عبدالمحسن سلطان ـ ط/١ ـ دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة ـ بغداد/العراق ١٩٩٢م.

٤٣ ـ تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ـ لمحمد بن أبي بكر الدَّمامينيّ (ت ٨٥٥هـ) ـ تح: د. عمر مصطفى ـ ط/١ ـ دار الينابيع ـ دمشق ٢٠٠١م.

٤٤ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ـ لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تح: محمَّد كامل بركات ـ دار الكتاب العربيّ للطِّباعة والنَّشر ـ الجمهوريَّة العربيَّة المُتَّحدة/القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٤٥ ـ التَّعريفات ـ لأَبي الحسن علي بن محمَّد بن علي الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) ـ دار الشُّؤون الثَّقافيَّة العامَّة ـ بغداد/العراق.

٤٦ ـ تفسير البحر المحيط ـ لأَبي حيَّان الأَندلسيّ (ت٧٤٥هـ) ـ نشره: عادل أَحمد عبدالموجود وعلي محمَّد معوَّض وآخرون ـ ط/٢ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٧ ـ تفسير غريب القرآن ـ لأَبي محمَّد عبداللَّه بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوريّ (ت٢٧٦هـ) ـ تح: السَّيد أَحمد صقر ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٨ ـ التكملة (كتاب) ـ لأَبي عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) ـ تح: د. كاظم بحر المرجان ـ ط/٢ ـ عالم الكتب ـ بيروت/لبنان ١٤١٩م ـ ١٩٩٩م.

٤٩ ـ التَّلخيص في علوم البلاغة ـ لجلال الدِّين محمَّد بن عبدالرَّحمن (الخطيب القزوينيّ) (ت٧٣٩هـ) ـ تح: عبدالرَّحمن البرقوقيّ ـ ط/٢ ـ المكتبة التِّجارية الكُبرى بمصر ١٣٥٠هـ ـ ١٩٣٢م.

٥٠ ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ـ لمحبّ الدّين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) ـ تح: د. علي محمد فاخر وآخرين ـ ط/١ ـ دار السَّلام للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والترجمة ـ ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥١ ـ التَّيسير في القراءات السَّبع (كتاب) ـ لأَبي عمرو الدَّانيّ (ت٤٤٤هـ) ـ تح: أُوتو برتزل ـ مطبعة الدّولة ـ إستانبول ١٩٣٠م.

٥٢ ـ الجمل في النَّحو (كتاب) ـ لأبي القاسم عبدالرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: د. علي توفيق الحمد ـ ط/٤ ـ مؤسَّسة الرِّسالة/دار الأمل ـ بيروت وإربد ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٣ ـ جمهرة الأمثال (كتاب) ـ لأبي هلال الحسين بن عبدالرَّحمن العسكريّ (ت٣٩٥هـ) ـ تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش ـ المكتبة العصريَّة ـ صيدا/بيروت ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٤ ـ جمهرة أنساب العرب ـ لابن حزم الأندلسيّ (ت٤٥٦هـ) ـ تح: عبدالسّلام محمَّد هارون ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

٥٥ ـ الجنى الدَّاني في حروف المعاني ـ لابن أُمّ قاسم المُراديّ (ت٧٤٩هـ) ـ تح: د. طه محسن ـ مؤسَّسة دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر ـ جامعة الموصل/العراق ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٥٦ ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ـ للإمام علاء الدِّين بن علي الإربليّ (ت٧٢٩هـ) ـ تح: السَّيد محمَّد مهدي الموسويّ ـ ط/٢ ـ المطبعة الحيدريَّة ـ النَّجف الأشرف ١٣٨٩هـ ـ ١٩٧٠م.

٥٧ ـ حاشية الصَّبان على شرح الأشمونيّ ـ لمحمَّد بن علي الصَّبَّان (ت١٢٠٦هـ) ـ ط/١ ـ دار الفكر ـ بيروت/لبنان ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٨ ـ حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام ـ لعبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ) ـ تح: نظيف محرَّم خواجة ـ دار النَّشر فرانتس شتايتر ـ فيسبادن ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٩ ـ حاشية العلّامة ابن الحاج، أحمد بن محمّد المرداسيّ (ت١٢١٦هـ) ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٦٠ ـ حاشية الدُّسوقيّ على مغني اللَّبيب ـ لمصطفى بن عرفة الدُّسوقيّ (ت١٢٣٠هـ) ـ مكتبة ومطبعة المشهد الحسينيّ ـ القاهرة.

٦١ ـ حجَّة القراءات ـ لأبي زرعة بن عبدالرَّحمن بن محمَّد بن زنجلة (كان حيّاً سنة ٤٠٥هـ) ـ تح: سعيد الأفغانيّ ـ ط/٥ ـ مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت لبنان ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠١م.

٦٢ ـ حروف المعاني (كتاب) ـ لأبي القاسم عبدالرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: د. علي توفيق الحمد ـ ط/٢ ـ مؤسَّسة الرِّسالة/دار الأمل ـ بيروت وإربد ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٣ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ـ لجلال الدين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ المكتبة العصريَّة ـ صيدا/بيروت/لبنان ـ ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٦٤ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ـ لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهانيّ (ت٤٣٠هـ) ـ نشره: عبدالله المنشاويّ ومحمَّد أحمد عيسى ومحمَّد عبدالله الهنديّ ـ ط/١ ـ مكتبة الإيمان ـ المنصورة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٦٥ ـ **حياة الحيوان الكبرى** ـ لكمال الدِّين محمد بن موسى الدّميريّ (ت٨٠٨هـ) ـ نشره: أحمد حسن بسج ـ ط/٣ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٦ ـ **خزانة الأدب وغاية الأرب** ـ لابن حجَّة الحمويِّ (ت٨٣٧هـ) ـ ط/١ ـ المكتبة العصريَّة ـ صيدا/بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٧ ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ـ لعبدالقادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) ـ تح: عبدالسَّلام محمَّد هارون ـ ط/١ ـ مطبعة المدني ـ مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م ـ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٦٨ ـ **الخصائص** ـ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تح: محمَّد علي النَّجَّار ـ ط/٤ ـ دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة ـ بغداد ١٩٩٠م.

٦٩ ـ **الخطُّ (كتاب)** ـ لابن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ) ـ تح: د. موفق حسين عليوي ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت/لبنان ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.

٧٠ ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ـ لمحَّمد بن أمين المحبّي (ت١١١١هـ) ـ تح: محمَّد حسن محمد حسن إسماعيل ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٧١ ـ **دراسة الصوت اللغوي** ـ د. أحمد مختار عمر ـ عالم الكتب بالقاهرة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٧٢ ـ **الدُّرَرُ اللَّوامع على همع الهوامع** ـ لأحمد بن الأمين الشَّنقيطيّ (ت١٣٣١هـ) ـ نشره: أحمد السَّيد سيد أحمد علي ـ المكتبة التَّوفيقيَّة ـ القاهرة.

٧٣ ـ **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون** ـ للإمام شهاب الدِّين أبي العبَّاس بن يوسف المعروف بـ (السَّمين الحلبيّ) (ت٧٥٦هـ) ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٧٤ ـ **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون** ـ للقاضي عبدالنبي بن عبدالرَّسول الأحمد ـ عرَّب عباراته الفارسيّة: حسن هاني فحص ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٥ ـ **ديوان الأدب** ـ لأبي إبراهيم إسحاق الفارابيّ (ت٣٥٠هـ) ـ تح: د. أحمد مختار عمر ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة ـ القاهرة.

٧٦ ـ **ديوان جرير** ـ بشرح محمَّد بن حبيب (ت٢٤٥هـ) ـ تح: د. نعمان محمَّد أمين طه ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
٧٧ ـ **ديوان سُويد بن أبي كاهل اليشكريّ** ـ تح: شاكر العاشور ـ ط/٤ ـ دار صادر ـ بيروت ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.
٧٨ ـ **ديوان شعر ذي الرُّمَّة** ـ صحَّحَه ونقَّحَه: كارليل هنري هيس ـ مطبعة كليَّة جامعة كَمْبريج ـ ١٣٣٧هـ ـ ١٩١٩م.
٧٩ ـ **ديوان شعر عدي بن الرِّقاع العامليّ، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الشيباني** (ت٢٩١هـ) ـ تح: د. نوري حمودي القيسي، ود ـ حاتم صالح الضَّامن ـ مطبعة المجمع العلمي العراقيّ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٨٠ ـ **ديوان عُبيد بن قيس الرُّقيَّات** ـ تح: د ـ محمد يوسف نجم ـ دار صادر/دار بيروت ـ ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.
٨١ ـ **ديوان العجَّاج** ـ رواية: عبدالملك بن قُريب الأصمعيّ (ت٢١٦هـ) وشرحه ـ تح: د. عزَّة حسن ـ مكتبة دار الشَّرق ـ بيروت ١٩٧١م.
٨٢ ـ **ذخائر التُّراث العربيّ الإسلاميّ** ـ عبدالجبَّار عبدالرَّحمن ـ ط/١ ـ مطبعة جامعة البصرة ـ الجمهوريَّة العراقيَّة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٨٣ ـ **الرَّد على النُّحاة** ـ لابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ) ـ تح: د ـ شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.
٨٤ ـ **الرِّسالة** ـ للإمام محمّد بن إدريس الشَّافعيّ (ت٢٠٤هـ) ـ د ـ عبداللطيف الهميم، ود ـ ماهر ياسين ـ ط/١ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
٨٥ ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ـ للإمام أحمد بن عبدالنُّور المالقيّ (ت٧٠٢هـ) ـ تح: أحمد محمَّد الخرَّاط ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ـ ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
٨٦ ـ **الزِّينة في الكلمات الإسلاميَّة العربيَّة** ـ لأبي حاتم الرَّازي (ت٣٢٢هـ) ـ تح: حسين فيض اللَّه الهَمَدانيّ ـ ط/١ ـ مركز الدِّراسات والبحوث اليمنيّ ـ صنعاء ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
٨٧ ـ **السَّبعة في القراءات (كتاب)** ـ لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت٣٢٤هـ) ـ تح: د. شوقي ضيف ـ ط/٣ ـ دار المعارف بمصر ١٩٨٨م.
٨٨ ـ **سرُّ صناعة الإعراب** ـ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تح: د. حسن هنداويّ ـ ط/٢ ـ دار القلم للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ دمشق ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٨٩ ـ سرُّ الفصاحة ـ لأبي محمد عبدالله بن سعيد الخفاجيّ (ت٤٦٦هـ) ـ تح: د. داود غطّاشة ـ ط/١ ـ دار الفكر، ناشرون وموزِّعون ـ عمّان/الأردن ـ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٩٠ ـ سُنن الترمذيّ ـ للإمام محمّد بن عيسى التّرمذيّ (ت٢٧٩هـ) ـ تح: محمّد ناصر الألباني ـ ط/٢ ـ مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع ـ الرياض ـ ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٩١ ـ شذرات الذَّهب في أَخبار مِن الذَّهب ـ لابن عماد الحنبليِّ (ت١٠٨٩هـ) ـ دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ بيروت/لبنان ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٩٢ ـ شرح الآجُرُّومِيَّة في علم العربيَّة ـ لعلي بن عبداللَّه السَّنهُوريّ (ت٧٢٣هـ) ـ تح: د. محمَّد خليل عبدالعزيز ـ ط/١ ـ دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ـ جمهوريَّة مصر العربيَّة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٩٣ ـ شرح ابن عقيل ـ لبهاء الدِّين عبداللَّه بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ـ تح: محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد ـ ط/١٠ ـ مطبعة السَّعادة بمصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

٩٤ ـ شرح أَبيات سيبويه (كتاب) ـ لأَبي جعفر أَحمد بن محمَّد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ) ـ تح: د. زهير غازي زاهد ـ ط/١ ـ مطبعة الغريّ ـ النَّجف الأَشرف/العراق ١٩٧٤م.

٩٥ ـ شرح أَبيات سيبويه ـ لأَبي محمَّد يوسف بن المرزبان السِّيرافيّ (ت٣٨٥هـ) ـ تح: د. محمد علي سلطاني ـ ط/ـ دار العصماء ـ دمشق/سوريا ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٩٦ ـ شرح أبيات مغني اللبيب ـ لعبدالقادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) ـ تح: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق ـ ط/١ ـ مكتبة دار البيان ـ دمشق ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٩٧ ـ شرح الأزهريَّة ـ للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ـ المطبعة الكبرى ببولاق ـ القاهرة.

٩٨ ـ شرح الأَشمونيّ على أَلفيَّة ابن مالك، المسمَّى (منهج السَّالك إِلى أَلفيَّة ابن مالك) ـ لأَبي الحسن علي نور الدِّين الأَشمونيّ (ت٩٠٠هـ) ـ ط/١ ـ دار الفكر ـ بيروت/لبنان ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٩٩ ـ شرح الأَلفيَّة ـ لابن أم قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ) ـ تح: د. فخر الدين قباوة ـ ط/١ ـ دار مكتبة المعارف للطباعة والنَّشر ـ بيروت/لبنان ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٠٠ ـ شرح أَلفيَّة ابن مالك ـ لبدر الدِّين محمَّد بن محمَّد ابن النَّاظم (ت٦٨٦هـ) ـ المطبعة العلويَّة في النَّجف الأشرف ١٣٤٢هـ.

١٠١ ـ شرح التَّصريح على التَّوضيح ـ للشَّيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ـ دار إحياء الكتب العربيَّة ـ القاهرة.

١٠٢ ـ شرح الحدود النَّحويَّة ـ لعبداللَّه بن أحمد الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ) ـ تح: د. زكي فهمي الألوسيّ ـ مؤسَّسة دار الكُتُب للطِّباعة والنَّشر ـ جامعة الموصل/العراق ١٩٨٨م.

١٠٣ ـ شرح ديوان الفرزدق ـ شرحه: إِيليَّا الحاويّ ـ ط/١ ـ دار الكتاب العربيّ ـ بيروت/لبنان ١٩٨٣م.

١٠٤ ـ شرح ديوان المفضَّليَّات ـ لأبي القاسم محمَّد بن بشَّار الأنباريّ (ت٣٠٤هـ) ـ تح: كارلوس يعقوب لايل ـ مكتبة المثنَّى مطبوعة بالأُوفسيت ـ بغداد ١٩٢٠م.

١٠٥ ـ شرح الرَّضيّ على الكافية ـ لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الإِسترأباديّ (ت٦٨٨هـ) ـ تح: يوسف حسن عمر ـ ط/١ ـ مؤسَّسة الصَّادق ـ طهران ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٠٦ ـ شرح شافية ابن الحاجب ـ لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الإِسترابادىّ (ت٦٨٨هـ) ـ تح: محمَّد نور الحسن و محمَّد الزَّفزاف و محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٠٧ ـ شرح الشافية (ضمن: مجموعة الشَّافية في علمي التَّصريف والخطِّ) ـ للعلَّامة الجاربرديّ (ت٧٤٦هـ) ـ تح: محمد عبدالسَّلام شاهين ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

١٠٨ ـ شرح شواهد المغني ـ لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ بعناية: محمد محمود الشَّنقيطيّ ـ منشورات مكتبة الحياة ـ بيروت/لبنان.

١٠٩ ـ شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ ـ لجمال الدِّين محمَّد بن عبداللَّه بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تح: عدنان عبدالرَّحمن الدُّوريّ ـ مطبعة العانيّ ـ وزارة الأَوقاف ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١١٠ ـ شرح قواعد الإِعراب ـ لمحيي الدِّين الكافيَجِيّ (ت٨٧٩هـ) ـ تح: د. فخر الدِّين قباوة ـ ط/٣ ـ دار طلاس ـ الجمهوريَّة العربيَّة السُّوريَّة ١٩٩٦م.

١١١ ـ **شرح كتاب الحدود للأُبَّديّ** ـ لعبدالرّحمن بن محمّد بن محمّد، ابن قاسم المالكيّ الحنفيّ (ت٩٢٠هـ) ـ تح: د ـ المتولّي رمضان أحمد ـ النَّاشر وكالة الشّروق للدعاية والنَّشر ـ مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١١٢ ـ **شرح الكافية الشَّافية** ـ لجمال الدِّين محمَّد بن عبداللَّه بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تح: أَحمد يوسف القادريّ ـ ط/١ ـ دار صادر ـ بيروت ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١١٣ ـ **شرح المفصَّل** ـ لموفَّق الدِّين ابن يعيش الحلبيّ (ت٦٤٣هـ) ـ عالم الكتب/بيروت ـ مكتبة المتنبِّي/القاهرة.

١١٤ ـ **شرح المُفضَّليَّات** ـ لأبي زكريَّا يحيى بن علي بن مُحمَّد التَّبريزيّ (ت٥٠٢هـ) ـ تح: علي محمَّد البجاوي ـ دار نهضة مصر للطِّباعة والنَّشر.

١١٥ ـ **شرح المقدّمة الآجروميَّة** ـ في أصول علم العربيَّة ـ للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ـ تح: محمود نصّار ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١١٦ ـ **شرح المقدمة الجزريَّة** ـ الدكتور غانم قدّوري الحمد ـ ط/١ ـ مركز الدّراسات والمعلومات القرآنيّة ـ المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١١٧ ـ **شعر أعشى همْدان** ـ (ضمن أشعار الأعشين) ـ تح: جايير ـ لندن ١٩٢٨م.

١١٨ ـ **شعر عبدالله بن الحرّ الجعفيّ** (ضمن شعراء أمويُّون) ـ دراسة وتحقيق: د ـ نوري حمودي القيسيّ ـ منشورات جامعة الموصل ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

١١٩ ـ **شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح** ـ لجمال الدِّين محمَّد بن عبداللَّه بن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تح: د. طه محسن ـ دار آفاق عربيَّة للصَّحافة والنَّشر ـ الجمهوريَّة العراقيَّة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٢٠ ـ **الصَّاحبيّ في فقه اللُّغة وسنن العرب في كلامها** ـ لأبي الحسن أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) ـ تح: د. مصطفى الشُّويميّ ـ مؤسَّسة بدران للطِّباعة والنَّشر ـ بيروت/لبنان ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م.

١٢١ ـ **صحيح البخاري** ـ لأَبي عبداللَّه محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريّ (ت٢٥٦هـ) ـ ضبط النَّصّ: محمود محمد، وحسن نصَّار ـ ط/٦ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/لبنان ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٢٢ ـ صحيح مسلم ـ للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجَّاج القُشيريّ (ت٢٦١هـ) ـ ط/٦ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت/لبنان ٢٠١١م.

١٢٣ ـ الصِّناعتينِ (كتاب) ـ لأبي هلال الحسين بن عبدالرَّحمن العسكريّ (ت٣٩٥هـ) ـ تح: محمَّد أبو الفضل إبرهيم ـ المكتبة العصريَّة ـ صيدا/بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٢٤ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ لشمس الدين محمد عبدالرحمٰن السَّخاويّ (ت٩٠٢هـ) ـ منشورات دار ومكتبة الحياة ـ بيروت/لبنان.

١٢٥ ـ طبقات الشَّافعيَّة الكبرى ـ لتقيِّ الدين السُّبكيِّ (ت٧٧١هـ) ـ تح: محمود محمد الطَّنَّاحيّ، وعبدالفتاح محمَّد الحلو ـ دار إحياء الكتب العربيَّة ـ القاهرة.

١٢٦ ـ الطبقات الكُبرى ـ لابن سعد (ت٢٣٠هـ) ـ نشره: محمَّد عبدالقادر عطا ـ ط/٢ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٢٧ ـ طبقات النَّحويينَ واللُّغويينَ ـ لأبي بكر محمَّد بن الحسن الزُّبيديّ (ت٣٧٩هـ) ـ تح: محمَّد أَبو الفضل إِبراهيم ـ ط/٢ ـ دار المعارف بمصر ١٩٨٤م.

١٢٨ ـ ظاهرة التَّنوين في اللُّغة العربيَّة ـ عوض المرسي جهادي ـ ط/١ ـ مكتبة الخانجي ودار الرِّفاعيّ ـ القاهرة والرِّياض ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م.

١٢٩ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر ـ للإمام رضي الدِّين الحسن بن محمَّد الصَّغانيّ (ت٦٥٠هـ) ـ تح: فير محمد حسن ـ ط/١ ـ مطبعة المجمع العلمي العراقي ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٣٠ ـ علل النَّحو ـ لابن الورَّق (ت٣٨١هـ) ـ تح: د ـ محمود جاسم الدرويش ـ بيت الحكمة ـ جمهوريَّة العراق/بغداد ٢٠٠٢م.

١٣١ ـ عمدة القاري، شرح صحيح البخاريّ ـ للشَّيخ بدر الدِّين أَبي محمَّد محمود ابن أحمد العينيّ (ت٨٥٥هـ) ـ راجعه: صدقي جميل العطَّار ـ دار الفكر للِّطباعة والنَّشر ـ بيروت/لبنان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٢ ـ غاية النِّهاية في طبقات القرَّاء ـ لابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) ـ تح: برجستراسر ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٣٣ ـ الغرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة ـ لابن الخبَّاز (ت٦٣٩هـ) ـ تح: حامد محمَّد العبدليّ ـ ط/١ ـ مطبعة العاني ـ دار الأَنبار ـ العراق/الرُّمادي ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٣٤ ـ الفاء الفصيحة ـ لمحمَّد بن أسعد جلال الدين الدَّواني (ت٩٢٨هـ) ـ تح: د. طه محسن ـ ط/١ ـ دار تموز ـ دمشق ٢٠١١م.

١٣٥ ـ الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ـ لمحمّد بن أبي الفتح البعليّ (ت٧٠٩هـ) ـ تح: د. ممدوح محمد خسارة ـ ط/١ ـ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ ـ لابن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٢هـ) ـ ط/١ ـ دار أبي حيَّان ـ القاهرة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٣٧ ـ الفروق في اللغة ـ لأبي هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ) ـ تح: جمال عبدالغني مدغمش ـ ط/١ ـ مؤسسة الرِّسالة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٨ ـ فوات الوَفيات ـ لابن شاكر الكتبيّ (ت٧٦٤هـ) ـ تح: د. إحسان عباس ـ دار صادر بيروت.

١٣٩ ـ فيض نشر الانشراح مِن روضِ طيِّ الاقتراح ـ للإمام أَبي عبداللّه محمَّد بن الطِّيب الفاسيّ (١١٧٠هـ) ـ تح: د. محمود يوسف فجَّال ـ ط/٢ ـ دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإِحياء التُّراث ـ الإمارات العربيَّة المتَّحدة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٤٠ ـ القاموس المحيط ـ لمجد الدِّين الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت.

١٤١ ـ الكتاب ـ لأَبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويهِ) (ت١٨٠هـ) ـ تحقيق وشرح: عبدالسَّلام محمَّد هارون ـ ط/٣ ـ مطبعة المدنيِّ ـ مصر ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤٢ ـ كتاب الموسيقى الكبير ـ لأَبي إِبراهيم إِسحاق الفارابيّ (ت٣٥٠هـ) ـ تح: غطّاس عبدالملك ود. محمود محمد الحفنيّ ـ دار الكتاب العربي بالقاهرة.

١٤٣ ـ القسطاس في علم العروض ـ لجار الله محمود الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) ـ تح: د. فخر الدين قباوة ـ ط/٢ ـ مكتبة المعارف ـ بيروت ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٤٤ ـ كشّاف اصطلاحات الفنون ـ لمحمَّد بن علي التَّهانويّ (ت١١٥٨هـ) ـ تح: أَحمد محمَّد بسج ـ ط/٢ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٤٥ ـ كشف الظُّنون عن أَسامي الكتب والفنون ـ لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) ـ دار إِحياء التُّراث العربيّ ـ بيروت لبنان.

١٤٦ ـ الكلِّيات (معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة) ـ لأبي البقاء أيُّوب بن موسى الحسني الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) ـ تح: د. عدنان درويش ومحمَّد المصريّ ـ ط/٢ ـ مؤسَّسة الرِّسالة ـ بيروت/لبنان ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٤٧ ـ اللَّامات (كتاب) ـ لأبي القاسم عبدالرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ (ت٣٤٠هـ) ـ تح: د. مازن المبارك ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٤٨ ـ اللُّباب في عللِ البناء والإعراب ـ لأبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) ـ تح: (ج/١) د. غازي مختار طليمات و(ج/٢) د. عبدالإله نبهان ـ ط/١ ـ دار الفكر المعاصر ودار الفكر ـ بيرت ودمشق ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٤٩ ـ لسان العرب ـ لابن منظور (ت٧١١هـ) ـ دار صادر للطباعة والنَّشر ودار بيروت للطباعة والنَّشر ـ بيروت ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٥٠ ـ اللُّمع ـ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تح: حامد المؤمن ـ ط/١ ـ مطبعة العاني ـ منشورات منتدى النَّشر ـ النَّجف الأشرف/بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٥١ ـ ما ينصرف وما لا ينصرف ـ لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ـ تح: هدى قراعة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ـ الجمهوريّة العربيَّة المتحدة/القاهرة ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

١٥٢ ـ متن الآجروميَّة ـ لأبي عبدالله محمّد بن محمّد الصَّنهاجيّ (ت٧٢٣هـ) ـ دار الصميعيّ للنشر والتَّوزيع ـ الرياض ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥٣ ـ المثلَّث ـ لابن السيد البطليوسيّ (ت٥٢١هـ) ـ صلاح مهدي الفرطوسيّ ـ وزارة الثَّقافة والإعلام ـ دار الرَّشيد للنَّشر ـ جمهوريَّة العراق ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

١٥٤ ـ مجاز القرآن ـ لأبي عبيدة معمَر بن المثنَّى التَّيميّ (ت٢١٠هـ) ـ تح: د. فؤاد سزكين ـ مكتبة الخانجيّ بمصر.

١٥٥ ـ مجمع الأمثال ـ لأبي الفضل أحمد بن محمَّد النِّسابوريّ (ت٥١٨هـ) ـ تح: محمَّد محيي الدِّين عبدالحميد ـ ط/٣ ـ دار الفكر ـ ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٢م.

١٥٦ ـ المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تح: علي النَّجدي ناصف ود. عبدالحليم النَّجّار ود. عبدالفتَّاح شلبي ـ وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة ـ القاهرة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٥٧ ـ **المحيط في اللغة** ـ للصاحب بن إسماعيل بن عبَّاد (ت٣٨٥هـ) ـ تح: الشيخ محمّد حسن آل ياسين ـ ط/١ ـ عالم الكتب ـ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٥٨ ـ **مختصر في شواذ القرآن، مِن كتاب (البديع)** ـ لابن خالويهِ (ت٣٧٠هـ) ـ تح: برجشتراسر ـ دار الهجرة.

١٥٩ ـ **مراتب النَّحويين** ـ لعبدالواحد بن علي، لأَبي الطيب اللُّغويّ (ت ٣٥١هـ) ـ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ ط/١ ـ المكتبة العصريَّة للطباعة والنَّشر ـ صيدا/بيروت ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٦٠ ـ **المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها** ـ لجلال الدّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ تح: محمد أحمد جاد المولى و محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر ـ بيروت/لبنان.

١٦١ ـ **المساعد على تسهيل الفوائد** ـ لبهاء الدِّين عبداللّه بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ـ تح: د. محمد كامل بركات ـ ط/٢ ـ جامعة أُمّ القرى ـ المملكة العربيّة السُّعوديّة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٢ ـ **مشكل إعراب القرآن (كتاب)** ـ لمكي بن أبي طالب القيسيِّ (ت٤٣٧هـ) ـ تح: ياسين محمد السَّواس ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق ـ ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٦٣ ـ **المصباح المنير في غريب الشَّرح الكبير** ـ لأَحمد بن محمَّد بن علي الفيُّوميّ (ت٧٧٠هـ) ـ دار الحديث ـ القاهرة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٦٤ ـ **المعارف** ـ لابن قتيبة الدِّينوريّ (ت٢٧٦هـ) ـ تح: د. ثروت عكاشة ـ ط/٢ ـ دار المعارف ـ مصر.

١٦٥ ـ **معاني الحروف (كتاب)** ـ لأَبي الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ النّحويّ (ت٣٨٤هـ) ـ تح: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ـ ط/٢ ـ مكتبة الطالب الجامعيّ ـ مكَّة المكرَّمة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦٦ ـ **معجم أَسماء الأفعال في اللُّغة العربيَّة** ـ أَيمن عبدالرَّزَّاق الشَّوَّا ـ ط/١ ـ مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق ـ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٦٧ ـ **معجم البلاغة العربيَّة** ـ للدكتور بدوي طبانة ـ ط/٤ ـ دار ابن حزم ـ بيروت/لبنان ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٦٨ ـ **معجم البلدان** ـ لياقوت الحمويّ (ت٦٢٦هـ) ـ ط/٢ ـ دار صادر ـ بيروت ١٩٩٥م.

١٦٩ ـ **معجم القراءات القرآنيَّة** ـ د. أحمد مختار عمر ود. عبدالعال سالم مكرم ـ ط/٢ ـ مطبوعات جامعة الكويت ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٧٠ ـ **المعجم الكامل في لهجات الفصحى** ـ جمع وترتيب: د: داود سلُّوم ـ ط/١ ـ عالم الكتب/مكتبة النهضة العربيَّة ـ بيروت/لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٧١ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ـ للوزير لأبي عُبيد البكريّ (ت٤٨٧هـ) ـ تح: د ـ جمال طلبة ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميَّة ـ بيروت/لبنان ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧٢ ـ **معجم المؤلِّفين** ـ عمر رضا كحَّالة ـ دار إحياء التُّراث العربيّ ـ بيروت.

١٧٣ ـ **معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوُّرها** ـ د. أحمد مطلوب ـ ط/١ ـ الدَّار العربيَّة للموسوعات ـ بيروت/لبنان ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧٤ ـ **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنيَّة وما يتعلَّق بها** ـ د. عبدالعلي المسئول ـ ط/١ ـ دار السَّلام للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة ـ القاهرة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٧٥ ـ **معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة** ـ د. محمَّد سمير نجيب ـ ط/١ ـ مؤسَّسة الرِّسالة/دار الفرقان ـ بيروت وعمَّان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧٦ ـ **معجم المطبوعات العربيَّة والمعرَّبة** ـ يوسف أليان سركيس ـ مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.

١٧٧ ـ **المُعرَّب مِن الكلام الأعجميِّ على حروف المعجم** ـ لأَبي منصور موهوب بن أَحمد الجواليقيّ (ت٥٤٠هـ) ـ تح: أحمد محمَّد شاكر ـ ط/٢ ـ مطبوعات مركز تحقيق التُّراث ونشره ـ مصر ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٧٨ ـ **معرفة القُرَّاء الكبار على الطَّبقات والأعصار** ـ لشمس الدِّين الذَّهبيّ (ت٧٤٨هـ) ـ تح: د. طيَّار آلتي قولاج ـ ط/١ ـ منشورات مركز البحوث الإسلاميَّة ـ إستانبول ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٧٩ ـ **المغني في النّحو** ـ للإمام ابن فلاح اليمني النحويّ (ت٦٨٠هـ) ـ تح: د. عبدالرزاق عبدالرحمٰن السّعديّ ـ دار الشؤون الثّقافية العامة ـ بغداد ١٩٩٩م.

١٨٠ ـ **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب** ـ لابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ) ـ تح: د. مازن المبارك ومحمَّد علي حمد اللَّه ـ ط/٥ ـ مؤسَّسة الصَّادق ـ طهران ١٣٧٨هـ.

١٨١ ـ مفتاح العلوم ـ لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمَّد السَّكَّاكيّ (ت٦٢٦هـ) ـ ط/١ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

١٨٢ ـ المُفَضَّليَّات ـ للمفضَّل بن محمّد الضبّي (ت١٧٨هـ) ـ تح: أحمد محمد شاكر وعبدالسَّلام هارون ـ ط/٥ ـ دار المعارف ـ مصر ١٩٧٦م.

١٨٣ ـ المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة ـ للشَّيخ بدر الدِّين أبي محمَّد محمود ابن أحمد العينيّ (ت٨٥٥هـ) ـ ط/١ ـ دار صادر ـ بيروت.

١٨٤ ـ المُقتضب ـ لأبي العباس محمّد بن يزيد المبّرد (ت٢٨٥هـ) ـ تح: عبدالخالق عضيمة ـ عالم الكتب ـ بيروت.

١٨٥ ـ المقدمة الجُزُوليَّة في النحو ـ لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجُزُليّ (ت٦٠٧هـ) ـ تح: د ـ شعبان عبدالوهاب محمّد ـ ط/١ ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨٦ ـ المُقرَّب ـ لابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ) ـ تح: د. أحمد عبدالسَّتَّار الجواريّ وعبداللَّه الجبوري ـ مطبعة العاني ـ وزارة الأوقاف والشُّؤون الدِّينيَّة ـ بغداد.

١٨٧ ـ الممتع في التَّصريف ـ لابن عصفور الإشبيليّ (ت٦٦٩هـ) ـ تح: د. فخر الدِّين قباوة ـ ط/٣ ـ منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

١٨٨ ـ مِن أَسرار اللُّغة ـ د. إبراهيم أنيس ـ ط/٤ ـ مكتبة الأنجلو المصريَّة ـ ١٩٧٢م.

١٨٩ ـ المِنَحُ الفكريَّة في شرح المقدِّمة الجزريَّة ـ ملَّا علي القاريّ (ت١٠١٤هـ) ـ تح: أُسامة عطايا ـ ط/١ ـ دار الغوثانيّ للدّراسات القرآنيَّة ـ دمشق ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٩٠ ـ المُنصف في شرح كتاب التَّصريف ـ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) ـ تح: إبراهيم مصطفى و عبداللَّه أمين ـ ط/١ ـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ وزارة المعارف العموميَّة/إدارة إحياء التُّراث القديم ـ مصر ١٣٧٣هـ ـ ١٣٧٩هـ/١٩٥٤م ـ ١٩٦٠م.

١٩١ ـ موسوعة الأحاديث والآثار الضَّعيفة والموضوعة ـ علي حسن علي الحلبيّ، ود ـ إبراهيم القيسيّ، ود. حمدي محمد مراد ـ ط/١ ـ مكتبة المعارف للنَّشر والتَّوزيع ـ الرِّياض ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٩٢ ـ موسوعة المصطلح النَّحويّ من النشأة إلى الاستقرار ـ د. يوحنّا مرزا الخامس ـ ط/١ ـ دار الكتب العلميّة ـ بيروت/لبنان ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

١٩٣ ـ موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب ـ للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ) ـ تح: د. عادل محمد عبدالرحمٰن، ود. خليل إبراهيم السَّامرائي ـ ط/١ ـ ديوان الوقف السنّي/جمهوريَّة العراق ـ ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

١٩٤ ـ موقف النُّحاة مِن الاحتجاج بالحديث الشَّريف ـ د. خديجة الحديثيّ ـ منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام ـ الجمهوريَّة العراقيَّة ١٩٨١م.

١٩٥ ـ النبات (كتاب) ـ لأبي حنيفة الدّينوريّ (ت٢٨٢هـ) ـ تح: برنهارد لفين ـ دار النَّشر فرانز شتاتينر ـ فيسبايدن ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

١٩٦ ـ نتائج الفكر في النَّحو (كتاب) ـ لأبي القاسم السُّهيليّ (ت٥٨١هـ) ـ تح: د ـ محمد إبراهيم البنا ـ دار الرّياض للنّشر والتّوزيع.

١٩٧ ـ نزهة الألباء في طبقات الأُدباء ـ لأَبي البركات كمال الدِّين عبدالرَّحمن بن محمَّد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) ـ تح: د. إبراهيم السَّامرَّائي ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد.

١٩٨ ـ نفح الطِّيب مِن غصن الأَندلس الرَّطيب ـ للشَّيخ أَحمد بن المقَّريّ التَّلمسانيّ (ت١٠٤١هـ) ـ تح: د. إحسان عبَّاس ـ ط/٥ ـ دار صادر ـ بيروت ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٩٩ ـ هديَّة العارفين/أَسماء المؤلفين وأَثار المصنفين ـ لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٢٤٨هـ) ـ مؤسّسة التاريخ العربي ـ بيروت.

٢٠٠ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ لجلال الدِّين السُّيوطيّ (ت٩١١هـ) ـ تح: د. عبدالعال سالم مكرم ـ عالم الكتب ـ القاهرة ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠١ ـ وفَيات الأَعيان وأَنباء أَبناء الزَّمان ـ لابن خِلّكان (ت٦٨١هـ) ـ تح: د. إحسان عبَّاس ـ دار صادر ـ بيروت.

ثانيًا الأطاريح والرسائل:

٢٠٢ ـ حروف المعاني في معجم لسان العرب ـ يوحنّا مرزا خامس ـ أُطروحة ماجستير مقدَّمة إلى مجلس كلِّية التَّربية للبنات في جامعة تكريت ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

ثالثًا الدوريَّات:

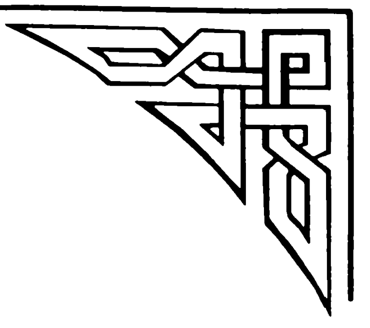
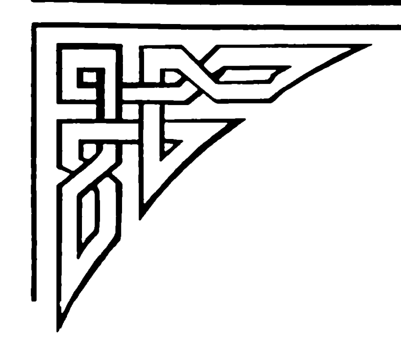
٢٠٣ ـ مجلَّة العرب ـ أثر كثرة استعمال المصطلح النَّحويّ وقلَّتهِ في عزوِّه إلى البصريينّ أو الكوفيين ـ يوحنَّا مرزا خامس ـ نُشر في عددين مُتتاليينِ ـ ج/٣و٤ و ج/٥ و٦ ـ السَّنة (٤٥) ـ ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٢٠٤ ـ مجلَّة العرب ـ قضيَّة عطف الظَّاهر على المضمر المتَّصل المخفوض، قراءة حمزة ((والأرحام)) نمطًا ـ يوحنَّا مرزا الخامس ـ نُشر في الجزء ٩و١٠ السَّنة (٤١) الرَّبيعَان ١٤٢٧هـ ـ نيسان/أيار ٢٠٠٦م.

٢٠٥ ـ مجلة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ـ لغة أكلوني البراغيث ـ د. محمد أحمد الدّالي ـ الجزء الثّالث/المجلّد الثّامن والسّتون ـ المحرّم ١٤١٤هـ ـ تموز ١٩٩٣م.

رابعًا الأنترنيت:

٢٠٦ ـ الدَّليل إلى شروح الآجروميَّة ـ تأليف: محمّد تبركان أبو عبدالله ـ نُشر على الأنترنيت بتاريخ جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ ـ أبريل ٢٠١٤م.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑